



الأصول في المتحول

مثالین العقامة أبی بکرم مرتب السری بن بستهل انتحوی المعرف بر البین السراج،

> تحقیق محمد عیمتان

> > المجئلرالثاني

المناشر م*كتبة الثق*ت *الديبنسية* 



الأصول في التحور

الطبعة الإولى حقوق الطبع معفوظة للتناشر . التناشر . مكتبة الثلاثاة الدينية : ١٦٥ شارع بورسعيد - القاهرة . ٢٣٥ شارع بورسعيد - القاهرة . ٢٣٥ شارع بورسعيد - القاهرة . ٢٠٩ ٢٠٢٢ / فاكس: ٢٠٩٢٢٢٢ / فاكس: ٢٠٩٢٢٢٢ / فاكس: E-mail: alsakafa\_aldkay@hotmail.com

بطاقة القهرسة إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية المنازة الشيق الفاية

۲- عثمان ، محمد (محقق) المتعلوان

ادالموان

ديوري: ١١٥/١ع

رهُم الإلاماع : ٢٠١٨/ ١٧٧٤ مِنْ

# 湖灣山

#### باب إعراب الأفعال ويناثها

الأقعال تقسم قسمين: مبنيٌّ ومعرب.

فالميني يتقسم قسمين: مبنيٌ على حركةٍ ١١٠ ومبنيٌ على سكونٍ.

قاما المبني على حركة فالفعل الماضي " بجميع أبنيته نحو: قام واستقام وضرب واضطرب ودحرج وتدحرج وأحمر واحار وما أشبه ذلك، وإنا بني على الحركة وأثبه شارع الفعل المضارع في بعض المواضع نحو قولك: إنْ قام قمتُ. فوقع في موضع: إنْ تقم. ويقولون: مررت برجل غرب، كما تقول بررت برجل يضرب، فيني على الحركة كما بني (أولُ وعلُ) في بابه على الحركة، وجعل تعفيقه على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل (لأول وعل) أو من قبل ومن بعد تعفيله على المنابعة والما المبني على السكون فها أمرت به وليس قيه حرف من حروف المضارعة، وحروف المضارعة: الألف والناء والنون والياء، وذلك نحو قولك: قُم واقعد واضرب، فلها لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه؛ لأن أصل الأفعال السكونُ والبناء، وإنها أعربوا منها ما أشبه الأسهاء وضارعها، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع، وما خلا من ذلك أسكنوهُ وهذه الألف في قولك: اقعد ألف وصل إنها تنطق بها إذا ابتدأت؛ لأنه لا يجوز أن تبتدى، بساكن وما بعد حروف المضارعة ساكن قلها خلا الفعل منها وإحتبج إلى النطق به أدخلت ألف الوصل وحق حروف المضارعة لأنها لا المضارعة على الأفعال المضارعة لأنها لا المضارعة على الأفعال المضارعة لأنها لا المضارعة ما كان تدخل على الأفعال المضارعة لأنها لا المضارعة ما كل النطق به أدخلت ألف الوصل وحق المنه الوصل أن تدخل على الأفعال المضارعة لأنها لا المضارة لأنه لا يعونه الأفعال المضارعة لأنها لا المن المضارعة لأنها لا المضارعة لأنها لا المضارعة لأنها لا المضارعة لأنها لا المنارة المنارة المنارة لأنه لا يتولونه المضارة لأنه لا المضارعة لأنها لا المضارعة لأنها لا المضارعة لأنها لا المضارة للمنارة لأنه المنارة للمنارة لأنه لا يقولونه المضارعة لأنها لا المضارعة لأنها لا المضارة للمنارة لأنها لا المضارة للمنارة للمنارة لأنها لا المنارة للمنارة للمنارة للمنارة للمنارة للمنارة للمنارة للمنارة لأنها لا المنارة للمنارة للمنارة

<sup>(</sup>١) الحركات التي يبني عليها الفعل هي: الفتح والضم، ولا يدخل الكمر في حركات بناء الأفعال.

 <sup>(</sup>٢) الفعل الماضي الأصل فيه البناء على الفتح دائيًا، إلا إذا اتصل بنون النسوة، أو تاه الفاعل، فيكون مسي
 على السكون حيئة.

تدخل عنى الأسهاء إلا على ابنٍ وأخواته وهو قليل العدد، وإنها بني فعلُ التعجب الذي يجيء على لفظ الأمر بنيَ على السكونِ نحو قولك: أكرمْ بزيدٍ وأسمعْ بهم وأبصرُ موقد مضى ذكر ذا في باب التعجب.

وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة "، وهذا الفعل إنها أعرب لمضارعته الأسهاء وشبهه بها والإعراب في الأصل للاسهاء وما أشبهها من الأفعال أعرب، كما أنه إنها أعرب من أسهاء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها آلا ترى أنك إنها تُعمِلُ (ضارباً) إذا كان بمعنى يفعلُ فتقول: هذا ضارب زيداً، فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله فمنعت هذا العمل، كما منعت ذلك الإعراب واعلم أنه إنها يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسهاء: الرفعُ والنصب ولا جرَّ فيه وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسهاء؛ لأن الجرَّ عنه والأسهاء والجزم يخص الأفعال ونحن تذكرها نوعاً بعون الله.

#### الأفعال المرفوعة:

الفعل يرتفع بموقعهِ موقع الأسهاء "كانت تلك الأسهاء مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه، وذلك نحو قولك: يقوم زيد ويقعد عمرو وكلاك عمرو يقول ذاك آلا ترى عمرو وكلاك عمرو يقول ذاك آلا ترى عمرو وكلاك عمر ويقول ذاك آلا ترى أنك إذا قلت: يقوم زيد جاز أن تجمل زيداً موضع (يقوم) فتقول: زيد يفعل كذا وكذلك إذا قلت: عمرة ينطلق فإنها ارتفع (ينطلق)؛ لأنه وقع موقع (أخوك) إذا قلت: زيد الحوك فمتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسهاء فلا يجوز رفعه.

وذلك نحو قولك: لم يقمّ زيدٌ لا يجوز أن ترفعه؛ لأنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ فافهَم هذا.

 <sup>(</sup>١) وهو الفعل المضارع، وإعرابه بالضم، أو بالنصب إذا سبقه حرث من حروف النصب، أو يسكن إذا سبقه حرف من حروف الجزم، أو وقع في جواب النظلب.

 <sup>(</sup>٢) أي سبب قبوله الرفع، هو وقوعه موقع الأسهاء، وهي مسألة نظرية وقع الاعتلاف فيها كثيرًا، ولا طائل عمليًا من ورائها.

واعلم أن الفعل إنها أعُرب ما أعرب منه لمشاجته الأسياء فأما الرفع خاصةً فإنها هو لموقعه موقع الأسياء فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربتَ بهِ.

#### الأفعال للنصوبة:

وهي تنقسم على ثلاثة أقسام: فعلّ ينصبُ بحرفِ ظاهرِ ولا يجوز إضهارهُ وفعلٌ ينتصبُ بحرفٍ يجوز أن يُضمَر وفعلٌ ينتصب بحرفِ لا يجوزُ إظهارهُ والحروفُ التي تنصبُ: أنّ ولَن وكي وإذن.

الأول: ما انتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضهاره، وذلك ما انتصب بلن وكي تقول: لن يقوم زيدٌ ولن يجلسَ فقولك: لن يفعلَ يعني: سَيفعلُ يقول القائل: سيقومُ عمروٌ فتقول: لَن يقومَ عمروٌ وكان الخليل يقول: أصلها لا أنْ فألزمه سيبويه: أن يكون يقدم ما في صلة (أن) في قوله: زيداً لَنْ أضربَ وليس يمتنع أحد من فصب هذا وتقديمه، فإن كان على تقديره فقد قدم ما في الصلة على الموصول.

وأما (كي) فجواب لقولك: لِه إذا قال القائل: لِمْ فعلت كذا فتقول: كي يكون كذا ولم جنتني فنقول: كي تعطيني فهو مقارب لمعنى اللام إذا قلت: فعلتُ ذلك لِكذا فأما قول من قال: كيمه في الاستفهام فإنه جعلها مثل لِه فقياس ذلك أن يُضمر (أنَّ) بعد (كي) إذا قال: كي يفعل؛ لأنه قد أدخلها على الأسهاء.

وكذا قول سيبويه: والذي عندي أنه إنها قيل: كيمه لمَّا تشبيهاً.

وقد يشبهون الشيء بالشيء، وإن كان بعيداً منه.

وأما (إذِنَ) فتعمل إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها وكان فعلاً مستقبلاً فإنها يعمل بجميع هذه الشرائط، وذلك أن يقول القائل: أنا أكرمك فتقول: إذن أجيئك إذن أحسنَ إليكَ إذن آتبَكَ.

فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبل (إذنَّ) نحو قولك: أنا إذنَّ آتيكَ رفعت وألغيتَ كما تلغى ظننتُ وحسبتُ وليس بشيءٍ من أخواتها التي تعمل في الفعل يُلغى غيرها فهي في الحروف نظير أرى في الأفعال ومن ذلك إن تأتني إذن آتك؛ لأن الفعل جواب: إنْ تأتني، فإن تم الكلام دونها جاز أن تستأنف بها وتنصب ويكون جواباً، وذلك نحو قول ابن عَنَمة:

أَزْدُهُ حِسَارَكَ لا تُنْسِزَع سَسِوِيَّتُهُ إِذِنْ يُسِردٌ وقَيْسِدُ العَسِيْرِ مَكْسِرُوبُ

فهذا نصبٌ؛ لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتمَّ ألا ترى أنَّ قوله: اردد حمارَك لا تُنزعُ سويَتُه كلام قد ثمَّ ثم استأنف كأنه أجاب من قال: لا أفعلُ ذاكَ فقال:

### إذنَّ يُردَّ وقَبْدُ العــــــيرِ مكروبُ

فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً لم يجز أن تعمل فيه؛ لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل، وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: إذن أظنه فاعلاً وإذن أخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك فلا تعمل (إذن)؛ لأنه موضع لا تعمل فيه أخواتها فإذا وقعت (إذن) بين الفاء والواو وبين الفعل المستقبل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وعصبت إذا كانت واحدةً منها بين اسمين، وإن بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وعصبت إذا كانت واحدةً منها بين اسمين، وإن شئت ألغيت قاما الإعمال فقولك فإذن أتيك فإذن أكرماك.

قال سيبويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: (وإذن لا يلبثوا خلفك إِلاَّ قَلِيلاً) [الإسراء:٧٦]، وأما الإِلغاء فقولك: فإذن أجيئك، وقال عز وجل: ﴿فإذنْ لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣].

واعلم أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بسوى إذن وهي تُلغى وتقدم وتؤخر تقول: إذنَّ والله أجيئكَ فتفصل والإِلغاء قد عرفتك إياهُ وتقول: أنا أفعلُ كذا إذنَّ

<sup>(</sup>١) على أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون لا يرتع بجزوماً بكون لا فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر. ويرد مجزوماً لا منصوباً بكونه جواباً للنهي، كما هو مذهبه في نحو: لا تكفر تدخل النار. فيكون المعنى لا يرتع، إن يرتع يرد. وعند غيره: يرد منصوب، وإذن منقطع عما قبله مصدر، كأن المخاطب قال: لا أزجره. فأجاب بقوله: إذن يرد.

أقول: يكون لا يرتع على قول الكسائي بدلاً من ازجر، وهو أوفى من الأول في تأدية المعنى المراد. انظر خزانة الأدب ٣/ ٣٤٦.

الأصول في النحو \_\_\_\_\_\_\_ ٢

فتؤخرها وهي ملغاة أيضاً، وإذا قلت: إذنْ عبدُ الله يقولُ ذلكَ فالرفع لا غير؛ لأنه قد وليها المبتدأ فصارت بمنزلة (هَلُ) وزهم عيسى: أن ناساً يقُولون: إذن أفعلُ في الجواب.

#### الثاني ما انتصب بحرف يجوز إظهاره وإضهاره:

وهذا يقع على ضربين: أحدهما أن تعطف بالفعل على الاسم والآخر أن تدخل لامّ الجر على الفعل فأما الضرب الأول من هذا وهو أن تعطف الفعل على المصدر فنحو قولك: بعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبَ. تريد: وأنْ تغضّب فهذا إظهار (أنْ) فيه أحسنُ.

ريجوز إضهارها فأن مع الفعل بمنزلة المصدر فإذا نصبت فقد عطفت اسماً على أسم ولولا أنك أضمرت (أنَّ) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسهاء لا تُعطف على الأفعال ولا تُعطفُ الأفعال ولا تُعطفُ الأفعال على الأسهاء؛ لأن العطف نظير التثنية فكها لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف فيها نصب من الأفعال المضارعة لما عطف على السم قول الشاعر:

لَلْبِسُ عَبَداءَةِ وتَفَرَّ عِنْسِي الْحَدِّ إِلَيَّ مِنْ لُبِسِ السَّفُفُوفِ"

(١) على أن تقر منصوب بأن بعد واو العطف.

قال مِببويه: لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل، على لبس وهو اسم، ولما ضممته إلى الاسم، وجعلت أحب لها، ولم ترد قطعه، لم يكن بد من إضيار أن.

قال التحاس: قال أبو الحسن: أي لم ترد لبس عباءة أحب إلي. وأن تقر عيني، لأن هذا يبطل المعنى، لأنه لم يرد أن لبس عباءة أحب إليه. هذا صخف، إنها أراد قرة العين، فلهذا نصب.

وقال الأعلم: نصب تقر بإضهار أن ليعطف على اللبس، لأنه اسم وتقر فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضهار إن لأن أن وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً، وهو أحب.

والمعنى: لبس عباءةٍ مع قرة المين، وصفاء العيش أحب إلي من لبس الشفوف مع سخنة العين ونكد العيش.

والعباءة: جبة الصوف. والشفوف: ثبابٌ رقاقٌ تصب البلان، واحدها شفٌّ. انتهي.

فإن قلت: ما الفرق بين وار الجمع، ووار العطف، وهل هما إلا شيءٌ واحداً قلت: واو الجمع في الأصل للعطف، لكنه خص بيعض أحواله، وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود، وقد يكون بعده، وقد يكون معه، نحو: جاء زيد وعمروٌ قبله أو بعده أو معه.

كأنه قال: للبسُ عباءةٍ وأنَّ تقرُّ عبني.

وأما الضرّب الآخر فيا دخلت عليه لام الجر، وذلك نحو قولك: جئتك لتعطيني ولتقوم ولتذهب وتأويل هذا: جئتك؛ لأن تقوم جئتك؛ لأن تعطيني ولأن تذهب، وإن شئت أظهرت نقلت (لأنَّ) في جميع ذلك، وإن شئت حذفت (أنُّ) وأضمرتها ويدلك على أنه لا بد من إضيار (أنُّ) هنا إذا لم تذكرها أن لام الجر لا تدخل على الأفعال وأن جميع الحروف العوامل في الأسياء لا تدخل على الأفعال وكذلك هوامل الافعال لاتدخل على الأسياء وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام لو قلت: هذا لك يتقوم تريد بأن تقوم لم يجز وإنها شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى.

### الثالث وهو الفعل الذي يتتصب يحوف لا بجوز إظهاره:

وذلك الحرف (أنَّ) والحروفُ التي تغيير معها ولا يجوز إظهارها أربعة أحرف (حتى) إذا كانت بمعنى إلى أنَّ والغاء إذا عطفت على الفعل لاعلى لفظه والواو إذا كانت بمعنى الاجتماع نقط وأو إذا كانت بمعنى إلى التَّمَّلُ التَّمَلُ وهو عَلَى التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ وهو عَلَى التَّمَلُ وهو عَلَى التَّمَالُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَلُ التَّمَالُ وهو عَلَى التَّمَالُ التَّمَلُ التَّمَالُ التَّالُ التَّهَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّالُ التَّمَالُ التَّلُ التَّالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّامِلُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّمَالُ التَّالُ وهو عَلَى التَّمَالُ التَّمَالُ التَّالُ وهو عَلَى التَّهِ التَّالُ التَّمَالُ التَّالُ التَّالُ التَّمَالُ التَّالُ اللَّهُ الْمُعْلِقِيلُ اللَّهُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ التَّالُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ التَّالُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ التَّالُ التَّالُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقِيلُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ التَّالُ التَّهُ التَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ التَّهُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُ

اعلم أن (حتى) إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسياء ووليها فعلَّ مضارع أضمر بعدها (أنْ) ونصب الفعلَ وهي تجيء على ضربين: بمعنى (إلى) وبمعنى (كي) فالضرب الأول قولك: أنا أسيرٌ حتى أدخلها والمعنى: أسير إلى أن أدخلها وسرت حتى أدخلها كأنه قال: سرت إلى دخولها قالدخول غايةٌ للسير وليس بعلةٍ للسير وكذلك: أنا أقف حتى تطلعَ قال: سرت إلى دخولها قالدخول غايةٌ للسير وليس بعلةٍ للسير وكذلك: أنا أقف حتى تطلعَ

تخص واو الجمع بها يكون بمعنى مع، فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر منتزع من الأول. وياعتبار اختصاصه العارض بحال المعية، صار كأنه قسيمٌ للمطف المطلق الذي لا يتقيد. فواو الجمع عطفٌ مقيد بالمعية، وواو العطف غير مقيد بها. فهذا هو الفرق.

وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل: ولو رفعت وتقر لجاز، على أن ينزل الفعل منزلة المصدر، ونحو قولهم: " تسمع بالمعيدي "، فتسمع منزل منزلة سباعك. انظر خزانة الأدب ٢/ ٢٧٨.

الشمس وسرتُ حتى تطلّع الشمسُ والضربُ الأخر أن يكون الدخول علة للسير فتكون بمعنى (كي) كأنه قال: (سرتُ كي أدخلَها) فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن كها تقول: أسلمت حتى أدخلَ الجنة وكلمته كي يأمر لي بشيء (فَحتىٌ) متى كانت من هذين القسمين اللذين أحدهما يكون غاية الفعل وهي منعلقة به وهي من الجملة التي قبلها فهي ناصبة، وإن جاءت بمعنى العطف قفد تقع ما بعدها جلة وارتفاع الفعل بعدها على وجهين على أن يكون الفعل الذي بعدها متصلاً بالفعل الذي قبلها أو يكون منقطعاً منه ولا بد في الجميع من أن يكون الفعل الثاني يؤديه الفعل الأول قاما الوجه الأول قنحو قولك: سرتُ حتى أدخلها ذكرت أن الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينها كمعنى الفاء إذاعطفت بها فقلت: سرت فأنا أدخلها.

وصلت الدخول بالسير كها قال الشاعر: ثُرادى عَلَ دِمْنِ الجِيَاضِ، فإن تَشْفُ فَعَالَ النَّسَدِّى رِحُلَسَةٌ فَرُكُسوبُ

ويتشدُ تراد لم يجعل بين الرحلة والوكوب مهلة ولم يرد أنَّ رحلته فيها مضى وركوبه الآن ولكنه وصل الثاني بالأول ومعنى قولي: إنَّكَ إذا رقعتُ ما يعد حتى فلا بدّ من أن يكون الفعلُ . الذي قبلها هو الذي أدى الفعلَ الذي بعدها أن السير به كان الدخول إذا قلت: سرتُ حتى أدخلها، ولو لم يسرُ لم يدخلُها.

ولو قلت: سرتُ حتى يدخلُ زيدٌ فرفعت (بدخلُ) لم خَبر؛ لأن سبرك لا يؤدي زيداً إلى الدخول، فإن نصبت وجعلتُها غاية جازَ فقلت: سرتُ حتى يدخلَ زيدٌ تريدُ إلى أن يدخل زيدٌ وكذلك: سرتُ حتى تطلعَ الشمش ولا يجوز أن ترفع (تَطلعُ)؛ لأن سيركَ ليس بسببِ لطلوع الشمس وجاز النصب؛ لأن طلوع الشمسِ قد يكون غاية لسيرك.

وأما الوجه الثاني من الرفع: فأن يكون الفعلُ الذي يعد (حتىً) حاضراً ولا يراد به اتصاله بها قبله ويجوز أن يكون ما قبله منقطعاً ومن ذلك قولك: لقد سرت حتى أدخلها وما أمنع حتى أن أدخلُها الآن أدخلُها كيفَ شنت ومثل قول الرجل: لقد رأى مني هاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلَمه العامَ بشيء.

ولقد مرض حتى لا يرجونه إنها يواد أنه الآن لا يرجونه وأن هذه حاله وقت كلامه (فحتى) ها هنا كحرف من حروف الابتداء والرفع في الوجهين جيعاً كالرفع في الاسمة لأن المحتى ينبغي أن يكون الفعل الأول هو الذي أدى إلى الثانية لأنه لولا سيره لم يدخل ولولا ما رأى منه في العام الأول ما كان لا يستطيع أن يكلمه العام ولولا المرض ما كان لا يُرجى وهذا مسألة تبين لك فيها فوق ما بين النصب والرفع تقول: كان سيري حتى أدخلها فإذا نصبت كان المعنى: إلى أن أدخلها فذكون (حتى) وما عملت فيه خبر كان، فإن رفعت ما بعد (حتى) لم يجز أن تقول: كان سيري حتى أدخلها لأنك قد تركت (كان) بغير خبرا لأن معنى (حتى) معنى الفاء فكانك قلت: كان سيري عبراً متعباً حتى أدخلها، فإن زدت في المسألة ما يكون خبراً (لكانَ) جاز فقلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها وعلى ذلك قرىء: (حتى يقولُ الرسول) فقلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها وعلى ذلك قرىء: (حتى يقولُ الرسول) فقلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها وعلى ذلك قرىء: (حتى يقولُ الرسول) فقلت: كان سيري يقولُ: مَنَ نصبَ جعلة غايةً ومَن رقم جعله حالاً.

وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعتى إلى، وهو اللي تحمل عليه الآية. والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولك: أسلمت حتى أينعل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة. قالإسلام قد كان، والدخول لم يكن، والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذي قبل حتى مع ما حدث هنه قد مضيا جيمًا. ألا ترى أن الأمرين في الآية كفلك.

وأما قراءة من قوأ: ﴿حتى يقول الرسول﴾ بالرفع، فالفعل الواقع بمدحتي إذا كانا مضارعًا لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضًا على ضربين:

أحدهما: أن يكون السبب الذي أذى الفعل الذي بعد حتى قد مغنى، والفعل المسبب لم يعض، مثال ذلك قولهم: ( موض حتى لا برجونه ) و: ( شربت الإبل حتى يجي، البعير يجر بطنه ). وتتجه على عدا الوجه الآية،

<sup>(</sup>١) اختلفوا في نصب اللام ورفعها من قول جل وجر: أوحتى يقول الرسول .

المترأ قافع وحده: ﴿حتى يقولُ الرسول ﴾ برلع اللام

وقرأ الباقون: ﴿حتى يقولَ الرسولَ ﴾ تصبًا. وقد كان الكسائي يقرؤها بعرًا رفعًا، ثم رجع إلى النصب. وروى ذلك عنه الفراء، قال: حدثني به، وهنه محمد بن الجهم، عن الكسائي.

قال أبو على: قوله عز وجل: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.

شرح الثاني: وهو الفاء:

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم كما بينت لك فيها تقدم فإذا قلت: زيدٌ يقومٌ فيتحدث فقد عطفت فعلاً موجبًا على فعلٍ موجبٍ، وإذا قلت: ما يقومٌ فيتحدث فقد عطفت فعلاً منفيً فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه فحيتيّة تحمل الأول على معناه وينصب الثاني بإضهار (أنُ)، وذلك قولك: ما تأتني فتكرمني وما أزورك فتحدثني لم ترد: ما أزورك وما تحدثني ولو أردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزورك فكيف تحدثني وما أزورك إلاً لم تحدثني جمل الثاني على مصدر الفمل الأول وأضمر (أنُ) كي يعطف اسهاً على اسمٍ فصار المعنى ما يكون زيارةٌ مني فحديثٌ مئك.

وكذا كليا كان غير واجب نحو الأخر بالنهي والاستفهام فالأمر نحو قولك: إلتني فأكرنك والنهي مثل: لا تأتني فأكرنك والاستفهام مثل: أتأتني فأعطيك؛ لأنه إنها يستفهم عن الإعطاء وإنها تضمر (أن) إذا خالف الأول الثاني فمتى أشركت الفاء الفعل الثاني بالأول فلا تضمر (أن) وكذلك إذا وقعت موقع الابتداء أو مبني على الابتداء.

كأن المعنى: وذلزلوا فيها مهى، حتى أن الرسول يقول الآن: متى نصر الله، وتحكيث الحال التي كانوا عليها، كما حكيت الحال في قوله: ﴿ هذا من شيعته رهلًا من عنوه ﴾ وفي قوله: ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾.

والوجه الأخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جيمًا قد مضيا، نحو: مرت حتى أدنحلها، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينها، كما كان في الوجه الأول بينهما فصل. والحال في هذا الوجه أيضًا محكية، كما كانت محكية في الوجه الأخر، ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالاً؟. وحتى إذا رُفع الفعل بعدها، حرف، يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارّة، وهي - إذا انتصب الفعل بعدها - الجارّة للاسم، ويتنصب الفعل بعدها بإضهار أنّ، كما ينتصب بعد اللام بإضهارها. [الحجة للقراء السبعة:٢/٢٠٦].

#### شرح المثاني: وهو الواو:

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وإنها تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كاكان في الفاء وأضمرت (أنْ) وتكون الواو في جميع هذا بمعنى (مَع) فقط، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن نهاه عن كل تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن نهاه عن كل واحد منهها على حال قال: ولا تشرب اللبن على حال وتقول: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك فتنصبُ ولا معنى للوفع في (يعجزُ)؛ لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه إنها يعني لا يجتمع أن يسعني شيءٌ ويعجز عنك كها قال:

لاتنبة عَسن خُلُبِ وسُناني مِثلَبه عَسارٌ عِلَيْكَ إذا فَعَلْبِ مَا عَلِيهِ ""

(۱) على أن تأتي متصوب بأن مضيراً بعد في المسلمية الواقعة بعد النهي. قال سيبويه: وأهلم أن الواو وإن بعد هذا المنبوع، فإن معناها ومعنى الفاء غتلفان. آلا ترى الأعملل قال:

قلو دخلت الفاء ها هنا، لأفسدت المعنى، وإنها أراد: لا تجمعن النهي، والإنبان، فصار تأ**ي حل إضبار أن.** تتصر

ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محلوف، أي: وأنت تأي، ولا يجوز جزمه، لفساد المعنى. وعار خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارً. وعظيم صفته. وهذه الجملة دليل جواب إذا. ومعنى البيت من قوله تعلل: " أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ".

وقال الحائمي: هذا أشرد بيت قيل في تجنب إنبان ما نبي عنه. والبيث رجد في هدة قصائد. ومنه اختلف في قائله، نسبه الإمام أبو حبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل بن عبد الله الليثي الكتال. وأورده في باب تعبير الإنسان صاحبه بعيب هو فيه.

والمتوكل الليشي من شعواء الإسلام، وهو من أهل الكوفة، وكان في عصر معاوية وابنه يزيد، ومدحها. ونسبه إليه أيضاً الأمدي في المؤتلف والمختلف، وقال فيمن يقال له المتوكل، منهم المتوكل الليشي، وهو المتوكل بن عبد الله بن عبشل بن وهب بن همرو بن لقيط بن يعمر الشداخ بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة. انظر خزانة الأدب ٢/ ٢٧٥. أي: لا يجتمع أن تنهي وتأتي ولو جزم كان المعنى فاسداً.

ولو قلت بالفاء: لا يسعني شيءٌ فيعجزٌ عنكَ كان جيداً؛ لأن معنّاه: لا يسعني شيءٌ إلا لم يعجزُ عنكَ ولا يسعني شيءٌ عاجزاً عنكَ.

فهذا تمثيلٌ كما تمثلُ: ما تأثيني فتحدثني إذا نصبت بها تأنيني إلاّ لم تحدثني وبها تأتيني محدثاً وتنصب مع الواو في كل موضع تنصب فيه مع الفاء وكذلك إذا قلت: زرني فأزوركَ تريدُ ليجتمعَ هذان قال الشاعر:

أراد: ألم يجتمعُ هذانِ ولو أراد الإفراد فيهيا لم يكن إلا مجزوماً والآية تقرأ على وجهين ﴿وَلَّا يَعْلَمُ اللهُ اللَّهِ اللّهِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَقع النصب في باب الواو والفاء في غير الواجب؛ لأنه الله كان الفعل المعطوف عليه واجباً لم يبني الخلاف فيصلحُ إضارُ (أنْ).

شرح الوابع وهو (أو):-

اعلم أن الفعل ينتصب بعدها إذا كَانَ المعنى معنى إلا أن تفعلَ تقول: الأنزمنَكَ أو تعطيني كأنه قال: ليكوننَ اللزرمُ والعطيةُ وفي مصحف أبي (تقاتلونهم أو يسلموا) على معنى: إلا أن يُسلموا أو حتى يسلموا وقال امرؤ القبس:

فَقُلْتُ لَنهُ: لا تَبْسَكِ صَبِنُسِكَ إِنِّسِهِ ﴿ يُحَاوِلُ مُلْكِنَّا أَو نَصُوتَ فَنَعُ لَوَا "

<sup>(</sup>١) انظر الأغان ٢/ ٣٦٤.

<sup>(</sup>٢) على أن سيبويه جوز الرفع في توله: نموت إما بالعطف على نحاول، أو على القطع، أي: نحن نموت.

وهذا نص سيبويه: واعلم أن معنى ما انتجب بعد أو عل إلا أن، كما كان معنى ما انتصب بعد القاء. تقول: لألزمنك، أو تقضيني حقي، ولأضربتك أو تسبقني. فللعنى لألزمنك إلا أن تقضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب.

قال أمرق القيس:

أي: إلا أن نموت فنعلُرا فكلُ موضع وقعتُ فيهِ أو يصلح فيه إلا أنَّ وحتى فالفعل منصوب، فإن جاء فعلٌ لا يصلحُ هذا فيه رفعت، وذلك نحو قولك أتجلس أو تقومُ يا فتى والمعنى: أيكونَ منكَ أحدُ هذينِ وهل تكلمنا أو تنسطُ إلينا لا معنى للنصبِ هنا وقال الله عز وجل: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿ ٧٧﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء] فهذا مرفوع وجل: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿ ٧٧﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء] فهذا مرفوع لا يصلحُ فيه (إلا أنْ).

### الأقعال المجزومة:

الحروف التي تجزم خسةٌ: (لم ولم في النهي، واللام في الأمو، وإن التي للجزاء) وهذه الحروفُ تنفسم قسمين: فأربعة منها لا يقع موقعها غيرها ولا تحدّف من الكلام إذا أريدت وهي لم ولمّ ولا في النهي ولام الأمر والقسم الآخر حرف الجزاء قد يحدّف ويقع موقعه غيره من الأسماء وحدّف حرف الجزاء على ضربين: ضربٌ يقومُ مقامه اسمٌ يجازى به وضربٌ من الأسماء وحدّف حرف الجزاء على ضربين: ضربٌ يقومُ مقامه اسمٌ يجازى به وضربٌ عدْفُ البّة ويكونُ في الكلامِ دليلٌ على قرير عن وحيثًا ومتها على ضربين: اسمٌ غيرُ ظرفي واسم ظرفُ وهو نمو: مَا ومَنْ ولَي وَنَهْ وَلَيْ وَحَيْلُ وحينَ وحيثًا ومتها وإذْ ما.

### شرح القسم الأول وهو الانكون الأربية

(لم ولمَّا ولا في النهي، ولام الأمر) آما لمَّ فتدخلُ على الأفعال المضارعة واللفظُ لفظُ المضارع والمعنى معنى الماضي تقولُ: لمَّ يقمُ زيدٌ أمسِ ولمَ يقعدُ خالدٌ، وأما (لمَّا) لمّ ضمتُ إليها (مَا) وبنيتُ معها فغيرت حالهًا كما غيرت لو (ما) ونحوها ألا تَرى أنكَ تقول: لمَّا ولا يتبعها شيءٌ ولا تقول ذلك في (لمَ) وجوابُ (لمَّا) قد فَعلَ يقول القاتل: لمَّا يفعلُ فيقول: قد فعَلَ ويقول أيضاً للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وتقول: لما جتت جثتُ فيصيرٌ ظرفاً، وأما (لا في

#### فقلت له لا تپك عينك.....البيت

والقوافي منصوبة، فالتبشيل على ما ذكرت لك، والمعنى على إلا أن نموت فنعذرا. ولو رفعت لكان عوبهاً جيداً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وهل أن يكون مبتداً مقطوعاً من الأول، يعني أو نمعن عن يموت. انظر خزانة الأدب ٣/ ٢٦٩. النهي) فنحو قولِكَ: لا تقم ولا تقعذ ولفظ الدعاء لفظ النهي كها كان كلفظ الأمر تقول: لا يقطع الله ينك ولا يتعس الله جدك ولا يبعد الله غيرَك ولا في النهي بمعنى واحدٍ لأنك إنّها تأمره أن يكون ذلك الشيء الموجب منفياً ألا ترى أنّكَ إذا قلت: قُمْ إنّها تأمره بأن يكون منه قيامُ فإذا نهيت فقلت: لا تقم فقد أردت منه نفي ذلك فكها أنّ الأمر يراد به الإيجاب فكللك النهي يراد به النفي، وأما لام الأمر فنحو قولك: ليقم زيدٌ وليقعدُ عمروٌ ولتقم يا فلانُ تأمر بها المخاطب كها تأمرُ الغائب وقال عز وجل: ﴿فَيِذَلِكَ فَلْيَغْرُحُواْ﴾ [يونس:٥٨] ويجوز حدف هذه اللام في الشعر وتعمل مضمرة فال عندم بن نويرة:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي ﴿ لَكِ الوَيْلُ حُوَّ الوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ يَكَى ٣٠ أراد: ليبكِ ولا يجوزُ أن تضمر لمَّ وَلا في ضرورة شاعرٍ.

ولو أضموا لالتيس الأمر بالإيجاب.

شرح القسم الثاني وهو حرف الجزاء

اعلم أنَّ لحرف الجزاء ثلاثة أحوالى حالي ينظير فيها وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجو أن يظهر معه والثالث أن بحذف مَعْ مَا عَبْعِلْ فِيهِ وَيكُونَ فِي الكلام دليل عليه.

 <sup>(</sup>١) قال الأعلم: هذا من أقبح الضرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر. وقد قبل:
 إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة، واكتفي بالكسرة منها. وهذا أسهل في الضرورة وأقرب.

وقال النحاس؛ سمعت علي بن سليهان، يقول: سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت، ويلحن قائله، وقال: أنشده الكوفيون، ولا يعرف قائله، ولا يحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غبره؛ لأن الجازم لا يضمر؛ ولو جاز هذا، فجاز يقم زيد، بمعنى: ليقم. وحروف الجزم لا تضمر، لأنها أضعف من حروف الخفض، وحرف الخفض لا يضمر.

<sup>.</sup> فبعد أن حكى لنا أبو الحسن هذه الحكاية، وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه: وحدثني أبو الحطاب أنه سمع هذا البيت تمن قاله.

قال أبو إسحاق الزجاج احتجاجاً لسيويه: في هذا البيت حذف اللام، أي: لتفد. قال: وإنها سهاه إضهاراً، لأنه بمنزلته.

وأما قوله: أن يبك من بكي، فهذا البيت لفصيح، وليس هذا مثل الأول، وإن كان صيبويه قد جمع بينهما. انظر خزانة الأدب ٣/ ٢٨٣.

فأما الأول الذي هو حرف الجزاء: فإن الخفيقة ويقال لها: أم الجزاء، وذلك قولك: إن تأتني آتِك، وإن تقم أقم فقولك: إن تأتني شرط وآتِك جوابة ولا بُدَّ للشرطِ من جوابٍ وإلا لم يتم الكلام وهو نظيرُ المبتدأ الذي لا بُدَّ له من خبر ألا ترى أنّك لو قلت: (زيدٌ) لم يكن كلاماً يقال فيه صدفى ولا كذبٌ فإذا قلت: منطلقٌ تَمَّ الكلام فكذلك إذا قلت: إنْ تأتني لم يكن كلاماً حتى تقول: آتِك وما أشبه وحَقُّ (إن) في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل لأنك إنها تشترط فيها يأتي أنْ يقع شيءٌ لوقوع غيره، وإن وليها فعل ماضي أحالت معناه إلى الإستقبال، وذلك قولك: إنْ قمتَ قمتُ إنها المعنى: إنْ تَقمْ أقم (فإنْ) تجعل الماضي مستقبلاً كها أنَّ (أمّ) إذا وليها المستقبل جعلته ماضياً تقول: لم يشمّ زيدٌ أسي والمعنى: ما قام فعل هذا يجوز أن تقول: إنْ أَمّ لم أقمْ فلا بد نشرط الجزاء من جواب والجواب يكون على ضربين: بالفعل ويكون بالفاء فالفعل ما خبرتُك به فأما الفاء فنحم قولك: إنْ تأتني فأنا أكرمُك، وإن تأتِ زيداً فأخوه يجسن إليك، وإن تتي الله فأنت كريمٌ فحق الفاء إذا جاءت للجواب أن يُبتدأ بعدها اللام ولا يجوز أن تعمل فيها بعدها شيءٌ بما قبلها وكذلك قولك: إنْ تأتني فلك درهمٌ وما أشبه هذا وقد أجازوا للشاعر إذا اضطر أن يجذف الفاء

وأما الثاني: فأن يقع موقع حرف الجزاء اسم والأسهاء التي تقع موقعه على ضربين: اسمٌ غير ظرفٍ واسمٌ ظرفٌ.

فالأسياء التي هي غبر الظروف: مَنْ ومَا وأيّهم تقول: مَنْ تكرمْ أكرمْ وكان الأصل: إنْ تكرمْ زيداً وأشباه زيد أكرم فوقعت (مَنْ) لما يعقل كها وقعت (مَنْ) في الاستفهام مبهمة لما في ذلك من الحكمة وكذلك: ما تصنعُ أصنعُ وأيّهم تضرب أضربُ تنصب أيهم بتضرب؛ لأن المعنى: إنْ تضربُ أياً ما منهم أضربُ ولكن لا يجوز أن تقدم (تضربُ) على (أي)؛ لأن هذه الأسياء إذا كانت جزاءً أو استفهاماً فلها صدور الكلام كها كان للحروف التي وقعت مواقعها فكذلك مَنْ وما إذا قلت: مَنْ تكرمْ أكرمْ وما تصنعُ أصنعٌ.

وموضعها نصب، وإذا أردت أن تبين مواضعها من الإعراب قضع موضعها (إن) حتى بتبين لك، وإذا قلت: مَنْ يقمّ أقم إليه فموضع (مَنْ) رفعٌ لأنها غير معقولة وكذا ايهم يضرب زيداً أضربه وأيهم بأتني أحسن إليه، وأما (مَهم) فقال الخليل: هي (مَا) أدخلت معها (ما) لغواً وأبدلوا الالفّ هاه.

قال سببویه: ویجوز أن تكون كإذْ ضُمنَ إليها (مَا)، وآما الظروف التي يجازى بها: فمتى وأينَ وأنّى وأي حين وحيثُها وإذْ ما لا يجازى بحيثُ وإذْ حتى يُضم إليهما (مَا) تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد.

فتقول إذا جازيت بهن: منى تأتني آتِكَ وأينُ تقمُ أقمُ وأنى تذهبُ أذهبُ وأي حين تصلُّ أصلُ (فأيُّ) إلى أي شيء أضفتها كانت منه إن أضفتها إلى الزمان فهي زمانٌ.

وإن أضفتها إلى المكان فهي مكانٌ وتقول: حيثًا تذهبُ أذهبُ وإذ ما تفعلُ أفعلُ قال الشاعر:

إِذْ مَا تَرَيْنِي اليَوْمَ مُزْحِى ظَعِيتِينَ أَصَعَدُ مسيراً في السبلادِ وأَفسرَعُ" فسإنَي مِسنُ قَدوْمٍ مِسواكُم إِلَيْها وَعَسالِ فَقَدمٌ بالحِجَساذِ وأشسجعُ

(١) قال ابن يعيش: إن قيل: إذ ظرف زمان ماض، والشرط لا يكون إلا بالمستقبل، فيكف يصح المجازاة
 بها؟ فالجواب من وجهين.

إحدهما: أن إذ هذه التي تستعمل في الجزاء مع ما، ليست الظرفية، وإنها هي حرف غيرها فسمت إليها ما، قركيا دلالة على هذا المعنى كإما.

والثاني: أنها الظرفية، إلا أنها بالتركيب غيرت ونقلت، وغيرت عن معناها بلزوم ما إياها إلى المستقبل، وعرجت بذلك إلى حيز الحروف.

ولذلك قال سيبويه: ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحدة منهيا ما، إلخ، اه؟. ورواه أهل السير، منهم ابن هشام:

#### إما أتيت على النبي فقل له

وعليه لا شاهد فيه، وأصله إن ما، وهي إن الشرطية، وما الزائلة.

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي، قالمًا في غزوة حنين يخاطب بها النبي صلى الله عليه وصلم، ويذكر بلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة وغيرهما من الغزوات، وعدتها ستة عشر بيئاً. انظر خزانة الأدب ٣/ ٢٨٨.

قال سيبويه: والمعنى: إما.

وإذا لا بجازى جا إلا في الشعر ضرورةً وهي توصل بالفعل كما توصل (حيثُ) ويقع بعدها مبتداً وكل الحروف والأسماء التي يجازى جا فلك أن تزيد عليها (ما) ملغاة، فإن زدتَ (مَا) على (مَا) لم بحسن حتى تقول: مهما فبتغيرُ فأمًّا (حيثها وإذ ما) لا يجازى بهما إلاّ و(مَا) لازمةً لمها.

واعلم أن الفعل في الجزاء ليس يعلوُ لما قبله كها أنه في حروف الاستفهام ليس بعلة لِمَا قبله.

واعلم أن الفعل إذا كان مجزوماً في الجزاء وغيره فإنه يعمل عمله إذا كان مرفوعاً أو منصوباً تقول إنْ تأتني ماشياً امش معك، وإن جعلت (قشي) موضع (ماشياً) جاز فقلت: إنْ تأتني تمشي أمش معك، وإن تأتني تضحك أدهب معك تريد (ضاحكاً)، فإن جثت بفعل يجوزُ أن يبدل من فقلٍ ولم ترد الحال جزيت فقلت إن تأتني تمشي أمشي معك وإنها جاز البدل؛ لأن المشي ضرب من الإتبان ولو لم يكن ضرفات لم يجز لا يصلح أن تقول: إنْ تأتني تضحك أمشي معك فتجزم (تضحك) وتجعله بدا وتتكف ترتبك أن جيم جواب الجزاء لا يكون أمشي معك فتجزم (تضحك) وتجعله بدا وقا وقعت لشيء يصحبه، وذلك قوله عز وجل: الغاء تصحب الثاني الأول وتتبعه إياه، وإذا وقعت لشيء يصحبه، وذلك قوله عز وجل: الغاء تصحب الثاني الأول وتتبعه إياه، وإذا وقعت لشيء يصحبه، وذلك قوله عز وجل: الغاء تصحب الثاني الأول وتتبعه إياه، وإذا وقعت الشيء يصحبه، وذلك قوله عز وجل:

والمعنى: إنْ أصابِتهُم سيئةٌ قَنطواً ونظيره: ﴿سَوَاه عَلَيْكُمْ أَدْعَوْكُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِئُونَ﴾ [الأعراف:٩٣] بمنزلة: أم صمتم ولا يجوز: إنْ تأتني لأفعلنّ.

ويجوز: إنْ أتيتني لأكرمنك، وإن لَم تأتني لأغمنك؛ لأن المعنى: لئن أتيتني لأكرمنك فيا حسن أن تدخل اللام على الشرط فيه حسنُ أن يكون الجواب لأفعلنَّ وما لم يحسن في الشرط اللام لم يحسنُ في الجواب؛ لأن الجواب تابعٌ فحقه أن يكون على شكل المتبوع ولا يحسن أن تقول: لإِنْ تأتني لأفعلنَّ فلما قبح دخول اللام في الشرط قبح في الجواب ولو قلت ذاك أيضاً لكنت قد جزمت (بإنُ) الشرط وأتيت بجوابها غير مجزومٍ ويجوز أن تقول: (أتيكَ إنْ تأتني) فتستغني عن جواب الجزاء بها تقدم ولا يجوز: إن تأتني آتيك إلا في ضرورة شاعر على إضهار الفاء، وأما ما كان سوى (إن) منها فلا بحسن أن يحذف الجواب وسيبويه يجيز: إن أتيتني آتيك، وإن لم تأتني أجزك؛ لأنه في موضع الفعل المجزوم وينبغي أن تعلم أنَّ المواضع التي لا يصلح فيها (إنَّ) لا يجوز أن يجازى فيها بشيء من هذه الأسهاء البتة؛ لأن الجزاء في الحقيقة إنها هو بها إذا دخل حرف الجرعلى الأمهاء التي يجازى بها لم يغيرها عن الجزاء تقول: على أي دابة أحمل أركبه وبمن أن تؤخذ أو خذ به وإنها قدم حرف الجرً للضرورة؛ لأنه لا يكون متعلقاً بالمفعول.

فإن قلت: بمَنْ تَمَرُّ بِهِ أَمرُّ وعلى أيهم تنزل عليه انزلُ رفعت وصارت بمعنى الذي وصارت الباء الداخلة في (مَنْ) لأمرَّ والباء في (بهِ) لتَمرُّ وقد يجوز أن تجزم بمَنْ تَمَرُ أمررُ وأنت نريد (بهِ) وهو ضعيفٌ وتقول على ذلك: غلامٌ مَنْ تضربُ أضربه قدمت الغلام للإضافة كما قدمت الباء وهو منصوب بالفعلي ولكن لا سبيل إلى تقديم الفعل على (مَنْ) في الجزاء والاستفهام.

وأما الثالث: الذي يحذف في حَرَف الجُوادَ مع ما عمل فيه وفيها بقي من الكلام دليل عليه، وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر والتهي الوالا تستقهام أو التمني أو العرض تقول: آتني آتِكَ هذا أمرٌ ولا تفعل بكن خيراً لك وهذا نهي والتأويل لا تفعل فإنّك إن تأتني آتِك هذا أمرٌ ولا تفعل بكن خيراً لك وهذا نهي والتأويل لا تفعل فإنّك إن لا تفعل يكن خيراً لك وإلا تأتني أحدثك وأين تكون أزرك وألا ماء أشربة وليته عندنا يحدثنا فهذا عمن ألا تنزل تُعبب خيراً وهذا عرض ففي هذا كله معنى (إنْ تفعل)، فإن كان للإستفهام وجه من التقدير لم تجزم جوابه.

ولا يجوز: لا تدنُّ من الأسدِ فإنَّكَ إن تدنُّ مِنَ الأسدِ بأكلكَ فتجعل التباعد من الأسد سبباً لأكلكَ فإذا أدخلت الفاه ونصبت جاز فقلت: لا تدنُّ منَ الأسد فيأكلَكِ الأن المعنى لا يكونُ دنوٌ ولا أكلَّ وتقول: مُزَّهُ يحفَرها وقل له: يقل ذاك فتجزم ويجوز أن تقول: مُرَّهُ يحفرُها فترفعُ على الابتداء، وقال شيبويه: وإن شتتَ على حذف (أنَّ) كفوله:

### ألا أيُّهَا الزَّاجري اخْضَرُ السَّوَعَي "

وعسينا نفعلُ كذا وهو قليل وقد جاءت أشياءٌ أنزلوها بمنزلة الأمرِ والنهي، وذلك قولهم: حسبُكَ ينمُ الناسُ واتقى الله امروٌ وفعلَ خبراً يُثَبُ عليهِ.

(۱) عل أن أحضر منصوب بأن مضموة، يدثيل غلب:
 وأن أشهد اللفات حل أنت هلدي

وتقدم الكلام عليه في الشاهد العَاشِرَ مِنْ أُولِئُلُ الكِتَالِينِ فَيَ الشَّعَرِ: وهذه رواية الكوفيين، والرقع رواية البصريين. قال سيويه: وقد جاء في الشَّعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي

قال الأعلم: الشاهد فيه وفع أحضر بحلف الناصب وتعربه منه. والمعتى: لأن أحضر الوخي. وقد يجوز النصب بإضيار أن ضرورة، وهو مذهب الكوفيين. انتهى.

وفي التذكرة القصرية، وهي أسئلة من أبي الطبب محمد بن طوسي المعروف بالقصرني، وأجوية من شيخه أبي علي الغارمي، قال: سألت أبا علي عن أحضر الوغى، أي شيئ موضعه؟ فقال: نصبٌ، وهو يويد حاضراً. فقلت: كيف يجوز أن يكون حالاً وإنها الحضور مزجورٌ هنه لا عن غيره؟ فقال: قد يجوز أن يكون لم يذكر المؤجور هنه. فقلت: قد فهمنا من قوله:

#### ألا أيبذا الزاجري أحضر الوغى

قد تها، عن حضور الوغى. قال: صير أن يقهم منه هذا وإن كان ذلك لا يفهم منه إذا قدرته بقولك حاضراً. قلت: فإن الحضور لم يقع، ونحن نعلم أنه ما نها، وقد حضر. قال: هذا مثل قولك: هذا صاحب صقر صائداً به غداً. قلت: فيا الحاجة إلى أن قدرته حالاً. قال: ليتعلق بها قبله، وإلا فلا سبيل إلى تعلقه بها قبله إلا على هذا الوجه. انتهى. انظر خزانة الأدب ٣/ ٥٥٣.

#### باب إعراب القعل المعتل اللام

اعلم أن إعراب الفعل المعتل الذي لامة ياء أو واو أو ألف غالف للفعل الصحيح والفرق بينها أن الفعل الذي آخره واو أو ياء نحو؛ يغزو أو يومي تقول فيهها: هذا يغزو ويرمي فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت كها تقول: هو يقتلُ ويضرب، فإن وصلت خالف يقتل ويضرب فقلت: هو يغزوُ عمراً ويرمي بكراً فتسكن الياء والواو ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شاعر، فإن نصبت كان كالصحيح فقلت: لن يغزوَ ولَن يومي وإنها امتنع من ضم الياء والواو الأنها تثقل فيهها، فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغزُ عمراً ولم يوم بكراً وإنها لم يغزُ ولم يوم بكراً وإنها حلفت الياء والواو وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمراً ولم يوم بكراً وإنها حلفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يجلفها فحففت الياء والواوا الأن الحركة منها وليكون للجزم دليل.

والأمر كالجزم، تقول: ارمِ خاللها واهزُ بكراً فتُحدف في الوقف والوصل إلا أنكَ تضم الزايّ من (يغزو) وتكسر الميم من (برمِي) إذا وصلت.

فيدلان على ما ذهب للجزم والوقف وإنها تشاوي الوقف في الأمر للجزم لأنهها استوبا في اللفظ الصحيح فلها كان ذلك في الصحيح على لفظ واخد جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارم واغزُ كها قالوا لم يوم وكم يغزُ وقالوا: اضربا واضربوا كها قالوا: لم يضربا ولم يضربوا.

### مسائل من سائر أبواب إعراب الفعل

تقول: انتظر حتى إن يقسم شيءٌ تأخذ تجزم (تأخذ)؛ لأنه جوابٌ لقولك: إنَّ يقسمُ وانتظرُ حتى إن قسَم شيءٌ تأخذُ تنصبُ (تأخذ) إن شئت على حتَّى تأخذَ إن قسمَ، وإن شئتَ جزمت (تأخذ) فجعلته جواباً لقولك: إنَّ قسَم هذا قول الأخفش وقبيح أن تفصل بين حتى وبينَ المنصوب قال: ومما يدلُّكَ على أنه يكون جواباً ولا يحمل على (حتى) أنك تقول: حتى إنْ هَسَم شيءٌ أخذتُه يعني أنه معلقٌ بالجواب فلا يرجعُ إلى (حتى) ألا ترى أنك لا تقول: حتى أخذت إنْ قُسِمَ شيءٌ وتقول: اجلسَّ حتى إنَّ يقلُّ شيئاً فتسمعه تجيُّنَا جزمٌ كله ولا يجوز أن تنصبُ (تُجبنا) على حتى؛ لأن قولك: إن تفعلُ مجزومٌ في اللفظ قلا يند من أن يكون جوابه بجزوماً في اللفظ وتقو ل: أقم حتى تأكل معنا وأقم حتى أيانا بجَرجُ تخرجُ معَهُ فأيُّ مبتدأً لانها للمجازاة وحتى معلقةً وكذلك اجلسُ جِنبي إنَّ يخرجُ تَخرجُ معَّهُ وانتظر حتى مَّن يذهبُ تَذَهَبُ مِعَهُ (فَمَن) في موضع رفع والجلس حتى آأيًا) يأخذُ تأخذُ معهُ (أياً) منصوبة (بتأخذ) وتقولُ: أقم حتى أي القوم تعط يعطُكُ تعمَلُ في (أي) ما بعدها ولا تعمل فيها ما قبلها وتقول: اجلس حتى غلامَ مَنْ تَكُنُّ تُتَكُرُمُ مُنْصَبِ ٱلغَلائمُ أَبْتَعَلَقُ} واجلس حتى غلامُ مَنْ تلقه تكرمُ ترفع الغلام على الابتداء ولو أن (حَتَّى) تكون معلقة في شيءٍ ما جاز دخولهًا هَا قُنا؛ لأن حرف الجزاء إذا دخل عليه عاملٌ أزالهُ عن حرف الجزاء ألا ترى أنك تقول: مّنْ يزرنا نزرَّهُ فيكون مرفوعاً بالابتداء وتكون للجزاء، وذلك؛ لأن حال الابتداء كحالِ (إنْ) التي للجزاء والشرط نظيرُ المبتدأِ والجُوابُ نظيرُ الخبر.

قال الأخفش: ومما يقوي (مَنْ) إذا كانت مبتدأة على الجزاء أنْ (إنْ) التي للجزاء تقع ها, موقعها ولو أدخلت إنَّ المشددة على (مَنْ) لقلت: إنَّ مَنْ يزرونا نزورهُ؛ لأن المجازاة لا تقع ها, هنا، فإن قلت: فَلِمَ لا تحملُ إنَّ في (مَنْ) وتذعها للمجازاة كما أعملت إنَّ الابتداء فلأن (إنْ) التي للمجازة لا تقع عن هنا؛ لأن إنَّ المشذدة توجب بها والمجازاة أمرٌ مبهمٌ يعني أن لا تقع التي للمجازاة بعد (أنَّ المشذدة والمجازاة ليسَ بشيءٌ مخصوص إنها هو للعامة، وإن

الناصبة للإيجاب وكذلك: ليت مَنْ يزورنا نزورُه ولعلَ وكانَ وليسَ لأنك إذا قلت مَنْ يزورُنا نزوره ولعلَ وكانَ وليسَ لأنك إذا قلت مَنْ يزورُنا نزورته وما تعطي تأخذ فأتت تبهمُ ولا توضحُ وهكذا يجيءُ الجزاءُ بمَنْ وأخواته، فإن أوضحت منه شيئاً بصلةٍ ذهب عنه هذا العملُ وجرى مجرى (الذي) ويَقِولَ: سكتَ حتى أردنا أن نقومَ تقول: افعلوا كذا وكذا فترده على جواب (إذا) ولو رددته على حتى جاز على قبحه وحقَّ (حَتى) أن لا تفصل بينها وبين ما نعمل فيه وتقول: لا والله حتى إذا أمرتُك بأمرٍ تطبعني ترفع جواب (إذا)، وإن شئتَ نصبت على احتى) على قبح عندي إلا أن الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره.

وتقول: لا والله حتى إنْ أَقُلُ لَكَ لا تشتمُ أَحداً لا تشتمه.

ولا تشهمهُ جوابُ (إنْ أقلُ لك) فلا بكون فيه النصبُ؛ لأنه لا يرجع إلى: حتى لا والله، وإذا قلت لك اركبٌ تركب يا هذا تنصبُ (قركبُ) على أو وفصلت بالظرف والفصل بالظرف أحسنُ من الفصل بغيره أرده أو والله أن تركب إذا قلت لك اركبُ ومَنْ رفع ما بعد (أنْ) في هذا المعنى رفع هذه للسألة وتقولُ: تسكت حتى إذا قلنا ارتحلوا لا يلحب الليلُ تخالفنا قلا تُذهبُ (تذهبُ) معطوفٌ على (تُخالفنا) وحتى إن نقل إيتِ فلاتاً تصبُ منهُ خيراً لا تأته جواب (إنْ نقل إيتِ فلاتاً تصبُ منهُ خيراً لا تأته جواب (إنْ نقل).

ونقول: لئن جئتني الأكرمنك الأولى نوكيدٌ والثانية لليمين ولا يجوز بغير النون ولئن جئتني لإليك أقصد ولإياك أكرم ولا تنون أكرم؛ لأن اللام لم تقع عليه وتو وقعت عليه فقلت أكرمنك وكذلك: لئن جئتني لأكفلن بك وفي كتابِ الله عز وجل: ﴿ وَلَيْن مُثَمّ أَوْ تُولَتُم لإلى الله تُحَشّرُونَ ﴾ [آل عمران:١٥٨] لما وقعت اللام على كلام مع الفعل لم تدخله النون وكذلك: ﴿ وَلَئِن قُيلَتُم فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ مُثَم لَمُفِرَةٌ مِّنَ اللهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مَا يَجْمَعُونَ ﴾ [آل عمران:١٥٧] وكذلك: لئن جئتني لأهل وكذلك: ولئن وصلتك للصلاة أنفع لك.

قَالَ الأَخْفَشِ: المعنى: والله للصلة أَلفَعُ، وإنّ وصلتكَ كيا أنْ قُولك: لثن جئتني الأكرمنكَ إنها هي: والله لأكرمنك إنْ جئتني قال: واللام التي في (لتن جئتني) زائدة وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنْهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقُوا لَلْمُوبَةً مِّنْ عِندِ الله ﴾ [البقرة:١٠٣] على معنى اليمين كأنه قال وافة أعلَم والله لمثوبة مِن عندِ الله خيرٌ لهم ولو آمنوا وقال لا تقول: إنَّ زيداً لقامَ وتقولُ: إنَّ زيداً إليك كفيلٌ، وإن زيداً لهُ ولك منزلٌ؛ لأن اللام لا تقع على فعلٍ فإذا كان قبلها كلامً ضمتهُ معها جاز دخول اللام وتقول: سرت حتى أدخلُ أو أكادُ ترفعها جميعاً لأنك تقول: حتى أكادُ والكيدودة كائنةً وكذلك سرت حتى أدخلُها أو أقرب منها؛ لأنه قد كان القرب أو الدخول وكذاك: سرتُ حتى أكاد أو أدخلُ وأشكلَ عليَّ كُلُّ شيءٍ حتى أظن أني ذاهبُ العقلِ فجميع هذا مرفوع؛ لأنه فِعلٌ وهو فيه قال الجعدي:

ونُنْكِسرُ يَسوْمَ السرَّوْعِ ٱلْسُوانَ خَيْلِنَسًا ﴿ مِنَ الطَّعنِ حَتَى تَحْسَبُ الجَسُونَ ٱلسَّقرا

قال: يجوز في المحسب الرفع والنصب والرفع على الحال والنصب على الغاية وكأنك أردت إلى أن تحسب على الغاية وكأنك أردت إلى أن تحسب وحكى الأخفش إن النحويين يتصبون إذا قالوا: سرتُ أكادَ أو أدخل يا هذا ينصبون الدخول ويقولون: الفعلُ لم يجبّ. والكيدودة قد وجَبَتْ.

قال: وهذا عندي يجوز فيه الرفع يعتبي الدخول؛ لأنه في حال فعل إذا قلت: حتى أكاد يعني إذا كنت في حال مقاربة و(حتل المعتبية على المعنى إنها تعمل في كل فعل لم يقع بعد والكبدودة قد وفعت وأنت فيها كريتو كريتو كالتري كالتيم كالم كالم والكبدودة قد وفعت وأنت فيها كريتو كريتو كالتري كالتيم كالم المار فيأتيك. فدخول الفاء لمعنى المجازاة والا يجوز: ظننت الذي في الدار فيأتيك.

تريد: ظننتُ الذي في الدار يأتيك والأخفش يجيزه على أن تكون الفاه زائدة وقال: قول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْمُوتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨] ولكن زدت (إن) توكيداً وقال: لو قلت: إن هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازاة كان صالحاً لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فله درهم ولا مجسن ليتَ الذي يأتينا فله درهم ولا مجسن ليتَ الذي يأتينا فله درهم ولا الله يأتينا فله درهم ولا الله يأتينا فله درهم عنى المجازاة ولا يحسنُ (كأنَّ الذي يأتينا فله عنى المجازاة ولا يحسنُ (كأنَّ الذي يأتينا فله درهم)؛ لأن معنى الجزاء إنها يكون على ما يأتي لا على ما كان، فإن قدرت فيه زيادة الفاء جاز على مذهب الأخفش.

انظر خزانة الأدب ١/ ٣٦٤.

### فصل بذكر فيه قَلَّ وأقلَّ

اعلم أنَّ قُلَّ: فعلُ ماضٍ وأقلَّ: اسمُ إلاّ أن أقلَ رجلِ قد أجروه مجرى قُلَّ وجلُ فلا تدخل عليه العوامل وقد وضعته العرب موضع (ما)؛ لأنه أقرب شيء إلى المنفى القليل كما أن أبعد شيءٌ منه الكثير وجعلت (أقلَّ) مبتدأة صدراً إذا مجعلتُ تنوبُ عن النفي كما أن النفي صدرٌ فلا يبنونَ أقلَّ على شيءٍ فتقول: أقلَّ رجلٍ يقول ذاك ولا تقولُ: لَيتَ أقلَّ رجلٍ يقول ذاك ولا تقولُ: لَيتَ أقلَّ رجلٍ يقول ذاك ولا لعل ولا إنَّ إلا أن تضمر في (إنَّ ) وتوقع أقلَّ بالابتداء قال الأخفش: هو أيضاً قبيحٌ؛ لأن أقلَّ رجلٍ يجري بجرى: قلَّ رجلٍ وربُّ رجلٍ لو قلت: كان أقلَّ رجلٍ يقولُ ذاكَ فرفعت (أقلَّ) على (كانَ) لم يجز ولكن تضمر في (كانَ) وتوقع أقلَّ على الابتداء وأقلَّ رجلٍ وقلَّ رجلٍ وقلَّ رجلٍ على الابتداء وأقلَّ رجلٍ وقلَّ رجلٍ قالً ربيلًا وقلَّ رجلٍ وقلَّ رجلٍ قالًا على الابتداء وأقلَّ رجلٍ وقلَّ رجلٍ وقلَّ رجلٍ عقولُ ذاكَ إلا زيدٌ.

وقال سببويه: لأنه صار في معنى: ما أخذٌ فيهيا إلا زيد وقال: وتقولُ: قلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في (قُلُ) وَلَكُنّ: قُلُّ رجلٌ في موضع أقلَّ رجلٍ ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه والمستثنى بدل منه لأنك تدخله في شيء يخرج من سواه.

قال: وكذلك: أقلُّ مَنْ وقُلُّ مَنْ إذا جَعَلْتُ (مَنَّ) بَمَنزُلَة رجل.

حدثنا بذلك يونس عِنِ العرب يجعلونه نكرةً كها قال:

رُبِّيا تَجْدَزُعُ النُّفُوسُ مِسنَ الأصرِ له فَرْجَسةٌ تَحَسلُ العِقْسالِ"

ب أسبعاد الفراد بنست أثسان إنها با سعاد من حدث الله إن ديسن الرسول ديسي وفي القسو أهلسك القسوم محكسم بسن طفيسل ريسيا تجسزع التغييوس مسن الأمس

طههال لهيلي بفتنه الرجهال ههمه الرجهال مرحها المحمد كفته الرجهال م رجها أل عهد في الحسدي أمثها لي ورجها لله ورجها للهندال ليسموا لنسما يرجهال العقهال

<sup>(</sup>١) قال ابن المستوفي في شرح الشواهد للمفصل: وجلت قوله ربيا تكره النفوس من الأمر البيت، في أبيات المراه بن عمير أبيات المنه بن عمير البيت الإبي قيس صرمة بن أبي أنس، من بني عدي بن النجار، ووجد أيضاً في أبيات لحنيف بن عمير البيشكري، قالها لما قتل محكم بن الطفيل بوم البيامة، وهي:

بريد أنَّ (رُبُّ) دخلت على (مَا) وهي لا تدخلُ إلا على نكرةٍ قت كبرُ (مَا) كننكير امن ا قال: وتقول: قَلَ ما سرتُ سنى ادخاُها بنُ قبل انَّ قَلْها نفي لقوله نَثْرُ مَا كَيَا أَنَّ مَا سرتُ في لقوله: سرتُ ألا ترى أنه قبيحُ أن تقول: قلما سرتُ فأدخلها كما بقبح في ما سرت إذا أردت معنى فإذا أنا أدخل إنها قرحُه؛ لأنه إذا لمَّ بكن سع مُ يكن دخولٌ فكذلك قلّها لمَّا أُنها. بها النفي كان حكمُها حكمُ قالَ وتقولُ: قلَّها سرت فأدخلها فاتنصب بالغاءها هنا كها تنصبُ بيها قال

وتقول: قلّما سرت إذا عنيت سيراً واحداً. أو عنيت غير سيرِ كأنك قد تنفي كثيرٌ من السير الواحدِ كما تنفيه من غير سير يربدُ بقولِه: من غير سير أي سيراً بعد سيرٍ.

قَالَ الأخفش: الدليلُ على أن أقلَّ رجلٍ مجري مجرى رُبَّ وما أشبهها آنَّك تقول: أفلَّ امرأةٍ تقولُ ذاك فتجعلُ اللفظَ على امرأة وأقلَّ امرأتين يقولان ذاكَ فينفي أقلَّ كأنه نبس له خبر

وحنيف أدرك الجاهلية والإسلام، ولا تعرف له صحبة. وقال ابن حجر في الإصابة: هو هضرم، ذكر. المزربان، وروى له هذه الأبيات عمرين شبة، ووجد أيضاً في أبياتٍ لأعرابي. وهي:

وكتسير المساوم والأوجسال إن في السعير حياسة المحتسال شعف فياؤهسا بغسبير احتيسال سعر لسه فرجسة كحسل العفسال

يا قليسل العسراء في الأهسوال المسبر السنفس عنسد كسل ملسم الا تسفيفن بسبالأمور فقسد يسك ربسها تكسره النفسوس مسن الأمسر فسد يسعاب الجيان في آعسر السعد

ورواها صاحب الحياسة البصرية لحيف بن همير المذكور، وقبل أنها لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، لعنه الله. ونسبها العيني لأمية بن أي الصلت. وهذا لا أصل له. وقوله: يا قليل العزاء هو بالفتح، بمعنى الصبر والتجلد، وقوله: اصبر النفس، أي: احبسها، والملم: الحادث من حوادث الدهر، وهو اسم فاعل من ألم، إذا نزل، وغياؤها: مبهمها ومشكلها؛ وهو بالغين المعجمة، يقال: أمر غمة، أي: مبهم ملتبس، ويقال: صمنا بالغمى، بفتح الفين وضعها، وصمنا للغياء على قملاء، بالفتح والملد إذا غم الهلال على الناس وستره عنه غيم ونحوه، وصحفه العيني فقال: عياؤها بالعين المهملة وتشديد الميم فلضرورة، والعياء في اللغة: السحاب الرقيق، سمي بذلك لكونه يعمي الأبصار عن رؤية ما وراءه، وأراد بها ما يجول بين النفس ومرادها، هذا كلامه، انظر خزانة الأدب ٢/ ٥٠٣.

ولا تحمله إلا على الآخر يعني: لا تحمل الفعل إلا على الذي أضفت إليه أقلَّ فهذا يدل على أنه لا يشبه الأسياء يعني إذا كان الخبر يجيء على الثاني وكذلك: أقلَّ رجالِ يقولون ذاك ولا يحسن كذلك لو قلت: أقلَّ رجلينِ صالحانِ لم يُحسنُ ولا يحسنُ من خبره إلا الفعل والظرف أقلَّ رجلين صالحين في الدار وأقلَّ رجلي داتُ جمةٍ في الدار وأقلَّ رجلي ذي جمةٍ في الدار كان جيداً ولو النيت الحبر كان مذهبه كمذهب (رُبَّ)، فإن قلت: فإلى إذا قُلت: قلَّ رجلٌ يقولُ ذاك وقلَّ رجلٌ قائلٌ ذاك وهو صفة لا يجوز حذفه فلأنك إنها قللتَ للوصوفين ولم تقللِ الرجال مفردين في الوصف ألا ترى أنك لا تقول: قلَّ رجلٌ قائلٌ ذاك إلا وأنت تريد القاتلين ولست تريد أن تقلل الرجال كلهم.



## فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي

اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر وإنها استعظم أن يقال أمر والأمر لمن دونك والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت فقلت: يا زيدُ أكرم عمراً وكذلك إذا عرضت فقلت: انزل فهو على لفظ اضرب وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس تقول: أطال الله بفاءه فاللفظ لفظ الخبر والمعنى دعاء ولم يلبس لأنك لا تعلم أنّ الله قد أطال بفاءه لا محالة فمتى ألبسَ شيءٌ مِنْ ذَا بالخبر لم بجز حتى يبينَ فتقول على ذا: لا يغفر الله لَهُ ولا يرحمهُ، فإن قلت: لا يغفر الله لَهُ ويقطعُ يدهُ لم يجز أن تجزم (يقطعُ)؛ لأنه لا يشاكل الأول؛ لأن الأول دعاءٌ عليه، وإذا جزمتَ (يقطعُ) فقد أردت: ولا يقطعُ الله فهذا دعاء له فلا يتفق الم يتفق لم يجز النسق.

وكذلك إذا قلت: لبغفر الله لزيد ويقطع يُدهُ لم يجز جزم (يقطعُ) لإختلاف المعنى ولكن يجوز في جميع ذا الرفع فيكون لفظه أفظ الحبر وأثلمني الدعاء، وإذا اسقطت اللام ولا رفعت الفعل المضارع فقلت: يغفرُ الله لكُ وغفر الله لكُ وقال الله عز وجل: ﴿ الْيَوْمَ بَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ ﴾ الفعل المضارع فقلت: يغفرُ الله لكُ وغفر الله لكُ وقال الله عز وجل: ﴿ الْيَوْمَ بَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ ﴾ اللام [يوسف: ٩٢] وقال: ﴿ فَلاَ يُؤْمِّنُوا ﴾ وقال الله تُنارَكُ وتعالى: ﴿ لِيُضِلُوا عَن سَبِيلِكَ ﴾ باللام [يونس: ٨٨].

وقال قومٌ: يجوزُ الدعاءُ بلَنْ مثل قوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لُلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص:١٧]. وقال الشاعر:

لن تَزالوا كـذلكم ثُـمَ لا زلـتَ فـم خالـــــداً خُلُـــود الجبـــال"

<sup>(</sup>١) قوله: أن يزالوا بالياء التحتية بضمير الغيبة الراجع لمجموع من ذكر عن قتلوا، وأسروا، وتهبواً من الأعداء، وعن غزا معه وقتل وغنم من الأولياء. وقوله: لا زلت بالخطاب، وغم بضمير الغيبة. فظهر من هذا أن روايته في كتب النحو لن تزالوا بالخطاب ولا زلت لكم بالتكلم والخطاب، على خلاف الرواية الصحيحة. وتوجمة الأعشى تقدمت في الشاهد الثالث والعشرين من أوائل الكتاب. وهو شاهر جاهلي. وقد اشبه على العيني فقال: قاتل:

وب وخد هوفته ذلك اليو... م...... المبيت

والدعاء (بكَنُ) غير معروف إنها الأصلُ ما ذكرنا أن يجيء على لفظ الأمر والنهي ولكنه قد تحييء أخبار يقصدُ جا الدعاءُ إذا دلت الحالُ على ذلكَ الا ترى أنك إذا قلت: (اللهم افعلُ بنَا) لم يحسنُ أن تأتي إلا بلفظ الأمر وقد حكى قوم: اللهم قطعت بده ونقتت عينهُ قال الشاعر:

#### 

وإن قدمت الأسهاء نقلت: زيدٌ قطعت بده كانَ قيحاً؛ لأنه يشبهُ الخير وهو جائزٌ إذا لم يشكل، وإذا قلت: زيدٌ ليقطع الله يده كانَ أمثلَ؛ لأنه غيرُ ملبس وهو على ذلك اتساعٌ في الكلام؛ لأن المبتدأ ينبقي أن يكون خبره يجوزُ فيه الصدق والكذب والأمر والنهي ليسا بخبرين والدهاء كالأمر وإنها قالوا: زيدٌ قم إليه وهمروٌ اضربهُ اتساعاً كها قالوا: زيدٌ مَل ضربَتهُ فسدُ الاستفهام مسد الخير وليس يخبرُ قبل الحقيقة وقال: إذا اجزت افعل ولا تفعل خربَتهُ فسدُ الاستفهام وذلك في المصادر والأصاء والأدوات فتقول: ضرباً ضرباً والله تريد: اضربُ ضرباً والله تريد: اضربُ ضرباً والله تريد: اضربُ ضرباً واتي الله.

وهلم وهاؤم إنها لم يجز في النهي؛ لأنه لا يجوز أن يضمر شيئان لا والفعل ولو جاءوا (بلا) وحدها لم يجز أيضاً أن يجال بين (لا) والفعل لأنها عاملة وتقول: ليضرب زيد وليضرب عمرو وتقول: زيداً اضرب تنصب زيداً (باضرب) وقال قوم: تنصب زيداً بفعل مضمر ودليلهم على ذلك أنك تدخل فيه الفاء فتقول: زيداً فاضرب وقالوا: إن الأمر والنهي لا يتقدمها منصوبها، لأن لها الإستصدار والذين يجيزون التقديم يحتجون بقول العرب بزيد أمرر ويقولون: إن الباء متعلقة بامرد ولأنه لا يكون الفعل فارغاً وقد تقدمه مفعوله ويضمرون إذا شغلوا نحو قولهم: زيداً اضربه وفذا موضع يذكر فيه إن شاء الله.

أعشى همدان، واسمه عبد الوحن بن عبد الوحن.

ولا يخفي أن هذا الشاعر إسلامي في الدولة للروائية زمن الحجاج، ولم يكن في زمن الأسود بن المنذر. انظر خوانة الأدب ٣/ ٤٤٢.

وتقول: ضرباً زيداً تريد: اضرب زيداً.

وقوم يجيزون ضرب زيد وأنت ثريدً: ضرباً زيداً ثم تضيف وهذا عندي قبيحًا لأن ضرباً قامَ مقامَ اضربُ واضربُ لا يضاف والألفُ في الأمر تذهب إذا اتصلت بكلام نحو قولك: اضربُ اضربُ واذهبُ اذهبُ ويقولون: ادخلُ ادخلُ واذهبُ ادخلُ ويختارون الضم إذا كانت بعد مضموم والكسر جائزٌ تقول: اذهبُ ادخلُ.

وقد حكوا: ادخلِ الدارِ للواحدِ على الإنباع وهو ردي؟؛ لأنه ملبسٌ وقالوا: يجوز الإِنباع في المفتوح مثل قولك: اصنع الحير.

وقالوا: لا نجيزهُ ولم نسمعُهُ لَانًا قد سمعناهُ إذا حرك نحو قول الشاعر:

يحسبه الجاه و والما منا لم يعلم الله و الم

 (۱) شبهه بالجزاء حيث كان بجزومالوقائد في واجت، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى. انتهى.

وكذا قل الفراء إنه ضرورة، قال عند تفسير قوله تعالى: " ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله " ما نصه: فعن ذلك قوله تعالى: " يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا بمسلمنكم ".

والمعنى والله أعلم: إن لم تدخل حطمتن. وهو نهي محض، لأنه لوكان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الحقيقة.

ألا ترى أنك لا تقول: إن تضربني أضربنك، إلا في ضرورة شعر، كقوله:

#### فمهية تشأمنه فزارة البيت

انتهى.

وكذا في المفصل، قال: فإن دخلت في الجزاء بغير ما، ففي الشعر، تشبيهاً للجزاء بالنهي. وكذا في كتاب الضرائر لابن عصفور.

وخالف ابن مالك فأجازه في الكلام، قال في النسهيل: وقد تحلق جواب الشرط اختياراً، وقال قبله: وتلحق الشرط مجرداً من ما. وكذا قال في الألفية.

قال الشاطبي: فإذا قلت إن تقومن أكرمنك، ومهيا تطلبن أعطك، ومهيا تأتيني أكرمك، وحيثها تكوثن أذهب إليك، وكذلك سائر أدوات الشرط، فهو جائز، ولكنه قليل. الأصول في النحو \_\_\_\_\_\_\_ ٢٣ وقوله:

#### 

لما كان قبله فتحُّ اتبع.

فأما قول القائل: ما لم يعلَما فقد قبل فيه أنه يريدُ النونَ الحفيفة، وأما قولُه لا تُهالِه فإنه حركَ اللام لالتقاء الساكنين؛ لأنه قد علم أنه لا بد من حذف أو تحريكِ وكائن الباب مُمنا الحذف وأن تقولَ لا تهل ولكن فعلَ ذلك من أجل القافية؛ لأن الالف لازمةٌ لحرف الروي فوده إلى أصله فالتقى ساكنان الألف واللام التي أسكنت للجزم فحرك اللام بالفتح لفتحة ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف وأدخل الهاءَ لبيان الحركة وتقولُ: زرني ولأزركَ فتدخل اللام؛ لأن الأمر لكَ فإذا كان المأمور مخاطباً.

ففعلهُ مبنيٌ غير بجزومٍ وقد بينا هذا فيها تقدم وقوم من النحويين يزعمون أنَّ هذا بجزومٌ وأن أصلِ الأمرِ أن يكونَ باللامِ في المخاطب إلا أنه كثر فأسقطوا الناءَ واللامَ يعنونَ أن أصلَ اضربُ لتضربُ فأسقطوا اللامُ والناء قال محمد بن يزيد وهذا خطأً فاحش، وذلك؛ لأن الإحراب لا يدخل من الأفعال إلا فيها كان مضارعاً للأسهاء وقولُكَ: اضربُ وقم ليسَ فيه شيءٌ من حروف المضارعة ولو كانت فيه لم يكن جزمةُ إلا بحرفٍ يدخل عليه.

ويجتمل أن كلام الناظم أن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقاً. سواء أكان الفعل معها في جملة الشرط، أو في جملة الجزاء. إذ لم يقيد ذلك بفعل الشرط. فيجوز على هذا أن تقول: إن تكرمنني أكرمتك. انتهى.

وقوله: فمها تشأ... إلخ قال الأعلم: أراد مها تشأ فزارة إعطامه تعطكم، ومها تشأ منعه تمنعكم، فعلمة الفعل لعلم السامع، وإدخال النون الخفيفة على تمنعا، وهو جواب الشرط ضرروة، وليس من مواضع النون، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب.

إلا أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون تشبيها بالفعل في الاستفهام، لأنه مستقبل مثله. انتهى.

والبيت غير موجود في ديوان ابن الخرع، وإنها هو من قصيدة للكميت بن ثعلبة، أوردها أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب. انظر خزانة الأدب ٤/ ٢١١. ويروى عن رسولِ الله أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا<sup>(1)</sup>) فإذا لم يكن الأمرُ للحاضرِ فلا بد من إدخال اللامِ تقول: ليقمُ زيدٌ وتقول: زرْ زيداً وليزرُك إذا كان الأمرُ لهما جميعاً؛ لأن زيداً غائبٌ فلا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام وكذلك إذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ فأردت الأمرَ من هذا قلتَ: ليُضرَّبُ زيداً؛ لأن المأمور ليس بمواجه والنحويون يجيزونَ إضهارَ هذه اللام للشاعر إذا اضطر وينشدون لمتمم بن نويرة:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْسِنْتِي ﴿ لَكِ الوَيْلَ حُرَّ الوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَسَى \*\* أراد: ليبكِ وقولُ الآخر:

<sup>(</sup>١) قرأ رويس بناء الخطاب، والباقون بياء الفية.

 <sup>(</sup>٢) قال الأعلم: هذا من أقبح الضرورة، لأن كَفَارُح أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر. وقد قبل:
 إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة، واكتفى بالكسرة عنها. وحلَّة أسهل في الضرورة وأقرب.

وقال النحاس: مممت على بن مليان، يقوله عمد بن يزيد ينشد هذا البيت، ويلحن قائله، وقال النحاس: المعمد وقال: أنشده الكوفيون، ولا يعرف قائله، وقال: أنشده الكوفيون، ولا يعرف قائله، والموجوج بجوز علقه في شعر ولا غيره؛ لأن الجازم لا يضمر؛ ولو جاز هذا، لجاز يقم زيد، بمعنى: ليقم. وحروف الجزم لا تضمر، لأنها أضعف من حروف الحفض، وحرف الخفض،

فبعد أن حكى لنا أبو الحسن هذه الحكاية، وجدت هذا البيت في كتاب سببويه يقول فيه: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت ممن قاله.

<sup>&</sup>quot; قال أبو إسحاق الزجاج احتجاجاً لسيبويه: في هذا البيت حذف اللام، أي: لتقد. قال: وإنها سهاه إضهاراً، لأنه بمنزلته.

وأما قوله: أو بيك من بكي، فهذا البيت لفصيح، وليس هذا مثل الأول، وإن كان سيبويه قد جمع بيتهيا. وذلك أن المعطوف يعطف على اللفظ وعلى الممنى، فعطف الشاعر على المعنى، لأن الأصل في الأمر أن يكون باللام، فحذفت تخفيفاً، والأصل: فلتخمشي، فلها اضطر الشاعر عطف على المعنى، فكأنه قال: فلتخمشي، ويبك، فيكون الثاني معطوفاً على معنى الأول.

والبعوضة: موضع بعينه قتل في رجال من قومه، قحص على البكاء عليهم.

وحذا ابن هشام في المغنى هذا الحذو، وقال: وهذا الذي منعه المبرد أجازه الكسائي في الكلام، بشرط تقدم قل، وجعل منه: " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة "، أي: ليقيموا. انظر خزانة الأدب ٣/ ٢٨٢.

### عُمَّدُ تَفْدِ نَفْ سُكَ كُلَّ نَفْسِ إِذَا سَا خِفْتَ مِنْ شِيءٍ نَبَالا

قال أبو العباس: ولا أرى ذا على ما قالوا: لأن عوامل الأفعالِ لا تضمرُ وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسياء ولكن بيت متمم يُحملُ على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخشي قهو في موضع فلتَخْمشي فعطّف الثاني على المعنى.

وآما هذا البيت الأخيرُ فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لكَ وتقول: ليقمُ زيدٌ ويقعدٌ خالدُ وينطلقُ عبدُ الله لأنْك عطفت على اللام.

ولو قلت: قُمْ ويقعدُ زيدٌ لم يجزُ الجزم في الكلام.

ولكن لو اضطر إليه الشاعر فحمله على موضع الأول؛ لأنه بما كان حقة اللام جاز وتقول: لا يقم زيدٌ ولا يقعدُ عبد الله لأنك عطفت نهياً على نهي، فإن شئتَ قلتَ: لا يقم زيدٌ ويقعد عبد الله وهو بإعادتِكَ (لا) أوضح لأنظه إذا قلت: لا يقم زيدٌ ولا يقعدُ عبد الله تبين أنكَ قد نهيتَ كل واحدٍ منهما على حياله فإذا قلت ؛ لا يقم زيدٌ ويقعدُ عبدُ الله بغير (لا) ففيه أوجهِ: قد يجوزُ أن يقع عند السامع أنك أردتُ لا يجتمع عذان، فإن قعد عبدُ الله ولم يقم زيدٌ لم يكن المأمور خالفاً وكذلك إن لم يقم زيدٌ وتقعدُ عبدُ الله ولم يقم زيدٌ لم

ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول: لا يفلم زيدٌ ويفضدُ عبدُ الله أي: لا يجتمع قبام عبد الله وآنُ يقعدُ زيدٌ (فلا) المؤكدة تدخل في النفي لمعنى تقول: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو إذا أردت أنه لم يأتِكَ واحد منهما على الإنفرادِ ولا مع صاحبه لأنك لو قلت: لم يأتني زيدٌ وعمروٌ وقد أتاك أحدُهما لم تكن كاذباً (فلا) في قولك: لا يقلم زيدٌ ولا يقعدُ عمروٌ يجوزُ أن تكون التي للنهي وتكون المؤكدة التي تقعمُ لما ذكرت لكَ في كل نفي.

واعلم أن الطلب من النهي بمنزلته من الأمر بجري على لفظه وتقول اثنني أكرمْكَ وأينَ بيتُك أزرك وهل تأتيني أعطلت وأحسن إليك؛ لأن المعنى: فإنَّكَ إنْ نفعلْ أفعلْ فأما قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلَّكُمْ عَلَى يَجَارَةِ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ثم قال: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾، فإن أبا العباس رحمه الله يقول: ليسَ هذا الجواب ولكنه شرح ما دعوا إليه والجواب: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُويَكُمْ وَيُدُخِلْكُمْ ﴾ [الشعراء:١٠٠–٢١٢]

فإن قال قائلٌ: فَهلا كان الشرح (أن تؤمنوا)؛ لأنه بدلٌ من تجارةٍ؟

فالجواب في ذلك: أن الفعل يكون دليلاً على مصدره فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرِكَ إياهُ ألا ترى أنهم يقولون: منْ كذبَ كانَ شَراً لَهُ يريدون: كانَ الكذبُ.

وقال الله عز وجل: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِيّا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضَلِهِ هُوَ خَيْرًا لَكُمْ [آل عمران: ١٨٠]؛ لأن المعنى البخل خير لهم فدل عليه بقوله: ﴿يَبْخُلُونَ﴾ وقال الشاعر: ألا أَيْهَذَا الزَّاجِرِي أَخْضُرُ السَّوْغَى

المعنى: عن أن أحضر الوَغَى فأنْ والفعل كفولك: عن حضور الوغى فليا ذكر (أحضرُ) دل على الحضور وقد نصبُه قومٌ على إضيار (أنْ) وقاسِوا الرفع.

فأما الرقع فلأن الفعلَ لا يضمرُ عاملهِ فإذ الحَلَف رفع الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية.

وهي: ﴿ قُلْ أَدُلُكُمْ عَلَى يَجَارَةِ تُنجِيكُم مُنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ ثم قال: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِالله ﴾، وذلك لو قالَ قائلٌ: ما يصنع زيدٌ؟ فقلت: يأكلُ أو يصلي لأغناك عن أن تقول: الأكلُ والعسَلاةُ.

ألا ترى أنَّ الفعل إنَّها مفعوله اللازم له إنها هو مصدرة؛ لأن فولك: قد قامُ زيدٌ بمنزلة قولك: قد كان منه قيامٌ.

قاما اللين نصبوا فلم يأيوا الرفع ولكنهم أجازوا معه النصب؛ لأن المعنى (بأن) وقد أبان ذلك بقوله فيها بعده (وأن أشهد) فجعله بمنزلة الأسهاء التي تجيء بعضها محلوفاً للدليل عليه، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الرحمن: ٢٩] قال: والقولُ عندنا أنَّ (مَنْ) مشتملة على الجميع لأنها تقع للجميع على لفظها للواحد. وقد ذهب هؤلاء إلى أن المعنى: ومَنْ في الأرض وليس القولُ عندي كها قالوا.

#### وقالوا في بيت حسان بن ثابت:

فَمَسَنْ يَهْجُسُورَشُول الله مِسْنَكُمُ وَيُمْدَحِسَهُ وَيَنْسَصُره سَسَوَاءُ

إنها المعنى: ومن يمدحهُ وينصرهُ وليس الأمر عند أهلِ النظر كذلك ولكنه جعل (مَنْ) نكرةٌ وجعل الفعلَ وصفاً لها ثم أقام في الثانية الوصف مقامَ الموصوف فكأنه قال: وواحدٌ يمدحهُ وينصرهُ؛ لأن الوصف يقعُ موضع الموصوفِ إذا كان دالاً عليه.

وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء:١٥٩] وقال الشاعر:

كَانْسَكَ مِسَنْ جَسَالِ بنسي أَفَسَيْشِ يَقَعْفَسِعُ خَلْسَ وَجُلَيْسِهِ بِسَشَنُ " يريدُ: كَانْكَ جَلَّ ولذلك قال: يقعقعُ خلف رجليهِ. وقالَ في أشدِ مِن ذا:

(١) على أن حلف الموصوف هنا بدون أن يكون بعضاً من مجرور بسن أو في لضروة الشعر، والتقدير:
 كأنك جمل بني أقيش. وهذا مثال لقيام الظروف مقام الموصوف لضرورة الشعر، والبيتان قبله لقيام الجملة مقامه كذلك.

وقد أورده ابن الناظم والمرادي في شرح الألفية كيا أورده الشارح المحقق. وفيه أن البيت من القسم الأول، وهو أن الموصوف بالجملة أو الظرف إذا كان بعضاً من مجرور بمن أو في يجوز حقفه كثيراً.

وبيانه أنّ الموصوف يقدر هنا قبل يقعقع، والجملة صفة له، أي: كأنك جمل يقعقع، وهو بعض من المجرور بمن، ويكون قوله من جمال بني أقيش حالاً من ضمير يقعقع الراجع إلى جمل المحذوف.

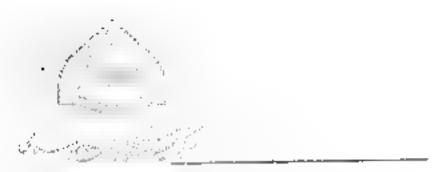
وقد أورده الزخشري في المفصل وصاحب اللباب فيها يجوز حذف الموصوف منه، إلا أنهها جعلاء خبراً لكان كالشارح المحقق. وهما في ذلك تابعان لسيبويه، فإنه قال في باتب حذف المستثنى استخفافاً، قال: وذلك قولك ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس فير ذاك ولكته حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاة بعلم . المخاطب ما يعني،

وسيمنا بعض العرب الموثوق يهم يقول: ما منهها مات حتى رأيته فيي حال كذا، وإنها يريد ما منهها واحد نات.

ومثل ذلك قوله تعالى جده: " وإنَّ من أهلِ الكِتابِ إلاَّ لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبَّلَ موته "، ومثل ذلك من الشعر: كأنّك من جال بني أقبش

أي: كأنك جمل من جمال بني أقيش.انظر خزانة الأدب ٢/ ١٣٧.

مَا لَكَ عِنْ لِي غَيْرُ سَهُم و حَجَرٌ وغَيْر كَبْدَاءَ شَدِي اللهِ عَنْ سَهُم و حَجَرٌ وغَيْر كَبْدَاءَ شَدِي اللهِ الوَتَرْ جَادَت بِكِفُيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ<sup>(1)</sup> قال أبو بكر: وهذا كله قول أبي العباس ومذهبة.



(١) على أن جلة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محذوف ضرورة، أي: بكفي رجل أو إنسان كان.
 والأولى بكفي رام، للقريئة.

قال تعلب في أماليه: لم أسمع من في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع، قوله: جادت بكفي كان من أرمى البشر وقوله: ألا ربّ منهم من يقوم بهالكا رقوله: ألا ربّ منهم دارعٌ وهو أشوس انتهى.

وإنها قال لم أسمع لأن كان فعل، ورب حوف، ولا يليهها إلا الأسها. وبهذا أيستدل على حوفية من التبعيضية، لأن رب لا تجر إلا النكرة.

وأقول: لولا وقوع هذا الموصوف مضافاً إليه هنا لجاز أن يكون من قبيل: وكلمتها ثنتين كالماء منهما وقال أبن جني في الخصائص: روي أيضاً بفتح ميم من أي: بكفي من هو أرمئ البشر، وكان على هذا زائدة. انتهى. أقول: جعل من على هذه الرواية نكرة موصوفة أولى من جعلها موصولة.

وقوله: مالك عندي الخ، لك: ظرف مستقر، وغير: فاعله، وعندي: متعلق بلك. وكبداء أي: قوس كبداء، وهي التي يملأ الكف مقبضها. وجادت أي: أحسنت.

وهذه رواية تعلب وابن جني وغيرهما، ووقع في رواية ابن هشام في المغني: ترمي بدل جدل جادت، ويووى في بعض نسخ هذا الشرح كانت، وهذا لا يناسب المعنى. انظر خزانة الأدب ٢/ ١٣٦.

#### فصل من مسائل الجواب بالقاء

يَقُول: (هَلْ يقوم زيدٌ فتكرمُهُ) يجوزُ الرفع والنصب النصب على الجواب والرفعُ على العطف وقال الله عز وجل: ﴿ مَن ذَا الّذِي يُغْرِضُ اللهُ قَرْضًا حَسَنا فَيُضَاعِفَهُ ﴾ [الحديد: 1] يقرأ بالرفع والنصب وتقول: ما أنّت الذي تقومُ فتقومُ إليهِ الرفع والنصب فالرفعُ على النسق والنصبُ على الجواب وتقول: مَنْ ذَا اللّي يقومَ فيقومُ إليه زيدٌ الرفع والنصب وقوم يجيزون توسط الفاء في الجزاء فيقولون: هَلْ تضربُ فيأتيكَ زيدٌ وهو هندي في الجزاء كيا قالوا: لأن ما بعد الفاء إذا تُصِبَ فهو مع ما قبله من جملةٍ واحدةٍ والجزاء وجوابه جملتان تنفصلُ كلُّ واحدة منها عن صاحبتها.

فلا يجوز أن يختلطا، فإن قال قائل: ينبغي أن يكون غير جائز عليمله عن قبل أن التقدير عندكم: هَلْ يَعْم ضَربٌ زيداً فإنها فلا التقدير عندكم: هَلْ يَعْم ضَربٌ زيداً فإنها فلا المحلف عن العملة المؤلومون بشيء فالجواب في ذلك أنك إذا قلت: هل تضربُ فيأتيك زيداً فإنها المعلف على مصدر بدل عليه (يضربُ) فأضى عنه وعل ذلك فينبغي أن لا يجري على التقديم والتأخير في مثل هذا إلا أن يسمع نحوه من العرب؛ لأنه قد خولف به الكلام للمعنى الحادث، وإذا أزيل الكلام عن جهته لمعنى فحقه أن لا يزال بضيله ولا يتصرف فيه التصرف الذي له في الأصل إلا أن يقول العرب شيئاً فتقوله والفراء يقول: إنها نصبوا الجواب بالفاه؛ لأن المعنى كان جواباً بالجواب.

فلها لم يؤتِ بالجزاء فينسقَ على خير شكله فنصب مثل قولكَ: هل تقومَ فأقومَ ومَا قمتُ فأقوم إنها التأويلُ لو قمت لقمتُ وشبههُ بقولهم: لو تركت والأسدَ لِأكلك.

وتقول: لا يسعني شيء ويضيق عنك، لم يحسن التكريرُ فنصبتَ وقال بعضهم: إنها نصب الجواب بالفاء، وإن لا تلي إلا المستقبلَ فشبه (بأنْ) والقاء في الجزاء تني كل شيء فبطلتُ والذي يجيزون توصط الجواب يقولون: ما زيدٌ فنأتيةُ بمذنب يجيزونَ النصب ولا يجيزون الرفع ولا يجوز أن تقول: ما زيدٌ نأتية إلا أن تريد الاستفهام.

واعلم أنه لا يجوز أن تلي الفاء (ما) ولا شيءٌ مما يكون جواباً وفي كتاب سيبويه في هذا \* الباب مسألةٌ مشكلةٌ وأنا ذاكرٌ لفظةُ وما يجب فيها من السؤال والجواب عنه.

قال سيبويه: لا تدنّ من الأسدِ يأكُلكَ قبيعٌ إن جزمت وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل تباعدة مِن الأسد سبباً لأكله، فإن رفعت فالكلام حسنٌ، فإن أدخلت الفاء فحسنٌ، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلُكَ وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسنُ قيه الجزاء ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا والجزاء ها هنا عال وإنها قبُحَ الجزم في هذا؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء فيما يسأل عنه في هذا أن يقال: لم حَسُنَ مع الفاء فيه المنصبُ وقبح في الجزم ولم يفصل بينها سيويه بشيء قبحه فالجواب في ذلك أن الفرق بين النصب والمجرور أنك إذا جزمت إنها تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمراً المنصوب والمجرور أنك إذا جزمت إنها تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمراً قدرت فيعلاً منفياً إلا ترى أنك إذا قلت: قُم أعطك فالتأويل: إنْ تَقم أعطكَ.

فالتأويل: إلا تقم أعطك فالإيجاب تظاير النمي نظير النهي؛ لأن النهي نقي قهذا الجزاء على أنه لم ينقل فيه فعل إلى أنسم و التحرير المن على السم ثم عطف عليه، وإن قال: ما تأتيني فتحدثني فيا بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف على اسم دل عليه (تأتيني)؛ لأن الأفعال تدل على مصادرها وكذلك إذا قال: لا تفعل فأضربك فالتأويل على ما قال سيبويه: أن المنصوب معطوف على اسم كأنه إذا قال: ليس تأتيني.

فتحدثَني قال: ليسَ إتبانٌ فحديثٌ، وإذا قال: لا تفعلْ فتضربُ قد قال: لا يكنْ فِعلْ فتضرُبُ وهذا تمثيلٌ وقد فَسرهُ وقواهُ ودل على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى، وإن كانت الأولى مسألة.

قال: اعلم أن ما ينتصب على باب الفاء ينتصب على غير معنى واحدٍ وكل ذلك على إضهار (أنَّ) إلا أن المعاني مختلفة كها أن قولك: (بعلمُ اللهُ) يرتفع كها يرتفعُ: يذهبُ زيدٌ وعَلِمَ اللهُ يُفتحُ كها يُفتح: ذَهَب زيدٌ وفيها معنى اليمينِ قال: فالنصب هنا كأنك قلت: لم يكنُ إتيانٌ، فإن تحدث والمعنى غير ذلك كها أن معنى: عَلِمَ اللهُ لأفعلن غير معنى: رَزقَ اللهُ، فإن (تحدث)

في النفظ فمرفوعة بيكن؛ لأن المعنى لم يكن إنيانٌ فيكون حديثٌ فقوله مرفوعة يدل على أن الغاء عاطفة عطفت اسماً على اسم والكلامُ جملة واحدة ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه وحذفوا منه شيئاً والزموه موضعاً واحداً إذا لم يأتوا بحرف يدلُّ على ذلك المعنى ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام فقد دل ما قال سببويه؛ على أن النفي والنهي إنها وقعا على المصدرين اللذين دل عليها الفعلان ويقوى أن الغاء للعطف إنا نصبت ما بعدها الوار إن قصتها في النصب وهما للعطف، فإن قال قائل: فَلِمَ جاءوا بالفعل بعد الفاء وهم يريدون الاسم فيل: لأن الظاهر الذي عُطِفَ عليه فعلٌ.

فكانَ الأحسن أن يعطف فعل على فعل ويغير اللفظ فيكون ذلك التغيير دليلاً على المصدرين ألا تراهم في النفي كما قالوا: لا أبالك فأضافوا إلى المعرفة أقحموا اللام ليشبه النكرة والمعطوف بالفاء والواو وغيرهما على ما فبله يجوز أن يكون ما قبله سبباً لَهُ ويجوز أن لا يكون سبباً لهُ إذا كان لفظه كلفظه نحو قولك: يقوم ويقربُ ويقومُ ويضربُ وزيدٌ يقوم فيقعد عمرون

فيجوز أن يكون القيامُ سبباً للضرب ويجوز أن لا يكونَ إلا أن الفاء معناه انباعُ الثاني الأولَ بلا مهلةٍ فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء وفيها ضارعَ الجزاء وجميع هذه المواضع يصلح فيها المعنى الذي فيها من الإنباع آلا ترى أن الشاعر إذا اضطر فعطف على الفعل الواجب الذي على غير شرطٍ بالغاءِ وكان الأول سبباً للثاني نصب كها قال:

سَسَأَنُوكُ مَنْسَوْلِ لِبَنْسَى قَسِمَ وَالْحَسَقَ بِالْحِجَسَاذِ فَأَسْسَمَّرِيَّا جَعَلَ لَحَاقَةُ بِالحَجاز سَبِباً لأستراحته فتقديرهُ لما نصب كأنه قال: يكونُ لحاقٌ فاستراحة وقد جاء مثله في الشعر أبياتٌ لقوم فصحاء إلا أنه قبيحٌ أن تنصب وتعطف على الواجبِ الذي على غير شِعْرٍ وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت، وإن ألحق أسترح ومع ذلك، فإن الإبحاب على غير الشرط أصلُ الكلام وإزالةُ اللفظ عن جهته في الفروع أحسنُ منها في الأصولِ لأنها

أَذَلُّ على المعاني ألا ترى أنهم جازوا بحرف الاستفهام والاستفهام وإنها جازوا بالأخبارِ لأفعالِ المستفهم عنها ففالَ أينَ بيتُكَ يُوادُ به أعلمني.

والعطفُ بالفاء مضارعٌ للجزاءِ؛ لأن الأولَ سببٌ للثاني وهو مخالف له من قبل عقدَهُ عَقدَ جَلَةٍ واحدةٍ ألا ترى أنهم مثلوا ما تأتينا فتحدثنا في بعض وجوهها بها يأتينا محدثنا، فإن قلت: لا تعصي فتدخل النار فالنهي هُو النفي كها عرفتُكَ فصارَ بمنزلةٍ قولك: ما تعصي فتدخلُ النارُ فقد نفيتَ العصيانَ الذي يتبعُه دخولُ النارِ. وكذلك قد نهيتَ عنه.

قالتهي قد اشتمل على الجميع إلا أن فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا، فإن قلت: قُمْ فاعطيكَ فالمعنى ليكن منكَ قيامٌ يوجبُ عَطيتي وكذلك اقعد فتستريحُ أي: ليكن منكَ قعودٌ تنبعهُ راحةٌ فيقرب معناه من الجزاء إذا قلت: قم أعطك أي إن تقم أعطك، وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غيرُ عاطفةٍ إلا أنَّ مِعتاها الفاتي يخصها تفارقهُ إنها نتبع ما بعدها ما قبلها في حُواب الجزاء فهي غيرُ عاطفةٍ إلا أنَّ مِعتاها الفاتي يخصها تفارقهُ إنها نتبع ما بعدها ما قبلها

يَسَانَسَاقُ سِسِرِي عَنقِساً مُسْسِنَعًا لَى شُسِسِلَيُهَاذَ فَسُسِسِنَرَيِكَا

فقد جعل سير ناقته سبباً لراحيّه فكاته قال: ليكن منك سيرٌ يوجبُ راحتنا وهذا مضارعٌ لقوله: إنْ تسيري نستريخ ولذلك سمى النحويون ما عُطفَ بالفاء ونُصِبَ جواباً لشبهه بجواب الجزاء وكللك إذا قال: أدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ فهو مضارعٌ لقوله: ادنُ مِنَ الأسدِ فيأكلُكَ؛ لأن معنى ذاكَ إنْ تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ ومعنى هذا: ليكن مِنك دنوٌ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ؛ ومعنى هذا: ليكن مِنك دنوٌ مِنَ الأسدِ يوجبُ أكلُكَ أو يتبعهُ أكلُكَ إلاّ أنّ هذا عا لا يؤمر بو؛ لأن مِنْ شأنِ الناس النهي عَن مثلِ يوجبُ أكلكَ أو يتبعهُ أكلُكَ إلاّ أنّ هذا عا لا يؤمر بو؛ لأن مِنْ الأسد يأكلُكَ لم يجزُ؛ لأن المعنى: ذلكَ لا الأمرُ بع، فإن أردت فاك جازَ فإذا قلت: لا تدن مِنَ الأسد يأكلُكَ لم يجزُ؛ لأن المعنى: إلاّ أنكُ تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلُكَ لم يكنُ إلاّ على المجاذِ، وإن السامع يعلمُ ما تعني؛ لأن المعنى: إلاّ تدني مِن الأسدِ يأكلُكَ وهذا عالًى؛ لأن البعدَ لا يوجبُ الأكلَ قإذا قلتَ: لا تدني من الأسدِ من الأسدِ عن الأسدِ يأكلُكَ وهذا عالًى؛ لأن المعنى على الجميع كأنه قال: لا يكنُ منكَ دنوٌ يمنَ الأسدِ.

يوجبُ أَكَلَكَ أَو يَتَبِعُهُ أَكَلُكَ وَكَذَلَكَ قُولُهُ: مَا تَدَنُو مِنَ الأَمْدِ فَيَأْكُلُكَ هُو مَثْلُ لا تَدَنِّ لا فرقَ بينهيا. وفي الجزاء قد جعل نفي الدنُّو موجباً للأكلِ.

واعلم أنَّ كل نفي معنى تحقيق للإيجاب بالفاء نبحو: ما زال ولم يزُّل لا تقول: ما زال زيدٌ قاتهاً فأعطيك وإنها صار النفي في معنى الإيجاب من أجلِ أنَّ قولهم زالَ بغير ذكر ما في معنى النفي لأنك تريدُ عدم الحَيْرِ فكَانْكَ لو قلت: زال زيدٌ قائها لكان المعنى زالَ قيامُه فهو ضد كان زيدٌ قائهاً وكانَ وأخواتُها إنها الفائلة في أخبارها والإيجابُ والنفي يقع على الأخبار فلها كان زالَ بمعنى: ما كانَ ثم أدخلتُ (ما) صار إيجاباً؛ لأن نفيَ النفي إيجابٌ فلللك لم يجزُ أن يجابُ بالفاء وقوم يجيزونَ أنت غيرُ قائم فَتَأْتيكَ.

ومُساقَسام مِنْساقَسانِمٌ فِي نَسِلِيُّنَا فَيُعِلِّهِ فَي الايسانِّي مِسْنَ أَصْرَفْ"

(١) على أن النفي بالمعنى الثاني، وحو أن يرجع النفي كالبخاء القائم كثير الاستعمال كيا في البيت، فإن النفي منصب على ينطق في المجنى، وقام مثبت في تأويل المستقبل، لمناسبة المعطوف.

ولهذا قال الشارح المحقق: أي يلتوم، ولا يلتوم إلا بالتي هي أعرف. وإنيا جعل النغي هنا بالمعلى الثاني لأجل الاستناء، فإن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا مع النفي، فلها اعتبر في ينطق صبح التفريغ.

وجوز صاحب اللباب أن يكون النفي في البيت على ظاهره من القسم الأول. قال في باب الاستثناء: والمفرغ لا يكون إلا في الإثبات، إلى أن قال: ويجوز فيها هو جواب النفي. وأنشد هذا البيت.

قال الفاتي في شرحه: لا يقال ينبغي أن لا يجوز، لأن قولك فينطق مثبت، ولا يصبح المفرخ في المثبت، لأن قوله: فينطق بالنصب بأن المضمرة، والتقدير: فأن ينطق، وهذا المصدر معطوف على مصدر ميتزع من الأول، وهو قام، أي: ما يكون قيام فتطقّ. فحكم النفي منسحبٌ على القيام والنطق.

قالنطق في المعنى منفيٌّ فيصبح الاستثناء المفرغ فيه. وتظيره: ما تأتينا فتحدثنا، بالنصب، أي: ما يكون منك إتيان فتحديث على نفي المرادب، أي: ما يكون منك إنيانٌ كثير، والا تحديثٌ عقيبه.

وهذا نص سيبويه في باب الفاء، قال: وتقول ما أثبتنا فتحدثنا، والنصب فيه كالنصب في الأول، وإن شئت وفعت على معنى فأنت تحدثنا الساعة. والرفع فيه يجوز على ما. تقول: ألا سيفٌ فأكونَ أَوَلَ مقاتلٍ وليتَ لِي مالاً فأعينك.

وقوله: ﴿ يَا لَئِنَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ ﴾ ﴿ [الأنعام: ٢٧] كانَ حزةٌ ينصبُ؛ لأنه اعتبر قراءة ابن مسعود الذي كانَ يقرأ بالفاء ويتصبُ.

وإنها اختير النصب لأن الوجه ها هنا، وحد الكلام أن تقول: ما أتيننا فحدثتنا، فلها صرفوء عن هذا الحمد ضعف أن يضموا يفعل إلى فعلت، فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموا إلى الاسم في قوضم: ما أتت منا فتنصرنا يعني أثت ونحوه.

وأما اللين رفعوه، فحملوه عل موضع أتيتناه لأن أتيتنا في موضع قطل مرفوع، وتحدثنا ها هنا في موضع حدثتنا. وتقول: ما تأثينا فتكلم إلا بالجمول. فالمشى: إنك لم تأتنا إلا تكلمت بجميل. ونصبه على إضهار أن كما كان نعسب ما قبله على إضهار أناء وإن شئت بيجيئ على المشركة، كأنه قال: وما تكلم إلا بالجمعيل. انظر خزاتة الأدب ٢٦٨/٢.

(١) قرأ حزة، وحفص: ﴿فقالوا يا لِتِتَالَوْتِ لَهُ يَكُلُبُ إِيَاتُ رِبِنَا وَنَكُونَ ﴾ بتعب الياء والنوال، جملاء جواب التعشرا لأن الجواب بالواو ينعرب هي يعيت والفاه وقل الكتاعر:

لا ثنه عن خلمي وتألي مثله عمار عليك إذا فعلت عظيم

وكما تقوله: ليتك تصير إلينا ونكرمك.

المعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، ويكون المعنى: ليت ردنا وقع، ولا نكلب؛ أي: إنَّ رددنا لم نكذب. وقرأ ابن عامر: ﴿يَا لَيْنَا نُرِدُ وَلَا تَكَفُّبُ ۚ بِالْرَفْعِ، ﴿وَنَكُونَ ﴾ بالنصب، جمل الأول نسقا، والثاني جوابا؛ كأنه قاله: ونحن لا تكلب، ثم ود الجواب إلى ﴿يا ليتنا﴾.

المعنى: يا ليتنا نرد فنكون من المؤمنين.

وحجته قوله: ﴿ لُو أَنْ لِي كُوهُ فَأَكُونَ مِنْ الْمُحَسِّينَ ﴾ . . .

وقرأ الباقون: ﴿يَا لَيْنَا تَرِدُ وَلَا نَكَلَبُ بِآيَاتَ رَبًّا وَنَكُونُ﴾ بالرقع فيهيا، جملوا الكلام متقطعا عن الأول. قال الزجاج المني: أنهم تمنوا الرد، وضمنوا أنهم لا يكلبون.

للعني: يا ليتنا نوه ونحن لا تكلب بآيات ربنا رهدنا أم لم نرده وتكون من المؤمنين؛ أي: عاتينا وشاهدنا ما لا نكالب معه أبدًا، قال: ويجوز الرقع على وجه أخر على معنى: يا ليننا نرى ويا ليتنا لا نكذب بآيات رينا؛ كأنهم تمنوا الرد والتوفيق للتصفيق. [حجة القراءات: ١/ ٣٤٦] والفراءُ يختار في الواو والفاء الرفع؛ لأن المعنى: يا ليتنا نرد ولسنا نكذبُ استأنف ومن مسائلهم لعلي سأحجُّ فأزورَكَ ولعلكَ تشتمنا فأقومَ إليكَ ويقولون (لعل) تجاب إذا كانت استفهاماً أو شكاً وأصحابنا لا يعوفون الاستفهام بلعلَ وتقول: إنّا هي ضربةٌ مِنَ الأسدِ فتحطم ظهرهُ كأنه قال: إنّا هي ضربةٌ فحطمهُ فأضمر (أنّ) ليعطف مصدراً على مصدر وقالوا: الأمرُ مَنْ ينصبُ الجوابُ فيه والنهي يُجابُ بالفاءِ؛ لأنه بمنزلةِ النفي ويجوزُ النسق.

وقالوا: العَربُ تذهبُ بالأمر إلى الإستهزاء والنهي فتنصب الجواب فيقولون: استأذن فيؤذن لك أي لا تستأذن وتحرك فأصبنك قالوا: والعربُ تحذفُ الفعلَ الأول مع الاستفهام للمجواب ومعرفة الكلام فيقولون: متى فأسيرُ معك وأجازوا: متى فأتيك تخرجُ ولم فأسيرَ تسرُ وقالوا: كأنَّ ينصب الجواب معها وليس بالوجه وذاك إذا كانت في غير معنى التشبه نحو قولك: (كأنَّكَ والي علينا فتشتمنا، وتقول: أريد أن آتيك فأستشيرك؛ لأنك تريد إتيانه ومشورته جمعاً

فلذلك عطفت على (أن)، فإن قامت أويد إن أتبك فيمنعني الشغل رفعت لأنك لا تربد منع الشغلي، فإن أردت ذلك تصبت وقالوا: ﴿الولا) إذا ولبت فعلاً فهي بمنزلة هلا ولوما تكون استفهاماً وتجاب بالفاء، وإذا ولبت الأسهاء لم ينسق عليها بلا ولم تجب بالغاء وكانت خبراً نحو قوله: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١] و﴿لَوْلَا أَخَرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَالسَاء فَاصَدُقَى ﴾ [المنافقون: ١٠] وقالوا: الإختيارُ في الواجبِ منها الرفعُ وقد نصبَ منها الجوابُ قال الشاعد:

ولَهِ وُسُيِشَ الْمُقَابِرُ حَسن كُلَيْبٍ فَهِيَعْلَمَ بِالسِلْنَائِ أَيُّ لِيسسِ"

 <sup>(</sup>١) قد يدّعى أنّ لو التي للتمني شرطية أشربت معنى التمنّي، كما نقله في المغني عن بعضهم، وصحّحه
 أبو حيان في الارتشاف، وذلك لأنهم جموا غابين جوابين: جواب منصوب بعد الفاه، وجواب باللام كقوله:
 الوافر:

فلونسيش المقساير عسن كليسي بيسوم المستمنعين تقسر عيدساً

ذهب بِه مذهب (ليتَ) والكلام الرفع في قولهِ عز وجل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدُهِنُونَ﴾ • [القلم:٩].

واعلم أن الأسياء التي سمى بها الأمر وسائر الألفاظ التي أقيمت مقام فعلِ الأمر وليست بفعل لا يجوز أن تجاب بالفاء نحو قولك: تراكها ونَزالِ ودونَك زيداً وعليك زيداً لا يجابُ؛ لأنه لا ينهى به.

وكذلك إليك لا يجابُ بالفاءِ؛ لأنه لم يظهر فعلٌ ومَه وصه كللك.

قالوا: الدعاءُ أيضاً لا بجابُ نحو قولك: ليغفرُ اللهُ وغفرَ اللهُ لَك والكسائي يجيزُ الجواب في ذلك كله، وأما الفراء فقال في الدعاء: إنَّما يكون مع الشروط: غَفر الله لكَ إنْ اسلمتَ، وإن قلتَ: غَفَر اللهُ لكَ فيدخلُك الجنةَ جازَ وهو عندي في الدعاء جائزٌ إذا كان في لفظ الأمر لا فرق بينهما ولا يكونُ للفاء جواب ثانٍ ولا لشيءِ جَوابانِ.

وأما قولهُ عزَ وجلَ: ﴿وَلاَ تَفَلَّكُو الْلَيْنَ يَكُنُونَ وَيَهُم بِالْفَدَاةِ وَالْمَنْبِيُّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِلْ عَصَالِكَ ظُلَبْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطَرُّدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِينَ﴾ [الأنعام:٥٦].

إنها هُوَ: ولا تطردِ الذين يدعونَ ربهم فتكون من الظالمينَ ما عليك من حسابهم من شيء فتطردَهم فتكونَ جَوابُ (مَا) وتقول: ما قامَ أحدُ إلا زيدُ فتطردهم جَوابُ (مَا) وتقول: ما قامَ أحدُ إلا زيدُ فتحسنَ إليه، وإن كانت الفاءُ فتحسنَ إليه إنْ كانتِ الهاءُ لأحدِ فجائز؛ لأن التقدير ما قام أحدُ فيحسنَ إليه، وإن كانت الفاءُ لزيدِ فَخطأً؛ لأن الموجبَ لا يكون له جوابُ والاستثناء إنا جاء بعد النفي فالمستثنى موجبُ.

د وكذلك إنْ قلت: ما قامَ إلاّ زيدٌ فتحسنَ إليه محالٌ؛ لأن التحقيق لا جوابَ لَهُ.

فلعله يختار هذا القول، فتبجّحه على هناره. فقول ابن الحاجب: ليس من ذا الباب، أي: من باب لو الشرطية، ممنوع عنده. انتهى. انظر خزانة الأدب ١٨٦/٤.

### فصل من مسائل المجازاة

إذا شغلت حروف المجازاة بحرف سواها لم تجزم نحو: إنَّ وكان، وإذا عَولَ في حرف المجازاة الشيءُ الذي عمل فيه الحرف لم يغيره نحو قولك: مَنْ تَضربُ يَضربُ، وأياً تَضربُ يَضربُ، فَمَن وأي قد عملت في الفعل وعمل الفعلُ فيهها.

واعلم أنه لا يجوز الجواب بالواو ولو قلت: مَنْ يَخرجُ الدلو لَهُ درهمانِ رفعت (يخرجُ) وصار استفهاما، وإن جزمت لم يجز إلا بالفاء وتقول: مَنْ كانَ بأتينا وأيَّ كَانَ يأتينا نأتيهِ أذَهبتَ المجازاة لأنكَ قد شغلت (أياً ومَنَ) عن (يأتينا).

وحكى الإخفش: (كنتُ ومَنْ يأثني آنه) يجعلون الواو زائلة في (بابِ كَانَ) خاصةً، وإن تُوصِل (بياً) فتقولَ: أمًّا تقمُّ أقمُّ تَدْعَم النونَ في الميم وتوصل (بلاً) تقول: ألا تقمُّ أقمُّ إلا أن (ما) رَائِدة للتوكيد فقط و(لا) دخلت للنفي والكُبُونِيوِن يقولونَ؛ إذا وليت أنَّ الأسهاء فُتحت يقولون أما زيدٌ قائمًا تقمُّ، وإن شرطٌ للفعل وَقَالَ الكهائي: إنَّ شرطٌ والجزاء الفعل الثاني وهذا الذي ذكره الفراء غالف لمعنى الكلام وما يجب من ترتبيه وللإستعيال، وذلك أنَّ كُلُّ شيءٍ يكون سباً لشيءٍ أو علةً لهُ فينبغي أن تَفَدُّم فيه العلةُ على المعلولِ فإذا قلت: إن تأثني أعطك درهماً فالإِتبانُ سببٌ للعطية بو يستوجبها فينبغي أن يتقدم وكذلك إذا قلت: إنْ تعص اللهَ تدخلُ النَّارَ فالعصيان سبب لدخول النار فينبغي أن يتقدم فأما قولهم: أجيئكَ إنَّ جنتَني وإنك إنْ تأتني فالذي عندنًا أن هذا الجواب محذوف كفي عنه الفعل المقدم وإنّيا يستعملُ هذا على جهتين: إما أنَّ يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: أجيئكَ فبعدُكَ بذلَكَ على كل حال ثم يبدر له ألا يجيئك بسبب فتقول: إنَّ جئتني ويستغنى عن الجواب بها قدم فيشبه الاستثناء وتقول: اضربُ إنَّ تَصْرِبُ زِيداً تَنصِبُ زِيداً بأي الفعلين شنت ما لم يلبسُ فإذا قلمت فقلتَ: اضربُ زيداً إنْ تضربُ فإنها تنصب زيداً بالأول ولا تنصب بالثاني؛ لأن الذي ينتصبُ بها بعد الشروط لا

يتقدم وكذلك يقول الفراءُ ولا يجوزُ عنده إذا قلت: أقوم كي تضربَ زيداً أنْ تقول: أقومَ زيداً كي تضرب والكسائي يجيزاً وينشد:

# 

وقال الفراء: (خَابِراً) حال من النفي: قمتُ كي تقومَ وأقومُ كَيِّ تقومَ فهذا خلاف الجزاء؛ لأن الأول، وإن كان سبباً للثاني فقد يكون واقماً ماضياً والجزاء ليس كذلك وهم يخلطونَ بالجزاء كل فعل يكونُ سبباً لفعلٍ والبصريونَ يفتصرون باسم الجزاء على ما كانَ لهُ شرطٌ وكان جوابه مجزوماً وكان لما يستقبلُ.

(١) على أنْ تقدم خابراً على أن نادر، أو هو منصوب بفعل بدل عليه المذكور، والتقدير: تسألين محابراً. ولم يذكر التخريج الثاني في البيت الذي قبله؛ لإنه لا يتأتى هنا، فإن خابراً منصوب.

قال ابن السراج في الأصول: ولا يجهز عند الفراء إنَّا قلت أقوم كي تضرب زيداً: أقوم زيداً كي تضرب. والكسائي بجيزه، وينشد:

و وشفاء غيك خار آيي تسالي

وقال الفراء: خابراً حالٌ من الغي.

ونقله صاحب اللباب، نقال: ولا يجوز: قمت زيداً كي أضرب، كما لا يجوز: أريد زيداً أن أضرب، خلافاً للكسائي.

وقوله:

## وشفاه غيك خابراً أن تسألي

مما يعضد مذهبه. والفراء يجمل المتعموب حالاً من الغي عل ما حكاء ابن السراج.

وقول الفراء في البيت لا وجه له، فإن خابراً اسم فاعل من خبرته أخبره، من باب نصر، خبراً بالضم، إذا علمته. وهو بالحاه المعجمة والباه الموحدة. فالخابر: العالم.

والغي، بفتح الغين العجمة: مصدر غوى غياً، من باب ضرب، أي: اتهمك في الجهل، وهو خلاف الرشف والاسم الغواية بالفتح.

والمصراع عجزٌ، وصدره:

هسلا سيبألت وخسير قسوم عتسدهم وشسيفاء غيسبك خسبابراً أن تسبسالي انظر خزانة الأدب ٢/ ٢٣٧. وتقول: إنْ لم تقمْ قمتُ فلم في الأصل تقلب المستقبل إلى الماضي لأنها تنفي ما مضى فإذا أدخلت عليها إنْ أحالت الماضي إلى المستقبل، وأما (لا) فتدع الكلام بمحا إلا ما تحدثه مِنَ النفي تقول: إنْ لا تقمْ أقمَّ، وإن لا تقمْ وتحسنُ آتكَ وقوم يجيزون: إنْ لا تقمْ وأحسنت آتكَ ويقولون: إذا أردتُ الإتيانَ بالنسقي جاز فيه الماضي فإذا قلت: إنْ لمَ تقمْ وتحسنُ آتكَ جاز معه الماضي إذا كان الأول بتأويلِ الماضي تقولُ: إنْ لم تقمْ ورغبتَ فينا نأتكَ وتقول: إنْ تقمْ فاقومُ فيرفحُ إذا أدخلت الفاء؛ لأن ما بعد الفاءِ استثناف يقع قيه كل الكلام فالجوابُ حقةُ أنْ يكونَ على قدر الأول إنْ كان ماضياً فالجوابُ ماضي، وإن كانَ مستقبلاً فكذلك.

وتقول: إنْ نَقَمْ وتحسنُ آتكَ نريد: إنْ تجمعُ مع فيامِكَ إحساناً آتك وكذلك: إنْ نَقَمْ تحسنُ آتكَ تريد: إنْ تقمُ عسناً. ولم ترد: إنْ تقمُ، وإن تحسنُ آتكَ وهذا النصب يسميهِ الكوفيونَ الصرف لأنَّهم صرفوه على النسقِ إلى النَّجني غيره وكذلك في الجواب تقول: إنَّ تقمُّ آتِكَ وأحسنَ إليك، وإن نقم أنك فأحسنَ إليكَ هوإذًا قلَتَ: أقومُ إن نقمٌ فنسقت بفعل عليها، فإن كان من شكل الأول رفعته، وإن كان من شكل الثاني ففيه ثلاثة أوجه: الجزم على النسق على (إنْ) والتصب على الصرف والرفع على الإستثناف فأمَّا مَا شاكلَ الأول فقولك: تُحمدُ إنْ تأمرُ بالمعروفِ وتؤجر؛ لأنه من شكل تُحمدُ فهذا الرفع فيه لا غير، وأما ما يكون للثاني فقولُك تُحمد إنَّ تأمر بالمعروفِ وتنة عن المنكرِ فيكون فيه ثلاثة أوجهِ: فإن نُسقت بفعل يصلح للأول ففيه أربعة أوجهٍ: الرفع من جهتين: نسقاً على الأول وعلى الاستثنافِ والجزمُ والنصبُ على الصرفِ وقال قوم: يردُ بعد الجزاءِ فَعلَ على يفعلُ ويفعلُ على فَعَلَ نحو قولك: أتيكَ إنَّ تأتني وأحسنت، وإن أحسنتَ وتأتني والوجهُ الاتفاقُ، وإذا جثتَ بفعلينِ لا نسق معهيا فلك أنَّ تجمل الثاني حالاً أو بدلاً والكوفيون يقولون موضع بنك مترجماً أو تكريراً، فإن كررتَ جزمتَ، وإن كانَ حالاً رفعتَهُ وهو موضعُ نصبٍ إذا ردٌّ إلى اسم الفاعلِ نصب فأما الحال فقولك: إنْ تأتني تطلب ما عندي أحسنُ إنيكَ تربد: طالباً والتكرير مثل قولك: إنْ تأتني تأتني تريدُ الحيرَ أعطكَ والبدل مثل قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ثم فسر فقال: ﴿يُصَّاعَفُ لَهُ العَدَّابُ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] وكذلك إنَّ تَبُرر أباكَ تصل رحمك تفعلُ ذاكَ لله

تؤجر إذا ترجمت عن الأفعال بفعل ولا مجوز البدل في الفعل إلا أن يكون الثاني من معنى الأول نحو قولك: إن تأتني تمشي أمش معك؛ لأن المشي ضرب من الإتيان ولو قلت: إنْ تأتني تضحكُ معي آتكَ فجزمتَ تضحكُ لَمْ بجز.

قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلُنَا رِيمًا قَرَأُوهُ مُصْفَرًا لَظَلُوا﴾ [الروم: ٥١] فقال المعنى: ليُظلُّنَ، وكذلك ﴿ وَلَئِنْ أَنَيْتَ الَّذِينَ أُونُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِمُواْ قَبْلَتَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٥] وإنها بقع ما بعدها من الماضي في معنى المستقبل لأنها بجازاة نظير ذلك: ﴿ وَلَئِن زَالْتَا إِنْ أَمْسَكُهُمّا ﴾ [فاطر: ٤١] أي: لا يمسكها وقال محمد بن يزيد رحمه الله: وأما قوله: والله لا فعلتُ ذاك أبداً فإنه لو أراد الماضي لقال: ما فعلتُ فإنها قلبت لأنها لمّا يقعُ ألا ترى أنها نفي سيفعل تقول: زيدٌ لا يأكِلُ فبكون في معنى ما يستقبل، فإن قلت: ما يأكلُ نفيت ما في الحال.

والحروف تغلب الأفعال ألا تربى أفك تدجل (لم) على المستقبل فيصبر في معنى الماضي تقول: لم يقم زيلاً: فكذلك حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل تقول: إنْ أتيتني أتيتك قال أبو العباس رحمه الله: مما يسأل عنه في عدا ألباب قولك: إنْ كنت زرتني أمس أكرمتك البوم فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل (إنْ) ولكن لقوة كان، وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب (إنْ) فتقول: إنْ كنت ألمته فقل أعطبتني فسوف أكافيك فلا يكون ذلك إلا ماضياً كقول الله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدُ عَلَيْتَهُ وَالدليل على أنه كها قلت، وإن هذا لقوة (كانٌ) أنه ليس شيءٌ من الأفعال يقع بعد (إنْ) غير (كانَ ) إلا ومعناه الإستقبال لا تقول: إن جثتني أمس أكرمتك اليوم.

قال أبو بكر: وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه الله لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من القعلِ المستقبل؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام. قالتأويل عندي لقوله: (إنْ كنتَ زرتني أمسِ أكرمتك اليوم) إنْ نكن كنتَ عن زادني أمسِ الرمتك اليوم، وإن كنت زرتني أمس زرتُك اليوم قدلت (كنت) على (تكن) وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة:١١٦] أي: إنْ أكنُ كنت (أو) إنْ أقل كنت قلته أو أقر بهذا الكلام، وقد حكي عن المازي ما يقاربُ هذا ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة ينظرُ فيه وأحسبه ترك هذا القولُ وقال: قال سيبويه في قوله عز وجل: ﴿قُلُ إِنَّ المُؤتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم ﴾ [الجمعة:١٨]: إنها دخلت الفاء لذكره تغرون ونحن تعلمُ أنَّ الموتَ ليس يلاقيكم من أجل أنهم فروا كقولكُ: الذي يأتينا فلهُ درهمانِ فإنها وجب لَهُ الدرهمانِ من أجل الإنبان ولكن القول فيه وألله اعلم إنها هو مخاطبة فلهُ درهمانِ فإنها وجب لَهُ الدرهمانِ من أجل الإنبان ولكن القول فيه وألله اعلم إنها هو مخاطبة في يهوب من الموت ولمَ يتمنّه قال الله عز وجل: ﴿فَيَمَنُوا المُؤتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الجمعة:١].

فالمعنى: أي أنتم إنْ فررتم منهُ فإنه ملاقيكم وكاعلت الفاء لإعتلالهم من الموت عن أنفسهم بالفرار نحو قول زهير:

ومَسنَ خَسَابَ أَسْسِبَابَ المَيْسَةَ بِلَقَهُمَا مَنْ يَكُونُ وَالْمُ أَنْسَبِبَابَ الْسَبِيَاءِ بِسَمُلْمِ

ومن يهبها أيضاً بلقَها ولكنه قالَ هذا لِمَنْ يهابُ لينجو ومثل ذلك: إنْ شتمتني لم اشتمكُ وهو يعلم أنه إنْ لم يشتمني لم اشتمُه ولكنهُ قيل هذا؛ لأنه كأن في التقدير أنه إنْ شتَم شُتِمَ كياً كان في تقدير الفارِّ من الموت: أن فراره ينجيه.

وقال: قال سيبويه: إنَّ حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز أن يتقدمها أخبارها نحو: أنت ظالم إن فعلت ثم أجرى حروف الجزاء كلها مجرى واحداً وهذه حكاية قول سيبويه وقد تقول: إنْ أتبتني آتيكَ أي: آتيك إنَّ أتبتني قال زهير:

وإِنْ أَنْسَاهُ خَلِيسَلُ يَسَوْمَ مَسَشَأَلَةٍ يَقُبُولُ لا غَائِبَ مِمَالِي ولا حَمِيمُ"

 <sup>(</sup>١) لا يحسن إن تأتيني آتيك، من قبل أن إن هي العاملة، رقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجل:

ولا يحسن: إنْ تأتني آتيكَ مِنْ قبلِ أنَّ (إنْ) هي العاملة.

وقد جاء في الشعر قال:

يَسَا أَفْسَرَعُ بِسنُ حَسَابِسٍ بِسا أَفْسَرَعُ إنَّسكَ إِنَّ يُسطَرَعُ أَنْحُسوكَ تُسطرَعُ أي: أنَّكَ تصرعُ إنَّ يصرعُ أخوكً.

ومثلَ ذلكَ قوله:

والْمَرْء عِنْدَ الرُّسُسَا إِن يَلْقَهِمَا فِيسِبُ ١٠٠

حَسدُا سُرَاقَسةُ لِلقُسرِ آن يَذُوسُهُ

بسا ألسرع بسن حسابس يسا أقسرع إنسك إن يستمرع أخسوك تسمرع . أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك.

ومثل ذلك قوله: البسيط

همسلاا سراقسة للقمسران يدرسب والمنسوء عنسد الرشسا إن يلقهسا ذيسب أي: والمرء ذهب إن يلق الرشاء قال الأجسيدي، هو قديم أنشدته أبو عمرو.

وقال ذو الرمة: الطويل

وإن متس أشرف عسل الجانسب السذي بسه أنست مسن بسين الجوانسب نساظر انظر خزانة الأدب ٢ / ٢٩٣.

(١) على أن الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس، أي: يدرس الدرس، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل؛ وإنيالم يجز حوده للفرآن لتلا ينزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معاً.

واستشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على أن ضمير المصدر قد يجيء مراداً به التأكيد، وأن ذلك لايختص بالصدر الظاهر على الصحيح.

وأورده سيبويه على أنْ تقليره عنده: والمرء عند الرشا ذلبٌ إنْ يلقها.

وتقديره عند المبرد: إنَّ يلقها فهو فلب.

وهذا من أبيات سيويه الخمسين التي لم يقف على قاتلها أحد. قال الأعلم: هجا هذا الشاعر وجلاً من القواء تسب إليه الرياء. وقبول الرشا. والخرص عليها وكذلك أودد، ابن السراج في الأصول.

وزعم الدماميني في الحاشية الهندية: أن هذا البيت من الملاح لا من الهجاء، وظن أن سراقة هو سراقة بن جعشم الصحابي - مع أنه في البيت غير معلوم من هو - فيه تحريفات ثلاثة: الأول: أن الرشا بضم الراء أي: المرء ذيب إنْ يلقَ الرَّشَا فجاز هذا في الشعر وشبهوه فالجزاء إذا كان جوابه منجزماً؟ لأن المعنى واحدٌ قال: ثم قال في الباب الذي بعده.

وَإِذَا قَلْتَ: آيَ مَن أَتَانِ فَأَنْتَ بَالْخَيَارِ إِنْ شَنْتَ كَانْتَ بَمَنْزُلْتِهَا فِي (إِنَّ) وقد يجوز في الشعر: آي مَنْ يأتيني قال الشاعر:

قَقُلَتَ تَحَمَّلُ فَوْقَ طَوْقِ اللهِ السِّهِ مُطَلِّقَةٌ مَّنَ بِأَيْهِ الايَسْضِيرُ مَا كَانَهُ قَالَ: لا يضيرها من يأتها ولو أريد أنه حذف الفاء جازَ وأنشد في بابِ بعده: وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عمِّي ولا أَرْحِي وَلِكِنْ مُتَى مَا أَملَكُ الشَّرِّ أَنْفَعُ"

والقصر: جمع رشوة؛ فقال: هو بكسر الراء مع المد: الحدل وتعمره للضرورة وأنثه على معنى الآلة. وكلامه هذا على حد: زناه وحده.

والثاني: أن قوله بلقها بفتح الياء من اللغي، وهو هيك مد الياء من الإلقاء.

والثالث: أن قوله ذيب بكسر الذال وبالمخوّر المُعَالِمَ المُعَالِمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال والنون، وقال: قوله عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر.

والمعنى: إن يلق إنسان الرشا فهو متأخر هند إنقائها، يريد أن سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متآخر عنك اشتغاله بها لا يهم كمن امتهن نفسه في السقي وإلقاء الأرشية في الآبار.هذا كلامه، وتبعه فيه الشمش. انظر خزانة الأدب ١/ ١٦٤.

(1) والقواني مرفوعة، كأنه قال: ولكن أنفع منى ما أملك الضر، ويكون أهلك على منى في موضع جزاء،
 وما لقو. ولم تجد سيها لل أن تكون بمنزلة من فتوصل، ولكنها كسهيا. انتهى كلام سيهويه،

فشرط جواز وقوع أداة الشرط بعد لكن تقدير الضمير بينهها، وحبطة لا ضرورة فيه، بل هو حسن للفصل، كيا قال سيبويه.

ولم يصب الأعلم في قوله: الشاهد في هذا البيت حلف المبتدأ بعد لكن ضرورة، والمجازاة بعدها، والتقدير: ولكن أنا متى يسترفد القوم أرفد. اه؟.

وإن لم يقدر الضمير، فلا يجوز وقوع الأداة بعد لكن إلا في الشعر.

والشارح المحقق أخل بهذا التفصيل، ولم يذكره، وقد أخذ به أبو علي في التذكرة القصرية. انظر خزانة الأدب ٣/ ٢٩٩. كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملكِ الضرّ، قال أبو العباس رحمه الله: أما قوله: آتيك إنْ أتبتني فغير منكرِ ولا مرفوع استغنى عن الجواب بها تقدم.

ولم تجزم (إنَّ) شيئاً فيحتاج إلى جواب بجزوم أو شيءٍ في مكانه.

وأما قولُم، وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة تقول على القلب فهو محال، وذلك كان الجواب حقه أن يكون بعد (إنْ) وفعلها الأول وإنها يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه نحو: ضرب غلامه زيدًا؛ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيد وهذا قد وقع في موضعه من الجزاء فلو جاز أن يعني به التقليم لجاز أن تقول: ضربُ غلامه زيداً منها والظروف من وجوه في ذكوه من (مَنْ ومَني) وسائر الحروف فإنه يستحيل في الأسهاء منها والظروف من وجوه في التقديم والتأخير لأنك إذا قلت: آن مَنْ أتاني وجب أن تكون (مَنْ) منصوبة بقولك: أني ونحوه وحروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها فلبس بجوز هذا إلا أن تريد بها معني الذي وزمون إذا قلت: آنيك مني أتينني فمن الموابي ظرف (الأتينني)؛ لأن خروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ولكن القعل الذي من المواب كها قلت في الجواب: أنت يعمل فيها ما قبلها ولكن القعل الذي من المواب كها قلت في الجواب: أنت يعمل فيها ما قبلها ولكن القعل الذي منفطع من المواب كها قلت في الجواب: أنت طالم أن فعلت في الجواب الذي المعمل فيها عليها وهو الجزاء الذي يعمل فيها المعمل فيها المعمل فيها المعمل فيها المعمل فيها ما بعدها وهو الجزاء الذي يعمل فيها المعمل فيها المعمل فيها المعمل فيها المعمل فيها ما بعدها وهو الجزاء الذي يعمل فيها أبعدها وهو الجزاء الذي يعمل فيها أنه المعرف المعدها وهو الجزاء الذي يعمل فيها أبعدها وهو المؤاه الذي يعمل فيها أبعدها وهو المؤراء الذي يعمل فيها في المؤراء الذي المؤراء المؤراء الذي المؤراء المؤراء الذي المؤراء المؤراء المؤراء الذي المؤراء المؤر

والباب كله على هذا لا يجوز غيره ولو وضع الكلام في موضعه لكانَ تقديره: متى أتبتني فأتيكُ أي: فأنا أتيكَ وإنها قوله (مَنْ) ياتها فمحالٌ أنْ يرتفع (مَنْ) بقولكَ: لا يضيرها ومَن مبتدأً كما لا تقول: زيدٌ يقومُ فترفعه (بيقوم) وكل ما كان مثله فهذا قياسه وهذه الأبيات التي أنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب.

كقوله: (الله يشكوها) لا يجوز إلا ذلك.

وتقولُ: إن الله أمكنني من فلأنِ فعلتُ: فتل (إنَّ) الاسم إلا أنكَ تضمر فعلاً يليها يفسرهُ (أمكنني) كيا تفعل بألف الاستفهام.

وزعم سيبويه أنه جاز فيها ما امتنع في غيرها لأنها أصل الجزاء.

قال: والدنيل على ذلك أنها حرفه الذي لا يزولُ عنه لأنها لا تكون أبداً إلا للجزاء ومَنْ تكون استفهاماً وتكون في معنى الذي وكذلك ما وأيُّ وأينَ ومتى تكون استفهاماً وجميعُ الحروف تنقل غيرها.

قال أبو العباس رحمه الله: فيقال له: (إنَّ) قد تكون في معنى (مَا) نحو: (إن الكافرونَ إلا في غرورٍ) وتكون لحقفة من الثقيلة وتكون زائلةً نحو قوله:

## 

ثم قال: والدليل على ما قال سببويه: أنَّ هذا السوال لا بلزمُ أنَّ (مَنُ تكونُ لِما يعقل في الجزاء والاستفهام ومعنى الذي فهي حيث تصرفتُ واحدة و(ما) واقعة على كل شيء غير الناس وعلى صفات الناس وغيرهم حيث وقعت فهي واحدة وكذلك هذه الحروف و(إنَّ للجزاء لا تخرجُ عنه وتلك الحروف التي هي (إنَّ للنفي وغففة من الثقيلة وزائدة ليسَ على معنى (إنَّ الجزاءُ ولا منها في شيء، وإن في اللفظان سواء فإنها حرفانِ بمنزلةِ الاسم والقمل إذا وقعا في لفظ وليس أخد هم مشتقاً من الاخر: نحو قولك: هذا ذهب وأنت تعني اللبر وذهب من الذهاب ونحو قولك: ريد على الاستفهام والجزاء أمعرفة هما أم نكرةً فقال: يجوز قال: وسألت أبا عثمان عن (ما) و(مَنَ في الاستفهام والجزاء أمعرفة هما أم نكرةً فقال: يجوز

<sup>(</sup>١) على أنَّ " ما الحجازيَّة " إذا زيد بعدها " إن " لا تعمل عمل ليس، كما في هذا البيت.

قال الأعلم: " إن " كافة لما عن العمل، كما كفت " ما " إن هن العمل. والعلّب بالكسر هاهنا بمعنى العلّم والسبّب، أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنّها كان ما جرى به القدر من حضور المنية، وانتقال الحال هنا والدّولة.

وقال في " الصحاح ": تقول ما ذلك بطبي، أي: دهري وعادي. وانشد هذا البيت للكميت، وهذه النسبة غير صحيحة كها يأتي بيانه قريباً.

و " الجين ": ضدّ الشّجاعة، وهو مصدر جين جيناً كقرب قرباً، فهو جيانٌ أي: ضعيف القلب. والجين الماكول فيه ثلاث لغات، أجودها سكون الباء، والثانية ضمّ الباء للاتباع، والثالثة وهي أقلّها التشديد كلا في " المصاح ". و " المتايا ": جع منيّة، وهي للوث، لأنها مقدّرة، مأخوفة من المنا بوزن العصا وهو القدر، يقال: مني له، أي: قدّر بالبناء للمفعول فيهها. انظر خزانة الأدب ١ / ٤٩٨.

أن يكونا معرفة وأن يكونا نكرة فقلت: فأيُّ: ما تقول فيها قال: أنا أقول: إنَّها مضافة معرفة ومفردة نكرة والدليل على ذلك أنك تقول: أيةٌ صاحبتُكَ ولو كانت معرفةٌ لم تتصرف.

قال: وكان الأخفش يقول: هي معرفة ولكن أنونُ؛ لأن التنوينَ وقع وسط الاسم فهو بمنزلة امرأةٍ سميتَها خيراً منكَ وكانَ غيرهُ لا يصرفها ويقول: أيّةَ صاحبتُك لائها معرفةٌ.

وشرح أبو العباس ذلك فقال: إن مَنْ وما وأيَّ مفردة نكراتٍ، وذلك أنَّ أيا منونةً في التأثيث إذا قلت: أيَّةً جاريتُكَ وقول الأخفش: التنوينُ وقعٌ وسطاً غَلَط وذاك؛ لأن (أيُّ) في الجزاء والاستفهام لا صلة لها (ومَنْ وما) إذا كانتا خبراً فإنها يعرفانِ بصلتهما.

نقد حذف ما كان يعرفها فهما بمنزلة (أي) مفردة ومن الدليل على أنهن نكوات أنك تسأل بمن سؤالاً شائعاً ولو كنت تعرف ما تسأل عنه لم يكن للسؤال عنه وجه فالتقدير فيها على ما ذكرنا إذا قلت: ما زيد وأي زيد وما تختلك وأي رجل وأي شيء فإذا قلت: أيهم وأي القوم زيد فقد اختصصته من قوم فأضفته إليهم والتقدير: أهذا زيد من القوم أم هذا للاختصاص.

فلذلك كانت بالإضافة معرفة وفي الإقراد نكرة.

وقال سيبويه: سألتُ الحليلَ عن (كيفُ): لِمُ لَمُ يجازوا بها فقالَ: هي فيه مستكرهةٌ وأصلها من الجزاء ذلك؛ لأن معناها على أي حالِ تكن اكن.

وقال محمد بن يزيد: والقول عندي في ذلك: إنَّ علة الجزاءِ موجودةٌ في ممناها فيا صَحَّ فيهِ معنى الجزاء جوزيَ بهِ وما امتنعَ فلا جزاء فيه وإنها امتنعت (كيف) من المجازاة؛ لأن حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهاماً قبل أن تكون جزاءٌ والدليلُ على تقديم الاستفهام وتمكنه أنَّ الاستفهام يدخل على الجزاء كذخوله على مناثر الأخبارِ فتقول: أإنْ تأتني أيّكَ ونحوه ولا يدخلُ الجزاء على الاستفهام ثم رأيتَ أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكناً يقعُ على المعرفة والنكرة جوزي به: لأن حروف الجزاء الخالصة تقع على المعرفة والنكرة جوزي به: لأن حروف الجزاء الخالصة تقع على المعرفة والنكرة تقول إنْ تأتني زيدٌ آيه، وإن يأتني رجلٌ أعطهِ فكذلك من وما وأيّ وأينٌ ومتّى وأني.

وذلك إذا قلت في الاستفهام: من عندك جاز أن تقول: زيدٌ أو رجل أم امرأةٌ وكذلك كلها ذكرنا من هذه الحروف.

وأما كيف فحقَّ جوابها النكرة، وذلك قولك كيف زيدٌ فيقالُ صائحٌ أو فاسدٌ ولا يقالُ الصالح ولا أخوكَ لائها حالٌ والحالُ نكرةً وكذلك كم لم يجازوا بها؛ لأن جوابها لا يكون نكرةً إذا قام كم مالُكَ فالجواب: مائةٌ أو ألفٌ أو نحو ذلك والكوفيون يدخلون (كيف وكيفيا) في حروف الجزاء ولو جازت العرب بها لأتبعناها وتقول: إنْ تأمر أن أتبك تزيد إنَّك إنْ تأمرُ بأنْ أتبك، وإن أسقطت (إنْ) قلت: إنْ تأمر آتبك أنكُ ولا يجوز عندي إن تأمر لا أقم لا أقم إلا تضرب زيداً قائمٌ مؤ بعدٍ وقومٌ بجيزونه وتقول: إنْ تقمُ إنَّ زيداً قائمٌ نضمرُ الفاء تريدُ: فإن زيداً قائمٌ، وإن تقمُ لا تضرب زيداً.

يريد: فلا تضرب زيداً: وإن تقم اطرف بكُنّ أي فأطرف بك وثقول: إنْ ثَقَمْ يعلم الله الرك تعترض باليمين ويكون بمنزلة ما لم يلكر أحتى قولك: يعلم الله، وإن جَعلت الجواب للقسم أنيت باللام فقلت: إنْ تقمْ يعلمُ إلله: لأزورنك وتضم الفاء وكذلك: إنْ تقم يعلم الله لأتينك تربد: فيعلمُ الله لأزورنك ويعلم الله لآتينك

## باب الأفعال المبنية

الأفعال التي تبنى على ضربين: فعلٌ أصله البناء فهو على بناته لا يزول عنه وفعلٌ أصله الإعراب فأدخلَ عليه حرف للتأكيد فبنيّ معَهُ.

فأما الضرب الأول فقد تقدم ذكره وهو القعل الماضي وفعل الأمر، وأما الضِربُ الثاني فهو الفعلُ الذي أصله الإعراب فإذا دخلت عليه النون الثقيلة والحفيقة بني معها.

#### ذكر النون الثقيلة

هذه النونُ تلحقُ الفعلُ غيرُ الماضي إذا كانَ واجباً للتأكيدِ فيبنى معها وهي تجيءً على ضربين: فموضعٌ لا بد منها فيه وموضعٌ يصلحُ أنْ تخلو منه فأمّا الموضع الذي لا تخلو منه فإذا كانت مع القسم، وذلك قولُكَ: والله لأفّقلنَّ وأقسم لأفعلنَّ وأشهد لأفعلنَّ وأقسمت عليك بالله لتفعلنَّ فهذه النون ملازمةٌ للام وهي يَفْيَح لام الفعل الذي كان معرباً وتبنى معهُ وهي إذا كانت مشددةٌ مفتوحةً.

قال سيبويه: سألتُ الخليلَ هِن قوله: التُعملُنَّ مبتدأة لا يمينُ قبلها فقال: جاءت على نية اليمين.

> وإذًا حكيت عن خيرك قلتَ: أقسم لتفعلنَّ واستحلفتهُ لتفعلنَّ. وزعم: أنَّ النونَ أَلْحَقت (في لتفعلنَّ) لتلا يشبه أنه ليفعل.

فإذا أقسمتَ على ماضي دخلت اللامُ وحدها بغير نون نحو قولكَ: والله لقد قامَ ولقامَ وحكى سيبويه: والله أنْ لو فعلتَ لفعلت وتقول: والله لا فعلتَ ذاكَ أبداً تريد: لا أفعلُ وقال الله عز وجل: ﴿وَكُنُ أَرْسَلْنَا رِجُمّا فَرَأُوهُ مُصْفَرًا لَظَلُوا﴾ [الروم: ٥١] على معنى: (ليظلّن) وتقول: لله عز وجل: ﴿وَكُنُ أَرْسَلْنَا رِجُمّا فَرَأُوهُ مُصْفَرًا لَظَلُوا﴾ [الروم: ٥١] على معنى: (ليظلّن) وتقول: لله عن تعلت ما فَعلَ تريد: ما هو فاعلٌ وتقول: والله أفعلُ تُريد لا أفعلُ، وإن شئت أظهرت (لا) وإنها جاز حذف (لا)؛ لأنه موضع لا يلبس ألا ترى أنك لو أردت الإيجاب ولم ترد النفي قلت؛ لأفعلن فلها لم تأت باللام والنون علم أنك تريد النفي، وأما الموضع الذي تقع

قيه النون وتخلو منه فالأمر والنهي وما جرت بجراهما من الأقمال غير الواجبة، وذلك قولك: أفعلنَّ ذاكَ ولا تفعلنَّ وهَل تقولنَّ وأتقولنَّ؛ لأن معنى الاستفهام معنى أخبرني.

وكذلك جميع حروف الاستفهام وزعم يونس أنك تقول: هلا تفعلنَّ وألا تقولَنَّ لأنك تعرض ومعناه أفعلُ ومثل ذلك: لولا تقولنَّ؛ لأنه عَرض.

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا أوقعت بينها وبين الفعل (مَا) للتوكيد تقول: إمّا تأتني آتكَ وأيّهم ما يقولنَّ ذاكَ تجزء وقدْ تدخل بغير (ما) في الجزاء في الشعر.

وقد أدخلت في المجزوم تشبيها به للجزم ولا يجوز إلا في ضرورة قال الشاعر: يُخْــسَنُهُ الجَاهِــلُ مَسالًا يُعْلَــا ﴿ يَعْلَــا ﴿ مَنْ يَخْلُــا ﴿ مَنْ مَعْلَــــا الله عَلَى الله وا والحقيقة والتقيلة سواء، ويقولون: أقسمتُ لَمَّا لَمْ تفعلن؛ لأن ذا طلبُ.

وزعم يونس: أنّهم يقولونَ رُبّها تقولنَّ ذاك وَكُثَّنَ مَاتَقُولنَّ ذَاك؛ لأنه فِعُل غير واجبٍ ولا يقعُ بعد هذه الحروف إلا و(ما) له لازمتُهُ وإن شئت لم تدخل النون فهو أجودُ فهذه النون تفتح ما قبلها مرفوعاً كان أو مجزوماً.

قإذا أدخلت النون الشديدة على (يفعلان) حذفت النون التي هي علامة الرفع لإجتماع النونات ولأن حقه البناء فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع وكذلك النون في (يفعلون) تقول: ليفعلن ذاك وقد حذفت النون فيها هو أشد من هذا لإجتماع النونات قرأ بعض القراء: (أتماجوني) و(فَيِمَ تُبشرونُ) وسقطت الواو لالتقاء الساكنين فصار ليفعلن، قإن أدخلتها على (تضربين) حذفت أيضاً النون لإجتماع النونات لأنها تكون علماً للرفع وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فقلت: هل تضربين وتقول: اضربن زيداً وأكرمن عمراً وكان الأصل الهربي

<sup>(1)</sup> على أن نون التوكيد تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي عند سيويه. وأنشد هذا الشعر. وتقدم نقل كلامه قبل أربعة أبيات، وأنه عند ضرورة، وأصله ما لم يعلمن، فقلبت النون ألفاً للوقف. قال ابن الأنباري في مسائل الخلاف: بدل على أن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أنها تتخير في الوقف، ويقف عليها بالألف، قال تعالى: "لنسفماً بالناصبة "، وقال تعالى: "ليسجنن وليكوناً من الصاغرين "أجمع القراء على أن الوقف فيها بألف لا غير. انظر خزانة الأدب ٢١٨/٤.

وأكرمي وتقول لجماعة المذكرين: اضربُنَّ زيداً كانَّ الأصلُ: اضربوا وأكرموا فسقطتِ الواو لالتقاء الساكنين وتقول في التثنية: اضربانِ با رجلانِ بكسر النونِ تشبيهاً بالنون التي تقعُ بعدَ الألف وهي فيها سوى هذا مفتوحة ومتى دخلت النون بعد حرف إضبارِ تحرك إذا لقيته لام المعرفة حرك لها تقول: ارضونَّ زيداً واخشونَّ عمراً وارضينَّ با امرأةُ لأنك تقول: اخشُو فتضم وتقول: ارضي الرجل فتكسر فلذلك ضممتَ وكسرتَ مع النونِ، فإن أدخلت النون على: تضربنَ الذي هو لجماعةِ المؤنث قلت: هل تضربنانِ يا نسوةُ واضربنانِ لم تسقطُ هذه النون لأنها اسمٌ للجماعة وفصلت بين النونات بالألف لئلا تجتمعَ النوناتُ.

واعلم أن ما يحذف من اللامات في الجزم والأمر إذا أدخلت النون لم يحذفن تقول: ارمين زيداً وكان اللفظ: ارم زيداً؛ لأن الياء والواو تحذفان في المواضع التي أصلها الإعراب فإذا أدخلت النون عادت لأنها تبتى مع ما قبلها والرسبيل للجزم.

#### ذكر النون الحقيقة

كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الحقيفة إلا أن النون الحقيقة في الفعل نظير التونين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كيا لا يجوز الوقف على التنوين تقول اضربن زيداً إذا وصلت فإذا وقفت قلت اضربا كيا تقول: ضربتُ زيداً في الوقف وقد فرقوا بين التنوين والنون الحقيفة بشيء آخر بأن الحقيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الحقيفة ساكن سقطت لأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وتقول: فني النوف الحقيفة المرت امرأة: اضربن يا هذه فإذا وقفت قلت: اضربي ولم يجز أن تقول: اضربن في الوقف لأنها بمنزلة التنوين وأنت تحذف التنوين إذا انكسر ما قبلة فحذفت التنوين ها هنا فلها حذفتها عادت الياء؛ لأن سقوطها كان لالتقاء الساكنين وتقول للجهاعة: اضربُن يا قوم فإذا وقفت علت: اضربوا: أعدت الواو لأنها إنها سقطت لالتقاء الساكنين ولم يجز أن تقول: اضربن في قلت: اضربوا: أعدت الواو لأنها إنها سقطت لالتقاء الساكنين ولم يجز أن تقول: اضربن في الوقف كها لم يجز أن تقول: ريد في الوقف فقد يقفون وسم ينرون النون كها ينوون التنون في الرقف.

وتقول في الوقف: اخشى وللرجال اخشوا وحكى سببويه: أن يونس يقول: الحشي والحشنوا، وقال الحليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا همرو ومررت بعمري قول العرب على قول الحليل، وإذا أدخلت النون بعد حرف إضهار تحرك إذا لقيتة لام المعرفة حرك من النون.

ونقول: هَلْ تضربِنَ يَا امرأةُ وكان الأصل: تضربِنَ فَسَقَطَتَ النَّونَ الَّتِي كَانْتُ عَلَامَةً للرفع كَمَا تَسْقَطُ الشَّمَة فَي: هَلَ تَضْربِنُ وَتَثْبَتُ النَّونَ الْخَفِيفَة أَو الْتُقْبِلَة إِنْ شُنْتُ وتسقط البَّاء اللَّاكِنِينَ فَيصِيرِ: هَلَ تَضْربِنُ فِي الوصل وكان في الأصل تضربينَ، وإذا وقفت قلت: هل تضربين، فأعدت النون التي كانت للرفع لأنك لا تقف على النون الحقيقة ولا يجوز أن تسقطها لأنك لم تأت بها تسقط من أجله وكذلك هل تضربونَ وهل تضربانِ فأما الثقبلة فلا

تتغير في الوقف، وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام ذهبت لالتقاء الساكنين. تقول: اضربا الرجل.

وإذا أردت فِعلَ الإثنين في الحقيقة كان بمنزلته إذا لم ترد الحنفيفة في فعلِ الإثنين في الوصل والوقف لأنك لو أتيت بها لاحتجت إلى تحريكها لأنها بعد آلفي وهي لا تحرك، وذلك قولك: اضربا وأنت تنوي النون، وإذا أردت الحفيفة في فعل جمع النساء قلت في الوقف والوصل؛ اضربن زيداً فيكون بمنزلته إذا لم ترد الحفيفة ولو أتيت بها للزمك أن تغول: اضربنان زيداً فتاتي بالألف لتفصل بين النونين وتكسر النون لالتقاء الساكتين فتحركها وهي لا تحرك.

قال سيبويه: وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربانٌ زيداً واضربتانٌ زيداً. ويقولون في الوقف: اضربا واضربُنا فيبيدونَ.

فإذا وقع بعدها ألف ولامُ أو الفُ وصل جعلوها همزة غففة وهذا لم تفعلُهُ العرب والقياس أن يقولوا في: اضربنُ إضربُ الرَّجَلُ فيتَعَلَّغُونَ لالتقاء الساكنين.

#### مسائل من باب النون

تقول في المضاعف من الفعل: رُدِّن يا هذا وردَّانِ ورُّدُّن وكان قبل النون ردّوا فسقطت الواو لالتقاء الساكنين وتقول في المؤنث رُدِّن وكان قبل النون: ردي فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وتثنية المؤنث كتثنية المذكر.

تقول: رُدَّانٍ يا امرأتانٍ وتقول فيهاعة النساء: الددنانِ وكان قبل النون: الدَّدنَ. فجئت بالألف لتقصل بين النونات.

وتقول: قولن وقولان وقولان والمؤنث قولين وقولان يا امرأتان وقلنان يا نسوة وقس على هذا جميع ما اعتلف عينه وكذلك ما عتلف لامه اقضين زيداً واقضيان واقضين تسقط الواو تسكون النون الأولى اقضين يا امرأة تسقط ياءين التي هي لام الفعل وياء التأنيث أما لام الفعل فتسقط كيا تسقط في (نقضين) لافتقاء الساكنين لأنها ساكنة وياء التأنيث ساكنة، وتسقط ياء التأنيث من أجل سكون النون الأولى، فإن جمت قلت: اقضينان والكوفيون عكون إذا أمرت رجلاً: اقضِن يا هذا المجسر الضاد وإسقاط الياء كأنهم أسقطوا الباة لسكونها وسكون النون هكذا اعتلوا.

وعندي أنا: الذي فَعلَ هذا إنها أدخلَ النون على (اقضِ) ولم يجد يامٌ فترك الكلام على ما كان عليه وهذا شاذٌ وتقول: مِنْ دعوتُ: ادعون زيداً أو ادعوان وادعنَ للجهاعة سقطت الواوان في (ادّعن) الواو التي هي لام الفعل سقطتُ لدخول واو الجمع وسقطت واو الجمع لدخول النون الأولى وهي ساكنة.

وتقول للواحدة: ادعَنُ سقطتُ واراً وياءٌ فالواد لام الفعلُ سقطت لدخول الباء التي هي للمؤنث حين قلت: ادعي.

وسقطت الياء للنون فصار ادعن وتقول: للإثنين: ادعوان مثل المذكرين وللجياعة ادعونانِ لأنكَ تقول: قبل النون: ادعون زيداً مثل اقضينَ زيداً تأتي بالألف إذا أردت النون الشديدة فتفصلُ بين النوناتِ لئلا تجتمع كما تقول: اقضنانِ زيداً وتقول: من خَشيتَ: اخشَينَ زيداً يا هذا واخشينانِ زيدً يا هذان واخشُون زيداً يا نسوةً. تحرك الواو بالضم.

وحكمُ هذا الباب أنَّ كل واو وياءِ تحركت فيه إذا لقيتها لامُ المعرفة تحركت هذا، وإن كانت تسقط هذاك لالتقاء الساكنين سقطت هذا فلهذا قلت: اخشُون زيداً ضممت الواو كها تضمُّها إذا قلت: اخشُوا الرجل وتقول للمرأة: اخشين زيداً كها تقول: اخشى الرجل وتثنية المؤنث كتثنية المذكر وتقول لجهاعة النساء: اخشين زيداً والكوفيون يحكون: اخشَن يا رجل باسقاط الياء من (اخشين) وهذا نظيرُ (اقضِن) وحكوا: لا يخفن عليكَ: يويدون لا يخفين عليكَ وقال الفراء؛ هذه لغة طي ولانهم يسكنون الياء في النصب ولا ينصبونَ، والنونُ لا تشبه عليكَ وقال الفراء؛ هذه لغة طي ولانهم يسكنون الياء في النصب ولا ينصبونَ، والنونُ لا تشبه خليك.

وتقول: لا تضربني ولا تضربننا ومنهينه بين يخفضُ لكثرة النونات فيقول: لا تضربني ولا تضربنا والكوفيون يحكون: اضربن يا رجلُ ينوون الجزم قد ذكرنا جميع أصناف الأسهاء المعربة والمبنية والأفعال المبنية وبقيّ ذكر الحروف مشرفة.

## باب الخروف التي جاءت للمعاني

قد ذكرنا أول الكتاب ما يعرف به الحرف والفرق بينه وبين الاسم والفعل وإنها هي أدوات قليلة تدخل في الأسهاء والأفعال وتحفظ لفلتها وسنذكرها بجميع أنواعها وكلها مبني وحقها البناء على السكون وما بني منها على حركة فإنها حرك تسكون ما قبله أو؛ لأنه حرف واحد فلا يمكن أن ببتدا به إلا متحركاً وهي تنقسم أربعة أقسام: ساكن يقال له موقوف ومضموم ومكسور ومقتوح الأول.

الموقوف: ويبدأ بها كان منه على حوفين، وذلك أمْ وأوْ وهَلْ وتكون بمعنى: (قَدُّ) ولمَ نفيُ فَعَلِ وَلَنْ نفيُ سيفعلُ، فإن للجزاء ووجوب الثاني لوجوب الأول وتكون لغواً في (ما إنْ يفعلُ) وتكون (كما) في معنى (ليسَ) قال الشاهر:

وَرجُّ الفتي لِلخَسِمِ مَنْ أَنِيُّهُ إِنَّ وَأَيَّتُهُ \*\*

ومن ذلك (أنَّ) المفتوحة يكون وما أبعلها بمنزلة المعدر وتكون بمنزلة (أي) وتكون يخففة من الثقيلة وتكون لغوا نحو قولك: أَا أَنْ جَاءً.

وأما والله أنْ فَعَلْتَ فأما كونها بمئزلة المصدر فقولك: أنَّ تأتيني خيرٌ لَك واللام تحذف من أنْ كقوله: أنْ تفتل أحدهما وأنْ كانَ فَا مالٍ ويجوز أن تضيف إلى (أنْ) الأسياء تغول: إنه أهلٌ أن يفعل وهافة أنْ يفعل وإنَّه خليقٌ؛ أهلٌ أنْ يفعل وهافة أنْ يفعل وإنَّه خليقٌ؛ لأن يفعل وإنَّه خليقٌ؛ لأن يفعل وإنَّه خليقٌ أنْ تفعل وقاربتَ أنْ تفعل ودنوتَ أنْ تفعل ولا تقول: عسيتَ النه يفعل و تقول: عسى أنْ يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا وتكون

<sup>(1)</sup> زاد إن بعد ما المصدرية، وليست بنافية، تشييهاً لها بها النافية.

ألا ترى أن المعنى: ورج الفتى للخبر مدة رؤيتك إياه، لا يزال يزيد خبراً على السن. لكن لما كان لفظها كلفظ ما الناقية زادها بعدها، كها تزاد بعد ما النافية، في نحو قولك: ما إن قام زيد، وقول الآخر: أنشده أبو

يرجي المرء ما إن لا بلاقي....البيت

غزاد إن بعد ما، وهي اسم موصول، تشبهها باللفظ بها النافية. انظر خزانة الأدب ٣/ • ٢٤.

عسى للواحد والإثنين وللجميع والمذكر والمؤنث ومن العرب من يقول: عَسى وعَسيا وعسيا وعسيا وعسيتُ وعسيتُ وعسينُ فمن قال ذاك كانت (أَنْ) فيهن منصوبةً ومن العرب من يقول: عسى يفعلُ قشبهها بكادَ يفعلُ فيفعلُ في موضعِ الاسم المنصوب في قوله: عسَى الغويرُ أبؤساً.

فأما (كادً) فلا يذكرونَ فيها (أنُ) وكذلك كربَ يفعلُ ومعناهما واحدٌ وجعلَ وأخدً فالفعلُ هنا بمنزلة الفعلِ في (كانَ) إذا قلت: كانَ يقولُ.

وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثم وقد جاء في الشعر: كادَ أن يفعلَ ويجوزُ في الشعر: لعلي أن أفعلَ موضعُ (أن) الشعر: لعلي أن أفعلَ بمنزلة عسيتُ أنْ أفعلَ وتقول: يوشكُ أنْ تجيءُ فيكون موضعُ (أن) رفعاً ويجوز أن يكون نصباً وقد يجوز: (يُوشكُ) تجيء بمنزلة (عشي) قال أمية بن إني الصلتِ:

يُوشَّكُ مَنْ فُرَّ مِنْ مَنْتِ فَ فَ بِعَضْ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ الله قال سيبويه: ومألته - يعني: الخلول في معنى: أريدُ؛ لأن تفعلَ فقال: المعنى إرادي لهذا كها قال ثعالى: ﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُولُهُ لَكُونُ الْمُنْتِينِ ﴾ [الزمر: ١٢].

وأما (إنْ) الني بمعنى (أَيُ الْمَنْ اللهُ الله أن الفعل ومثله: ﴿مَا قُلْتُ لِمُمْ إِلاَّ مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ الله ﴿ [المائدة:١١٧] فأما كتبت إليه أنْ افعل وأمرتهُ أَنْ قُمْ فتكون على وجهينٍ: على الني تنصب الأفعال وعلى (أي) ووصلك لها بالأمر كوصلك للذي يفعل إذا خاطبت والدليل على أنّها يجوز أن تكون الناصبة قولُكَ: أوعز إليه بأنْ افعل وقولُهم: أرسل إليه أنْ ما أنت وذا فهي على أي والتي بمعنى أنْ لا تجيء إلا بعد استغناء الكلام لأنها تفسير وأما مخففة من الثقيلة فنحو قوله: (وآخر دعواهم أن الحمدُ لله رب العالمين) يريدُ (أنهُ) ويجوز الإضهار بعد أنْ هذه وقولُكَ و(كانً) هي أنَّ دخلت عليها الكاف كيا دخلت على ما خففت منه.

وقال سيبويه: لو أنَّهم جعلوا أنَّ المخففة بمنزلة إنَّها كان قوياً وفي هذا البابِ شيءٌ مشكلٌ أنا أبينةً. اعلم أن الأفعال على ضروب ثلاثة: فضرب منها يقين وهو عَلِمتُ وضَرب هو تَتوقعِ الشيءِ نحو: رجوتُ وخفتُ وضربٍ هو بينهيا يحمل على ذا وعلى ذَا نحو: ظننتُ وحسبتُ.

واعلم أن (أنَّ) إنها هي لما تتيقنه ويستقر عندك وأَنْ الحفيفة إنها هي لما لمَ يقعُ نحو قولك: أريد أَنْ تذهبَ فإذا كانت أن الحفيفة بعد (علمتُ) فهي خففةٌ من المثقيلة، وإذا خففت أتى بلا والسين وسوف عوضاً مما حذف.

وجعلوا حدّفها دليلاً على الإِضيار وقد ذكروا فيها تقدم و(أَنُّ) التي تنصب بها الأفعال تقع بعد رجوت وخفتُ. تقول: خفتُ أَنُّ لا تفعلَ.

فأما بعد حسبت وظننت فإنها تكون على ضربين: إنْ كان حسبانكَ قد استقر كَانت عَفَفة من الثقيلة، وإن حملته على الشك كانت خفيفة كقوله: ﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتُنَهُۗ﴾'' [المائدة: ٧١]. تقرأ بالرفع والنصب.

فمن رفع فكانه أراد وحسبوا أنَّ لا تكون له أنسفر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين وهذا مذهب مشايخنا.

وقد حكي عن المازن نحو منه الله يُم يَعِينَ عَلَيْهِ عَيْنِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ عندهم الرجاء وهذا أبعدها.

<sup>(</sup>١) والْحَتَلَقُوا في رقع النَّونُ ونصبِها من قوله ْجل وعز : ﴿وحسبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فَتَنَّةٍ﴾.

فقرآ ابن كثير، وناقع، وعاصم، وابن هامر: ﴿أَنَ لَا نَكُونُ فَتَلَّهُ نَصِياً.

وقرأ أبو همرو، وجَزَة، والكسائي: ﴿أَنْ لَا تَكُونُ فَتَنَةٌ ﴾ رفعا.

ولم يختلفوا في رفع ( فتنة ).

قيل: إن المراد بقوله: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾: حسبوا أن لا تكون فتنة بقولهم: ﴿نحن أبناء الله وأحباؤه﴾.

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب:

فعل يدن على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو: العلم والتبقن والتبين والتثبت. وقعل يدن على خلاف الاستقرار والثبات (الحجة للقراء السبعة ٣/٤٧).

وحكي عن أبي العباس ولستُ أحفظهُ من قوله: إنه إن سُتلَ عن أنَّ الحفيفة المفتوحة ومواضعها فقال: أنَّ الحفيفة المفتوحة أصلها أنَّ المفتوحة الثقيلة في جميع أحوالها وأنها مفتوحة كها انفتحت أنَّ المعمول فيها كأنها خففت أنَّ فصارت أنَّ مخفقة فلها في الكلام موضعان:

أحدهما: تقع فيه على الأسهاء والأخبار.

والآخر: تقع فيه على الأفعال المضارعة للأسهاه.

فأما كون وقوعها على الأسهاء والأخبار: فإن ذلك لها إذا دخلت محل (أنَّ) الثقيلة أعني في التأكيد للابتداء والخبر فإذا كانت بهذه المنزلة لم يقع عليها إلا فعل واجب وكانت مؤكدة لما تدخل عليه، وأما كون وقوعها على الأفعال المضارعة فلأنَّ العامل فيها غير واجب ولا واقع وإنها يترجى كونه ووقوعه فإذا وجدت العامل فيها واجباً على (أن) ففتحتها وأوقعتها على المضمر وجعلته اسماً لها.

وأما قولهم: أما أن جزاكَ الله خيرِٱ أَوْ أَمَّا أَذِّ يعْفَرِ اللَّهُ لَكَ.

قال سيبويه: إنها جاز؛ لأنه دنهامٌ وقال: خِمْهُناهُم يُحَذَفُونَ إِنَّ الْمُسُورة في هذا المُوضِع ولا يجوز حذفها في غيره.

يقولون: أما إنْ جزاكَ الله خيراً وهذا على إضهار الهاء في المحذوفة وقال: يجوزُ ما علمتُ إلا أنَّ تأتبهُ إذا أردت معنى الإشارة لا أنكَ علمتَ ذلك وتيقنتهُ.

والمبتدأ وخبره بعد (أن) يجسنُ بلا تعويض تقول: قَد علمتُ أن عمرو فاهبٌ وأنت تريدُ (أَنَهُ) ويجوز: كتبتُ إليه أن لا تقلُ ذاكَ وأن ترفعَ (تقولُ) وأنَّ تنصبُ.

فالجزم على النهي والنصبُ على (لئلا) والرفعُ على (لأنّكَ لا تقول) أو بأنّكَ لا تقول وقد تكون أنّ بمنزلة لام القسم في قول الله: (أنْ لَو فعلَ) وتوكيداً في قوله: لَمَا أَن فَعَلَ.

ومن الحروف (مَا) وهي تكونُ نفيٌ هو يفعلُ إذا كان في الحال وتكونُ كلَيْسَ في لغة أهل الحَجَازَ. وتكون توكيداً لغواً تغيرُ الحرفَ عن عمله نحو: إنها وكأنها ولعلها جعلتهنَّ بمنزلة حروف الابتداء ومن ذلك حيثها صارت بمجيء (ما) بمنزلة إنَّ التي للجزاء وما في (لمَّا) مغيرة عن حال لم كها غيرت (لو ما) ألا ترى أنك تقول: (لمَّا) ولا تتبعها شيئاً ومنها (لا) وهي نفي لقوله يَغْمَل ولم يقع الفعلُ وتكون (كها) في التوكيد واللغو في قوله (لِثلا يَعْلَمُ أَهْلُ الكِتَابِ) وهوا لأن يعلم ولا تكون توكيداً إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى.

وقد تغير الشيء عن حاله كها تغمل (مًا)، وذلك قولك: (لولا) غيرت معنى لَو وستبين إذا ذكرنا معنى (لو) وكذلك مَلا صبرتُ (لا) هل في معنى آخر وتكون ضداً لنَعَمُ وَبَل ومنها (لؤ) وهو كان التي للجزاء؛ لأن إنْ توقع الثاني مِنْ أجل وقوع الأول ولم تمنع الثاني من أجل إمتناع الأول تقول: إنْ جنتني أكرمتك فالإكرامُ إنها يكون متى إذا كان منك مجيءٌ وتقول: لو جنتني لأكرمتك والمعنى: أنه امتنع إكرامي من أجل المتناع بحيثك.

ومنها (لولا) وهي مركبة مِنْ معنى إنْ ولُو ونبتداً بعدها الأسهاء، وذلك أنها تمنع الثالي لوجود الأول تقول: لَولا زيدٌ له للكنا تريدُ: لولا زيدٌ في هذا المكان لهلكنا وإنها امتنع الهلاك لوجود زيدٍ في المكان وقال عز وجل: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١] وقد يستعملونها بمعنى لهلا يولونها الفعل.

ومنها (كي) وُهي جواب لقوله: كيمه كيا تقول: لِه،

ومنها (بَلُّ) وهي لترك شيءٍ من الكلام وأخذِ في غيره.

ومنها (قَدُ) وهي جوابٌ لقوله: لَمَّا يَفَعَلْ.

وزعم الحليل: أنَّ هذا لِقومٍ ينتظرونَ الحَبِرِّ. وقد تكونُ (قَدْ) بمنزلة رُبِّيا.

ومنها (يًا) وهي تنبيةٌ وقد ذكرناها في بابِ النداء ومنها (مِنْ) وهي لابتداء الغايةِ وتكون للتبعيض وتدخل توكيداً بمنزلة (مًا) إلا أنها تجرُّ، وذلك قوله: ما أتاني من رجلٍ وويحَّهُ من رجلِ أكدتهما بمنْ. وقد ذكرناها فيها تقدمٌ.

ومنها (مَذَّ) وهمي في قول مَن جُرَّ بَها حرفٌ فهي لابتداء غاية الأيام والأحيان وحقٌّ (مذً) أن لا تدخل على ما تدخلُ عليهِ (مِن) وكذلك (مِنُ) لا تدخلُ على ما تدخل عليه (مذ).

ومنها (عن) وهي لِمَا عِدا الشيء وقد استعملت اسماً. وقد ذكرتها في الظروف.

وذكرها سيبويه في الحروف وفي الأسهاء، فقال: (عن) اسم إذا قلت: مِنْ عَن يمينِ كذا. وأما (مَع) فهي اسمٌ ويدلك على أنها اسمٌ إنها متحركة ولو كانت حرفاً لمَا جاز أن تحرك العينُ؛ لأن الحروف لا تحرك إذا كان قبلها متحرفٌ.



## باب (أم) و(أو) والقصل بينهما

اهلم أنَّ (أمَّ) لا تكون إلا استفهاماً وهي على وجهين: على معنى أيهيا وأيهم وعلى أن تكون منقطعة من الأول.

فإذا كان الكلام بهما بمنزلة أيهما وأيّهم فهو نحو قولك: أزّيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ وأزيداً لقيت أم بشراً. تقديم الاسم أحسن. لأنكَ عنه تسألُ ويجوزُ تقديم الفعل.

وإذا قلت: أضَربتَ زيداً أمْ قتلتَهُ كان البدُّ بالفعلِ أَحَسنُ لأنك عنهُ تسأل وتقول: ما أباني أزَيداً لقبتُ أمْ عمراً وسبواءٌ عليَّ أزَيداً كلمتُ أمْ عمراً وما أدَري أزيدٌ ثُمَّ عمروٌ أدخلت حرف الاستفهام للتسوية وعل ذا ما أدري أقامً أمْ قعدَ على التسوية.

وأما المنقطعة فنحو قولك: أهَمروٌ عندكَ أمْ عندكَ زيدٌ وألَّها لإِبلُ أمْ شاءٌ ويجوز حذف ألف الاستفهام في الضرورة.

فأما (أو) فقد ذكرناها مع حروف الطَّفْف كيا تُكِرُكُمْ أَمُ.

وقد تختلط مسائلهما لاشتراك بينهما بعض المعاني

واعلم أنَّ (أَوُّ) إنها تنبت أحد الشِّيئينَ أو الأَسْيَاتُ وَأَنَّ أَمُّ مُرتبتها أَنْ تَأْتِي بعد أو.

ويقول القائل: لقيّ زيدٌ همراً أو خالداً.

فيثبت عندك أنه قد لقيّ أحدهما إلا أنكَ لا تدري أيِّها هو فتقول: حَسبَ أَصَمراً لقيّ زيدٌ أَمْ خالداً.

وكذلك إذا قال لك القائل: قد وهبَ لَكَ أبوك غلاماً أوْ جاريةً.

فقد ثبت عندك أن أحدهما قد وهب لك إلا أنك لا تدري أغلامٌ أم جاريةٌ فإذا سألتُ أباكَ عنْ ذلك قلتَ: أغلاماً وهبت لي أمْ جاريةٌ وتقو ل: أيَّهم تضربُ أو تقتلُ ومن يأتيكَ أو يحدثُكَ؛ لأن (أمْ) قد استقر على أي ومَنْ وكأنَّكَ قلتَ: زيداً أمْ عمراً تضربُ أوَ تقتلُ ثم أتيت بأي موضع زيدٍ وعمروٍ، فقلت: أيها تضربُ أوْ تقتلُ؟ وعلى هذا يجري (مَا ومَتَى وكيفَ وأينَ)؛ لأن جميع هذه الأسهاء إذا كانت استفهاماً فقد قامت مقام الألف وأمْ جميعاً.

واعلم أن جواب أو نَعَمْ أو لا وجواب (أم) الشيء بعينه إن سأل سائلٌ عن اسم أجبت بالاسم، وإن سأل عن الفعل أجبتَ بالفعل إذا قال: أزيدٌ في الدارِ أوْ عمروٌ فالجوابُ نَعَمْ أو لا؛ لأن المعنى: أأَحدهُما في الدار وجوابُ أأحدهما في الدار: نَعَمُ أو لا وكذلك إذا قال: أَتقعدُ أو تقومُ فالجوابُ: نَعمْ أو لا، فإن قال أزيدٌ أم عمرو في الدار فالجواب: أن تقولَ: زيدٌ إذا كانَ هو الذي في الدار.

وكذلك إذا قال: أتقومُ أمّ تقعدُ قلت: أقعدُ (فأو) تثبتُ أحدَ الشيئين أو الأشياء مبهها وأم تقتفي وتطلب إيضاح ذلك المبهم و(أو) تقوم مقام (أمّ) مع هل، وذلك لأنك لم تذكر الالف وأو لاتعادل الألف، وذلك قولم، على جلياة شعيرُ أو برّ أو غَرّ وهل تأتينا أو تحدثنا لا يجوز أن تدخل (أمّ) في (مَلْ) إلا على كلامين وكذلك شائر حروف الاستفهام وتقول: ما أدري مَل تأتينا أو تحدثنا يكون في التسوية كها هو في الاستفهام، وإذا قلت: أزيدٌ افضل أمْ عمورٌ لا يجوز أفضل فل يصلح؛ لأن المعنى يصير أحدهما إلا (بأم) لانك تسأل عن أيها أفضلُ وقو قلت: أزيدٌ أو عمروٌ أفضلُ أم خالدٌ جاز؛ لأن المعنى أحد أفضل فليسَ هذا بكلام ولكنك لو قلت: أزيدٌ أو عمروٌ أفضلُ أم خالدٌ جاز؛ لأن المعنى أحد هو الأفضلُ أمْ خالدٌ وجواب هذه المسألة أن يقول القائل: الحسنُ أو الحسينُ أشرفُ أمّ ابن الحنفية في الخواب في هذه المسألة أن يقول القائل: الحسنُ أو الحسينُ أشرفُ أمّ ابن الحنفية فالجواب في هذه المسألة أن يقول أأحدهما أشرفُ أمّ ابن الحنفية وكذَاكَ اللدُّ أو الياقوتُ فاصلُ أمْ الزجاج فالجواب أحدهما، فإن كان قال: الزُّجاحُ أن الحزفُ أفضلُ أم الياقوت قلت: أقضلُ أمْ الزجاج فالجواب أحدهما، فإن كان قال: الزُّجاحُ أن الحزفُ أفضلُ أم الياقوت قلت: الماقوتُ .

وتقول: ما أدري أقامَ أو أقعدَ إذا نم يطل القيام ولم يبن من سرعته وكان بمنزلة ما لم يكن كما تقول: تكلمتُ ولمَ أتكلمَ فيجوز أن يكونَ ثُمَّ كلامٌ ولكنه لقلّته جعلهُ بمنزلة مَنْ لم يتكلمُ ويجوز أن يكون لمَ يبلغُ به المرادُ فصار بمنزلة مَنْ لم يتكلم وهذا في الحكم بمنزلة قولك: صليتَ ولَمْ تَصلُّ فَإِذَا قَالَ: مَا أَدَرِي أَقَامُ أَوْ قَعَدَ وهُو يَرِيدُ ذَا الْمُعَنَى فَهُو قَدْ عَلَمَ مِنه قيامه ولَكنه لم يعتد به وليس (لأمْ) هنا معنى؛ لأنه إذا قال: ما أدري أقامَ أَمْ قَعَدَ فقد استوى جهلةً في القيام والقعود وها هنا قيام قد علم إلا أنه جعل بمنزلة ما يشك فيه لما خبرتك فعلى هذا تقول: ما أدري أقامَ أو قعدَ إذا كان لم يبن قيامة حتى قعدَ فهذا الباب كله إنها جعل بأوْ.

وكذلك أأذنَ أو أمّامً إذا كان ساعة إذنِ أثامٌ وما أدري أبكى أو سكتَ؛ لأنه لم يعد بكاؤهُ بكاءً ولا سكوته سكوتاً، فإن كان لا يدري أأذنَ أم أمّامُ قال: ما أدري أأذنَ أم أمّامُ كيا تقول: ما أدري أزيدٌ في الدار أو عمروٌ إذا كنت تستيقنُ أن أحدهما في الدار ولا تدري أيها هو.



# باب ما جاء من ذلك على ثلاثة أحرف

فمن ذلك (عَلَى) ذكر محمد بن يزيد: أنها تكون حرفاً وأسهاً وفعلاً، وإن جميع ذلك مأخوذٌ من الإستعلاء وقد ذكرتها فيها تقدم.

وقال سيبويه: (عَلَى) معناها استعلاءُ الشيءِ ويكون أن تطوى مستعلياً كقولك: أمررت يدي عليه ومررثُ على فلانِ كالمثل.

وكذلك علينا أميرٌ وعليه دينٌ؛ لأنه شي ٌ اعتلاهُ. ويكونُ مررتُ عليه: مررت على مكانه. ويجيءُ كالمثل وهو اسم لا يكونُ إلا ظرفاً قال: ويدل على أنه اسمٌ قول بعضهم: غَذَتْ مِنْ عَليهِ ومن ذلكَ (إلى) وهي منتهى لابتداءِ الغايةِ ومنها (سُوفَ) وهي تنفيسٌ فيها لم يكن بعد.

آلا تراه يقول: سوقته وهذا لفظ سيويه ومنها (إنَّ) وهي توكيد لقوله زيدٌ منطلق، وإذَا خففت فهي كذلك غير أنَّ لامَ التوكيدُ نفرِمها إِفَا تَخفضت عوضاً لما ذهب منها لئلا تلتبس بأن التي للنفي ومنها (لبت) وهي غَنَّ ومنها بَلَي وَهِي توجبُ بها بعد النفي ومنها نعم وهي عدةً وتصديقٌ قال سيبويه: وليس بَل ونَعَمَّ استين، وإذا استفهمتَ فاجبتَ بنَعمُ.

ّ قال أبو بكر: والدليلُ على أنَّ (نعَم) حرفٌ: آنها نقيضةٌ (لاً) ومنها (إذن) وهي جوابٌ وجزاءٌ. ومنها إلا وهي تنبيةٌ.

# باب ما جاء منها على أربعة حروف

ُ من ذلك حتى: هي كإلى وقد بَيِّنَ أمرها في بابها ولها نحو ليس (لإِلى) يقول: الرجلُ إنها أنا إليكَ أي أنتَ غايتي ولا تكون (حتىً) ها لمُنا وهي أعم في الكلام من حتى.

تقول: قمتُ إليه فتجعلَهُ منتهى لهُ مِنْ مكانِكَ ولا تقولُ: حتاهُ ومنها (لكنَ) خَفْيفةٌ وثقيلةٌ توجبُ جا بعد النفي وقد ذكرناها فيها تقدمَ لَعَلَّ.

قال سيبويه: لعلُّ وعسى طَمعٌ وإشفاق.

#### باب ما جاء منها على حرف واحد

كل هذه التي جاءت على حرف واحد متحركات إلا لام المعرفة فإنها ساكنة فإذا أرادوا أن يبدأوا أيضاً أتوا بألف الوصل قبلها، وأما لام الأمر فهي مكسورة ويجوز أن تسكن ولا تسكن إلا أن يكون قبلها شيء نمحر قولك: فليقم زيدٌ فالحرف على ثلاثة أضربٍ: مبنيٌ على السكون وعلى الفتح وعلى الكسر فأما المبني على الفتح فواو العطف وليس فيه دليل أن أحد المعطوفين قبل الآخر والفاء كالواو غير أنها تجعل ذلك بعضه في أثر بعض.

وكاف الجر للتشبيه ولام الإضافة مع المضمر وفي الاستغاثة وواو القسم وتاء القسم بمنزلتها والسين في (سيفعلُ) وزعم الحليل أنها جواب لَن،

وألف الاستفهام ولام اليمين في لأفعلنَّ ولام الابتلاء في قولك: لزيدٌ منطلقٌ.

وأما المبني على الكسر فباء الجر وهي للإلزاق والاختلاط ولام الإضافة مع الظاهر ومعناها الْمُلْك واستحقاقُ الشيءِ.

فجميع هذه جاءت قبل الحرف الذي جي جها ها فأما ما جاء بَعْدُ فالكاف التي تكون للخطاب فقط في قولك: ذاك والتاء في أنت. المراض المستوك

## باب الحرف الميني مع حرف

من الحروف ما يبنى مع غيره ويصير كالحرف الواحد ويغير المعنى. قمن ذلك: لولا غيرت (لاً) معنى لُو.

وكذلك لما غيرت (مَا) معنى لمُّ و(مهيا) زعموا: أنها (ما) ضُمعت إليها (مَا) وأبدلوا الألف الأولى هاء ولما فعلوا ذلك صار فيها معنى المبالغة والتأكيد فكأنَّ القائل إذا قال: مهيا تفعلُ أفعلُ فقد قال لا أصغر عن كبير من فعلكَ ولا أكبرُ عن صغيرٍ أو ما أشبه هذا المعنى.

ومن ذلك (إنَّها) إذا رفعت ما بعدها يصير فيها معنى التقليل: تقول (إنَّها أنَّا بشرًّ) إذا أردت التواضع وقال أصحابنا: إنَّ اللام في (لعل) زائدة لأنهم يقولون عَلَّ والذي عندي أنها لغتان وأن الذي يقول لَعلَّ لا يقولُ عَلَّ إلا مستعيراً لغةً غير، لأني لَم أزّ زائداً لغير معنىً.

فإنَّ قيل: إنها زيدت توكيداً فهو قولٌ.

ومَن ذَلَكَ كَأَنَّ بِنيتَ الكَافَ للتشبيه مع إنَّ وجعلت صدراً ولولا بناؤها معها لم يجز أن تبتدىء بها إلا وأنتَ تريد التأخير ومنها: هلا بنبت (لا) مع (هَلُ) فصار فيها معنى التحضيض وما لم أذكره فهذا بجراه فيها بنى له حرفٌ مع حرفي.

قال أبو بكر: قد أتينا على ذكر الاسم والقعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحنُّ نتبعُّ ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضهار والإظهار إن شاء الله.



## باب التقديم والتأخير

الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما همل قيه فعل متصرف أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استنيناه فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى؛ إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه ثرما اتصل به حلى المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع قلا يقدم مرفوعه على متصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسهاء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسهاء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز وها عمل منه معنى الفعل، وما بعد إلا وحروف الاستثناء لا تعمل فيها قبلها، ولا يقدم التمييز وها عمل نعمويه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل إلى المامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل إلى المامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل العامل

شرح الأول من ذلك: وهو الصلة:

لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه، وذلك نحو صلة (الذي) وأن فالذي توصل بأربعة أشياء بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وجوابه والظرف ولا بدّ من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها والألف واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلا أنك ننقل الفعل إلى اسم الفاعل في (الذي) فتقول في (الذي قام): الفائم وتقول في (الذي ضَرب زيداً): الضاربُ زيداً فتصير الألف واللام اسماً يجتاج إلى صلة وأنْ تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام فلو قلت: (الذي ضَرب زيداً عمرة) فأردت أن تقدم زيداً على (الذي) لم يجز ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على (الذي) البئة فأما قوله: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الصلة الرّافية في الصلة.

وقد كان بعضُ مشايخ البصريين يقول: إنَّ الألف واللام ها هنا ليستا في معنى (الذي) وأنَّها دخلتا كما تدخلُ على الأسماء للتعريف وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجزُّ أن يعمل ما دخلت عليه في شيءٍ فيحتاج فيه إلى عامل فيها.

قال أبو بكر: وأنا أظن أنهُ مذهبُ أي العباسي يعني أنَّ الألف واللامُ للتعريفِ والذي عندي فيه أنَّ التأويل: (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين) فحذف (زاهدين) وبيئة بقوله: ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ وهو قول الكسائي ولكنه لم يفسر هذا النفسيرَ وكان هو والقراهُ لا يجيزانِه إلا في صفتين في (مِن وفي) فيقو لان: (أنتَ فينا مِن الراغبينَ وما أنت فينا من الزاهدينَ)، وأما (أنّ) فنحو قولك: (أن تقيمَ الصلاةُ أنْ تقيمَ خيرُ لكَ) لا يجوز أن تقول: (الصلاةُ أنْ تقيمَ خيرُ لكَ) ولا تقدمُ (تقيمُ) على (أنّ) وكذلك لو قلت: (أنْ تقيمَ الصلاةُ الساعةُ غيرُ لكَ) لم يجز أن تقول: (الساعة) على (أنْ) وكذلك إذا قلت: (أنْ تقيمَ العبلاةُ الساعةُ غيرُ لكَ) لم يجز أن تقول: أن تأكم أمْ أنْ ) لم يجز أن تقول: أذكراً أأنْ تلد نافتكم ذكراً أحبُّ إليكم أمْ أنْ ) لم يجز أن يقدم (ذكراً) على (ولادقِ) وكل ما أولادةُ نافتكم ذكراً أحبُّ إليكم أمْ تَعْرَفُونَ المنافِي يقدم (ذكراً) على (ولادقِ) وكل ما أولادةُ نافتكم ذكراً أحبُّ إليكم أمْ تَعْرَفُونَ فيكم، فإن بعلت (نفسةُ) تأكيداً لما في صلته بشيء عرب منه لو قلت: (زيدٌ نفسةُ راغبٌ فيكم) لم يجز أن تؤخر (نفستهُ) فتجعلهُ بين (راغبٍ) عزيب منه لو قلت: (زيدٌ نفسةُ راغبٌ فيكم، فإن جعلتَ (نفسةُ) تأكيداً لما في (راغبٍ) جاز.

شرح الثاني: توابع الأسياء:

وهي الصفة والبدل والعطفُ لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ولا أن تُعملَ الصفة فيها قبل الموصوف ولا تقدم شيئاً بصيغة المجهول نما يتصل بالصفة على الموصوف وكذلك البدل إذا قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ (زيداً) لم يجز أن تقدم (زيداً) على (رجل)

 <sup>(</sup>١) قال أبو إسحاق : ليست ( فيه ) داخلة في الصلة ، ولكنها تبيين ، أي : زهادتهم فيه . وحكى سيبويه ،
 والكسائي : زّهِلت فيه وزّعَدت . بكسر الهاء و فتحها .[إعراب القرآن لأي جعفر النحاس: ٢/ ١٩٧].

وكذلك إذا قلت: (هذا رجلٌ يضربُ زيداً) لم بجز أن تقول (هذا زيداً رجلٌ يضربُ)؛ لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد وكذلك كل ما اتصل بها فإذا قلت: (هبد الله رجلٌ يأكلُ طعامَكَ) لم يجز أن تقدم (طعامَك) قبل (عبدالله) ولا قبل (رجل).

والكوفيون يجيزون إلغاء (رجلٍ) فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام فيقولون: (طعامَكَ عبد الله رجلٌ يأكلُ) وإلغاء هذا غيرُ معروف وللإلغاء حقوق سنذكرها إن شاة الله ولكن هذه المسألة تجوز على غير ما قدروا وهو أنَّ تجعل (رجلاً) بدلاً من (عبد الله) ترفعه بالابتداء وتجعلُ (يأكلُ) خبراً فحينتذ يصلحُ تقديم (طعامَك)، وأما البدلُ فلا يتقدم على البدلِ منه وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الاسم المبدل منه.

وأما العطفُ فهو كذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه وكذلك ما اتصل به والذين أجازوا من ذلك شبئاً أجازوه في الفحج والزرعيانا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته فقدموا حرف النسان عمل المنسوق به على ما نُسقَ به عليه وقالوا: إذا لم يكن شيءٌ يرفعُ لم يجزّ تقديم الواو واليمرُّ المُنتَقِعُ لِيُسْتِقِينَ مِسْكَ

لما تقدم في البيت قبله، بدليل العطف عليه. فإن قوله " ررحة الله " عطف على الضمير المستكن في " عليك " الواجع إلى " السلام "، لأنه في التقدير: السلام حصل عليك، فحلف حصل ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه. ولو كان الفعل محلوفاً مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه.

وبهذا البيت سقط قول ابن خروف بأن الظرف إنها يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ. قال ابن هشام في المغني: " قول ابن خروف مخالف لإطلاقهم ولقول ابن جني في هذا البيت: إن الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقليم المعطوف على المعطوف عليه. قد اعترض بأنه تخلص من ضرورة بأخرى، وهو العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه: أن عدم الفصل أسهل لوروده في النثر، كمررت برجل سواء والعدم، حتى قيل: إنه قياس ".

<sup>(</sup>١) ألا يا نخلة من ذات عرق... عليك ورحمة الله السلام

فإنها جاز عندهم؛ لأن الرافع في مذهبهم (عليك) وقد تقدم ولا يجيزونَ للشاعر إذا اضطر أن يقول: (إنَّ وزيداً عمراً قائهانِ)؛ لأن (إنَّ) أَداةٌ وكُل شيءٍ لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حالي قهذا شاذٌ لا يقاش عليه وليس شيءٌ منصوب بما بعد حرف النسق بجوز تقديمه إلا شيءٌ أجازهُ الكوفيونَ فقط، وذلك قولهم: زيداً قمتُ فَضَريتُ وزيداً أَقبلَ عبد الله فشتمٌ. وقالوا: الإقبالُ والقيام هُنا لغوٌ.

#### شرح الثالث: وهو المضاف إليه:

لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فغصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت: (هذا يومُ تضربُ زيداً) لَمُ يجزُ أن تقول: (هذا زيداً يومُ تضربُ) ولا هذا يومُ زيداً (تضربُ) وكذلك: هذا يومُ ضربِكَ زيداً لا يجوز أن تقدم (زيداً) على (يوم) ولا على (ضربِكَ)، وأما قولُ الشاعر:

فه ذرَّ البِهِ المُستوبِ فَي مَنْ لأَمَهَا... وقوله: كَسها خُسطَّ الكِتَسابُ بِكُفُ يُومَ مَنْ عَسودي يُقسادِبُ أَو يُزِيسِلُ"

وإنها نسب الأولوية إلى ابن جني لأنه ذهب - تبعاً لغيره - في حرف الواو من المغني إلى أنه من ياب تقدم المعلوف على المعطوف عليه، وأنه من خصائص الواو.

وما زعمه الدماميني في " الاختصاص ": بأن السعد قال في " شرح المقتاح " إن تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة، وعدم التقديم على العامل، وكون العاطف أحد سروف خسة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وصرح به المحققون. قال ابن السيد في " شرح أبيات الجمل ": مذهب الأخفش أنه أزاد: عليك السلام ورحمة الله، فقدم المعطوف ضرورة؛ لأن السلام عنده فاعل عليك، ولا يلزم هذا سيبويه لأن السلام عنده مبتدأ، وعليك خبره، ورحمة الله معطوف على الضمير المستر. انظر خزانة الأدب ١٣٩/١.

 (١) البصريون احتجوا بأن قالوا إنها قلنا لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يقصل بينهيا. وإنها جاز الفصل بالظرف وحرف الجرّ كها قال ابن قميئة: فه درّ اليوم من لامها وقال أبو هيّة النمبريّ: " الموافر " فزعموا: أن هذا لما اضطر فصل بالظرف؛ لأن الظروف تقع مواقعَ لا تكون فيها غيرها وأجازوا: (أنا طعامَكَ غَيْرُ آكلِ) وكان شيخنا يقول: حملته على (لا) إذ كانت (لا) تقعُ موقعَ (غير).

قال أبو بكر: والحق في ذا عندي أنَّ يكون طعائكَ منصوباً بغيرِ (آكلِ) هذا ولكن تقدر ناصباً يفسره (هذا) كأنك قلت: أنا لا آكلُ طعائك واستغنيت (بغيرِ آكلِ) ومثل هذا في العربية كثيرٌ بما يضمرُ إذا أتى بها يدل عليه.

### شرح الوابع: الفاعل:

لا يجوزُ أن يقدم على الفعل إذا قلت: (قامَ زيدً) لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيدٌ قامَ فترفع (زيداً) بقامَ ويكون (قامَ) فارغاً ولو جاز هذا لجاز أن تقول: (الزيدانِ قامَ والزيدونَ قامَ) تريد: (قام الزيدانِ وقامَ الزيدونَ).

وما قام مقام الفاعل مما لم يُسمَ فاعلهُ تحكمه حكم الفاعل إذا قلت: (شَرِبَ زيدٌ) لم يجز أن تقدم (زيداً) فتقول: (زيدٌ ضُرِبَ) وتُرَقع رَيداً (بَشُرِبَ) ولو جاز ذلك لجاز: (الزيدانِ ضُرِبَ والزيدونَ ضُرِبَ) فأما تقديم المفتول على الفائل وعلى الفعل إذا كان الفعل متصرفاً فجائزٌ وأعني بمتصرف أن يقال: منه فَعَلَ يفعَلُ فهو فاعلٌ كَضَرَبَ يضربُ وهو ضاربٌ، وذلك اسم الفاعل الذي يعملُ عملَ الفعل حكمةُ حكمُ الفعل.

### الحّامس: الأفعال التي لا تتصرف:

لا يجوز أن يقدم عليها شيءٌ تما عملتُ فيه رهي نحو: يَعْمَ ويِشْسَ وفِعلُ التعجب (وليسَ) تجري هندي ذلك المجرى لأنها غير متصرفةٍ وقه وضه وعليكَ وما أشبة هذا أبعد في التقديم والتأخير. "

كسيها خسط الكتساب بكسف يومساً يسسودي يقسسمارب أو يزيسسل وقال ذو الرقة: كأن أصوات من إيغاله ن بنا لآن الظرف وحرف الجريقسع فيهها ما لا يتسع في غيرهما! انظر خزانة الأدب ٣/ ٩٢.

السادس: ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسياء الفاعلين وعمل عمل القمل:

وذلك نحو (حَسَنَّ وشديدٌ وكريمٌ) إذا قلتَ: هو كريمٌ خَسَبَ الأبِ، وهو حَسَنُ وجهاً لم يجز أن تقول: هُوَ وجهًا حَسَنٌ ولا هُوَ حَسَب الأبِ كريمٌ وما كان من الصفات لا يشبه أسهاء الفاعلين فهو أبعدُ لهُ من العمل والتقديم وكل ما كان فيه معنى فعل وليسَ بفعلٍ ولا اسم فاعلٍ فلا يجوزُ أن يتقدم ما صَمِلَ فيه عليهِ.

### السابع: التمييز:

اعلم أن الأسهاء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها، وذلك قولك: (عشرونَ هرهماً) لا يجوزُ: (هرهماً عشرونَ) وكذلك له عندي رطلٌ زيئاً لا يجوزُ: (هرهماً عشرونَ) وكذلك له عندي رطلٌ زيئاً لا يجوزُ: (هرهماً عشرونَ) وكذلك له عندي رطلٌ كان العامل في التعييز فعلاً فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازي ومن قال بقوله، وذلك قولكَ: (تفقاتُ سمناً) فالمازي يجيز: (سمناً تفقاتُ) وهو خالف سمناً) فالمازي يجيز: (سمناً تفقاتُ) وهو خالف للمفعولات ألا ترى أنه إذا قال: (تقعلت من المفعولات ألا ترى أنه إذا قال: (تقعلت من المفعولات الا ترى أنه إذا قال: (تقعلت من المفعولات الا ترى أنه إذا قال: (تقعلت من المفعولات المعلماً فيه فعلاً وفي الجملة أن علماً المفعولات القريةُ معيشتها وسقة المفسر إنّا (ينبغي أن) يكون بعد المفسر والمعنى: (شفة رأي زيد) ثم خول السفة إلى زيد رئيدٌ رأيه نقال بعضهم: نصبه كنصب التفسير والمعنى: (شفة رأي زيد) ثم خول السفة إلى زيد فخرج الرأي مفسراً فكأنّ حكمه أن يكون: (سفة زيدٌ رأيا) فترك على إضافته ونُصب كنصب فخرج الرأي مفسراً فكأنّ حكمه أن يكون: (سفة زيدٌ رأيا) فترك على إضافته ونُصب كنصب التفسير لا يجوز تقديم هذا وأجاز بعض التقديم وهو عندي القياس؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرةً وإنها يجري هذا والله أعلم على: التقديم وهو عندي القياس؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرةً وإنها يجري هذا والله أعلم على: التقديم وهو عندي القياس؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرةً وإنها يجري هذا والله أعلم على:

وما أشبه هذا وكذلك: ﴿بَطِرَتْ مَبِيشَتَهَا﴾ [القصص:٥٨] كأنه: كرهت معيشتها وأحسبُ البطر أنه كراهيةُ الشيءِ من غير أنْ يستحقَ أن يكره وكان شيخنا رحمه الله لا يجيز: (وجعَ عبد الله رأسة) في تقديم ولا تأخير؛ لأن (وجعَ) لا يكون متعدية وهي جائزةٌ في قول الكسائي والفراء.

الثامن: العوامل في الأسهاء والحروف التي تدخل على الأفعال:

الأول من ذلك: ما يدخلُ على الأسهاء ويعمل فيها فمن ذلك: حروف الجر لا يجوز أن يقصل بين يقدم عليها ما عملت فيه ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر لا يجوز أن تقول: (زيدٌ في اليوم الدار) تريدُ: (في الدار اليوم) ولا ما أشبه ذلك وقد أجاز قومٌ: (لستُ زيداً بضاربٍ)؛ لأن الباء تسقط والقياس يوجب أن تضمر فعلاً ينصب (زيداً) تفسرة (بضارب) ومن ذلك (إنَّ وأخواتها) لا يجوز أن يقدم عليهن ما عَملنَّ فيه ولا يجوز أن تفرق بينهن وبين ما عَملنَّ فيه بفعلٍ ولا تقدم أخبارهن على أسمائهن إلا أن تكون الأخبارُ ظروفاً، فإن كان الخبرُ ظرفاً قلت: إنَّ في الدار زيداً، وإن خلفك عمراً والظروف يتسع فيهن خاصة ولكن لا يجوز أن تقدم الظرف على (إنَّ ) ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما بليها: (إلا) وجميع ما يستنى به؛ لأن ما الظرف على (إنَّ ) ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما بليها: (إلا) وجميع ما يستنى به؛ لأن ما بعد حرف الاستثناء نظيرُ ما بعد (لا) إذا كان عافلة وقد فسرنا هذا فيا تقدم.

وأما الحروف التي تدخلُ على الأفعان تعليم الماسياء وهي على ضربين: حروف عواملُ وحروف غير عواملَ فالحروف الخير المناسبة نحو: (جنتك كي زيد يقولَ ذاك) لا بجوز: (ولا خفتُ أن زيدٌ يقول ذاك) ومنها الحروف الجوازم وهي: لم ولما ولا يقولُ ذاك) لا بجوز أن المجوز أن تقول: (لم زيد يأتيك)؛ لأن الجزمُ نظير الحير ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعلِ بحشو كها لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في ضرورة شعر ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب كراهية أن تشبه بها يعمل في الأسهاء؛ لأن الاسم ليس كالفعل كذلك (ما يشبهة) ألا ترى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة ما يعمل في الفعلِ وحروف الجزاء يقبحُ أن يقدم الاسم معها على الأفعال شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أنَّ حروف الجزاء (فقط) جاز ذلك فيها الأفعال شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أنَّ حروف الجزاء (فقط) جاز ذلك فيها أن تلي (إن) الاسم إذا لم يجزم نحو قوله:

# عَاوِدُ هِرَاقًا وَإِنْ مَعْمُورُ هِــــــا خَرِبَا"!

وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر لأنها تشبة (بلّم) وإنها جازً هذا في (إنّ) لأنها أم الجزاء لا تفارقه كها جاز إضهار الفعل فيها حين قالوا: (إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ) وهي على كل حالٍ: إنْ لَمَ يلها فِعلٌ في اللفظ فهو مقدر في الضمير.

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيفٌ ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير (إنَّ) قول · عَدي بن زيدٍ:

فَعَتَسَى وَاغِسَلُ يَنُسِينُهُم يُحِيِّوهُ وتُعُطَفُ عليهِ كَسَأْسُ السَسَّاقِي وقال الحسامُ:

صَـعْدَةً نَابِسَةً في حَسائِد السِنَا السرِّيعُ تَعَلَّقَا عَيْسَا تَمِسلُ

(١) يجوز الفرق في الكلام في إن إذا لم تجزم في الطفعة، نحو قوله: مُعَاوِلا حَمَاءً وَإِلَّهُ مُعَلَّمُورَا الْعُرِيا

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبه بلم. وإنها جاز في الفصل، ولم يشبه، لأن لم لا يقع بعدها فعل. وإنها جاز هذا في إن لانها أصل الجزاء، ولا تفارقه، فجاز هذا، كها جاز إضهار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام، لأنها ليست كإن، فلو جاء في إن وقد جزمت كان أقوى، إذ جاز فيه فعل. وبما جاء في الشعر بجزوماً في غير إن. انظر خزانة الأدب ٣/ ٢٩٦.

(٢) تكون الربح فاعلة بفعل محذوف يفسره المذكور، أي: أينها تميُّلها الربح تميلها.

وهذا البيت من قصيدة لابن جعيل، منها هذه الأبيات:

وضحيع قدد تعللدت به طيّسب أردانه غصير تقسل في مكدان لحديث فيسير تقسل في مكدان لحديث في سير فيسه بهرم وفسراش متعسمال متمهلل في مكدان فامست إلى جاراتها لاحدت السماق بخلخال زجسل وبمتنسسين إذا مسما أدبسرت كالمنسانين وسسرتج رهسل معدة قد سمتت في حاز.

وإذا قالوا في الشعر: (إنَّ زيدٌ يأتكَ يكن كَذَا) إنها ارتفع على فعل هذا تفسيره وهذا يبين في باب ما يضمر من الفعل ويظهر إن شاء الله.

" الضجيع ": الضاجع، مثل النديم بمعنى المنادم والجليس بمعنى المجالس، من الضجوع وهو وضع الجنب على الأرض؛ وهو مجرور برب المقدرة بعد الواوا وجلة " قد تعللت " جواب رب وهو العامل في مجرورها؛ وقد وقع جواب رب قبل وصفه. و " التعلل ": التلهي، و " طيب ": صفة ضجيع، و " أردانه ": فاعله. و " التفل ": بفتح المثناة الفوقية وكسر الفاء، وصف من تفلت المرأة تغلا فهي نقلة، من باب: تركت الطيب والأدهان. و " البرم " بفتحتين: مصدر برم به، بالكسر: إذا سئمه وضجر منه، و " فراش ": معطوف على مكان، و " متمهل ": اسم فاعل من الحهل الشيء، على وزن اقشعر، أي: طال واعتدل؛ وأصل المادة الهل بمثناة فوقية فميم فهاء فلام. و " زجل ": بفتح الزاي المعجمة وكسر الجيم، أي: مصوت، وذلك أمهم كانوا بمعلون في الخلاعيل بحلاجل.

وقوله: " ويبتنين "، هُو تثنية مثن، وهو - كهافال ابن فأرَّسَ - مكتنفا الصلب من العصب واللحم؛ وهو متعلق بمبطوف، أي: وإذا ما أدبرت أدبرت بفتنين كالعنائج/ ويُعرنج الغ، وهو مثني عنان الفرس؛ وعنانا المتن: حبلاه؛ أراد أن عصرها جدول لطيك؛ وأراد بالمرتبح الكفِل. و إزّ الرهل "، بفتح فكسر: المضطرب.

وقوله: "صعدة "أي: هي صعدة؛ و" الصعدة " الفناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تتقيف وتعديل؟ وامرأة صعدة: مستوية القامة، شبهها بالقناة، وأنشده الجوهري - في مادة صعد - ولم ينسبه إلى أحد. وقال العيني: نسبه الجوهري إلى الحسام بن صداء الكلبي، ولا أحري أين ذكره، و" الحائر " بالحاء المهملة، قال أبو نصر: يقال للمكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف: حائر - وأنشد هذا الببت - وإنها قبل له حائر، لأن الماء يتحبر فيه فيجي، ويذهب.. قال الأحلم: الحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السبل فيتحبر ماؤه. أي: يستدير ولا يجري، وجعلها في حائر لأن ذلك أنهم لها وأشد لتثنيها إذا المختلفت الربح ا به.

وقال أبو بكر الزبيري في كتاب لحن العامة ويقولون تكون في الحظيرة تكون في الدراحير ويجمعونه أحيارا والصواب حائر وجمه حوران وحيران بالبصرة حائر الحجاج معروف وقال أحر بن يجيى تعلب: الحائر هو الذي تسميه العامة حيراً وهو الحائط 1.0.

وروي بدل نابعة: " قد سمقت "، أي: طالت وارتفعت.

و " ابن جعيل " صاحب هذا الشعر، بضم الجيم مصغر جمل، واسمه كعب بن جعيل بن قمير، مصغر قمر، ابن صجرة بن ثعلبة بن عوف بن مالك بن بكر بن حبيب بن عمرو بن تغلب بن واتل، وهو شاهر مشهور إسلامي كان في زمن معاوية. انظر خزانة الأدب ١/ ٣٢٦.

### الضرب الثاني منه الخروف التي لا تعمل فمنها:

التاسع: الحروف الني تكون صدور الكفح

(قَذَ) وهِي جواب لقوله: (أفعلُ) كما كانت (ما فعلُ) جواباً فِلُ (فَعَلُ) إذا أخبرت أنه لم يقع ولما يفعلُ وقد قَعلَ إنها لهما لقوم ينتظرون شيئاً فمن ثم أشبهت (قَد) لما في أنها لا يفصل بينها وبين الفعلِ ومن هذه الحروف (سوف يفعلُ) لا يجوز أن تفصل بين (سوف) وبين (يفعلُ) لأنها بمنزلة (السين) في (سيفعلُ) وهي إثبات لقوله: (لَنْ يفعلُ) وبما شبهُ بهذه الحروف (رُبُّ) في السين في (ما) يمنزلة كلمة واحلة ليذكر بعدها القعلُ الحروف (رُبُّ) وهي إشاف كلمة واحلة ليذكر بعدها القعلُ ومثل ذلك (هَلاً وله وألا الزموهن لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) يمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعلِ حيثُ لاخل فيهنَ معنى التحضيض وقد يجوز في الشعر تقديمُ الاسم قال الشاهر:

صَدَدُتِ فَأَطُولُتِ السَّدُودَ وقَلَهِ وَمَلَهِ وَصَالٌ على طُولِ السَّدودِيَدُومُ وهذا لفظُ سيبويه.

هذه الحروف عاملة كانت الوَكَوْ تُعَلِّمُ اللهِ وَلَالُ يَقِدُ أَنْ يَقُومُ مَا بَعَدُهَا عَلَى مَا قبلها، وذلك نحو ألف الاستفهام و(ما) التي للنفي ولامُ الابتداء لا يجوز أن تقول: (طعامَكَ أزيد آكلُ) ولا (طعامَكَ لزيدٌ آكلُ) وإنّها أجزنا: إنّ زيداً طعامَك لآكلُ؛ لأن تقدير اللام أنْ يكون قبل (إنّ وقد بينا هذا فيها تقدم هذه اللام التي تكسر (إنّ هي لام الابتداء وإنها فُرقَ بينهها؛ لأن معناهما في التأكيد واحدٌ فلها أزيلت عن المبتدأ وقعت على خبره وهي لا يجوز أن نقع إلا على اسم (إنّ أو يكونُ بعدها خبره فالاسم نحو قولك: (إنّ خلفَك لزيداً) والحبرُ نحو: (إنّ زيداً لطعامَكَ) لم يجز لأنها لم تقع على الاسم ولا الحبر.

ومن ذلك (ما) النافية تقول: (ما زيدٌ آكلاً طعامَك) ولا يجوزُ أن تقدم (طعامَكَ) فتقول: (طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً) ولا يجوز عندي تقديمهُ، وإن رفعت الحبر، وأما الكوفيون فيجيزون: (طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً) يشبهونها (بكم) و(لنّ) وأباهُ البصريون وحجة البصريين أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيثُ يصلحُ لناصبه أن يقعه فلها لم يجزُ أن يتقدم الفعلُ على ما لم يجز أن يتقدم ما هَيلَ فيه الفعل والفرق بين (مَا) وبين (لمُ ولَنْ): أنَّ (لَنْ ولمَ لا يليهها إلا الفعلُ فصارتا مع الفعلِ بمنزلة حروف الفعل).

وأجازَ البصريون: (ما طعامَكَ آكلٌ إلاّ زبدٌ) وأحالها الكوفيونَ إلا أحمد بن يحيى.

ومن ذلك (لا) التي تعمل في النكرة النصب وتُبنى معها لا تكون إلا صدراً ولا يجوز أن تقدم ما يعدها على ما قبلها وهي مشبهة (بإنَّ) وإنها يقع بعدها المبتدأ والخبرُ فكها لا يجوز أن تقدم ما يعد (إنَّ) عليها كذلك هي والتقديم فيها أبعدُ؛ لأن (إنَّ) أشبهُ بالقعل منها فأما (لا) إذا كانت ثلي الأسياء والأفعال وتصرفت في ذلك ولم تُشبه (بليسَ) فلك التقديم والتأخير تقول: (أنتَ زيداً لا ضاربٌ ولا مكرمٌ) وما أشبه ذلك ومن ذلك (إنَّ) التي للجزاء لا تكون الاصدرا ولا بدراً ولا مكرمٌ) وما أشبه ذلك ومن ذلك (إنَّ) التي للجزاء لا تكون إلا صدراً ولا يتم الكلام إلا بالجميع فلا يجوز أن تقول: (زيداً إنْ تضربُ أضربُ) بأي الفعلين تلصيته فهو غير جائزة لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العاملُ لم التحويين وأجاز هو والفراءُ أن يكون منصوباً بالفعل الأول ولم يجزها أحدٌ من النحويين وأجاز هو والفراءُ أن يكون منصوباً بالفعل الثاني.

قال الفراء: إنها أجزتُ أن يكونَ منصوباً بالفعل الثاني، وإن كان بجزوماً؛ لأنه يصلحُ فيه الرفعُ وأن يكون مقدماً فإذا قلت: (إنْ زيداً تضربُ آتِكَ) فليس بيتهم خلاف (وتضربُ جَزمٌ) إلا أنهم يختلفون في نصب (زيد) فأهل البصرة يضمرونَ فعلاً ينصبُ ويعظمهم ينصبه بالذي يعدهُ وهو قولُ الكوفيينَ وأجازوا: (إنْ تأتني زيداً أضربُ) إلا أنَّ البصريينَ يقولونَ بجزمِ الفعلِ بعد (زيد) وأبي الكوفيونَ جزمَهُ وكان الكسائي يجيزُ الجزمَ إذا فرق بين الفعلين بصقة نحو قولك: (إنْ تأتني إليك أقصدُ).

فإذا فرق بينهما بشيءٍ من سبب الفعل الأول فكلهم يجزم الفعل الثاني.

العاشر: أن يقرق بين العامل والمعمول فيه بها لبس للعامل فيه سبب وهو غريب منه:

وقد بينا أنَّ العوامل على ضربين: فعل وحرف، وقد شرّحنا أمر الحرف فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبينَ ما عَمِلَ فيه فنحو قولك: (كانت زيداً الحمي تأخذ) هذا لا يجوز لأنك فرقتَ بين (كانَ) واسمها بها هو غريبٌ منها؛ لأن (زيداً) ليس بخيرٍ لها ولا اسم ولا يجوز: (زيدٌ فيكَ رَغِبَ وعمروٌ رغبَ) إذا أرددت: (زيدٌ فيكَ رَغِبَ وعمروٌ) لأنك فرقتَ بين (فيكُ) ورغب بها ليس منهُ.

وإذا قلت: (زيدٌ راغبٌ نفسه فيك) فجعلت (نفسهُ) تأكيداً (لزيدٍ) لم يجزُ لأنك فرقت بينَ (راغبٍ وفيك) بها هو غريب منه، فإن جعلت (نفسهُ) تأكيداً لما في (راغبٍ) جازَ وكذلك الموصولاتُ لا يجوز أن يفرقَ بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها تقول: (ضربي زيداً قانهاً) عوال أفقائها) حالًا لزيلة وقد سدت مسدَّ الحبر؛ لأن (ضربي) مبتدا، فإن قدمت (قانهاً) على زيد لم يجزْ؛ لأن (فريداً) في صلمة (ضربي) و(قانهاً) بمنزلة الحبر فكها لا يجوزُ: فرض في عَسَنَ زيداً) على زيد لم يجزْ؛ لأن (فريداً) في صلمة (ضربي) و(قانهاً) بمنزلة الحبر فكها لا يجوزُ:

## الحادي عشر: تقديم المضمر على الطّاهر في اللَّفظ والمعنى:

أما تقديم المضمر على الظاهر الذي بجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناهُ ومرتبته، وذلك نحو قولك: (ضَربَ غلامَه زيدٌ) كان الأصل: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ فقدمتَ ونيتُكَ التأخير ومرتبةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل فإذا قلت: (ضَربَ زيداً غلامُه) كان الأصل: (ضَربَ غلامُ زيدِ زيداً) فلما قدمتَ (زيداً) المفعول فقلت: ضَربَ زيداً قلت: غلامهُ وكان الأصل: (غلامُ زيدٍ) فاستغنيت عن إظهارهِ لتقديمه قال الله عز وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَ عُلامهُ وكان الأصل: (غلامُ زيدٍ) فاستغنيت عن إظهارهِ لتقديمه قال الله عز وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكُلِهَاتٍ﴾ [البغرة: ١٢٤].

وهذه المسألة في جميع أحوالها لم تقدم فيها مضمراً على مظهرٍ، إنها جثتَ بالمضمر بعدَ المظهرِ إذا استغنيتَ عن إعادته فلو قدمتَ فقلت: (ضَرِبَ غلامَهُ زيداً) تريدُ: ضربَ زيداً غلامهُ لم يجزُ لأنك قدمتَ المضمرَ على الظاهر في اللفظ والمرتبةِ؛ لأن حق الفاهل أن يكون قبل

المفعول فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه إنها تنوي بها كان في غير موضعهِ موضعَه فافهم هذا، فإن هذا الباب عليه يدور.

قإذا قلت: (في بيته يؤتى الحكمُ) جازً؛ لأن التقدير (يؤتى الحكمُ في بيتهِ) فالذي قامَ مقامَ الفاعلِ ظاهرٌ وهو (الحكمُ) ولم تقدم ضميراً على ظاهرٍ مرتبتُه أنْ يكون قبل الظاهر، فإن قلت: (في بيتِ الحكمِ يؤتى الحكمُ) جاز أن تقول: (يؤتى) وتضمر استغناءٌ عن إظهاره إذ كان قد ذكره كما تقول: إذا ذكر إنسانٌ زيداً قامُ وفعلَ وكذلك إذا ذكر اثنين قلت: (قاماً وفعلا) فتضمر اسم من لم تذكر استغناءٌ بأنَّ ذاكراً قد ذكره، فإن لم تقدره هذا التقدير لم يجز، فإن فحقه أن تقدرت فقلت: (يؤتيانِ) لم يجز ومن هذا: زيداً أبوهُ ضَربَ أو يضربُ أو ضاربٌ فحقهُ أن تقول: (زيداً أبو زيد ضَرَبَ).

واختلفوا في قولهم: (ما أراد أَخَذ زيدٌ) فأجازهُ البصريون ورفعوا زيداً (بأَخذَ) وفي (أرادً) ذكرٌ من زيل وأبى ذلك الكوفيون ففرقوا بينة ويين (بفلامة صَربَ زيدٌ) بأن الهاء من نفس الاسم بمنزلة التنوين فصار بمنزلة: فلأما تشربُ رَيدٌ ويقولُ قومٌ من التحويين: إذا كان المخفوض ليس في نية نصب فلا يقدّم سكنية فقول التي تاره ضربتُ زيداً) ولا يجوز عندهم: (في داره قيامٌ زيد) وهذا الذي لم يجيزوهُ هو كها قالوا بن قبل أني إذا قلت قيامٌ زيد ققيام مبتداً ويجوز أن يسقط (زيدٌ) فيتم الاسم فهو بمنزلة ما ليس في الكلام؛ لأنه من حشو الاسم وليس بالاسم وإنها أجزت: (قيامٌ زيد في داره) استغناه بذكر (زيد) ولو قلت: قيام زيد في داره الكلام ولم يُضطر فيه إلى إضهار فإذا جاء الضمير والكلام غير مضطر إليه كان بمنزلة ما لم للكر فإذا كان الضمير مؤخراً بهذه الصفة فهو في التقديم أبعدُ.

واختلفوا في قولهم: (لبستُ مِنَ النبابِ أَلِينَهَا) فعنهم من يجيزها كها يجيز درهمهُ أعطيتُ زيداً ومن أباهُ قال: الفعلُ واقعٌ على (ألينَ) دون النبابِ وأجازوا جميعاً: (أخذَ ما أزادَ زيدً) (وأحبَّ ما أعجبَهُ زيدً) (وخَرجَ راكباً زيدً) لم يختلفوا إذا قدموا الفعلَ وأهل البصرة أجازوا (راكباً خَرجَ زيدً) ولم بجزها الفراهُ والكسائي وقائلا: فيها ذكر من الاسم فلا يقدم على الظاهرِ ولو كان لا يقدمُ ضمير البنةَ على ظاهر لوجبَ ما قالا ولكن المضمر يقدمُ على الظاهر إذا كان

في غير موضعه بالصقة التي ذكرت لك وأجموا على قولهم: (أحرز زيداً أجله) وفي القرآن: (لا يتفعُ نفساً إيهائها)؛ لأنه ليس في ذا تقليمُ مضمر على ظاهرٍ وأجمعوا على: (أحرزَ زيداً أجله) وعلى: (زيداً أحرزَ أجلهُ)، قإن قالوا: (زيداً أحلهُ أحرزَ) فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلُها إلا هشاماً وهي تجوز؛ لأن المعنى: (أجلُ زيدِ أحرزَ زيداً) فلها قلت: (زيداً أجلُ زيدِ أحرزَ) لم تحتج إلى إظهار زيدٍ مع الأجلِ واختلفوا في (ثوبٍ أخويكَ يليسانِ) وهي عندي جائزةً؛ لأن المعنى: (ثوبُ أخويكَ يليسُ أخواكَ) فاستغنى عن إعادة الأخوين بذكرهما فأضموا.

وأجاز القراء: دارٌ قومِكَ يهدمُ هُم (ويهدمونَ هُم) وتقول: (حينَ يقومُ زيدٌ يغضبُ) لأنكَ تريد: (حينَ يقومُ زيدٌ يغضبُ زيدٌ) فلو أظهرتهُ لجاز واستغنى هن إضهاره بذكرِ زيدٍ ولو أظهرتهُ لظن أنه زيدٌ آخرُ وهو على إلباس بجوزُ ولَيس هذا مثل: (زيداً ضَربَ) إذا أردتَ: (ضَرِبَ نَفْسَةُ) لأنْ هَذَا إِنَّهَا امْتُنَّعَ؛ لأَنَّهُ فَأَيَّمُونَ مُؤْمُولِ وَقَدْ جَعَلْتَ المُفْعُولَ لا بَدُّ مِنْهُ وَحَقَّ الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الطُّنْ وَأَخْرُانُ فَإِذَا أُردت هذا المعنى قلت: (ضَربَ زيداً نَهُسُهُ) (وضَربَ زيدٌ نَفسَهُ) وقَالُوْ آخِيَا أَكُلُوا يَجْمِينُ وَالنَّفِينِ كَالْهُ مِنْ إِظْهَارِ المكنى ليقوم مقامً ما هو منفصلٌ من الفعل؛ لأن الضميرَ المنفصل بمنزلة الأجنبي فتقول: (ضَربَ زيداً هُوَ) (وضَربَ زيدٌ إِيَّاءُ) واحتجوا بقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبُّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١] كأنه في التقدير: (وما يَعلمُ جنودَ ربِكَ إلاّ ربُّكَ) ولو جاز أن تقولَ: ضربتني وضربتُكَ فأوقعتَ فعلَكَ على نفسِكَ ومَنَّ تخاطِيةُ للزمكَ أن تغول: (ضَّربةُ) للغائب فتوقع فِعْلَ الغائب على تقسه بالكناية فلا يعلم لمن الهاء فإذا قلت: (ضَربَ نَعْسَهُ) بأنَّ لكَ ذلكَ وما الذي يجوز فيه. تعدى فعل الفاعل إلى نفسهِ فقولك: (ظنتي قانياً وخلتني جالساً)، فإن هذا وما أشبههُ يتعدى فيه فعلُ المضمر إلى المضمر ولا يتعدى قَعلُ المضمر إلى الظاهر؛ لأنه يصيرُ في المفعولُ الذي هو · فضلةٌ لا بدَّ منهُ وإلا بطلَ الكلام.

وهذه مسألةٌ شرحها أبو العباس وذكر قول أصحابه ثم قولهُ قالَ: قال سيبويه: (أزيداً ضربَهُ أبوهُ)؛ لأن ما كانَ من سببهِ موقعٌ به الفِعلَ كها يوقعه ما ليس من سببه ولا أقول: (أزيداً ضربً) فيكون الضمير في (ضربً) هو الفاعلُ وزيدٌ مفعولٌ فيكون هو الضاربُ نفتهُ وأضع الضمير في موضع أبيه حيث كان فاعلاً قبلُ لهُ: ثم لا يجوزُ هذا وما الفصلُ بينةُ ويبنَ أبيه وقد رأينا ما كانَ من سببه يحلُّ محلَّهُ في أبوابٍ فالجوابُ في ذلك: أنَ المفعولُ متفصلُ مستغني عنهُ بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ وإنها ينبغي أن يصحح الكلامُ بغير مفعولٍ ثم يؤتي بالمفعول فضلةً وأنت إذا قلت: (أزيداً ضَربٌ) فَلو حذفتُ المفعول بطلَ الكلامُ فصار المفعولُ لا يستغنى عنه وإنها الذي لا بدّ منه مع الفعل الفاعل.

وكذلك لا تقول: (أَزيداً ظنهُ منطلقاً)؛ لأن الفاعلَ إذا مُثُلَّ بطلَ قصرتَ إنْ قدمتهُ لتضعهُ في موضعه صار (ظُنَّ زيداً منطلقاً) فأضمرتَ فبلَ الذكرِ ولكن لو قلت: (ظنهُ زيدٌ قائهًا) وإياهُ ظُن زيدٌ أَخَاً كَانَ أَجُودُ كَلَامَ؛ لأَنِ فِعلَ زيدِ يتعدى إليه في باب (ظننتُ وعلمتُ وأخواتهما) ولا يتعدى إليه في (ضَربُ) ونحوه ألا ثرى إَنْكُم تِقُولَ: غلامُ هندٍ ضَربُها فترد الضمير إليها لأنها مستغن عنها لأنكِ لو قلت (غلامٌ أَمنهِ شَرَبُ) لَم تحتج إلى المفعول فلها كانت في ذكرك رددتَ إليها وحلتُ عملَ الأجنبي وِلو قُلْتُ: ﴿عَلامٌ هَندِ ضربتُ﴾ تجعل ضمير هندِ الفاعل لكان غلطاً عند بعضهم؛ لأن هنداً من تمام القلام والغلام مقعولٌ فقد جعلت المقعول الذي هو فضلة لا بدُّ منه ليرجع الضمير الذي هو الفاعلُ إليه، فإن قلت: فيا بالي أقول: (خلامٌ هندٍ ضاربتهُ هي) فيجوز واجعل هِيَ إنَّ شئت إظهارَ الفاحل وهو (لهند)، وإن شئت ابتداءٌ وخبراً فالجواب فيه أنه إنها جازَّ هنا؛ لأن الغلام مبتدأً و (ضاربتهُ) على هذا التقدير مبتدأً والفاعلُ يسدُّ مسدًّا الخبرِ فهو متفصلٌ بمنزلةِ الأجنبي ألا ترى أنَّكَ لو وضعتَ مكانَ (هي) جاريتَكَ أو غيرها استقامَ والفاعلُ المتصلُ لا يحلُ علَّهُ غيرهُ، فإن قلت أفتجيزُ: (غلامُ هندِ ضاربتُه هي) تجعلُ (هي) إن شئتَ ابتداءً مؤخراً، وإن شئتَ جعلت (ضاربتُه) ابتداءً و(هي) فاعلٌ يسدُّ مسدَّ الخبر فكل هذا جيد؛ لأن (هي) منفصلٌ بمنزلة الأجنبي ولو قلت: (غلامٌ هندٍ ضربتُ أمُّها) كان جيداً؛ لأن الأم منفصلة وإنَّيا أضفتها إلى هند لما تقدم من ذكرها فهندٌ ها هنَّا وغيرها سواةً ألا ترى أني لو قلتُ: غلامُ هنڍ ضربتُ أمُّ هنڍ كانَ بتلك المُنزِلَةِ إلا أن الإضهار أحسن لما . تقدم الذكر والضمير المتصل لا يقع موقعه المنقصل المذكور إلا على معناه وتقديره وإنها هذا كقولك: (زيداً ضَرِبَ أَبُوء)؛ لأن الأب ظاهرٌ ولو حذفت ما أضفت إليه صَلَحَ فقلت: أبّ وغلامٌ ونحوهما والأول بمنزلة: (زيداً مُهربَ) للذي لا يجل محله ظاهرٌ فلذلك استحال.

قال أبو العباس: وأنا أرى أنه يجوز: (غُلامَ هندٍ ضَرَبتُ) وباب جوازه أنّك اضمرت (هنداً) لذكوكَ إياها وكان التقدير غُلامَ هندٍ (ضَربَتُ هِندٌ) فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها وكان الوجه (غلاتها ضَربَتُ هندً) ويجوز الإظهار على قولك: (ضَربَ أبّا زيدِ زيدً) ولو قلت: (أباهُ) كان أحسن فإنها أضمرتها في موضع ذكرها الظاهر ولكن لا يجوز بوجهٍ من الوجوه: (زيداً ضَربَ) إذا جعلت ضمير زيدٍ ناصباً لظاهره لعلتين: إحداهما: أنّ فعلهُ لا يتعدى إليه في هذا الباب لا تقول: (زيدٌ ضربةُ) إذا رحدتُ الضمير إلى (زيدٍ) ولا تقول: ضربتني إذا كنتَ الفاعلَ والمفعولُ وقد بينَ هذا والعلة الأخرى: ما تقدم ذكره من أن المفعول ضربتني إذا كنتَ الفاعلَ والمفعولُ وقد بينَ هذا والعلة الأخرى: ما تقدم ذكره من أن المفعول الذي لا بدّ منه معلق به ولهذا لم يجز: زيداً ظنَّ منطلقاً إذا أضموتَ (زيداً) في (ظنَّ)، وإن كان فِلهُ في مكان الباب يتعدى إليه نحو: (ظنتي أخاكِ) ولكن أضموتَ (زيدً ضربةً) في الظاهر لما ذكر أن المنتي عليه المناه هندٍ ضَربَتُ فيجاز؛ لأن هنداً غيرُ الغلام، وإن كان تا الأخرى ألك تقول: (غلامُ هندٍ ضَربةً) ولا تقول: (زيدٌ ضربهُ).

فهذا بَينٌ جداً واختلفوا في: (ضربني وضربتُ زيداً) فرواهُ سيبويه وذكر: آنهم أضمروا الفاعلَ قبلَ ذكره على شريطة التفسير وزهم الفراء: أنه لا يجيزُ نصبَ (زيدٍ) وأجاز الكسائي على أن (ضربَ) لا شيء فيها وحذف (زيداً) وقال بعضُ علماتنا (رحمه الله): والذي قال الفراء: لولا السماعُ لكانَ قياساً.

وأما (عبداللهِ زيدٌ ضاربٌ أباهُ) فالبصريونَ يجيزون: (أباهُ عبداللهِ زيدٌ ضاربٌ) وغيرهم لا يجيزها وهو عندي: قبيحٌ لبعدِ العاملِ من الذي عَمِلَ فيه.

و(طعامَكَ زيدٌ يأكلُ أبوء) لا يجيزها الفراء ولا يجيزُ: (آكلٌ) أيضاً ويجيزها الكسائي إذا قال: (طعامَكَ زيدٌ آكلٌ أبوءٌ)؛ لأن زيداً ارتفع عنده (بأكلٍ) فأجاز تقديم الطعام ولما كان يرتفع بها عاد عليه من الذكر لم يجزه وقال الفراء: هو في الدائم غيرٌ جائزٍ؛ لأنه لا يخلو من أن أقدرَهُ تقديرَ الأمماء فلا يجوزُ أنْ أقدم أقلرَهُ تقديرَ الأمماء فلا يجوزُ أنْ أقدم مفعول الأسماء ولكني أجيزهُ في الصفات ويعني بالصفات (الظروف) وهذه المسألةُ لم يقدم فيها مضمرٌ على ظاهر.

والمضمرُ في موضعه إلا أن (أبوهُ) فاصُّل (بأكلُ) وطعامكَ مفعولُ وقد بعد ما بينهيا وقرقت بين الفاعلُ والمفعول بهِ (بزيدٍ) وليسَ لهُ في الفعل نصيبٌ ولكن يجوز أن تقولهُ من حيث قلت: (طعامَكَ زيدٌ يأكلُ) فالفاعلُ مضمرٌ ففامٌ (أبوهُ) مقامٌ ذلك المضمرِ.

# الثاني عشر: التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم:

وذلك نحو قولكَ: (ضربَ عيسى موسى) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدم (موسى) عليه؛ لأنه ملبس لا يبين فيه إعرابُ وكِلماكِ: (ضرّبَ العَصا الرجي) لا يجوز التقديم والتأخير، فإن قلت: (كسر الرحم النَّيْضًا) وكانك الرحي هي القاهل وقد عُلِمَ انَّ العَصا لا تكسرُ الرحى جاز التقديم والتَّلْتِ وَيَوْنِ فِلْلِمُ فِعِلَاثِ: (ضربتُ زيداً قائماً) إذا كان السامع لا يعلم من القائم الفاعلُ أمَّ المفعولُ لم يجز أن تكون الحال مِن صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجز أن تقدم على صاحبها، فإن كنت أنتَ القائم قلت: (ضربتُ قائباً زيداً)، وإن كان زيدٌ القائمَ قلت: ضربتُ زيداً قائياً، فإن لم يُلبس جاز التقديمُ والتأخير وكذلك إذا قلت: (لقيتُ مصعداً زيداً منحدراً) لا يجوز أن يكون المصعدُ إلا أنتَ والمنحدرُ إلا (زيدٌ) لأنك إن قدمت وأخرتَ التبسَ ولو قلت: (ضربَ هَذا هَذا) تريدُ تقديهاً وتأخيراً لم يجز فإذا قلت: (ضربَ هَذَا هَذَهِ) جَازَ التقليمُ والتأخيرُ فقلت: (ضربتَ هَذَه هَذَا)؛ لأنه غيرُ ملبس ولو قلتَ: (ضَرَب الذي في الدار الذي في البيت) لم يجز التقديمُ والتأخيرُ لإِلباسه ومن ذلك إذا قلت: (أعطيتُ زيداً عمراً) لم يجز أن تقدم (عمراً) على (زيدٍ) وعمروٌ هو المآخوذ؛ لأنه ملبس إذا كان كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون الآخذَ فإذا قلت: (أعطيتُ زيداً درهماً) جازَ التقديم والتأخير فقلت: (أعطيتُ درهماً زيداً)؛ لأنه غير مليسٍ والدرهم لا يكون إلا ماخوذاً.

## الثالث عشر: إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً:

لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه إلا أن يكون ظرفاً، وذلك قولك: (فيها زيد قائم) لا يجوز أن تقدم (قائماً) على فيها؛ لأنه ليس منا فعل وإنها أعملت (فيها) في الحال لما تدل عليه من الاستقرار وكذلك إذا قلت: (هذا زيد منطلقاً) لا يجوز أن تقدم (منطلقاً) على (هذا)؛ لأن العامل هنا دلّ على ما دل عليه (هذا) وهو التنبيه وليس بفعل ظاهر ومن ذلك: (هُو عبد الله حقاً) لا يجوز أن تقدم (حقاً) على (هُوّ)؛ لأن العامل هو المعنى وإنها تصبت (حقاً) لأنك لما قلت: هُو عبد الله دَلّ على (أحق ذلك) فقلت (حقاً) فأما النظرف الذي يقدم إذا كان العامل في معنى فنحو قولك: (أكل يوم لك ثوبً) العامل في (كُلُ) معنى (لَكَ) وهو الملك.



### ذكر ما يعرض من الإِضهار والإِظهار

اعلم أنَّ الكلام يجيءَ على ثلاثة أضربٍ: ظاهرٌ لا يحسنُ إضيارةُ ومضمرٌ مستقملٌ إظهارةُ ومضمرٌ متروكُ إظهاره.

الأول: الذي لا يحسنُ إضبارهُ: ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدةٍ لو قلت: زيداً وأنت تريدُ: كَلِمْ زيداً فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على (كَلِمْ) ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز وكذلك غيره من جميع الأفعال.

الثاني: المغمر المستعمل إظهارة: هذا الباب إنها يجوز إذا علمت أنّ الرجل مستغني عن لفظك بها تضمره فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول: ويداً ورأسة وما أشبه ذلك تريد: اضرب رأسة وتقول في النهي: الأسد الأسد الأسد بيئة أنْ يقربَ الأمد وهذا الإضهار أجمع في الأمر والنهي وإنها يجوز مع المخاطب ولا يجوز مع الغائب ولا يجوز إضهار حرف الجر ومن ذلك أن قرى وجعلاً بسدد سهماً فتقول: (القرطاس والله) أي يصيبُ القرطاس أو رأيته في حال رجل فد أوقع فِقلاً أو أخبرت عنه بفعل فقلت: (الفرطاس والله) أي يصيبُ القرطاس أو رأيته في حال رجل فد أوقع فِقلاً أو أخبرت عنه بفعل فقلت: (الفرطاس والله) أي المكلام خبر فلا لُبَسَ فيه كها يقع في الأمر وقالوا: (الناسُ بجزيونَ بأعياهم) إنّ خبراً فخبر، وإن الكلامُ خبر فلا لُبَسَ فيه كها يقع في الأمر وقالوا: (الناسُ بجزيونَ بأعياهم) إنّ خبراً فخبر، وإن شراً فشرٌ براد إن كانَ خبراً.

ومن العرب من يقول: (إنّ خيراً فخيراً) كأنه قال: (إنْ كان ما فَعَلَ خيراً جُزي خيراً) والرفع في الآخر أكثره لأن ما يعد الفاء حقه الإستثناف ويجوز: (إن خبرٌ فخيرٌ) على أن تضمر (كانَ) التي لها خبر وتضمر خبرها، وإن شئت أضمرت (كانَ) التي بمعنى (وقع) ومثل ذلك قد مردتُ برجلٍ إنْ طويلاً، وإن قصيراً ولا يجوز في هذا إلا النصب وزعم يونس: أنَّ من العرب من يقول: (إنَّ لا صالحٌ قطالحٌ) على إنْ: لا أكن مردتُ بصالح فطالح.

وقال سيبويه: هذا ضعيفٌ قبيحٌ قال: ولا يجوزُ أن تقول عبد الله المقتولُ وأنت تريد (كن عبد الله)؛ لأنه ليس فعلاً يصلُ من الشيء إلى انشيء ومن ذلك: أو فرقاً خبراً مِنْ حُبُّ) ولو

رفع جاز كأنه قال: (أو امرىء فرقٌ) وألا طعامَ ولو تمراً أي: (ولو كانَ الطعامُ تمراً) ويجوز: (ولو تمرًّ) أي: ولو كان تمرُّ ومن هذا الباب: (خيرَ مقدمٍ) أي قلمتَ، وإن شتَ قلتَ: (خيرُ مقدم) فجميع ما يرفع إنها تضمرُ في نفسك ما تظهرُ وجميع ما ينصبُ إنها تضمر في نفسكَ غير ما تظهرُ فاقْهم هذا، فإن عليه يجري هذا البابُ ألا ترى أنكَ إذا قلت: خيرَ مقدم فالمعنى: قدمت فقدمت فثل وخيز مقدم اسمٌ والاسم غيرُ الفملِ فانتصبَ بالفعل فإذا رفعتَ فكأنَّك قلت: قدومُكَ خيرٌ مقدم فإنها تضمر قدومك خبرٌ مقدم فقدومكَ (هو خيرٌ مقدم) وخبرٌ المبتدأ هو المبتدأ، وإذا قلت: (خير مقدم) فالذي أضمرت (قدمت) وهو فعلُ وفاعلٌ والفعل والفاعل غير المفعول فافهم هذا، فإن عليه يجري هذا الباب ومن هذا الباب قولهم: (ضربت وضربني زيدٌ) تريد: (ضربتُ زيداً وضربني) إلا أن هذا الباب أضمرت ما عَولَ فيه الفعلُ، وذلك أضمرت الفعل نفسة وكذلك كلُّ فعلين يعطفُ أحدهما على الآخر فيكون الفاعل فيهما هو المفعول قلك أن تضمره مع الفعل وتُعَمِّلُ الجاوز له فتقول على هذا متى ظننتُ أو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأن ما بعد القولَ محكلٌ وتعول: [معلى قلتَ أو ظننتَ زيداً منطلقاً) فإذا قلت: (ضربتي وضربتُ زيداً) ثنيت يَقُلَتِ ﴿ كَيْمَا إِلَهُ مِلْ إِلَيْ الزيدينِ ﴾ فأضمرت قبل الذكر؛ لأن الفعلَ لا بدلهُ من فاعل ولولا أنَّ هذا مسموعٌ من العرب لم يجز وإنها حَسُنَ هذا لأنكَ إذا قلت: (ضربتُ وضربني زيدٌ) وضربني وضربتُ زيداً فالتأويل: تضاربنا فكل واحدٍ فاعلُّ مفعولٌ في المُعنى فسومح في اللفظ لذلك.

ومن ذلك: (ما منهم يقومُ) فحذفُ المبتدأُ كأنهُ قال: (أحدٌ منهم يقُومُ) ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَصَبْرٌ جَبِيلٌ﴾™[يوسف:١٨]. أي: (أمرى صبرٌ جيلٌ).

<sup>(</sup>١) فصبر جيل أي: فأمري صبر جيل، أو فصبر جبل أمثل. وقرأ أي، والأشهب، وعيسى بن عمر: قصبراً جيلاً بتصبها، وكذا هي في مصحف أي، ومصحف أنس بن مالك. وروي كذلك عن الكسائي. ونصبه على المصدر الخبري أي: فاصبر صبراً جيلاً. قبل: وهي قراءة ضعيفة عند سيبويه، ولا يصلح النصب في مثل هذا إلا مع الأمر، وكذلك يحسن النصب في قوله:

شكا إلى جملي طول السري.

الثالث: المضمرُ المتروك إظهارهُ: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه وقد يجوز فيه غيره فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير نحو قولهم: (إياك) إذا حذرته والمعنى: (باعدُ إياكَ) ولكن لا يجوز إظهاره.

وإياك والأسد وإياك الشرّ كأنه قال: إياي لأتقبن وإياك فأتقبن فصارت (إياك) بدلاً من اللفظ بالفعل ومن ذلك: (رأسّة والحائط وشأنك والحجّ وامراً ونفسّة) فجميع هذا المعطوف إنها يكون بمنزلة (إياك) لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفاً، فإن أفردت جاز الإظهار والواو ها هنا بمعنى (منع) وعا جُعلَ بدلاً من الفعل: (الحقرّ الحقرّ والنجاة النجاة وضرباً ضرباً) انتصب على (الزم) ولكنهم حلفوا؛ لأنه صار بمعنى (افعل) ودخول (إلزم) على (افعل) عال ورتقول: (إياك أنت نفسُك أن تفعل) ونفسك إن وصفت المفسر الفاعل رفعت، وإن أضفت إياك نصبت، وذلك؛ لأن (إياك) بدل من فعل، وذلك الفعل لا بُدُ لَهُ من ضمير الفاعل إياك نصبت، وذلك؛ لأن (إياك) بدل من فعل، وذلك الفعل لا بُدُ لَهُ من ضمير الفاعل المأمور، وإن وصفت (إياك) نصبت وتقولا: (إياك أياك وزيداً) بحسب ما تقدر ولا يجوز: (إياك زيداً) بغير وار وكذلك: (إياك أنت من أردت: (إياك زيداً) بغير وار وكذلك: (إياك أنت من أحداد)، وإن أردت:

إِنِّ اللَّهِ إِنِّ اللَّهُ الْمِسْرَاءَ فَإِنَّ فَانَّتُ مَا اللَّهُ وَمِاءٌ وَلِلَّحْ مِنْ إِلَّهِ رَّا

<sup>(</sup>١) الشاهد فيه أنه أتى بالمراء وهو مفعول به ببغير حرف عطف. وعند سيبويه أن نصب المراء بإضهار فعل، لأنه لم يعطف على إياك. وسيبويه وأبن أبي اسحاق بنصبه ويجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذي نصب إياك يقدر فيه: أتق المراء، كما يقدر فعلاً آخر ينصب إياك. وقال المازني: لما كرر إياك مرتين، كان أحدهما عوضاً من الواو. وعند المبرد: المراء بتقدير أن غاري، كما تقول: إياك أن غاري: أي خافة أن غاري.

وهذا البيت نسبه أبو بكر محمد التاريخي في طبقات النحاة - وكذلك ابن بري في حواشيه على درة الغواص الحريرية، وكذلك تلميذه ابن خلف في " شرح شواهد سيويه " - للفضل بن عبد الرحن القرشي، يقوله لابنه القاسم بن الفضل، قال ابن بري: وقبل هذا البيت:

مسن ذا السلي يرجسو الأباعسد نفعسه إذا هسسو لم تستصلح عليسه الأقساوب و " الأباعد": فاعل يرجو ـ يريد: كيف يرجو الأجانب نفع رجل أقاربه عرومون منه.

كأنهُ قال: (إياكَ) ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر فقال: اتقِ المراءَ.

وقالَ الحليل: لو أنَّ رجلاً قالَ: إياكَ نفسَكَ لم أُعنفُهُ يريدُ أن (الكاف) اسمٌ وموضعها خفضٌ.

قال سيهويه: وحدثني من لا أتهم عن الخليلِ أنهُ سمعَ أعرابياً يقول: (إذا بلغَ الستينَ فإيَّاهُ وإِيّا الشوابِ) ومن ذلك: (ما شأنُكَ وزيداً) كأنَهُ قال: (وما شأنُكَ وملابسَةَ زيداً) وإنها فعلوا ذلك فراراً من العطف على المضمر المخفوض وحكوا ما أنتَ وزيداً وما شأنُ عبد الله وزيداً كأنه قال ما كان: فأما: ويلَهُ وأخاهُ فانتصب بالفعل الذي نصبَ ويلَهُ كأنَّكَ قلت ألزمهُ اللهُ ويلَهُ.

وإن قلت: ويل له وأخاه نصبت الآن فيه ذلك المعنى ومن ذلك مشياً ورحياً وخيبة ودفراً وجدعاً وعَفراً وبوساً وأفة وتفة له وبُعداً وسحقاً وتغساً وتباً وبهراً وجميع هذا بدل من الفعل كأنه قال: سقالة الله ورعاك، وأما في هم الكفر) بعد (سفياً) فليبينوا المعنى بالدعاء وليس بمبني على الأول ومنه: (تُرباً) و مُخْتُلُونِ الله وقالوا: فاها لفيك يريدون: الداهية ومنه هنيئاً ترباً ومنها ويُلك وويُقَافَ ويما في الله وقالوا: فاها لفيك يريدون: الداهية بعد (ويلك) ومن ذلك صبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعديك الله إلا فعلت وقعدك الله إلا فعلت وقعدك الله إلا فعلت وقعدك الله إلا فعلت بمنزلة: تشدتُك الله وزعم الخليل: أنه تمثيل لا يتكلم به ومنه قولهم: كرّماً وصلَقاً وفيه معنى التعجب كأنه قال: (ألزمك الله) وصار بدلاً من أكرم به وأصلِف به ومنه: لبيك وسعديك وحنانيك وهذا مثنى وجميع ذا الباب إنها يعرف بالسهاع ولا يقاش وفها ذكرنا ما يدلك على الشيء المحذوف إذا سمعته ومن ذلك قولهم: (مررث به فإذا له صوت صوت صوت

و " المراء ": مصدر ماريته أماريه مماراة ومراء. أي: جادلته. ويقال ماريته أيضاً: إذا طعنت في قوله، تزييفاً للقول، وتصغيراً للقائل. ولا يكون المراء إلا اعتراضاً، بخلاف الجفال: فإنه يكون ابتداه، واعتراضاً. والجدال مصدر جادل: إذا خاصم بها يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب. كذا في " المصباح ". انظر خزائة الأدب ١/ ٣٣٢.

حمار)؛ لأن معنى: (لَهُ صوتٌ) هو يصوتُ فصار لهُ صوتٌ بدلاً منهُ ومن هذا: (أَزيداً ضربتَهُ) تريد: أَضَرَبْتُ زيداً ضربتَهُ فاستغنى (بضربتُهُ) وأَضتم فِعَلَّ بلي حرف الاستفهام وكذلك يحسنُ في كل موضع هو بالفعل أولى كالأمر والنهي والجزاء تقول: (زيداً اضربهُ) وعمراً لا يقطع الله يدهُ ويكراً لا تضربهُ وإنْ زيداً ترهُ تضربهُ.

وكذلك إذا عطفت جملة على جملة فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبنيّ على الفعل كان الأحسنُ في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى، وذلك نحو: (ضربتُ زيداً وعمراً كلمته) والتقدير: ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً فأضمرت فعلاً يفسرةُ (كلمته) وكذلك إن اتصل الفعل بشيء من سبب الأول تقول: (لقيتُ زيداً وعمراً ضربتُ أباهُ) كانك قلت (لقيتُ زيداً والهنتُ عمراً وضربتُ أباهُ) كانك قلت (لقيتُ زيداً والهنتُ عمراً وضربتُ أباهُ) فاتضمر ما يلين بها ظهر، فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متناخلتان كنت بالخيار، وذلك نحو قولك: (زيدٌ ضربتُه وعمروٌ كلمتهُ) إن عطفت على المناخلة الأولى التي هي فِعَلُ وفاعل، الجملة الأولى التي هي الابتداء والخبرُ رفعت، وإن فعلفت على الثانبة التي هي فِعَلُ وفاعل، وذلك قولك: ضربتُه نصبتُ ومن ذلك قولمَمَ أَنْ فعامنُ وأما عالماً فعالمُ ومنه قولهم: (لكَ الشاءُ شاةً بدرهم) ومنه قولهم: (حَلَّ المَا الله المنافوم وَعاقِلَ والما عالماً فعالمُ ومنه قولهم: (لكَ الشاءُ شاةً بدرهم) ومنه قولهم: (حَلَّ المَا الله المنافوم وَعاقِلَ وكليهما وغولً.

ومن العرب من يقول: (كِلاهما وتمراً كأنه قال (كِلاهما لي ثابتانِ وزدني تمراً) ومن ذلك: (انتهوا خيراً لكم وورامكَ أوسع لك وحسبك خيراً لك) لأنّك تخرجهُ من أمرٍ وتدخله في آخر ولا يجوزُ ينتهي خيراً لي لأنّكَ إذا نهيئة فأنتَ ترجيه إلى أمرٍ، وإذا أخبرتَ فلستَ تريد شيئاً من ذلك ومن ذلك: (أخذتُه فصاعداً وبدرسم فزائداً).

أخبرت بأدنى الشمن فجعلتَهُ أولاً ثم قررت شبئاً بعد شيّج لأثبانِ شتى ولا يجوز دخولُ الواو هنا ويجوز دخول (ثُمَّ) وعمَّا انتصب على الفعل المتروك إظهارهُ المنادى في قولِكَ: (يا عبد الله) وقد ذكرت ذلك في باب النداءِ.

قال سيبويه: وبما يدلُّكَ على أنهُ انتصبَ على الفعل قولُكَ: (يا إياَّكَ) إنها قلت: يا إياكَ أُعني ولكنهم حذفوا وذكر أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معكَ فقال: إنها (إن) ضمت إليها (مَا) وجعلت عوضاً من اللفظ بالفعل تريد: إن كنتَ منطلقاً قال: ومثل ذلك: (إمَّا لا) كانَّهُ قال: (افعلْ هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرهُ) وإنها هي (لا) أميلت في هذا الموضع لآنها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد فصارت كأنها ألف رابعة فأميلت لذاك ومن ذلك: مرحباً وأهلاً زعم الخليل أنه بدلً من: رحبتُ بلاذك ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر. واعلم أن جميع ما يجذف فإنهم لا بجذفون شيئاً إلا وفيها أيقوا دليلٌ على ما ألقوا.



#### الاتساع

اعلم أن الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبلة أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حاله في الإعراب وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنها تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم فأمّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: (سَلِ القرية ") [يوسف: ٨٦] تريد: أهل القرية وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ: يريدون: أهل الطريق وقولهُ: ﴿وَلَكِنَّ الْهِرِّ مَنْ أَمَنَ بِاللهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] إنها هو برٌ مَنْ آمنَ بالله.

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: (صيدَ عليه يومانٍ) وإنها المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، (وولدَ لَهُ الولدَ ستونَ عاماً) والتأويل: (ولدَ لَهُ في ستين عاماً) ومن ذلك قولهُ عز وجل: ﴿بَلْ مَكُرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [ميلًا المعنى: (تهاركَ صائمٌ وليلُكَ قائمٌ) وإنها المعنى: (أَنْكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل) وَتَعَلَّظُتُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللل

 (١) قال أبو عبيد: ومن مجاز ما حُذف وفيه مضمّر، قال: (وسَلِ الْقَرْيَةَ التي كُنّا فيهَا والعبرّ التي أقبّلُتا فيها) (١٢٨٢)، فهذا محذوف فيه ضمير مجازه: وسل أهل القربة، ومّن في العبر. انظر مجاز القرآن ص/٧.

 <sup>(</sup>٢) على أنه قد يتوسع في الظروف المنصرفة فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه، فإن الليل ظرف متعبر ف، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف.

وقد وقع هذا في كتاب سيبويه. وأورده الفرّاء أيضاً في تفسيره، عند قوله تعالى " فلا تحسين الله مخلف وعدد رسله " وقال: أضاف سارق إلى الليلة ونصب أهل. وكان بعض النحويين ينصب الليلة ويخفض أهل، فقول: با سارق الليلة أهل الليار هذا كلامه.

قال ابن خووف في شرح الكتاب: أهل الدار منصوب بإسقاط الجار، ومفعوله الأول محلوف والمعنى: يا سارق الليلة لأهل الدار متاعاً، فسارق متعد لثلاثة، أحدهما الليلة هلى السعة، والثاني بعد إسقاط حوف الجر، والثالث مفعول حقيقي. وجميع الأفعال متعديها ولازمها يتعدى إلى الأزمنة والأمكنة. انتهى.

وإنها سرق في الليلة وهذا الانساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به وتقول: (سرتُ فرسخينِ بومينِ) إن شئت نصبها بأنها مفعولان فرسخينِ بومينِ) إن شئت نصبت انتصاب الظروف وإن شئت جعلت نصبها بأنها مفعولان على السعة وعلى ذلك قولك: (سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يومينِ) إذا جعلت الفرسخينَ يقومان مقامَ الفاعل ولك أن تقول: سِيرَ بزيدٍ فرسخينِ يومانِ فتقوم اليومين مقامَ الفاعل.

اهلم أن الإِلغاء إنها هو أن تألي الكلمة لا موضع لها من الإِعراب إنَّ كانت مما تعرب وإنها متى أسقطت من الكلام لم يختل لكلام وإنها يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً والجملُ التي تأني مؤكدةً ملغاة أيضاً وقد عَمِلَ بعضُها في بعضي فلا موضعَ لها من الإِعراب والتي تلغى تنفسم أربعة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وجلةٌ.

الأول: الاسم: وذلك نحو: (هو) إذا كان الكلام فصلاً فإنه لا موضع له من الإعراب لو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتداً أو يكون له مبتداً إن كان هو خبراً وقبل في قوله: (ولباسُ التقوى ذلك خبر) (دَلْكَ الله الله عَلَيْهِ الله عَدْ

الثاني: الفِعْلُ: ولا يجوز عنْدَا أَنْ يُلِيغِ فَاللَّهِ بِنَقَدَ مَنْكَ إِلَى غَيْرِكَ ولكن الملغى تسو: (كَانَ) فِي قُولَك: (مَا كَانَ أَحَرِّ فَيْرِيْنِ لِلْكَالِامُ مِنْ أَيْضِنَ زِيداً و(كَانَ) إنها جِيءَ بها لتبيّن أنَّ ذلك كان فيها مضي.

الثالث: الحرفُ: وذلك نحو: ما في قوله عز وجل: ﴿فَيِهَا نَفْضِهِم مُيثَافَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] لو كان (لَمَا) موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نَفْضِهِم) وإنها جِيءَ بها زائدةً للتأكيد ومن ذلك (إنْ) الحقيفة تدخل مع (ما) للنفي في تحو قوله: وما إنْ طُبنا جُبنُ وكذلك (إنْ) إلحاقيفة تدخل مع (ما) للنفي في تحو قوله: وما إنْ طُبنا جُبنُ وكذلك (مَا) إذا كانت وكذلك (إنْ) في قولك: (لما إنْ جَاء قمتُ إليه) المعنى: (لما جاء قمتُ) وكذلك (مَا) إذا كانت كافةً فلا موضع ها من الإعراب في نحو قولك: (إنَّها زيدٌ منطلقٌ) كفت (مَا) (إنْ) عن

وفيه نظر، فإن أهل اللغة نقلوا: أن سرق يتعدى بنفسه إلى مفعولين، قال صاحب المصباح وغيره: سرقه مالاً يسرقه من باب ضرب، وسرق منه مالاً، يتعدى إلى الأول بنفسه وبالحرف على الزيادة. انتهى. انظر خزانة الأدب ١/ ٣٤٦.

الإِعراب كيا منعت إنَّ (مَا) مِنَ الإِعراب وكذلك (رُبِّيا) تقول: (رُبِّيا يقومُ زيدٌ) لولا (ما) لما جاز أن يلي (رُبُّ) فِعلٌ ومن ذلك (بعدَ ما) قال الشاهر:

أَعلافَ اللَّهُ الوُلَدُ لِ بَعْدَمَا أَفنانُ رأيسكَ كالسُّهَابِ الْمُغْلِس"

فجميع هذه لا موضع لها من الإعراب وقد جاءت حروفٌ خافضةٌ وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعاني فمن ذلك: (ليس زيدٌ بقائمٍ) أصل الكلام: (ليسّ زيدٌ قائمًا) ودخلت الباء لتؤكد النفي وخُص النفي بها دون الإيجاب ومن ذلك: (مّا مِنْ رجلٍ في الدارِ) دخلت (مِنْ) لتبين أن الجنس كلُه منفي وأنه لم يرد القائلُ أن ينفي رجلاً واحداً.

قال أبو بكر: وحقَّ الملغى عندي أنَّ لا يكونَ عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد وهذه الحروف التي خُفضَ بها قد دخلت لمعاني غير التأكيد من الحروف الملغاة (لا) شبهوها (بيًا) فمن ذلك قولك: (ما قام زيدٌ ولا عمريٌ والواو العاطفة ولا لَغَوَّ (الله الله عَمَا تَكِداً للنفي وليزولَ بها اللبسُ إذا كانَ منقياً؛ لأنه قد يجوزُ أنْ تقول: ما قام زيدُ وسرو ما قاما معاً وقالوا في قوله: ﴿لاَ أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة: ١] إنّ (لا) زَاكَ أَنْ يُعْلَمُ أَقْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد: ٢٩] إنها هو: لأن يعلَم وجلةُ الأمر أنها لا تزادُ إلا في موضع غير مُلبس كها لا تزاد (مَا) وأما فولك:

<sup>(1)</sup> بعد منتصب بها نصب به المصدر الذي هو علاقة، فكذلك ينبغي أن يكون القعل على ما كان عليه قبل دخول هذا الخرف، من اقتضائه للقاعل وإسناده إليه. هذا كلامه. وقوله: ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاصل يرد عليه زيادة كان في نحو: ما كان أحسن زيالاً.

وفيه أيضاً دخول فعل على فعل. فقوله: غير موجود ممنوع.

وقوله: ويقوي هذا أن الفعل مع دخول ما هذه تجد دالاً إلى آخره، يرد عليه أن الحرف المكفوف هن همله باق على معناه، ولا يتكر أن يكف الفعل عن عمله في الفاعل، مع بقاته على معناه.

وقوله: ألا ترى أن الاسم في حال دخول هذا الحرف إياه على ما كان عليه قبل انتصابه بالظرف وتعلقه بالفعل...إلخ، هذا يشهد عليه لا له، فإن الكلام في طلب المعمول لا في طلب العامل، والمعمول لبعد بالإضافة مفقود لوجود المانع، وهو الكف. وهذا هو المدعى، فلا يود على سيبويه شيء مما ذكره، والله أعلم، انظر خزانة الأدب ٤/١٧.

(حسبُكَ بِه) كلامٌ صحيحٌ كيا تقول: كفايتُك بهِ وفيه معنى الأمر أو التعجب وقولهم: (كفي بالله).

قال سيبويه: إنها هو (كفى الله) والباء زائدة والقياس يوجب أنَّ يكون التأويل: (كفى كفايتي بالله) فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه وهذا في العربية موجود.

الرابع: الجملةُ: وذلك نحو قولك: (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) بنيتَ (منطلقاً) على (زيد) ولم تعمل (ظننتُ) وألغيته وحمار المعنى زيدٌ منطلقٌ في ظني، فإن قدمت (ظننتُ) قَبُحُ الإلغاة ومن هذا الباب الإعتراضات، وذلك نحو قولك: زيدٌ أشهدٌ بالله منطلقٌ، وإن زيداً فافهمْ ما أقولُ رجلُ صدْقٍ، وإن عمراً والله ظالمُ وإن زيداً هو المسكينُ مرجومٌ وعلى ذلك يتأول قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أَوْلَيْكَ كَمْ جَنَّاتُ عَدْنِ﴾ [الكهف] (فأولئك) هو الخبر، و ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ

إلَّ الْمَنْحُسِكَ السَّمَّدُوةُ وَالْمُسَانِي الْمَسَا إِلَيْكَ مِعَ السَّدُودِ الْمَيْلُ"

<sup>(</sup>١) على أن قسماً تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إن واللام، يمني أن قسماً تأكيد لما في قوله: وإنني مع الصدود لأميل إليك: من معنى القسم، لما فيه من التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد؛ قلما كان في الجملة منها تحقيق والقسم أيضاً تحقيق صار كأنه قال: أقسم قسماً.

وقال ابن خلف: الشاهد فيه أنه جعل فسهاً ناكيداً لقوله: وإنني إليك لأميل، وقوله وإنني إليك لأميل جواب قسم، فجعل قسهاً تأكيداً لما هو قسم.

وروى أبو الحسن: أصبحت أمنحك كأنه قال: أصبحت أمنحك الصدود ووالله إلي إليك لأميل. وهم يحلفون اليمين وهم يريدونها ويبقون جوابها.

وفيه نظر من وجهين: الأول أن الجملة ليست جواب قسم محذوف. والثاني: أن المؤكد لا يحذف.

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض فقال: قوله قسهاً اعتراض، وجملة هذا الذي يجيء معترضاً إنها يكون تأكيد للشيء أو لدفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده.

وقال ابن جني في إعراب الحياسة: انتصاب قسمٍ، لا يخلو أن يكون بها ثقدم من قوله إني لأمنحك الصدود، أو من جملة إنني إليك لأميل. ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم، لجواز الفصل بين اسم

الأصول في النحو \_\_\_\_\_\_ ١٠٥

قوله (قسياً) اعتراضً.

وجلةٌ هذا الذي يجيء معترضاً إنها يكون توكيداً للنبيء أو لدفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في القائلة يوضحُ عن الشيء ويؤكدهُ.

واعلم أنه لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيء لا يجوز أن تقول: (قامَ زيدٌ فأفْهَم عرموٌ ولا قام زيدٌ ووالله عمروٌ).

وقد أجاز قوم الإعتراض في (ثُمَّ وأوْ ولا)؛ لأن أوْ ولا وثُمَّ (يقمنَ بأنقسهنَّ) فيقولون: (قامَ زيدٌ ثم والله محمدٌ).

وعا يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون: (زيداً قمتُ فضربتُ) يلغون القيام كأنهم قالوا: (زيداً ضربتُ) وهذا رديءٌ في الإلغاه؛ لأن ما يلغي ليس حقه أن يكون بعد فاءٍ تعلقُ ما بعدها به.

قال أبو بكر: قد انتهينا إلى الموضيم الذي يتساوي فيه كتابُ الأصول وكتاب الجُمل بعد ذكر (الذي) والألف واللام ثُمَّ لا فوق بينها إلا أنَّ بعد التصريف زيادة المسائل فيه والجملُ ليسَ فيه ذلك.

## ذكر الذي والألف واللام:

الإخبار بالذي والألف واللام التي في معناةً: ضربٌ من المبتدأ والخبر وموضع (الذي) من الكلام أن يكون مع صلته صفةً لشيء وإنها اضطر إلى الصفة (بالذي) للمعرفة؛ لأن وصف النكرة على ضربين: مفردٌ وجملةٌ فالمفرد نحو قولك: مررثُ برجلٍ عاقلٍ وقائمٍ وما

إن وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها؛ فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه متصوب يفعل محذوف دل عليه قوله: وإنني إليك لأميل، أي: أقسم قسياً، وأضمر هذا الفعل، وإنها سبق الجزء الأول من الجملة الثانية وهو اسم إن، وهذا واضع.

وهذا البيت من قصيدة للأحوص الأنصاري، بمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي. انظر خزانة الأدب ١/١٧٩. أشبه ذلك والجملة التي توصفُ جا النكرة تنقسم قسمين: مبتدأً وخبرٌ نحو قولهم: مررثُ برجلِ (أبوءُ منطلقٌ) وفِعُلٌ وفاعلٌ نحو قولك: مررتُ برجلِ قامَ أبوءُ فلها كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك فلم يجز أن توصف المعرفة بها توصفُ به النكرة؛ لأن صفة النكرةِ نكرةٌ مثلها وصفةُ المعرفةِ معرفةٌ مثلها فجارَ وصف النكرة بالجمل؛ لأن كُلُّ جِلَّةٍ فهي نكرةً ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب قيها فائدة؛ لأن ما يعرف لا يستفاد فلها كان الأمر كذلك وأريد مثلةً في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفةٍ لا يصح معناه إلا بصلتهِ وهو (الذي) فوصلوءُ بالجمل التي أرادوا أن يضعوا المعرفة بها لتكونَ صفةُ المعرفةِ \* معرفةً كيا أنْ صفةً النكرةِ نكرةً (فالذي) عند البصريين أصلُه (لذي) مثل (عمى) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه ويثني فيقال (اللذانِ) في الرفع (واللذينِ) في الحفض والنصبِ ويجمع فيقال: (الذينَ) في الرفع وغيره ومنهم من يقول: (اللذونَ) في الرفع (واللذينَ) في الحَمْض والنصب والمؤنث (التي والليان والليان واللواتي) وقد حكى في (الذي) (انذي) بإثبات الياء (والله) بكسر الذال بغير ياء والذياسكان الذال (والذي) بتشديد الياء وفي التثنية (اللذان) بتشديد النون (واللَّذَا) مُرْتَوَلِّمُ مِنْ الْمُونِ وَلَيْهِ الْجُمِيِّجِ (الذِّينُ والدُّونُ واللاؤنُ وفي النصب والخفض اللائينَ واللاءِ بلا نونِ واللاي) بإثبات الياء في كل حالٍ والأولى وللمؤنث التي واللاء بالكسر ولاياء والتي والت بالكسر بغيرياء والت بإسكان التاء واللتان واللتا بغير نون واللتانُّ بتشديد النون وجعُ (التي) اللاتي واللاتِ بغير ياءٍ واللواتي واللواتِ بالكسر بغير ياء واللواء واللاءِ بهمزةٍ مكسورةٍ واللااتِ مثل اللغات مسدودٌ مكسور التاءِ وطيء تقول: (هذا ذو قالَ ذاكَ) يريلون: الذي قالَ ذلكَ.

و (مررت بذو قال ذاك) في كل وجهٍ في الجمع وحكى: أنه يجوز ذواتٍ قلت ذاكَ ورأيتُ ذو قالَ ذاكَ وللأنثى: ذاتَ قالتُ ذاكَ قُلتِ ذاكَ (فذوً) يكون في كل حالٍ رفعاً ويكون موحداً في التثنية والجمع من المذكر والمؤنث قالوا: ويجوز في المؤنث أن تقول: (هذه ذاتُ قالتُ ذاكَ) في التثنية والرفع والمنصب والحفض فأما التثنية في (ذو وذاتِ) فلا يجوز فيه إلا الإعراب في كل الوجوه وحكى: أنه قد سمع في (ذاتِ) و(ذواتِ) الرفع في كل حالٍ.

وقال غير البصريين: إن أصل (الذي) هذا وهذا عندهم أصلهُ ذال واحدةٌ وما قالوه: بعيد جداً؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسمٌ على حرفٍ في كلام العرب إلا المضمر المتعمل ولو كان أيضاً الأصلُ حرفاً واحداً ما جاز أن يصغر والتصغير لا يدخلُ إلا على أسم ثلاثي وقد صغرت العربُ (ذَا) والموجودُ والمسموعُ مع ردنا له إلى الأصول من (الذي) ثلاثة أحرفٍ لام وذالُ وياءٌ وليس لنا أن ندفع المرجود إلا بالدليل الواضع والحجة البينة على أني لا لا أدفع أنَّ (ذَا) يجوز أن يستعمل في موضع (الذي) فيشار به إلى الغائب ويوضع بالصلة؛ لأنه تقل من الإشارة إلى الغائب فاحتاج إلى ما يوضعه لما ذكرنا.

وقال سببويه: إن (ذَا) تجري بمنزلة (الذي) وحدها وتجري مع (مَا) بمنزلة اسم واحد فأما إجراؤهم (ذَا) بمنزلة (الذي) فهو قولهم: ماذا رأيت ليقول: متاعٌ حَسَنٌ وقال لبيد: ألا تُسئناً لأنِ المَسرَة مُساذًا يُحَساوِلُ مِن أَنْحُبٌ لَيْقُضِي أَمْ ضَلالٌ ويَاطِيلٌ "

وأما إجراؤهم إياه مع (مَا) بِمنزلة السِيرِهِ أَعْدُ بَهُو فُولَكَ: ماذا رأيتَ فَتقولُ: خيراً كَانْكُ قَلْتَ: مَا رأيتَ ومثل ذلكَ قولهم: ماذا تَرَى المَعْوَلُ. خيراً وقال الله: (ماذا أنزلَ ربكمُ قالوا: خيراً) كانه قال: ما أنزلَ ربكم قالوا خيراً) كانه قال: ما أنزلَ ربكم قالوا خيراً) كانه قال: ما أنزلَ ربكم قالوا خيراً في المورك عيا ذا تسالُ ولَقالوا: عَمَّ ذَا تسالُ ولكنهم جعلوا (مَا وذَا) أسها واحداً كها جَعلوا (مَا وإنَّ) حرفاً واحداً حين قالوا: (إنَّها) ومثل ذلكَ كانَّها و(حيثُها) في الجزاء ولو كان (ذَا) بمنزلة (الذي) في هذا الموضع البته لكان الوجه في (ماذا رأيتُ) إذا أراد الجواب أن تقول: خيرٌ فهذا الذي في هذا الذي من استعملوا (ذَا) بمنزلة (الذي) فأما أنْ تكون (الذي) هي (ذَا) فبميدٌ جداً ألا ترى أنهم حين استعملوا (ذَا) بمنزلة (الذي) استعملوها بلفظها ولم يغيروها والتغيير لا يبلغ هذا الذي ادهوه والله أعلم ولا يعرف له نظير في كلامهم ومَنْ ومَا وأي

 <sup>(</sup>١) هذا البيت من قصيدة أزيد من خمين بيناً للبيد بن ربيعة الصحاب، رضي الله عنه، رثى بها النعيان بن
 المنذر ملك الحيرة.. وأولها:

الا تسبب الان المسرء مسافا يحساول أنحسب فيقسضي أم ضلالًا وباطسل انظر خواتة الأدب ١/ ٢٤٣.

يستعملن بمعنى (الذي) فيوصلن كما توصل ولكن لا يجوز أن (يوصف بهن) كما وصف (بالذي) لأنها أسهاء لمعاني تلزمها ولهن تصرف غير تصرفي (الذي) لأنهن يكنَّ استفهاماً وجزاة وقد ذكرنا ذلك فيها تقدم والأقفُ واللام تستعمل في موضع (الذي) في الوصف ولكنها لا تدخل إلا على اسم فلها كان ذلك من شأنها وأرادوا أن يصلوها بالفعل نقلوا الفعل إلى اسم الفاهل والفعل يريدون فيقولون في موضع (الذي قام) القائم فالألفُ واللام قد صار السما وزال المعنى الذي كان له واسمُ الفاهلِ ها هنا فِعلَّ وذاكَ يرادُ يو ألا ترى أنهُ لا يجوز أن تقول: (هذا ظهاربُ زيداً أمسِ) حتى تضيف ويجوز أن تقولي: (هذا الضاربُ زيداً أمسِ) لانك تنوي (بالضاربِ) الذي ضربَ ومتى لم تنو بالألف واللام (الذي) لم يجز أن تعمل ما دخلت عليه وصار بمنزلة سائر الأسهاء إلا أن الفاعل هنا إعراب (الذي) لم يجز أن تعمل ما دخلت عليه وصار بمنزلة سائر الأسهاء إلا أن الفاعل هنا إعراب (الذي) لم يجز أسبَه عليه كنه غير ذلك وكان الأخفش يقول: (إنَّ زيداً) في قولك: (الضارب زيداً أسسِ) منصوبُ انتصاب: الحسن وجهاً وأنه إنها بشكر لأنه جاء بعد تمام الاسم.

وقال أبو بكر: ليس عندي كَمْ فَالْمَا كُلُّانَ الأَمْهَاءُ التي تنتصبُ عن تمام الاسم إنها يكنَّ نكراتٍ والحَسَنُ وما أشبههُ قد قال سيبيريه إنه مشبهُ باسم الفاعلِ وقد ذكرنا ذَا فيها تقدّم.

ذكر ما يوصل به الذي:

اعلم أنَّ (الذي) لا تتم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأريعة أشباء: بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه ولا بد من أن يكون في صلته ما يرجع إليه، فإن لم يكن كذلك فليس بصلة له والفعل الذي يوصل به (الذي) ينقسم انقسامه أربعة أقسام قبل أن يكون صلة: فِعلَّ غيرُ متعدٍ وفِعلٌ متعدٍ إلى مفعولين وفِعلٌ متعدٍ لي مغولين وفِعلٌ متعدٍ إلى مفعولين وفِعلٌ متعدٍ إلى تفعولين وفِعلٌ متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل وفِعلٌ غيرُ حقيقي نحو (كانَّ) و(لبسَ) فهذه الأفعالُ كلها يوصل بها (الذي) مع جميع ما عملت فيه، وذلك قولكُ: الذي قام والذي ضَربَ زيداً والذي ظنَّ زيداً منطلقاً والذي أعطى زيداً درهماً والذي أعلم زيداً عمراً أبا فلاني (والذي كانَ قاتياً والذي ليسَ منطلقاً) ففي هذه كلها ضمير (الذي) وهو يرجع إليه وهو في المعنى فاعلٌ فاستتر في الفعل ضمير الفعل فاستر في الفعل من هو له، فإن كان الفعل لغيره لم يستر الضمير وقلت:

(الذي قامَ أبوءُ أخوك) والذي ضربَ أخوهُ زيداً صاحبكَ، وأما وصله بالمبتدأ فتحو (الذي هُوَّ زيدٌ أخوك) والذي زيدٌ أبوهُ غلامُكَ والذي غلامُه في الدار عبدُ الله.

وأما صلته بالظرف فتحو قولك: (الذي خلفَكَ زيدٌ) كأنَّك قلت: (الذي استقرَّ خلفَكَ زيدٌ) والذي عندَك والذي الذي أمامَك وما أشبه ذلك، وأما وصلُه بالجزاء فنحو قولك: (الذي إنْ تأتِه يأتِك همرةً) و(الذي إنْ جئتَهُ فهو يُحسنُ إليكَ) ولا يجوز أن تصلَ (الذي) إلا بها يوضحهُ ويبينهُ من الأخبار فأما الإمشخبار فلا يجوز أن يوصل به (الذي) وأخواتُها لا يجوز أن تقول: (الذي أزيدٌ أبوهُ قائمٌ) وكذلك النداءُ والأمر والنهي وجملة هذا أن كل ما تمكن في باب الأخبار ولم يزد فيه معنى على جملة الأخبار وصَلَّح أن يقال فيه صنتى وكذبُ وجازَ أن توصف به النكرة فتقول: (الذي ما قامَ عمرة)؛ لأنه خبرٌ يجُوز في الصدقى والكذبُ والأنك قد تصفُّ به النكرة فتقول: (الذي ما قامَ عمرة)؛ لأنه خبرٌ يجُوز في الصدقى والكذبُ والأنك قد تصفُّ به النكرة فتقول: (مررثُ برجلٍ ما ضَلَ).

وكل فعل تصلُّ به (الذي) أو تصفَّلُ بِالشَّكَرُمُ لا يجوز أن يتضمن ضمير الموصول أو الموصوف فغير جائزٍ أن تصل به (الذي) لو قلت: (مررتُ برجلٍ نِعَم الرجلُ) لما جاز إلا أن تريد: (هُوَ نِعْمَ الرجلُ) فتضمر المبتدأ عَلَّ جَهُو الْحُكَايَةُ.

ومن ذلك فِعْلُ التعجب لا يجوز أن تصل به ولا تصف لا تقول: (مررتُ برجلِ أكرمُ به من رجلٍ)؛ لأن الصفة موضعها من الكلام أن تفصل بين الموصوفات وتبين بعضها من بعض وإنها تكون كذلك إذا كانت الصفة عدودة متحصلة فأما إذا كانت مبهمة غير متحصلة فلا يجوز، ألا ترى أنك إذا قلت: (أكرم بزيد وما أكرمه) فقد فضلته في الكرم على غيره إلا أنكَ لم تذكر المفضول إذ كان أبلغ في المدح أن يظن به كل ضربٍ من الكرم فإذا قلت: أكرم من فلان فقد غصل وزال معنى التعجب وجاز أن تصف به وتصل به فنعم ويشس من هذا الباب، فإن أضمرت مع جميع هذه القول جاز قبهن أن يكن صفاتٍ وصلات؛ لأن الكلام يصير خبراً أضمرت مع جميع هذه القول جاز قبهن أن يكن صفاتٍ وصلات؛ لأن الكلام يصير خبراً فتقول: مورتُ برجلٍ يقالُ لَهُ: ما أحسنه ويقالُ: أحسن به ويرجلٍ تقولُ لَهُ: اضربُ زيلاً وبالذي يقالُ لهُ: اضربُ زيلاً ومورتُ برجلٍ يفتم الرجل هُو، أي: بالذي يقول: يغتم الرجل هُو.

واعلم أنَّ الصلةَ والصفة حقهما أن تكونا موجودتينِ في حال الفعل الذي تتذكرهُ؛ لأن الشيءَ إنها يوصفُ بها فيه فإذا وصفتِهُ بفعلِ أو وصلتهُ فالأولى به أن يكون حاضراً كالاسم ألا ترى أنكَ إذا قلت: مررتُ برجلِ (قَائمٍ) فهو في وقت مرودكَ في حال قيامٍ، وإذا قلت: (هذا رجلٌ قامَ أمسٍ) فكأنكَ قلتَ: (هلـا رجلٌ معلومٌ) أي: (أعلمه) الساعة أنهُ قامَ أمسِ ولأنكَ محفِّنُ وغبرٌ عها تعلمه في وقتَ حديثكَ وكذلكَ إذا قلت: (هذا رجل يقومُ غداً) فإنها المعنى: (هذا رجلٌ معلومٌ الساعةَ أنَّهُ يقومُ غداً) وعلى هذا أجازوا: مررتُ برجلٍ معه صقَّرٌ صائداً به غداً فنصبوا (صائداً) على الحال؛ لأن التأويل (مقدراً الصيد بو خداً)، فإن لم يتأول ذلك فالكلام محالً وكل موصوفٍ فإنها ينفصلُ من غيره بصفةٍ لزمته في وقته وكذلك الصلة إذا قلت: (الذي قامُ أمسِ والذي يقومُ غداً)، فإن وصلت (الذي) بالفعل المقسم عليه نحو قولك: (ليقومنٌ) لم تحتج إليه؛ لأن القسمَ إنها يدخلُ على ما يؤكد إذا خِبِفَ ضَعفُ علم المخاطب بها يقسم عليه والصفة إنها يراع ﴿ فِيهِ مِنَ الكلام مقدار البيان وبابها: أن يكون خبراً خالصاً لا يخلطه معنى قسم ولا غيها، ﴿ لِللِّهِ وَمُثَلِّ لِهِ فَهُو عَنْدِي جَالزُهُ لأَنَّ التَّأْكِيدُ لا يبعده من أن يكون خبراً، وأما إنَّ وأخواتها فحكم للهذَّ من بين أخواتها حكم الفعل المقسم عليه إن لم تذكرها في الصلة فالكلام غير مُعَنَّلُجُ الْمُعَالِمُ وَكُونِهَا جَازَ فقلت: (الذي إنَّ أباهُ منطلقٌ أخوكَ) وفي (إنَّ) ما ليس في الفعل المقسم عليه؛ لأن خبر (إنَّ) قد يكون حاضراً وهو بابها وفعلُ القسم ليس كذلك إنها يكون ماضياً أو مستقبلاً فمحكمه حكم الفعلِ الماضي والمستقبل إذا وصف به و(ليت ولعلُّ) لا يجوز أن يوصلَ بهما لأنهما غيرُ أخبارٍ ولا يجوز أن يقال فيهما صدقٌ ولا كذبٌ و(لكنَّ) لا يجوز أن يوصل بها ولا يوصفُ لأنها لا تكون إلا بعد كلام.

وأما (كأنَّ) فجائزٌ أن يوصل بها ويؤصفُ بها وهي أحسنُ من (إنَّ) من أجل كافي التشبيه تقول: (الذي كأنَّةُ الأسدُ إخوكَ ومررت بالذي كأنَّةُ الأسدُ)؛ لأنه في معنى قولك: مثلُ الأسدِ واعْلَم أنَّهُ لا يجوز أن تقدَم الصلة على الموصولِ ولا تقرقَ بين الصلة والموصول بالخبر ولا بتوابع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدلِ وما أشبه ذلك.

# ذكر الإخبار عن (الذي)

اعلم أنَّ (الذي) إذا تُمت بصلتها كان حكمها حكم سائر الأسهاء التامة فجاز أن تقع فاعلة ومفعولة وبجرورة ومبتدأة وخبراً لمبتدأ فتقول: (قامَ الذي في الدار ورأيت الذي في الدار ومردتُ بالذي في الدار وزيدٌ الذي في الدار) فيكون خبراً والذي في الدار زيدٌ فتكون (الذي) مبتدأة وزيدٌ خبر المبتدأ، وإذا جعلت مبتدأة فحيتذ تكثر المسائل وهو الباب الذي أفوده النحويون وجعلوه كحدٌ من الحدود فيقولون إذا قلتَ: (قامَ زيدٌ) كيف تخبر عن زيد بالذي وبالألف واللام فيكون الجواب: (الذي قامَ زيدٌ والقائمُ زيدٌ) فتكون الذي مبتدأً وقامَ صلته وفيه ضمير يرجع إليه وبه تمّ.

وهو في المعنى: (زيدٌ)؛ لأن الضمير هو الذي والذي هو زيدٌ فهو في المعنى: آلفاعلُ كيا كان حين قلتَ: (قامَ زيدٌ) وكذلك إذا دخلت الرِّلغِي واللامُّ بدلاً من الذي قلت: (القائمُ زيدٌ) فالألف واللامُ قد قامتا مقامَ الذي و(فائم) فَيْمَ عَلَى مَعَامَ (قَامَ) وفي (قائم) ضمير يرجع إلى الألف واللام والألفُ واللام هما زيدٌ إلا إنَّكَ أَحَرِبَ (الفائمُ) بنيامه بالإحراب الذي يجبُ (للذي) وحدها إذ لم يكن سبيلٌ إلى غير دفك وكل أسم قبل لك أخبر عنه فحقه أن تنتزعه من الكلام الذي كانَ فيه وتضع موضعه ضميراً يقومُ مقامهُ ويكون ذلك الضمير راجعاً إلى الذي أو الألف واللام وإنها كان كذلك؛ لأن كل مبتدأٍ فخبره إذا كان اسهاً مفرداً في المعنى هُوَ هُوَ فإذا ابتدأتَ (بالذي) وجعلت اسياً من الأسياء خبره فالحبر هو (الذي) والذي هو الخبر وهذا شرط المبتدأ والخبر وإنها الأخبار عن (الذي والألف واللام) ضربٌ من المبتدأ والخبر وقد كنت عرفتك أن الصلة كالصفة للنكرة فإذا أشكل عليك شيءٌ من ذلك فاجعل الصلة صفة ليبين لك إنْ قالَ قائلٌ إذا قلت: (ضربتُ زيداً) كيف تخبر عن زيد قلت: (الذي ضربتهُ زيدً) فجعلت موضع (زيدٍ) الهاء وهي مفعولةٌ كها كان (زيدٌ وهو) (الذي والذي هو زيد)، فإن جملته صفةً قلت: (رجلٌ ضرَبتهُ زيدٌ) إلا أنَّ حذف الهاء في صلة (الذي) حَسَنٌ لأنهم استثقلوا اجتهاع ثلاثة أشياء في الصلة (فِعُلِّ وفاعلٌ ومفعولٌ) فصرن مع (الذي) أربعة أشياء

تقوم مقامَ اسمٍ واحدٍ فيحذفون الهاءَ لطول الاسم ولك أن تثبتها على الأصلِ، فإن أخيرت عن المفعولِ بالألف واللام قلت: (الضاربُهُ أنا زيدٌ) وكان حذفُها قبيحاً وقد أجازوهُ على قبحه.

وقال المازني: لا يكادُ يسمع من العرب وحذفُ الهاء من الصفة قبيحٌ إلا أنه قد جاء في
 الشعر.

والفرق بينة وبين الألف واللام أنَّ الهاء ثَمَّة تحلفُ من اسم وهي في هذا تحلف من فعلي، وإن قبلَ لكَ: أخبرُ عن (زيدٍ) من قولك: (زيدٌ أخوكَ) قلت: (الذي هو أخوك زيدٌ) أخذت زيداً من الجملة وجعلت بدله ضميرة وهو مبتداً كما كانَ زيدٌ مبتداً وأخوك خبره كما كان وقد لك: هو وأخوك جبعاً صلة (الذي) وهي راجعة إلى (الذي) والذي هو (زيدٌ)، وإن أردتَ أن تجعلة صفةً فتعتبره بهاء قلت: (رجلٌ هُو أخوكَ زيدٌ) فقولك: هو أخوكَ جلةٌ وهي صفةٌ لرجلٍ وزيدٌ الحبرُ، فإن أردت أن تحقيق من (أخوكَ زيدٌ) فقولك: هو أخوكَ الحوكَ الحبوكَ الذي تعدد الذي ويدٌ هُو أخوكَ عن أخوكَ فيد الذي ويدٌ هُو أخوكَ الخبرك في المنافق عنه فجعلت الفسمير موضع (الذي) التربيقي من المنافق عنه وهو في اللفظ خبر؛ لأنه في المنافق عنه تحر الفعل والألف واللام لا مدخل لها في المبتدأ والخبر كما عرفتك وهذه المسائل نجيءُ في نحر الفعل والألف واللام لا مدخل لها في المبتدأ والخبر كما عرفتك وهذه المسائل نجيءُ في أبوابها مستقصاةً إن شاه الله، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً أو ظرفاً غير متمكن لم يجز الإخبارُ عنه أبوابها مستقصاةً إن شاه الله، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً أو ظرفاً غير متمكن لم يجز الإخبارُ عنه أبوابها مستقصاة إن شاه الله، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً أو ظرفاً غير متمكن لم يجز الإخبارُ عنه أبوابها مستقصاةً إن شاه الله، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً أو ظرفاً غير متمكن لم يجز الإخبارُ عنه أبوابها مستقصاةً إن شاه الله، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً أو ظرفاً غير متمكن لم يجز الإخبارُ عنه أبوا قال لك: (زيدٌ قامً) كيف تخبرُ عن (قامً) لم يجز؛ لأن الفعل لا يضمر.

وكذا أو قال: (زيدٌ في الدار) أخبرٌ عن (في الدار) لم يجز؛ لأن هذا بما لا يضمر وقد بينا أن معنى قولهم: أخبر عنهُ، أي: انتزعهُ من الكلام واجعل موضعةُ ضميراً ثم اجعله خبراً فهذا لا يسوغُ في الأفعال ولا الحروف.

واعلم أنه إذا كان صلة (الذي) فعلاً جاز أن يدخل الفاء في الخبر نحو (قام فله درهم) والذي جاءني فأنا أكرمه شبة هذا بالجزاء؛ لأن قولك: فله درهم تبع المجيء وكذلك هو في الصفة تقول: (كُلُّ رجلٍ جاءني فله درهم وكلُّ رجلٍ قام فإني أكرمه) والأصل في جميع هذا طرح الفاء وأنت في ذكرها هجرٌ إلا أنها إذا دخلت ضارع الكلام الجزاء ويبين أن الحبر من

أجل الفعل ولذلك لم يجزُ أن تدخل الفاء في كل حالي وبأن لو قلت: (الذي إنْ قمتُ قام فلَهُ درهمٌ) لم يجزُء لأن معنى لجزاء قد تم في الصلة ولكن لو قلت: (الذي إنْ قمتُ قام فلَهُ درهمٌ إنْ أعطاني أعطيتهُ) وكذلك إذا قلت: (زيلق إن أعطاني أعطيتهُ) وكذلك إذا قلت: (الذي إنْ أتاني فلَهُ درهمٌ لَهُ دينارٌ) لا يجوز أن تدخل الفاء على (لَهُ دينارٌ) فالفاء إذا دخلت في خير (الذي) أشبه الجزاء من أجل أنه يقعُ الثاني بالأول ألا ترى أنك إذا قلت: الذي يأتيني لهُ درهمٌ قد يجوز أن يكون لهُ درهمٌ لا من أجل إتيانه ويجوز أن يكون لهُ درهمٌ دلت الفاء على أنَّ الدرهم إنها يجب لهُ من أجل الإتيان إلا أن الفرق بين الذي وبين الجزاء الخالص أنَّ الفِعلَ الذي في صلة (الذي) يجوز أن يكون ماضباً وحاضراً ومستقبلاً والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً، وإذا جاءت الفاء فحق الصلة أن تكون على اللفظ الذي يحسن في الجزاء لا يكون إلا مستقبلاً، وإذا جاءت الفاء فحق الصلة أن تكون على اللفظ الذي يحسن في الجزاء في اللفظ، وإن اختلفِيكِ المني.

فمن أجل هذا يقبحُ أن تقول: (الذي ما يات على الله على الأنه لا يجوز أن تقول: (إنَّ ما أَتَالَى زِيدٌ فَلَهُ درهم و(لا) كُلُ رجل ما أَنْ تَقَالَ وَرَحَمُ إِنَا أَردتَ هذا المعنى قلت: (الذي لم يأتني فَلَهُ درهم وكُلُّ رجلٍ لم يأتني فَلَهُ عَرَجُهُم وَاللّهِ عِنْ الجازتَهُ للفرق الذي بين (الذي وبين الجزاء)؛ لأنه إذا جاز أن يلي الذي من الأفعال ما لا يلي (إنَّ) وكان المعنى مفهوماً غير مستحيل فلا ماتع يمنعُ من إجازته وإنها أجزنا دخول الفاء في هذا؛ لأن الذي ما فعل قد يجبُ لهُ شيءٌ بتركه الفعل إذا كان عن يقدر منه ذلك الفِعلُ وإنها لم يجز (ما) مع (إنَّ) في الجزاء؛ لأن (ما) لا تكون إلا صدراً والجزاء لا يكون إلا صدراً فلم يجز؛ لأن (إن) تعمل فيها بعد (ما) فلها أرادوا النفي أتوا (بلاً) وبنوها مع الفعل حتى صارت كأنها جزءٌ منه أو (بلا) فقالوا (إنْ فَحَ

واعلم أن كل اسم لا يجوز أن تضمره وترفعهُ من الكلام وتكني عنه فلا يجوز أن يكون خبراً في هذا الباب من أجل أنكَ متى التزعته من الكلام وهو اسم ظاهرٌ أو مضمر فلا بد من أن تضمر في موضعه كما خبرتك. ولك اسم مبني إلا المبهات والمضمرات والذي وما كان في معناهُ فإنهن في أصول الكلام لا يجوز أن يكُنُ خبراً (للذي) وكذلك كلَّ ظرف خبر متمكن في الإعراب ليس عا يرقع لا يجوز أن يكون خبراً للذي؛ لأن جبع الأسهاء إذا صارت أخباراً (للذي) والذي مبتدأً لم يكن بد من رفعها فكلَّ ما لا يرتفع لا بجوز أن يكون خبراً لو قلت: الموضع الذي فيه زيدٌ عندك لم يجز؛ لأنه كان يلزم أن يرفع (عنه) وهو لا يرتفع وكذلك ما أشبهه.

ولو قلت: الموضع الذي قمت فيه خلفك. جاز؛ لأن (خلف) قد يرفعُ ويتسعُ فيه فيقالُ: (خلفَ واسعُ)، وأما ما يجوز من المبهات والمضمرات فنحو قولك: (الذي في الدار هَذَا والذي في الدار الذي في الدار الذي في الدار الذي كان يُحبُّك والذي في الدار هُو) وكذلك: ما كان في معنى (الذي) تقول: (الذي في الدار من تُحبُّ والذي في الدار ما تحبُّ) فيكون الخبر (مَا ومنَ) بصلتها وتمامها، والذي في الدار من يُحبُّ والذي في الدار ما تحبُّ فيكون الخبر (مَا ومنَ) بصلتها وتمامها، فإن كانتا مفردتين لم يجز أن يكونا خبراً وهو بغير صلة إلا على نحو ما جاء في الشعر مثل قوله:

# بَعْمَ عِبِ إِلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ واللَّهُ والتي ٥٠٠ ...

فإن هذا حذف الصلات لعلم المخاطب بالقصة ولا يجوز أن تخبر عن النعت لانك تحتاج أن تضمره فإذا أضمرته زال أن يكون نعناً ولو قيل لك أخبر عن العاقل في قولك: (زيدٌ العاقلُ أخوكُ العاقلُ في تولك: (زيدٌ العاقلُ أخوكُ العاقلُ) فتضع موضع العاقلُ أخوكُ العاقلُ) فتضع موضع (العاقلُ) هو فيصيرُ نعناً لزيدٍ وهو لا يكون نعناً.

ولا يجوز أن تخبر عن (زيدٍ) وحد، في هذه المسألة؛ لأنه يلزمك أن تقول: (الذي هو العاقلُ أخوكِ زيدٌ فتصف (هُوَ) بالعاقل وهذا لا يجوز ولكن إذا قيل لك أخبر عن مثل هذا فانتزع زيداً وصفتهُ جميعاً من الكلام وقل: (الذي هو أخوكَ زيدٌ العاقلُ) وَمما لا يجوز أن يكون خبراً المضاف دون المضاف إليه لو قيل: (هذا غلامٌ زيدٍ) أخبر عن (غلامٍ) ما جاز؛ لأنه كان

<sup>(</sup>١) لم يأت للموصولين الأولين بصلة، لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أواد. ومثله: من اللواتي والتي واللاتي.....البيت. انظر خزانة الأدب ٢/ ٣١٨.

يلزم أن تضمرَ موضع غلامٍ وتضيفه إلى (زيدٍ) والمضمر لا يضاف فأما المضاف إليه فيجوز أن يكون خبراً؛ لأنه يجوز أن يضمر وجميع ما قدمتُ سيزداد وضوحاً إذا ذكرت الأبواب التي أجازها النحويون.



## بأب ما جاز أن يكون خبراً

اعلم أن أصول الكلام جملتان: فعلٌ وفاعلٌ ومبتداً وخبرٌ وقد عرفتك كيف يكون الفاعل خبراً وأن الفعل لا يجوز أن يكون خبراً غبراً عنه في هذا الباب وذكرت لك المبتدأ والحبر والإخبار عن كُل واحدٍ منهما وأبواب هذا الكتاب تنقسم بعددٍ أسهاء الفاعلين والمفعولين وبحسب ما يتعدى من الأفعال وما لا يتعدى فكلٌ ما يتعدى إليه الفعلُ ويعمل فيه إلا ما استثنيناه عا تقدمٌ فهو جائز أن تخبر عنه إلا أن يكون اسهاً نكرةً لا يجوز أن يضمر فيعرف فإنه لا يجوز الإخبار عن فيها عمرٌ أربعة عشر باباً:

الأول: الفعل الذي لا يتعدى.

والثاني: الفعلُ الذي يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ.

والثالث: ما يتعدى إلى مفعوليها ولل أن تقتصر على أحدهما.

والرابع: ما يتعدى إلى مفعولين وتيس الله أن تقتصر على أحدهما.

والخامس: ما يتعدى إلى ثلاثة معموري ال

والسادس: الفعلُ الذي بنيّ للمفعول الذي لم يذكر مَنْ فمَلَ بهِ.

والسابع: الذي تعداهُ فعلهُ إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيءِ واحدٍ.

والثامن: الظروف من الزمان والمكان.

والتاسع: المصدرُ.

والعاشر: المبتدأ والحنيرُ.

والحادي عشر: المضافُ إليهِ.

والثاني عشر: البدلُ.

والثالث عشر: العطفُ.

والرابع عشر: المضمرُّ.

وقد كان يجب أن يقدم باب ما يخبر فيه (بالذي) ولا يجوز أن يخبر عنه بالألف واللام ولكنا أخرناهُ ليزداد وضوحه بعد هذه الأبواب.

قاما ما قاسه النحويون من المحذوفات في الكلام ومن إدخال (الذي) على (الذي) و(التي) وركبوه من ذلك فنحو نفرده بعد إن شاء الله.

الأول: باب القعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول:

وهو (ذهبُ زيدٌ وقعدَ خالدٌ) وكذلك جميع مَا أشبههُ من الأفعال التي لا تتعدى إذا قيل لك أخبرُ عن (زيدٍ) بالذي قلت: (الذي ذَهَبُ زيدٌ) فالذي مبتدأً و(ذهبٌ) صلته وفيه ضمير الفاعل وهو يرجع إلى (الذي) فقد تم (الذي) بصلته وخبرهُ زيدٌ، فإن قيل لك أخبر عنه بالألف واللام قلت: (الذاهبُ أخوكَ) فرفعت الدّاهب؛ لأنه اسمٌ ومعناه: (الذي ذهبَ) ولم ﴿ يكن بدُّ من رفعه؛ لأن اللام لا تنفصل من الصِيلةِ كإنفصال (الذي) وهي جزءٌ من الاسم ولكن المعنى معنى (الذي)، فإن ثنيتَ (الذي) قلتُ ﴿ (اللذان قاما أخواكَ)، فإن جعلتَ (موضعٌ) الذي الألف واللام قلت: (القائبانِ أَخْوَاكُ) تَبَتُّ (القائمُ) إذ لم يكن سبيلٌ إلى ثنيةٍ الألف واللام والتأويل: (اللذان قاما) ويرجع إلى الألف واللام الضمير الذي في (القاتمين) وليست الألفُ بضميرٍ في (قائبانِ) وإنها هي ألفُ الثنية مثلها في سائر الأسهاء التي ليس فيها معاني الأفعال كيا تقول: الزيدان أخواك، فإن جمعتَ قلتُ: (الذينَ قاموا إخوتُكَ) وبالألف واللام: (القائمونَ إخوتُكَ) وتفسيرُ الجمع كتفسير التثنية ومن استفهم قال القائمونَ إخوتُكَ و(القائيانِ أخواكَ) ولا يجوز أن تقول القائم الحوتكَ على قول من قالَ أقائمٌ أُخوتُكَ؛ لأن قولهم: (أقائمٌ أخوتكَ)'تجري مجرى: أيقومُ أخوتُكَ وما كان فيه الألف واللام لا بجري هذا المجرى؛ لأنه قد تكملُّ اسياً معرفة والمعارف لا تقومُ مقامَ الأفعالِ؛ لأن الأفعالَ نكراتُ ولكن لا يجوز أن تعمل ما في صلة الأنف واللام وهو (قائمٌ) فتقول: (القائمُ أبوهُ وأخوكُ والقائمُ أَبُوهُما أَخُواكُضُ} ولا يجوز أن تقول: (القائيانِ أَبُواهُما أَخُواكَ) من أَجِل أنَّ (قائمٌ) قد عَيِلَ عَمَلَ الفَعْلِ وما تمت الألف واللامُ بعد بصلتهما وما لم يتم فلا يجوز أن يُثنى فإذا أعملت (ما) في صلة الألف واللام في (فاعل) امتنعت الشنية وإنَّها جاز أن تقول: (القائبانِ أَخواكَ)؛ لأن

قلت: (الضاربانِ عمراً الزيدانِ) والضاربون عمراً الزيدون ولا يجوز أن تقول: (الضاربُ عمراً الزيدانِ؛ لأن المبتدأ قد نقص عدده عن عدة الخير والضاربُ عمراً وأحدً وليس في الصلةِ دليلٌ على أن الألف واللام لجماعةٍ فإذا ثنيت وجمعت قام الدليل وقد مضى تفسيرُ ذا وينبغي أنْ تراعي في التثنية والجمع (اللذين) في الألف واللام أن يكون الاسم الذي فيه الألف واللام بأسره نظيرُ (الذي) وحدها في إعرابه وتثنيته وجمعه، فإن رفعت (الذي) رفعتُه، وإن نصبتُه، وإن خفضتُه خفضتُه، وإن ثنيتَه وجمعتُه ثنيتُه وجمعتُه وكذلك يكونان إذا قامَ أحدهما مقامَ الآخر.

ومن حيث أعرب الفاعل في هذا الباب نحو: (الفعاربُ) كأعرابِ (الذي) كذلك ثني وجمع ثنيته وجمعة ولو كانت الألف واللام تُتنى أز يكون فيها دليل إعرابِ لأنفصلت كإنفصال (الذي) من الصلة فيا فيه الألف واللام مما جاء على معنى الذي تفغله لفظ الاسم غير الموصول ومعناهُ معنى الموصول، فإن قبل تعلق أحير عن المفعول في قولك: ضرب زيدٌ عمراً قلت: (الذي ضربة زيدٌ عمروً) وحمروً المنتالة المناه ترجع إلى (الذي) وعمروً خبر المبتدأ والذي مو عمروً.

فإن ثنيت وجمعت قلت: اللذان ضربها زيد العمران والذين ضربهم زيد العمرون، فإن الخبرت بالألف واللام قلت: الضاربة زيد عمرة جعلت: الضاربة مبنداً والهاء ترجع إلى الألف واللام ورفعت زيداً بأنه خبر الضارب وحلف الهاء في هذه المسألة قبيح وهو يجوز على قبحه، فإن ثنيت وجمعت قلت: الضاربها زيد العمران والضاربهم زيد العمرون فإذا قلت: (ضربتُ زيداً) فقيل لك: أخبر عن (الناء) فهو كالإخبار عن الظاهر وتأني بالمكنى المنفصل فتقول: (الذي ضَربَ زيداً أنا).

قإن قبل لك: أخبر عن زيد قلت: (الذي ضربتهُ زيدٌ)؛ لأن الضميرَ وقعَ موقعهُ من الفعل فلم يحتج إلى المنفصل، فإن ثنيتَ أو جعتَ الأول في ذا كالفاهل في الذي قبله، وقال المازن مثلُ ذلك.

قال أبو بكر: والذي عندي أنَّ المفعولَ الأول يجوز أن يقتصر عليه كها (كانَ) يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعولٍ وليس في الأفعال الحقيقية فِعْلُ لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعولٍ.

وكل فعل لا يتعدى إذا نُغل إلى (أنعلَ) تعدى فلها كانَ يجوز أن أقول: (عَلمَ زيدٌ) فاقتصر على الفاعل جاز أنْ أقول: (أعلمَ اللهُ زيداً) ولكن لا يجوز أن يقتصر على المفعول الثاني في هذا الباب؛ لأنه المفعولُ الأولُ في الباب الذي قبله وإنها استحالَ هذا من جهة المعنى لأنَّكَ إذا قلت: (ظننتُ زيداً منطلقاً) فالشكُّ إنها وقعَ في الإنطلاق لا في زيدٍ فلذلك لا يجوز أن تقول: (ظننتُ زيداً) وتقطع الكلام ويجوز أن نقول: ظننتُ وتسكت فلا تعديه إلى مفعولٍ وهذا لا " خلاف فيه، وإذا جازَ أن تقول: (ظننتُ وتسكت فيساوي (قصت) في أنه لا يتعدي جازَ أن تقول: (أظننت زيداً) إذا جملته يظن بهِ كِيارِتقول أقمتُ زيداً؛ لأنه لا فرق بين (ظَنَّ زيدٌ) إذا لم تعده وبين قامَ زيدٌ كما تقولُ: أَقْمَهُمْ زَيْدِيْ وَهُلِ فِعْلِ لَا يَتَعَدَى إِذَا نَقَلَتُهُ إِلَى (أَفْعَلَ) تَعَدَّى إِلَى واحدٍ، فإن كان يتعدى إلى واحدٍ تعقُّق إلى أنين، وإن كانَّ يتعدى إلى اثنينِ تعدى إلى ثلاثةٍ، فَإِنْ نَقَلْتَ (فَمَلَ) إِلَى (فُعِلَ) كَانَ كِاللَّهُ كَانَ كِاللَّهُ كَانَ كَانَ كَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الله وإن كان يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ أُقيمَ المفعولُ فيه مقامَ الفاعلِ ولم يتعدُّ بعدهُ إلى مفعولٍ، وإن كان يتعدى إلى مفعولين أقيمَ أحدهما مقام الفاعل فتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ وكذلك إن كأن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدى إلى مفعولين (فَغُعِلَ) ينقصُ مِنْ المفعولاتِ و(أَفَعلُ) يزيدُ فيها إذا كان منقولاً من (فَعَلَ) فإذا أخبرتَ عن الفاعل (بالذي) من قولكَ: أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خيرَ الناس قلت: (الذي أعلمَ زيداً عمراً خيرَ الناسِ اللهُ) وتفسيرهُ كتفسير ما قبله، فإن قبلَ لكَ ثنَّ هذه المسألة بعينها فهو محالٌ كُفرًا؛ لأن الله عز وجل لا سمي له ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ولكن لو قلت: (أعلمَ بكرٌ عمراً زيداً خبرَ الناسِ) لجاز تثنية بكرٍ وجمعةُ عي ما تقدمَ من البيان، وإن قلته: بالألف واللام وأردت الإِخبار عن الفاعل فهو كالإِخبار عنه في الباب الذي قبله، وذلك قولك: (المعلمُ زيداً عمراً خيرُ الناسِ اللهُ) والمنبىء زيداً عمراً أَخاكَ اللهُ، وإن أخبرت عن المفعول الأول قلت: (المعلمةُ الله عمراً خيرَ الناسِ زيدٌ) وإثباتُ الهاءِ ها هنا هو الوجه وحلفها جائز وهو ها هنا أسهل عندَ المازي وعندي لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولهُ، وإن أخبرتُ عن المفعول الثاني قلت: (المعلمهُ الله زيداً خيرَ الناسِ عمروً)، وإن شئتَ قلت: (المعلم الله زيداً إيّاهُ خيرَ الناسِ عمروً) وهو الوجهُ والقياسُ؛ لأن تقديمَ الضمير كأنهُ يدخلُ الكلام ليساً فلا يعلم عن أي مفعولِ أخبرتَ: أعن الأول أم الثاني وكذلك إذا أخبرتَ عن الثالث قدمتَ الضمير إنْ شئتَ قلت: (المعلمهُ الله زيداً عمراً خيرُ الناسِ)، وإن أخرت قلت: المعلمُ الله زيداً عمراً خيرُ الناسِ ولأنَّ حقَّ الضمير أن يقعَ موقع الإسم الذي انتزع ليخبر عنه في موضعه.

## السادس: القمل الذي بتي للمقعول ولم يذكر من فعل به:

اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقامَ الفاعل حكمةُ حكم الفاعل تقول: ضُرِبُ زبدٌ كما تقول: (ضَرِبَ زِيدٌ) فإذا أردت أن تخبر عن (رُيَشٍ) من قولك: ضُربَ زِيدٌ بالذي قلت: (الذي خُيرِبَ زيدٌ) فَفِي (ضَيرِبَ) ضميرُ (الذي) والذي فيتَكُمُّ وضربَ مع ما فيه من الضمير صلة لهُ وزيدٌ الحبر على ما فسرنا في الفاعِل، فإن تُشِتُّ تُلَتُّ: (اللذانِ ضُرِبا الزيدانِ)، وإن جمعت قلت: (الذينَ ضُربوا الزيدونَ)، فإنَّ قَلَتُ ذَلَكَ بَالْآلُفَ وَالْلام قلت: (المضروب زيدٌ)؛ لأن مَهْمُولاً في هذا الباب كفاعل في غيره ألا ترى آنَّكَ إذا جعلتهُ صفة قلتَ: (رجلٌ ضُرِبَ زيدٌ) ورجلٌ مضروبٌ زيدٌ، فإن ثنيتُ قلت: (المضروبانِ الزيدانِ) و(المضروبونَ الزيدون) وتفسيرُ المفعول كتفسير الفاعل، فإن قلتَ: (أُعطِي زيدٌ درهماً) فأخبرتَ عن (زيدٍ) قلتَ: (أُعطى درهماً زيدًا)، وإن أخبرتَ عن الدرهم قلتُ: (الذي أُعطِي زيدٌ درهمًا)، وإن شئتَ قلتَ: (الذي أعطية زيدٌ درهمٌ) ولكَ أن تقولَ: (أعطيَ زيدٌ إيَّاءُ درهمٌ) وهو القياسُ؛ لأن الضمير في مؤضعه والتقديم في هذه المسألة جائزًا لأنه غيرُ ملبس ولكن لو كان أصل المسألة: أعطى زيدٌ عمراً. ما جاز هذا عندي قيه؛ لأنه ملبس لا يعرف المأخوذ من الآخذ وليس الدرهم كذلك؛ لأنه لا يجوزُ أن يكون آخذاً وعلى هذا المثال: (بابُ ظننتُ وأخواتُها) تقول: ظُنَّ زيدٌ قائبًا، فإن أخبرت عن (زيدٍ) بالذي قلتَ: الذي ظُنَّ قائباً زيدٌ.

وإن أخبرت عن (قائم) قلت: (الذي ظُنَّ قائمًا زيدًا)، وإن أخبرت عن (قائمٍ) قلت: (الذي ظُنَّ زيدً قائمٌ ولك أن تقول: (الذي ظُنَّ زيدً إياهُ قائمٌ) وهو القياسُ، وإن ششتَ قلتَ: الذي واللام وأخبرت عن (زيد) قلتَ: (المظنونُ قائمٌ)، وإن أخبرت عن (زيد) قلتَ: (المظنونُ قائمٌ)، وإن أخبرت عن (قائمٍ) قلتَ: (المظنونُ زيدً إياهُ قائمٌ)، أخبرت عن (قائمٍ) قلتَ: (المظنونُ زيدً إياهُ قائمٌ)، فإن شنتَ قلتَ: (المظنونون قائمينَ الزيدونَ) فإن شيتَ قلتَ: (المظنونون قائمينَ الزيدونَ)، وإن جمعتَ قلتَ: (المظنونون قائمينَ الزيدونَ) فإذا أخبرت عن (قائمٍ) قلتَ: (المظنونهِ الزيدانِ)، وإن جمعتَ قلتَ: (المظنونون قائمينَ الزيدانِ إلى تعدى إلى ثلاثة مفعولينَ.

السابع: الفاحل الذي تعداه فعله إلى مفعولُ واسم الفاحل والمفعول فيه لشيء واحد:

وذلك كانَ ويكونُ وما تصرف منهُ وليسَ وما دامَ وما زال وأصبحَ وأمسى وما كانَ نحوهنَّ نقول: (كانَ عبدُ اللهُ أخاكَ وأصبحَ زيدٌ أباك).

فإن أخبرت عن الفاعل في هذه البيات بالدي قلت: (الذي كانَ أخاكَ عبد الله) ففي كانَ ضميرُ الذي وهو اسمُها وأخاك حبرة أبوجي خلمُها وخبرها صلة (الذي) و(الدّي) مبتدأً وعبد الله خبرهُ والذي أصبحَ أباكةِ تَنْ فَيُقِيدِ مِنْ سُونَ

فإن أخبرت بالألف واللام قلت: (الكائنُ أخاكَ زيدٌ) وتقليرهُ تقديرُ: (الضاربِ أخاكَ زيدٌ) ولا خلاف في الإخبار عن اسم (كانُ) فأما خبرها ففيه اختلاف فمن الناس من يجيزُ الإخبار عنه الحالف في الإخبار عنه المفعولُ الإخبار عنه فيقول: الكائنُهُ زيدٌ أخوكَ والمصبحةُ عمروٌ أخوكَ، وإن شئتَ جعلتَ المفعولُ منفصلاً فقلت: (الكائنُ زيدٌ إياهُ أخوكَ) والمصبحُ زيدٌ إياهُ أبوكَ وقال قوم: إن الإخبار عن المفعول في هذا الباب محالٌ؛ لأن معناهُ: (كانَ زيدٌ مِن أمرهِ كلما وكذا) فكما لا يجوز أن تخبر عن المفعول في هذا الباب محالٌ؛ لأن معناهُ: (كانَ زيدٌ مِن أمرهِ كلما وكذا) فكما لا يجوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه كذا حكى المازي جميع هذا.

قال أبو بكر: والإخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيتٌ؛ لأنه ليس بمفعولٍ على الحقيقة وليس إضيارهُ متصلاً إنها هو مجازٌ وعلامات الإضيارِ ها هنا غيرُ محكمةٍ؛ لأن الموضع الذي تقعُ فيه الهاءُ لا يجوز أن تقع (إياًه) ذلك الموقع فأجازتهم إيّاءُ (في) كانَ وأخواته دليلٌ على أن علامات الإضهار لا تستحكم ها هنا قال الشاعر :

ليستَ هسذَا اللَّيْسلَ قَسهْراً لا تَريسا فيسه عَريسا كسيْسَ إِيَّسايَ وإيُّساكَ ولانَغْسسيَّى رَقِيَ سِيانَ

(١) الفصل، هو المختار في خبر ان وأخواتها كما قال ليس إياي، ولو وصل لقال ليسني.

قال سيبويه: ومثل ذلك كان إياء، لأن كانه قليلة، لا تقول: كانني وليسني، ولا كانك؛ قصارت غيا ها هنا . بمنزلتها في ضربي إياك.

قال الشاعر:

#### ليت هذا الليل شهر الخ

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكالملك كانني.

قال الأعلم: الشاهد في إنيانه بالضمير بعد لبيس منفصلاً، والوقوعه موقع خبرها والحبر منفصل من المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقيم موقعه. وانصاله بليس جائز، لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح.

وليس في هذا البيت تحتمل تقديرين: أحدهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها، كأنه قال: لا ترى فيه عربياً فيري و فيرك.

والتقدير الأخر: أن تكون استثناء بمنزله غلا. وعريب بمعنى أحد، وهو بمعنى معرب، أي: لا نرى فيه متكلياً بخبر عنا ويعرب عن حالنا.

وقوله: ليت هذا الليل شهر قال أبو القاسم سعيد الفارقي فيها كتبه في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد: وقد روي في شهر الرفع والنصب جميعاً؛ وهو هندي أشبه بمعنى البيت. وكلاهما حسن. وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيبويه. ولم يظهر في وجه النصب.

ونرى من رؤية العين. وعريب من الألفاظ الملازمة للنفي، واسم ليس ضمير مستتر راجع إلى عريب، وإياي خبرها بتقدير مضاف، أي: ليس عريب غيري وغيرك، فحذف غير، وانقصل الضمير وقام مقامه في التعميب. تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر.

وجلة لا نرى فيه خبر ثان لليت. وجلة لا نخشى رقيباً معطوف عليه، والرابط محذوف، أي: فيه. ويجوز أن يكون جلة لا نرى صفةً لشهر. فقال: (ليسَ) إيَّاي ولم يقل: ليستي فقد قارقَ باب (ضربني) وقد روى (عليه رجلاً ليسني) وإنها هذا كالمثل لأنهم لا يأمرون (بعليك) إلا المخاطب فقد شد هذا من جهتين من قولهم: (عليه) فأمروا غائباً ومن قولهم: (ليسني) فأجروهُ مجرى (ضربني) فإذا قلت: (ليسَ زيدٌ أخاكَ) وأخبرتَ عن الفاعلِ والمفعول فإنَّهُ لا يجوز إلا (بالذي) ولا يجوز بالألف واللام؛ لأن (ليسَ) لا تتصرف ولا يبنى منها فاعلَّ ألا ترى ألَّكَ لا تقول: (يفعلُ) منها ولا شيئاً من أمثلةِ الفِعُل وهي فِعُلُ وأصلها (لَيسَ) مثل (صَيدً) البعيرُ.

وألزمتِ الإِسكانَ إذ كانت غير متصرفةٍ فتقول: إذا أخبرتَ عنِ الفاعل من قولكَ: (لِيسَ زِيدٌ أَخَاكَ) الذي ليسَ أخاكَ زِيدٌ، وإن أخبرتَ عن المقعول قلت: الذي ليسَ زِيدٌ إِياهُ أَخُوكَ)، وإن شنتَ قلتَ: (الذي ليسَهُ زِيدٌ أخوكَ) على قياسِ الذين أجازوهُ في (كانَ) والذين أجازوا الإخبارَ عن المقعول في باب (كانَ) وإخواتِها يجتجون بقول أي الأسود الدولي:

نسإنْ لا تَكُنْهُا أَوْ تَكُنُّ إِلَّيْ الْمُرْكِ أَخُوهِا غَلَنْهُ أُمُّهُ بِلِيانِ ا

فجعله كقولك: اضربها ويضرب وَلَوَ اللهِ حَالَ زِيدٌ حَسناً وَجَههُ) فأخبرت عن الوجه لم يجز لأنك كَنتَ تضع موضعه لَهُ مُونَ المُحَلِّلُ اللّهُ عَالَى وَيدٌ حَسناً هُو وجههُ إذا كانَ يلزمك أن تضع موضع الاسم الذي تخبر عنه ضميراً يرجع إلى (الذي) كها بينتَ فيها تقدم فإذا كان (هو) يرجع إلى (الذي) لم يرجع إلى زيد شيءٌ، وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي ولكن لو أخبرتَ عن قولكَ: (حسناً وجههُ بأسرهِ) جازَ في قول من أجاز الإخبار عن المفعول في هذا الباب فتقول: الكائنة زيدٌ حَسنٌ وجههُ ولو أخبرتَ (بالذي) لقلت: (الذي كانَ زيدٌ حَسنٌ وجههُ ولو أخبرتَ (بالذي) لقلت: (الذي كانَ زيدٌ حَسنٌ

وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل: يقول لحبيبته: ليت هذا الليل الذي نجتمع فيه طويل كالشهر، لا لبصر فيه أحداً ليس إياي وإياك أي: ليس فيه غبري وغيرك أحد. وهو استثناء لنفسه كها قال إلاك، لا نحاف فيه رقبياً.

وهذا الشعر نسبه خدمة كتاب سببويه إلى عمر بن أبي ربيعة المذكور أنفاً. ونسبه صاحب الأغالي، وتبعه صاحب الأغالي، وتبعه صاحب المعالية والمحمد الصحاح إلى العرجي، وهو عبد الله بن عمر ابن عمرو بن عثبان بن عفان. نسب إلى العرج، وهو من تواحي مكة، لأنه ولد بها، وقبل بل كان له بها مال، وكان يفيم هناك. والله أعلم. انظر خزانة الأدب ٢/ ٢١٥.

وجهةً) وحذفت ضميرَ المفعولِ من (كانَ) كما حذفتهُ من (ضَرَبَتُ) حينَ قلبَ: الذي ضَربَ زيدٌ ولو أَثبتَ الهاءَ لجازً، وإن أخبرت بالذي على قول من جعل المفعول (إيَّاهُ) لم يجز حذفهُ؛ لأنه منفصلٌ وكنتَ تقول: الذي كانَ زيدٌ إياهُ حَسَنُ وجهه.

#### الثامن: الظروف من الزمان والمكان:

اعلم أنَّ الظرف إذا أخبرتَ عنه فقد خَلُصَ اسهاً وصار كسائر المفعولات إلا أنَّكَ إذا أضمرتهُ أدخلتَ حرف الجر إلا أنَّ تريد أضمرتهُ أدخلتَ حرف الجر على ضميره ولم تعد الفعلَ إلا ضميره إلا بحرف الجر إلا أنَّ تريد السعة فتقدر نصبُه كنصبِ سائر المفعولاتِ وهذه الظروف منها ما يكن اسهاً وظرفاً ومنها ما يكونُ ظرفاً.

ولا يكون اسماً وقد تقدم ذكرها في هذا الكتاب إلا أنَّا نعيدُ منه شيئاً ها هنا ليقومَ هذا الحدُّ بنفسه فالذي يكون منه ظرفاً واسماً ضمَّ البيومُ والليلةُ والشهرُ والسنةُ والعامُ والساعةُ ونحو ذلك.

وأما ما يكون ظرفاً ولا يكون اسماً التحو الفات علمة وبعيدات بين ويكراً وسَحَراً) إذا أردت (مُحراً) بعينه ولم تصرف ولم تُرَّدُ سَعَوْلُمُن اللَّسَتَعَارِ وَكَذَلَك ضَحياً إذا أردت صُخى يومِكَ وعتمة ليلتِكَ لم يستعملنَ على هذا المعنى إلا ظروفاً، وأما الأماكن وما يكون منها اسماً فنحو المكان والحَلْف والقدام والأمام والناحية وتكون هذه أيضاً ظروفاً والظروف كثيرةً، وأما ما يكون ظرفاً ولا يكون اسماً فنحو: هنذ وسوى وسواء إذا أردت بهن معنى (غير) لم تستعمل إلا ظروفاً وزيبًا كان الظرف ظرفاً والعمل في بعضه لا كله وكذلك آتيك والعمل في بعضه لا كله وكذلك آتيك شهر رمضان وكل ما كان في جواب (مَتَى) فعل هذا يجيء، وأما ما كان جواباً (لكم) فلا يكون العمل في بعضه دون محض.

وإذا قلت: صمتُ يوماً لم يجزُ أن يكون الصومَ في بعضه من أجل أنه وضع للإمساكِ عن الطعام والشراب وغيره في اليوم كُلِه. فيا كان من الظروف قد يستعمل اسها فالإخبار عنه جائزٌ وما كان مِنها لا يجوز إلا ظرفاً لم يجز الإخبارُ عنه تقول: (ذهبتُ اليوم) فإذا قيلَ لكَ: أخبرُ عن اليوم (بالذي) قلتَ: الذي ذهبتُ فيه اليوم ولمَّ يجز حلفُ (فيه) كها كان يجوز حذف الهاء؛ لأن الضمير قد انفصل بحرف الجير وكذلك إذا قلت: (اليومُ قمتُ فيه)؛ لأنه قد صار اسها والمضمر لا يكون ظرفاً وكل ما دخل عليه حرفُ الجر فهو اسمٌ وإنها الظرفُ هو الذي قد حُدفَ حرف الجو منه، وذلك المعنى يُراد به، فإن ثنيتَ قلتَ: اللذان ذهبتُ فيهها اليومانِ.

فإن قلت ذلك بالألف واللام قلتَ: (الذاهبُ فيهِ أَنَا اليومُ) والذاهبُ قيهها أَنَا اليومانِ فالألفُ واللامُ قد قامَ مقامَ (الذي) وأفردت (ذاهباً) ولم تثنيهِ؛ لأن فاعله غير مضمرِ فيه وهمو مذكور بعده، وإن جمعتَ قلتَ الذاهبُ فيهنَ أَنا الآيامُ وكذلك الإخبار عن المكان إذا قلت: (جلستُ مكانك) فإذا أردتَ الإخبار فِي (مكانك) قلت: (الذي جلستُ فيه مكانك) واللذانِ جلستُ فيهما مكاناكَ وبِمُولَالُقِبُ وَاللَّامِ: (الجالسُ فيهِ أنا مكانُّكَ) والجالسُ فيهما أثا مكاناكَ، فإن جعلتَ الزمان وَالْكِانِ فِي بِعِلْمِ الْمِياتِلِ يُفِعُولِينَ عَلَى السَّعَة أَسْقَطَت حرف الجو فصار حكمه حكم المفعول الذي تقدم ذكره فقلت: في (ذهبتُ اليوم) إذا أردت أن تخبر عن اليوم بالذي قلت: (الذي ذهبتُ اليوم) كما تخبرُ عن زيدٍ في قولك: (ضربتُ زيداً) تريد: الذي ذهبتهُ اليوم، وإن شئتَ أظهرتَ الهاة وهو الأصل وإثباتها عندي في هذا أولى منهُ في ضربتُ: لأن هنا حرف الجر محذوف الهاء معه إخلالٌ بالكلام وتقولهُ بالألف واللام: الجالسةُ أنَّا مكانكَ وتقول: (سرتُ بزيدٍ فرسخينِ يومين) فالفرسخان ظرفٌ من المكان واليومان ظرفٌ • من الزمان، قإن أخبرت عن اليومين (بالذي) قلب: اللذان سرتُ بزيدٍ فرسخين فيهها يومان وبالألف واللام السائرُ أنا بزيدٍ فرسخين (فيهما يومان)، وإن أخبرت عنهما على السعة قلت: ' السائرهما أنا بزيدٍ فرسخينِ يومانِ وبالذي: اللذانِ سرتُ بزيدٍ فرسخين يومانِ، وإن شئتَ قلت: سرتهيا وهو أحبها إليَّ كي لا يكثر ما يحذفُ، فإن بنيت القعل للمفعول فقلت: (مميرً بزيدٍ فرسخانِ يومينِ) فأنتَ بالخيار إن شئتَ نصبتَ الفرسخينِ ورفعت اليومينِ، وإن شئتَ

رفعتَ الفرسخينِ ونصبتَ اليومينِ إلا أنَّ الذي ترفعهُ تجعلهُ مفعولاً على السعة؛ لأنه قد صار اسهاً وخرج عن حد الظرف ونجعلُ الثاني ظرفاً إن شئت، وإن شئتَ جعلتهُ مفعولاً على السعة أيضاً فإذا أخبرتَ عن الفرسخين فيمن رفعها بالذي قلت: (اللذانِ سيرا يزيدِ يومينِ الفرسخانِ، وإن قلتهُ بالألف واللام قلت (المسيرانِ بزيدٍ يومينِ) فرسخانٍ)، وإن أخبرت عن (اليومينِ) في هذه المسألة وقد رفعت الفرسخينِ قلت (المسيرُ بزيدٍ فرسخانِ فيهما يومانِ) هذا إذا كان (اليومانِ) ظرِّفاً، فإن جعلتهما مفعولين على السعة قلت: (المسيرُ هما بزيدٍ لموسخانِ يومانِ)، وإذا قدمتُ الفرسخينَ من قولك: (سير بزيدٍ فرسخانِ يومينِ) قلت: (الفرسخانِ سيرا بزيدٍ يومينٍ) فجعلت ضمير الفرسخينِ في (سِيرً) فقلت: سيرا وخُلف الضمير الفرسخين فقامٌ مقامهها، فإن قدمت اليومين قلت: (اليومانِ سير بزيدِ فيهما فرسخانِ) قَاظَهِرِتَ حرفَ الجِرِّ لَمَّا احتجتَ إلى إضهار (النِوَبَينِ)، فإن جعلتهما مفعولين على السعة قلت: اليومانِ سيرهما بزيدٍ فرسخانِ، فإن قدمُت الفرسخيرُ واليومين قلت: (الفرسخانِ اليومانِ سيراهما بزيدٍ) فالفرصخان: مبتدأ واليومان مبتدأ ثانٍ وسِبراهما بزيدٍ خبر اليومين والألف ضمير الفرسخين وهي ترجع إليهما وهما ضمير اليومين هذا إذا جعلتهما في أصل المسألة مفعولين على السعة، فإن لم تجعلهما كذلك قلت: سيرا فيهما وكل ما قدمته فقد مقامَ مقامة صَميره، فإن أدخلت (اللذينِ) في (سيرًا وجعلتُ (اللذينِ) هما الفرسخانِ قلت: (القرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرا بزيدٍ فيهما هما) فالفرسخان: مبتدأً أولُ واليومان مبتدأً ثانِ واللِّذانِ مبتدأً ثَالَتٌ وصلته سيرا بزيدٍ فيهما والحبرُ (هُما) والألف في (سيرا) ترجع إلى اللذين و(فيهما) ترجعُ إلى اليومين واليومان مبتدأ وخبرهما اللذان وصلتهيا مع خبرهما الجملة واليومان وما بعدهما خَبِرَ الفرسخينِ، وإن شئتَ أقلت: (اللذانِ سيراهما)، فإن أخبرت بالألف واللام قلت: (الفرسخانِ اليومانِ المسيران بزيدِ فيهما هما) واعتبرُ صحةً هذه المسائل بأنَّ تجعل كل اسم ابتدأتهُ موضعَ ضميره، فإن استقام ذلك وإلا فالكلام خطأً ألا ترى أن قولك: (هما) ضمير الفرمسخين و(هُما) التي في قولكَ: المسيراهُما ضمير اليومين فإذا جعلت كلُّ واحدٍ منهما موضع ضميره صار الكلام: (المسيرانِ بزيدِ يومين قرسخانِ) فعلى هذا يقعُ التقديم والتأخير في كل

هذه المسائل، فإن جعلتَ (اللذين) في هذه المسألة لليومين قلت: الفرسخانِ اليومان اللذان سيرًا فيهما بزيدٍ فالقرسخان مبتدأً واليومانِ مبتدأً ثانِ و(اللذانِ) خبرٌ (اليومينِ) وهُما اليومانِ والألفُ في (سيرا) ضمير الفرسخين وفيهما ضميرُ (اللذينِ) فلو جعلتَ (الفرسخين) موضعَ ضميرهما لقلت: اليومانِ اللذان سير الفرمخان فيهما بزيدِ هما، فإن أخبرت بالألف واللام في هذه المسألة وجعلتهما (لليومين) أيضاً قلت: (الفرسخانِ اليومانِ المسيرهما يزيدِ هما) فهما الأولى: مقمولةٌ على السمةِ والثانيةُ فاعلةٌ وإنها ظهر الفاعل ها هنا؛ لأن كُلُّ اسمٌ كان فيه ضمير القاعل جرى على غير نفسه، فإن الفاعل يظهر فيه وإنها جاز في (اللذين سيرا)؛ لأنه فِعُلُّ فتثنيه، وإن كان جارياً على غير مَنْ هُو لَهُ وَمَعْنِي قُولِي: جَارِ على غير مَنْ هو له أن اللذين لليومين والألف في (سيرا) للفرسخين فلها قلتة بالألف واللام لم يصلح أن تقول: المسيراهما كما قلت: (اللذانِ سيراهما)؛ لأن مسيراً إببيٌّ ولو ثنيتهُ لكان فيه ضمير الألف واللام ولا يجوز غير ذلك كها بيتت فيها تقدم يجوز الفرتيقول القائهان وضمير الفاعل للألف واللام وكذلك المضروبان فالألف واللام في هذا بتخارَ اللَّذِي (حدُّه لأنها تتحد مع الاسم الذي بعدها فيثني تثنية (الذي) وحدة إذا كَانَ لَنْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الله واللَّام يدخل على اسم الفاعل واسم الفاعل لا يحتملُ الضمير إذا جرى على غير من هو لهُ فإذا جرى اسمُ الفاعل على غير من هو له أفرد وذكر الفاعل بعده إما مظهراً وإما مكنياً فلذلك قلت: الفوسخان اليومانِ المسيرهما بزيدٍ هُما لأنك لو جعلتَ الفرسخين في موضعهما لقلت: اليومانِ المسيرهما بزيدٍ الفرسخانِ ويبينُ لكَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ إذا جرى على غير من هو لهُ في هذه المسألة تقول: الفرسخان اليومانِ مسيرهما بزيدِ (هما) فتجعل الأولى مفعولةً والثانيةَ تقومُ مقامَ الفاعل؛ لأن قولك: مسيرهما هُما الفرسخانِ فإذا جعلت: (مسيرهما) حُمِراً عن اليومين فقد أجريتهما على غير من هُما لهُ فلم يحتمل الاسم إذ جرى على غير نفسه أن يكون فيه ضميرٌ مرفوعٌ ولو قلت: (الفرمسخان اليومانِ سيراهما بزيدٍ) جازَ والألف للفرمسخينِ ألا ترى أنك تقول: (زيدٌ ضاربُه أَنَا) ولو قلت: (زيدٌ اضربُهُ) لم تحتجُ إلى (أنا)؛ لأن القعل بما يطسمر فيه، وإن جرى على غير صاحبه.

#### التاسع: الإخبار عن الصدر:

اعلم أن المصدر إذا كان منصوباً وجاء للتوكيد في الكلام فقط ولم يكن معوفة ولا موصوفاً فالإخبار فنه فيح الأنه بمنزلة ما ليس في الكلام ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربتُ ضرباً) فليس في (ضرباً) فليس في (ضرباً) فليس في (ضرباً) فائدةً لم تكن في (ضربتُ) وإنها تجيء تأكيداً فإذا قلت: ضربتُ ضرباً شديداً أو الضرب الذي تعلمُ فقد أفادكَ ذلك أمراً لم يكن في (ضربتُ) فهذا الذي يحسنُ الإخبار عن ذلك قلت: (الذي ضربتُ ضربٌ شديدً) تريد: (الذي ضربتُ ضربٌ شديدً)، وإن قلت سير بزيد سيرٌ شديدً قلت الذي سيرٌ بزيد سيرٌ شديدً والذي جوز أن تخبر عنه من المصادر ما جاز أن بقومَ مقامَ الفاعل كها كانَ ذلك في الظروف قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصَّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحانة: ١٣].

وذكر المازل: أن الإخبار عن النكرة يجوزُ من هذا الباب، وإن الأحسن أن يكون معرفةً أو موصوفاً وهو عندي غيرُ جائزٍ إلا أنْ تريد بْالْمُوسِر نوعاً من الفعل فتقول على ذلك: (ضُرِبَ ضَرْبٌ) أي: نوعٌ من الضرب وفيه بعل وتعرف لأضربتُك ضرباً شديداً) فإذا أخبرتَ عنهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ قَلْتِ: (الضَّارِيكَ مُأْنِؤُكُونِيَرِكُ وَمُؤْنِينِهُ لِمُأْلِدِي ضَرِبَتُكُهُ ضَربٌ شَدِيدٌ)، فإن ثنيتَ المصدر أو أفردتَ المرة فيه حَسُنَ الإخبار لأنك تقول: شُيرِبَ ضربتانِ فتكونُ فيه فائدة؛ لأن قولك: (ضُرِبُ) لا يفصح عن ضربتين وكذلك لو قلت: (ضُرِبَ ضربةٌ واحدةً) أو ضربةٌ ولم تذكر واحدةً فإذا قلت: (ضُرِبَ بزيدِ ضربٌ شديدٌ) قلت: (المضروبُ بزيدٍ ضَرِّبٌ شديدٌ) و(المنفوخُ في الصور نفخٌ شديدٌ)، وإذا قلت: (شربتُ شربَ الإبل) قلت: (الشارية أنا شربُ الإِيل)، وإذا قلت: (تبسمتُ وميضَ البرقِ) قلت: المتبسمة أنا وميضُ البرقِ وقد قال قومٌ: إنَّ وميضَ البرقِ ينتصبُ على (فعلٍ) غير (تبسمتُ) كأنهم قالوا: (ومضتُ وميضَ البرقِ) فهؤلاءِ لا يجيزون الإِخبار عن هذه الجهة ومن نِصب المصادر إذا كانت نكرةً على الحال لم يجز الإِخبار عنها كما لا بجوز الإِخبار عن الحال، وإذا كانت المصادر وغيرها أيضاً حالاً فيها الألف واللام لم يجز أن تخبر عنها نحو: أرسلها البيراكَ والقومُ فيها الجهاءَ الغفيرَ ورجعَ عودَهُ على بدئهِ وما أشبه هذا نما جاء حالاً وهو معرفة وكل ما شذَّ عن يابه

قليس لنا أن نتصرف فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به وكل اسمٍ لا يكون إلا نكرةً فلا يجوز الإخبار عنه وقد ذكرنا هذا فيها تقدم فقصة: رُبَّ رَجلٍ وأخيهِ وكُلُّ شاةٍ وسخلتَها وما أشبه هذا مما جاء معطوفاً نكرةً فهو كالحالِ لا يجوز الإخبارُ عنهُ ولو أجزتهُ لوجبَ أن تكرر (رُبُّ) فتقول: (الذي رُبَّهُ).

ولا حجةً في قول العربِ: رُبَّهُ رجلاً ورُبِّها امرأةً؛ لأن هذا ليس بقياسٍ ولا هو اسمٍ تقدم.

قال المازني: وأما قول العرب: (ويخة رجلاً) فإنّها جاءت الهاءُ بعد مذكورٍ وقد يجوز الإخبار عنها كما يجوز الإخبارُ عن المضمر المذكور فتقول: (الذي ويحة رجلاً هو) وفيه قبحٌ؛ لأن (ويح) بمعنى الدعاءِ مثل الأمر والنهي والذي لا يوصل بالأمر والتي لائهما لا يوضحانه والدعاءُ بتلكَ المتزلة قال: إلا أنّ هذا أسهل؛ لأن تفظه كلفظ الخير.

قال أبو بكر: أنا أقول: (وهو عندي غير جائز؛ لأن هذه أخبار جعلتُ بموضع الدعاء فلا يجوز أن تحال عن ذلك، وأما ما جاء من المصادر مضمراً فعله مثل: إنها أنت ضرباً وأنت سيراً وضرباً ضرباً فلا مجوز عندي الإحبار عنه لأنها مصادر استغنى بها عن ذكر الفعل سيراً وضرباً ضرباً) قلا مجوز عندي الإحبار عنه لأنها مصادر استغنى بها عن ذكر الفعل فقامت مقامه فلا يجوز الإحبار عنعنها كما لا يجوز الإحبار عن الفعل والمصدر بدل على فعله المحذوف فإذا أضمرته لم يدل ضميره على الفعل.

والمازني: يجيزُ الإخبار عن هذا فيغرلُ إذا أخبرتَ عن (سير) من قولك: إنَّها أنتَ سيراً قلتَ: (الذي انتَ إيَّاهُ سيرٌ شديدٌ) كأنَّكَ قلتَ: الذي أنتَ تسيرهُ سيرٌ شديدٌ.

العاشر: الابتثاء والحبر:

اعلم أنَّ هذا الباب لا يجوزُ الإخبار فيه إلا بالذي؛ لأنه لا يكونُ منه فاعلُ. .

وذلك قولك: (زيدٌ أخوكَ) إن أخبرتَ عن (زيد) قلت: (الذي هو آخوكَ زيدٌ) انتزعت زيداً من الصلة وجعلتَ موضعهُ (هو) فرجع إلى (الذي) والذي هُو زيدٌ على ما بينت فيها تقدم، وإن أخبرت عن الأخ. قلت: (الذي زيد هو أخوكَ) جعلتَ (هو) مكان الخبر كما كان في أصل المسألة و لا يجوز هذا التقديم والتأخير؛ لأنه ملبسٌ.

وتقولُ: (أنتَ منطلقُ) للذي تخاطبُ، وإن أردتَ أن تخبر عن المخاطب قلت: (الذي هو منطلق أنت)، وإن أخبرتَ عن منطلق قلت الذي أنت هو منطلقٌ، وإن أخبرتَ عن المضمر في منطلق أنت)، وإن أخبرتَ عن المضمر في (منطلقٍ) لم يجز الأنكَ تجعل مكانهُ ضميراً يرجعُ إلى (الذي) والا يرجع إلى المخاطب فيصيرُ المخاطب مبتداً ليس في خبره ما يرجع إليه، وإذا قلت: (زيدٌ ضربته) فأخبرت عن (زيدٍ) المخاطب مبتداً ليس في خبره ما يرجع إليه، وإذا قلت: (زيدٌ ضربته) فأخبرت عن (زيدٍ) أقمت مقامه (هو) فقلت: (الذي هو ضربتهُ زيدٌ) فهو يرجع إلى (الذي) والهاءُ في (ضربتهُ المخبر الأنكَ تصيرُ إلى أن تقول: (الذي زيدٌ ضربتهُ هو)، فإن جعلت الهاء التي في (ضربتهُ) ترجع إلى (زيدٍ) لم يرجع إلى (زيدٍ) شيءٌ، وإن رددته إلى (الذي) لم يرجع إلى (زيدٍ) شيءٌ.

قال المازني: هل بجوز أن أحمل هذا على المنهي؛ لأن زيداً هو الذي في المعنى، فإن ذلك أيضاً غير جائز لأنك لا تفيدُ حيثند بالحبر معنى ولا يجوز الإخبار عن (ضربته) في هذه المسألة؛ لأنه فعل وجملةٌ والأفعال والجبلُ لا بخبر عنها لأنك إذا أخبرت احتجت أن تضمر ما تخبرُ عنهُ والفعلُ لا يضمرُ وكذلكَ الجملةُ؛ لأن ذلك عنال، وإذا قلت زيدٌ ذهب عمرو إليه جاز أن تخبر عن زيدٍ فتقول: (الذي هو ذهب عمرو إليه زيدٌ) لأنك تجعل الهاء التي في (إليه) يرجع إلى (الذي هو ذهب عمرو إليه زيدٌ) لأنك تجعل الهاء التي في (إليه) يرجع إلى (الذي)، وإن أخبرت عن (عمرو) فجائزٌ.

فتقول: (الذي زيدٌ ذهبَ إليه عمروٌ) وتجعل للفاعل في (ذهب) ضميراً يرجع إلى (الذي) وتجعل عمراً خبراً للمبتدأ، وإن جعلت في موضع (عمروٍ) في هذه المسألة (هنداً) كان أبينُ إذا قلت: (زيدٌ ذهبتُ هندٌ إليه) فأخبرت عن (هنو) قلتُ: التي زيد ذهبتُ إليه هندٌ، فإن ثنيت هنداً قلت: (اللتانِ زيدٌ ذهبتا إليه الهندانِ) قصار الكلام أوضحُ لما ظهر ضمير الفاعل وهو الراجع إلى (اللتين)، فإن أخبرت عن (الهاء) في هذه المسألة لم يجز من حيث لم يجز الإخبار عن الهاء في (زيد ضربتهُ)، فإن قلت: (زيدٌ ذاهبٌ إليه عمروٌ) فأخبرت عن (عمروٍ) قلت: الذي زيدٌ ذاهبٌ إليه هو (عمروٌ) جعلتَ (هو) متفصلاً؛ لأن (ذاهباً) اسمٌ إذا صار خبراً لغير من هو لهُ أو صفةً أو حالاً صار فاعلهُ منفصلاً والفعلُ ليس كذلك وقد مضى

تفسير هذا وتقول: (زيدٌ يضربهُ أبوهُ)، فإن أخبرت عن (زيدٍ) قلت: (الذي هو يضربه أبوهُ زيدٌ) جعلتَ (هو) موضعَ (زيدٍ) وهو الراجعُ إلى (الذي) والهاء في يضربهُ تُرجع إلى (هو) وكذلك الهاء في (أبيهِ) كما كان في أصل المسألة، وإن أخبرتَ عن الأب قلتَ: (الذي زيدٌ يضربه أبوهٌ) فتجعل في (بضربهُ) فاعلاً وهو صلة (الذي) وجعلت الأب خبراً وهو (الذي) وهذه المسألة تلبس بقولك: (زيدٌ يضربُ أبّاهُ) لو قبلَ لك أخبر عن (الأبٍ) لقلت: الذي زيدٌ يضربةُ أبوهُ ولو جعلتَ موضع أبيهِ أمهُ لارتفعَ اللَّبُسُ لو قيلَ لك كيفَ تخبرُ عن الأم من قولك؛ (زيدٌ تضربهُ أمهُ) لقلت: (التي زيدٌ تضربهُ أمُّهُ) ولو قلت (زيدٌ يضرب أمه) فأخبرت عن الأم لقلتَ: (التي زيدٌ يضربُها أمُّهُ) وهذه المسألة متى ما لم يخالف فيها بين المبتدأ والفاعل أو المفعول ألبسَ فلم يعلم الفاعلُ من المفعول، فإن محالفتَ بأن تجعلَ أحدهما مفرداً والآخر مثنيَّ أو مجموعاً أو تجملَ أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً زال اللبسُّ ألا ترى أن أصل المسألة إذا قلت: (زيدٌ يضربهُ عمروٌ) وعمريٌ قلعلُ أَنْزَكِيلَ لك: قدم عمراً لقلت: عمروٌ زيدٌ يضربهُ قفي (يضربُه) ضمير (عمروٍ) مرفوع ولم قبل لك قدم عمراً من قولك: (زيدٌ يضربُ عمراً) لقلت: (عمروٌ زيدٌ يضربهُ) وَفُرِيَّ (١٩٥٤) وَمُرْبِيِّ (١٩٥٤) واللفظُ واحدٌ جعلتَ عمراً فاعلاً أو مفعولاً إذا قدمتهُ وابتدأتهُ، فإن خالفتَ بين الاسمين حتى يقعَ ضميراهما متخالفين بأن المرادُّ، وذلك أن تجملَ موضع حمروِ العُمرانِ.

فإذا قلت: زيدٌ يضربهُ العمرانِ فقدمتَ العمرينَ مبتدآينِ قلت: (العمرانِ زيدٌ يضربانِ)، وأن قلت: (زيدٌ يضربُ العمرين) فقدمتَ العمرينِ مبتدآينِ قلت: العمرانِ زيدٌ يضربها، فإن جعلت موضع (يضربُ) ضارباً من قولك: زيدٌ يضربهُ أبوهُ قلتَ: زيدٌ ضاربهُ أبوهُ، فإن أخبرت عن الأب قلت: الذي زيدٌ ضاربهُ هو أبوهُ فأظهرتَ (هو) منفصلةً لما تقدم ذكره، فإن أخبرتَ عن الأب من قولك: (زيدٌ ضاربُ أباهُ) قلتَ: (الذي زيدٌ ضاربهُ آبوهُ) ولم تحتج إلى أخبرتَ عن الأب من قولك: (زيدٌ ضاربُ أباهُ) قلتَ: (الذي زيدٌ ضاربهُ آبوهُ) فهذا مستعملً (هو)؛ لأن (ضاربَ) إلى جانب زيدٍ وهو لهُ فأما قولهم: (السمَنُ متوانِ بدرهم) فهذا مستعملً بالحماد يريدونَ: السمن منوانِ منهُ بدرهم، فإن أخبرتَ عن السمن قلت: (والذي هو منوانِ بالحماد يريدونَ: السمن منوانِ منهُ بدرهم، فإن أخبرتَ عن السمن قلت: (والذي هو منوانِ

بدرهم السمنُ ) تريد: (الذي هو منوانِ منه بدرهم السمنُ انقلتهُ عها كانَ والحَذَفُ بحاله والهاءُ الْتي في (منهُ) ترجعُ إلى (هو) كها كانت ترجعُ إلى السمن في أصل المسألة.

وإن أخبرت عن (المنوينِ) قلت: (اللذانِ السمنُ هما بدرهم منوانِ)، وإن أتممت الكلامَ قلت: (اللذانِ السمنُ هما بدرهم منهُ منوانِ) والإِتمامُ هو أحبُّ إليَّ؛ لأن المحلوف لا ينبغي أن يُصرف تصرف غير المحلوف وحقه أن يترك على لفظه ليدلَ على ما حذف منه وهذه المسألة نظير قولك: (زيدٌ عمروٌ قائمٌ إليه) فزيدٌ: مبتلاً كالسمنِ ومنوان: مبتلاً ثانِ كعمروِ وقولك: (بدرهم منهُ) خبر (منوينِ) والهاءُ في (منهُ) ترجعُ إلى (السمنِ) كرجوع الهاء في (إليهِ)، فإن قيلَ لك: أخبر عن خبر السمنِ بأسره وهو قولك: (منوانِ منهُ بدرهم) لم يجز؛ لأن الجمل لا تضمر وكذلك أو قبلَ لك : أخبر في قولك: (يدٌ عمروٌ قائمٌ إليهِ عن خبر (زيدٍ) بأسره لمَّ يَجزُ.

الحادي عشر: المضاف إليه:

اعلم أن المضاف إليه على ضربين: فهرب من يعن الاسان فيه كحروف زيد وعمر و يراد بها التسمية فقط كرجل اسمة عبد الله أو عبد الله الفيال الفرب لا يجوز أن تغبر فيه عن المضاف إليه؛ لأنه كبعض حروف الترقيق في الترقيق المؤلف من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نبحو: (دارٌ عبد الله) وغلامٌ زيد فهذان منفصلان جع بينها الملك ومتى زال الملك زالت الإضافة فهذا الفرب الذي يجوز أن تغبر عن المضاف إليه أما المضاف الأول فلا يجوزُ أن تغبر عنه البتة أعني (غلاماً وداراً) إذا قلت: غلامٌ زيد ودارٌ عمرو لأنك لو أخبرت عنه لوجب أن تضمره وتضيفه والمضمر لا يضاف فإذا قلت: (هذا غلامٌ زيد) فأردت الإخبار عن (زيد) قلت: (الذي هذا غلامة زيد) جعلت الهاء موضع زيد وهي الراجعة إلى الذي وكذلك إذا قلت قمتُ في داره زيدٌ، فإن قلت: هذا ابن عرس وسامُ أبرص وحمارُ قبانَ وأبو الحرثِ وأنتَ تعني الأسدَ فأخبرت عن المضاف إليه في هذا الباب لم يجز؛ لأن وكار نيد شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه وإنها مُحازَ قبانَ اسم للنابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه ويا كان

وقال أبو العباس عن أبي عثيان: أنه قد جاء الإخبار في مثل: حُمازَ قبانَ وأبي الحرثِ وما أشبههُ ولكنه في الشعر شاذً.

### الثاني عشر: البدل::

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب فمنهم من لا يجيز الإخبار عن المبدل منهُ إلا والبدلُ معه كما يفعلُ في النصب.

قال أبو يكر: وإلى هذا أذهبُ وهو الذي يختارهُ المازني ومنهم من يجيز الإخبار عن المبدل منهُ دون البدلِ فإذا قلت: (مورتُ برجلِ أخيكَ) فأخبرت عن (رجلِ) قلت: الذي مورت به رجلٌ أخوكَ والمار به أنا رجلٌ أخوكَ تجعلُ الرجل خبراً ثم تبدلُ الأخ منه كها كان في أصل المسألة وقومٌ يقولون: المارُ به أنا أخيك رجلٌ فيجعلون (الأخ) بدلاً من إلاسم المضمر كها كان بدلاً من مظهر.

قال المازن: فإن أتحبرت عن أحيك من فولك: (مررثُ برجلِ أخيك) قلت: المار أنا برجلٍ به أخوكُ قال: وهذا قبيحٌ للنُفت عن البلدلِ الذي لا يصح الكلام إلا به فجعلته بعد ما قدرت كلامكَ تقديراً فاسفاً وَقَالَيْنَ كَعْنِينَ أَنْهَا مُوالِكُهَازَ: (زيدٌ ضربتُ آخاكُ أباهُ) قال: وهو جائز على قبحه.

قال أبو بكر: ومعنى قول المازني: قدرت كلامك تقديراً فاسداً يعني: أنَّ حقَّ الكلامِ أن يستغني بنفسه قبل دخول البلل! لأن حقَّ البدلِ أي يكون بمنزلة ما ليسَ في الكلام وأن يكون متى أسقط استغنى الكلامُ فلو قلت: (المَازُّ أنَّا برجلِ أخوكَ) لم يجزا لأنه لم يرجع إلى الألف واللام شيءٌ فكان الكلام فاسداً وكذلك لو قلت: (زيدٌ ضربتٌ أخاكً) لم يجزا لأنه لم يرجع إلى فريدٍ) شيءٌ وقولك (أباهُ) بعدُ بمنزلة ما ليس في الكلام، قال المازني: وكِلا القولينِ مذهبٌ وليسا بقويين.

<sup>(</sup>١) قال الجرجائي في التعريفات: البدل: تابع مقصود بها نسب إلى التبوع دونه، قوله: مقصود بها نسب إلى المتبوع، يخرج عنه: النعث، والتأكيد، وعطف البيان، إلانها ليست بمقصودة بها نسب إلى المتبوع، ويقوله: دونه، يخرج عنه العطف بالحروف، إلانه وإن كان تابعاً مقصوداً بها نسب إلى المتبوع، كذلك مقصود بالنسبة.

الثالث عشر: العطف":

اهلم أن العطف يشبهُ الصفة والبدل من وجهٍ ويفارقهما من وجهِ أما الوجهُ الذي أما الوجهُ الذي أما والمعلف يشبهُ الصفة وأما الوجه الذي يفارقهما فيه، فإن الثاني غير الأول والنحتُ والبدلُ هما الأول.

وإن أخبرت عن زيد قلت: (الذي هو وعمرو في الدار زيدً)، وإن أخبرت عن زيد قلت: (الذي هو وعمرو في الدار (الذي هو وعمرو في الدار عمروً)، وإن شمت قلت: (الذي هو زيد في التناويريّ الآن المعنى واحدٌ، فإن قلت: (قام عمروً)، وإن شمت قلت: (الذي هو زيد في التناويريّ الآن المعنى واحدٌ، فإن قلت: (قام زيدٌ وعمروٌ) فأخبرت عنها جميعاً قلت والمنتخبّ فالتناويريّ والمناورور وإن أخبرت عن (زيد) قلت: الذي قام هو وعمرو (زيدٌ) فأكدت الضمير في (قام) بهو لتعطف عليه الظاهر ويجوز أن لا تذكر (هو) فتقول: (الذي قام وعمرو زيدٌ) وفيه قبع، وإن أخبرت عن (عمرو) قلت: (الذي قام زيدٌ وهو عمرو زيدٌ)، فإن قلت في هذه المسائل بالألف واللام فقياسه قياسُ ما تقدم، وإن أخبرت عن المفعول من قولك: ضربتُ زيداً وعمراً، فإن أردت أن تخبر عن (زيد) عمروً)، فإن لم تردُ ترتيب الكلام على ما كان عليه قلت: (الذي ضربتُ وزيداً عمروً وجاز خمروً)، فإن لم تردُ ترتيب الكلام على ما كان عليه قلت: الذي ضربتُ وزيداً عمروً وجاز ذلك؛ لأن قولك: (ضربتُ زيداً وعمراً وزيداً) في الفائلة سواءٌ، فإن قلت:

 <sup>(1)</sup> قال الجرجاني في التعريبات: العطف: تابع بدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بيئه
وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد.

ضربتُ زيداً وقامَ عمرو لم يجز الإخبار عن واحدٍ منها لأنها من جملتين والعاملان يختلفان فلو أخبرت عن (زيد) لكنت قائلاً: (الذي ضربتهُ وقامَ عمروٌ زيدً) فليس لقولكَ قامَ عمروُ النبه أو من أجله جاز، فإن قلت: اتصالٌ بالصلة، فإن زدتَ في الكلام فقلتَ وقامَ عمروٌ إليه أو من أجله جاز، فإن قلت: ضربتُ زيداً أو عمراً فأخبرت عن (زيد)، فإن الأخفش يقولُ (الضاربةُ أنا أو عمراً زيدً) قال؛ لأن عمراً قد صار كانه من سببه إن وقع عليها فِمُلَّ واحدٌ كها تقول: مررتُ برجلٍ ذاهبِ أبوهُ أو عمروٌ ولو قلت: أو ذاهبٌ عمروٌ لم يجز لأنها لم يجتمعا في فِعُلِ واحدٍ فيصير عمروٌ إذا جعلت لهُ فعلاً على حدته كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ذاهبٌ عمروٌ وكذلك لا يجوز الضاربه أنا والضاربُ زيداً عمروٌ.

قال أبو بكر: لأنه قد انفصل من العامل الذي في صلة الضارب، وإذا قلت: ضربتُ أو شتمتُ عمراً فأخبرت عن (عمرو) قلت: (الذي ضربتُ أو شتمتُ عمراً فأخبرت عن (عمرو) قلت: (الذي ضربتُ أو شتمتُ عمروً) فالقعلان المحلان المحلان في الصلة، فإن قلتهُ بالألف واللام احتجتَ أن تغول: الضاربه أنا والشاقم أنا عميةٌ فأن عميةٌ فأن في صلة (الذي) عنها؛ لأنه لا بد من ألف ولام أخرى حتى بصير فَاهِ في معيد الخلام أيضاً يتغير ألف ولام أخرى حتى بصير فَاهِ في معيد في في القعلين، وإذا قلت (الضاربةُ لأنك إذا قلت: الذي ضربتُ أو شتمتُ عمراً فالشك واقع في القعلين، وإذا قلت (الضاربةُ أنا أو الشاقمُ أنا عمراً) فالشك في الاسمين، فإن قلت: ضربتُ زيداً أو شتمتُ عمراً لم يجز أن غير عن زيل إلا أن تضمر في الجملة الثانية ما يرجعُ إلى (زيله) فتقول: (الذي ضربتُ أو شتمتُ عمراً من أجله أو لهُ زيلًا).

واعلم أنه قد جاء في العطف أشياءٌ مخالفةٌ للقياس فمن ذلك قولك: (مررت برجل قائم أبواء لا قاعدين) فقولك: (لا قاعدين) معطوف على (قائم) وليس في قولك: (قاعدين) شيءٌ يرجعُ للى رجل كيا كان في قولك: فائمٌ أبواهُ ضميرٌ يرجع إلى (رجل) فجاز هذا في المعطوف على غير قياسُ وهذا لفظُ المازني وقول كلَّ من يرضى قوله وكان ينبغي أن تقول: مررتُ برجل على غير قياسُ وهذا لفظُ المازني وقول كلَّ من يرضى قوله وكان ينبغي أن تقول: مررتُ برجل قائمٍ أبواه وأن لا بجيء الأبوان مضمرين ولكنه حكى عن العرب وكثر في قائمٍ أبواه ولا قاعدٍ أبواه وأن لا بجيء الأبوان مضمرين ولكنه حكى عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياساً مستقياً ومما جاء في العطف لا بجوز في الأول قول العرب: (كُلُّ شاق

وسخلتَها بدرهم) ولو جعلتَ السخلةَ تلي (كُلُّ) لم يستقم ومثلهُ: (ربُّ رجلٍ وأخيهِ) فلو كان الأخ يلي: (رُبُّ) لم يجز ومن كلام العرب: (هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) ولو كان زيدٌ يلي الضاربَ لم يكن جراً وينشدونَ هذا البيتَ جراً:

الواهب المائسة الهجمان وعبسيها عسوداً تُزجَّسي خلفَهما أطفالهما

وكان أبو العباس رحمهُ الله يفرقُ بين عبدها وزيدٍ، ويقول: إن الضمير في (عبدِها) هو المائة فكأنه قال: وعبدُ المائة ولا يستحسنُ ذلك في (زيدٍ) ولا يجيزه وأجاز ذلك سيبويه والمازني ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت.

وقال المازي: إنه من كلام العرب والذي، قال أبو العباس أولى وأحسن فإذا قلت: (مررثُ بزيدِ القائمِ أبواه لا القاعدينِ) أجريتُ (القاعدينِ) على القائم أبواه هعلمًا فصارا جميعاً من صفة زيدٍ ولم يكن في القاعدينِ ما يرجع إلى الموصول في اللفظ ولكنه جاز في المعوفة كها جاز في النكرة ونقول على هذا القباس مرزت بهندِ القائمِ أبواها لا الفاعدين فتجري (القاعدين) عليها.

قال المازي: وقد قال قوم من الكون الفياس و(الذي) لا بد في صلته من ضميره وقال هؤلاء (الذي)؛ لأن الألف واللام ليستا على الفياس و(الذي) لا بد في صلته من ضميره وقال هؤلاء ألا ترى أنك تقول: (بَعْمَ الفاهبُ زيدٌ وبَعْمَ الفائمُ أبوهُ زيدٌ ويَعْمَ الضارب زيداً عمروً) ولا تقول: (بَعْمَ الذي ذهبَ زيدٌ) ألا ترى أن الألف واللام قد دخلتا مدخلاً لا يدخلهُ (الذي) وكذلك جاز مررتُ بهندٍ القائم أبواها لا القاعدينِ ولم يجز: (مررتُ بهندٍ القائم أبواها لا القاعدينِ ولم يجز: (مررتُ بهندٍ القائم أبواها لا اللذين قَعَدا).

وقال الآخرون: نجيزهُ (بالذي) معطوفاً ونجعل صلتهُ على المعنى كيا قلنا: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتُ، وأنا الذي ضربتُكَ، فحملناهُ على المعنى فكان الحملُ على المعنى في العطف أقوى إذ كان يكون ذلك في هذا وليس معطوفاً لأنّا قد رأينا أشياءً تكون في العطف فلا تكون في غير معطوفةٍ فهي معطوفةٍ أن تحمل على المعنى غير معطوفةٍ فهي معطوفةً أشد احتيالاً فأجازوا هذا الباب على ما ذكرتُ لك.

قال المازني: وهو عندي جائزٌ على المعنى كيا تقول: (اللذانِ قامٌ وقعدَ أخواك) فتجعل الضمير الذي في (قام وقند) يرجع إلى (اللذينِ) على معناهما لا على لفظِهيا.

ومما جاءً في الشعر في صلة الذي محمولاً على معناه لا على لفظه: ﴿

وأَنَسَا الَّسَذِي قَتَّلَسَتُ بَكُسراً بِالْقَنَسَا وَتَرَكَّتُ يُغْلِبَ غَسِيرٌ ذَاتِ سَسَتَام

والم المستوي المستوي المنافقة القال: (قَدَلَ) قال: وليس كل كلام بحتمل أن يحمل على المعنى لو قلت: أخواك قام وأنت تريد: قام أحدهما لم يكن كلاماً لأنك ابتدأت الأخوين ولم تجيء في خبرهما بها يرجع إليهما فلذلك لم يجز هذا ولو قلت: أخواك قام وقعد فحملت (قام وقعد) على معنى الأخوين كان هذا أقوى؛ لأن الكلام كلها طال جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا لم يطل ولو قلت: (اللذان قام أحدهما أخواك) لم يجز وقد بضطر الشاعر فيجيء بالشي على المعنى فيكون ذلك جائز كها جائز له صرف ما لا ينصرف ووضع الكلام في فيجيء بالشي على المعنى فيكون ذلك جائز كها جائز له صرف ما الا ينصرف ووضع الكلام في غير موضعه ولا يجوز ذلك في غير الشهر في أنه السمع أجازته ولم يستعمل لا تجزه. وقال الأخفش: لو أن رجلاً أحلن مربك بالذي ذهبت جاريتاه والذي أقامتا على قبحه وقال الأخفش؛ لو أن رجلاً أحلن مربك بالذي ذهبت جاريتاه والذي أقامتا على قبحه وعلى أنه ليس من كلام العرب ومن لم يجز هذا لم يجز: (مردتُ بالشنة جاريتاه لا الفيسمتين) وعلى أنه ليس من كلام العرب ومن لم يجز هذا لم يجز: (مردتُ بالشنة جاريتاه لا الفيسمتين)

القياس يعني في هذا الباب وعلى التحريرة في العطف عابل يجوز في الإفراد كان قياساً على قيحه وعلى أنه ليس من كلام العرب ومن لم يجز هذا لم يجز: (مردت بالحسنة جاريتا لا القبيحتين) إذا أراد معنى (الذي) ويجوز هذا على أن لا يجريه بجرى (الذي) ولكن يدخل الألف واللام للمعرفة، وإذا قلت: (الذي ضربت زيداً فإياه عمرو) ولا يجوز أن للمعرفة، وإذا قلت: (الذي ضربت زيداً فإياه عمرو) ولا يجوز أن فعمراً زيداً، فإن الحبرت عن (عمرو) قلت: (الذي ضربت زيداً فإياه عمرو) ولا يجوز أن تجعل ضميره متصلاً وتقدمه كما فعلت في الواو؛ لأن معنى الفاء خلاف ذلك وثم كالفاء وكللك (لا) إذا كانت عاطفة فإذا قلت: (ضربت زيداً ثمّ شتمت عمراً) لم يجز أن تغير عن زيد بالألف واللام؛ لأنه يلزمك أن نقول: (الضاربة أنا ثمّ الشاتم أنا عمراً زيداً فلا يكون زيد بالألف واللام؛ لأنه يلزمك أن نقول: (الضاربة أنا ثمّ الشاتم أنا عمراً زيداً فلا يكون لقولك: (الشاتم أنا عمراً) اتصال بها في الصلة إلا أن تريد له أو من أجله كما بينا في مسائل لقولك: (الشاتم أنا عمراً) اتصال بها في الصلة إلا أن تريد له أو من أجله كما بينا في مسائل تقدمت لو قلت: الذي ضربته وضربت عمراً زيداً أو ثمّ ضربت عمراً أو فضربت وضربت ومراته وزيداً) فتقول: ضربته وضربت وضربات أنها تريد كله إلا على هذا الضمير أو تكون تريد: (ضربته وزيداً) فتقول: ضربته وضربت وضربت زيداً ترداً كله إلا على هذا الضمير أو تكون تريد: (ضربته وزيداً) فتقول: ضربته وضربت وضربات زيداً ترداً عمراً أنه فرينة وضربات فريداً كله إلا على هذا الضمير أو تكون تريد: (ضربته وزيداً) فتقول: ضربته وضربت وضربت فريداً كله إلا على هذا الضمير أو تكون تريد: (ضربته وزيداً) فتقول: ضربته وضربات وضربات

الفعل الثاني توكيداً فيجوز على هذا وهو أيضاً قبيحٌ وكذلك لو قلت: الذي ضربتهُ وقمتُ أو ثمتُ أو قلتُ زيدٌ لم يجز إلا على ما ذكرتُ نك وهو قبيحٌ ألا ترى ألَّكَ لو قلت: (امررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه وأنا) جاز ولو قلت: (مَرَّ زيدٌ برجلٍ وذاهبٌ أنا) لم يجز إلا على ما ذكرت لك من الضمير فتقول: وذاهبٌ أنا من أجلهِ ولو قلت: (الذي ضربتُه فبكى زيدٌ أخوك) جاز؛ لأن بكاه زيدٍ كان لضربِكَ إياهُ ولو قلت: (الضاربهُ أنا والباكي زيدٌ أخوك) لم يجز لأنك إذا أدخلت الألف والمائم لم تجعل الأول علة للآخر وإنها يكون ذلك في الفعل ولو قلت: الذي ضربتهُ وقمتُ زيدٌ كان جيداً؛ لأن الفعلين جيعاً من صلة (الذي)،

وقال الأخفش: لو قلت: الضاربة أنا وقمتُ زيدٌ كان جائزاً على المعنى؛ لأن معنى الضاربة أنا الذي ضربتة، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿إِنَّ المُسَدَّقِينَ وَالمُسَدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ وَرَضًا عَسَنَا يُضَاعَفُ مَنْ الله والقائم أنا زيدٌ لم يجز؛ لأن كل واحد منها اسمٌ عل حياله والقائم ألا في في ذكرُ زيد ولو قلت: (الضاربُ زيداً فمبكيه أنا) كان جائزاً على أن يكون الضربُ على منوا الفربُ على مناها ولو قلت: (الضاربُ زيداً فبكى أنا) كان جيداً ولو قلت: (الضاربُ زيداً فبكى أنا)

وقال الأخفش: إلا على وجو بعيد كأنه ليس فيه ألف ولامٌ كيا قالت العرب: هم فيها الجياة الغفير يويدون: هُم فيها جماً ففيراً وأرسلها العراك يويد: أرّسلها عواكاً وقال: قالت العربُ: (همُ الحمسة العشر) يويدون: (هُم الحمسةَ عَشَرَ).

## الرابع عشر: الإخبار عن المضمر:

إذا قلت: (قستُ) فأخبرتَ عن (التاءِ) قلت: (القائمُ أنّا)، فإن قلت (قمتَ) فأخبرتَ عن (التاءِ) قلت: (القائمُ أنتَ)، فإن كان الضمير غائباً قلتُ: (القائمُ هوَ)، وإن أخبرتَ (بالذي)

<sup>(</sup>١) قرأ ابنُ كثيرٍ ، وعاصمٌ فِي روايةِ أبي بكر مُحْفَفَةَ الصَّادِ .

وقراً الباقون مشدَّدًا في المرقين جمعًا أرادواً : المُتَعَدُّذِيْنَ فأدغموا النَّاءَ في الطَّادِ فالتَّشديدُ من جَمَّلِ ذَلِكَ ، وليس في تشديد الدَّالِ اختلافٌ؛ لأنَّه عَلَى وزن نَفَعَل تَصَدُّقَ مثل تَكَبُّرَ، وتَجَبُّرَ، ومَنْ خَفَّفَ خَذَفَ النَّاءَ اختصارًا .[إعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٣٥١].

قلت: (الذي قام هُوَ والذي قامَ أنتَ والذي قامَ أنا) لأنك لو قلت: (الذي قمتُ أنا والذي قمتُ أنا والذي قمتُ أنتَ) لم يكن في صلة (الذي) شيءٌ يرجع إليه وزعموا أنه سمع من العرب وهو في أشعارهم: أنا الذي قمتُ وأنت الذي قمتَ إذا بدأت بالمخاطب قبل (الذي) أو بدأ المتكلم (بأنا) قبل (الذي) فحملت (الذي) في هذا الباب على المعنى والجيد: أنا الذي قامَ والاعمر جائزٌ فإذا قلت: (فربتني) فأخبرت عن المفعول قلت: (الذي ضربته أنا)، فإن قلت: (فربتك أنا) ولا يجوز: (الذي ضربتك أنت) ولا فربتك أنت) ولا ضربتني أنا) إذا أخبرت عن (الناء)، فإن قلعت (نفسك) قبلَ (الذي) قلتَ: (أنا الذي ضربتني أنا) إذا أخبرت عن (الناء)، فإن قلعت (نفسك) قبلَ (الذي) قلتَ: (أنا الذي ضربتني).

قال المازني: ولو لا أن هذا حكي عن العرب الموثوق بعربيتهم لرددناه لفساده، وإذا قلت: ضربتُكَ فخبرتَ عن المفعول بالذي قلت: (الذي ضربتُ أنتَ) إن شئتَ حذفتَ الهاء من (ضربتُ)، وإن شئت أثبتها وكذلك إلا قالتُ مردتُ بِكَ فأخبرتَ عن (الكاف) بالذي قلت: (الذي مردتُ به أنتَ)، فإن قلتَ ضيبتُ أنا عربت بي فأخبرتَ عن نفسك قلت: (الذي مردتُ به أنا والذي ضربتهُ أنا فلك ويتم المنصوب وللرفوع من المضمر على هذا فإذا قلت: هذا غلامُك فأخبرت عن (الكاف) قلت: الذي هذا غلامهُ أنتَ، وإذا قلت: هذا غلامي فأخبرت عن الباء قلت: (الذي هذا غلامهُ آنا)، وإذا قلت: (هذا غلامُه) قلت: (الذي هذا غلامُه هُوَ)؛ لأن (أنا) للمتكلم وأنتَ للمخاطب وهو للغائب.

وقال المازني في هذا الباب: إنه جائزٌ عند جميع النحويين.

ثم قال: وهو عندي ردي، في القياس ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجَزِنَّهُ:

قال أبو يكر: والذي جعلهُ عندهُ ردِيتاً في القياس أنكَ تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر؛ لأن (الذي)، وإن كان مبههاً فهو كالظاهر؛ لأنه يصحُّ بصلته.

# باب ما تخبر فيه بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه بالألف واللام وما يجوز بالألف واللام ولا يجوز بالذي، وذلك المبتدأ والخبر

أما ما يخبر فيه (بالذي) ولا يجوز بالألف واللام فالمبتدأ والحبر وقد بيناه فيها تقدم وكذلك ما جرى مجراهما والمضاف إليه والاسم المعطوف وكل اسمٍ لا يتصلُ به فعلٌ فيرفعه أو ينصبه أو يتصل به يحرف جرٍ لا يجوز أن تخبر عنهُ إلا (بالذي) وكل فعلٍ لا يتصرف فلا يجوز عنه الإخبار إلا (بالذي) وقد تقدم ذكر هذا.

وأما ما يجوز بالألف واللام ولا يجوز (بالذي) مكانّة فقال الأخفش تقول: (مررثُ بالقائم أخواهُ إلا القاعدين) ولو قلت: (مررثُ بالذي قعدت جاريتاهُ لا الذي قامَنا) لم يجزءُ لأن (الذي) لا بد من أن يكون في صلتهما ذكرها وكذلك لو قلت: (مررثُ بالقاعد أبواها لا القائمين) كان جيداً.

ولو قلت: مررت بالتي قعدَ أبواها لا التي قاماً لم يجز؛ لأنه ليس في صلة (التي) ذكر لها ألا ترى أنكَ تقول: (المضرُّوبُ الوجه عَبدُ اللهُ) ولا تقول: (الذي ضُرِبُ الوجهُ عبد الله) وتقول: المضروبةُ الوجهِ ضربتين أمةُ الله:

و لا تقول: (التي ضُرِبتِ الوجهُ ضربتين آمةً اللهِ؛ لأنه ليسَ في صلة (التي) لها ذِكْرٌ.

# ذكر المحذوفات الني قاس عليها النحويون

وذلك قولك: (ضربتُ وضربَني زيدٌ) وضربني وضربتُ زيداً قال الأخفش: إذا قلت: (الضاربةُ آثا وضربتُ وضربني زيدً) عليه الألف واللام وجعلتَ (زيداً) خبراً قلت: (الضاربةُ آثا والضاربي زيدً) لا يحسن غبر ذلك لأنك حين طرحتَ المفعول في (ضربتُ وضربني) لم تزد على ذلك وأنت لو طرحتَ (الهاءً) من قولكَ (المضاربةُ آثا والضاربي زيدً) كنتَ قد طرحتَ المفعول به كيا طرحتَةُ في (ضربتُ) وطرحت الشيءَ الذي تصحُّ به الصلة؛ لأن كلَّ شيء من صلة (الذي) لا يرجع فيه ذكر (الذي) فليس هو بكلام قال: إلا أنَّ بعض النحويين قد أجازَ هذا وهو عندي غير جائز لطول الاسم؛ لأنه صيرَ (الضاربُ آنا والضاربُ) كالشيء الواحد، وإذا جملتَ (آنا) هُو الخبر يعني إذا أخبرت عن (الناء) كان حلفُ (الهاء) أمثلُ من هذا، وفا وذلك أنك إذا أهلت: (الضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ زيدً أنا) أقبحُ منهُ في توقع ذكر (الذي) فلم تزد على مثل من من المفعول به والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والضاربُ والمناربُ والمناربُ والمناربُ والمناربُ والمناربُ والمناربُ والمناربُ والضاربُ والمناربُ والمنا

قال المازن: إذا أردت الإخبار عن زيد، فإن ناساً من النحويين يقولون: (الضاربُ أنا والضاربِ زيدً) قال: وما أرى ما قالوا إلا محالاً إن كنت لم تنو أن يكون في (الضارب) مفعولٌ عذوفٌ، فإن كنت أردت أن يكون عملوفاً فإنباته أجودٌ قال: وإن قلت: إني إنها أحدفه كما أحدفه في الفعل، فإن ذلك غير جائز لأنك حين حدفته في الفعل لم تضمو وأنت ها هنا تحدفه مضمواً فحدقهما مختلف قلذك لم يكن مثله في الفعل قال: والقياس عندي أن أقول: الضاربُ أنا والضاربِ زيدٌ) فأجعل (الضارب) مبتدأ وأجعل (أنا) خبره فأجعل (الضاربِ) مبتدأ وأجعل زيداً خبره وأجعله تفسيراً لما وقع عليه (ضربتُ) كما كان تفسيراً له مع الفعل وأجعل الضارب الأول غير متعدًّ كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدًّ وأجعل (أنا) خبراً

له؛ لأن الفعل والفاعلَ نظيرهما من الأسهاء المبتدأ والحبر لأنك إذا قلت: (ضرب زيدٌ) فلا بد لفرب من (زيدٍ) كها أنك إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ) فلا بد له من (منطلقٍ) أو ما أشبههُ فجعلت الأول مبتدأً و(أنا) خبره وعطفت عليه مبتدأ وخبره لتكون جملةً عطفتُها على جملةٍ كها كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلاً وفاعلاً جملةً قال: فهذا أشبه وأقيسُ بما قال النحويون.

قال أبو بكر: وهذا الباب عندي لإ يجوز الإخبار فيه من أجل أن هاتين الجملتين كجملة واحدة لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلت، فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فهما بالألف واللام فأقيش المذهبين مذهب المازني ليكون الاسم عذوفاً ظاهراً غير مضمر كما كان في الفعل.

وقال الأخفش: من جوز الحذف في (ضربتُ وضربني زيدً) إذا أدخل عليه الألف واللام قال في (ظننتُ وظنني زيدً عاقلاً) إذا أعمل الآخر (الغلاقُ) آثا (والغلاقي عاقلاً زيدً)، فإن قال: قد أضمرت اسمين من قبل أن تذكر في كلفت: آما الأول منهما فأضمرت ليكون له في الصلة ذكرٌ والثاني أضمرتهُ؛ لأنه لا بد إلما أعملتُ الفعل في واحد من أن تعمله في الآخر قال: فإن جعلتَ (أنا) هو الخبر يعني: إذا أحمل عن الله فعنين الهاء أمثلُ شيئاً لأنك لم نزد على خذف المفعول به كما حذفته من قبل الألف واللام فتقول: (الظان والظان والظان زيدٌ عاقلاً أنا)، وإن ألمقت (الهاء) قلت: (الظانة إياة والظان عاقلاً زيدٌ أنا).

قال المازني: فإن قلت: (ضربني وضربتُ زيداً) فأخبرت عن (زيد) قلت: (الضاربي هُوَ والضاربةُ أنّا) فجعلت الضاربي مبنداً وهو خبره كها كان فاعلاً في (ضربني) ليكون الضارب يستخني ويكون (هُو) بجتاج إلى أن يفسر كها كان محتاجاً وهو في موضع (ضربني) وليكون جلةً معطوفة على جملةً وكذلك إن كان فعلاً تعدى إلى مفعولين نحو: أعطيتُ وأعطاني زيدً مرهماً إذا أخبرت عن نفسك قلت: المعطي أنا والمعطى درهماً زيدٌ فجعلت (أنا) الأول خبراً درهماً إذا أخبرت عن نفسك قلت: المعطي أنا والمعطى درهماً ويدّ فجعلت (أنا) الأول خبراً معطوفة عنى جملة

قال أبو بكر: فعلى هذا يجيء هذا الباب، وإن كثرت مسائله فقسه على ما ذكرت لك وليس أحد يقوله علمت من أهل العلم لأنهم إنها جروا على أشياء اصطلحوا عليها لم يفكروا في أصولها وهذا أقيس وأشبه بكلام العرب.



## باب ما ألف النحويون من (الذي) و(التي) وإدخال (الذي) على (الذي) وما ركب من ذلك

وقياسه قد تقدم من قولنا: إن (الذي) لا يتم إلا يصلة وإنه وصلتهُ بمنزلة اسم مفرد فمتى وصلت (الذي) بالذي فانظر إلى الأخير منهما فوقه صلته فإذا تم بصلته وخبره فضع موضعه اسماً مضافاً إلى ضمير ما قبله؛ لأنه إن لم يكن فيه ضمير يرجع إليه لم يصلح فإذا كان الأول مبتدأً فإنه يحتاج إلى صلة وخبر كما كان يجناج وصلته غير (الذي) ويكون (الذي) الثاني يجتاج إلى صلة وخبر ويكون الثاني وصلته وخبره صلة للأول ولا بد من أن يرجع إلى كل واحد منهما ضمير في صلته حتى يصح معناه إلا أن (الذي) الثالي للأول يجتاج إلى أن يكون فيه ضميران أحدهما يرجع إلى الثاني والآخر يرجع إلى (الذي) الأول، وإن كان (الذي) بعد (الذي) الأول موتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خساً إن بما يلغ فحاله كحال الذي ذكرت لك من المبتدأ والخبر وحاجة كل واحد منهما إلى ما يشمه وما يكونُ بُخبراً له تقول: (الذي التي قامت في داره هندٌ همروٌ) فيكون (الذي) الأول مِبتداً وْيكُونَ (النِّيّ) الثانية مبتداةً أيضاً ويكون (قامت في داره) فيه ضميران: أحدهما مرفوع وهو المُضَّارُ في (قامَتُ) وهو راجع إلى (التي) والهاءُ راجعة إلى (الذي) الأول وتكون (هندًا) خبر (التي) الثانية وتكون (الْتي) الثانية وصلتها وخبرها صلة للذي (الأول) ويكون (عمروٌ) خبر (الذي) الأول، فإن ثنيت قلت: (اللذانِ اللتانِ قامَتًا في دارهِما الهندانِ العمرانِ) فظهر الضمير الذي كان في (قامت) في الواحدة والتفسير ذلك التفسير.

وكذلك لو قلت: الذي التي في داره هندٌ عمروٌ ففي (داره) ضميران أحدهما مرفوعٌ والآخر مجرور فالمرفوع مضمر في الاستقرار المحفوف الذي قام الظرف مقامه (فالتي) مع صلتها تقوم مقام اسم مضاف إلى ضمير (الذي) ألا ترى أنك لو وضعت موضع ذلك (أختهُ) لجاز أن تقول: (الذي أختهُ هندٌ عمروٌ) وتقول: (الذي الذي ضرب عمروٌ زيدٌ) تجعل الفاعل الذي في (ضرب) يرجع إلى (الذي) الأول، وإن شت إلى الثاني وتجعل المفعول المحذوف في

(ضرب) يرجع إلى الآخر وتجعل عمراً خبراً للثاني وزيداً خبراً للأول وتقول: (الذي التي أخُّتهُ أمها هندٌ زيدٌ) فتجعلُ (الذي) مبتدأً والتي مبتدأ ثانياً وأختهُ أمها (صلةً التي) وفيها ما يرجع إلى (الذي) وإلى (التي) وهند خبر (التي) فصارت (التي) مع صلتها مبتدأ خبره (هندًا) وهذا المبتدأ والخبر صلةُ (الذي) وقد تم به؛ لأن فيه ذكره و(زيدٌ) خبر (الذي) فكأنكَ قلت: (الذي أختهُ هندٌ زيدٌ) فلو قلت الذي التي أُختهُ هندٌ أُختها زيدٌ لم يجز لأنك لم تجعل في صلة التي شيئاً يرجع إليهما ولو قلت الذي التي أختها هندٌ أخته زيدٌ جازَ لأنكَ جعلتَ (أُختَها) مبتدأةً و(هنداً) خبرها وهما في صلة (التي) وجعلت قولك: أُختهُ خبر التي وجعلت (الهاء) التي أضفت الأخت إليها راجعةً إلى (الذي) وجعلت التي وصلتها وخبرها صلةً (للذي) فصار خبرها مضافاً إلى ضمير الذي يرجع إلى (الذي) في صلته وصار زيدٌ خبراً عن (الذي) فُكَأَنْكَ قَلْتَ (الذي هندٌ أُختَهُ زيدٌ) فَصِلْح أَنْ تَضْعَ هذا مُوضَعَ (التي)؛ لأنه لبس في (التي) وصلتها ما يرجع إلى (الذي) ولزلا العائمين (اخته) ما كان كلاماً، فإن أدخلت كان على هذا قلت: (كان الذي التي أختها ملسِّه ويونيته الران أدخلت (ظننتُ) قلت: (ظننتُ الذي التي أختها هندٌ زيداً) فنصبت (الْمُؤَكِّيَةِ وَمُكَانِينَ الْمُؤَكِينَ وَمُؤَكِّينَ وَمُؤَكِّينَ وَمُؤْكِنَ وَمُؤْكِنَ وَمُؤْكِنَا وَالْكَلَامُ الذي هو صلة للذي مرفوعاً، فإن أدخلت في هذه المسائل (الذي) ثالثة فالقياس واحد تقول: (اللذان الذي التي أخته أختها أَنْحَتِهَمَا هَنْدٌ زَيْدٌ أَخُواكَ) لا بد في صلة الأخير وخبره من ثلاثة مضمرات بعدد المبتدآت الموصولات.

فإن لم يكن كذلك فالمسألة خطأً فتجعل اللذين ابتداءً والذي ابتداءً ثانياً والتي ابتداءً ثالثاً وتجعل أخته أختها صلة (للتي) وها في (أختها صلة للتي) والهاء في (أختها) ترجع إلى (الذي) وها في (أختها صلة للتي) والهاء في (أختها) ترجع إلى (التي) وأختها خبر للتي وهي والهاء في (أختها) ترجع إلى (التي) وأختها خبر الذي والذي مضافة إلى ضمير (اللذين) وهي وصلتها وخبرها صلة (للذي) وزيدٌ خبر الذي والذي وصلته وخبره صلة للذين وأخواك خبر (اللذين) وتعتبر هذا بأن تجعل موضع (التي) مع صلتها اسها مؤنثاً مضافاً إلى ضمير ما قبله كها كان في قولك: (أخته) فتقول: (اللذان صاحبها زيدٌ أخواك) فتجعل موضع (الذي) بنهامه صاحبهها فتقول: (اللذان صاحبها زيدٌ أخواك) فتجعل موضع (الذي) بنهامه صاحبهها فتقول: (اللذان صاحبها زيدٌ

آخواكً) فالكلام، وإن طال فإني هذا يرجع فنعتبره إذا طال بهذا الإمتحان فإنه يسهله وتعرف به الخطأ من الصواب.

وتقول: (اللذان الذي أخوهُ زيدٌ أخوهما أبوه أخواك) تجعل اللذين ابتداءً والذي ابتداءً ثانياً و(أخوهُ زيدٌ) صلة الذي وأخوهما ابتداءً وأبوهُ خبرهُ وهما جميعاً خبر (الذي) والضمير الذي في (أخيهما) راجع إلى (اللذين) والضمير الذي في قولك: (أبوه) راجع إلى الذي والكلام الذي يعد (اللذين) إلى قولك: (أبوهُ) صلة للذينِ وأخواكَ خبرٌ عنهما ولو أدخلت على هذا (كانَ) أو ظننتُ وما أشبههما من العوامل كان الكلام على حاله كله ما خلا (اللذين وأخويك) فإنهما يتغيران، وذلك قولك: (ظننت اللذين الذي أخوهُ زيدٌ أخوهما أبوهُ الحَويك) فلو أخبرت عن اللذين لقلت: (الظائم) أنا أخويك اللذان الذي أخوهُ زيدٌ أخوهما أبوهُ).

قال المازي: فإن أخبرت عن زيد جاز فقلت (الظان أنا اللذين الذي أخوه هو أخوهما أبوة أخويك زيد الخويك وجعلت صلتهما أبوة أخويك زيد الخار وجعلت صلتهما على حالها وجعلت قولك: هو راجعاً إلى (الطاقة على الكلام قال: ولو أخبرت عن الحلام قال: ولو أخبرت عن (فير زيد) مما في الصلة لم يجز وإنها لم يجز المكنة الشي المناه التي هي فير (زيد) كلها مضافات إلى مضمرات فلو أخبرت عنها احتجت أن تتتزعها من الكلام وتجمل كلها مضافات إلى مضمرات فلو أخبرت عنها احتجت أن تتتزعها من الكلام وتجمل موضعها ضميراً فلا يقوم مقام الراجع الذي كان شيء ولو أخبرت عن (الذي) لقلت: الظان أنا اللذين هو أخوهما أبوء أخوبك الذي أخوة زيد.

وقال أبو بكر: وهذه مسألة في كتاب المازي ورأيتها في كثير من النسخ مضطربة معمولة على خطأ والصواب ما وجدته في كتاب أبي العباس محمد بن يزيد بخطه عن المازي وقد أثبته كها وجدته قال: لو قلت (إلذي التي اللذان التي أبوهما أخواك أختها أخته زيدً) جاز أن تجعل (الذي) مبتدأً (والتي) مبتدأة أيضاً (والمذين) مبتدأبن والتي مبتدأة، وتجعل (أبوها) مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير (اللذين) وهو مضاف إلى ضمير (اللذين) الثانية وأبوهما خبر (أبيها) وهو مضاف إلى ضمير (اللذين وأختها خبر (التي) الأولى وهذا كله صلة للذين وأخواك

خبر اللذينِ وهذا كله صلة للتي الأولى يعني اللذينِ وصلتهيا وخبرهما (وأختهُ) خبر عن (التي) وهي وصلتُها وخبرها صلة (للذي) وزيدٌ خبر عن (الذي).

قال أبو بكر: ويعتبر هذاه بأن تقيم مقام كل موصول مع صلته اسها حتى ترد الجميع إلى واحد فإذا قلت: (الذي التي اللذان التي أبوها أبوها أختها أخواك أخته زيد) عمدت إلى (التي) الثانية وصلتها أبوها أبوها فأقمت مقامها (أمها) قصار الكلام الذي التي اللذان أمها أختها أخواك أختها أنواك أخته زيد ثم تقيم مقام (اللذين) وصلتها اسها فتقول: الذي التي صاحباها أخواك أخته زيد ثم تقيم مقام (التي) مع صلتها (هند) فيصير الكلام: (الذي هند أخته زيد) فالم هذا التقدير ونحوه ترجع جميع المسائل، وإن طالت.

وإذا قلت: (الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ) فأردت الإخبار عن (الذي) قلت: (الذي هو زيدٌ الذي التي أبوهما أختها أخواك أخته)؛ لأن هذا كله صلة (للذي) الذي أخبرت عنه وإن أخبرت عن شيء في الصلة وكان مضافًا إلى ضمير لم يجزء وإن كان غير مضاف فالإخبار عنه جائزٌ نحو الأخوين وزيد فالإخبار عن هذا كله جائز وتقول: (الذي إنَّهُ زيدٌ الذي إنَّهُ أَبَاهُ مُعَظّلُتُ بَحِينًا (الذي) مبتدأ وتعمل (إنَّ في ضميره وتجعل (زيداً) خبراً (الذي) وتجعل (إنَّ أباهُ منطلق) صلة للذي الثاني.

قال المازي: وإنها جاز أن تجعل في صلة (الذي) إنَّ؛ لأنه قد جاء في الفرآن: (ما إنَّ مفاتِّحةُ) كأنهُ قال والله أعلم الذي إنَّ (مفاتحةُ)؛ لأن (ما) إذا كانت بمنزلة (الذي) كانت صلتها كصلة الذي.

#### باب أخوات (الذي)

وهي (ما<sup>(1)</sup> ومن وأي) مضاف ومفرد يكن استفهاماً وجزاة وخبراً بمنزلة (الذي) فإذا كن استفهاماً أو جزاة لم يحتجن إلى صلات وكن أسباء على حدتهن تامات نبحو: (من أبوك) وما مالك وأي أبوك والجزاء نحو: (من يأتنا نأته) وأي يذهب تذهب معه وأياً تأكل آكل وقد يكن بمنزلة (الذي) فإذا كن كذلك وصلن بما وصل به (الذي) بالابتداء والجبر وبالقلروف وبالفعل وما يعمل فيه نحو: (اضرب من في الدار واضرب من أبوه منطلق) وكل ما أكل زيد تريد: (ما أكله زيد) وتحذف الهاء من الصلة كها تحذفها من صلة (الذي) لطول الاسم وقد توصل (أي) بالابتداء والجبر وقد يحذف المبتدأ من اللفظ ويؤي بالخبر فإذا كانت كذلك وكانت مضافة بنيت على الضمة في كل أحوالها كقولك: اضرب أيهم أفضل واضرب أيهم قائم ومثل ذلك قراءة الناس: (ثمّ لنزّعمّ من كل هبيعة أيّهم أشدً) "لأنك لو وضعت (الذي) ها هنا كان قبيحاً إنها تقول: (الذي هو قائم)، فإن قلت؛ (الذي قائم) كان قبيحاً، فإن قلت: اضرب أيهم في الدار واضرب أيهم هو قائم وأضرب أيهم يأتيك نصبت لأنك لو وضعت اضرب أيهم في الدار واضرب أيهم هو قائم وأضرب أيهم يأتيك نصبت لأنك لو وضعت

وإنْ جَمَلتَ الصُّفَة في مُوضِعِ المُؤصُّوفِ عَلَى مَا يَغْقَل، ومن كلام العَرَب: "شَبِّحضانَ مَا صَبْح الرحدُ بِحَمدِه"، وقال تُعالى: ﴿وَالشَّهاءِ وَمَا بَنَاها﴾ (الآية:٥ سورة الشمس). انظر معجم القواعد ٢٥/٥.

(٢) في حالة أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبني أيم قائم ففي هذه الحالة تبنى على الضم فتقول
يعجبني أيم قائم ورأيت أبيم قائم وحررت بأيم قائم وعليه قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيم أشد
على الرحمن عنيا) وقول الشاعر

إذا مسالة بنسي مالسك فسيلم عسل أيسم أفسيفل انظر شرح ابن عقيل ١٦٢/١.

<sup>(</sup>١) مَا المُوصُّولَة: وتُستَعملُ فيها لا يَعْقل نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ (الآية: ٩٦ سورة النحل)، وقد نكونَ لَه مع العَاقِل نحو ﴿سَبُعَ فَهُ مَا فِي السَّمُواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ (الآية: ١ سورة العبف) ومنه ﴿إنَّهَا صَنْعوا كَيْدُ سَاجِرٍ ﴾ ومنه ﴿إنَّهَا توعَدُون. وتكونُ لاَتُواعٍ مَنْ سَاجِرٍ ﴾ ومنه ﴿إنَّهَا توعَدُون. وتكونُ لاَتُواعٍ مَنْ يَعْقل نحو: ﴿فَانْكِهُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّمَاءِ ﴾ (الآية: ٣ سورة النساه) وتكونُ للمُبْهَم أَمْرُه، كَقُولِك حين تَبْعاً مِن بُعُد "انظر إلى ما ظَهر".

(الذي) ها هنا كان حسناً وزعموا أن من العرب من يقول: (اضرب أيهم أفضل) على القياس وقد قرأ بعض أهل الكوفة: (ثم لنَنزعنَّ من كُل شيعةٍ أيَّهم أشّد) وإنها حذف المبتدأ من صلة (أي) مضافة لكثرة استعمالهم إياها فإذا كانت مغردة لزمها الإعراب فقلت: (اضرب أياً أفضل) ولا تثني ها هنا، وإن كانت (الذي) تقبح ها هنا من قبل أنهم إنها بنوها مضافة وتركوها مفردة على القياس.

قال أبو بكر: هذا مذهب أصحابنا وأنا أستبعد بناء (أي) مضافة وكاثت مفودة أحق بالبناء ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية كأنه إذا قال: (اضرب أيهم أفضل) فكأنه قال: اضرب رجلاً إذا قبل: (أيهم أفضل) قبل: هو.

والمحذوفات في كلامهم كثيرة والإختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون وهذا الذي اختاره هذرهب الخليل.

قال سيبويه: زعم الحليل: إن (أيهم) إنه وقع في قولهم اضرب أيهم على أنه حكاية كأنه قال: (اضرب الذي يقال له أيهم التضل)

وشبهه بقول الأخطل: ﴿ مَرْجُونَ اللَّهِ مِنْ الْعَرِينَ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ

ولَفَ ذَ أَبِيْتُ مِنَ الْفَشَاةِ بِمُنْزِلِ فَأَيِسْتُ لا حَسِرِجٌ ولا تَحْسِرُومٌ ""

#### ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ .....البيت

قال الأعلم: الشاهد في رفع حرجٌ ومحروم، وكان وجه الكلام نصبهها على الحال. ووجه رفعهها عند الحليل الحمل على الحكاية، والمعنى: فأبيت كالذي بقال له لا حرجٌ ولا محروم. ولا يجوز: رفعه حملاً على مبتدأ مضمر، كيا لا يجوز: كان زيد لا قائم ولا قاعد، على تقدير: لا هو قائم، ولا هو قاعد لأنه ليس موضع

<sup>(</sup>١) على أن لا حرجٌ عند الخليل مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة محكية بقول محلوف، أي: أبيت مغولاً في: هو لا حرجٌ ولا محروم. وهذا من حكاية الجمل بتقدير المبتدأ، ولا يصح أن يكون من حكاية المجدد، لأن حكاية إعرابه إنها تكون إذا أريد تفظه، نحو: قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعاً، وفي غير هذا المغرد، لأن حكاية إعرابه كها هنا. وهذا نص صيبريه في المسألة: وزعم يجب نصبه، إلا أن يكون بتقدير شيء، فنجب حكاية إعرابه كها هنا. وهذا نص صيبريه في المسألة: وزعم الخليل أن أيهم إنها وقع في قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له: أيهم أفضل. وشبه بقول الأخطل:

وأما يونس فزعم: أنه بمنزلة قولك: (أشهد أنه لعبد الله) واضرب (معلقة) يعني (بمعلقة) أنها لا تعمل شيئاً والبناء مذهب سيبويه والمازني وهيرهما من أصحابنا ومن العرب من يعمل (من) وما نكرتين فإذا فعلوا ذلك ألزموهما الصفة ولم يجيزوهما بغير صفة قالوا: اضرب من طالحاً أو امرر بمن صالح قال الشاعر:

يَسَا رُبُّ مَسَنْ يُسَبِّغِضُ أَذْرَانَتَسَا ﴿ رُحْسَنَ عَسَلَى بَغْسَضَائِهِ وَاغْتَسَدَيْنَ ﴿ ا

تبعيض ولا قطع، فلذلك حمله على الحكاية. اه. وقال النحاس: قال سيبويه: زعم الخليل أن هذا ليس على إضهار أنا، ولو كان كذلك لجاز: كان عبد الله لا مسلم ولا صالح، ولكنه فيها زعم الخليل: فأبيت كالذي يقال له: لا حرجٌ ولا محروم. وإنها فر الحليل من إضهار أنا وإن كانت قد تضمر في هذا الموضع، لأنه يلزم عليه أن يقول: كنت لا خارج ولا ذاهب. وهذا فبيحٌ جداً، فجيعله تَعِلِي الحكاية: فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا حرجٌ ولا محروم، أي: إنها لم تحرمني، فيقال لي محروم، وَلَمْ أَنْحُوجٍ مَنْ مُجِضُورِي تعها، فيقال لي: حرج، وقال أبو إسحاق الزاج: هو بمعنى لا حرجٌ ولا محروم في مكاني. فإذا لم يكن أني مكانه سرجاً ولا محروماً، فهو لا سرج ولا محروم. وزهم الجرمي أنه على معنى فأبيت وأنها لا جزعٌ ولإ بجريجٌ، قال سيبويه: وقد زعم بمضهم أنه على النفي، كأنه قال: فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا فيه. وكلام أبي إسحاق شرحٌ لهذا. قال أبو الحسن: فيكون في المكان الذي أنا فيه خبراً عن حرج، والجملة خبر أبيت. انتهى كلام النحاس. قال السيرافي: وهذا التفسير أسهل، لأن المحذوف خبر حرج، وهو ظرف، وحذف الخبر في النفي كثير كقولنا: " لا حول ولا قوة إلا بالله "، أي: لنا. وقوله: ولقد أبيت، قال صاحب المصباح: بات له معنيان: أحدهما كما نقل الأرهوي عن الفراء: بات الرجل، إذا سهر الليل كله في طاعةٍ أو معصية. وثانيهها: بمعنى صار، يقال: بات بموضع كلنا، أي: صار به، سواء كان في ليل، أو تهار. وعليه قوله عليه الصلاة والسلام: "قانه لا يدري أبن باتت يده "، أي: صارت ووصلت. اه. والمناسب هنا المعنى الثانِ. والرواية في ديوان الأخطل: ولقد أكون. والمستقبل هذا في موضع الماضي، لأنه يريد أن يخبر عن حاله فيها مضي، وأكثر ما يجيء هذا فيها علم منه ذلك الفعل خلقاً وطبعاً، وقد تكور ذلك الفعل منه، ولا يكون كفعل فعله في الدهر مرة واحدة. والفتاة: الجارية الشابة، يريد أنه كان في شبابه تحبه الفتيات، وبيبت عندهن بمنزلٍ يعنى بمنزلة جيلة. والحرج بفتح الحاء وكسر الواء: المضيق عليه. يقوله: إن موضعه لم يكن مضيعًا به، ولا هو محرومٌ من جهتها ما يريده. انظر خزاتة الأدب ٢/ ٣١٢.

(١) مَنْ النَّكِرَةُ المَوْمُسُونة: وتَدْخُلُ عليها "رُبِّ" دَلِيلاً على أنَّهَا نَكِرَةٌ وذَلِكَ في قَوْلِ الشَّاعِر:

١٥١ ..... المجلد الثان

وقال الآخر:

رُبِّسَهَا تَكُسرَهُ النَّفُ وسُ مِسنَ الأَمْسِ لَ لَهُ فَرْجِسةٌ كَحَسلُ العِفَ السَّا فجفلها نكرة وأدخل عليها (رُبُّ).

واعلم أنه يجوز أن تقول: لأضربن أيهم في الدار وسأضرب أيهم في الدار ولا يجوز: (ضربت أيهم في الدار) وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي فطولب بالفرق فقال: (أيّ) كذا خلقت.

قال أبو بكر: والجواب عندي في ذلك أن (أياً) يعض لما تضاف إليه مبهم مجهول فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال الممنى الذي وضعت له (أيّ) والمستقبل ليس كذلك.



دُبُّ مَسِنَ أَنْسِضَجْتُ ظَيَّقَيْسَ كَالْمُلِيُّ مِنْ مَعْدِلُ لَهُ مَنْسَى لِيَ مَوْسَسَاً لَمُ يُعْسِفَعُ واشتَشْهد سيبويه على ذلك بقولِ عَمْرِد بن فَيهِنة:

َ يَسِمَا رُبَّ مَسِنَ يُسَبِّخِفُنَ أَنُوادَنَسِمَا رُخُسِنَ مَسِلَى يَقْسَشَانِهُ وَاغْتَسَدَيْنَ وظاهرٌ في البيتين أنها واقعةٌ على الأدميين - أي للعاقل.

كما أنها وُصِفَتُ بالنَّكِرَةِ في نحو قَوْفِم "مَرَّرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لك". ومِثَالُمَا قَوْلُ الفرزِمق:

ان وأيساكَ إذْ حَلَّسَتْ بأرحُلُنَسَا كَمَسَنْ بَوادِيه بعد المَحْسِلِ عَطَّورِ اللهِ وَإِلَيْهِ عَلَمُ وَرِ

 (١) قد تدخل "كا" النكرة الموصوفة على "رُبّ" وتوصف بالجملة التي بعدها، نحو قول أمية بن أبي الصّلت:

رُبِّسِهَا تَكْسَرُهُ النَّهُسُوس مَسِنَ الأَمْسِ سَنِهِ لَسَهُ فَرَجَسِهُ كَحَسِلُ العِقَسَالِ والتَّقَدُيرِ: رُبِّ شيءٍ تَكْرُهُهُ النَّقُوسُ، وضمير له يعود على ما. وقد تلحق رُبِّ ما الزَّائِنَةَ فَتَكُفُها عن العَمَل فتدخُل حِينَتِلِ على المُعَارِف وعلى الأَفْعَالَ فَتَقُول: "رُبُّها عليَّ قَادَمٌ" و"ربَّها حَضَرَ أَخُوكَ". أنظر معجم الفواعد 11/1.

### بأب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه

إذا قلت: (أيهم كان أخاك ) فأردت الإخبار عن الأخ قلت: أيهم الذي هو كأنه أخولت وإن شئت (كان إيّاه) كيا ذكر في مغمول (كان) المضمر فيها مضى، وذلك أن اسم (أي) كان مضمراً في (كان) ولم يستقم أن تجعل (الذي) قبل (أي)؛ لأنه استفهام فجعلت (هو الذي) هو ضمير أي تقوم مقامه فصار (أي)؛ لأنه استفهام فجعلت (هو الذي) هو ضمير أي تقوم مقامه فصار (أي) ابتداء في (كان) وأخوك خبر (الذي) والذي وخبره خبر أي وتقليره تقدير: ريد الذي أبوه ضربه عمرو تجعل (الذي) لعمرو والأب هو الفاعل، فإن أخبرت عن (أي) في هذه المسألة قلت: (أيهم الذي هو ضرب أخاك أنهم) ثم قلمته؛ لأنه بمنزلة: زيد ضرب أخاك كأنه في الأصل: (الذي هو ضرب أخاك أنهم) ثم قلمته؛ لأنه بمنزلة: زيد ضرب أخاك فلا خلام غراه الاستفهام قلت: (أريد الذي هو ضرب أخاك أنها) قلت: أيهم الذي إياه ضرب أخوك فجعلت (أيم)، فإن قلت: (أيهم ضرب أخوك فجعلت (أي) وهي خبر الابتداء لأنها المنتهام قلت: (الذي إياه ضرب أخوك ألهم المناك الذي إياه ضرب أخوك ألهم المناك (أي) وهي خبر الابتداء لأنها استفهام.

(الذي بعضهم هو زيد) ولكتك قدمت للاستفهام (قبعض) بجوز فيها التقديم والتأخير وأن يقع صلةً وغير صلةٍ وخبراً وأيهم إذا كانت استفهاماً لا بجوز أن يكون إلا صدراً كسائر حروف الاستفهام.

<sup>(</sup>١) الثالث أن يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا إذا يستوجب التصديرا نحو أين زيد فزيد مبتدأ موخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا قأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من. انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٣.

# باب من الألف واللام يكون فيه المجاز

تقول في قولك: (ضربنا الذي ضربني) إذا كنت وصاحبك ضربتها رجلاً ضربك فأردت أن تجعل اسميكها الخبر قلت: (الضاربان الذي ضربني نحن).

وتصحيح المسألة: (الضاربان الذي ضرب أحدهما نحن) وإنها جاز أن تقول: (الذي ضربني) على المجاز وإنه في المعنى واحد ألا ترى أنك لا تقول: (الضارب الذي ضربني أنا) إلا على المجاز وتصحيخ المسألة: (الضارب الذي ضربه أنا)؛ لأن الضارب للغائب وإنها جاز الضارب الذي ضربني أنا على قصد الإبهام كأنه قال: (من ضرب الذي ضربك).

فأجبته بحسب سؤاله فقلت: (الضارب الذي ضربني أنا) كما تقول: (الضارب غلامي أنا) والأحسن: (الضارب غلامه أنا)؛ لأن الذي هو غلامه قد تقدم ذكره والأحسن أن تضيفه إلى ضميره.

فإن أردت أن تجعل اسم المضروب هو الخير من قولك: (ضربنا الذي ضربني) قلت: (الضاربة نحن الذي ضربني) هذا للجاز وتصحيح المسألة الضاربه نحن الذي ضرب أحدنا.

Sugar Angli

#### باب مسائل من الألف واللام

تقول: هذا ثالث ثلاثة قلت: الذين هذا ثالثهم ثلاثة، فإن قيل لك: في حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر أخبر عن أحد عشر وثلاثة عشر.

لم يجز أن تقول: الذين هذا حاديهم أحد عشر ولا الذين هذا ثالثهم ثلاثة عشر كما قلت:
الذين هذا ثالثهم ثلاثة؛ لأن أصل (حادي) أحد عشر وثالث ثلاثة عشر حادي عشر أحد
عشر وثالث عشر ثلاثة عشر هذا الأصل ولكن استثقلوا أن يجيئوا باسم قد جمع من اسمين
ويوقعوه على اسم قد جمع من اسمين فلها ذهب لفظ (أحد عشر) وقام مقامه ضمير رد حادي
عشر إلى أصله ومع هذا فلو جاز أن تغمر أحد عشر واثني عشر من قولك حادي أحد عشر
وثاني اثني عشر ولا ترد ما حذف لوجب أن تقول: حاديم وثانيهم وثائثهم ورابعهم فيلبس
بثالثهم وأنت تريد ثلث ثلاثة ولو أردت إدخال الألف واللام، فقلت: الحادي عشرهم أنا أو
الثاني عشرهم أنا لم يجز في شيء من هذا إلى الفيشرين الأن هذا مضاف ولا يجري بجرى الفعل؛
لأنه اشتى من شيئين وكان حق هذا أن لا يجوز في القياسي ولولا أن العرب تكلمت به لمنعه
القياس وإنها ثاني اثني عشر في المعنى أحد اثني عشر وليس يراد به الفعل وثالث ثلاثة إنها يراد

قال الأخفش: ألا ترى أن العرب لا تقول: هذا خامس خمسة هدداً ولا ثاني اثنين عدداً وقد يجوز فيها دون العشرة أن تنون وتدخل الألف واللام؛ لأن ذلك بناء بكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به في هذا المعنى قال: ولكنه في القياس جائز أن تقول: الثاني اثنين أنا والثانيهيا أنا اثنان ليس بكلام حسن، وإذا قلت: هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة قهو بها يؤخذ من الفعل أشبه لأنك تريد: هذا الذي جعل اثنين ثلاثة والذي جعل ثلاثة أربعة ومع ذلك فهو ضعيفٌ؛ لأنه ليس له فعل معلوم إنها هو مشتق من العدد وليس بمشتق من مصلو معروف كها يشتق (ضارب) من الضرب ومن ضرب فإذا قلت: هذا رابع ثلاثة تريد رابع معروف كها يشتق (ضارب) من الضرب ومن ضرب فإذا قلت: هذا رابع ثلاثة تريد رابع ثلاثة، فأخبرت عن ثلاثة قلت: الذين هذا رابعهم ثلاثة وبالألف واللام: الرابعهم هذا ثلاثة

وإنها يجوز مثل ذا عندي في ضرورة؛ لأن هذه الأشياء التي اتسعت فيها العرب مجراها مجرى الأمثال ولا ينبغي أن يتجاوز بها استعهالهم ولا تصرف تصرف ما شبهت به فثالث ورابع مشبه بفاعل وليس به وتقول: مررث بالضاربين أجمعون زيداً فتؤكد المضمرين في (الضاربين)؛ لأن المعنى: (الذين ضربوا أجمعون زيداً).

ولو قلت: مررت بالضاربينَ أجمعين زيداً لم يجز؛ لأن الصلة ما تمت ولا يجوز أن تؤكد (الذينَ) قبل أن يتم بالصلة ألا ترى أنك لو قلت: (مررت بالذين أجمعين في الدار) لم يجز أنك وصفت الاسم قبل أن يتم.

وتقول: (زيد الذي كان أبوه راغبين فيه) فزيد: مبتداً و(الذي) خبره ولا بد من أن يوجع إليه ضمير أما الهاء في (أبويه)، وأما الهاء في (فيه) لا بد من أن يرجع أحد الضميرين إلى (الذي) والآخر إلى (زيد) فكأنك قلت: (زيد الرجل الذي من قصته كذا وكذا)، فإن جعلت (الذي) صفة لزيد احتجت إلى خبر فقليت أزيد الذي كان أبواه راضين فيه منطلق.

فكأنك قلت: (زيد الظريف لمنطلق)، فإن المعلت موضع زيد (الذي) فلا بد من صلة ولا يجوز أن تكون (الذي) الثانية صفة؛ لأن (الذي) لا بوصف حتى يتم بصلته فإذا قلت: الذي الذي الذي كان أبواه راغبين فيه فقد تم الذي الثاني بصلته والأول ما تم فإذا جئت بخبر تمت صلة الأولى (بالذي الثانية) وخبرها فصار جميعه يقوم مقام قولك: زيد فقط واحتجت إلى خبر، فإن قلت: أخوك تم الكلام فقلت: الذي الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق أخوك كأنك فلت: (الذي أبوه منطلق أخوك)، فإن جعلت موضع (منطلق) مبتدأ وخبراً؛ لأن كل مبتدأ فيعوز أن تجعل خبره مبتدأ وخبراً قلت: (الذي الذي كان أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة الخوك).

فكأنك قلت: (الذي أبوه جاريته منطلقة أخوك)، فإن جعلت موضع (أخوك) مبتدأ وخبراً قلت الذي الذي كان أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة عمرو أخوه فالذي الثانية صلتها (كان أبواه راغبين فيه) وهي مع صلتها موضع مبتدأ وجاريته مبتدأ ومنطلقة خبر جاريته وجاريته ومنطلقة جميعاً خبر الذي الأولى فقد

تمت الأولى بصلتها وهي مبتدأ، وعمرو مبتدأ ثاني، وأخوه خبر عمرو وعمرو وأخوه جميعاً خبر الذي الأولى، فإن جعلت (من) موضع الذي فكذلك لا فرق بينها تقول: مَنْ مَنْ كان أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة عمرو أخوه، فإن أدخلت (كان) على (من) الثانية قلت: (من كان من أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة عمرو أخوه) لا فرق بينها في اللفظ إلا أن موضع جاريته منطلقة نصب ألا ترى أنك لو جعلت خبر (من) الثانية اسهاً مفرداً كمنطلق لقلت: (من من كان أبواه راغبين فيه منطلقاً عمرو أخوه)، فإن أدخلت على (من) الأولى (ليس) فاللفظ كها كان في هذه المسألة إلا أن موضع قولك: (عمرو أخوه) نصب؛ لأن (من) بجميع صلتها اسم ليس وعمرو أخوه الخبر فكأنك قلت: (ئيس زيد عمرو أخوه).

وقال الأخفش: (إذا قلت الضاربها أنا رجلان) جاز ولا يجوز: الثانيها أنا الناني لأنك إذا قلت: (الضاربها) لم يعلم أرجلانِ أم امرأنان فقلت: رجلان أو أمرأتان، وإذا قلت الثانيها أنا لم يكونا إلا اثنين فكان هذا الكلام فضلا أن تقول: الثانيها أنا اثنان قال: ولو قالت المرأة الثانيتها أنا اثنان كان كاملاً لأنها قلل تقول: الثانية إنا اثنان إذا كانت هي وامرأة.

فإذا قلت: رأيت الذي قاما إليه فهو غير جائز؛ لأن قولك: الذي قاما إليه ابتداء لا خبر له وتصحيح المسألة رأيت اللذين الذي قاما إليه أخوك فترجع الألف في (قاما) إلى (اللذين) والحاء في (إليه) إلى (الذي) وأخوك خبر (الذي) فتمت صلة اللذين وصح الكلام ولو قلت: (ظننت الذي التي تكرمه يضربها) لم يجز، وإن تمت الصلة؛ لأن (التي) ابتداء ثاني وتكرمه صلة لما وتضربها خبر (التي) وجميع ذلك صلة (الذي) فقد تم الذي بصلته وهو مفعول أول (لظننت) وتحتاج (ظننت) إلى مفعولين فهذا لا يجوز إلا أن تزيد في المسألة مفعولاً ثانياً فتقول: (ظننت الذي التي تكرمه يضربها أخاك) وما أشبه ذلك وتقول: (ضرب اللذان القائمان إلى (ظننت الذي المسألة مفعولاً ثانياً فتقول:

زيد أخواهما الذي المكرمة عبد الله) فاللذان ارتفعا (بضرب) والقائبان إلى (زيد) مبتدأ وأخواهما خبرهما وجميع ذلك صلة اللذين فقد تمت صلة (اللذين) والذي مفعول والمكرمة مبتدأ وعبد الله خبره وجميع ذلك صلة (الذي) وقد تم بصلته.

وإن جعلت (الذي المفاعل نصبت (اللذين) وتقول: رأيت الراكب الشاتمة فرسك والتقلير رأيت الرجل الذي ركب الرجل الذي شتمة فرسك وتقول: (مررت بالدار الهادمها المصلح داره عبد الله) فقو لك: (الهادمها) في معنى (التي هلمها الرجل الذي أصلح دارة عبد الله) وتقول: (رأيت الحامل المطمعة طعامت غلامك) أردت: رأيت الرجل الذي حمل الذي أطعمه غلامك طعامك وحق هذه المسائل إذا طالت أن تعتبرها بأن تقيم مقام (الذي) مع صلته اسها مفرداً وموضع (الذي) صفة مفردة لتتين صحة المسألة وتقدير هذه المسألة: رأيت الحامل الرجل الفريف وتقول: (جاءن الفائم إليه الشارب ماءة الساكن داره الضارب الخام رئيد) فالقائم إليه المم واحد وهذا كله في المنازب ارتفع بقائم والساكن ارتفع (بشارب) والفارب الشائم المكرم (بشارب) والفارب الشائم المكرم المعطبه درهما القائم في داره أخوا المعطبة درهما القائم في داره أخواك سوطاً) كأنك قلت: أكرم غلامة الضارب الرجل سوطاً.

 <sup>(</sup>١) الموصول الاسمى فالذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنثة، فإن ثنيت أسقطت الياء وأنيت مكانها بالألف في حالة الرفع نحو اللذان واللثان والياء في حالتي الجر والنصب فتقول اللذين واللتين

وإن شنت شددت النون عوضا عن الباء المحذرفة فقلت اللذان واللتان وقد قرى. (واللذان يأتيانها منكم) ويجوز التشديد أيضا مع الباء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذين واللتين وقد قرى. (ربنا أرنا اللذين) بتشديد النون.

وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهو مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفة. انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٤١.

واعلم أنه لك أن تبدل من كل موصول إذا تم بصلته ولا يجوز أن تبدل من اسم موصول قبل تمامه بالصلة فتفقد ذا فمن قولك (الضارب) إلى أن تفرغ من قولك سوطاً اسم واحد فيجوز أن تبدل من القاتم بشراً ومن المعطى بكراً ومن المكرم عمراً ومن الشاتم خالداً ثم لك أن تبدل من الضارب وما في صلته فتقول: (عبد الله) فتصير المسألة حيثة: الضاربُ الشاتمُ المكرمُ المعطيةُ درهماً القائم في داره أخوك سوطاً بشر بكراً عمراً خالداً عبد الله أكرم الأكل طعامه غلامه وإنها ساغ لك أن تبدل من القائم مع صلته لأنك لو جعلت موضعه ما أبدلته منه ولم تذكره لصلح ولا مجوز أن تذكر البدل من (المعطيه) قبل البدل من (القائم) لأنك إذا فعلت ذلك فرقت بين الصلة والموصول والبدل من القائم في صلة المعطى والبدل من المعطى في صلة المكرم فحق هذه الممألة وما أشبهها إذا أردت الإبدال أن تبدأ بالموصول الأخير فتبدل منه ثم الذي يليه وهو قبله فإذا استرفيت فِلْكُوْ أَيِدلت مِن الموصول الأول؛ لأنه ليس لك أنّ تبدل منه قبل تمامه ولا لك أن تقدم البلال من الضَّاريُّ الذي هو الموصول الأول على اسم من المبدلات الباقيات لأنها كلها في صِلةِ الضاربُ ولُو فعلت ذلك كنت قد أبدلت منه قبل أن يتم، فإن أبدلت من الفاعل وهو (الأكل) قلك ثاك فتقول: الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهماً القائم في داره أخوك سوطاً أكرم الأكل طعامة غلامة جعفر.

وتقول: الذي ضربني إياه ضربت فالذي مبتدأ وخبره إياه ضربت والهاء في (إياه) ترجع إلى الذي وإنها جاء الضمير منفصلاً لأنك قدمته وتقول بالذي مررت بأخيه مررت تريد: مررت بأخيه إذا قلت: (الذي كان أخاه زيد) إن أردت النسب لم يجزء لأن النسب لازم في كل الأوقات، وإن أردت من المؤاخاة والصدافة جاز تكون الهاء ضمير رجل ملكور وتقول: الذي ضربت داره دارك فالذي مبتدأ ثان ودارك خبرها وهما جميعاً خبر (الذي) وتقول: (الذي ضربت زيد أحوك) فالذي مبتدأ واضربت) صلته وزيد الخبر وأخوك بدل من زيد وتقول: الذي ضربت زيداً شتمت تريد: (شتمت الذي ضربته زيداً) وتجعل فتجعل زيداً بدلاً من الهاء المحلوفة وتقول: (الذي إياه ظننت زيد) (الذي ظنته زيداً) وتجعل فياه لشيء مذكور ولا يجوز أن تقول: (الذي إياه ظننت زيد)

وإن جعلت (إياه) للذي؛ لأن الفئن لا بد أن يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز أن تعديه إلى واحد، فإن قلت: المفعول الثاني الهاء محلوفة من (ظننت) فلا يجوز في هذا في الموضع أن تحلف الهاء لأنها ليست براجعة إلى الذي وإنها هي راجعة إلى مذكور قبل الذي وإنها تحذف الهاء من صلة (الذي اتحاه ظننت زيد)، وإن أضمرت صلة (الذي) متى كانت ترجع إلى (الذي) وكذاك: (الذي أخاه ظننت زيد)، وإن أضمرت هاء في (ظننت) ترجع إلى (الذي جاز، وإن جعلت الهاء في (أخيه) ترجع إلى (الذي) لم يجز أن تحذف الهاء من (ظننت) لأنها حيثة لمذكور فير الذي وإنها جاز حذف الهاء إذا كانت ضمير (الذي) لأنها حيثة لا يتم الذي إلا بها فتحلف منه لمطول الاسم كها حذفوا الياء من اشهيباب نطول الأسم.

فأما إذا كانت الهاء ضميراً لغير الذي فقد يجوز أن تخلو الصلة من ذلك البنة فأفهم الفرق بين الضميرين وما يجوز أن يحذف منهما وما لا يجوز حذفه وتقول: (الذي ضارب أخوك) تريد الذي هو ضارب أخوك فتحذف مو تحره وهما جميعاً صلة (الذي) وهو يرجع إلى (الذي)

وتقول: الذي هو وعبد اللهُ السَّارِيَّاتِهِ أَصِيالُكُ مِنْ

نسقت بعبد الله على (هو) فتقول في هذه المسألة على قول من حذف: (هو الذي وعبد الله ضاربان في أخوك) عطفت (عبد الله) على (هو) المحذوف وهو عندي قبيح والفراء يجيزه وإنها استقبحته؛ لأن المحلوف ليس كالموجود، وإن كنا ننويه ويجب أن يكون بينها قرق والعطف كالتثنية فإذا جئت بواو وليس قبلها اسم مسموع يعطف عليه كنت بمنزلة من أنى اسها واحداً لا ثاني له ألا ترى أن العرب قد استقبحت ما هو دون ذلك، وذلك قولك: (قمت وزيد) يستقبحونه حتى يقولوا: قم أنت وزيد فاذهب أنت وزينك؛ لأنه لو قال (اذهب وربك) كأن يستقبحونه حتى يقولوا: قم أنت وزيد فاذهب أنت وزينك؛ لأنه لو قال (اذهب وربك) كأن في السمع العطف على الفعل، وإن كان المعنى غير ذلك وهو يجوز على قبحه وتقول: (الذي وعبد في السمع العطف على الفعل، وإن كان المعنى غير ذلك وهو يجوز على قبحه وتقول: (الذي وعبد في الشمرياني أخوك)، فإن حذفت (هو) من هذه المسألة لم يجز لا تقول: (الذي وعبد الله ضرباني أخوك) فتضمر (هو)؛ لأن هو إنها تحذف إذا كان خبر المبتدأ اسها ألا ترى أنك إذا قلت: (الذي هو ضربني زيد) لم يجز أن تحذف (هو) وأنت تريده فتقول: (الذي ضربني زيد)؛

لأن الذي قد وصلت بفعل وفاعل والفاعلُ ضمير (الذي) ولا دليل في (ضربني) على أن هنا محلوفاً كما يكون في الأسياء ألا ترى أنك إذا قلت: (الذي منطلقٌ زيد). فقد دلك ارتفاع (منطلق) على أن ثم محذوفاً قد ارتفع به ولا يجوز حذف ما لا دليل عليه فلما لم يجز هذا في الأصل لم يجز في قولك: (الذي وعبد الله ضرباني أخوكَ) وجاز في قولك: (اللَّتي وعبد الله ضاربانٍ لي أخوكَ) فهذا فرق ما بين المسألتين ولا يجوز أيضاً: (الذي وعبد الله خلفكَ زيد) تريد؛ (الذي مو)٣، فإن أظهرت (هو) جاز والفراء يجيز: الذي نفسه محسن أخوكُ تريد: الذي هو نفسهُ محسن أخوكَ يؤكد المضمر وكذلك: (الذين أجمعون محسنون أخوتك) تريد: (الذين هم أجمعونَ) فيؤكد المضمر قال: ومحال: (الذي نفسهُ يقومُ زيد) وقام أيضاً وكذلك في الصفة يعني الظرف محال الذي نفسه حندنا عبد الله، فإن أبرزته فجيد في هذا كله ومن قال: (الذي ضربتُ عبد الله) لم يقل: (الذي كان ضِوبِتُ عبد الله) وفي (كان) ذكر الذي؛ لأن " الضمير الراجع إلى الذي في (كان) فليس لِكُ أَنْ تَحَدَّفِ أَنِي (ضربت)؛ لأنَّ الهاء إذا جاءت بعد ضمير يرجع إلى (الذي) لم تحذف وكانت بمنزلة نعمنيُّ الأجنبي، فإن جلعت في (كان) مجهولاً جاز أن تضمر الهاه؛ لأنه لا راجع إلى الذي عَيْرِهَا وَقَيْسَ في عَلَمُه المسألة (ككان) تقول: (الذي ليس أضربُ عبد الله) وفي (ليس) مجهول، فإن كان فيه ذكر (الذي) لم يجز، فإن ذهبت (بليس) مذهب ما جاز أن ترجع الهاء المضمرة إلى (الذي) فإذا قلت: (الذي ما ضربتُ عبد الله) الهاء

<sup>(1)</sup> قال ابن عليل: وأشار بقوله وفي ذا الحلف إلى آخره إلى المواضع التي يحلف فيها العائد على الموصول وهو إما أن يكون مرفوعا أو غيره، فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إفا كان مبئلاً وخبره مفرد نحو (وهو اللهي في السياء إله) وأيهم أشد فلا تقول جاءني اللذان قام ولا الملفان ضرب لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة بل يقال قاما وضربا، وأما المبتدأ فيحذف مع أى، وإن لم تطل الصلة كها تقلم من قولك يعجبني أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أي إلا إذا طالت الصلة نحو جاء الذي هو ضارب زيدا فيجوز حذف هو فتقول جاء الذي ضارب زيدا ومنه قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوما التقلير بالذي هو قائل لك سوما، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجاز، الكوفيون قباسا نحو جاء الذي قائم التقدير جاء الذي هو قائم ومنه قوله تمالى (تماما على اللهي أحسن) في قراءة الرفع والتقدير هو أحسن. انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٦٥.

المضمرة ترجع على (الذي)، فإن قلت: (الذي ما هو أكرمتُ زيد) في قول من جعل (هو) مجهولاً جاز؛ لأن الإضهار يرجع على (الذي) وتقول: (الذي كنت أكرمتُ عبد الله) تريد أكرمتهُ.

وتقول: (الذي أكرمتُ ورجلاً صالحاً عبد الله) تربد: أكرمته وعطفت على الهاء والأحسن عندي أن تظهر الهاء إذا عطفت عليها وتقول: (الذي محسناً ظننتُ أخوك) تربد: ظننتهُ ومحسناً مقعول ثان فإذا قلت: (الذي محسناً ظننتُ وعبد الله أخوك) قلت: محسنينِ لأنك تربد: الذي ظننتهُ وعبد الله محسنين.

وأجاز الفراء: (ما خلا أخاهُ سارَ الناسُ عبد اللهِ) تريد: الذي سارَ الناسُ ما خلا أخاهُ هبدالله.

ويقول: الذي قياماً ليقومن عبد الله تريد: (الذي ليقومنَ قياماً عبد الله) وكذلك: (الذي عبد الله ليضربنَ محمدٌ) ورد بعض أهل الناه والذي ليقومنَ زيدًا فيها حكى الفراء وقال فاحتججنا عليه بقوله: (وإنَّ منكم أن السطاعات وإذا قلت: (الذي ظنكَ زيداً منطلقاً عبد الله) فهو خطأ فهو خطأ؛ لأنه لم يعد على الفي تروف والفي المناه المناه وهو مبتداً، فإن قلت: (الذي ظنكَ زيداً إياهُ صواب عبد الله) جاز؛ أيضاً؛ لأنه لا خبر للظن وهو مبتداً، فإن قلت: (الذي ظنكَ زيداً إياهُ صواب عبد الله) جاز؛ لأن الذكر قد عاد على (الذي) وقد جاء الظن بخبر ولا يجوز أن تقول: (الذي مررتُ زيدًا) تريد: (مررت به زيدًا) كما بينت فيها تقدم.

ويجوز: (الذي مررت تمرّ حسن)؛ لأن كل فعل يتعدى إلى مصدره بغير حرف جر و(الذي) هنا هي المصدر في المعنى ولك أن تقول: (الذي مررته ممرّ حسنٌ) وقال الفراه: لا إضهار هنا؛ لأنه مصدر كأنك قلت: (مرك تمرّ حَسنٌ) واحتج بقول الله عز وجل: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا يُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] وقال: لا إضهار هنا؛ لأنه في مذهب المصدر وكذاك: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأَنْتَى ﴾ [الليل: ٣] لم يعد على (ما) ذكر؛ لأنه في مذهب المصدر.

قال أبو يكر: أما قوله في (ما) ففيها خلاف من النحويين من يقول: أنها وما بعدها قد يكون بمعنى المصدر. " ومنهم من يقول: إنها إذا وقعت بمعنى المصدر فهي أيضاً التي تقومُ مقامَ (الذي) ولا أعلم أحداً من البصريين يجيز أن تكون (الذي) بغير صلة ولا يجيز أحدَّ منهم أن تكون صلتها ليس فيها ذكرها إما مظهراً وإما محذوفاً ولا أعرف لمن ادعى ذلك في (الذي) حجة قاطعة وقوله عز وجل: ﴿فَاصُدَعُ بِهَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٤٤] قد بينت ذلك: أن الأفعال كلها ما يتعدى منها وما لا يتعدى فإنه يتعدى إلى المصدر بغير حرف جر وتقول: (ما تضربُ أخويك عاقلين) تجمل (ما) وتضرب في تأويل المصدر كأنك قلت: (ضَرَبُكَ أخويك إذا كانا عاقلين وإذ كانا عاقلين) ولا يجوز أن تقدم (عاقلين) فتقول: (ما تضرب عاقلين أخويك) ولا يجوز أيضاً: ما عاقلين تضربُ أخويك وإنها استحال ذلك من قبل أن صلة (ما) لا يجوز أن تفصل بين بعضها وبعض ولا بين (ما) وبينها بشيء ليس من الصلة.

وتقول: (الذي تضربُ أخوينا) (قبيحينِ) تريد: (إذا كانا قبيحينِ)، فإن قلت: قبيحٌ رفعت فقلت: (الذي تضربُ أخوينا قبيحٌ)

واعلم أن هذه الأسماء المبهسة التلي توضيحها الملاتها لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها لأنهم إذا أرادوا ذلك أدخلوا النويت في المهاف إلا الالذي) وحدها؛ لأن (الذي) لها تصرف لبس هو لمن وما ألا ترى أنك تقول: (رأيتُ الرجل الذي في الدار) ولا تقول: رأيتُ الرجلَ مَنْ في الدار وأنت تريد الصغة وتقول: (رأيتُ الشيءَ الذي في الدار) ولا تقول: (رأيتُ

<sup>(</sup>١) إذا اعتمد النظرف والمجرور على ما ذكرتُ في باب اسم القاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم المرصول غبلاً عَمَلَ فعل الاستقرار فَرَفَعًا الفاعلَ المضمرُ أو الظاهرَ تقول ما مندك مال وما في الدّار زيد فحفف الفعل وأنيب الظرف منادك مال وما استقر في الدار زيد فحفف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل فيا عند المحققين وقبل إنها العمل للمحدّوف واختاره ابنُ مالكِ ويجوز لك أن تجملهها خبراً مقدماً وما بعدهما مبتداً مؤخراً والأول أولى تسلامته من جاز التقديم والتأخير وهكفا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه نحو (أفي اللهِ شَكُّ) وقولك زَيدٌ عِندَكَ أبوه وجاء الذي في الدار أخُوهُ ومُورُدْتُ برجلِ فيهِ فَضاً.

فإن قلت ففي أي مسألة يعتمد الوصفُ على الموصول حتى يُحال عليه الظرف والمجرور. انظر شرح شذور الذهب ١/ ٥٢٦.

الشيء ما في الدار) وأنت ثريد: الصفة فالذي لما كان يوصف بها حَسُنَ أن توصف و (مَنْ وما) لما في الدار) وأنت ثريد: الصفة فالذي لل كان يوصف بها لم يجز أن يوصفا ويفرق بين الذي وبين (مَنْ) وما أن الذي تصلح لكل موضع مقام الصفة موصوف عما يعقل ولا يعقل وللواحد العلم وللجنس وهي تقوم في كل موضع مقام الصفة و (مَنْ) مخصوصة بها يعقل ولا تقع موقع الصفة و (ما) مخصوصة بهنير ما يعقل ولا يوصف بها.

وقال الفراء: مَنْ نعت (مَنْ وما) على القياس لم نردد عليه ونخبره أنه ليس من كلام العرب.

قال: وإنها جاز في القياس؛ لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن ينعته قال: وأما (ما ومن) فتؤكدان يقال: نظرتُ إلى ما عندكَ نفسه ومورت بمّن عندكَ نفسِه.

قال أبو بكر: والتأكيد عندي جائزٌ كما قال، وأما وصفها قلا يجوز؛ لأن الصلة توضعها وقد بينت الفرق بينهما وبين (الذي الوقد وقد بينت الفرق بينهما وبين (الذي القصد التي وصف الشيء الموصول وإنها العملة بمنزلة وصلتها فلا يجوز وصفها لأنها جرف والقصد أن يوصف الشيء الموصول وإنها العملة بمنزلة بعض حروف الاسم وإنها تفكر (أنه) إنا أردت أنه تعلم المخاطب أن المصدر وقع من فاعله فيا مضى أو فيها يأتي إذا كان المصدر لا دليل فيه على زمان بعينه فإذا احتجت إلى أن تصف المصدر تركته على لفظه ولم تقله إلى (أن) وتقول: (مَنْ آحرُ أخوك) تريد: من هو أحرُ أخوك من حراء جاريتُك وليس لك أن تقول من أحرُ جاريتُك فتذكر أحر للفظ مَنْ؛ لأن أحر ليس بفعل تدخل الناء في تأنيته ولا هو أيضاً باسم فاعل يجري بجرى أحر للفظ مَنْ؛ لأن أحر ليس بفعل تدخل الناء في تأنيته ولا هو أيضاً باسم فاعل يجري بجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يجوز أن تقول: (مَنْ أحرَ جاريتُك) ويجوز أن تقول: منْ محسنٌ وعسنةً كها تقول: فمرب وضربتُ.

فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء إلا الهاء وأحر وحمواء ليس كذلك للمذكر لفظ ويناء غير بناء المؤنث وهذا مجاز والأصل غيره وهو في الفعل عربي حَسنٌ تقول: من أحسّن جاريتُكَ ومن أحسنتَ جاريتُكَ ومن أحسنتَ جاريتُكَ كلَّ عربي فصبح ولست تحتاج أن تضمر (هو) ولا (هي) فإذا قلت: (محسنٌ جاريتُكَ فأكدت تذكير (مَنْ) بهو ثم قلت: (محسنٌ جاريتُكَ فأكدت تذكير (مَنْ) بهو ثم

يأتي بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت (هو) وهو مع الحذف أحسن وتقول: (ضربتُ الذي ضربني زيداً) إذا جعلته بدلاً من (الذي )، فإن جعلته بدلاً من اسم الفاهل وهو المضمو في (ضربني) رفعته فقلت: ضربتُ الذي ضربني زيدً؛ لأن في (ضربني) اسها مرفوعاً تبدل زيداً منه وتقول: (ضربتُ وجه الذي ضَربَ وجهي أخبك)؛ لأن الأخ بدل من (الذي)، فإن أبدئتُهُ من اسم الفاعل المضمر في (ضربَ) رفعته ولا يجوز أن تنصب (الأخ) على البدل من الوجه؛ لأن الأخ غير الوجه.

وتقول: ضربتُ وجوءَ اللذينِ ضربا وجهي أخويكَ إذا جعلت أخويكَ بدلاً من (اللذينِ)، فإن جعلتهما بدلاً من الألف التي في (ضربا) رفعت وإنها قلت: ضربتُ وجوءَ (اللذينِ)؛ لأن كل شيئين من شيئين إذا جمعتهما جعلت لفظهما على الجماعة.

قال الله جل ثناؤه: ﴿فَاقُطْعُوا أَيْدِينَهَا﴾ [المائلة: ٣٨] وقال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾" [التحريم: ٤] وتقول: (ضرب وجهي الذين ضربت وجوههم أخوتُك) ترفع الأخوة إذا جعلتهم بدلاً من (الذين)، فإن جعلتهم باللاً عن المائلة والملم اللذين في جوههم جردت.

وتقول: (مررت باللذينِ مَرا بي كُنِكُونِكُلَةُ وَقَالُهُ اللهُ فَن (اللذينِ) فإن كانا بدلاً من الألف في (مَرا) رفعت فقلت: (أخواك)؛ لأن في (مَرا) اسمين مضمرين ولو قلت: (ضربني اللذان ضربتُ الصالحانِ) وأكرمتُ وأنت تريد أن تجعل: (وأكرمت) من الصلة لم يجز لأنك قد فرقت بين بعض الصلة وبعض بها ليس منها وتقول: المدخولُ به السجن زيدٌ؛ لأن السجن

وكلولهنا

ر(١) صرح النحاة بأن كل مثنى في للعنى مضاف إلى منضمته يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو: ﴿فقد صفت قلوبُكيا﴾ (التخريم: ٤)، ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غير. بالمكس وكلاهما مسموع كقولُه:

خَمَامَةَ بَعْلُنِ الوَاهِيِّينِ تَرَبُّعِي

وَمَهْمَهَيْنِ فَسَسَلَفَيْنِ مَوْقَينَ طَهْرًاهُمَا مِثْلَ طُهُورِ التُّرْسَينُ. انظر شرح الأشعوني ١٩٩١.

قام مقام الفاعل وشغلت الباء بالهاء فالمدخولُ به السجنَ ابتداء وزيد خبر الابتداء وتقول: المدخل السجن زيد: على خبر الابتداء وأضمرت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل في (المدخل) ويدلك على أن في (المدخل) إضهاراً أنك لو ثنيته لظهر فقلت المدخلان وأقمت السجن مقام المفعول به والتأويل الذي أدخل السجن زيد، وإن شت قلت: (المدخلة السجن زيدً) كأنك قلت: (المدخلة السجن إياهُ زيدً)؛ لأن قلت: (الذي أدخل السجن إياهُ زيد)؛ لأن قلت: (الذي أدخل السجن إياهُ زيد)؛ لأن أدخل) في الأصل يتعدى إلى مفعولين فإذا بنيته للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل واقتضى مفعولاً آخر ولا بدّ من إظهار الهاء في (المدخلة) وقد بينت هذا وضربه فيها تقدم.

وتقول: (أدخل المدخل السجن الدار)؛ لأن في (المدخل) ضمير الألف واللام وهو الذي قام مقام الفاعل والسجن مفعول للفعل الذي في الصلة والمدخل وصلته مرفوع بأدخل: والدار منصوبة بأدخل؛ لأنه مفعول له كأنك فلت: أدخل زيد الدار وتقول: (أدخل المدخول به المدخول به مقام الفاعل به وشغلت به السجن الدار) قام المدخول به مقام الفاعل به وشغلت الماء بالباء ومن قال: (دخل بزيد السجن ألدار.

وتقول: (دُخلَ بالمدخلِ كَلِيَتِعَ تُطَالِقِهِمُ التَّافِيقِ) (دخلَ بالذي أدخلَ السجنَ الدارُ)، فإن ثنيت قلت: (باللذينِ أُدخلا السجنُ الدارُ) وتقول: (جاريةُ منْ<sup>١١٠</sup> تضربُ نضربُ)

 <sup>(</sup>١) مَنْ الْمُوصُولَة: هي في الأصل لِلمَاقل نحو: ﴿ وَمَنْ عِنْكَهُ عِلْمُ الكِتَابِ ﴾ (الآية: ٢٤ سورة الرعد).
 وقد تكونُ لغيرِ العاقل في ثلاث مُسَائل:

<sup>(</sup>إخداها) أنْ يُنزَّلُ غيرُ العاقِلِ مَنْزِلَةَ العَاقِلِ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلَّ بِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَشْتَجِبُ لَهُ لِل يَوْمِ القِيَامَةِ﴾ (الآية:٥ صورة الاحقاف) وقولِ الهرِيّ القيس:

الأعِسمُ صَــنِاحاً أيُّهُــنا الطَّلَــلُ النِّـــالِي وَهَــل يَعِمَــنْ مَــنْ كــانَ في العُــشيرِ الحــالي فأوقع "مَنْ" على الطَّلُل وهو غيرُ عاقِل، فلُـعاءُ الأصنامِ في الآية، ويِداءُ الطُّلُل سَوَّعُ اسْتعبال "مَنْ" إذْ لا يُدَعَى ولا يُنَادَى إلاَّ العَاقِل.

<sup>(</sup>الثانية) أن يَجْتَمِعَ مع العَاقِل فِيها وَقَعَتْ عليه "مَنَ" نحر قوله تعالى: ﴿أَفَتَنْ يَخْلُقُ كُفَنْ لاَ يَخْلُقُ﴾ (الآية:١٧ سورة المنحل) لِشُغُولِه الآدَمِيِّينَ والمَلائِكةِ والأَصْنام، ونحر قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تُرَ أَنَّ اللهَّ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمُواتِ وَمَنْ فِي الأَرْض﴾ (الآية:١٨سورة الحجر).

تنصيهها بالفعل الثاني إذا جعلت (مَنْ) بمعنى (الذي) كأنك قلت: (جارية الذي تضربه تضربُ)، فإن جعلت (من) للجزاء قلت: (جاريةُ مَنْ تضربُ نضربُ) تجزم الفعلين وتنصب الجارية بالفعل الأول؛ لأن الثاني جواب، فإن جعلت (من) استفهاماً قلت: (جاريةُ من تَضربُ) جزمت (أضرب)؛ لأنه جواب كما تقول: (أتضربُ زيداً أضربُ) أي: إنْ تفعل ذاك أفعل وتقول: جارية من تضربها نضربٌ ترفع الجارية بالابتداء وشغلت الفعل بالهاء و(من) وحدها اسم؛ لأنه استفهام والكلام مستغن في الاستفهام والجزاء لا يحتاج (من) فيهما إلى صلة، فإن جئت بالجواب بعد ذلك جزمت على الجزاء، وإن أدخلت في الجواب القاء نصبت وتقول: على منَّ أنتَ نازلُ إذا كنت مستفهيًّا تُوصل نازلاً (بعلى) إلى (من)، فإن جعلت (من) بمعنى الذي في هذه المسألة لم يكن كلاماً؛ لأن الذي تحتاج إلى أن يوصل بكلام تام يكون فيه ما يرجع إليها، فإن كانت مبتدأ احتاجت إلى خبر، وإن لم تكن كذلك قلا بدَّ من عامل يعمل فيها فلو قلت: على من أنت نازلٌ عليه لم يحرُّ لأَنْلُكُ لم توصل بعلي إلى (من) شيئاً، فإن قلت: (نزلتُ على من أنتَ عليه نازلٌ) جاز وتلمول: أبا مَنْ تَكُنى وآبا من أنتَ مكنى (فمنُ) في هذا استفهام ولا يجوز أن تكون فيه بمُعِنِّي (الذي) أضبيرت الإسم الذي يقوم مقام الفاعل في مكنى وتكنى ونصبت أبا منَّ؛ لأنه مفعول به متقدم وإنها نصبته (بتكني) وهو لا يجوز أن يستقدم عليه؛ لأنه استفهام فالاستفهام صدر أبداً مبتدأ كان أو مبنياً على فعل والفعل الذي بعده يعمل فيه إذا كان مفعولاً ولا يجوز تقديم الفعل على الاستفهام وكليا أضفته إلى الأسماء التي يستقهم بها فحكمها حكم الاستفهام لا تكون إلا صدراً.

<sup>&</sup>quot;(الثالثة) أنْ يَقترِنَ بالعاقِلِ في عُمُوم فَصِلَ بـ "مَنْ" الموصولةِ، نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَائِةٍ مِنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على أَربِع﴾ (الآية: ٥٤ سورة النور) فَأُوقعَ "مَنْ" على غير العاقل لَمَا الْحَقَلُطُ بالْحَاقلِ وَقَدْ يُرادُ بـ "مَنْ" المُوصُولة المُفْردُ والمُثنَّى والجَمْثُعُ والمُذَكِّر والمُؤنِّث، فَمِن ذلك في الجَمْنُع قُولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِهُونَ إللَّكَ﴾ (الآية: ٥٤ سورة النور). انظر معجم القواعد ٥٢ مه ١٠٠

ولا يجوز أن يقدم على حرف الاستفهام شيء مما يستفهم عنه من الكلام وتقول: أبو مَنْ أنتَ مكني به رفعت الأول لأنك شغلت الفعل بقولك (به) كأنك قلت: أأبو زيد أنتَ مكنيَّ به ولو قلت: بأبي من تكنى به كان خطأ لأنك إنها توصل الفعل بياء واحدة ألا ترى أنك نقول: (يعبد الله مررتُ) ولا يجوز: (بعبد الله مررتُ به) ولو جعلت (من) في هذه المسألة بمعنى (الذي) لم يجز حتى تزيد فيها فتقول: (أبو منَّ أنت مكنى به زيد) ألا ترى أنك تقول: من قام فيكون كلاماً تاماً في الاستفهام، فإن جعلت (من) بمعنى (الذي) صار (قام) صلة واحتاجت إلى الخبر فلا بدّ أن تقول: (من قام زيد) وما أشبههه وتقول: (إنَّ بالذي به جراحات أخيكَ زيد عيبين) فقولك: عيبين اسم (إنَّ) وجعلت الهاء بدلاً من الذي ثم جعلت زيداً بدلاً من الأخ وتقول: إن الذي به جراحات كثيرة أخاك زيدا به عيبان تجعل الأخ بدلاً من (الذي) وزيداً بدلاً من الأخ ويه عِينِين خبر إنَّ وتقول: (إنَّ الذي في الدار جالساً زيدٌ) تزيد: إنَّ الذي هو في الدار جالسة ويعمل والكوشت لم تضمر وأعملت الاستقرار في الحال ألا ترى أن (الذي) يتم بالظرف كما ليتم والمحرف وإن شتت قلت: (إنَّ الذي في الدار جالس زيد) تربد: (الذي هو في الدار جالُمُورُ لِمُتَنْفِئِينَ عَمِينَا لِمَا مُعَالِمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى واغب زيد) لا يكون في (راغب) إلا الرفع؛ لأنه لا يجوز أن تقول: (إن الذي فيك زيدٌ) وتقول: ﴿إِن اللذين بك كفيلان أخويك زيد وعمرو) تريد: (إنَّ) أخويك اللذين هما بك كفيلان زيد وعمرو فزيد وعمرو خبر (إنَّ) ولا يجوز أن تنصب كفيلين؛ لأن بك لا نتم بها صلة (الذي) في هذا المعنى وقال الأخفش: تقول: (إنَّ الذي به كفيل أخواك زيد) لأنها صفة مقدمة قال: وإن شئت قلت: (كفيلاً) في قول من قال: أكلوني البراغيثُ.٠٠

<sup>(</sup>١) يُوحَّدُ الفعلِ مع تَتْنِيَةِ الفَاعِلِ وجَمِه كها بُوحّدُ مع إفرادِه نحو "زَحَفَ الجِيشُ" و"نصَالَحَ الأَخَوَانِ" و"فازَ السَّابِقُونَ" ر"آمُتَعَلَّم بَنَاتُكَ". ولُغَةُ وَ" فَالَّرَ السَّابِقُونَ" ر"آمُتَعَلَّم بَنَاتُكَ". ولُغَةُ تُوجِيدِ الفِعلِ هي الفُصحى وجا جاءَ التنزيل، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلانِ﴾ (الآية: ٢٣ سورة المائدة) و﴿قَالَ تُوجِيدِ الفِعلِ هي الفُصحى وجا جاءَ التنزيل، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلانِ﴾ (الآية: ٢٠ سورة يوسف) ولُغةُ طَبِي وأَزِد شَنوعة (وهي الظَّالُونَ﴾ (الآية: ٢٠ سورة يوسف) ولُغةُ طَبِي وأَزِد شَنوعة (وهي

قال أبر بكر: معنى قوله: (صفة مقدمة). يعني: أن كفيلا صفة وحقها التأخير فإذا قدمت أعملت عمل الفعل ولكن لا يحسن أن تعمل إلا وهي معتندة على شيء قبلها وقد بينا هذا في مواضع ومعنى قوله في قول من قال: (أكلوني البراغيث) أي تثنية على لغتهم وتجريه مجرى الفعل الذي يثنى قبل مذكور ويجمع ليدل على أن فاعله اثنان أو جماعة كالتاء التي تفصل فعل الذكر من فعل المؤنث نحو: قام وقامتُ وقد مضى تفسير هذا أيضاً.

وتقول: (إن اللذين في دارهما جالسين أخواك أبوانا) تريد: أن اللذين أخواك في دارهما جالسين تنصب (جالسين) على الحال من الظرف.

وإن رفعت (جالسين) فقلت: إن اللذين في دارهما جالسان أخواك أبوانا تريد أن اللذين أخواكض في دارهما جالسين رفعت وجعلتها خبر الأخوين وتقول: منهن من كان أختك ومنهن وكانت أختك فمن ذكر فللفظ ومن آنت فللتأويل وكللك: منهن من كانتا أختيك ومنهن من كان أخواك ومنهن من كان أخواك ومنهن اخواك ومنهن اخواك ومن يختصم أخواك ومن يختصم أخواك توحد من كان أخوانك ومن يختصم إخواك ويختصرون من ذاهب وعبد الله عدد نسقت بعبد اللفظ وكذاك: من يختصم إخواك ويختصرون من ذاهب وعبد الله عدد نسقت بعبد

المشهورة بلغة "أكلوني البراغيث" كيا في سيبريه): مُوَافَقَةُ الفِعل لِيُرْفُوهِو بالإِفرادِ والطُّنيَّة والجمع نحو﴿ضَرَبُونِي قَوْمُكَ﴾و﴿ضَرَبَتَنِي يَسوَمُكَ\* و"ضرَبَانِ أَخَوَاكَ\* وفال أَمَيَّةُ:

يَلُومُ ــــلِ أَهِ ــلِي فِي الشيرَاءِالنَّخِيـــ ــــلِ أَهِــلِي فَكُلُّهُ ــمُ أَلَـــرَمَّ ("أهلي" فاحل يلومونني، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر).

وقال أبو فِراس الحمداني:

تُستِيجَ الرَّبِيسِعُ تَحَامِسِناً أَلْقَحنَهَ سِسَا هُــــَوْ الْـــــَّحارِبِ (غر جمع "غراء" مؤنث أغر بمعنى أبيض، رهي فاعل "ألقحنها" وألحق به علامة جمع المؤنث وهي النون).

والعُمَّحيحُ أنَّ الألِفَ والوَّاوَ والنونَ في ذلكَ أحرُفُ ذَلُوا جاعل النَّنيَةِ والجَسِعِ تذكيراً وتأنيثاً، لا أكما ضَهَائِر الفَّاعِلينِ، وما يَعدَهَا مُبتدأ على النَّقلِيم والنَّاخير أو ما يَعدَهَا ثابعٌ على الإِبدَال من الضَّمير، بدل كُل من كُلّ.انظر معجم القواعد ٢١/٨. الله على ما في (ذاهب) والأجود أن تقول: (من هو وعبد الله ذاهبان محمد) فإذا قلت: (من ذاهب وعبد الله محمد) فالتقدير من هو ذاهب هو وعبد الله محمّد (فهو الأول) مبتدأ محدّوف.

وتقول: (من يحسن أخوتك) ولك أن تقول: (من يحسنون إخوتُكَ) مرة على اللفظ ومرة على المعنى.

وتقول: (من يحسنُ ويسيءُ إخوتُكَ ومن يحسنون ويسيئونَ أخوتك وقبيح أن تقول: (من يحسنُ ويسيئونَ إخوتُكَ) لخلطك المعنى باللفظ في حالٍ واحدة.

وتقول: (الذي ضربتُ عبد الله فيها) تجعل عبد الله بدلاً من (الذي) بتهامها، فإن أدخلت (إن) قلت: (إن الذي ضربتُ عبد الله فيها) نصبت عبد الله على البدل، فإن قلت: (الذي فيك عبد الله راغب) لم يجز؛ لأن (راغباً) مع (فيك) تمام الذي قلا يجوز أن يفرق بينهما وتقول: (الذي هو هو مثلك) الأول كناية عن الذي والثاني كتاية عن اسم قد ذكر وكان تقديم ضمير الذي أولى من تقديم ضمير الأجنبي ومن قال: (الذي منطلق أخوك) وهو يريد: (الذي هو منطلق أخوك) جاز أن تقول: (الذي هو مثلك) يريد: (الذي هو مثلك) فتحذف (هو) التي هي ضمير الذي وتترك (هو) التي هي ضمير مذكور وقد تقدم لأنها موضع (منطلق) من قولك الذي منطلق مثلك.

وتقول: (مرّرتُ بالذي هو مسرع ومسرعاً) فمن رفع (مسرعاً) جعل هو مكنياً من (الذي) ومن نصب فعلَى إضيار (هو) أخرى كأنه قال: الذي هو هو مسرعاً؛ لأن النصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام.

وتقول: (مررت بالذي آنت محسناً) تريد: الذي هو أنت محسناً ولا يجوز رفع (محسن) في هذه المسألة وتقول: من عندك اضرب نفسه تنصب (نفسه)؛ لأنه تأكيد (لمنّ) فموضع (من) نصب (باضربُ)، فإن جعلت نفسه تأكيداً للمضمر في (عند) رفعت وقدمته قبل (أضربُ) ولم يجز تأخيره؛ لأن وصف ما في الصلة وتأكيده في الصلة فتقول: إذا أردت ذلك من عندك فقسه أضرب وتقول: (من من أضربُ أنفسهم عبد الله) تؤكد (من) فتجر، وإن شئت نصبت نصبت أنفسهم تبعد الله ) تؤكد (من) فتجر، وإن شئت نصبت أنفسهم تبعد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم عبد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم عبد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم تبعد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم قبد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم قبد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم تبعد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم قبد الله ) تؤكد (من من أضربُ أنفسهم أنفسهم وأجاز الفراه؛ (من من أضربُ أنفسهم تبعد الله ) الفراه الفراه؛ (من من أضربُ أنفسهم وأجاز الفراه؛ (من من أضربُ أنفسهم تبعد الله ) الفراه الفراه

أنفسة ) يجعل الهاء (لمن ) ويوحد للفظ (من ) وقال: حكى الكسائي عن العرب: ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه الهاء للفظ الجراد وقال: تقول: (من من داره تبغى زيد) تريد: (مِنَ الذينَ دورهم تبغى زيد) قال: ولا يجوز أن تقول: (مِنْ مَنْ رأسة يخضبُ بالحتاء زيد) حتى تقول: (مِنْ مَنْ رأسة يخضبُ بالحتاء زيد) حتى تقول: (مِنْ مَنْ أرأسة غضوياتٌ) فرق بين رأس ودار؛ لأن الدار قد تكون لجهاعة والرأس لا يكون لجهاعة قال: ويجوز: (مِنْ مَنْ رأسة يخضبُ بالحناء زيد) فيمن أجاز ضربت وأسكم وتقول: (مِنَ المضروبين أحدُهم محسنٌ زيدٌ) تريد: (مِنَ المضروبين وأحدهم محسن زيدٌ) تريد: (مِنَ المضروبين وأحدهم عسن زيدٌ) عربد: (مِنَ المضروبين وأحدهم على الأول، زيد) والأحسن أن تجيء بالواو (لا أن لك أن تحذفها إذا كان في الكلام ما يوجع إلى الأول، فإن لم يكن لم يجز حذف الواو.

قإن قلت: (من المظنونين أحدُهم عسن زيد) جاز بغير إضهار واو؛ لأن قولك: (أحدُهم عسن) مفعول للظن كما تقول: (ظننت القوم أجدِهم عسن) فأحدهم عسن مبتدا وخير في موضع مفعول ثاني للظن فإذا رددته إلى مدّم يُسمُ فأعله قلت: (ظُنَّ القومُ أحدُهم عسن) وتقول: (طلق المؤمِّ أحدُهم عسن) وتقول: (طلق المؤمِّ أحدُهم عسن) وتقول: (الذي بالجارية كفل أبوهُ ولو جاز هذا لجاز: زيد أبوهُ وهذا لا كفل أبوهُ أبوها) ولا يجوز: (الذي بالجارية كفل أبوهُ) ولو جاز هذا لجاز: زيد أبوهُ وهذا لا يجوز إذا لم يكن مذكور غير زيد؛ لأنه لا يجب منه أن يكون زيد أبا نفيهه وهذا عال إلا أن تريد التشبيه أي: زيدُ كأبيه وتقول: (مررت بالذي كفل بالغلامين أبيهها) تجعل (الأب) بدلاً من الذي (وهما في أبيهها) عبر الغلامين وكذاك: (إنَّ الذي كفل بالغلامين أبوهما) فأبوهما خبر إن (وهما) من أبيهها يرجع إلى الغلامين وتقول: (مررت بالذي أكرمني والطفني عبد الله) نسقت (ألطفني) على (أكرمني) وهما جيماً في صلة الذي وعبد الله بدل من الذي، فإن عطفت نسقت (ألطفني) على (أكرمني) وهما جيماً في صلة الذي وعبد الله بدل من الذي، فإن عطفت

 <sup>(</sup>١) عِمَا: تكونُ مُرَكِّبَةً مِن "مِنْ" الجَمَارَة، و"ما" الزَّائدةِ نحو: ﴿مَا خَطِيناتِهِم أَغْرِقُوا﴾ (الآية: ٢٠سورة نوح) وقد تكونُ "ما" التَّصلةُ بـ "مِنْ" مَصْدريةُ نحو "شُرِزْتُ عَا كَتَبْتُ "أي من كِتَابَيْك، أو منَ الذي كَتَبْتُه فَتَكُونُ "ما" مَوْصُولةٌ وقد تَأْتِي "عِمَّا" كلمةً وَاحِدةً ومَعْنَاهَا "رُبَّيا" ومنه قولُ أي حيَّة النَّميري:

وإنَّ اللَّهُ اللَّهُ الكَارِبُ الكَارِبُ الكَارِبُ الكَارِبُ مَرْبَاتُ عَلَى وَأَيْسِهِ تُلْقِسِي الله سانَ سنَ القَسِمِ وهذا ما قاله سيبويه والمبرَّدُ. انظر معجم القواعد ٢٥/ ٨٢.

(الطفني) على مورت رفعت عبد الله فقلت: (مورث بالذي أكومني والطفني عبد الله) فأخرجت (الطفني عبد الله) وتقول: فأخرجت (الطفني عبد الله) من الصلة كأنك قلت: (مورث بزيد والطفني عبد الله) وتقول: (الذي مورث وأكرمني عبد الله) وجع إلى الذي ما في (أكرمني) قصح الكلام ولا تبال أن لا تعدى (مورث) إلى شيء هو نظير قولك: الذي قعلتُ وقعتُ إليه زيدً.

فإن قلت: (الذي أكرمني ومررتُ عبدالله) جاز أيضاً؛ لأن الكلام لا خلل فيه كيا تقول: (أكرمني زيد ومررثُ) لا تريد أنك: مررت بشيء وإنها تريد: مضيتُ.

وقال قوم: (الذي أكرمني ومروت عبد الله) عال لا بدّ من إظهار الباء وهو قولك: (الذي أكرمني ومروت به عبد الله) وهذا إنها لا يجوز إذا أراد أن يعدى (مروت) إلى ضمير الذي، فإن لم ترد ذلك فهو جائز وهم بجيزون: (الذي مروت وأكرمني عبد الله) على معنى الإضهار، وإذا قلت: (الذي أكرمتُ وظننتُ عسناً زيد) جاز تريد: (ظننتُ ) لا بدّ من إضهار الهاء في (ظننتُ)؛ لأن الظن لا يتعدى إلى معنول واحد، وأما أكرمتُ فيجوز أن تضمرها معها ويجوز أن لا تضمر كها فعلت في (مرديقم).

وتقول: (مررت بالذي مُرَّبِيَّ كَالْمِيْتِ وَالْمَالِيَّ الْطَانِ، فإن قدمت (ظننت) على الطن أبح؛ لأن الإلغاء كلما تأخر كان أحسن وتقول: (الذي ضربتُ ضربتُ عبد الله) والتأويل: (الذي ضربتُ أمس ضربُ اليوم) (فالذي) منصوب (بضربتُ) الثاني وعبد الله بدل من (الذي).

وتقول: (للذي ظننته عبد الله درهمان) تريد: للذي ظنته عبد الله درهمان فإذا قلّت:
للذي ظننت ثم عبد الله درهمان صار (ثم) المفعول الثاني للظن والمفعول الأول الهاء المحلوفة
من (ظننت) وجزرت عبد الله مبدلاً له من الذي وتقول: تكلم الذي يكلم أخاك مرتين إن
نصبت أخاك (يتكلم) الفعل الذي في الصلة فتكون مرتين إن شئت في الصلة، وإن شئت كان
منصوباً بتكلم بالفعل الناضب (للذي)، فإن جعلت أخاك بدلاً من (الذي) لم يجز أن يكون
(مرتين) منصوباً بالفعل الذي في الصلة لأنك تفرق بين بعض الصلة ويعض بها ليس منها.

وتقول: الذين كلمت عامة أخوتك تربد: (الذين كلمتهم عامة أخوتك) والذين كلمتُ جيعاً أخوتك مثله تنصب (عامة) وجيعاً نضب الحال، فإن قلت: الذين (عامة) كلمتُ إخوتك مثله تنصب (عامة) وجيعاً نضب الحال، فإن قلت: الذين (عامة) كلمتُ إخوتُكَ فيحَ عندي؛ لأنه في المعنى يتوب عن التأكيد والمؤكدُ لا يكون قبل المؤكّدِ كيا أن الصفة لا تكون قبل الموصوف وتقول: (الذي عن الذي عنك معرض زيدً) تريد: الذي هو معرض عن الذي هو عنك معرض زيد كأنك قلت: (الذي معرض عن الرجل زيدً) وهذا شيءٌ يقيسه النحويون ويستبعده بعضهم لوقوع صلة الأول وصلة الثاني في موضع واحد وتقول: (أعجبني ما تصنع حسناً) تريد: (ما تصنعة حسناً) وكذلك: (أهجبني ما تضربُ أخاكَ) تريد: (ما تضعر وكذلك: (أهجبني الذي تضربُ أخاكَ) تريد: (ما تضربهُ أخاكَ و(ما) أكثر في هذا من (الذي إذا جاءت بمعنى المصدر.

واعلم أنك إذا قلت: (الذي قائم زيد) فرفعت (قائياً) وأضموت (هو) لَم يجز أن تنسق على هو ولا تؤكده لا تقول: (الذي نفسه خالمُ أَنْ كُمُ الذي وعمرو قائبان زيد وقوم يقولون إذا قلت: (الذي قمتُ فضربتهُ زيد) إذا كالْ النُّهُمَّ الْغِيَّا فَالصلة (الضربُ)، وإن كان غير لغو فهو الصلة ولا يجيزون أن يكون لغوآ الإسم الفاء ولا يجيزونَهُ مع جميع حروف النسق، فإن زدت فِي الفعل جحداً أو شيئاً فسند نحو قولك: (الذي لَم يقمُ فضربته زيد) والغاء القيام لا يعرفه البصريون وإنيا من الأفعال التي تلغي الأفعال التي تدخل على المبتدأ وخبره نحو (كانَّ وظننتُ)؛ لأن الكلام بتم درنها و(قامً) ليس من هذه الأفعال وهؤلاء الذين أجازوا إلغاء (القيام) إنها أن يكونوا سمعوا كلمة شذت فقاسوا عليها كها حكى سبيويه ما جاءت حاجتك أي: صارت على جهة الشذوذ فالشاذ محكيّ ويخبر بها قصد فيه ولا يقاس عليه، وأما أن يكونوا تأولوا أنه لغو وليس بلغو لشبهة دخلت عليهم وقال من يجيز اللغو إذا قلت: (الذي قامّ قياماً فضربتهُ زيد) خطأً إذا أردت اللغو وكذاك: الذي قمتُ قياماً فضربتهُ وهؤلاء يجيزون: (الذي صَارِبٌ أَنْتَ زيد) يريدون: (الذي صَارِبهُ أَنتَ زيدٌ) فإذا حَدْفُوا نُونُوا وَمثَلُ ذَا يُجُوزُ عَنْدي في شعر على أن ترفع أنت يضاربٍ وتقيمه مقامَ الفعل كما تقول: (زيد ضاربهُ أنتَ) تريدُ: (ضارب أنت إيَّاهُ) إذا أقمنا (ضاربٌ) مقام الفعل حلفنا معه كما تحذف مع الفعل ضرورة ولا

يحسن عندي فلا غير ضرورة؛ لأنه ليس يفعل وإنها هو مشبه بالفعل وما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوته وإنها هذا شيء قاسوه ولا أجرف له أصلاً في كلام العرب وهؤلاء لا يجيزون: (الذي يقوم كان زيدً) على أن تجعل (يقومً) خبر كان تريد: (الذي كان يقومٌ زيدً) والقياس يوجبه؛ لأنه في موضع (قائم) وهو يقبح عندي من أجل أن (كان) إنها تدخل على مبتدأ وخبر فإذا كان خبر المبتدأ قبل دخولها لا يجوز أن يقدم على المبتدأ فكلا ينبغي أن تفعل إذا دخلت (كان) وأنت إذا قلت: (زيدً يقوم) فليس لك أن تقدم (يقومٌ) على أنه خبر زيد، وإذا قلت: (الذي كان أضربُ زيد) كان خطأ؛ لأن الهاء المضمرة تعود على ما في كان ولا تعود على الذي وإنها بحذف الضمير إذا عاد على الذي، فإن قلت الذي كنتُ أضرب زيد جاز؛ لأن الهاء (للذي ضربته قاوجعتهُ) إذا لأن الهاء (للذي) وتقول: (الذي ضربتُ فأوجعتُ زيد) تريد: (الذي ضربته قاوجعتهُ) إذا كان الفعلان متفقين في النعدي وفي الحرف الذي يتعديان به جاز أن تضمر في الثاني.

وكذلك: (الذي أحسنتُ إليه وأسانتُوريدٌ) أحسنت تعدت (بإليهِ) وأسأتُ مثلها، وإذا اختلف الفعلان لم يجز لو قلت: (الذي فعبتُ إليه وكفلتُ زيد) تريد: بو لم يجز؛ لأن (به) علاف (اليه) وحكوا: مررتُ بالذي تعررتُ وكلفتُ بالذي كفلتُ فاجتزوا بالأول فإذا اختلف كان خطأ لو قالوا. (كفلتُ بالذي دُهبتُ) لم يجز حتى نقول: إليه.

وقالوا: (أمرُّ بِمَنْ تَمَرُّ وأرغب فيمن ترغبُ) قالوا: وهو في (مَنْ) أجود؛ لأن تأويل الكلام عندهم جزاءٌ، ومن قولهم: (إنَّ هذا والرجلُ) وكل ما دخلته الألف واللام وكل نكرة وكل ما كان من جنس هذا وذاك يوضل كها توصل (الذي) فها كان منه معرفة ووقع في صلته نكرة نصبت النكرة على الحال وهي في الصلة، وإذا كان نكرة تبع المنكرة وهو في الصلة، وإذا كان في الصلة معرفة جنت (بهو) لا غير فتقول في هذا والرجل قام: (هذا ظريفاً) فظريف حال من (هذا) وهو في صلة (هذا) وضربت هذا قائهاً وقام الرجل ظريفاً وظريف في صلة الرجل من (هذا) وهو بي صلة (هذا) وضربت هذا قائهاً وقام الرجل ظريفاً وظريف في صلة الرجل وضربت النكرة نقول في منا جرى عليه (الذي) لا فرق بينهها عندهم إلا وضربتُ الرجل فريقاً وضربتُ رجلاً قامَ ويقومُ وقائهاً وضربتُ رجلاً ضربتُ رجلاً قامَ ويقومُ وقائهاً وضربتُ رجلاً ضربتُ رجلاً قامَ ويقومُ وقائهاً وضربتُ رجلاً ضربتُ رجلاً قامَ ويقومُ وقائهاً وضربتُ رجلاً ضربتُ

وضربت في صلة (رجلٍ) وثم هاء تعود على (رجل) ويقولون إذا قلت: (أنتَ الذي تقومُ وأنت رجلٌ تقومُ وأنتَ الرجلُ تقوم)، فإن هذا كله يلغي؛ لأن الإعتباد على الفعل، فإن جعلوا الفعل للرجل قالوا: (أنت الرجلُ يقوم) وقالوا إذا قلت: (أنت من يقومُ) لم يجز إلا بالياء؛ لأن (مَنْ) لا تلغى وقالوا قلت (أنت رجلٌ تأكلُ طعامَنا) وقدمت الطعام حيث شئت فقلت: (أنت طعامنا رجلٌ تأكلُ) أجازوه في (رجل) وفي كل نكرة وهذا لا يجوز عندتا؛ لأن الغاء (رجل) والرجل والذي غير معروف عندهم وهؤلاء يقولون إذا قلت: (أنت الرجل تأكلُ طعامَنا) أو أكلاً طعامَنا لم يجز أن تقول: (أنت طعامَنا الرجل أكلاً)؛ لأنه حال وصلة الحال والقطع عندهم لا يجال بينهيا وفالوا: إذا قلت: (أنت فينا الذي ترغبُ) كان خطأن؛ لأن (الذي) لا يقوم بنفسه ورجل قد يقوم بلا صلة قالوا: فإن جعلت (الذي) مصدراً جاز فقلت: (أنت فينا الذي ترغب) ووحدت (الذي) في الجنبة والجمع قال الله عز وجل: ﴿وَخُطْشُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ﴾ [التوبة:٦٩] يريد: كَلِّخوضهم ويُقولُون على هذا القياس: (أنت قينا الذي ترغبُ) وأنتها فينا الذي ترخبان وأنتِم فينا الذي ترغبونَ وكذاك المؤنث (أنتِ فينا الذي ترفيينَ) تريد: (أنتِ فينا رغبتُكَ) ولا تثنى (الذَّي) ولا تجمع ولا تؤنث وكذاك: (الذي تضربُ زيداً قائياً وما تضربُ زيداً قائياً) تريد: (ضربكَ زيداً قِائياً) قالوا: ولا يجوز هذا في (إنْ)؛ لأن (إنْ) أصله الجزاء عندهم، وإذا قدمت رجلاً والرجل والذي وهو ملغي كان خطأً في قول الفراء قال: إنه لا يلغي متقدماً وقال الكسائي: تقديمه وتأخيره واحد.

وإذا قلت: (أين<sup>١٠</sup> الرجلُ الذي قلتَ وأينَ الرجلُ الذي زعمتَ)، فإن العرب تكتفي (بقلتُ وزعمتُ) من جملة الكلام الذي بعده؛ لأنه حكاية تريد: الذي قلتَ إنه من أمره كذا

<sup>(</sup>١) أَيْنَ الاستفهاميَّة: اسمُ استِفهامِ عن مكانِ، وهي مُغَنِيَّةٌ منِ الكلامِ الكثير، وذلكَ أَنْكَ إذا قُلتَ: "أَيْنَ بَيْتُكُ". أغناكَ من ذِكْرِ الأَمَاكِنِ كُلِّها، وهو سُؤالُ عنِ للكَتَانِ الَّذي حُلَّ فيه الشيءٌ،، وإذا دَخَلَتُهُ "مِنْ" كان سُؤالاً عن مُكانِ بُرُوذِ الشيءِ تقول: "مِنْ أَيْنَ قَدِشتَ" وهو مبنيَّ على الفتح في الحالات كلَّها. انظر معجم القواعد ٢/ ١٤٠.

وكذا وقد كنت عرفتك أن العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى ذلك شيءً قاسةُ النحويون ليتدرب به المتعلمون وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنه ليس من كلام العرب ويذكرون أنه إن اختلف جاز وينشدون:

مِنَ النَّفَرِ اللاَّئِسِ" الَّـلِينَ إِذَا هُسمُ ﴿ يَسَابُ اللَّمَامُ حَلْفَةَ البَّابِ قَعْقَعُوا

قالوا: فهذا جاء على إلغاء أحدهما وهذا البيت قد رواه الرواة قلم يجمعوا بين (اللاي والذينَ) ويقولون: (على هذا مررتُ بالذي ذو قال ذاك) على الإلغاء، فقال أبو بكر: وهذا عندي أتبحُ؛ لأن الذي يجعل (ذو) في معنى (الذي) من العرب طيءٌ فكيف يجمع بين اللغتين ولا يجيزون: (الذي من قام زيدٌ) على اللغو ويجتجون بأنَّ (منَ) تكون معرفة ونكرة مروث بالذي القائم (أبوهُ) على أن تجعل الألف واللام للذي وما عاد من الأب على الألف واللام ويخفض القائم يتبع (الذي) وهذا لا يجوز عندنا؛ لأن (الذي) لا بدّ لها من صلة توضحها ومنى حذفت الصلة في كلامهم فإنها ذاك؛ لأنه فد علم، وإذا حذفت الصلة وهي التي توضحه ولا معنى له إلا بها كان حذف الصفة أولى فكيف تحذف الصلة وتترك الصفة ويقولون: إن العرب إذا جعلت (الذي والتي) للجهول مذكر أو مؤنث تركوه بلا صلة نحو قول الشاعر:

فسإن أَذْعُ اللَّسوَاتِي مِسنَ أُنساسِ أَضَسساهُوهُنَّ لِا أَذْعُ الَّسلِينا"

<sup>(</sup>١) الَّلاتِ، أو: الَّلاتِي، والَّلابِ أو: اللاثي.

<sup>.</sup> وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة، تقول: الّلات سيفّن في الميدان العسل كثيرات، ومنهن الّلامِ اشتهرن بالاختراع... أو اللاتي أو: اللائ. وامتلأ البحر بالسفن اللاتِ تشفه طولا وعرضاً، وهي محملة بالبضائع المتنوعة اللاء تنتقل بين أطراف المعمورة... أو اللاتي أو: اللاتي.

<sup>(</sup>واللات واللاء مبنيتان على الكسر. أما اللاتي واللائ فمبنيتان على السكون). وكلها في على رفع، أو: نصب، أو: جرّ، على حسب موقعها من الجملة. انظر النحو الوافي ١/ ٢٣٢.

<sup>(</sup>٢) قال أبو على الفارسي في إيضاح الشعر: أنشده أحد بن يحيى ثعلب وقال: يقول: فإن أدع النساء اللاق أولادهن من رجال قد أضاعوا هؤلاء النساء. أي: لا أهجو النساء، ولكن أهجو الرجال الذين لم يمنعوهن. فعلى تفسيره ينبغي أن يكون المبتدأ مضمراً في الصلة، كأنه قال: فإن أدع اللواي أولادهن من أناس أضاعوهن فعلى يحموهن كما تحمي البعولة أزواجها فلا أدع الفين. والتقدير: إن أدع هجو هؤلاء النساء الضماف، لا أدع

ويقولون: الذي إذا كان جزاء فإنه لا ينعت ولا يؤكد ولا ينسق عليه؛ لأنه مجهول لا تقول:ُ (الذي يقومُ الظريفُ فأخواكَ ولا الذي يقوم وعمرو فأخواكَ)؛ لآنه مجهول (وعمرو) عندهم معروف.

قال أبو بكر: إن كان (أخاه) من النسب فلا معنى لدخول الفاء؛ لأنه أخوه على كل حال، وإن كان من المؤاخاة فجائز، وأما النعت والتوكيد فهو عندي كها قالوا إذا جعلت (الذي) في معنى الجزاء؛ لأنه لم يثبت شيئاً منفصلاً من أمة فيصفه، وإذا قلت: (الذي يأتيني فله درهم) على معنى الجزاء فقد أردت: (كل من يأتيني) فلا معنى للصفة هنا والعطف بجوز عندي كها تقول الذي يجيء هو وزيد فله درهم على هذا المعنى تقول: (الذي يجيء هو وزيد فله درهم) أردت الجائي مع زيد فقط ولك أيضاً أن تقول في هذا الباب: (الذي يجيئتي راكباً فله درهم) ويجيزون أيضاً المدار تدخلُ فدارنا يجعلونها مثل (الذي) كأنك قلت: (الدارُ الذي يقوم مع ذيد أخواك) بريدون: (الذي يقوم وزيد أحوالت أيضاً المناس وأجازوا (الذي يقوم مع زيد أخواك) بريدون: (الذي يقوم وزيد أحوالت المناس وأجازوا (الذي يقوم مع يكون مع بمنزلة الواو إذا كان الفعل تلماً ويقالي المناس المناس وأجازوا (الذي) وإنها بجيزون أن يكون مع بمنزلة الواو إذا كان الفعل تلماً والمناس المناس المناس على الذي) وإنها بجيزون أن

قال الفراء: إذا قلت: (الذي يقومُ مع زيدِ أخواكَ) لم أقل: (أخواكَ الذي يقومُ مع زيدِ) قال: ولا أقولُ: (الذي يختصمُ مع زيدِ أخواكَ) لأن الاختصام لا يتم والطوال وهشام يجيزانه مع الناقص وفي التقديم والتأخير ويجعلونه (مع) بمنزلة الواو والفراء لم يكن يجيزه إلا وهو جزاء، وإذا قلت: (الذي يختصمُ زيدٌ أخواكَ) فزيد لا يجوز أن ينسق به إلا على ما في الاختصام؛ لأنه لا يستغني عن اسمين ويقول: (اللذان اختصما كلاهما أخواكَ) فاللذان ابتداء واختصما صلة لها و(كلاهما) ابتداء ثانٍ وأخواك خبره وهذه الجملة خبر اللذين، فإن جعلت (كلاهما) تأكيداً لما في اختصما لم يجز؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين فلا معنى للتأكيد

الضعاف، لا أدع هجو الرجال المضيعين، وذمهم على فعلهم. فالمضاف محذوف في الموضعين. وتقدير حلاف المبتدأ غير منتبع هنا، وقد حذف المبتدأ من الصلة. انظر خزانة الأدب٣/ ٣١٩.

هنا، فإن قلت: اللذان اختصها كلاهما أخوان لم يجز على تأويل وجاز على تأويل آخر إن أردت بقولك: (أخوان) أن كل واحد منها أخ لصاحبه لم يجز؛ لأن (كلاهما) لا معنى لها ها هنا وصار مثل (اختصها) الذي لا يكون إلا من اثنين؛ لأن الأخوين كل واحد منها أخ لصاحبه مثل المتخاصمين والمتجالسين، فإن أردت بأخوين أنها أخوان لا نسيبان جاز؛ لأنه قد يجوز أن يكون أحدهما أخاً لزيد ولا يكون الأخر أخاً لزيد فإذا كان أحدهما أخاً لصاحبه فلا بدّ من أن يكون الآخر أخاً له فلا معنى (لكلا) ها هنا وتقول: (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدً) فالراجع إلى (الذي) ضميره في (يغضبُ ولدي) والمعنى الذي إذا طار الذباب غضب زيد ولا يجوز فلاني يطير الذبابُ فالذي يغضبُ زيدً؛ لأن الذي الأولى ليس في صلتها ما يرجع إليها وقوم يجزون الطائر الذباب (فالغاضبُ زيدً)؛ لأن الألف والام الثانية ملغاة عندهم فكأنهم قالوا؛ الطائرُ اللبابُ) فغاضبٌ زيدٌ وهذا لا يجوز عندنا على ما قدمنا في الأصول أعني إلغاء الألف واللام.

واعلم أن من قال: (من يقولُم تَعْمَلُونَكُ ومن يقعلونَ وقائمُ إخوتكَ) فيرد موة إلى اللفظ وموة إلى المعنى فإنه المحيني فإنه المحيني في تعلق المنه المعنى الله المعنى في المحين في الله الله المعنى الم بحيث أن ترجع إلى الله فظ وتقول: (من كان قائماً إخوتُكَ ومن كان يقومُ إخوتُكَ) ترد ما في كان على لفظ (من) وتوحد فإذا وحدت اسم كان لم يجز أن يكون خبرها إلا واحداً فإذا قلت من كانوا قلت قياماً ويقومون ولا يجوز (من كان يقومون إخوتُكَ وقوم يقولون إذا قلت: (أعجبني ما تفعلُ) فجعلتها مصدراً فإنه لا عائد لها مثل (أن) فجاهوا فكذلك ما وقالوا: إذا قلت: (عبد الله أحسنُ ما يكون قائمًا) فجاهوا (بيا) مع (يكونُ)؛ لأن (ما) مجهول و(يكون) بجهول فاختاروا (ما) مع يكون: أردت: (عبد الله أحسن شيء يكونُ فقل (يكونُ) يعنون لا خبر لها وقالوا إذا قلت: (عبد الله أحسنُ من يكونُ فقردت أحسن من خلق جاز ولافعل (ليكون) يعنون لا خبر لها وقالوا إذا قلت: (عبد الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا) إذا أحسن من خلق جاز ولافعل (ليكون) يعنون لا خبر لها وقالوا إذا قلت: (عبد الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا) إذا أردت أن تنصب (قائمًا) على الحال أي: أحسن الأشياء في حال قيامه قالوا: يكونُ قائمًا) إذا أن ترفع عبد الله بها في (يكون) وترفع أحسن بالحال وتثنى وتجمع فتقول: (الزيدان ولكون) وترفع أحسن بالحال وتثنى وتجمع فتقول: (الزيدان

أحسنُ ما يكونانِ قائمينِ والزيدونَ أحسنُ ما يكونون قائمينَ) يرفعون (أحسنَ) بالحال ولا . يستقنى عن الحال ها هنا عندهم، فإن قلت: (عبد الله أحسنُ ما يكونُ) وأنت أحسن ما تكون على هذا التقدير لم يجز؛ لأن عبد الله إذا ارتفع بها في (بكون) لم يكن لأحسنَ خبر ومعنى.

قولهم: ارتفع بها في (يكون) يعنونَ أنهم يرفعون بالراجع من الذكر وهذا خلاف مذهب البصريين؛ لأن البصريين يرفعون بالابتداء قالوا: فهذا وقتٌ فلا يرتفع عبدُ الله بجملته، فإن أردت: (عبد الله أحسنُ شيءِ يكونُه) فهو جائز وهو صفة فإذا قلت: (أحسنُ ما يكونَ عبد الله قائهً) جرى بجرى: (ضربي زيداً قائهً).

وقال محمد بن يزيد: قول سببويه: (أخطبُ ما يكون الأمير قائماً) تقديره: على ما وضع عليه الباب: أخطبُ ما يكونُ الأمير إذا كان قالياً كما قال (هذا بُشراً أطيبُ منه غمراً، فإن قال قائل: أحوال زيد إنها هي القيام والفعود ونحو ذلك فكيف لم يكن أخطب ما يكون الأمير بالقيام أي: (أخطبُ أحوالهِ القيامُ") فالجراب أن ذلك أن (القيامُ) مصدر وحال زيد هي الحال التي يكون فيها من قيام وقعود أو نلموتو فإن المصدر أعليته من زيدٌ وغيره وإنها

مَرْتَمَيْنَ تَنْفِيرِ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ

الحقّ مَنُوطاً بِالْحَكَمُ إِذَا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ. والثالث نحر أخطب ما يكون الأمير قائياً والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئاً ومنوطاً وقائياً نصب على الحال من الضمير في كان، وحلفت جلة كان التي هي الحبر للعلم بها وسد الحال مسدها، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً لمبايتها المبتدأ إذ الضرب مثلاً لا يصبح أن يخبر عنه بالإساءة، فإن قلت جعل هذا المنصوب حالاً مبني على أن كان تامة، فلم لا بجعلت ناقصة والمنصوب خبرها؛ لأن حذف الناقصة أكبر: فالجواب أنه منع من ذلك أمران: أحدهما أنا لم نو العرب أستعملت في هذا الموضع إلا أسياء متكورة مشتقة من المسافر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة. الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: «أقرب ما يكون العبد من وبه وهو ساجد». انظر شرح الأشمول على موقعه، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: «أقرب ما يكون العبد من وبه وهو ساجد». انظر شرح الأشمول على

الألفية ١٠٨/١.

المصدر لذات الفعل فأما اسم الفاعل فهو المترجم عن حال الفاعل لما يرجع إليه من الكناية ولأنه مبني له، وذلك نحو: (جائني زيدٌ راكباً)؛ لأن في (راكب) ضمير زيد وهو اسم الفاعل الهذا الفعل، فإن احتج القائل في إجازتنا: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة فالتقدير: (أخطبُ أيامِ الأميرِ يوم الجمعة) فجعلت الخطبة للأيام على السعة وقد تقدم تفسير ذلك في الظروف مبيناً كما قال الله عز وجل: ﴿ بَلُ مَكُرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي: مكركم فيهها.

قال محمد: وجملة هذا أنَّ الظرف من الزمان متضمن الفاعل لا يخلو منه وقد يخلو من فعل إلى آخر وقال في موضع آخر؛ كان سيبويه يقول في قولهم: أكثرُ ضربي زيداً قائهاً إن قائهاً مُند مسدُّ الحَبرِ وهو حال قال: وأصله إنها هو على (إذ كان)، وإذا كان ومثله: (أخطبُ ما يكونُ الأمير قائهاً وأكثر شري السويقَ ملتوتاً وضربي زيداً قانهاً} وتقول ذلك في كل شيء كان المبتدأ فيه مصدراً وكذلك إن كان في موضِع الحال ظرف تحو قولك: أخطبُ ما يكونُ الأمير يوم الجمعة وأحسنُ ما يكونُ زيدٌ منظِيرٌ وَقُولَ مُوكانَ أبو الحسن الأخفش يقول: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمٌ) ويقول: أضف أنواج إلى أحوال قائم أحدُها ويزعم سببويه أنك إذا قلت: (أخطبُ ما يكونُ الأَمْرِ مُعَلِّمَا لِكُونِ الأَمْرِ مُعَلِّما لِكُونِ الأَمْرِ إذا كان قائمًا) فحذفت؛ لأنه دل عليهما ما قبلها و(قائهاً) حال وقد بقي منها بقية وكذلك قوله: ضربي زيداً راكباً أي: إذا كان راكباً وهي (كان) التي معناها (وقع) فأما أكلي الخبر يوم الجمعة فلا يحتاج فيه إلى شيءٍ؛ لأن يوم الجمعة خبر المصدر وينبغي أن يكون على قول سيبويه ظننتُ ضربي زيداً قائهاً وظننتُ أكثر شربي السويقَ ملتُوناً أنه أتى (لظننتُ) بمفعول ثانٍ على الحال التي تسد مسد المُعُولُ النَّالِ كيا سدت مسد الخبر، فإن قبل: إن الشك إنها يقع في المُفعول الثاني قبل: إن الشك واقع في (إذ كان) و(إذا كان) والحال دليل؛ لأن فيها الشك وأن يعمل فيها (ظننت) ولكن في موضعها كما كنت قائلاً: القتالُ يوم الجمعةِ فتنصب يوم الجمعة بقولك القتالُ، فإن جئت بظننت قلت: (ظننتُ القتالَ يوم الجمعةِ) فيوم الجمعة منتصب بوقوع القتال وليس (بظننتُ) والدليل على ذلك أنه ليس يريد أن يخبر أن القتال هو اليوم هذا محال ولكنه يخبر أن القتال في اليوم وتقول: إنَّ القتالَ اليومَ ظننتُ فتنصب؛ لأن (إنَّ) لا تعمل فيه شيئاً إنها تعمل في موضعه كما وصفت لك وقياس (ظننتُ)، وإن وكان والابتداء والخبر واحد وكذلك لو قلت: (كانَّ زيدٌ خلفكم) لم تكن كانَ الناصبة (لخلف) فكذلك إذا قلت: (كانَّ أكثر شربي السويق ملتُوتاً) نصب (ملتُوتاً) بما كان انتصب به قبل دخول (كانَ) سد مسد خبرها كما سد مسد خبر الابتداء ولكن ما بنصب هذه الظروف هو الخبر لهذه العوامل كما كان خبر الابتداء فإذا قلت: (كان زيدٌ خلفكم) فتقديره: (كان زيد مستقراً خلفكم) وكان ضربي زيداً إذا كان قائماً وما كان مثلهن فهذا مجراه.



# ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم

# وما يسكن من المتحركات وما تغير حركته لغير إعراب وما يحذف لغير جزم

أما ما يتحرك من السواكن لغير إعراب فهو على ضربين: إما أن يجرك من أجل ساكن يلقاه، ولا يجوز الجمع بين ساكنين. وإما أن بكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه.

## الأول على ضريين:

أحدهما: إما أن يكون آخر الحرف ساكناً فيلقاه ساكن نحو قولك؛ (قُم الليل) حركت الميم بالكسر لالتقاء الساكنين وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر ولم تردِّ الواو؛ لأن الميم بالكسر لازمة في الوقف وكذلك قولك؛ (كمِّ المالُ ومّنِ الرجلُ)، فإن قلت: (مِنَ الرجلُ)

(١) إذَا النَّقَى سَاكِنَانِ فإمَّا أَن يكونَ آوَهُمَا تَقَّا أَوْ لِأَ، فَإِن كَانَ أَوْهُمَا تَدُّةُ وجَبَ حلقها لَفظاً وَحطاً سواهُ أَكَانَ السَاكُ الثاني والأول من كلمهُ أَمِ كَانَ الثاني كجزه مِنَ الكُلمةِ، فالأول نحو "خَفَ" من خَافَ بخافُ و"قان السَاكُ الثاني والأول من كلمهُ أَمِ كَانَ الثاني نحو "تَغَوّوون" وأو و"قلُّ من قال يغُول و"بعُ " من باع يَبِعَ والنَّاني نحو "تغرّون أَ أصلها تَغُرُوون (اجتمع بـ "تغزوون" وأو الكلمةِ ووادُ الجمع، تحركت الواوُ الأولى وانغنج ما قبلها فُلِتَ الفا فصارَت تغزوان، فحلِفتِ الألف لالتقاء الساكنين وحركت الزايُ بالضّمة لمناسبة الواو، وهكفا غيرها) بوادِ الكلمة وواد الجنم و"تؤمِنً" أصلها: تربين بياء الكلمة وياء المُخاطَة.

و "تغَرُّنَ" يا رِجالُ و"تَوَمُنَ" أَصَلَهُما: تَغزوونَنَّ وترمُونَنَّ ونحو "آنتِ تَربين وتَغْزِيَنَ". أصلهما ترميينَ وتغزُوين و"لتَغْزِنَ" يا هندُ، "ولَكَرَمِنَّ" وأصلُهما: لتغزوونَنَّ (اجتمع في "تغزوونَنَّن" وَاوَان: واوُ الكلمة، وواوُ الجثيع، وثلاثة نونات، وإعْلالهُا: تحركتِ الواؤُ الأولى والفَّنَحَ ما قَبْلهما قُلبت أَلفاً، ثم حُذِفَتُ لالتقاء الساكنين فيغي واوُ الجهاعة وثلاثُ نونات، حُذِفَتْ نونُ الرفع لتوللِ النونات، فالتغي صاكنان: واو الجهاهة ونون التوكيد فصارَتْ تغزُنَّ وهكذا غيرها) وورن التوكيد فحذفت واوُ أجهاعة ورُمِزَ إليها بالضمة فبل نُونِ التوكيد فصارَتْ تغزُنَّ وهكذا غيرها) ولترمييننَّ.

وتُحَدَّفُ لفظاً فقط إذا كانَ الساكنانِ في كَلَمَتَين نحو "يَخْشَى الله" و"يغزو الجَيْشُ" و"يؤيمي الحاج" ومنه ﴿وقالاً الحمدُ لله﴾ (الآية: ١٥مسورة النمل)، ﴿ومَا قدرُوا قَدْره﴾ (الآية: ٩١ سورة الانعام) ﴿أولِي الأَمْرِ مِنْكُم﴾ ونحو (زَكْمَتَا الضَّجْر خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا ومَا فِيها).انظر معجم القواعد ٢/ ٩١. فالفتح أحسن من قبل أن الميم مكسورة فيثقل الكسر بعد كسرة ولكثرة الاستعيال أيضاً والكسرة الأصل فكل ما لا يتحرك إذا لقية ساكن حرك من ذلك قولك: (هذا زيدٌ العاقلُ) حركت التنوين بالكسر.

والآخر ": ما حرك من أواخر الكلم السواكن من أجل سكون ما قبلها وليس التحريك تحرك البناء كأين وأولاء وحيث فمن ذلك الفعل المضاعف والعرب تختلف فيه، وذلك إذا اجتمع حرفان من موضع واحد فأهل الحجاز يقولون: (اردد، وإن تضارر أضارر وغيرهم يقول: (ردد، وفر، وإن ثرد أزد ويقولون: لا تضار؛ لأن الألف يقع بعدها المدغم والفين يدغمون يختلفون في تحريك الآخو فمنهم من يحركه بحركة ما قبلها أي حركة كانت، وذلك رد وعُض وفر واطمئن واستعد واجئر؛ لأن قبلها فتحة فإذا جاءت الهاء والألف التي لضمير المؤنث فتحوا أبداً فقالوا: رُدَها وعُضها وفرها؛ لأن الهاء خفية فكأنه قال: فرا وردا ولم يذكرها فإذا كانت الهاء مضمومة "في مثل قولهم، وقبع بسموا كأنهم قالوا: رُدوا.

فإن جثت بالألف واللام وأردت الوعنان كرت الأول كله فقلت: رُدَّ القومَ وردُّ ابنكَ وعَضَّ الرجل وفُرُّ اليوم، وذلك؛ لأنَّ الْكَانَ الْمُتَالَ الْمُتَالَ الْمُتَالِقَةُ الْمُعَانِ الْمُومَ لم يكن

<sup>(</sup>١) والثاني ما كَيْسَ أوهمًا مَدَّة:

إِنْ لَمْ يَكُنْ أُولُ السَّاكِتِينَ مَدَّةً وَجَبَ لِحَرِيكُه إِلاَّ فِي مَوْضِعَينَ - وستأتي حل ذكر المَوْضِعَينَ بنهاية هذا البحث - وتحريكُهُ إِمَّا بِالْكَشْرِ على أَصلِ الشَّغَلُّصِ مِن الْجِقاءِ الساكِتِينَ وإمَّا بالفسم وإما بالفتح.

أما التَّحريكُ بِالكِّسَرِ فهو الأصلُ كيا قدمنا، ويكونُ في كلَّ ما هَلَـّا مَرْضِعَي الضَّمَّ ومَواضِع الفَتح انظر معجم القواهد ٢/ ٩٢.

<sup>(</sup>٢) التَّخْرِيكُ بِالشِّم فِيجِبُ فِي مَوْضِمَينَ:

 <sup>(</sup>١) أَشْرِ الْمُضَعَّف التَّصلي به عامُّ الغَالِبِ ومُضارعِ المُضعَّفِ المجزومِ نحو "رُدُّ" و"لم يَوُدُّه" والمُكوفيون يُجيزون الفَتْحَ والكَشْرَ.

<sup>(</sup>٢) الضّمير المَضموم نحو (هُمُ البُشرى) ﴿ كُتِبَ عليكم الصّيام﴾ وَيَتَرجّع الْضمّ على الكسر في واو الجياعة المُشرع ما قَبْلَها نحو "الحُشّول الله"؛ لأن الضمة على الوادِ أَخَفُ من الكَثرة، ويَسْتَوي الكسرُ والطّمم في بيم الجياعة المتصلة بالضمير الكسور نحو " يهمُ البوم". إنظر معجم القواعد ٢/ ٩٣.

إلا الكسر فهذه الدال تلك وهي على سكونها وهو الأصل على لغة أهل الحجاز ألا ترى أن الذال في (مُذْ واليوم في ذهبتم لما لقيها الألف واللام احتيج إلى تحريكها لالتقاء الساكنين رُدُ إلى الأصل وأصلها الضم فقلت: مُذُ اليوم وذهبتم اليوم؛ لأن أصل (مُذُ) منذُ يا هذا وأصل ذهبتم: ذهبتم يا قوم فرد مذ وذهبتم إلى أصله وهي الحركة ومنهم من يفتح على كل حال إلا في الألف واللام وألف الوصل وهم بنو أسد.

قال الحليل: شبهوه (بأين وكيف) ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام مفتوحاً يجعله في جميع الأشياء (كأينَ) ومن العرب من يكسرُ ذا أجمع على كل حال فيجعله يستزلة (اضرب الرجلَ)، وإذ لم تجىء بالألف واللام؛ لأنه فعل حوك لالتقاء الساكنين والذي يكسرون كعب وغنى.

ولا يكسر هلم البتة من قال: هلما وهلمي ليس إلا الفتح وأهل الحباز وغيرهم يجمعون على أنهم يقولون للنساء أرددن؛ لا يسبكون التال هنا لا يشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي لأنها إنها سكنت من أجل الفون في تسكن مع الناء وزهم الخليل وغيره إن ناساً من بكر بن وائل يقولون (رَدَّنَ وَمُونَ فَيَ الْمُونَ وَالنّاء والشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أخرجوه على الأصل ومن ذلك الهمزة إذا خففت وقبلها حرف ساكن حذفت والقيت الحركة على الساكن ومنذكر باب الهمزة إن شاء الله.

والثاني: ما يسكن لغير جزم وإحراب:

وهو على ثلاثة أضرب: إسكان لوقف، وإسكان لإدغام، وإسكان لاستثقال.

أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كيا أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء.

وأما الإدغام فنحو قولك: (جَعَلَ لَكَ) فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا يبين في الإدغام.

وأما إسكان الاستثقالِ فنحو ما حكوا في شعر امرى، القيس في قوله:

# ماليومَ أشربُ عَدِيْرَ مُستَخَفِّ إنسا أمِسنَ الله والا وَاغِسِلِ

كان الأصل: أشربُ فأسكن الباءَ كما تسكنها في (عَضْدِ) فتقول: (عَضْدٌ) للإستثقال فشبه المنفصل والإعراب بها هو من نفس الكلمة وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب ولكن الذين قالوا (وهو) فأسكنوا الهاء تشبيها (بِعَضْدٍ) والذين يقولون في (عَضْدٍ) (عَضْدٌ) وفي (فَخَذٍ) إنها يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يسكنوا.

الثالث: ما غيرت حركته لغير إعراب:

تقول: هذا غلامٌ فإذا أضفته إلى نفسك قلت: غُلامي قزالت حركت الإعراب وحدث موضعها كسرة وقد ذكرت ذا قيها تقدم فهذه الباء تكسر ما قبلها إذا كان متحركاً، فإن كان قبلها ياءٌ نحو: (يا قاضي) قلت: قاعِي وجواري، فإن كان قبلها واو ساكنة وقبلها ضمة قلبتها ياءٌ نحو (مسلميً)، فإن كان ما قبلها ياء ساكنة وقبلها حرف مفتوح لم تغيرها تقول: ياءٌ وأدغمت نحو (مسلميً)، فإن كان ما قبلها ياء ساكنة وقبلها حرف مفتوح لم تغيرها تقول: (رأيثُ غُلامي) تدع الفتحة على حالها وكل اسم أخره ياءً يلي حرفاً مكسوراً قلحقته الواو والنون والياء للجمع تحذف منه الهاء ويصبر مضموماً تقول في (قاضي) إذا جمعت (قاضون) وقاضين لما لزم الباء التي هي لام السكون أسقطت لالتقاء الساكنين، فإن أضفت (قاضون") إلى نفسك قلت: (قاضي) كها قلت: مُسلميً وتختلف العرب في إضافة المتقوص إلى الباء فمن العرب من يقول: بشراي بفتح الباء ومنهم من يقول: بشري، وأما قوهم: في عَلَ عليك ولَذَيّ العرب من يقول: بشراي بفتح الباء ومنهم من يقول: بشري، وأما قوهم: في عَلَ عليك ولَذَيّ للديك فإنها ذاك ليفرقوا بينهها وبين الأسهاء للتمكنة كفا قال سيبويه: وحدثنا الخليل إن ناساً للديك فإنها ذاك ليفرقوا بينهها وبين الأسهاء للتمكنة كفا قال سيبويه: وحدثنا الخليل إن ناساً من العرب يقولون: علاك ولناك ولناك والاك وسائر علامات المضمر المجرور بمنزلة الكاف

<sup>(</sup>١) ليس قوله أشرب بجزوماً وإنها هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل رَبُغَ بالضم من قوله أشرَبٌ غَيْرَ مَنزِلةٌ عَضُدٍ بالضم فإنهم قد يُجرُونَ المنفصل بجرى المتصل فكها يقال في عَضْدٍ بالضم عَضْدٌ بالسكون كذلك قيل في رَبُغَ بالضم رَبْغَ بالإسكان، شرح شذور الذهب ١/ ٢٧٦.

 <sup>(</sup>۲) إن جمع المنقوص هذا الجمع حذفت باؤه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض
 قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا. انظر شرح ابن عقبل ١٠٩/٤.

وهؤلاء على الغياس قال: وسألته عَنْ مَنْ قال: رأيتُ كلا أخويكَ ومررت بكلا أخويكَ ومررت بكليهها فقال: جعلوه بمنزلة: عليكَ ولديكَ وكِلا لا تفرد أبداً إنها تكون للمثني.

المجلد الثاني

الرابع: ما حذف لغير جزم:

وذلك على ضربين:

أحدهما: ما يحذف من الحروف المعتلة لالثقاء الساكنين.

والآخر: ما يحذف في الوقف ويثبت في الإدراج.

فأما الذي يحذف الالتقاء الساكنين فالألف والياة التي قبلها كسرة والواو التي قبلها ضمة، وذلك نحو: هو يغزو الرجل ويرمي القوم ويلقي الفارس وكذلك إن كانت واوجع أو ياة نحو: مسلمو القوم ومسلمي الرجل، فإن كان قبل الواو التي للجمع فتحة لم يجز أن يحلف الأنها الا تكون كذا إلا وقبلها حرف قد حلف الالتقاء الساكنين وهي مع ذلك لو يحلف الالتبست بالواحد، وذلك قولك عبد معطفو القوم واختوا الرجل والفتح مع ذلك حكفت الالتبست بالواحد، وذلك قولك عبد معطفو القوم واختوا الرجل والفتح مع ذلك أخف من الفسم، وأما الذي يحذف في الوقف والابتداء

#### باب ذكر الابتداء

كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف البتة من اللفظ، وذلك إجماع من العرب أو همزة قبلها ساكن فبحذفها من يحذف الهمزة ويلقي الحركة على الساكن، وسنذكر هذا في تخفيف الهمزة، فأما ما يتغير ويسكن من أجل ما قبله فنذكره بعد ذكر ألف الوصل إن شاء الله.

## ألف الوصل

ألف الوصل": همزة زائدة يوصل بها إلى الساكن في الفعل والاسم والحرف إذ كان لا يكون أن يبتدأ بساكن وبايها أن تكون في الأفعال غير المضارعة ثم المصادر الجارية بهل تلك الأفعال وقد جاءت في أسهاء قليلة غير مصادر ودخلت عليحرف من الحروف التي جاءت لمعنى وتحن نفصلها بعضها من بعض إن شاءاية.

(١) خَمْزَةُ الوَصْل:

١ - تَعْرِيقُهَا:

هي: خَمَزُةٌ سَابِقَةٌ مَوْجُودَةً في الابتداء مَفْقُودةً في الدَّرجِ.

٢- تَوَاضِعُها:

قد تَأْتِي فِي بَعْضِ الأَسهاء، ويَعْضِ الأَفْعَالِ، ويَعْضِ المَرُّوف.

٣- يَجِيزُها في بَعض الأسهاء:

لَّجِيءَ مِنَ الأَسَيَاءَ فِي مُصَادِرِ "الْحَيَاسِي" و"الشَّدَاسِي" كـ "انْطِلاقِ" "اسْتِنْفَارِ" وفي ااثْنَي عَكَرَ اسْهَا وِهِي: "اسْمَ، واسْتُ (الاست: الدبر)، وابنَّ، وابنَّمَ، وابنَّهُ، والمُرَّأَةُ، واثنَانِ، واثنَانِ، وابنُّن المُخْصُوص بالقَسَم، وابمُ لُغَةٌ فيه وأَلُ المُوصوفة" (=في حروفها}.

٤- غِيرها في بَمْض الانعال:

تأي همزةُ الوَصْل مِنَ الأفعالِ في الفِعل "الخياسي" كـ "انطلَقَ" و"افتشَرَ" والفِغل "السداسي" كـ "اشتَغْرَجَ" وأمْر الثلاثي نحو "التُتبّ".

٥- تَجِيزُها في بَعْض الخَرُوفِ:

لا تَأْتِي هَمْزَةُ الوَصْلِ مِنَ الحروفِ إلاَّ بحرفِ واحدِ هو "أَل". انظر معجم المقواعد ٧٧/ ١٢.

أما كونها في الأفعال غير المضارعة فنحو قولك مبتدئاً: اضرب اقتل اسمع اذهب كان الأصل: تذخبُ تضربُ وتقتلُ وتسمعُ قلها أزلت حرف المضارعة وهو (التاءُ) بقي ما بعد الحرف ساكناً نجثت بألف الوصل لتصل إلى الساكن وأصل كل حرف السكون فكان أصل هذه الحمرة أيضاً السكون فحركتها لالتقاء الساكنين بالكسر، قإن كان الثالث في الفعل مضموماً فسممتها وتكون هذه الألف في (انفعلت) نحو: انطلقت وافعللت نحو: احررتُ وافتعلتُ نحو: احتبستُ ويكون في: استفعلتُ نحو: استخرجتُ وافعللتُ نحو: اقعنستُ وكذلك ما وافعاللتُ نحو: اشهابيتُ وافعولتُ نحو: اجلوذتُ وافعوعلتُ نحو: اغلودنتُ وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعلتُ نحو احرتجمت واقشعررتُ فألف الوصل في الابتناء مكسورة أبداً إلا أن يكون الثالث مضموماً فتضمها نحو قولك: اقتل استضعف احتقرَ احرنجم والمصاحر الجارية على هذه الأفعال كلها وأوائلها ألفاتُ الوصل استضعف احتقرَ احرنجم والمصاحر الجارية على هذه الأفعال كلها وأوائلها ألفاتُ الوصل مثلها في الفعل ولا يكون إلا مكروة في الفعل والا يكون الا مكروة القوسية الفلقتُ الطلاقاً واحروتُ احراراً واحتبستُ اطفواناً واغدودنتُ اغديداناً واقتصاحاً واشتهابيتُ اشهيباباً واجلوذتُ احتباساً واستخرجت استخراجاً واقوسية الفعنساساً واشتهابيتُ اشهيباباً واجلوذتُ احتباساً واشتهابيتُ اشهيباباً واجلوذتُ الموطاناً واغدودنتُ اغديداناً من المنتخراجاً واقوسية المنتفرية المناساً واشتهابيتُ اشهيباباً واجلوذتُ المحدودة المناساتُ المناساتُ واشتهابيتُ اشهيباباً واجلوذتُ المؤلوناً واغدودنتُ اغديداناً واغدودنتُ المديداناً واغدودنتُ المديداناً والمناساتُ واشتهاباً واشتوناً واغدودنتُ المديداناً واغدودنتُ المديداناً واغدودنتُ المديداناً واغدودنتُ المديداناً والمديداناً ولا يكون الا ولا يكوناً والمديداناً و

وأما الأسياء التي تدخل عليها ألف الوصل سوى المصادر الجارية على أفعالها وهي أسياء قليلة: فهي: ابن وابنة واثنان واثنتان وامرو وامرأة وابنم واسم واسم فهميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء ولا يلتفت إلى ضم الثالث تقول: مبتدئاً ابنم وامرة لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على حال كها كانت في الفعل، وأما الحرف الذي تدخل عليه ألف الوصل قائلام التي يعرف بها الأسهاء نحو: القوم والخليل والرجل والناس وما أشبه ذلك إلا أن هذه الألف مفتوحة وهي تسقط في كل موضع تسقط فيه ألف الوصل إلا مع ألف الاستفهام"

<sup>(</sup>١) همزةُ الاستفهام إذَا دَحَلَتْ على هَرْةِ الوصل، ثَبَتْ قَرْةِ الاستفهامُ وسقَطَتْ قَرْةُ الوَصل، وذلك، وذلك، وذلك، الوصل إنها أن بها ليُتوَصِّل بها إلى النطق بالساكن الذي بُعدَها، فليَّا دَخلَتْ عليها قَرْةُ الاستفهام الذ هَرْةَ الوصل إنها أن بها ليُتوصِّل بها إلى النطق بالساكن الذي بُعدَها، فليَّا دَخلَتْ عليها قَرْةُ الاستفهام المتعنّفي عَنْها بِتَغْرَةِ الاستفهام، فأشقِطتْ، نحو قولك في الاستفهام "آبَنُ زيدِ أنت؟" و"أشراهُ عَفرو أنتِ؟" السنفهام "آبَنُ زيدِ أنت؟" و"أشراهُ عَفرو أنتِ؟" السنفهام، فأشرَق كاباً؟" ومنه قوله تعلل: ﴿أَضَّلْتُم عِنْدَ اللهِ عَهْدَا ﴾؟ ﴿المتكنبَراتَ أَمْ كُذْتَ مِنَ السنفهام عَنْدَ اللهِ عَهْدَا ﴾؟ ﴿المتكنبَراتَ أَمْ كُذْتَ مِنَ السنفهام عَنْدَ اللهِ عَهْدَا ﴾؟ ﴿المتكنبَراتَ أَمْ كُذْتَ مِنَ السنفهام عَنْدَ اللهِ عَهْدَا ﴾؟ ﴿المتكنبَراتَ أَمْ كُذْتَ مِنَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلْمَا اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

فإنهم يقولون: أَ الرجل عندك فيمدون كيلا يلتبس الحبر بالاستفهام وقد شبهوا بهذه الألف التي في (أيم وأيمن) في القسم ففتحوها لما كان اسهاً مضارعاً للحروف، وأما ما يتغير إذا وصل بها قبله ولا يحذف فالهاء من (هو) إذا كان قبلها واو أو فاء تحو قولهم: فهو قال ذاك وهي أَمُّكَ وكذلك لامُ الأمر في قولك؛ لتضربُ زبداً إذا كان قبلها واو وصلت فقلت: ولتضربُ والعرب تختلف في ذلك فمنهم من يدع الهاء في (هو) على حالها ولا يسكن وكذلك هي ومن ترك الهاء على حالها في (هي) و(هو) ترك الكسرة في اللام على حالها فقال في قوله: فلينظرُ (فلينظر)، فإن كان قبل ألف الوصل ساكن حذفت ألف الوصل وحوكت ما قبل الساكن لالتقاء الساكنين، وإن كان نما يحذف لالتقاء الساكنين حذفته قأما الذي يحرك لالتقاء الساكنين من هذا الباب فإنه يجيء على ثلاثة أضرب يحرك بالكسر والضم والفتح فالمكسور نحو قولك: (اضرب ابنَكَ واذهبِ اذهبُ) وَوَهِ فَلَ لَهُ أَحَدٌ ﴿ ١ ﴾ اللهُ [الإخلاص]، وإن الله وعني الرجل وقَطِ الرجل، وأَمَّا اللغيم للبِّكُو قوله: ﴿قُلُ النَّفُرُوا﴾ [يونس:١٠١] ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجُ ﴾ [بوسف: ٣١] وعذابٌ أركض ربنة أو انقض إنها فعل هذا من أجل الضم الذي بعد الساكن ومنهم من يقول: قل انظرزا ويكتبر جميع ما ضم غيره ومن ذلك الواو التي هي علامة الإضمار يُضمُّ إذا كان ما تبلها مفتوحاً نحو: ﴿ وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة:٢٣٧].

قال الخليل: لفصل بينها وبين واو (لُو) وأو التي من نفس الحرف وقد كسر قوم، وقال قوم: لو استطعنا والياء التي هي علامة الإضهار وقبلها مفتوح تكسر لا غير نحو أخشى

الهَالين﴾ ﴿اشْتَغْفُرْتَ عُبْمٍ﴾؟ ﴿أَصْطَفَى البناتِ على البَنين﴾؟ ﴿أَطْلَعَ الغبب﴾ ﴿أَفْتَرى على أَلَهِ كذباً﴾ إلى كثير من الأمثال. وقال ابن قيس الرُّقيَّات:

ويكف خش السيطيب يُعلجِبُها

أَمْ دَاجَسِعَ الْقَلْسِبُ مِسِنَ الْعُزَايِسِهِ طُسرَبُ؟

فقالسست: أبسسن قسسيس ذا؟ و قال ذو الرُّئة: أدى يرد من المثالة :

أَشْتُحلَكَ الرَّكْبُ عَنْ أَفْسِياهِهِم خَبْرَا؟ انظر معجم القواعد ٢٧/٩.

الرجل يا هذهِ وواو الجميع وياؤه مثل الضمير نقول: (مصطفو الله) في الرفع و(مصطفى الله) في النصب والجر، وأما الفتح فجاء في حرفين ﴿الم ﴿١﴾ الله ﴾ [آل عمران] فرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

فإذا قلمت: لم يخف الربح أن ولم يوم الرجل ورمين المرأة لم ترد الساكن الساقط وكان الأصل في (بيع ) (بيع ) وفي (يخف ) يخاف وفي (يَقُل) يقول: فلم نرد الانها حركة جاءت الالتقاء الساكنين غير الازمة وقولهم: (رَمَتا) إنها حركوا للساكن الذي يعده والا يلزم هذا في (لم يخافاً) (ولم يبيعًا)؛ الأن الفاء غير مجزومة وإنها حذفت النون للجزم ولم تلحق الألف شيئاً حقه السكون.

### ذكر الوقف على الاسم والفعل والحرف

أما الأسهاء فتنقسم في ذلك على أربعة أقسام: اسمٍ ظاهرٍ سالمٍ، وظاهر معتبل، ومنضمر مكني، ومبهم مبنيّ.

الأول: الأسباء الظاهرة السالمة:

نحو: (هذا خالدٌ وهذا حَجر ومروت بخالد وحجرٍ) فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: اسكانٌ مجردٌ وإشهامٌ ورومٌ التحريك والتضعيف وجعل سيبويه لكل شيءٍ من ذلك علامة في الخط فالإشهام نقطة علامة.

وهلامة الإسكان وروم الحركة خط بين يدي الحرف وللتضعيف الشين فالإشهام لا يكون إلاّ في المرفوع خاصة لأنك تقدر أن تضع لسانك في أي موضع شئت ثم تضم شفتيك وإشهائك للرفع إنها هو للرؤية وليس بصوب أينتهج فإذا قلت: (هذا مَعُنّ) فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشم وإنها هم أن تغمم شفتهك بغير تصويت ورومُ الحركة صوت

(1) في الوقف على المتحرك خسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشهام، والتضعيف، والنقل. ولكل منها حدّ وعلامة: فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ نوق الحرف، وهي الخاه من خف أو خفيف، والإشهام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرقوع والمفسموم للإشارة للحركة من غير صوت، والغرض به القرق بين الساكن والمسكن في الوقف، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا. والروم وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوعها، والغرض به هو الغرض بالإشهام إلا أنه أتم في البيان من الإشهام، فإنه يدركه الأعمى والبصير، والإشهام لا يدركه إلا البصير، ولذلك جعلت علامته في الحط أتم. وهو خط قدام الحرف هكذا بسب والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه، والمغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحوك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو المساكن الذي قبله وهو المدخم، وعلامته عن طرق الحرف وهي الشين من شديد. والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من النقاء الساكنين، وعلامته عدم العلامة، ومنياتي تفصيل ذلك: فإن كان المتحرك ها، التأنيث لم يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقاً أعني في ولذلك قدم استثناءها، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقاً أعني في الحركات الثلاث، ويجوز الإشهام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآئية. انظر شرح الأشموني ٢/ ٢.

ضعيف ناقص فكأنك تروم ذاك ولا تتممهُ، وأما التضعيف فقولك: هذا خالدٌ وهو يجعل وهذا فَرحٌ ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي (سبسباً تريد: السبسب وعَيهلُ تريد: العيهلُ) وإنها فعلوا ذلك ضرورة وحقه الوقف إذا شده، وإذا وصل رده إلى التخفيف، فإن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكناً لم يضعفوا نحو (عمرو) فإذا نصبت فكل اسم منون تلحقهُ الألف في النصب في الوقف فتقول: (رأيتُ زيداً وخالداً) فرقوا بين النون والتنوين ولا يفعل ذلك في غير النصب وأزد السراة بقولون: هذا زيدوٌ وهذا عَمرُو ويكرُو ومررت بزيدي يفعل ذلك في غير النصب وأزد السراة بقولون: هذا زيدوٌ وهذا عَمرُو ويكرُو ومررت بزيدي يعملون الخفض والرفع مثل النصب والذين يرومون الحركة يرومونها في الجر والنصب بخالدٌ ورأيت أحرًا.

وقال سيبويه: وحدثني من أثقُ به أنه سمع أعرابياً يقول: أبيضٌه يريد: أبيضٌ وألحق الهاء مبنياً للحركة فأما المنون في النصب فليدل الإلغر. من التنوين بغير تضعيف ويعضُ العرب يقول في (بكرٍ): هذا بكرو من بكر أسخ العرب العربي الحركة التي هي اللام في الوصل ولم يقولوا: رأيتُ البكرّ؛ لأنه في موضع التِّنْتِينَ كَيْقَالِمُوانِهُ عِنْهُ وَفِيلٌ فَأَتْبِعُوهَا الكسرة الأولى؛ لأنه ليس من كلامهم فِعَلِّ وقالوا في البسر فأتبعوها الكسرة الأولى؛ لأنه لبس في الأسهاء تُعِلُّ وهم الذين يقولون في الصلة البُّنثرُ فيخففون وقالوا: (رأيتُ العِكِمَ) ولا يكون هذا في (زيدٍ وعَوْنٍ) ونحوهما لأنهيا حَرِفًا مَدًّ، فإن كان اسمٌّ آخره هاء التأنيث نحو: (طلحةَ وتمرةٍ وسفرجلةٍ) وقفت عليها بالهاء في الرفع والنصب والجر وتصير ثاءٌ في الوصل فإذا ثنيت الأسهاء الظاهرة وجعتها قلت: زيدانٍ ومسلمانٍ وزيدونَ ومسلمونَ تقف على النون في جميع ذلك ومن العرب من يقول: ضَّاربانِهُ ومسلمونَهُ فيزيد هاء ببين بها الحركة ويقف عليها والأجود ما بدأتُ به، وإذا جمعت المؤنث بالألف والتاء نحو: تمراتٍ ومسلماتٍ فالوقف على التاء وكذلك الوصل لا فرق بينها فإذا استفهمت منكراً فمن العرب من يقول إذا قلت رأيت زيداً قال: أزيدنيه، وإن كان موفوعاً أو مجروراً فهذا حكمه في إلحاق الزيادة فيه فأما آخر الكلام فعلي ما شرحتُ لكَ من الإعراب فإذا كان قبل هذه العلامة حرف ساكن كسرته لالتقاء الساكنين، وإن كان مضموماً جعلته واواً، وإن كان مكسوراً جعلته ياءً، وإن كان مفتوحاً جعلته ألفاً، فإن قال: (لقيتُ زيداً وعمراً) قلت: أزيداً وعمرئيّه، وإذا قال: (ضربتُ عُمَر) قلت: أَضعراهُ، وإن قال: (ضربتُ زيداً الطوبلَ) قلت: الطويلاه، فإن قال: (أَزيداً يا فتي) تركت العلامة لما وصلت ومن العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إنُ) فتقول: أَصَّمُرَانِيه.

### القسم الثاني: وهو الظاهر المعتل:

المعتل من الأسياء على ثلاثة أضرب: ما كان آخره باءٌ قبلها كسرة" أو همزة أو ألف مقصورة فأما ما لامه باءٌ فنحو: (هذا قاضٍ وهذا غازٍ وهذا القمِ) يويد: القاضي والغازيُ والعَمِيَ أسقطوها في الوقف لأنها تسقط في الوصل من أجل التنوين.

قال سيبويه: وحدثنا أبو الخطاب: أنَّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: (هذا رامي وغازي وعَيِي) بعني في الوقف والحذف فيها فيه تنوين أجود، فإن لم يكن في موضع تنوين، فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي والعاصي وهذا العَمِي لأنها ثابتة في الوصل ومن العرب من يجذف هاه في الوقف عليهوه بها ليس فيه ألف ولام كأنهم

<sup>(</sup>١) المُنْقُومِسُ المُخْتُومُ بِياءِ فإذا وَقَلْنا عَلَيه وجَبِّ إِنَّاتُ بايِّهِ فِي ثَلاثِ مَسَالل:

 <sup>(1)</sup> أَنْ يَكُونَ عَلَوْتَ الْقَاءِ أَيْ أَوَّلِ الْكَلْمَةِ كَمَا إِذَا سَتَيْتَ بِمِضَارِعِ "وَقَ" وهو "يَغِي"؛ أَوَّلِ الْكَلْمَةِ كَمَا إِذَا سَتَيْتَ بِمِضَارِعِ "وَقَ" وهو "يَغِي"؛ أَوَّلَ أَصْلُها "يُوْلَ" عُلِدَيْتَ" فَالَّهُ فَلَوْ عُلَدَتْ لائةً لَكَانَ إِجْمَاهاً.

<sup>. (</sup>٢) أَنْ يَكُونَ تَخْذُونَ الْعَيْنِ أَي وَشَطَ الْكَلْمَةَ نَحَو "ثُمِّر" اسمُ فَاعَلِ مِن "أَرَى" أَصِلُه "مُرثي" نُقِلَتُ خَرَكَةُ عَيْنِهِ وَهِيَ الْهَمَرُةُ إِلَى الرَّاءِ، ثُمَّ حُلِقَتْ للتَّخْفِيفِ، وأُعِلَّ قَاضٍ (قاضٍ: أَصِلْها قاضي بياء ساكنة وتثوين ساكن فحذفنا الياء الساكنة للتخلص من أُلتفاء الساكنين) فلا يَجُوزُ حَلْفُ الياءِ فِي الوَّقْفِ.

<sup>(</sup>٣) أنْ يكونَ مَنصُوباً مُنَوِّناً نِحو ﴿ رَبِّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً﴾ (الآية: ١٩٣ سورة آل عمران)، أو غَيْرَ مُنَوَّن نحو ﴿ قُلاَ إِذَا بَلَقَتِ التَّراقِيَ﴾ (الآية: ٢٦ سورة القيامة)،، فإن كانَ مَرْفُوعاً أو تجرُّوراً جَازَ إثباتُ يَالِه وحَلْفُها، ولكنَّ الأَرْجَعَ فِي المُنَوَّنِ الحَلْفُ نحو "هَذَا نَادٍ" و "لَظَرْتُ إِلَى نَادٍ" وبجوزُ الإثباتُ (ورجحه يونس) ويذلك قُرئ ﴿ وَلِكُلُّ قُومٍ هَادِي﴾ (الآية: ٢ سورة الرعد)، ﴿ وَمَا كُنمُ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِي ﴾ (الآية: ١ ١ سورة الرعد) والآرجع في غير المُنوَّنِ الإثباتُ نحو "هَذَا الشَّاهِي" و"مَرَزَتُ بالرَاعِي" و"قوا الجمهورُ ﴿ الكبرُ التَّيَالِ ﴾ (الآية: ٩ سورة الرعد) بالحذف". إنظر معجم القواعد ٢٨ / ١٠.

أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحدّف فيقولون: (هذا الفاض والعاص) هذا في الرفع والحفض فأما النصب فليس فيه إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل تقول: رأيتُ قاضياً ورأيتُ القاضي وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ النَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] وتقول: رأيت جواري وهُنّ جوارٍ يا فتى في الوصل ومررتُ بجوارٍ فالباء كباء قاضي والباء الزائدة ها هنا كالأصلية نحو: ياء نّمانٍ ورباع إذا كان يلحقها الننوين في الوصل.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن (القاضي) في النداء فقال: (اختار يا قاضي)؛ لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضي فأما يونس فقال: (يا قاض) بغير ياء وقالا في (مُر) وهو اسم من أرى هذا مُري بياء في الوقف كرهوا أن يخلو بالحرف فيجمعوا عليه لو قالوا: مُر ذهاب الهمزة والياء، وذلك أن أصله مُرثي مثل: مُرّعي، فإن كان الاسم آخوه ياه قبلها حرف ساكن أو واو قبلها ساكن فحكمه حكم الصحيح نحو: (فلي وكرسيّ) وناس من بني سعد يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فيقولون منا عيم يريدون تميمي وهذا عليج يريدون: على وعربانج يريدون: عرباني والبرنج يريدون المناني وجميع ما لا يحذف في الكلام وما لا يختار فيه أن لا يحذف في الكوار المنازع المنافي والمواردة المنازع فيه أن لا يحذف في الكواري والكواري الكواري الكواري المنافي والمنافي والكواري والكواري المنافي والمنافي والمنافي والمنافي والكواردة والكواردة والمنافي والكواردة والكواردة والمنافي والمنافية والكواردة والكواردة والمنافي والمنافي والكواردة والكواردة والكوردة والمنافية والكوردة والكوردة والكوردة والكوردة والكوردة والكوردة والكوردة والكوردة والكوردة والمنافة والكوردة والمرادة والكوردة والك

# الضرب الثاني: وهو ما كان آخره همزة:

ما كان في الأسياء في آخر، همزة وقبل الهمزة ألف فحكمة حكم الصحيح وإعرابه كإعرابه تقول: هذا كساء ومررث بكساة وهو مثل محار في الوصل والوقف، فإن كانت الهمزة ألف قبلها وقبلها ساكن فحكمها حكم الصحيح وحكمها أن تكون كغيرها من الحروف كالعين، وذلك قولك: الخبء حكمة حكم الفرع في الإسكان وروم الحركة والإشهام فتقول: على هو الخبء ساكن والخبء بروم الحركة والخبء نشم وناس من العرب كثير يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة الحركة ومنهم تميم وأسد يقولون: (هو الوثوة) فيضمون الثاء الشاكن الذي قبل الهمزة في الوصل وفي الوثيء ورأيت الوثا وهو البطؤ ومن البطيء بالضمة التي كانت في الهمزة في الوصل وفي الوثيء ورأيت الوثا وهو البطؤ ومن البطيء

ورأيت البطأ وهو الردق وتقديرها: الردعُ ومن الرِدّى، ورأيتُ الردأُ وناس من بني تميم يقولون: هو الردِي، كرهوا الضمة بعد الكسرة وقالوا رأيتُ الرِدِي، سووا بين الرفع والنعبب وقالوا: من البُطؤ؛ لأنه نيس في الكلام (فُعِلُ) ومن العرب من يقول: هو الوَثُو فيجعلها واواً من الوثي ورأيتُ الوثاء ومنهم من يسكن الثاء في الرفع والجر ويفتحها في النصب، وإذا كان ما قبل الهمزة متحركاً لزم الهمزة ما يلزم النّطعُ من الإشهام والسكون وروم الحركة وكذلك ما قبل الهمزة متحركاً لزم الهمزة ما يلزم النّطعُ من الإشهام والسكون وروم الحركة وكذلك يلزمها هله الأشياء إذا حركت الساكن قبلها، وذلك قولك: هو الحلطاً والحلطاً تُشم والحلطاً ترومُ.

قال سيبويه: ولم نسمعهم ضاعفوا لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الكلمة ومن العرب من يقول: هو الكُلُو حرصاً على البيان ويقول: من الكُلّ ورأيت الكلاء وهذا وقف الذين يحققون الهمزة فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فيقولون: الكُلا وأكِمُو وأهنى يبدل من الهمزة حرفاً من جئس الحركة التي قبلها عالى كانت الهمزة قبلها ساكن فالحذف عندهم لازم ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة التي قبلها على عليه الحرقة من أصناف الوقف.

الضرب الثالث: منه وهو ما كان في التحوية الفيك متحكي وعاميك

حتَّى هذا الاسم أن تقف عليه في الرفع والنصب والجو بغير تنوين، وإن كان منصرفاً فتقول: هذا قَفَا ورأيت قَفَا ومررت بقفاً إلا أن هذه الألف التي وقفت عليها يجب أن تكون

<sup>(</sup>١) المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: رأيت فتى وفي هذه الألف تلائة ملاهب: الأول أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حلف الأنف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهذا علمه أي الحسن والفراء والمازي وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة، والثاني أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلها حذف عادت الألف، وهو مروي عن أي همرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب المعنف في الكافية. قال في ذهب ابن كيسان والسيرافي، وتقله ابن الباذش عن سيويه والحليل، وإليه ذهب المعنف في الكافية. قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها روياً وبدل التنوين غير صالح لذلك. ثم قال: ولا خلاف في المصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الرصل، وإن ألفه لا تحذف لذلك. ثم قال: ولا خلاف في المشمون على الألفية ٢/ ١٩.

عوضاً من التنوين في النصب وسقطت الألف التي هي لام لالتقاء الساكنين كيا تسقط مع التنوين في الوصل هذا إذا كان الاسم بما ينون مثلة ويعض العرب يقول في الوقف: هذا أَفْعَى وحُبْلَى وفي مُثَنَّى مُثَنَّى مُثَنَّى فإذا وصل صيرها ألفاً وكذلك كل ألف في آخر اسم وزعموا أن بعض طيء يقول: (أَفْعَو) لأنها ابين من الياء وحكى الخليل عن بعضهم: هذه حُبْلاً مهموز مثل حُبْلَعُ ورأيت رَجُلاً مثل رَجُلَعُ فهمزوا في الوقف فإذا وصلوا تركوا ذلك.

# القسم الثالث: وهي الأسياء المكنية:

من ذلك (أنا) الوقف بألف فإذا وصلت قلت: أنَّ فعلت ذاك بغير ألف ومن العرب من يقول في الوقف: هذا غُلامٌ يريد: هذا غُلامي. شبهها بياء قاض وقد أسقَانُ وأَسْقِنُ يريد: أسقاني وأسقني؛ لأن (في) اسم.

وقد قرأ أبو عمرو فيقول: ﴿ وَبِي أَكْرِمِنَ ﴾ ﴿ وَرَايَتُ عَلاَمَيَّ فَلِيسَ أَحَد يُحذَف هذا وَمِن وَبَرَكَ الحَدْف أقيسَ فأما: هذا قاضِي وحفا على ورأيتُ علامي فليس أحد يحذف هذا ومن قال: غلامي فاعلم وإني ذاهب لم يعفض في النصب ومن ذلك قولم، (ضربَهُو زيد وعليَهُو مَالِمَ فِلْمَوْسُونِ وَضَوْبُهَا زيد) وعليّها مال فإذا كان قبل الها، عوض لين، فإن حذف اليا، والواو في الوصف أحسن وأكثر، وذلك قولك: عليه يا فتى ولديه فلان ورأيتُ أباهُ قبلُ وهذا أبوه كها ترى وأحسنُ القراءتين: ﴿ وَتَزُلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ فلان ورأيتُ أباهُ قبلُ وهذا أبوه كها ترى وأحسنُ القراءتين: ﴿ وَتَزُلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ والإسراء: ١٠٦] و ﴿ إِن عَلَيْهِ يَلْهَتُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ﴿ وَشَرَوْهُ بِنَمَنِ بَخْسِ ﴾ [الإسراء: ٢٠] و ﴿ إِن عَلَيْهُ عَلَيْهِ يَلْهَتُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ﴿ وَشَرَوْهُ بِنَمَنِ بَخْسِ ﴾ [الإسراء: ٢٠] و ﴿ إِن عَلْمُ فَالَهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠].

والإِتمام عربي ولا يُعذف الألف في المؤنث فيلتبس المذكر والمؤنث، فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل وجميع هذا الذي يثبت في الوصل من الواو والياء يحذف في الوقف إلا الألف في (هَا) وكذلك إذا كان قبل الهاء حرف ساكن، وذلك قول بعضهم: منه يا فتى وأصابته جائحة والإتمام أجود، فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما تثبت الألف في التأنيث وهاتان والواو والباء تلحقان الهاء التي هي كناية يسقطان في الوقف هذا في المكنى المتصل فأما إن كانت الكناية منفصلة نحو: هُو وهي وهما

وهنَّ، فإن جميع ذا لا يحذف منه في الوقف شيءٌ ومن العرب من يقول: هُنَّهُ وضَرَيتنَهُ وذَهَبتَّهُ وغُرَيتُهُ وذَهَبتَّهُ وغُرَيتُهُ وذَهَبتُهُ وغُرَيتُهُ يريدون وغُلامِيَهُ ومن بَعْدِيَهُ وضَرِبنهُ فأما من رأى أن يسكن الباء فإنه لا يلحق الهاء وَرهيَّهُ يريدون (مي) وهوَهُ يريدون (هُوَ) يا هذا وخُذَهُ بحكمكَة وكثير من العرب لا يلحقون الهاء في الوقف.

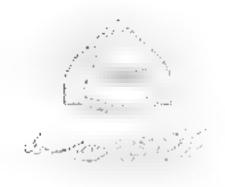
فإذا قلت: عليكمو مال وأنتمو ذاهبون ولليهمي مال قمنهم من يبت الياء والواو في الوصل ومنهم من يسقطها في الوصل ويسكن الميم والجميع إذا وقفوا وقفوا على الميم ولو حركوا الميم كيا حركوا الماه في (عليه مال) لاجتمع أربع متحركات نحو: (رُشلكمو) وهم يكرهون الجمع بين أربع متحركات وهذه الميات من أسكنها في الوصل لا يكسرها إذا كان بعدها ألف وصل ولكن يضمها لأنها في الوصل متحركة بعدها واو كيا أنها في الإثنين متجركة بعدها ألف نحو: عُلامكُما وإنها حدفوا وأسكنوا استخفافاً، وذلك قولك: كتتُمُ اليومَ وفعلتُم الحير وتقول: مررثُ بهي قَبلُ ولديهي مال حروث على الماحية بقولون: مررثُ بهُو أَمُه ولديه مال حروث على المحاز بقولون: مردثُ بهُو وجمع هذا الرقف فيه على الهاء ويقول بهمي عَلَمْ مَن المحارف المحارف الدوم الأرض) [القصيص: ٨١] وجميع هذا الرقف فيه على الهاء ويقول بهمي عَلَمْ مَن المحارف المحارف الذول (بدار هُو الأرض) قال: عليهمو مال وجمو داءٌ والوقف على الميم.

### الرابع: المبهم المبني:

تقول في الوصل: علام تقول كذا وكذا ونيم صنعت ولم نعلت وحتام وكان الأصل: على (مَا) وفي ما ولما صنعت فالأصل (مَا) إلا أن الألف تحذف مع هذه الأحرف إذا كان (ما) استفهاماً فإذا وقفت فلك أن تقول: فيم ويم وفي وحتام ولك أن تأي بالهاء فتقول: لمه وعلامة وحتامته ويمة وثبات الهاء أجود في هذه الحروف لأنك حذفت الألف من (ما) فيعوضون منها في الوقف الهاء وببينون الحركة، وأما قولهم: عجيءً مَ جِئت ومثلُ م أنت فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء؛ لأن (عجيء ومثل) تستعملان في الكلام مفردين لأنها أسهان ويقولون: مثلَ ما أنت وعجيء ما جئت، وأما حَيهًل إذا وصلت فقلت: حَيهًل بِعُمَر، وإذا وقفت، فإن شئت قلت: حَيهًل بِعُمَر، وإذا وقفت، فإن شئت قلت: حَيهًل وقفت في (أنًا) وتقول: هذي أمةً قلت: حَيهًل، وإن شئت قلت: حَيهًل وقفت في (أنًا) وتقول: هذي أمةً

الله فإذا وقفت قلت: (هَذِه) فتكون الهاء عوضاً عن الياء وقد مضى ذكر ذا وقد تلحق الهاء بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف خفية، وذلك تولهم: هؤلاء وها هُناهُ والأجود أن تقف بغير هام ومن قال: هؤلاء وها هُناهُ لم يقل في (أفعى وأعمى) ونحوهما من الأسهاء المتمكنة كيلا يلتبس جاء الإضافة؛ لأنه لو قال: أعها، وأفعاه لتوهمتَ الإضافة إلى ضمير.

واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الذي يمتد به الصوت؛ لأنه خفي وناس من العرب كثير لا يلحقون الهاء.



### الوقف على الفعل"

الغِمْلُ ينقسم إلى قسمين: سالم، ومعثل. فأما السالم فيا لم تكن لامه ألفاً ولا ياء ولا واواً، والمعتل ما كان لامهُ ألفاً أو ياءً أو واواً.

الأول: القمل السالم:

والوقف عليه كها تقف على الاسم السالم في الرفع في جيع المناهب غير مخالف له إلا في الاسم المنصوب المنصرف الذي تعوض فيه الألف من التنوين فيه فتعوض منه تقول لن نضرب أما المجزوم فقد استغنى فيه عن الإشهام والروم وغيره؛ لأنه ساكن وكذلك فعل الأمر تقول: لم يضرب ولم يقتل واضرب واقتل، وإذا وقفت على النون الحقيفة في الفعل كان بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب فتقول: أضربا ومنهم من إذا ألحق النون الشديدة قال في الوقف: اضربة وافعلنة وافعلنة ومنهم من لا يلحق إلها، وقيد فكرنا باب النونين الحقيقة والشديدة.

(۱) قال الأشمول في شرح الألفية: (وَيَقَنَّ مِنَا الْمُعَنِّتِ عَلَى الْمُعَلِّلِ الْمُعَلِّلِ مِنْ المحلوف الآخر جزماً أن هاء السكت من خواص الوقف، وأكثر ما تزاد بعد شيئين: أحدهما الفعل المعلوف الاخر جزماً نحو لم يعطه، أو وقفاً نحو أعطه. والثاني ما الاستفهامية إذا جرت يحرف نحو على مه ولمه، أو باسم نحو التنفياء مه، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وَلَيْسَ حَتُما فِي سِوَى مَا كُمِ أَوْ كَيْمِ عَبْرُوْما فَرَاعٍ مَا رَعَوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجباً في غير ما يقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد، فالأول نحو عه أمر من وعي يعي، ونحو ره أمو من رأى يرى، واثناني لم يعه ولم يره؛ لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في وجوب الوقف على أصل واحد، كذا قاله الناظم فال في التوضيح: وهذا مردود ياجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم ألك من تق بترك الهاء.

تنبيه: مقتضى تمثيله أن ذلك إنها يجب في المحذوف الفاء وإنها أراد بالتمثيل النتبيه على ما يقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كها سبق، فمحذوف العبن كذلك كها سبق في التمثيل بتحوره ولم يره. وفهم منه أن لحافها لما يقي منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وَمَا فِي الاستفهام إنْ جُرَّتْ خُذِف الْفِيْهَا) وجوباً سواء جرت بحرف أو اسم، انظر شرح الأشموني ٢٨/٢.

الثاني: الفعل المعتل":

نحو: يرمي ويغزو وأخشى ويقضي ويرضى وجميع هذا يوقف عليه بالواو والياء والألف ولا يحذف منه في الوقف شيء؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف فأما المعتل إذا جزم أو وقف للأمر ففيه لغنان: من العرب من يقول: إزّمِهْ ولمَ يَغْزَهُ وأخشَهُ ولم يقضِهُ ولم يَرضَهُ ومنهم من يقول: ارم واغزُ واخشَ فيقف بغير هاء.

(١) منْ خَصَاتِصِ الوَّقْفِ اجتِلابُ هَاءِ السُّكَّت، ولَمَّا ثُلاثةُ مَوَاضِع:

(أحدُها) الفِعلُ المَعَلُ بحذْف آخرِه، سَواءٌ أَكَانَ الحَدُفُ للجَزْمِ نحو "لمْ يَغُزُهُ" و" لمْ يَرْمِهْ" و"لم يَخْشَهُ" ومنه ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهُ ﴾ (الآية: ٩ ٥ سورة البقرة). ومعنى لم يتسنه: لم تغير، السنون)، أو لأَجْلِ البِنَاءِ نحو "اغُزُهُ" و"اخْشَهُ" و"ارْبِهَ" ومنه: ﴿ فَهِهُداهُمُ اتْخَلِهُ ﴾ (الآية: ٩٠ سورة الأنعام)، والهاهُ في هذا كلّه جَائِزة، وقد تجبُ إذا يَقِيَ الفِعلُ على حَرْفِ واحدٍ كالأثرِ من رَجَن يَجِي، فإنَّكَ تقول: "جِهَ".

(ثانيها): "مَا" الاستفهاميَّةُ المجُرِّدَةُ اللَّهُ بِيبُ عَلِمَ أَلِيْهَا إِنَا جُرَّتُ فِي نَحُو "عَمَّ، وقِيمَ" بَجُرُورِثَيْنَ بالحرف "وَيَجِيءَ مَ جَنَتَ" (الأصل: جنت بجيء مَ إليها الله عن صفة = المجيء، أي على أي صفة جئت ثم أخرَ الفِعل؛ لأن الاستفهام له حَكُمُو الكِلام، ولم يمكن تاخير المضاف) بجرورة بالمضاف، قرقاً بينها وبين "مَا" الموصوليَّة الشرطيَّة.

فإذا وَقَفْتَ عليها أَلِحَفْتَ بها الهاء حِفْظاً للفَتْحَةِ النَّالَّة على الألِفِ المحدُّوفَةِ، وتجبُّ الهاءُ إنْ كانَ المُنافض لـ "مَا" الاستفهاميَّة اشياً كالمثالِ المتقدمِ: "جيء" وتَنَرَجُعُ إنْ كانَ الحَافِض بها خَرْفَانَحو: ﴿عَمَّهُ يَتَسَاءُلُونَ﴾ (عمه: وبها السكت قرأ البزي) (الآية: اسورة النبأ).

(ثالثها): كُلُّ مِنِيَّ عَلَى خَرَكَةِ بِناءِ دَائياً، ولم يُشبِهِ الْمُرَبِ كِناءِ المُتكلم كَ "هِي" و"هُو" وفي القرآن الكريم: ﴿ قَالِيهِ ﴾ (الآية:٢٨ سورة الحافة) و﴿ شُلْطَائِيّة ﴾ (الآية:٢٩ سورة الحافة) و﴿ قاهِيّة ﴾ (الآية:١٠سورة القارعة) وقال حَسَان:

إذا مسسا تُرَعْسسرَعَ فِينَسسا الغسسلامُ فَسسَا إِذَ يُقسسالُ لَسسةُ مُسسَنَ هُسسوَةُ هَبْ: بصينَةِ الأمر، وهي مِنْ أَفْعَالِ القُلُوبِ ونُفيدُ في الخبَرِ رُجْحَاناً، وهي تَنصِبُ مَفْعُولَين أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَا والخَبَرُ نحو قولِ عبدِ الله بن حمّام السَّلُولِي:

فَقُلْسِسَتُ أَجِسِرُنِ أَبِسِنا خَالِسِنِ وَالْأَفَهَبُنِسِي الْمُسِرَةَا هَالِكُسِنا ويقالُ "هَبُنِي فَعَلْتُ ذلك" أَيِّ الحَسَبْنِي واغْدُدْنِ، ولا يقالُ: "هَبُ أَنِي فَعَلَت". انظر معجم القواعد ٢/٢٧. قال سببويه: حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس وهذا اللغة أقل اللغتين فأما: لا تقهِ من وقيتُ، وإن تَع أَعِهُ من (وعَيتُ) فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في (اخشَ) وقد ثالوا: لا أدرِ في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم وهو شاذ كما قالوا: (لم يَكُ) شبهت النون بالياء حيث سكنت ولا يقولون: لم يكُ الرجلُ لأنها في موضع تحريك فيه فلم يشبه بلا أدرِ ولا تحذف الياء إلا في أدرِ وما أدرٍ.



### الوقف على الحرف

الحروف كلها لك أن تقف عليها على لفظها فالصحيح فيها والمعتل سواء وقد الحق بعضهم الهاء في الوقف لبيان الحركة فقال: إنَّه يريدون (أنَّ) ومعتاها أَجَلُ قال الشاعر:

باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضهار:

وذلكَ قولك في: (ضربتُهُ ضَربْتُهُ وأضرِبُهُ وقَدهُ ومِنْهُ وعَنْهُ) قال سيبويه: سمعنا ذلك من العرب ألقوا عليه حركة ألهاء وقال أبو النجم:

# 

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضَرَيتِهُ وأَخَذَتِهُ حوك لسكون الهاء وخفائها فإذا وصلت أسكنت جميع هذا لأنائز محجلة الهاء فتبينُ.

 (١) على أن سيبويه، قال: إن قيم جرف تصديق للخبر، بمنزلة أجل. والهاء للسكت، قال سيبويه في باب ما تلحقه الهاء لتبيين الحركة: ومثل ما ككرك فوق التوب إنه، وهم يويدون إنه، ومعناها أجل. وأنشد هذا البيت.

قال الأهلم: الشاهد فيه تبيين حركة النون بهاء السكت، لأنها حركة بناء لا تتغير لإعراب، فكرهوا تسكيتها لأنها حركة مبنى لازمة. ومعنى إن ها هنا نعم. انتهى.

وقال النحاس: وفي نسخة أبي الحسن الأخفش هذا البيت، وليس هندي هن أبي إسحاق. وفي النسخة: أي فقلت أجل. وسألت هنه أبا الحسن، فقال: إن بمعنى نعم، والهاء لبيان الحركة، وكانت خطباء قريش تفتتح خطبتها بنعم. انتهى.'

وقال أبو على في البغداديات بعد نقل قول سيبويه في البيات: وكان أبو بكرٍ أجاز فيه مرةً أن تكون إن المحذوفة الخبر، كأنه قال: إن الشيب قد علاني، فأضمره فجرى بذلك ذكره، رحذف خبره للدلالة عليه.

قال: وحذف الحجر في هذا أحسن، لأن عنايته بإثبات الشيب نفسه، كما أنه يحذف معها الخبر لما كان غرضه ووكلم، كإثبات المحل في قوله: المنسوح

#### إن محسسلا وإن مرتحلا

قال: وهذا أحدما تشبه فيه إن لا النافية العاملة النصب. انتهى. انظر خزانة الأدب ٤/ ١٥٨.

### الوقف على المقواقي

العرب إذا ترنمت في الإنشاد ألحقت الألف والياء والواو فيما ينون ولا يتون لأنهم أرادوا مدُّ الصوت فإذا لم يترنموا فالوقف على ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نُونَ مِنها وما لم يتونُّ على حالها في الترنم ليفرقوا بينةُ وبين الكلام فيقولون:

# قِقًا نَبُكِ مِنْ ذِكْسَرَى حَبِيبٍ ومنزلِي"

رق النصب:

. فَبِنْسَا لِسَصِدِ الْسَوَحُشَ عَشَّا كَسَالُكًا غَيْسِيلانِ لَمُ بَعُلَهُ لَنَسَا النَّسَاسُ مسفرَعًا\*\*

(١) أورد سيبويه المصراع الأول في باب وجوه اللقواقي في الإنشاد من أواخر كتابه، قال: أما إذا ترتَّموا فإنهم يلحقون الألف والباء والواو، ما يتون، وما لا يتؤن، لإنهم أرادوا مدّ الصوت، وذلك كتول امرىء القيس: قفا نبك من ذكري حبيب ومنزلي البيثِ. انظر خزافة إلاَّهب ٤/ ٩٨.

(٢) هو من من قصيدة الأمرئ القيس، ويوأينا لله نقِتصر عليها، وهي:

فجماءت تطموف الممشي هاتهمة الممري يزجنهمنا مسلق التزيسف وقسد جسري تقسول وقسد جردتهما ممنن ثباجسا وجسيدك ليسوشيء أتانسيا رمسبوله إذن لرددنساه وليسر طسال مكتسه فبتنسأ لبيصد السوحش هنسا كأننسا إذا أخسداتها هسزة السروغ أمسسكت

بعشست إليهسنا والنجمسوم خواضتم أستحشنارا عليهسنا أن تقسبوم فتسمعها بسبنافم ركتاهسا كواحسب أريمسا حسباب الكسرى في ههسنا لتقطعهما كتبيا وعببت مكحسول المسدامع أتلعسا مسواك ولكسين لرنجسد لسك مسدفعا لمستنينا ولكنسما بحبسمك ولعمسما فتسبلان لريعلهم لئسا النساس مسعرحا بمتكب مقسفام عسل الحسول أروعسا

قوله: بعثت إليها...إلخ، قال شارح ديوانه خواضع حائلة للمغيب من آخر الليل حذاراً عليها أن تقوم في سمع ولدها صوتها وقوله: فجامت قطوف...إلخ هذا البيت ساقط من روابة ديوانه، وفاعل جاءت ضميرً المرأة، وقطوف بالنصب حال منه.

والقطف: ضيق للشي، كمشي المقيد، واللعل من باب ضرب. وكذلك: هائية السرى حال. وركناها: جانباها. والكواعب: جمع الكاعب، وهي الجادية حين يبدو ثديها للنهود.

-

وتوله؛ يزجنيها.. إلخ، هذا البيت أيضاً ساقط من رواية ديوانه، و يزجنها زيدفعنها ويسقنها. يقال: زجيته تزجيه، إذا دفعته يرفق للمشي. وهو بالزاي المعجمة والجيم. والنون ضمير الكواعب، أي: يعشينها كمشي النزيف، أي: السكران، وهو بالنون والزاي المعجمة. والصبابة: البقية، والكرى: النون، يعني كأن فيها فتوو النوم.

وقوله: تقول وقد جردتها...إلخ، راعه يروعه روعاً، إذا أفزعه. والمدامع: الأجفان. والأتلع بالمثناة الفوقية: الطويل العنق. يقول: كأنها ظبي مكحول الأجفان، أي: أكحل.

وقوله: وجدك لو شيء...إلخ، هذا البيت، وما بعده مقول قولها. والواو للقسم، وجدك مقسم به.

والجد، بالفتح: العظمة، والحظ والغني، والاجتهاد في الشيء، وأبو الأب. وكل من هذه الخمسة مناسب.

والمشهور: وأقسم لو شيء فالمقسم به محذوف، أي: وأقسم بها ينسم به، كيا نبه عليه الشارح المحقق في آخر الفصل.

قال شارح ديوانه: شيء بمعنى أحد، قال تعالى: وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار، أي: أحد من أزواجكم.

تريد: لو أن إنساناً أثانا رصوله سواك ما أثبته ولكن لم نجد مدفعاً ندفعك به عنا. انتهى.

رجملة أتانا رسوله: صفة شيء، وبسواك: إما ظرف متعلق بمحدوف، وإما اسم محارج عن الظرفية صفة ثانية لشيء، ويجوز أن يكون حالاً من الفاء في رسوله:

وقوله: إذن لرددناه هذا يدل على أنه جواب ثوء لا جواب القسم، فإذا إذن في الغالب تكون جواباً للوء أو لإن الشرطيتين، ظاهرتين أو مقدرتين، ولم يسمع وقوعها في جواب القسم. وهذا البيت ساقط من رواية الديوان.

وقوله: فبتنا نصد الوحش عنا...إلخ، قال شارح ديواته: لأن الوحش لا تقرب القتل، ولا النيام، ولا غير ذلك من الناس. وإنها قال: قتيلان، لأنها نائهان في الفلاة.

وفي رواية الديوانُ بيت بعد هذا، وهو:

تَجِمَاقُ عَمِنَ الْمُمَاتِّرُورِ بِيَسْمِي وَمِنْهِمَا وَرَسَانِي عَلَيْهِمِمَا الْمُمَاتِينِ الْمَمِنْعَا تَجَاقُ: مضارع أصله تتجافي، أي: ترتفع عنه.

قال شارحه: المأثور: السيف الذي به أثر، أي: جوهر. والسابري: ضرب من الثياب. والمضلع: الذي فيه طرائق.

يقول: ترتفع عنه لئلا يؤذيها يسم. يصف أنه متقلد سبقاً وتدني عليها السابري ليقيها من يبس السيف.

# 

هذا فيها ينون فأما ما لا ينون في الكلام وقد فعلوا به كفعلهم بها يتون فقول جرير في لرفع:

مَسَى كَسَانَ الْحِيْسَامُ بِسِذِي طُلُسوي سُسِقِيتِ الغَيْسِتَ آيَتُهِسَا الْحِيْسَامُو<sup>(1)</sup> وقال في الجر:

أَيْهَ الله مَنْزِلُنَ الإِنْفُ فِ مُسرَبَعَةً كَانَسَتُ مُبَاكِ أَمِ مِسنَ الأَيسامِي وَفِي النصب:

أَقِسِلِي اللَّسِوْمَ عَسَاذِلَ والعِتَابَسَا وقُسولِي إِنْ أَصَّبِت لَقَد أَصَّابًا ٣٠ فَهذا وجهٌ:

وقوله: إذا أخذتها هزة...إلخ، الهزة، بالفتح مصدر هززت الشيء هزأ فاهتر، أي: حركته فتحرك والهزة، بالكسر: نوع منه. والروع: الفزع. د قال شارح دبوانه: أي أخذتها رحدة الفزع، إذا فزعت من شيء ترام، أو . من خوف أن يشجروا بنا.

ويقال: يعتربها رعدة الجماع، ويقال: تخاف من الافتضاض، فتمسك بمنكبي تضمني إليها، لتسكن من شدة الفزع، لأنها لم تخرج من خدرها، ولم تباشر الرجال، فهي فزعة مذعورة لما يواد منها. انظر خزانة الأدب ٣/ ٤٧٤.

(١) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل النصراني. وهذا مطلمها:

متسى كسان الخيسام بسذي طلسوح سيقيت الغيسث أيتهسا الخيسام تنكسسر مسين معالمهسا ومالست « دعائمهسا وقبسد بسيلي السشام أقسول لسصحبتي لمسا ارتحلنا ودمسع العسين منهمسر مسجام انظر خزانة الأدب ٣/٣٣.

(٢) على أن تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام - وقد اجتمعا في هذا البيت - والفعل سواء كان
 ماضياً كيا ذكر أو مضارعاً. انظر خزانة الأدب ١/ ٢٥.

٢٠٦\_\_\_\_\_ المجلد اثناني

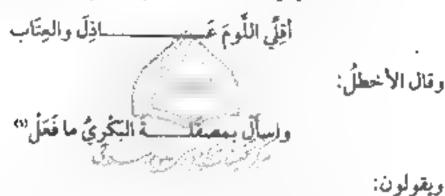
الثاني: ناس كثيرون من بني تميم يُبدلون مكانَ الملةِ النونَ فيها ينونُ ولا ينونُ لَمَّا لم بريدوا الثرنم يقولون:

> > قال العجامُّ:

# مِنْ طَلَلِ كَالْأَتْحَمِي أَنْهُجَــــــن

وكذلك الجو والرفع والمكسور والمبني والمفتوع المبني والمضموم المبني في جميع هذا كالمجرور والمرفوع والمنصوب.

الثالث: إجراء القوافي في جراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعرٍ يقولون:



# قَدْ رَابَنِي حَفْصٌ فَحَـــرُكُ حَفْصًا

يثبتون الألف التي هي بدل من التنوين في النصب كما يفعلون في الكلام والباءات والواوات اللواقي هُنَّ لاماتُ إذا كان ما قبلها حرف الروي فُولَ بها مَا فُولَ بالواو والباء اللتين ألحقتا للمد في القوافي فالأصل والزائد للإطلاق والترنم سواءً في هذا من أثبت الزائد أثبت الأصل قمن ذلك إنشادهم لزهير:

ويَعْضُ القَــــوْمِ يَخْلُقُ ثُمُّ لا يغْرِ

 <sup>(</sup>١) أي: عن مصفلة. وتغلب: قبيلة القطامي، وهو تغلب بن واثل. ثم أخذ بعد هذا يذكر مآثر قومه في الجاهلية. انظر خزانة الأدب ٣/ ٣١٦.

وكذلك: يغزو لوكانت في قافية كنت حاذفاً الواو إن شئت وهذه اللامات لا تحذف في الكلام وتحذف في القوافي والفواصل فتقرأ (والليل إذا يسر) إذا وقفت، وأما يخشى ويسرضى ونحوهما عما لامه ألف فإنه لا يحذف منهن الألف؛ لأن هذه الألف لما كانت تثبت في الكلام جُعلت بمنزلة ألف النصب التي في الوقف بدلاً من التنوين فلم تحذف هذه الألف كما لم يجز حلف ألف النصب ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: لم يعلم لنا الناس مصرع فتحذف الألف قال رؤبة:

دَايَنَـــتُ أَرُوي وَالْـــدُّيُونُ تُقَــضَى فَمَطَلَــتُ بِعــضاً وأَذَّتُ بَعْــضَا<sup>00</sup> فكها لا تحذف ألف (بعضا) لا تحذف (لف تقضى).

وزهم الخليل: أن واو يغزو وياه (يقفي) إذا كانت واحدة منها حرف الروي ثم تحدف لأنها ليست بوصل حينتذ وهي حرف روي كيا أن القاف في (وقاتم الأعياق خاوي المخترق) حروق روي فكيا لا تعذف القاف لا تعينت واحدة منها وهذا هو القياس كما قبال إذا كانتنا حرفي روي فأما إذا جاءتا بعد حرف الروي المختفة الحكم ما يزاد للترنم.

وقال سيبويه: وقد دعاهم حذَّك يَاءُ (يُقْتَشِي اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَدْف ناس كثيرون من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما علامتا المضمر ولم تكثر واحدة منها في الحذف ككثرة ياء (يقضي) لأنها يجيئان لمعنى الأسهاء وليستا حرفين بنينا على ما قبلها فهما بمنزلة الهاء في قوله:

وقال: سمعت من العرب من يروي هذا الشعر:

لا يُنْعِسدُ الله أصسحاباً تَسرِ كُنُهُمُ لَمْ أَنْدِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمْسِ مَا صَنَعْ يريدُ: ما صنعوا.

وقال عنترةً:

 <sup>(</sup>١) الشاهد تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام - وقد اجتمعا في هذا البيت - والفعل سواء كان ماضياً كيا ذكر أو مضارعاً. انظر خزانة الأدب ١/ ٢٥.

۲۰۸ \_\_\_\_\_ بلجلد الثاني

# يا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِ ــــوَاءِ تَكَلَّمْ "...

يريد: تكلمي.

قاما (الهاءُ) فلا تحذف من قولك: شتّى طرائقة وما أشبهه؛ لأن الهاء ليست من حروف المد واللين قال: وأنشدنا الخليل:

## 

فلم يحذف الألف كما لم يحذفها من (يقضي) فإنها جاء الحذف في الياء والواو إذا كانا ضميرين فقط ولم يجيء في الألف ولم يجز لما نقدم ذكره.

واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك وجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها ولا يقع ذلك في غير المجرور كما أنهم إذا اضطووا إلى تحريكها لالتقاء الساكنين كسروا، قال امرؤ

أَخَسَرُكِ مِنْسِي أَنَّ مُبِّسَكِ فَصَلِيْلِ ﴿ وَأَلَّكَ مَهُمَا تَسَامِرِي الْقَلْبَ يَغْضَلِ وقال طرفة:

مَنَّى تَأْتِنِي أَصْبِحَــَكَ كَأْسَا رَوِيَّةً ﴿ ﴿ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِياً فَاغْنَ وَازْدَدِ

(١) يبنى المضارع على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاتنين؛ مثل: اخرجاء أو واو الجياعة، مثل: اخرجواء أو ياء مخاطبة؛ مثل: اخرجواء أو ياء مخاطبة؛ مثل: اخرجواء أو ياء مخاطبة؛ مثل: اخرجواء أو ياء مخاطبة في الله المثنية الموسى و ترعون: ﴿اذَهَا لَلْ فَرَعُونَ إِنّهُ طُلُقُ فَي الشَاعِر: ﴿اذَهَا لَلْ فَرَعُونَ إِنّهُ طُلَقَ فَي إِنّهُ طُلُقًا حَيْثَ شَعْم وَفَلًا ﴾ - وقول الشاعر:

يا دارٌ عَبِلاَةً بالجواء تكلمي .... وجِبي ضباحا - دارٌ عبلةً - واصليي

(۲) هو من معلقة طرفة بن العبد. وقبله: الطويل ولسبت بحسلال النستلاع مخافسة فسإن تبغضي في حلقة القسوم تلغضي منسى تسأتني أصبحك كأمساً رويسة انظر خزانة الأدب ٣/ ٢١٤.

ولكسن منسى يسسترفد القسوم أرفسد وإن تقتنسسني في الحوانيست تسمعك وإن كنست عنها ذا هنسي فساغن وازدد ولو كانت في قواف مرفوعة أو منصوبة كان اقواء وقال أبو النجم: إذا استحثُّوها بَحَـــــوْبٍ أو حل...

وحلُّ مسكنة في الكلام.

قال سيبويه: ويقول: الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامهُ (قالا) فيمد (قال ويقولوا) فيمد (قال ويقولوا) فيمد (يقولُ) ومن العامي فيمدُ (العام) سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكرونه ولم يقطعوا كلامهم فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا سمعناهم يقولون: إنه (قدي) في (قَدُ) ويقولُون: إلى في الألف واللام يتذكرون الحارث ونحوه.

قال: وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: (هذا سيفني يريد: سيفٌ ولكنَّهُ تذكر يعدُ كلاماً ولم يرد أن يقطع اللفظ ولو أراد القطعُ ما نونَ فالتنوين حرفُ ساكن فكسر كها كسر دال (قَدْ).



# باب (من) و(أي) إذا كنت مستفهاً عن نكرة

إذا قال القائل: رآيتُ رجلاً قلتَ: مَنَا، وإذا قال هذا رجلٌ قلت: مُنو، وإن قبال؛ رأيتُ رجلين قلمت: مَنَيْنُ، وإن قبال: (هـذانِ رجـلانِ) قلمت: مَنَانُ " وفي الجميع مَنونُ ومَنَينُ وللمؤنث: مَنَةُ ومَنَتُ مثل؛ بنتِ وابنةٍ ومتنانُ ومناتُ.

وَذَهَمَ الْحَلَيلِ: أَنَّ هَذَا البَّابِ فِي (مَأَ) إذَا وصلتُ قلت: مَنْ يَا فتى وإنها يصلحُ هذا في الوقف فقط.

قال سيبويه: وحدثنا يونس: أن ناساً يقولون: مَنَا ومِنَى ومَنَو واحداً كان أو اثنين أو جماعة، وإذا قال: رأيتُ امرأة ورجلاً قلت: مَنْ ومَنَا لأنكَ تقول: مَنْ يا فتى في الصلة للمؤنث، وإن بدأت بالمذكر قلت: مَنْ ومنة قال: فإذا قال: (رأيتُ عبد الله) فلا تقل: مَنَا لا يصلح ذلك في شيءٍ من المعرفة.

قال سببويه: وسمعنا من العرب من يقال أهُ: ذهب مَعَهم فيقول: مع مَنِين وقد رأينهُ فيقولُ: تنّا، وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر لبسوا عنده بمن يعرفهم بأعبانهم والعرب تختلف في الاسم المعروف فأهل الحجاز إذا قال الرجل: (رأبتُ زيداً) قال: (مَنْ زيداً) بحكون نصب أو رفع أو جر، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وإنها يكون هذا في الاسم الغالب نصب أو رفع أو جر، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وإنها يكون هذا في الاسم الغالب فإذا قال: (رأبتُ أخا زيدٍ) إلا قول من قال: (دَهنا مِن تمرتانِ) ولبس بقرشياً والواجبُ الرفعُ وقال يونس: إذا قال رجل: رأبت زيداً وعمراً أو زيداً وأخاهُ أو زيداً أخا عمرو فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد كها ترد: ما زيد إلا منطلق إلى

<sup>(</sup>۱) تُتَنَّى "مَنْ" الاستفهامية، وذلك إذا كُنْتَ مُسْتَغْهِماً مَنْ نَكِرة، تقول: "رَأَيْت رَجُلَين" فتقول: مُتَهَنِّ؟ كها تقول: أَيْنَ؟ وأَتَانِي رَجُلان، فتقول: مَنَانِ؟، وأَتَانِي رَجُلاً، فتقول: مَنُون؟، وإذا قُلْتَ: رأيت رِجَالاً، فتقول: مَنُون؟ وإذا قُلْتَ: رأيت رِجَالاً، فتقول: مَنْنَ؟ كها تقول: أَيْنَ، وإذا قال: رأيت المرأة، قلت: مَنَانَ؟ كها تَقُول: أَيْنَ، وإن قال: رَأَيْتُ المرَأَةُ، قلت: مَنَانَ؟ كها قلت: أَيَّاتٍ، إلاَ أَنَّ الواحِدَ يُخَالِفَ آياً في مَنْنَ؟ كها قلت: أَيَاتٍ. إلاَ أَنَّ الواحِدَ يُخَالِفَ آياً في مَنْنَ؟ كها قلت: أيَّاتٍ. إلاَ أَنَّ الواحِدَ يُخَالِفَ آياً في مَنْنَى واللهُ عَلَى واللهُ "أَتَانِي رَجُلِّ" فتقول: مَنْو؟ وتقول: مَرَرْتُ برجلٍ، فتقول: مَنْي؟، انظر معجم القواعد ٢٥/ ١٠٠.

الأصل فأما ناس فإنهم قالوا: من أخو زيد وحمرو ومن عمراً وأخا زيد يتبع الكلام بعضه بعضاً، وإذا قالوا: (من همراً ومن أخو زيد) رفعوا (أخا زيد) قال: وسألت يونس عن رأيت زيد بن عمرو فقال: أقول: من زيد بن عمرو؛ لأنه كالواحد قمن نون زيداً رفع في قول يونس، فإن أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت: فَمن أو منون لم يكن فيها بعده إلا الرفع ويقول القائل: رأيت زيداً فتقول: المنيّ، فإن قال: رأيت زيداً وعمراً قلت: المنين، وإن ذكر ثلاثة قلت: المنين تحمل الكلام على ما حل عليه المتكلم كأنك قلت: القرشيّ أم المتقفيّ نصب، وإن شاء رفع على (هو) كما قال مالح في جواب كيف أنت وما أي فهي خالفة (يَنَ) لأنها معرفة فإذا استفهمت بها عن نكرة قلت: إذا قال: رأيتُ رجلاً أياً، فإن قال: رجلين قلت: أينًا وللجميع: أين فإن ألحقت (يا فني) فهي على حالها، وإذا قلت: رأيتُ امراةً قلت: أيةً يا فني وللإثنتين: أيثَبن فإن ألحقت (يا فني) فهي على حالها، وإذا قلت: رأيتُ امراةً قلت: أيةً يا فني والإثنتين: أيثَبن فإن قال: رأيت عبد الله، فإن ألكلام من عبد الله وأي عبد الله ليس مع (أيً) المعرفة في المعرفة إلا الرفع فأي ومن يتفقان في أشياء ويقتلفان.

فأما اتفاقها فإنها يستفهم بها ويكونان بمعنى الله تقول: اضرب أيهم هو أفضل واعط أيهم كان أفضل واضرب أيهم أبوه زيد كها تقول: اضرب من أبوه زيد ومن هو أفضل، فإن قلت: (اضرب أيهم عاقل) رفعت هذا مذهب سيبويه وهو عندي مبني (لأنَّ) الذي عاقل قبيح، فإن دخلت (هو) نصبت وزعم الخليل أنه صمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قال لك شيئاً فعل هذا تقول: اضرب أيهم قائل لك خيراً إذا طال الكلام حَسَنَ حذف (هو) ومن لا يقدر فيها الرفع إذا قلت؛ اضرب من أفضل ورفع أضرب أيهم أفضل وهو بمعنى (الذي) عندي

<sup>(</sup>۱) نقول: أَيْنِن؟ وأَنَّانِي رَجُلان، فتقول: مَنَانِ؟، وأَنَانِي رَجَالٌ فَتَقُول: مَنُون؟، وإذا قُلتَ: رأيت رِجَالاً، فتقول: أَيْنِنَ.، وإذا قال: رأيت المرأة، قلت: تَنَاّ كيا تَقُول: أَيْقَدوإن قال: رَأَيْتُ المرَأَنَيْن، قلت: مَنَاتْ؟ كيا تَقُول: أَيْقَدوإن قال: رَأَيْتُ المرَأَنَيْن، قلت: مَنَاتْ؟ كيا قلت: أَيَاتٍ. إلاّ أنَّ الواجِدَ بِجَالِفَ آيَا في مَوْضِع الجَرُّ والرَّفْع، وذلك أناناني رجُلُّ فتقول: مَنُو؟ وتقول: مَوْرُتُ برجلٍ، فتقول: مَنْو؟ وتقول: مَوْرُتُ برجلٍ، فتقول: مَنِي؟.الظرَّ معجم القواعد ٢٥/ ١٠٠.

ناقص لأصول العربية إلا أنْ تراد الحكاية أو ضَربُ من الضروب يمنع الفعل من الإتصال (بأي) وما يقارق (أي) فيه (من) أن أي نضاف و(من) لا تضاف ومن تصلح للواحد والإثنين والجماعة والمذكر والمؤنث فمن ذلك: (ومنهم من يستمعون إليك) ومَنْ كانت أُمُّكَ وتقول أيضاً: أيهم كانت أُمُّكَ وزعمَ الخليل أن بعضهم قرأ: (ومَنْ يقنتُ منكنَّ لله) وقال الفوزدق:

# تَكُنَّ مِشْمَلَ مِّنْ يَا ذِنْبُ يَصْطَحِبَانُ "

فأي: إنها هي بعض لما أضيفت إليه ومن قد حكى فيها أنها تكون نكرة وتوصف نحو قولك: مررت بمن صالح وقالوا: من تكون استفهاماً وتعجباً وجزاة قال بعض الكوفيين: إذا وقعت على نكرة أزادتها كلها، وقعت على نكرة أزادتها كلها، وإذا وقعت على نكرة أزادتها كلها، وإذا وقعت على معرفة أزادت بعضها في ألجزاء والاستفهام فإذا قلت: أيَّ الرجلين أخواك وأي رجال إخواك قهو على العند، وإذا قلب أي الزيدين أخوك وأي الثلاثة صاحبك وصاحباك قلا يجوز أصحابك لأنها تزيد بعد المعرفة

واعلم أنها في جميع ذلك لا تخرّج عن معنى البعض لأنك إذا قلت: أي الرجلينِ أخواكَ إنها تريد: أي الرجالِ إذا صُنفوا رجلينِ رجلينِ أخواك وقد حكى أن (ذا) قد جاءت بمعنى (الذي).

 <sup>(</sup>١) أَنْ يَقْدَرِنَ بِالعَاقِلِ فِي عُمُومٍ نُصِلَ بـ "مَنْ" الموصولةِ، نحو: ﴿وَاللّهُ خَلَقَ كُلّ دَارَةٍ مِنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْنِي على أربع﴾ (الآية:٥٤ سورة النور) فَأُوقِعٌ "مَنْ" على غيرِ العاقل لَمَّ الْحَمْثُونِ اللّهَ الْحَمْثُونِ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُنْتُمُ وَالْمُؤْنَّتُ، فَيِن ذلك في العاقل لَمْ العَاقل. وقد يُرادُ بـ "مَنَ" الموصّولة النّفردُ والْمُثنَّى والجَمْثُعُ والمُذَكَّر والمُؤنَّث، فَين ذلك في العاقل لَمْ وَجَلَّ: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يَشْتَمِعُونَ إلنَاكِ﴾ (الآية:٥ للسورة النور) وقال الفرزون في الاثنين:

تعسفٌ المسان عَاهَسدَكني لا تُحُسونني لَكُسنُ مِنْسَلَ مَسنُ يَسا ذِفْسَبُ يَسطَعَلَجِيَانِ وفي المؤنث قُرَأ بعضُهم: ﴿ وَمَنْ تَغُنُّت مِنْكُنَ لَهُ ۖ وَرَسُولِه ﴾ (الآية: ٣١ سورة الاحزاب). أما المفرد المذكر فكثير انظر معجم القواعد ٢٥/ ٢٠١.

الأصول قي النحو \_\_\_\_\_\_ ٢١٣

## باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام

يقول الرجل: ضربتُ زيداً، فتقول إذا أنكرت: أزيدَنِيهُ، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فهذا حكمه.

إذا كان قبل هذه العلامة حرف ساكن كسرتَهُ لالتقاء الساكنين مثل التنوين.

وإن كان مضموماً جملته واواً، وإن كان مكسوراً جعلته ياءً، وإن كان مفتوحاً جعلته ألفاً، فإن قال: (لقيتُ زيداً وهمراً) قلت: أزيداً وعَمرنية، وإذا قال: ضربتُ عمر قلت: أغمراه، فإن قال: ضربتُ زيداً الطويلَ قلت: الطويلاء، وإن قلت: أزيداً با فتى تركت الزيادة إذا وصلت ومن العرب من يجعل بين هذه وبين الاسم أن فيقول: أعُمرانية.

قال سيبويه: سمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرجُ إِنْ أخصبتِ الباديةُ فقال: أَنَا إِنِيهُ منكراً.

وعما زادوا الحاء فيه بياناً قولهم: أَضْرِ بُهُ يويد: الشَرِبُ وتقول إلي قد ذهبتُ فيقول: أَذَهبتُوهُ ويقول: أَنَا خَارِجٍ فَتَقُول: أَنَا إِنِيهُ تَلْحِقَ الزِيَادَةُ مَا لِمُعَلِّمُهُ وَتَمَكِيهِ.

Same of the state of the

## ذكر الهمزة وتخفيقه

الهمزة لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فالساكنة لها ثلاث جهات: إما أن يكون قبلها فتحة أو كسرة أو ضمة.

فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً، وذلك في راس راس وفي يأس ياس وفي قرآتُ قراتُ، وإن كان فبلها كسرة أبدلت ياء، وذلك قولهم: في الذئب الذيبُ " وفي المثرةِ الميرةُ، وإن كان قبلها فسمة أبدلتها واواً، وذلك قولك في البؤسِ البوسُ والمؤمنِ المومنُ وإنها يُبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه حركة ما قبلها؛ لأنه لبس شيءٌ أقرب منه فالفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء والهمزة المتحركة لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً فالهمزة المتحركة لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً فالهمزة المتحركة التي قبلها ساكن تكون على ضربين:

١ - همزة قبلها حرف مدوهو وال كَيْلِها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألف زيد للمدّ.

٣- والضرب الآخر: همزة لمبلها حرف غير مد قالضرب الأول: الهمزة المتحركة التي قبلها مدّة فهي تبدل إذا كان قبلها واوا أو ياء، وذلك في قولك مقروءة مقروة ومقرو فاعلم وأبدلت الهمزة واوا وإنها فعلت ذاك؛ لأن الواو زائدة وقبلها ضمة وهي على وزن مَفْعُولة ومَفْعُول، وإذا كان قبل الهمزة ياء ساكنة قبلها كسرة وهي زائدة أبدلت الهمزة ياء تقول في: خطيئة خطية وفي النسيء النسي با هذا، وفي أفيتس تصغير الناس أفيش، وفي شويئل وهو تصغير سائل شويل، فياء التصغير بمنزلة ياء خطية.

<sup>(</sup>١) الهنفرة الساكنة إن كانَ كَا قَبِلُهَا مُتَحْرِكَا: تُكتَب الهمزة السَّاكِنَة وقبِلُهَا مُتحرِّكَ على حَرفِ من جِنسِ الحَرْكَةِ التي قَبِلُهَا، فإن كانَ مَا قبِلُهَا مَعْتُوحاً كُتِيتُ على "ألِف" نحو "رَأْس" و"باس" و"كأس"، وإن كانَ مَا قبِلُهَا مَعْتُوحاً كُتِيتُ على "ألِف" نحو "رَأْس" و"باس" و"كأس"، وإن كانَ مَا قبِلُهَا مُكسوراً كُتِبت على "ياء" (عنها قلت على ياء، ولم أقل على نبرة كها هو اصطلاح المتأخرين، لانها تُسهَّل إلى ياء والحِجَازيُّون وهم أفصح العرب وأكثر السَّلف يُسَهِّلُون هذا النوع من الهمزات إلى الحرُّوف التي تُحتَها فيقُولُون مثلاً "ذيب" و"بير" و"يومن" و"كاس"، فإن لم تقل تُوضعُ الهمزة على ياء وعلى ألف وعلى واو فيقُولُون مثلاً "ذيب" و"بير" و"يومن" و"كاس"، فإن لم تقل تُوضعُ الهمزة على ياء وعلى ألف وعلى واو ضاع الضّهيل، وأضعنا نطفاً فصيحاً)، نحو ""ذِنْب" و"بثر" ويشفت" و"جنت"، وإن كان مَا قَبْلُها مَضْمَوُماً كُتِبَتْ على "واو" نحو "مُرْمِن" و"يؤمن" و"برس".انظر معجم القواعد ٢٠٠/ ٤.

وإن كان ما قبل ياء التصغير مفتوحاً قلبوها لأنهم أجروها مجرى المدة كانت لا تحرك أبداً وهي نظير الألف التي نجيء في جمع التكسير ونحو ألف دراهم ألا ترى أنك تقول: فريهم فتقع ياء التصغير ثالثة كها تقع الألف ويكسر ما بعدها كها يكسر ما بعد الألف ولا تحرك كها لا تحرك الألف، وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً جعلت بينَ بينَ ومعنى قول النحويين: (يَينَ بينَ) أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأنْ تليتها، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت محمومة جعلت بين الواو والهمزة، وإن

وقال سيبويه: ولا يجوز أن تجعل الهمزة بينَ بينَ في التخفيف إلا في موضع يجوز أن يقع موضعها حرف ساكن ولولا أن الألف يقع بعدها الحرف الساكن ما جاز ذلك؛ لأنه لا يجمع بين ساكنين، وذلك في المسائِل المسائِل بجعلها بين الياء والهمزة وفي هباءة هَبَاأَةٌ فيجعلونها بين الهمزة والألف يلينُ الصوتُ بها وتقول في حراف أنه جزاؤائه جزاؤائهٍ.

الضرب الثالي:

الهمزة المتحركة التي قبلها حرف *بُمَا يَقَنَّ عَنِينَ بِهُونِ فَسَخَدُّ فَمنْ يُخفف الهمزة بمذفها ويلقي* حركتها على السلكن الذي قبلها، وذلك فولك في المرأة المَرةُ وفي الكهاة الكَفةُ وقال الذين يخففون: ﴿ آلا يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبْءَ فِي السَّهَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (" [النمل: ٢٥] ومن

ألا يا اسلمي يا دار مي على اليلي ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقال آخون

<sup>(</sup>١) (ألا يَشجُدُوا إلله) هذه قراءة أي صبرو ، وعاصم ، ونافع ، وحزة ؛ وقرأ الزهري ، وأبو جعفو ، وأبو عبد الرحن ، وحيد ، وطلحة ، والكسائي : ( ألا يا اسجدوا أنه القراءة الأولى هي أن دخلت عليها ، و( إن ) في موضع نصب ، قال الأخفش المعنى : لئلا يسجدوا ، وقال الكسائي المعنى : فصدهم أن لا يسجدوا ، وقال علي بن سليهان : أن بدل من أعياضم في موضع نصب ، وقيل : موضعها خفض على البدل من ( السبيل ) ، والقراءة الثانية بمعنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ؛ كما قال :

٢١٦ \_\_\_\_\_ المجلد الثاني

ذلك: مَن بُوكَ ومَن مُّكَ وكم بلك إذا خففت ومثل ذلك: الحمر تريد الأحر وقد قالوا: الكهاة والمراة ومثله قليل وعما حذف في التخفيف؛ لأن ما قبله ساكن قولهم: أرى وترى وترى ويرى. وقد أجمعت العرب على تخفيف المضارع من رأيت لكثرة استعمالهم إياه فإذا خففت همزة أرأوه قلت: رَوْهُ حذفت الهمزة وألقيت حركتها وهي الفتحة على الراء وسقطت ألف الوصل وتقديره أزاوهُ مثل: أرعوهُ دخلت ألف الوصل من أجل سكون الراء فلها حركت منقطت ألف الوصل، فإن أمرت واحداً قلت: ذاك نطقت بالراء وحدها وكان الأصل ارأى فحلفت ألف الوصل، فإن أمرت واحداً قلت: ذاك نطقت بالراء وحدها وكان الأصل ارأى فحلفت الألف التي هي لام الفعل للأمر كها حذفتها في: اخش يا هذا وكان الأصل انحشى وحذفت الهمزة للتخفيف وألقيت حركتها على الراء فسقطت ألف الوصل فيقيت الراء وحدها قال الحمزة للتخفيف وألقيت حركتها على الراء فسقطت ألف الوصل فيقيت الراء وحدها قال معيبويه: وحدثني أبو الخطاب: أنه سُمع من يقول: قد أراهُم فجاء به على الأصل.



#### والصالحين على سمعان من جار

والمعنى : يا هؤلاء لعنة الله ؛ قال أبو جعفر : وهذا موجود في كلام العرب ؛ إلا أنه غير معتاد أن يفال : يا قدم زيد ؛ والقراءة به بعيدة ؛ لأن الكلام يكون معترضا ، والقراءة الأولى يكون الكلام بها متسقا ، وأيضا السواد على غير هذه القراءة ؛ لأنه قد حذف منها ألفان ، وإنها يختصر مثل هذا بحضف ألف واحدة نحو : (يا عيسى ابن مريم) [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٢/ ١٤٢].

### باب ذكر الهمزة المتحركة

لا تخلو الهمزة المتحركة من إحدى ثلاث جهات من الضم أو الكسر أوالفتح وكل همزة متحركة وقبلها حرف متحرك فتخفيفها أن تجعلها (بين بين) إلا أن تكون مفتوحة قبلها ضمة أو كسرة فإنك تبدلها وإنها صار ذلك كذلك؛ لأن الهمزة لو خففتها وقبلها ضمة أو كسرة لنحوت بها نحو الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وذلك محال فأما ما تجعل من ذلك (بين بين) فتحو: سأل وسَيئم وقد قرأة وكل همزة متحركة قبلها حرف متحرك فهلا حكمها أن تجعلها (بين بين) إلا ما استثنيتة من الهمزة المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة، فإن كانت وقبلها فتحة جعلت بين بين بين الألف والهمزة، وإن كان قبلها ضمة أبدلتها واواً، وإن كان قبلها كسرة أبدلتها بالة فتقول في التخفيف في التودة فيجعلونها واواً خالصة ونويلً أن نقريك في نقرتك وفي المثر المبرة وقبلها فتح صادت بين الممزة والياه، وذلك في يَشَن يُسَ

وإن كانت مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو، وذلك قولك: ضربتُ أُعتَكَ، وإن كانت مضمومة وقبلها ضمة جعلت بينَ بينَ، وذلك: هذا دِرهمُ أُختِكَ، وإن كانت مضمومة وقبلها كسرة جعلت بينَ بينَ، وذلك من هند أُختكُ وقال سيبويه: وهو قول العرب والخليل.

### باب الهمزتين إذا التقتا

وذلك على ضربين: فضرب يكونان فيه في كلمة واحدة "وضرب في كلمتين منقصلتين اعلم أن الهمزتين إذا النقتا في كلمة واحدة لم يكن يُدُّ من إبدال الآخرة ولا تخفف فمن ذلك قولك في فاعل جائي أبدلت مكانها الياء؛ لأن ما قبلها مكسور وكذلك إن كان قبلها مفتوح جعلتها ألفاً نحو: آدمَ لانفتاح ما قبلها قال: وسألت الحليل عن فَعْلَلٍ من جنتُ فقال: جَياًي

<sup>(</sup>١) لما كانت الهمزة حرفا جلدا على اللسان في النطق جا كلفة بعيد المخرج يشبه بالسعلة لكونه نبرة من الصدور توصل إلى تخفيفه فسهل النطق به كها تسهل الطرق الشاقة والمقبة المتكلف صعودها، فلهذا سمي تخفيفها تسهيلا ثم تخفيفها يكون على ثلاثة أنواع الإبدال والنقل وجعلها بين بين وتجتمع الأتواع الثلاثة في باب وقف حمزة وهشام وللنقل باب يختص به والإبدال له باب الهمز المفرد وهو يقع في التحركة والساكنة،، وأما النقل وبين بين فلا يكونان إلا في المتحركة ويخفؤ الباب وما بعده غتصان بها يسهل بين بين ويقع فيهها ذكر الإبدال قليلا ولفظ التسهيل، وإن كان يقمل هذه الأنواج الثلاثة تسمية من حيث اللغة والمعنى إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء وكثرة استعياغم وتوفيته في كالمختص ببين بين أي تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها وقد بين ذَلُكِ في أَبْنِ الباب الفهديجة بمذا، ثم الحمزة الأولى في هذا الباب لا تكون إلا مفتوحة محققة إلا أن يأل قبلها ساكن فتنقل حركتها إليه في مذهب من يرى ذلك بشرطه نحو (قل اؤنبتكم)-(قل ءأنتم أهلم)-(قل أتنكم لتكفرون)، وهذا سيألي ذكره في يابه إن شاء الله تعالى، وأخرى بمعنى أخيرة أي الهمزة الأخيرة من همزتبن واقعتين بكلمة وهي الثانية والأصل الأخوى تأنيث آخر بفتح الحثاء كقوله تعالى، (ولقد مننا عليك مرة أخرى)، ثم استعملت أخرى بمعنى أخيرة كقوله تعالى (وأن عليه النشأة الأخرى)، وقال تعالى في موضع آخر (ئم الله ينشيء النشأة الأخرة)، فقابل بهيا سبحانه لفظ الأولى في قوقه تعالى (ولقد علمتم النشأة الأولى)، وقال تعالى أيضا (قالت أخريهم) و(قالت أولاهم لأخراهم)، أي الفرقة • المتقدمة للفرقة المتأخرة ومنه قوله جاء بي في أخريات الناس أي أواخرهم ولا أفعله أخرى اللبالي أي أبداء فالهمزة الأخيرة من همزتين وهي الثانية تسهيلها بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة وبين الحمزة والياء إن كانت مكسورة وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة والذين فعلوا هذا التسهيل مفلول قوله سها وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وسها خبر قوله وتسهيل أخرى همزتين وإنها صح الابتداء بلفظ تسهيل وهو نكرة لتخصيصه بإضافته إلى مضاف إلى مرصوف إن جعلنا بكلمة صغة لهمزتين أي كالثنين بكلمة كقولك بيت رجل ذي علم مقصود.

مِثَالِ جَيِعًا، وإذا جعت آدم قلت: أوادم كما أنك إذا حقرت قلت: أُويَدمٌ صيروا ألفه بمنزلة ألف خالدٍ؛ لأن البدل من نفس الحرف فشبهت ألف آدم بألف (خالدٍ) لإنفتاح ما قبلها لأنها ليست من نفس الكلمة ولا بأصل فيها، وأما خطابا فأصلها خطائي فحقها أن تبدل ياء فتصير: خطائي فقلبوا الياء ألفاً رفّعوا ما قبلها كما قالوا مُداري أبدلوا الهمزة الأولى ياء كسا أبدلوا (مَطَايا) وفرقوا بينها وبين الهمزة التي من نفس الحرف وناس يحققون فإذا وقعت الهمزة بين ألفين خففوا، وذلك قولهم: كساءان ورأيت كساءين كما يخففون إذا التقت الهمزة الاسسم في الألف أقرب الحروف إلى الهمزة ولا يبدلون ياءا لأن الألف الآخرة تسقط ويجري الاسسم في الكلام.

الضرب الثاني: من التقاء الممزتين وهو ما كان منه في كلمتين منفصلتين ":

(١) قَالَ الشَاطَبِي: وَأَسْتَطَ الأُولِي فِي اتَّفَاتِهِمَا مَعَا إِذَا كَانْتَا مِنْ كِلْمَتَبِّنِ فَنَى الْمُلاّ

لذي العلا فاهل أصقط يمني ولد العلا وهؤ أبو عنهزوجي التعلاه أصقط المعزة الأولى من المتفتين بالفتح والكسر والنسم وهذا نقل علياء القراءات على التغيير خالبا ومنهم من يجعل الساقطة هي الثانية؛ لأن الثقل بها حصل، هي الأولى؛ لأن أواخر الكلم محل التغيير خالبا ومنهم من يجعل الساقطة هي الثانية؛ لأن الثقل بها حصل، والذي نقله النحاة عن أبي همرو أنه يخفف الأولى ويحفق الثانية ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية وهو التحقيق بحققون إحداهما فمنهم من يخفف الأولى ويحفق الثانية والمحدة نحو أدم وآخر فكذلك إذا الذي يختاره الخليل ويحتج بأن التخفيف وقع على الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة نحو آدم وآخر فكذلك إذا كانتا من كلمتين، قال الخليل رأيت أبا همرو قد أحد بهذا القول في قوله (با ويلتي أألد)، قال العبدي في شرحه مذهب أبي عمرو تخفيف الثانية والقراء على خلاف ما حكاء التحويون عنه وذلك أنهم يقولون الهمزئان إذا التقيا بحركة واحدة حذفت إحداهما حلفا من غير أن تجعلها بين بين، عرف المناه عادوا إلى ما قلناه، قال وقياس قول أبي عمرو المحذوفة هي الأولى؛ لأنه حكى مذهبه أن تكون الأولى بين بين، قلت ومن فوائد هذا الاختلاف ما يظهر في نحو (جاء أمرنا)، من حكم المد فيه،، فإن تكون الأولى بين بين، قلت ومن فوائد هذا الاختلاف ما يظهر في نحو (جاء أمرنا)، من حكم المد فيه،، فإن نص مكي في كتاب التبصرة على قول أن الساقطة هي الأولى، ثم إن القارئ لأبي همرو إذا وقف على جاء فإنه بعد يعني قوله تعالى في مورة يوسف (إن النفس لأمارة بالسوء)، خالفا فيها أصلهها فعدلا عن تسهيل همزة بعد يعني قوله تعالى في مورة يوسف (إن النفس لأمارة بالسوء)، خالفا فيها أصلها فعدلا عن تسهيل همزة المدود بين بين؛ لأن لغة العرب في بحب و قيف هزة مثل ذلك على وجهين سيأتي ذكرهما في باب وقف هزة مثل ذلك على وجهين سيأتي ذكرهما في باب وقف هوة

اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكل واحدة منهيا في كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهها كيا يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان محققتان إلا إذا كانتا عيناً مضاعفة في الأصل نحو: سهاتين ومن كلامهم نحقق الآخرة وهو قول أبي عمرو، وذلك قول الله عز وجل: ﴿فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] ﴿يَا زَكْرِيًا وَهُولُ: إِنّا كَانِهُم مِن يحقق الأول ويخفف الآخرة وكان الخليل يستجب هذا ويقول: لأني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم وأخذ به أبو عمرو في قوله: ﴿يَا وَيُلْتَى ٱللِّهُ وَأَناْ عَجُوزٌ﴾ [هود: ٢٧].

فحقق الأولى وقال سيبويه: وكل عربي والزنة واحدة محققة وغففة ويدلك على ذلك قول الأعشى:

# آآن وَأَتْ وَجُــــلاً ٱلْمُشَى ٱلْمُرِّيهِ

وهشام: أحدهما أن تلقى حركة الهمزة على المواد ويخلف الهمز وهذا لم يقرأ به لها وهو الوجه المختار في تخليف هز ذلك وقد نبه عليه مكى يرجه الله في التبصرة والثاني أن تبدل الهمزة واوا وتدهم الواو التي قبلها وإنها الهمزة فيها وهذا الوجه هو المذكور لهما في هذا البحث في أبدلا الهمز واوا ثم أدنها فيها الواو التي قبلها وإنها اختارا هذا على وجه نقل الحركة؛ لأن النقل يؤدي هنا إلى أن تنكسر الواو بعد ضمة فتصير مثل قول وهو مرقوض في اللغة وقول بالنشديد مستعمل وهو أخف من قول ولعل سببه حجز الساكن بين الضمة والكسرة، وقد فعل قالون نحو ذلك في لفظ النبي في موضعين في سورة الأحزاب؛ لأنه يهمز لفظ النبي وقبل الممز ياء فأبدل الهمزة ياء وأدغم فيها الياء التي قبلها وذلك منعين ثم لا يجوز فيه نقل حركة الهمزة إلى الياء لأنها زائدة بخلاف الوار هنا وهذا سيأتي ذكره في سورة البقرة إن شاه الله تعالى ثم قال وفيه أي وفي تخفيف بالسوء خلاف هن قالون والبزي ليس مقفلا أي ليس مغلقا أو ليس مقفلا عليه أي مجتوعا لا يوصل إليه يل عوم مشهور معروف في كتب مصنفة منها النبصرة لمكي، وإن كان صاحب النيسير ما ذكره ولم يذكر هذه المسألة إلا في سورتها والحلاف المشار إليه أنها قبل بين بين بعدها لنة على ما يأتي فالواو قرية منها والله أعلم، قال مكي المسألة إلا في سورتها والحلاف المشار إليه أنها قبل والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة ولم يود ذكر عن قالون فيها المواز الإبدال والإدهام وهو الأشهر هن قالون وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية قال فأما البزي فقد روي عنه الوجهان النظر إبراز المعاني لان شامة ١/ ١٩٨٨.

فلو لم يكن بزنتها محققة لانكسر البيت، وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم يكن إلا واحدة لحففت فتقول: اقرأ آية في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة إذا خففت أبدلت بحركة ما قبلها ومن حقق الأولى قال: اقُرُ آية ويقولون: اقْرِيَ مثل: اقر آية؛ لانه خفف همزة متحركة قبلها حرف ساكن، وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرأ آيةً. ويقولون: (أَقْرِي بِاكَ السلام) يبدلون الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ويحذفون الثانية لسكون ما قبلها ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين للممزة ألفاً إذا التقتاء وذلك لأتهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا كيا قالوا: اخشيئانِ فهؤلاء أهل التحقيق، وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آإنكَ وآأنتَ وهي التي تختار أبو عمرو ويدخلون بين الهمزتين ألفاً ويجعلون الثانية بينَ بين كيا يُخفف بنو تميم في الثقاء الهمزتين وكرهوا الهمزة التي هي بينَ بين مع الأول كها كرهوا معها المخففة، وأما الذين لا مخففون الهمزة فيحققونهما جميعاً ويدخلون بينها ألفاً، وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن مِن تحقيقها بد وخففوا الثانية واعلم أن الهمزة الذي يجفق أمثالها أهل التحقيق مرزيني تجيم وأهلل الحجاز وتجمل في لغة أهل التخفيف بينَ بين قد تبدل مكانها الألف إذا كَالَّ مِلْ قبلها مِفتوحاً وإلياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ياء مكسورة وليس هذا بقياس مطرد وإنها بحفظ عن العرب حفظاً فمن ذلك قولهم في (منسأةٍ) مِنْسَأَةٌ ومن العرب من يقول في أَوْ أَنْتَ أَوَّئْتَ وأبو يوب في أبو أيوب وكذلك المنفصلة إذا كانت الهمزة مفتوحة وقال بعض هؤلاء؛ سَوَّةٌ وضو شبهوه بأوَّنْتَ، فإن خففت في قولهم: أَحْلِبني إِبلَكَ وَأَبُو أُمُّكَ لَم نَثْقُلِ الواو كراهية لإجتماع الواوات والضمات والياءات والكسرات وحذفت الهمزة وألقيت حركتها على ما قبلها وبعضهم يقول: يريد أن يَجيكَ ويَسُوكَ وهو بِجِيكَ ويَسُوكَ يَحِدُف الهَمزة ويكره الضمة مع الباء والواو رعلي هذا تقول: هُوَ يَرمُ خُوالَهُ يريد: يَرِم أَخُوالُه حَذَف الهمزة وأذهب الياء لالتقاء الساكنين.

قال أبو بكر: ذكرنا ما يلحق الكلم بعد نمامها وبغي ما يلحق الكلم في ذاتها وهو تخفيف الهمز وقد ذكرناه والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود والتثنية والجمع الذي على حدها والعدد وجمع التكسير والتصغير والنسب والمصادر وما اشتق منها والإمالة والأبنية والتصريف والإدغام وضرورة الشاعر.

### بأب المذكر والمؤنث

التأنيث يكون هلى ضربين: بعلامة وغير علامة، فعلامة التأنيث في الأسياء تكون على المغطين: فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الموقف هاء في الواحدة والآخر الألف، أما الهاء فتأتي على صبعة أضرب:

الأول: دخولها على نعت يجري على فعله، وذلك قولك: في قائمٍ ومقطرٍ وكريم ومنطلقٍ إذا أردت تأنيث قائمة وقاهدة ومفطرة وما لم يُسمَ فهذا بابه وجميع هذا نعت لا محالة وهو مأخوذ من الفعل.

الثاني: دخُولها فرقاً بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأنثاءُ ذكر، وذلك قولهم: المرقّع وامرأةٌ ومرءٌ ومرأةٌ ويقولون رجَلٌ وللأُنثى رَجُلةٌ قال الشاعر:

### وَلَمْ يُبِالُوا حُرْمَةَ إِلِرَّجُلَّ \_\_\_\_\_ةً...

والثالث: دخولها فرقاً بين الجنور والوائد منه نحو قولك: غَرَّ وَمَرةً، ويُسرّ وبُسرةً وشعير وشعيرة وبقر وبقرة فحق هذا المنافقية منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والذكير فتقول هو النّمرُ وهو البّسرُ وهو العنب و يَعْفَلُنْهُ مَا كُنْ اللّه عن وجل: ﴿ كَأَنْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة:٧] الشعيرُ وكذلك ما كان مثلها قال الله عز وجل: ﴿ كَأَنْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة:٧] فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجهاعة ومن هذا الباب جَرادٌ وجرادة وإنها هو واحد من الجنس ليس جرادٌ بذكر جَرادةٍ.

واعلم أن هذا الباب مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه؛ لأنه لو كان كذلك لالتبس الواحد المذكر بالجمع وجملتها أنها مخلوقات على هيئة واحدة فأما حَيَّةٌ فإنها منعهم أن يقولوا في الجنس (حَيِّ)؛ لأنه في الأصل نعتُّ حَيِّ يقع لكل مذكر من الحيوان ثم تنفصل أجناسها لضروب.

الرابع: ما دخلته الهاء وهو مفرد لا هو من جنس ولا له ذَكرٌ وذلك: بلدةٍ ومدينة وقرية غُرِفة. الحامس: ما تدخله الهاء من النعوت لغير فرق بين المذكر والمؤنث فيه وهو نعت للمذكر للمبالغة وذلك: عَلاّمةٌ ونَسأبةٌ وراويةٌ فجميع ما كانت فيه الهاء من أي باب كان فغير ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره لمذكر أو مؤنث قَلتْ أو كثرتْ.

السادس: الهاء التي تلحق الجمع الذي على حد مفّاعِلَ وبابه ينقسم على ثلاث أنحاء فمن ذلك ما يراد به النّسبُ نحو: الأشاعثةِ والمهاليةِ والمناذرةِ والثاني: أن يكون من الأعجمية المعربة نحو: الجنواريةِ والموازجةِ والسبّابجةِ والبرابرةِ.

وهذا خاصة يجتمع فيه النسب والعجمة فأنث في حذف الهاء من هذا والذي قبله بالخيار الثالث: أن تقع الهاء في الجمع عوضاً من (ياء) محذوفة فلا بد منها أو من الياء، وذلك في جمع جمعجاج جمعاجيج وفي جمع زندين زنادين وفيفرزان فرازين، فإن حذفت الياء قلت فرازنة وزنادقة وجماجيجة وليس هذا كقساقلة وصياقلة لأنك حذفت من هذا شيئاً لا يجتمع هو والهاء ولو اجتمعا لم يكن مُعاقباً ولا عوضاً

وإنها قلت: إن باب الهاء في الجمع للنسب والعجمة لمناسبة العجمة أن تناسب الهاء ألا ترى أن الاسم تمنعه الهاء من الإنصر الهند كول تمنعه العجمة فيها جاوز الثلاثة، وإن الهاء كياء النسب تقول: بعلة ويَط وتَحرة وتَحر فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء وكذلك تقول: (زنجي وزنج وسندي وسندي وسند وروم ويودي ويودي فلا يكون بين الجمع والواحد إلا الهاء المشددة وكذلك التصغير إنها يصغر ما قبل الباء المشددة التي للنسبة تأتي بها في أي وزن كان وكذلك تفعل بالهاء تقول في تصغير تحمي قيمي تُميمي وفي تصغير جزي جُميزي وتقول: في عنارة عُمتيري فالاسم على ما كان عليه.

السابع: ما دخلت عليه الهاء وهو واحد من جنس إلا أنه للمذكر والأنثى، وذلك تحو: حمامةٍ ودجاجةٍ ويطةٍ وبقرةٍ واقع على الذكر والأنثى ألا ترى قول جرير:

لَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّواقِيسِ النَّواقِيسِ النَّواقِيسِ النَّواقِيسِ إليها يويد: زُقاءِ الديوكِ.

### باب التأنيث بالألف

هذه الألف تجيء على ضربين: ألف مقصورة وألف ممدودة والألف المقصورة تحيء على ضربين: فضرب لا يشك في ألفهِ أنها ألف تأنيث وضرب يلبس فيحتاج إلى دليل.

الأول: ما جاء على فُعْلَى فهو أبداً للتأتيث لا يكون هذا البناء لغيره، وذلك تحو: حُيْلِي وأُنثى وتُحنَّش ودُنْيا؛ لأنه ليس في الكلام اسم على مثال (جَعْفَر) فهذا ممتنع من الإلحاق.

الثاني منه: ما جاء على وزن الأصول ويابه أن ينظر هل يجوز إدخال الهاء هليه.

فإن دخلت فإنه ليس بألف تأنيث؛ لأن التأنيث لا يدخل على التأنيث، وإن امتنعت فهي للتأنيث فيا الذي لا تدخل عليه الهاء فسكرى وغضبي ونحوه مما بني الذكر منه على فَمُلانَ للتأنيث فيا الذي لا تدخل عليه الهاء فسكرى وغضبي ونحوه مما بني الذكر منه على فَمُلانَ فحو: سَكَارى في أن الألف للتأنيث ومن ذلك: مَرُضَى وهَوْدَ شَكُرانَ وغَضِيانَ وكذلك جمعه نحو: سَكارى في أن الألف للتأنيث ومن ذلك: مَرُضَى وهَا لا وهَلْكَى ومُوتَى فأما ما تدخله الهاء فنحو: عَلْقَاةٍ وأرطأةٍ وقد ذكرته فيها يتصرف وما لا ينصرف.

المضرب الثاني من ألف التأثيث . هو الألف الملتودة:

وهي تجيء على ضريين: مَنْوَمَّلِي كَالْمِيْ لِلْمَقَالِينِ وَلَمْدُوهِ لَفَظَ منه على غير بنائه ومنه ما يجيء اسياً وليس له مذكر اشتق له من لفظه.

فالضرب الأول يجيء على فَعْلاء نحو: خَراة وخَفْراة وسوداة وبيضاء وعوراة: والمذكر من جميع ذا على (أفعل) نحو: أحرّ وأخضرَ وأعورَ وجميع ما جاء على هذا اللفظ مفتوح الأول فألفه للتأنيث.

وأما ما جاء اسماً لواحد ولجميع فالواحد نحو: صَحْراة وطُرْفاة وقَعْساة وحَلفاء وخنفساء وقرفصاء، وأما ما جاء لجميع فنجو: الحكياء والأصدقاء والاخساء، وأما بطمعاء وأبطح: فأصله صفة، وإن كان قد غلب عليه حتى صار امماً مثل: أبرق ويَرقاءَ وإنها هو اختلاط بياض البقعة بسوادها بقال: جبَلٌ أبرق، وأما قوباء وخُششاء فهو ملحق بقسطاط

وقوطاطَ وكذلك: علباء وحرباءٌ وقِيقاء وزيزاءٌ مذكرات ملحقات بسرادحٍ ومداتُهن منقلبات وماكان علىٰ هذا الوزن مضموم الأول أو مفتوحاً ليست ألفه للتأنيث.

الضرب الثاني: من القسمة الأولى من المؤنث:

وهو ما أنث بغير علامة من هذه العلامات وهذا النوع بجيء على ثلاثة أضرب منه ما صبغ للمؤنث ووضع له وجعل لمذكره اسم يخصه أيضاً فغير عن حرف التأنيث واسم يلزم التأنيث، وإن ثم تكن له علامة ولا صيغة تخضه ولكن بفعله وبالحديث عنه تأنيثه واسم يذكر ويؤنث.

الأول: قولك: أتان وهارٌ وعَناقٌ ورخلٌ وجلٌ وناقةٌ صار هذا المؤنث بمخالفته المذكر معرفاً معروفاً (بذي) عن العلامة ومن قال رجل وامرأة وهو المستعمل الكثير فهو من ذلك وكذلك حَجَرٌ.

الثاني: ما كان تأنيته بغير علامة ولا صنيفة وكان لازماً أما الثلاثي فنعرفه بتصغيره، وذلك أنه نيس شيء من ذوات الثلاثة خلائيس في الله وتصغيره يرد الهاء فيه الأنه أصل للمؤنث، وذلك قولك: في بَغْلِ بُغَبِلَة وَيَ مَعْلِ مُعَلِيم مُعَلِيم وَي الأصل مصدر سمي به، وأما قولم في: حَرْب مُحَرِيب وفي فَرَسي فُريس، فإن حواباً إنها هو في الأصل مصدر سمي به، وأما فرس فإنه يقع للمذكر والأنثى، فإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فُريسة، فإن كان الاسم رباعياً لم تدخله الماء في التصغير، وذلك نحو: مَقُرب وأرنب وكل اسم يقع على الجمع لا واحد له من لقظه إنها كان من غير الأدميين فهو مؤنث، وذلك نحو: إبل وغنم تقول في تصغير غنم غُنيمة وفي إبل أبيلة ولا واحد في نصغير غنم غُنيمة وفي أبل أبيلة ولا واحد في لفظه وكذلك خَيل هو بمنزلة هند ودعد وشمس فتصغر ذلك فتقول:

### الثالث: وهو ما يذكر ويؤنث:

فمن ذلك الجموع لك أن تذكر إذا أردت الجمع وتؤنث إذا أردت الجماعة فأما قومٌ فيقولون في تصغيره قويمٌ وفي بَقَرٍ بُقَيرٌ وفي رَفْطٍ رُفِيطٌ لأنك تقول في ذلك (هم) ولا يكون ذلك لغير الناس، فإن قلت فقد أقول: جاءتِ الرجالُ و﴿كُذَّبَتْ قَبْلُهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج:٤٢] وما أشبه ذلك فإنَّما تريد جاءتُ جماعةُ الرجالِ وكذبت جماعة قوم نوح كقول الله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسنف: ٨٢] إنها هو أهل القرية وأهل العيرِ فيا كان من هذا فأنت في تأنيثه مخير ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ مُنفَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠] فهذا على لفظ

وقال: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة:٧] على معنى الجياعة وتقول: هذه حصيَّ كبيرةٌ وحميٌّ.كثيرةٌ وكذلك كل ما كان ليس بين جمعه وواحده إلا الهاء قال الأعشى:

لأن الحوادث جمع حَدثٍ والحدثُ مصدر والصدر واحدهُ وجمه يؤولان إلى معني واحد وكذلك قول عامر بن حريم الطائي:

فسلا مُزْنَسةٌ وَدَقَستُ وَدُقَهِيا ولا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِيثَالَمَـــا ٣٠

(١) على أن إن الشرطية المقوونة برا الزائدة، يكرّم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج. وترك توكيد جيد هند غيره. وهذا البيت بدل لغير الزجاج، كانتُمْ يؤلَّفُ عَلَى البيت بدل لغير الزجاج، كانتُمْ يؤلُّفُ عَلَى البيت

قال ابن الناظم: وأما الشرط بإما فتوكيف بالنون جائز، قال تعلق: " فإما تتقفنهم في الحرب "، و " إما تخافن من قوم خيانة ". وقد تخلو من التوكيد جا.

**كيا في قوله:** 

## فسسمسواما تريني ولي لمة البيت

وقول الآخر: البسيط

يسا صداح إمسا تجسدني عسير ذي جسدة ﴿ ﴿ فَسَا الْسَمَحَلِي عَسَنَ الْخَسَلَانُ مَسَنَ تُسْبِعِي وقال ابن هشام في المغني: يقرب التوكيد من الوجوب بعد إما. وذكر ابن جتي أنه قرئ: فإما ترين يياء ساكتة بعدها تون الرفع. انظر خزانة الأدب ٤/ ٣٢٤.

(٢) هو نظير لعرفات: في كونها مؤنئة لا يجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو أن يرادبها المكان. وأورده أيضاً في باب المذكر والمؤنث على أنه لا يحذف علامة النائبت في المسند إلى ضمير المؤنث المجازي إلا لغير ورة الشعر. وهو من شواهد الكتاب و " مغني اللبيب ". قال ابن خلف: الشاهد فيه أنه ذكر " أبقل " وهو صفة للأرض ضرورة، حملاً على معنى المكان، فأعاد الضمير على للعنى وهو قبيح. والصحيح أنه ترك فيه علامة لأن أرضاً ومكاناً سواءٌ ولو قال على هذا: (إنَّ زينبَ قام) لم يجز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي فمها اعتوره من الاسم فخيرت عنه بذلك، فإن الخبر عنه لا عن الاسم.

واعلم أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به كيا أنه يأتيك من الأسهاء ما لا يعرف لأي شيء هو تقول: فِهُرَّ فهي مؤنثةٌ وتصغيرها فُهَيرَةٌ وتقول: قَتُبٌ لحشوةِ البَطنِ وهو المعي وتصغيره قُتَيبةٌ ويذلك سمي الرجل قُتَيبةٌ وكذلك: طريقٌ وطرقٌ وطريقين جُرانِ وجُرانِ وأوطبُ وأواطبُ والشيء قد يكون على لفظ واحد مذكر ومؤنث قمن ذلك:

التأنيث للضرورة واستغنى عنه مما علم من تأنيث الأرض. وإلى هذا الوجه أشار أبو على، وقال غيره: وإنها قبح ذلك لاتصال الفاعل المضمر بفعله، فكأنه كالجزء منه حتى لا يمكن الفصل بينهما بها يسد مسد علامة التأنيث. ولا يخفى ما فيه. وعند ابن كيسان والجوهري أن الفعل إذا كان مسنداً لضمير المؤنث المجازي لا يجب إلحاق علامة التأنيث.

وقول بعضهم: وهذا نيس بضرورة الأنه كان يسكته أن بقول " ولا أرض أبقلت إيقالها " بنقل حركة الممزة إلى ما قبلها وإسقاطها - ليس بجده الأن الصحيح أن الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاهر عنه فسحة أم لا. وإجاب السيرافي بأنه يجوز أن يكون التفاعريس من لفته تخفيف الحمزة، وحيت لا يمكه ما ذكره. وذكر أبن يسعون أن بعضهم رواه بالناه بالنقل المذكور، وقال ابن هشام: فإن صحت الرواية وصح أن الفائل ذلك هو الذي قال و " لا أرض أبقل " بالتذكير صح لابن كيسان مدعاقه وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم بعضاً، وكل يتكلم على مقتضى لفته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات.

وزعم جماعة أنه لا شاهد فيه، فقال أبو القواس في " شرح الفية ابن معطي " أنه روى " إبقاها " بالرفع، مسنداً إلى المصدر. ويرده أن إبقالها منصوب على المصدر التشبيهي، أي: ولا أرض أبقلت كإبقال هذه الارض. ولو،كان كيا زعم كان معناه نفي الإبقال، وهو نفيض مواد الشاعر. وزعم بعضهم أن ضمير أبقل عائد عني مذكر محذوف، أي: ولا مكان أرض، فقال أبقل باعتبار المحذوف، وقال إبقالها باعتبار الملكور. وهذا فاسد أيضاً، لأن ضمير إبقالها ليس عائداً على الأرض المذكورة هنا، فتذكير " أبقل " باعتبار المحذوف لا دليل عليه، ولو قال إن الأرض بما يذكر ويؤنث - كيا قال أبو حنيفة الدينوري في " كتاب النبات " عندما أنشد هذا البيت: إن الأرض تذكر وتؤنث، وكذلك السيام، وغذا قال أبقل إبقالها - لكان وجهاً. انظر خزانة الأدب الرفية عندا البيت المناه وجهاً. انظر خزانة

اللسان يقال هو وهي والطريقُ مثله والسبيلُ مثلهُ، وأما قولهم: أرضٌ فكان حقه أن يكون الواحدُ أرضةٌ والجمع أرضٌ لو كان ينفصل بعضها من بعض كتمرةٍ من تميّر ولكن لما كانت نمطاً واحداً وقع على جميعها اسم واحد كها قال الله عز وجل: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مِنْلَهُنّ ﴾ [الطلاق: ١٢] فإذا اختلفت أجناسها بالحلقة أو الأنعام: ١٤] وقال: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِنْلَهُنّ ﴾ [الطلاق: ١٢] فإذا اختلفت أجناسها بالحلقة أو انفصل بعضها من بعض بها يعرض من حزنٍ وبَحرٍ وجَبلِ قيلَ: أرضون كها تقول في التمرِ تريد ضربين فكان حق أرض أن تكون فيها الهاء لولا ما ذكرتا وإنها قالوا: أرضون فالمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصاً كمشية وثُبةٍ وقُلَةٍ وكليةٌ لا بد أنها كانت هاءً في الأصل فلذلك جاءت الواو والنون عوضاً.

وطاغوت فيها اختلاف نقوم يقولون: هو أحد مؤنث وقال قوم: بل هو اسم للجماعة قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنُوا الطَّاعُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧] فهذا قول قال محمد بن يزيد: والأصوب عندي والله أعلم أنه عامة وهو كل ما عُبد من دون الله من إنس وجن وغيره ومن حجر وخشب وما صوع ذلك قالمالله عز وجل: ﴿أَوْلِينَا وَهُمُ الطَّاعُوتُ يُمْرِجُوبُهُم مُن النَّورِ إِلَى الظَّلُهُاتِ﴾ [البَعْرَةُ المُعالِمُ الله عنه ولا مدافعة له وقولهم: إنه يكون واحدة لم يدفعوا به أن يكونوا الجهاعة وادعاقهم أنه واحدة مؤنثة تحتاج إلى نعت والمنكبوت مؤنثة قال الله جل اسمه: ﴿كَمَثُلِ الْعَنكُبُوتِ الْحُذَتُ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ١٤] والسّاء تكون واحدة مؤنثة بالبنية على وزن عناقي وأتاني وكل ما أنث وتأنيثه غير حقيقي والحقيقي: المؤنث واحدة مؤنثة بالبنية على وزن عناقي وأتاني وكل ما أنث وتأنيثه غير حقيقي والحقيقي: المؤنث الذي له ذكر فإذا ألبس عليك فرده إلى التذكير فهو الأصل قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَاءُ مَوْعِظَةٌ واحد، وأما حائضُ وطامتٌ ومُقصلٌ فهو مذكر وصف به مؤنث.

#### ذكر المقصور والمملود

وهما بناتُ الياء والواو اللتين هما لامات فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت باؤه أو واوه بعد حرف مفتوح فأشياء يعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير المعتل إنها يقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نظائرها من غير المعتل، وذلك تحو؛ مُعطي وأشباهه؛ لأنه معتل مثل عُرّج ومثل ذلك المفعول، وذلك أن المفعول من سَلقيتَهُ فهو مُسَلَقى والدليل على ذلك أنه لو كان بدل هذه الياء التي في (سلقيتُ) حرفاً غير الياء لم يقع إلا بعد مفتوح فكذلك هذا وأشباهه وكل شيء كان مصدراً لفَعلَ يقعلُ وكان الاسم أفعلُ فهو منقوص؟ لأنه على مثال: حول بحول فهو حول واسمه أحول فمن ذلك قولهم؛ للاعشى به مُتى وللاقنى به قُنى.

وما يعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فُعَلَ يَهْبَلُ والاسم منه فَعَلُ، وذلك فَرقَ يَغْرَقُ فَرقًا فَمَصدر هذا من بنات الياء والواو على (فَعْلَى فَوْرَى مَهْ ورديت تَردَى وهو رَدِ وهو الردَّى وصديت صَدى وهو صَدَّ ولويت لوى وتفَعَلَ حَري يكرى كرَى، وإذا كان (فَعِلَ) يَغْمَلُ فَعلاء والاسم منه فَعُلانُ فهو أيضاً مُعْرَفِينَ عَلَيْ الطَّيْخِيع: عَطَنَ يعطَنُ عَطَنَ وهو عظمانُ وله فَعْلَ نحو: عَظَنَى والمعتل: نحو طَرِي يَعْوي طَوى وصدي يَعْدى صدى وهو عظمانُ وقالوا: رَضِي يَرضى رَضاً وهو رَاضي وهو الرضا ونظيره: سَخِطَ يسخعلُ سخطاً وهو ساخطٌ وكسروا الراء من رضاً كما قالوا: الشِيعُ فلم بجيتوا به على نظائره وذا لا يُجسر عليه إلا ساعاً ومن المنقوص ما لا يعلم أنه منقوص إلا بالسباع نحو: قَفاً ورحيَّ وقد يستبدل بالجمع ساعاً ومن المنقوص ما لا يعلم أنه منقوص إلا بالسباع نحو: قَفاً ورحيَّ وقد يستبدل بالجمع أو قُتما فهي مقصورة نحو: عُروة وعُرى وفرية وقرى أما المدود فكل شيء ياؤه أو واوه بعد أل قُتما عنها ما يعلم أنه عمدود في كل شيء نحو: الإستسفاء! لأن استسفيتُ مثل استخرجتُ الف فهنها ما يعلم أنه عمدود في كل شيء نحو: الإستسفاء! لأن استسفيتُ مثل استخرجتُ مثل الاستفراء والإسلنقاء فإنه يجيء على مثال الإستعال في وروده ووزن منحركاته وسواكنه وعما يعلم أنه ممدود أن تجد المصدر مثال الإستعال أنه عمدود أن تجد المصدر المورية وسواكنه وعما يعلم أنه عمدود أن تجد المصدر مثال الإستعال الإستعال في وروده ووزن منحركاته وسواكنه وعما يعلم أنه عمدود أن تجد المصدر

مضموم الأول ويكون للصوت، وذلك نحو: العُواء والزقاء والرَّغاء ونظيره من غير المعتل الصَّراخُ والنَّباحُ ومن ذلك البُكاءُ.

قال المتليل: والذين قصروة جعلوه كالحزن ويكون العلاج كذلك نحو النّزاء وتظيره من غير المعتل القُياصُ وقليا بكون ما ضُم أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فُعَلاً لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الياء والواو ومنه ما لا يعلم إلا سهاعاً نحو: السهاء والرشاء والآلاء والمقلاء ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أَفْعِلَةٍ فواحدها ممدود نحو: أَفْنِيةٍ واحدُها فِنَاء وأرشِيةٍ واحدها رشاءً.



## ذكر التثنية والجمع الذي على حد التثنية

الأسياء المثناة والمجموعة على ضربين: صحاحٌ ومعتلة، فأما الصحاحُ فقد تقدمت معرفتها، وهذا الجمع إنها يكون لمن يعقل خاصة.

والمعتل على ثلاثة أضرب: مقصور، ومحدودٍ، وما آخرهُ ياءٌ.

الأول المقصور: ما كان على ثلاثة أحرف فصاعداً فالألف بدل غير زائدة، فإن كان من بنات الواو أظهرت الواو، وإن كان ياء أظهرت الياء فبنات الواو مثل: قَفاً وعَصاً ورَحاً والدليل عليه فِولهم رضًا فلا يميلون وليس شيءٌ من بنات الياء لا يجوز فيه الإمالةُ فتقول على هذا فيه: قَفُوانِ وعصوانِ ورحوانِ ومن ذلك رِضًا والدليل على أن الألف منقلبة من واو قولهم: مرضُوٌّ ورُضوان، وأما مرضيٌ فيمنزلة شنيةٍ وهي من سنوتُ استثقلوا الواوين فأبدلوا وبنات الياء مثل: رَّحَى وعَمي وهُديّ وفَتيّ، لأنبيع يقولون: فتيانِ ورّحيانِ فأما الواو في الفتوةِ فمن أجل الضمة التي قبلها وحكم الجمع بالمناء في منها حكم النبية قالوا: قنواتٌ وأدواتٌ وتقول في رباً ربوان لقولهم: ربوتُ فإذا جاء عَن المناوس شيءٌ لبس له فعل و لا اسم تثبت فيه الواو وألزمت ألفه الإنتصاب فهو من بَناتُ اللَّهُ وَيَعَيِّ لَكُنَّ كِلَّالًا وإنها يثنيان إذا صار اسمين، وإن جاء من المنقوص شيء ليس فِعلٌ تثبت فيه الباء وإلا اسم وجازت إمالته فالياء أولى به، وذلك نحو: مُتى ويِّل وحكم الجمع بالتاء حكم التثنية، فإن كان الاسم المقصور على أربعة أحرف فها زاد أو كانت ألفهُ بدلاً من نفس الحرف أو زائدة فتثنية ما كان من الواو من هذا كتثنية ما كان من الياء والجمع بالتاء كالتثنية، وذلك نحو قولك: في مصطفى مصطفيات ومصطفّياتُ وأعمى وأعميانِ، فإن جمتُ المنقوص جمع السلامة فإنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي قبلها على حامًا تقول في مصطفى مصطفون وفي رجل سميتهُ: قَفاً قَفُونَ.

الثاني: من الممدود: اعلم أن الممدود بمنزلة غير المعتل تقول في كساء؛ كساءانِ وهو الأجودُ، فإن كان لا ينصرف وآخر، زيادة جاءت للتأنيث فإنك تبدل الألف واواً وكذلك إذا جمعته بالتاء، وذلك قولك جراوان وحمواواتٌ وناس كثيرون يقولون: علباوانٍ وحمواوانٍ

شبهوه بحمراء إذ كان زائداً مثله وإنها تثنيته علباءانِ وحرباءانِ؛ لأن علباءُ ملحق بسرواكِ والملحق كالأصل وهذا يبين في النصريف وقال ناس: كساوانِ وغطاوانِ ورداوانِ، وإن. جعلوه بمنزلة عِلْبَاءَ وعلباوان أكثر من كساوان.

قال سيبويه: وسألته – يعني: الحليل – عن عقلتُهُ بثنايينِ لِمَ لَمُ يَهِمَوْ فقال: لأنه لم يفرد لهُ واحدٌ.

الثالث: الاسم المعتل: الذي لامةُ باء قبلها كسرة نحو: قاضي وغَازِ تثنيه: قاضيان وغازيانِ وتجمعةُ: قاضونَ وتثبت الياء في التثنية وتسقط في الجمع.

كما كانت في مصطفى إذا ثنيت فقلت: مصطفيان، وإذا جمعت قلت: مصطفونَ والتثنية ترد فيها الأشياء إلى أصولها.



## بأب جع الأسم

الذي آخره ها، التأنيث إذا سميتَ رجلاً: طلحة أو امرأة فجمعة بالتاء لا تغيره عيا كان عليه فأما حُبلَى وحمراءُ وخُنفساءُ إن سميتَ بها رجلاً قلت: حُبلون وحمراوونَ تجمع جميع هذا بالواو والنون لأنها ليست تُزولُ إذا قلت: خَراوانٍ فمن حيثُ قلت حراوانٍ قلت: حراوونَ ولما لم يجزُ الرتانِ لم يجز تَمرتونَ وتجمعُ عيسى وموسى عيسونَ وموسونَ.

### باب جع الرجال والنساء

قال سيبويه: إذا جمعت اسم رجل فأنت فيه بالخيار إن شئت جمعته بالواو والنون، وإن شئت كسرته وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار جمعت بالتاه، وإن شئت كسرته على حد ما تكسر عليه الأسياء للجمع فإذا سميت بأحر قلت: الأحامر جعلته مثل أرنب وأرانب وأخرجته من جمع الصفة، وإن سميت بوزقاد جعلتها كصلفاه تقول: صلاف وصحراء صحار، وإن جمعت خالداً وحاتماً قلت: خوالد وصوائم ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنة لكنت بالخيار، وإن شئت قلت: عنويه وفية وظبة شيات وظبات وظبات لانهم لم يجاوزوا هذا وكان أساً قبل أن يسخى به.

وابنٌ بنونٌ وأبناءُ وأم أمهاتٌ وأماتُ واسمٌ وأسعون وأسياء.

وامرؤ امرؤنَ مستعمل بألف الوصل وإنها سقطت في بنون لكثرة استعمالهم إياه.

وشاةٌ إذا مسميت بها لم تقلُّ إلا شِيَّاةٌ لأنهم قد جمعوه ولم يجمعوه بالتاء.

ولو سميت رجلاً بُربةً فيمن خفف ثلت: رُباتٌ وربونَ وهِدةٌ هِدات وعدونَ كَلدونَ وشَفَةٌ في التكسير شفاةً ولا بجوز في أمة آماتٌ ولا شفاتٌ كذا.

قال سيبويه والقياسُ يجيزهُ وقالوا: أمَّ وإماءً في أمةٍ وقال بعضهم: أمَّةٌ وإموانَّ ولو سعيت رجلا بِبُرة لقلت: بُوى مبرةٌ كها فعلوا به قبل: وإذا جاء شيء مثل (برةً) لم تجمعه العرب ثم قست الحقت التاء والواو والنون؛ لأن الأكثر مما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي على حرفين الجمع بالتاء والواو والنون ولم تكسر على الأصل، وإن سميت رجلا وامرأة بشيء كان وصفاً ثم أردت أن تكسره كسرته على تكسيرك إياه لو كان اسهاً على القياس، فإن كان اسها قد كسرته العرب لم تجاوز ذلك، وأما والذّ وصاحبٌ فجعلوهما كضارب، وإن تكلم بها كها يتكلم بالأسهاء، فإن أصلها الصفة، وإذا كسرت الصفة على شيء قد كسر عليه نظيرها من الأسهاء كسرتها إذا صارت اسهاً على ذلك كها قالوا في أحر أحامُر والذين قالوا: في حارث حوارثُ إنها جعلوه اسهاً ولمو كان صفة لكان حارثونَ ولو سميت رجلاً بِفَعِيلةٍ قلت: فَعَائِلُ، وإن سميته بشيء قد جمعوه فُعُلاً جمعته كها جمعوه مثل صَحبفة وصُحُف وسفينةٍ وسُفُنٌ وإن سميته بفعيلة صفة لم يجز إلا فَعَائلُ؛ لأنه الأكثر ولو سميته بعجوز قلت: العُجُزُ نحو: عَمودٍ وعُمُدٌ وقالوا في أب أبونَ وفي أخ أخونَ لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئاً كها قال:

### 

وعثيان: لا يجوز أن تكسره لأنك توجيد في تحقيره عُنيمين وإنها تحقيره عُنيهانُ وهذا يبين في التصغير وما يجمع الاسم فيه بالبناء من هذه المجتوصة لمذكر كان أو لمؤنث فرجلٌ تسميه: بينت وأخت وهنت وقيت تقول في جمعة بنات وذيات وهنات وفي أخت الحوات، وإن سميته: بمساجد ومفاتيح جمعة للمذكر بالواز والنون والمؤنث بالالف والناء؛ لأنه جمع لا يكسر وكذلك قالوا: شراويلات حين جاء على هذا المثال، وإن سميت بجمع بجوز تكسيره يكسرته، وإن سمعت اسها مضافاً فهو مثل جمعه مفود تقول في عبد الله كها تقول: عبدون وأسقطت النون للإضافة، وإن جمعت أبا زيد قلت: أباه زيد لأنك عرفتهم بالثاني، وإن جمعت بالواو والنون قلت: أبو زيد تريد: أبون.

<sup>(</sup>١) أجاز المبرد أبي وأخي، وأنشد: وأبي مالك ذو المجاز بدار وصحة محمله على الجمع في قوله: وفذيننا بالأبينا تدفع ذلك. بريد أن أبي جاء على لفظ الجمع، ولا قرينة هملحة لللإفراد فتعارض الاحتيالان، فحمل على لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به في محل الحلاف فيكون أصله على هذا أبين، حذفت النون عند الإضافة، فأدغمت الباء التي هي ياء الجمع في ياء المتحكم. فوزن أبي فعي لا فعل.

وعل هذا حمل ابن جنّي وغيره قراءة من قرأ: " نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسمعيل وإسحق "؟ ليكون في مقابلة آبائك في القراءة الآخري. انظر خزانة الأدب ٢/ ١٠٨.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم الأشعرونَ فقال: كها قالوا: الأشاهرةُ والمسامعةُ حين أراد بني مِسْمَعِ وكذلك الأعجمون كها قال بعضهم: النميرونُ وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون ولكن تقول فيها قالوه بعني بقوله: هذا النحو الجمع الذي جاء على معنى النسبة.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن (مفتوى ومقتوين) فقال: هو بمنزلة النسب للأشعرين، وقال سيبويه: لم يقولوا: (مَقتَونَ) جاءوا به على الأصل وليس كل العرب تعرف هذه الكلمة وقوله: جاءوا به على الأصل؛ لأن الواو حقها إذا تحرك ما قبلها فانفتح أن تقلب ألفاً، فإن صارت ألفاً طرحت الالتقاء الساكنين كما قال: مصطفون وقال في تثنية المبهمة ذان وتان واللهان ويجمع اللذون وإنها حلفت الباء (في) من الذي والألف في ذا في هذا الهاب ليفرقا بينها وبين الأسهاء المتمكنة غير المبهمة وهذه الأسهاء الا تضاف.

٢٣٦ \_\_\_\_\_ للجلد الثاني

#### ذكر العدد

الأسياء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن يبلغ تسع عشرة وتسعة عشر، فإذا جاوز الاثنين فيها واحدة مذكر، فإن أسهاء العدد مؤتة فيها الهاه، وذلك ثلاثة بنين وأربعة أجمالي، فإن كان واحده مؤنثاً أخرجت الهاء، وذلك قولك: ثلاث بناتٍ وأربع نسوةٍ فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أحد عشر، وإن جاوز المؤنث العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أحد عشر، وإن جاوز المؤنث العشرة فزاد عليها واحداً على أحد عشر قيل لغة بني تميم وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرة، وإن زاد المذكر واحداً على أحد عَشَر قلت: اثنا عشر، وإن له اثني عَشر حذفت النون؛ لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون حرف إعراب، وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عَشرة قلت ثبتا عَشِرة، وإن له ثنني عشرة واثني عشرة وبلغة أهل الحجاز عَشْرة فإذا جاوزت ذلك قلت: ثلاثة عشر وأذا زاد عل ثنني عشرة واحداً قلت: ثلاث عشرة وحكم أربعة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية وحكم ثلاثة عشر وما يليها من العدد إلى الفشرية عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة واحداً قلت ثبتاء عشرة وما يليها من العدد إلى الفشورة واحداً على ثبتي عشرة واحداً قلت: ثلاث

مراحمة تكوية رض بسدوي

# باب ما اشتق له من العدد اسم به غامه وهو مضاف إليه

وذلك قولهم: خامسُ خُسَةِ رَثَانِ النّبِنِ وثالثُ ثلاثةِ إلى قولك: عاشرُ عَشرةِ فقولك: ثاني وثالث مشتق من أثنين وثلاثة وبالثالث كمل العدد فصار ثلاثة وقد أضفته إلى العدد وهو (ثلاثة) فمعناه: أحد ثلاثةٍ وأحدُ أربعة وتقول للمؤنث: خامسةُ فتدخلها الهاء كما تدخل في (ضاربةٍ) لأنك قد بنيته بناء اسم الفاعل فإذا أضفت قلت: ثالثةُ ثلاث ورابعةُ أربع وتقول: هذا خامسُ أربعةِ تريد: هذا الذي خَسُ الأربعة وتقوله في المؤنث: هذا خامسةُ أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة فإذا أردت أن تقول في أحدَ عَشر كما قلت: في (خامس) قلت: حادي عَشر وثاني عشر وثالث عشر إلى أن تبلغ إلى نسعة عشر ويجري بجرى خسة عشر في فتح حادي عَشر وثاني عشر وثالث عشر إلى أن تبلغ إلى نسعة عشر ويجري بجرى خسة عشر في فتح

وفي المؤنث: حاديةً عشرة كذلك إلى أن يُبِلغِ تسعةً عشر.

ومن قال خامسُ خسةِ قال: خامسٌ خسة عُشَرُ وحادي أحد عَشر. (فعادي وخامس) ها هنا يُجرُّ ويرفع ولا يبنى وبعضهم يقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو الفياس وليس قولهم: ثالث ثلاثة عشر في الكثرة كتافت ثلاثة عشر فلائة عشر وتقول: هذا حادي أحد عشر إذا كُنَّ عشر نسوة فيهن رجل ومثل ذلك: خامسُ خسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل ومثل ذلك: خامسُ خسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل كأنك قلت: هو تمام خسةٍ والعرب تغلب التذكير إذا اختلط بالمؤنث وتقول: هو خامسُ أربعةٍ إذا أردت به أن صير أربع نسوةٍ خسةً ولا تكاد العرب تكلم به وعلى هذا تقول: رابعُ ثلاثةً عشر كما قلت: خامسُ أربعةٍ قاما بضعةً عشر فيمنزلة تسعةً عشر في كل شيء ويضعً عشرة كتسعةً عشرة في كل شيء ويضعً عشرة كتسعةً عشرة في كل شيء

### بأب العدد المؤنث المواقع على معدود مؤنث

تغول: ثلاث شياءٍ ذكورٌ ولهُ ثلاثٌ من الشَّاءِ والإِبل والغنم فأجريت ذلكُ على الأصل؛ لأن أصله التأنيث.

وقال الحليل: قولك: هذا شَاةٌ بمنزلة قولك: هذا رحمةٌ. أي هذا شيء رحمةٌ وتقول: له ثلاث من البطِ لأنك تصيره إلى بطةٍ وتقول له ثلاثةٌ ذكور من الغنم لأنك لم تحيء بشيء من التأنيث إلا بعد أن أضفت إلى المذكر ثم جئت بالتفسير فقلت: مَن الإبل ومن الغنم لا تلهب الهاء كها أن قولك: ذكورٌ بعد قولك: من الإبل لا تثبت الهاء.

وثقول: ثلاثةً أشخص، وإن عنيت نساءً؛ لأن الشخص اسم مذكر وكذلك: ثلاثُ أعين، وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثةً تريد الرجل الذي هو عين القوم وثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم: إنسان وثلاثة نسابات وهو قبيح؛ لأن النسابة صفةً فأقمت الصفة مقام الموصوف فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه المربعة الصفة تقوى قوة الاسم.

وتقول: ثلاثةُ دوابٍ إذا أردَّ تَلَقُرُي كُولُ أَصَلَ الدَّابَةُ عندهم صفة فأجروها على الأصل، وإن كان لا يتكلم بها كَالْمَدُّ الْمُرَّانِ السَّاسِ السَّاسِ الذَّابِ عندهم صفة فأجروها على

وتقول: ثلاثُ أفراس إذا أردت المذكر؛ لأنه قد ألزم التأنيث وتقول: سار خسُ عشرة من بين يوم وليلةٍ لأنك ألقيتَ الأسم على اللبالي فكأنك قلت: خسَ عشرة ليلةٍ، وقولك: من بين يومٍ وليلةٍ توكد بعد ما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم: أن الأيام داخلة مع اللبائي وتقول: أعطاهُ خَسَةَ عشَرَ من بينِ عبدٍ وجاريةٍ لا غيرَ لاختلاطها.

قال سيبويه: وقد يجوز في القياس: خمسةً عشر من بين يوم وليلةٍ وليس بحدً في كلام العرب وتقول: ثلاث ذَودٍ؛ لأن الذود أنثى وليس باسم كسر عليه فأما ثلاثة أشياء فقالوها لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسروا عليه (فَعْلُ) ومثل ذلك: ثلاثةً رَجُلةٍ؛ لأنه صار بدلاً من أرجالٍ وزعم الخليل: أن أشياء مقلوبةً كقسى وزعم يونس عن رؤية: أنه قال: ثلاث أنفس على تأنيث النفس كما قلت: ثلاث أعينٍ.

واعلم أن الصفة في هذا الباب لا تجري بجرى الاسم ولا يحسنَ أن تضيف إليها الأسياء • التي تعدد تقول: هؤلاء ثلاثةً قَرشيونَ وثلاثة مسلمونَ كراهية أن يجعل الاسم كالصفة إلا أن يضطر شاعر.



### ذكرجع التكسير

هذا الجمع يسمى: مكسراً؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُير عها كان عليه فكأنه قد كسر؛ لأن كسر كل شيء تغييره عها كان عليه والتكسير يلحق الثلاثي من الأسهاء والرباعي ولا يكادون يكسرون اسها خماسياً لا زائد فيه فمتى كسروه حذفوا منه وردوه إلى الأربعة ويكسرون ما يبلغ بالزيادة أربعة أحرف فأكثر من ذلك؛ لأنه يسوغ لهم حذف الزائد منه.

والذي يحذف على الدربين: ضرب يحذف ويعرض من الحذف الياء تعويضاً لازماً وضرب التعويض فيه وتركه جائزان وسنذكر كل واحد من ذلك في موضعه إن شاء الله.

وأبنية هذه الجموع تجيء أيضاً على ثلاثة أضرب: ضرب يكون اسهاً للجمع ومنها ما بني للأقل من العدد وهي العشرة فيا دونها ومنها ما هي للأكثر والكثير ما جاوز العشرة ويتسعون فيها فمنها ما يستعمل في غير بابه ومنها ما يقتصر به على بناه القليل عن الكثير والكثير منها ما يستغنى فيه بالقليل عن الكثير فالذي يستغنى فيه بناه الأقل عن الأكثر فتجده كثيراً والاستغناء بالكثير عن القليل نحو فلا تقرف ما يكون السياً للجمع فهو الذي لبس له بالميا تعرف ما يكون أحدهما عدته ثلاثة أحرف والثلاثة على ضربين أحدهما مذكر لا أحدهما عدته ثلاثة أحرف والآخر عدته أربعة أحرف والثلاثة على ضربين أحدهما مذكر لا هاء فيه أو على لفظ المذكر والآخر فيه هاه التأنيث وكذلك ما كان على أربعة أحرف ونبداً بالاسم الثلاثي الذي لا زائد فيه وهو يجيء على عشرة أبنية: فُعْلٌ فِعْلٌ فَعَلٌ فَعِلٌ فَعُلٌ وَعُلُ وَعُلُولًا وَعُلُولًا وَعُلُولًا وَعُلُولًا وَالْحَدُولُ وَالنُولُ وَلَكُ وَالْعُلُولُ وَالْعُلُولُ وَالْعُلُولُ وَالْعُلُولُ وَلَهُ وَعُولُ وَلَا عُلُولُ وَالْعُلُولُ وَلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلَا وَعُولُ وَالْعُلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلَا عُلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلُولُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلَا وَالْعُلُولُ وَلُولُ وَلُولُ وَلَا وَالْعُولُ وَلَا وَالْعُولُ وَلُولُ وَلُولُ وَالْعُولُ وَلَا وَالْعُولُ وَلُولُ وَلُولُ وَا

وأبنية المجموع على ثلاثة عشر بناءً: فَعْلُ فَعُلُ فَعْلَةٌ فِعْلَةٌ أَمْمُلُ فَعَلُ فَعَالٌ فَعُولٌ فِعَالَةً فَعُولًا فِعَالُ فَعُولًا فِعَالًا فَعُولًا فِعَالًا فَعُولًا فَعُولًا فَعُولًا المُحْدِرِ . فَعُولَةٌ فَعُلانٌ فِعْلانٌ فِعْلانٌ إَعْمَالُ فَأَعْلُ وَإِنْعَالُ بِنَاءَانِ للقليل وَفِعَالُ وَفُعُولُ اخْوان وهما للكثير . وفِعاللَةٌ وفَعُولُة ومؤنثاهما يجريان مجراهما والثلاثي يجيء أكثره على بناء هذه الأربعة وفُعولُ وفِعالُ أخوان وليست أفعلُ وإفعالُ أخوينِ؛ لأن ما يجيء على فِعالُ يجيء فيه يعينه كثيراً فَعولُ وفُعلانٌ وفِعلانٌ ابضاً للكثير وما لم يخص القلبل ولا الكثير فيهيا فهو اسم للجمع وأسها.

الجمع منها: فُعلٌ وفَعْلٌ إلا أن يكون مقصوراً من فُعُولٍ وفِعْلةٍ وفِعَلَةٍ إن لم تكن مقصورة من فَعلةٍ وفَعيل.

الأول من أبنية الجموع: فُعُلُّ:

نُعُلِّ كسروا (فَعَلِّ) على (فُعُلِى) وهو قليل فالوا: آسدٌ وأَسُدُّ وقد جاء في (فَعَلِ فُعُلِّ) وهو قولهم: الفُلْكُ للواحَدِ وللجمع الفُلْكُ وهو اسم للجميع لا يقاس عليه وقالوا: أركنُ ورَكْنُ ورَكْنُ ورَكْنُ ورَكْنُ ورَكْنُ ورَكْنُ ورَكْنُ ورَكُنُ ورَكُنُ ورَكُنُ ورَكُنُ ورَكُنُ ورَكُنُ ورَكُنُ ورَكُنُ واللهميع والتأولِ أن يتأولَ أنَّ (فُعُولِ) مخفف (فُعُلٍ، وإن (فَعُلِّ) مقصور من (فُعُولِ) وكيف كان الأمر فهو بمنزلة اسم للجمع لا يفاس عليه وقالوا فيها أعلت عينهُ: دارٌ ودورٌ وساقٌ وسوقٌ ونابٌ ونيبٌ فهلما في الكثير.

الثاني: فَعَلَّ:

قالو: أَسَدُّ وأَسْدُ فهذا مما يدل على إن (فَعُلَ) في كالك الباب محفف من (فَعُلِ) وكسروا (فيلُ) عليه قالوا: نِمَرٌ ونُمُرٌ قال الراجز: فيها عَياسِلُ أَسْتَ

وهو عندي مقصور عن فُعولٍ حذِّفت الواو ويقيت الضمة والذين قالوا: أَسْدٌ وقُلْكُ ينبغي أن يكون خففوا (فُعُلٌ) والقياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد.

الثالث: فَمْلَةً:

جَمَوا (فَعُلَّ) عليه قالوا: رَجُلَّ وثلاثةُ رَجْلَةِ استغنواجا عن أرجال. الرابع: فِعْلَةٌ:

السم جمع وقالوا في المعتل: فَعْلَ وفِعْلَ وفْعْلَ، وذلك قولهم: فَقَعٌ وفِقْعَةٌ وجُبٌ وجِبْأَةٌ وهو السم جمع وقالوا في المعتل: عُودٌ وعِودَةٌ وزَوجٌ وزِوَجَةٌ وثَورٌ وثِورَةٌ وبعض يقول: ثِيرَةٌ فأما فِنحو: جِسْلٍ وجِسْلَةٌ وقِرْدٌ ويَؤدَةٌ للقليل والكثير وقالوا: فيها اعتلت عينه: وَيْكُ ودِيْكَةٌ وكِيشٌ وكِيْسَةٌ وفيل وفِيلَةٌ..

وأما فُعَلَّ فنحو؛ حُجْرٍ وجِجْرَةٌ وخُرجٍ وخِرْجَةٌ وكُرْزٌ وكِرْزَةٌ وهو كثير ومضاعفة حُبّ جِبْبَةٌ.

## الخامس: فَعيلُ:

جاء فَعُلَّ على فَعيلٍ قالوا: كَلْبٌ كَليبٌ وهو اسم للجمع لا يقاس عليه وعَبْدُ وعَبيدٌ وجاء فيه فِعْلُ قالوا: فِسرْسُ وضَريسٌ.

### السادس: أَفَعُلُ:،

وهو يجيء جماً لحمسة أبنية: فَعْلُ فَعَلَّ فَعِلَّ فِعُلَّ فَعْلُ فَامًا فَعُلُ فَامًا فَعُلُ فَتحو: كَلُبٍ وأَكلُبُ وَفَلَسُ وأَفْلُ فَامًا فَعُلُ فَتحو: كَلُبٍ وأَكلُبُ وفَلَكُ وَفَلَكُ وَفَلَى العدد وأقلُ العدد العشرة في الدونها والمضاعف يجري هذا المنجرى، وذلك ضَبُّ وأضَبُّ وبنات الياه والواو بهذه المنزلة تقول: ظَبُيٌ وأَظَبُ وذَلُو ولكن الواو لا تكون لاماً في الأسهاء وقبلها متحوك فقلبوها ياه وكسروا ما قبلها.

وجاء في المعتل العين: تُوبُ وأثرُبُ وقوس وأقوس، وذلك قليل.

وقالوا: أَيْرٌ وآيُرٌ وقد جاءً أَمْكُلُّ فِي الكَدْيَرُ آيُضًا جَمَّعَ فَعْلِ قالوا: اكْفُ.

الثاني: فَعَلَّ نحو: زَمَنٍ وأَزْمُنَ وقالوا في المعتل: هَصّاً وأَعصَّ بدل من أعصاءٍ.

الثالث: فِمَلَّ نحو: ضِلَع وأَضُلُعٌ.

الرابع: فِعْلٌ نحو: ذِنْبٍ وأَذْرُبٌ وفِطْعٍ والْمُطُعِّ وجِزْرٍ وأَجْرٌّ ودِجْلٌ وأَرْجُلُّ إلا أنهم لا يجاوزون أَفْمُلَ فِي القليل والكثير.

الحنامس: فُعْلُ: رَكْنٌ وأَركُنٌ وجاء في (فُعْلِ) مما اعتلتْ هينه: ذَارٌ وأَدْوُرٌ وسَاقٌ وأَسوُقٌ ونازَ وأَنوُرٌ وقال يونس: وما جاء مؤنثاً ومن (فُعْلِ) من هذا الباب فإنه يكسر على أَفْعُلِ.

وقال سيبويه: لو كان هذا صُحِّ للتأنيث لما قالوا: رَحَا وأرحاءُ وقَفَا وأقفاءُ في قول من أنثَ القَفَا وقال: في جمع قَدَم أقدامٍ وأَفِّمُلُّ إنها هو مستعار في فُعْلٍ وإنها حقه أفعال في القليل ولكنهم قد يدخلون بعض هذه الجموع على بعض؛ لأن جمعها إنها هو جمع اسمٍ ثلاثي.

السابع من أبنية الجموع: فِعَالُ:

وهو جمعُ خسة أبنية: فَعُلَّ فَعَلَّ فَعِلَّ فَعُلَّ فَعُلَّ فَعُلَّ فَعُلَّ فَعُلَّ فَعُولاً أَحْتُ فِعَالِ والمضاعف يجري هذا الحرف الواحد لغتان قالوا: فَرخٌ وفُروخٌ وفِراخٌ؛ لأن فُعولاً أختُ فِعَالِ والمضاعف يجري هذا المجرى قالوا: فَسَبٌ وضِبَابٌ وصَكُّ وصِكَاكُ والمعتل مثله وقالوا: فَلَيْ وظِبَاةٌ ودَلْقٌ ووِلاءٌ وقالوا فَعَال اعتلت عينه من قوات الواو وقالوا فيها اعتلت عينه من قوات الواو وقد يجيء خَسةُ كِلابِ براد به خسة من الكلاب أي من هذا الجنس وكان القياس خحسة أكُلُب؛ لأن (أَفْعُلَ) للقليل وفِقالاً للكثير، وأما فَعُلَّ فيجمع في الكثير على فِعالي أيضاً نحو: جَمَل وجِعَالي وهو أكثر من فُعُولٍ، وأما فَعُلَّ فنحو رَجُلٍ ورِجَالٍ وسَبُعٍ وبِياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيحٍ ورِياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيحٍ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمٍ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيحٍ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيحٍ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمَ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمِ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمٍ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمِ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمِ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو: بِيمَ ورياحٍ، وأما فَعُلَّ فنحو رَجُادٍ وغُرَه و وَرَاطٍ ومضاعفه خُصَّ وخِصَاجِهِمْ وعَشَّ وعِشَاشُ والمضاعف فيه كثير.

الثامن من الجموع: فَعُولٌ:

وقد جاه جمعاً لسنة أبنية: نَمُّلُ وَبَعَلُ وَيَعَلُ وَيَعْلُ وَيَعْلُ وَيَعْلُ وَيَعْلُ وَالْمَسْرَة الْمَا فَعْلُ فَاذَا خَاوَ الْعَشْرَة وَيَعْلُ وَيَعْلُ وَيَعْلُ وَالْمَسْاعِف مثله: صَكَّ وصَّكُوكُ وَبَتُ وَيَتُوبُ وَبِئُوبُ وَيَلُونُ وَيَقْلُ وَيُولُ فَهُو فَعُولُ، وذلك يبين في التصريف وفرخ وفروخ ويَخْر ويَخُور ويَبْتُ ويَبُوتُ ابترت فَعُولُ الباء كيا ابترت فِعَالَ المواو المتصريف وفرخ وفروخ ويَخْر ويَخُور ويَبْتُ ويَبُوتُ ابترت فَعُولُ الباء كيا ابترت فِعَالَ المواو فأما (فَعَلَ) فيجمع في الكثير على فُمُولِ نحو أَسَدِ وأَسُودٍ وذَكَر وذُكُورٍ وهو أقل من فِعَالِ والمعنل فيه قياسه فَعُولٌ فالذي جاء على أفعالِ نحو: لَبَبٌ وألبابِ والمعتل: نحو قَفَا وَقُفَيُّ وَعِصِيٍّ وإنها كسرت الفاء من أجل الباء والكسرة والمعتل العين نحو: نَابٍ ونَيُوبٍ وقال بعضهم في شاقي سُؤُوقَ فهمزوا، وأما فَعَلُ فنحو: عَلْ وحَمُولِ وعِرْق وورُقِل وعُرْق ويُولِ، وأما فِعَلُ فنحو: ضِلْع وصُلُوعٍ وإزمٍ وأرُومٍ، وأما فِعَلُ: فنحو: عَلْ وحَمُولِ وعِرْق وعُرْق ويُروق ويشع وشُسُوعِ استغنوا فيها عن بناء أدنى العدد والمضاعف: لِعش ولُعُوفٌ وأما فَعَلُ ويُولُ ودِيكٌ ودُيُوكٌ، وأما فَعُلُ فنحو: بُرْجٍ وبُرُوجٍ وخُرْجٍ وخُرُوجٍ، وأما فِعَلُ ودِيكٌ ودُيُوكٌ، وأما فَعُلُ فنحو: بُرْجٍ وبُرُوجٍ وخُرْجٍ وخُرْدٍ وخُرُوجٍ.

التاسع من أبنية الجموع: فِعَالةٌ:

جاء في فَعْلِ فُعُولةٌ ويِمَالةٌ وزعم الخليل: إنها أرادوا أن يجفقوا التأنيث نحو الفِحَالةِ يعني تأثيث الجمع وجاء في فَعَلِ جَمَّلُ وجِمَالةٌ وحَجَرٌ وحِجَارةٌ وقالوا أحجازٌ.

العاشر من أبنبية الجموع: فَعُونَةً:

جاء في فَعْلِ فَعُولةٌ نحو: بَعْلِ وبُعُولةٍ وعَمَّ وعُمُومةٍ وجاء فيها اعتلت عبنه: عَيْرٌ وعُيُورٌ وخَيْطٌ وخُيُوطٌ.

المادي عشَر: فِعْلانُ:

وهو لأربعة أبنية: فَعَلَّ وفَعْلُ وفِعْلُ وفَعْلٌ فأما فَعْلُ فنحو: خُرُبٌ وخِرْبانٍ وبَرُقٌ ويَرقَانُ في الكتير وفي المعتل جَارٌ وجِيرَانُ وقاعٌ وقِيعَانٌ وقل فيه فِعَالٌ وألزموهُ فِعْلانَ وقد يستغني فيه بأفعالٍ نحو: مَالٌ وأموالٍ.

وأما فَعَلَّ: نـمو: يَحَمَّلِ وَجِيْجُلَانِ وَرَأْلِنَا وَفِيهَا اعتلت عينهُ نـحو: قُورٍ وثِيرانِ وقُورٍ وقِيْزانِ وهو قطعة من الرمل ﴿ إِنْ الْمُرْتِ اللَّهِ مِنْ الرَّمِلَ ﴿ إِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

وأما فِمُلَّ: نحو: رِنْدِ ورِنْدانِ وهو فَرْخُ الشجرة وهِمنُو وصنوانِ وقِنْوٍ وقنوانِ، وأما فُمُلُّ: فنحو: خُشِّ وخُشَّانِ وقالوا: خُشَانٌ لأن فِعْلانَ وفُعْلانَ: أُختان وجاء في المعتل من بنات الواو التي هي عين فِعْلان انفردت به فِعْلانُ نحو: عُودٍ وعِيْدانِ وغُولٍ وغِيْلانٍ وكُوْزٍ وكِيزانِ وَحُوْتِ وحِيتَانٍ ونُوْنٍ ونِينَانٍ.

## الثاني عشر: فُعُلانُ:

وهو لأربعة أبنية: فَعَلَّ وفَعُلَّ وفِعْلٌ وفَعُلَّ: جاه في الكثير جمعاً لِغَمَّلِ نحو: جَمَّلِ وجُمُّلانٍ وسَلَقٍ وسُلْقانٍ وجاء فَعُلَّ على فُغُلانٍ نحو: نَغْبِ وثُغْبانٍ وبَطْنِ وبُطْنانٍ وظَهْرٍ وظُهرانٍ وجاء في وسُلْقانٍ وجاء في إنْ فَعْلٍ نحو: فِنْب وفُهرانٍ وجاء في إنْ فَعْلٍ في المضاعف نحو: خُمُّن وجَاء في (فُعْلٍ) في المضاعف نحو: خُمُنَّ وجَاء في (فُعْلٍ) في المضاعف نحو: خُمُنَّ وجَاء في (فُعْلٍ) في المضاعف نحو: خُمُنَّ وخَمَّانٍ جِيعاً.

الثالث عشر: أَفَعالُ جاءت جعاً لعشرة أبنية:

فَمَلَّ، فَعِلَّ، فَعُلَّ. فَعَلَّ. فِعَلَّ. فِيلَّ. فَعِلَّ. فَعُلَّ. فُعِلَّ. فُعِلَّ.

فأما فَعَلَّ: فنحو: جَمَّلِ وأَجَالٍ وجَبَلٍ وأَجِالٍ وأَسَدِ وآسادٍ وهذا لأدنى العدد وفي المعتل: قاعٌ وأقواعٌ وجارٌ وأجوارٌ ويستغني به عن الكثير في: مَالٍ وأموالٍ ويَاعٍ وأبواع، وأما فَعُلِّ فقد جاء جمعه: أفعالُ وليس ببابه فقالوا: زَنْدٌ وأزنادٌ وقال الأعشى:

## وزَنْدُكَ أَنْغَبُ أَرْنَادِهِ \_\_\_\_\_ا...

وقالوا في المضاعف: جدَّ وأجدادٌ وفيها اعتلت عينه لأدنى العدد: سَوَّطٌ وأسواطٌ وقد يقتصرون عليها للغليل والكثير نحو: لَوْحٍ والواحٍ ونَوْعٍ وأنواعٍ ويَيْتٍ وأبياتٍ للقليل.

وعما جاء أفعالُ لأكثر العدد، وذلك نحو: قَتْبِ وآفتابٍ وأرسانٍ وقد جاء في فَيلِ للكثير قالوا: أرآدٌ ومضاعف (فَعَلِ) أفعالُ لم يجاوزو فَلْهِ القليل والكثير نحو: لَبَبٍ وألبابٍ ومَدَدٍ وأمنادٍ وفَنَنٌ وأفنانٍ كما لم يجاوزوا الأنداء والأربان والمعتل اللام من فَعَلِ نحو: صَفاً وأصفاءُ وصُفِيٍّ وقَفاً وأقفاءُ وقالوا: أَوْجاء فِي الْقَلْبِلِ والكثيرِ.

قال أبو بكر: ومن ذكرى قَتَبِ إلى هَذَا اللَّوْضَعَ فَهُو فِي الصّف الأول في باب فَعَلِ، وِأَمَا فَولٌ فنحو: كَبِيدِ وأكباد وفَخذِ وأفخاذٍ ونَمرٍ وأنهارٍ وقلها يجاوزُ بِفَيلٍ هذا الجمع.

قاما فِعَلُ فنحو: ضِبَلَمِ وأضلاعِ وإرَمٍ وأرماهِ، وأما فَعُلُ: فنحو: عَشْدِ وأعضادِ وعَجْزِ وأعجازِ اقتصروا على أفعالِ في (عَضُدِ)، وأما فُعُلُ فنحو: عُنْتِي وأعناقي وطُنْتِ وأطنابِ مقتصر عليه في جمع (طُنْتِ)، وأما فُعَلَ فنحو: رُبِّعِ وأرباعٍ ورُطَبٍ وأرطابٍ، وأما فِعِلَ فنحو: إبلِ وآبالٍ، وأما فِعُلَ فنحو: حِبْلِ وأحمالٍ وحِذْعٍ وأجذاعٍ وبما استعمل فيه للقليل والكثير: إبلِ وآبالٍ، وأما فِعُلَ فنحو: حِبْلِ وأحمالٍ وحِذْعٍ وأجذاعٍ وبما استعمل فيه للقليل والكثير: خِشْ وأخماسٌ وشِبْرٌ وأشبارٌ وطِمْرٌ وأطهارٌ والمعتل نحو: نِحي وأنحاءِ وفيها أعتلت عينه: فِيلٌ وأفيالٌ وجِنْدٌ وأجيادٌ وهِينًا وأميالٌ في القليل وقد يقتصر فيه على أفعالٍ.

قال سببويه: وقد يجوز أن يكون أصل (فيلي) وما أشبهه (فُعْلاً) كسر من أجل الياء كها قالوا: أبيضٌ وبِيضٌ قال أبو الحسن الأخفش: هذا لا يكون في الواحد إنها للجميع. وإنها اقتصارهم على أفعال كقولهم: أميالٌ وأنيابٌ وقالوا: ربيحٌ وأرواحٌ فأما فُعُلُّ: فَجُنْدٌ وأجنادٌ وبُودٌ وأبرادٌ في القليل وربها استغنوا به في الكثير نحو: رُكْنٍ وأركانٍ وجُزُءٍ وأجزاءٍ وشُفْرٍ وأشفارٍ ومضاعفه حُبُّ وأحبابُ والمعتل: مُدْيٌ وأمدادٌ لا يجاوز به وفيها اعتلت عينه عُودٌ وأعوادُ وغُولُ وأغوالٌ وحُوتٌ وأحواتٌ وكُوزٌ وأكوازٌ في القليل.



## باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التأثيث في الجمع

فَعْلٌ فَمَلٌ فَعَلٌ فَعُولٌ فَعُولٌ فِمَالٌ فَعُلانٌ فِعُلانٌ فَعُلاتٌ فَعُلاتٌ فَعُلاتٌ فَعُلاءٌ أَفْمَلٌ وإنها يقع فَعُلٌ في الباب الثاني وهو ما الفرق بين جمعه وواحده الهاء فقط. هذه آبنية الجمع فيه.

فأما أبنية الأسهاء المجموعة فستة: فَعْلَةٌ وفَعَلَةٌ وفَعَلَةٌ وفَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ وفِعِلَةٌ وفَعِلَةٌ.

الأول: فَعْلَةً: جمعها بالناء في أدنى العدد وتفتح العين فتقول: فَعَلاتُ نحو: جَفْنَةٍ وَجَفَناتِ فَإِذَا جَاوِزت أَدنى العدد صارعلى فَعَالِ مثل: قِعَاعِ وقد جاء على فَعُولِ وهو قليل مثل: مأنةُ ومُؤونٌ والمأنةُ أسفل البطن وقد يجمعون بالناء وهم يويدون الكثير وبنات الباء والواو بهذه المنزلة وكذلك المضاعف فالمعتل نحو: ركوةٍ وركاءٍ وقشوةٍ وقِشَاءٍ وركواتِ وقَشُواتٍ وظَبيةٍ وظَبياتٍ والمضاعف نحو: سَلّةٍ وسَلاتٍ فأما ما اعتلت عينه فإذا أردت أدنى العدد ألحقت الناء ولم تحرك العين، وذلك المحودُ عَيَةٍ وعَيَاتٍ وعِياتٍ وضَيْعَةٍ وضَيْعَاتٍ وفِياعٍ ورَوْضَاتٍ ورياضٍ وقلْ المَون وَقَلِق فَالُوا؛ لَوْفَ يُولِيُ ودَولةٌ ودُولٌ وجُوبٌ وجُوبٌ ومِناعٍ ورَوْضَاتٍ ورياضٍ ورَوْضَاتٍ ورياضٍ وقلْ وجُوبٌ والمُنها قريةٌ وجُوبٌ ومَناعٍ ومَنْوَةٌ وجُوبٌ ومَناعٍ ومَنْوَةٌ وجُوبٌ ومَناعٍ المِنهِ وَفَيْ فَالُوا؛ لَوْفَ يُنْوبٌ ودَولةٌ ودُولٌ وجَوبةً وجُوبٌ ومثلها قريةٌ وقُرئ وتزوةٌ ونُونَى وفَعْلَةُ مَن يَاتِ الباءِ على (فَعَلِي نحو: خَيْمَةٍ وجُوبٌ ومثلها قريةٌ وقُرئ وتزوةٌ ونُونَى وفَعْلَةُ مَن يَاتِ الباء على وفَعْلَةً مَن يَاتِ الباء على (فَعَلِي ) نحو: خَيْمَةٍ وجَوبُهُ.

الثاني: فَعَلَةً: وهو بمنزلة فَمُلَّقٍ، وإن جاء شيء من بنات الواو والياء والمضاعف أجري مجرى الضرب وهو عزيز، وذلك قولك: رَحَبةٌ ورَحبَاتٌ ورَقبَةٌ ورَقباتٌ ورِقابٌ ولم يذكر سيبويه مثالاً لما اعتلت لامه فأما ما اعتلت هينه فيكسر على (فِعَالٍ) قالوا: نَاقةٌ ونِياقٌ وقد كسر على (فِعَالٍ) قالوا: نَاقةٌ ونِياقٌ وقد كسر على (فِعَالٍ) قالوا: قَامةٌ وقِيمَ وتَارَةٌ وتِيرٌ.

قال الراجز:

يَقَــــــومُ تاراتٍ ويعشي نِيَرَانَنَ...

 <sup>(</sup>١) تقول: بينا نستخدم الناس وندبر أمورهم، وطاعتنا واجبة عليهم، وأحكامنا نافذة، تقلبت الأمور،
 واتضعت الأحوال، وصرنا سوقة تخدم الناس.

فكأنَّ (فِعَلَ) في هذا الباب مقصورة من فِعَالٍ.

الثالث: فَمُلَةً؛ تجمعُ على فَمُلاتِ نحو: رُكُبةٍ ورُكُباتِ وغُرقَةٍ وغُرُفاتِ فإذا أردت الكثير كسرته على (فُعَلِ) قلت: رُكَبٌ وغُرَفٌ وقد جاء نُقرةٌ ويِقارٌ وبُرْمَةٌ ويِرامٌ ومن العرب من يفتح العين فيقول: رُكباتٌ وخُرفاتٌ ربنات الواو بهذه المنزلة نحو: خُطوةٌ وخُطُواتٍ وخُطى ومن العرب من يسكن فيقول: خُطُواتٌ وبناء الباء نحو: كُليةٍ وكُل ومُديةٍ ومُدى اجتزأوا ببناه الاكثر ومن خفف قال: كُلياتٌ ومُدياتٌ والمضاعف يكسر على (فُعَلِ) مثل ركبة ورُكب وقالوا: سُرّات وسُرَرٌ ولا يجركون العبن لأنها كانت مدخمة والفِعائي في المضاعفة كثير نحو: جِلالٍ وقِهابٍ والمعتل العين نحو: كُولةٍ ودُولاتٍ ودُولٍ.

الرابع: فِعْلَةً: نحو ما في القليل بالألف والتاء وتكسر العين نحو: سِدرةٍ وسِدراتٍ وكِسْرةٍ وكِسراتٍ.

ومن العرب من يفتح العين فيلون من وكون وكون فإن أردت الكثير قلت: سِدرٌ. ومن قال: غُرُفاتٌ فخفف قَالَ سِكُوكُ وَقَدُ يريدون الأقل فيقولون: كِسَرٌ وفِقَرٌ في القليل لقلة استعيالهم التاء في هذا الباب.

والمعتل اللام فيه نحو: لجِيةِ ولِجِيّ وفِريةِ وفِريّ ورِشوةٍ ورِشًا. اجتزأوا بهذا عن التاء ومن قال: كِشراتُ. قال: لِجَيّاتُ.

والمضاعف: قِلدَّةٌ وقِدَاتٌ وقِدَةٌ ورِبَّةٌ ورِبَّاتٌ ورِببٌ وقد جاء (فِعْلَةٌ) على (أَفْعُلِ) قالوا: فِعْمَةٌ وَأَنْعُمٌ وشِدَّةٌ وأَشَدٌ ولم تجمع: رِشوةٌ بالناء ولكن من أسكن قال: رِشُواتٌ؛ لأن الواو لا تعتل في الإسكان هنا: والمعتل العين: قِيمةٌ وقِيهاتٌ ورِيبةٌ وقِيَمٌ ورَببٌ.

ونسوس من ساس زيد الأمر يسوسه سياسة: دبره وقام بأمره. والسياسة لفظة عربية خالصة، زهم بعضهم أنها معرب سه يساء وهي لفظة مركبة من كلمتين، أولاهما أعجمية، والأخرى تركية. فسه بالفارسية ثلاثة، ويسا بالمغلية الترتيب، فكأنه قال: التراثيب الثلاثة. انظر خزانة الأدب ٢/ ٤٦٤.

الحامس: فَعِلَةٌ: نحو: نَعَمةٌ ونَعَمْ ومَيدةٍ ومَعِدٌ، وذلك أن تجمع بالتاء ولا تغير. السادس: فُعَلَةً: نحو: تُحَمةٍ وتُحَمّ وتُهُمةٍ وتُهُم وليس هذا كرُطَبةٍ ورُطَب ألا ترى أن الرطب مذكرٌ كالبُرُّ وهذا مؤنث كالظُّلْمِ والغُرَفِ.



# باب ما يكون من بنات الثلاثة واحداً يقع على الجميع

ويكون واحد على بنانه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه الهاء للقصل وهذا الباب حقه أن يكون لأجناس المخلوقات وهي تجيء على تسعة أبنية:

الأول: فَعْلَةً: نحو: طَلْحَةَ وطَلْحِ وتَمَرَةٍ وتَمَرِ ونَخْلَةٍ ونَخْلِ وصَخْرَةٍ وصخرٍ، وإذا أردت القليل جمعت بالتاء وربها جاءت الفَعْلَةُ على فِعَالِ نحو: سَخْلَةٍ وسِخَالٍ وبهمةٍ وبِهَاماً وهم شبهوها بالقِصَاع.

وقال بعضهم: صَخْرةً وصُخورٌ وينات الباء والواو نحو: مَرْوةٍ ومَري وِسَروةٍ وسَرْو. وقالوا: صَغُوةٌ وصِعَاءٌ وشَريةٌ وشَرْيٌ.

والمضاعف نحو: حَبَّةٍ وحَبُّ.

والمعتل العين نحو: جَوْزةٍ وجُوزٍ وِيَهْضَةٍ ويَيْضٍ ويَيضاتٍ وقد قالوا: روضَةٌ ورِياضً.

الثاني: فَعَلَةً: وهي مثل فَعُلَقٍ قَالُوا؛ بَقَرَةً وَيَقَرُ وبقراتٌ وقالُوا: أكمةٌ وإكَامٌ وبنات الياه والواد نحو: حَصيّ وخصاةٍ وفَطَاءً وقطةً وقطةً وقالُوا: أضاةٌ وأضيّ وإضاةٌ مثل إكامٍ وأكم وألم وقالُوا: حَلَقٌ وفَلَكُ ثُمّ قَالُوا: خَلَقُةٌ وَقَطْمُ وَقَطْمُ اللّهُ وَقَالُ: أَضَاةٌ وأَضِيّ وإضاءٌ مثل إكامٍ وأكم وقالُوا: حَلَقٌ ثم قالُوا: خَلَقُةٌ وَقَلْكُةٌ فَاعَمْقَةً وَاللّهُ الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيروا المعنى هذا لفظ سيبويه قال: وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولُون: حَلقَةً.

والمعتلُ العين هامٌ وهَامَةٌ وهَاماتٌ وراحٌ وراحَةٌ وراحاتٌ وسَاهةٌ وساعٌ وسَاهاتٌ.

الثالث: فَعِلَةٌ: نحو: نَبِقَةٍ ونَبِقَاتٍ ونَبِقٌ فلم يجاوزوا هذا.

الرابع: فِعَلَةً: نحو: عِنْبَةِ وعِنْبٍ وإيْرةٍ وإيْراتٍ وهو فسيلُ الْمُعَلِّ.

الخامس: فَعُلَةً: نحو: سَمُرَةٍ وسَمُرٍ وسَمُراتٍ.

السادس: فَعُلَةٌ: نَنْحُو بُسُرةٍ ويُشُرِ.

السابع: فُعَلَةً: نحو عُشَرِ وعُشَرةٍ ورُطَبٍ ورُطَبَة ورُطَباتٍ ويقول ناس للوطب أرطابُ مثل: عِنَبٍ وأعنابٍ وهذا عندي إنها يجوز إذا اختلفت أنواعه ونظيره من الياء مُهاة ومُهي وهو ماء الفحل في رُجِم الناقة.

الثامن: فِعُلَلَّةُ: نحو: سِلْقَةِ وسِلْقِ وسِلْقاتٍ.

وقد قالوا: سِدْرةٌ وسِدْرٌ وقالوا: لِفُحَةٌ ولِقَاحٌ وفي المضاحف حِقَّةُ وحِقَاق وقالوا: حِقَقٌ قال المسيب بن علس:

قَسد نسالني مسنهم عسل عَسدَم مِثْسَلُ الفسسيلِ صسخارُها الجِقَسَقُ والمعتل العين نحو: تينةِ وتينٍ وثِيَناتٍ وطِينٌ وطِينَةٍ وطِينَاتٍ، قال ميبويه: وقد يجوز أن يكون هذا (فُغلاً).

التاسع: فُعُلَةٌ: نهو: دُخْنَةٍ ودُخْنٍ ودُخْنَانٍ ومن المضاعف: دُرَّةٌ ودُرُّ ودُرَّاتٌ وقالوا: دُرَرٌ كيا قالوا: ظُلْمُ ومن المعثل العين: تُومةٌ وتُومٌ وتُوماتٌ وصُوفَةٌ وصُوفَاتٌ وصُوفَاتٌ وصُوفٌ.



### باب ما جاء لفظ واحدة وجمعه سواء

ُ وقالوا: حَلْفاءٌ للجميع وحَلْفاءٌ واحدةٌ وطَرْفاءٌ مثله وهذا عندي: إنها يستعملُ فيهما ليحقر الواحدُ منهُ.

قال أبو العباس: حدثني أبو عثبان المازني عن الأصمعي قال: واحدُ الطَّرُقاء طِرِقَةُ وواحدُ القُصْباءِ قَصِبةً وواحدُ الحَلْغاءِ حَلِفَةُ تكسر اللام مخالفة لأختيها.

# باب ما كان على حرفين وليس فيه حلامة التأتيث

اعلم أن ما كان أصلهُ (فَعُلاً) كسر على (أَقْطِلِ) نحو: يِدِ وأَيدِ وفي الكثير على (فِعَالِ) و(فُعولٍ) وذلك: دِمَاءٌ منَّميُ، فإن كان (فَعَلَّ) كسر في القليل على (أفعالٍ)، وذلك أبَّ وآبِاء. وذعم يونس أنه يقول: أخُّ وآخاءٌ. وقال إخوانٌ.

وينات الحرقين تكسر على قياس نظائيرها التي لم تحذف.

وأما ما كان من بنات الحرفين وقيد إلحاله الكانيث فإنهم بجمعونها بالتاء وبالواو والنون، كأنه هوضٌ فإذا جمعت بالتاء لم تغير وظلف هنة وهنات وشِيّة وشيات وفِيّة وفِلات وبُهُ وفِلات وبُهُ وثُبِاتٌ وقُلَةٌ وقُلاَتٌ وربيا ردو كَمْ إَلَيْ الْمُحْتَلُ إِلَا جَمْعُومًا بالتاء فقالوا: سَنَواتٌ وعِضُواتٌ فإذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأول، وذلك نحو: سِنُونَ وقِلُونَ وثِبُونَ ومِثُونِ فرقوا بين هذا وبين ما الواو له في الأصل نحو قوله: هَنُونَ ومَنُونَ وبَنُونَ وبعضهم يقول: قُلُونَ فلا يغير، وأما هَنَةٌ ومَنَةٌ فلا يجمعان إلا بالتاء لأنها قد ذكرا.

وقد يجمعون الشيء بالتاء فقط استغنامً، وذلك نحو قولهم: ظُبَةٌ وظُباتٌ وشِيئةٌ وشِياتٌ والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون؛ لأن الاصل لها فقد يكسرون هذا النحو على بناء يود ما ذهب من الحرف.

وذلك قولهم: شَفَةٌ وشِفَاةٌ وشَاةٌ وشِياةٌ واستغنوا عن الناء حيث عنوا بها أدنى العدد وتركوا الواو حيث ردوا ما يحذف منه وقالوا: أمّةٌ وآمٍ وإماءٌ وهي (فَعَلةٌ) لأنهم كسروا (فَعَلة) على (أَفْعُلٍ) ولم نرهم كسروا (فَعْلَةً) على (أَفْعُلٍ) وقالوا: بُرَّةٌ ويَواتُ وبُرُونَ ويُرى ولُغَةٌ ولُغَى وقد يستغنون بالشيء عن الشيء وقد يستعملون فيه جمع ما يكون في بابه وقالت العرب: أَرْضُ وأرضاتٌ وأرضونَ فجمعوا بالواو والنون عوضاً من حذفهم الألف والتاء وتركوا الفتحة على حالها وزعم يونس أنهم يقولون: حَرَّةٌ وحَرُّون وقالوا: إوَزَّةٌ وإوَزُون وزعم يونس أيضا أنهم يقولون: حَرَّةٌ وإحرون يعنونَ الجرارَ كأنه جمع إحَرَّة ولكن لا يتكلم بها.

وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاءُ التأنيث بالتاء، وذلك قولهم: عُرُساتٌ وأرضاتٌ وقالوا: شهاواتٌ استغنوا بالتاء عن التكسير وقالوا: أهلاتٌ فشبهوها بصَعْباتٍ وقالوا: أهَلاتٌ وقالوا: إمْوانُ جماعةُ أمةٍ.



# باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع الأمهاء المكسرة في هذا الباب ستة : فِعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالً وفَعَالً وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالً وفَعِيلٌ وفَعَالً وفَعَالً وفَعَالً وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعَالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولُ وفَاعلُ .

فَالأُولَ: فِعَالُ: جَاءَ فِي القليلِ عَلَى (أَفْعَلَةِ) نحو: هِمَارٍ وأَحْرَةٍ والكثير (فُعُلُ) نحو: مُمْرٍ ولك أن تخفف في لغة بني تميمٍ فتقول: مُحَرَّ ورُبيا عنوا ببناء أكثر العدد أدناه، وذلك قولهم: ثلاثةً جُمُدٍ وثلاثةً كُتُبٍ.

والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد، وإن عنوا الكثير وذلك: جِلالٌ وأَجلَةٌ وعِثَانٌ وأعنّةٌ وكِنَانٌ وأَكنَةٌ وكذلك المعتلُ نحو: رِشَاءٍ وأرشيةٍ وسِقَاء وأسقيةٍ.

وما أعتلت عبنهُ فيكسر على (أفعِلَةٍ) نحو: خِوانِ وأخونةٍ ورِواقِي وآروقَةٍ، فإن أردت الكثير جاء على (فُعْلِ)، وذلك نحو: خُوْنٍ وروقِ بونٍ,

وذوات الياء عِيَانٌ وعُبُنٌ والعِيَانُ: جديدةٌ تكون في مُتاعِ الفَدَان فثقلوا؛ لأن الياء أخفُّ من الواوكما قالوا: بَيُوضٌ وبُيُضٌ ولاعِيم يُونِعُنَ إن من العرب من يقول: صَبُودٌ وصِيدٌ.

والثاني: فَعَالَّ: يجيء على (أَفْسِلَةِ لَتَقَالِينَ التَّسِلُ نحو: زَمَانٍ وأَزْمَنَةٍ وقَلَالٍ وأَقَلَالُو والكثير (فُعُلُّ) نحو: قُذُلِ وقد يفتصر و*لَا تَقْلِينَ لَكُنْقِ كَالْقِينِ وَضِيدِان* 

وبنات الواو والياء على (أَفعِلَةٍ) نحر: سَهَاةٍ وأَسمِيةٍ. وكرهوا بناه الأكثر.

الثالث: فُعَالٌ: يجيء على (أَفْعِلَةٍ) في القليل: غُرابٌ وأَفْرِبةٌ والكثير (فِعُلانٌ) نحو: غِرْبانٍ وغِلْبَانِ ولم يقولوا: أَغْلِمَةٌ استغنوا بغِلْمَةٍ والمضاعف ذُبابٌ وأَذْبةٌ في القليل وذِبَّانٌ في الكثير وقالوا في المعتل في أدنى العدد أخوِرةً والذين يقولون: جِوارٌ يقولون: حِيرانٌ.

وأما شوارٌ وسُورٌ فوافق اللَّين يقولُون: سُوارٌ لللَّين يقولُون: سِوارٌ كيا اتفقوا في الحُوارِ وقال قوم: خُورانٌ وربها اقتصروا على بناء أدنى العلد فيه كها فعلوا ذلك في غير، وقالوا: فُوَادٌ وأَفْنَاءَ وقالوا: فُرادُ وقُرُدٌ وذُبَاتٌ وذُبٌ.

الرابع: فَعيلٌ: يجمع في القليل على (أَفْعِلَةٍ) والكثيرُ فَعُلّ وفُعُلانٌ مثل: رَغيفٍ وأَرْغَفَةٍ ورُغُفٍ ورُغُفَانٍ وربيها كسرو، على (الْمعِلاءِ) نحو: أَنْصَهامٍ. وقد قال بعضهم فيه (فِمُلانٌ) قال: فَصِيلٌ وفِصلانٌ والمعتل نحو: قَرْيٌ وآقرُيةٍ وقُريَانٍ ولم يقولوا في صَبِيٌّ وأصَبِيةٍ استغنوا بِصبيّةٍ وقالوا: في المضاعف: حزيز وأحزَةٌ وحُزَّانٌ وقال بعضهم: حِزَّانٌ وقالوا: سريرٌ وأسِرَةٌ وسُرُرٌ وقالوا: فَصِيلٌ وفصالٌ حيث قالوا: فَصِيلةٌ وتوهموه الصفة فشبهوه بظريفةٍ وظِرافٍ حيث أنثوا وكان هو المنفصلُ من أب وقد قالوا: أَفِيلٌ وأَفَائلٌ وهو حاشية الإبل. وقالوا: إذَالٌ شبهوها بِفصالٍ حيث قالوا: في الواحد أَفْيَلةُ فأشبه الصفة.

الخامس: فَعولٌ: ويذكر في باب المؤنث،

السادس: قَاهِلُ وْفَاهُلُّ: يكسران على فَواعلَ ويكسرونَ الفَاعِلَ أيضاً على (فُعلانِ) نحو: حَاجِرٍ وحُبِجْزانِ وعلى فِعْلانِ في المُعتل نحو: حافِطٍ وجِيطاَنٍ وكان أصله: صفةً فأجري بجرى الأسياء فيجيء على (فُعُلانِ) نحو: راكبٍ ورُجُيَانٍ وفارسٍ وفُرُسانٍ.

وقد جاء على فِعَالٍ نحو: صِحَابٍ ولا يكون فَيْع فواعلُ؛ لأن أصله صفةٌ وله مؤنث فيفصلونَ بينهيا إلا في فَوارس.

#### بَابُ المؤنثِ

والأبنيةُ المجموعةُ فيهِ أحدَ عشرَ بناءً: فَعَالُ وفِعَالُ وفُعَالُ وفَعَالُ وفَعَالُ وفَعَالُ وفَعَلُ وفِعَلُ وفَعيلةٌ وفِعَالةٌ وفَعَالةٌ وفُعَالةٌ.

اعلم أنَّ ما كانَ مِنْ هلو الأسهاء التي تحييَّ بالزيادةِ على أربعةِ أحرفٍ وهي مؤنثةٌ فجمعها في القليلِ على (أَفْعُلِ).

فَأَمُّنَا لَمُعَالًى: فَمِثْلُ: عَنَاتِي وَأَعِنُتِي وَتِي الْكَثِيرِ عِلْى (فَمُولِ) مِثْلُ عُنُوتِي.

وأمَّا فِعَالُ: فتحو: ذِراعٍ وأذرعٍ ولا يجاوزونها هَذَا ومَنْ أَنتَ اللسانَ قالَ: أَلْسنُ ومَنْ ذَكرَ
 قال: أَلسنةٌ.

وقَد جاءَ فِي شَهَالِي: شَهَائلٌ كسرتُ علَى الزيادةِ. وقالوا: أَشْمُلٌ.

وأَمَا فُعَالًا: فنحو: عُقَابٍ وأَعْقُبٍ. وِقِالُوا: عِقْبَانٌ.

وأما فَعِيلٌ: فَيَهِينٌ وأَيمُنَّ لأَنَّم مُونِينٌ وَأَيمُنَّ لأَنَّم مُونِينٌ وَقَالُوا اللَّهانَّ.

وأما لَمُعُولٌ: فنحو: قَلُوم وقُلُمْ وَعَوْجَمَرُكَةٍ فِيبِل فِي القليلِ فِي المَلْكِي، فإن أردتَ الكثيرُ كسرئَةُ على فِعْلانِ نحو: خِرْفَانِ وَقَالُوا حَمْوَ وَعَدْرُ وَعَدْ وَزَيُورٌ وَزَيْرٌ وقد كسروا أشياءَ منها مِنْ بَنَاتِ الوادِ على (أفعالِ) قالوا: فَلُوَّ وأَفْلاء وعَدُرٌ وَعِدُوً وصفٌ ولكنّهُ ضَارَع الأسهاء.

وأَمَا لَمُعْلَى، فإن كانت: نُمُعْلَ أفعل (فتكسيرُها) على (فُعْلِ) نحو: الصَّغرى والصَّغَرِ ومثلهُ مِنْ ذَواتِ اليَاءِ والواوِ: الدُّنيا والدُّنَى والقُصوَى والقُصَى، وإن شئتَ جمعتَهنَّ بالتاءِ فقلتَ: الصَّغْرَياتُ والكُبْرَياتُ كها يجمعُ المذكرُ بالوادِ والنونِ نحو: الأصغرونَ.

فُعْلَ وَفِعْلَ إِذَا كَسَرَتُهُ حَلَّفَتَ الزيادَةِ التي هي للتأنيثِ ثُمَّ تبنى على (فَعَالَى) وتبدل الياءُ مِنَ الأَلفِ نحو: حَبَالَى وذَفارى ولم ينونوا ذِفرى.

و(فَعُلَ وفِعُلَ) في هَذا البابِ سواءٌ وقالوا في ذِفْرَى: ذَفارٌ قَال: فقولهُم: ذَفارٌ يدلُّك أَنْهُم جعُوا هَذا البابَ على (فَعَالٍ) ثُمَّ قَلَبوا الباءَ أَلفاً وجاءَ على الأصلِ والفرقُ بينَ حُيْلَ والصَّغرى أَنَّ الصَّغْرَى فُعْلَ أَفعل مثلُ الأصفرِ ولا تفارقها الآلفُ واللامُ وحُبْلَ ليستْ كذلكَ فأشبهتْ ذِفْرَى، وأما فِعْلَى فهو مثلُ حُبْلَى إذا كسرتَهُ حلفَت الزيادةَ التي هي للتأنيثِ ثُمَّ بنيتَهُ على (فَعَالى) وأَبدلتَ مِنْ الياءِ الألفِ وفُعْلَى وفِعْلَى في هَذا البابِ سواءٌ.

وقالوا في ذِفْرى: ذَفَارٌ ولم ينونوا ذِفرى وما كانتِ الألفُ في آخرِهِ للتأنيثِ فحكمةُ حكمُ ذِفْرَى تَحَذَفُ الألفُ التي قبلَ الطرفِ نحو: صَحراءَ وصَحارَى وقالوا: صحارٍ، قإن أردتَ أَدنى العددِ جمعتَ بالتاءِ.

· فقلتَ: صَخْراواتٌ وذِفْرَياتٌ وخُبْلَياتٌ وقالزا: أَنثى وإناثٌ ورُيّى ورُبابٌ.

وأَما فَيِيلَةً: فها عدةً حروفهِ أربعةٌ وفيهِ هاءُ النأنيثِ حَذَفوا وكسروهُ على (فَعاتلَ).

ورُبَّيا كسروهُ عَلَى (فُعُلِ) ليسَ يمتنعُ شيءٌ مِنْ هَذَا أَنْ يجمعَ بالتاءِ إِذَا أَردتَ ما يكونُ لأَقلُّ العددِ نحو: صَحيفةٍ وصَحاتفَ وصُحُفٍ وقد يقولونَ: ثلاثُ صَحاتفَ.

فَأَمَا فِعَالَةٌ: فمثلُ فَعِيلةٍ نحو: هِيَامةٌ وعَيَاتُمُ.

وأَمَّا فَعَالَةٌ فنحو: حَمَامةٍ وحَمَالهُمْ ودَجَاجِةٍ ودَجَاتِيمٌ مِنْيِ النَّاءِ مثلُ (فَعِيلةٍ).

وأمَّا فَعَالَةً: فعثلُ ما قبلَها نحو: ذُوابِغُ وَقُولَانِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ مِن ذَا مِنَ الأَلْفِ والتاءِ إِذَا أُردتَ أَدنى العددِ.

واعلم أَنَ قَبِيلاً وفَعَالاً وفِمَالاً وفَمَالاً إذا كانَ شيَّ منها يقعُ على الجميعِ (فواحده) يَكونُ على بنائِه وتلحقهُ هاءُ التأنيثِ مثلُ: دَجَاجةٍ ودَجَاجٍ وسَفِينةٌ وسَفَينٌ ومُرّارةٌ (ومُرّارُ) ودَجَاجاتٌ وسَفِينَاتٌ ومُرّاراتٌ فأمرها كأمرِ ما كانَ عليهِ ثلاثةُ أَحرفٍ من الجمعِ بالتاءِ وغيرِه وكذلكَ بناتُ الياءِ والوادِ فيهِ. وقالوا: دَجَاتجُ وسَحَائبُ.

وكُلُّ مَا كَانَ وَاحْدَاً مَذْكَراً عَلَى الجَمْيَعِ فَإِنْهُ بَمَنَوْنَةِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفِ مِنَ الجَمْيَعِ وغيرِه ثما ذَكَرَنَا كثرتُ حروفهُ أَو قلَّتُ: نحو: شَفَرجلةِ وسَفَرجلِ كيا يقولونَ تَمْرَةٌ وتَمَرُّ.

#### باب ما كان من الأسياء على أربعة أحرف من غير زيادة

اهلم أنَّ ما كانَ من بناتِ الأربعةِ لا زيادة فيه فإنهُ يكسرُ على مِثالِ (مَقَاعلِ) نحو: ضَفَادعِ وإنه عنبتَ الأقلَّ أيضاً لا تجاوزهُ لأنكَ لا تصلُ إلى التاء؛ لأنه مذكرٌ، فإن كانَ فيه حرفٌ رابعٌ زائدٌ وهو حرفُ لين كسرتُه على مثالِ (مَقَاعلِ) نحو: قِنليلِ وقَنَاديل وكُلُّ شيءٍ من بناتِ النلاثةِ أَلحَق بزيادةِ ببناتِ الأربعةِ وألحق ببنائِها فتكسرهُ أيضاً على مثالِ مقاعل والملحقُ بمنزلةِ الأصلي، وذلك نحو: جَذُولِ وجَدَاول وأَجدلِ وأَجادل ومما لم يُلحقُ بالأربعةِ وفيه زِيادة وليستِ الزيادةُ بمدةٍ فتكسيرةُ على مثالِ (مَفَاعل) أيضاً نحو: تَنفُّبِ وتَناضِب وكُلُّ شيءِ مِن بناتِ الثلاثةِ قد أُلحق ببنات الأربعةِ فصارَ رابعهُ حرفَ مَدُّ فهوَ بمنزلةِ ما كانَ من بناتِ الأربعةِ ويرابيع مدُّ ولم يبنَ بناءَ بناتِ الأربعةِ التي رابعة حرفَ مَدُّ نحو: (كَلُوبٍ وكَلاليبَ) ويَربوع ويَرابيعَ مدُّ وكُلُّ شيء مما ذكرُنا من المؤبنةِ إلاّ أنَّكَ تجمعُ منا المؤبن العلم المعاهر وكُلُّ شيء عن الأربعةِ إلاّ أنَّكَ تجمعُ بالتاءِ إذَا أردتَ أَدنى العلم العلم التأليبُ فتكسيرةُ على ما ذكرُنا مِنَ الأربعةِ إلاّ أنَّكَ تجمعُ بالتاءِ إذَا أردتَ أَدنى العلم العلم العلم المناتِ المُناتِ المَاتِ إذَا أُردتَ أَدنى العلم العلم العلم المناتِ المُناتِ المناتِ إذَا أَردتَ أَدنى العلم العلم المناتِ إذا أَردتَ أَدنى العلم العلم العلم المنات المناتِ إذا أردتَ أَدنى العلم العلم المناتِ إذا أردتَ أَدنى العلم العلم المناتِ إذا أَردتَ أَدنى العلم العلم المناتِ إذا أَردتَ أَدنى العلم العلم العلم المناتِ إذا أَردتَ أَدنى العلم العلم المناتِ إذا أَردتَ أَدنى العلم العلم العلم العلم المناتِ المناتِ المناتِ المن العلم العلم المناتِ المن العلم العلم العلم المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ العلم العلم المناتِ المناتِ المناتِ العلم المناتِ المناتِ العلم المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ العلم المناتِ المناتِ المناتِ المناتِ العلم المناتِ المناتِ العلم المناتِ المناتِ

واعلم أنَّ الخياسي مِنَ الْأَسَيَاء التي هَيَ أَصُولُ لا يجوزُ تكسيرة فعتى استكرهوا حذّفوا منها وردوة إلى الأربعة تقولُ في سَفَرجلِ: سَفَارجُ فتحذفُ اللامَ وقالوا في فَوَزدقِ: قَرَازِقُ حذفوا الدالَ لأنّها مِنْ غرجِ الناءِ والناءُ مِنْ حروفِ الزوائلِ والقياسُ أَنْ يقولوا: فوازدٌ وما جاءَ مِنَ الأسهاء ملحقاً فاحذف بالخمسةِ مِنهَا الزوائدَ وردَّهُ إلى الأربعةِ: فإن كَان فيه زائد ثانِ أو أكثرُ فأنتَ بالخيارِ في حذفِ الزوائدِ حنى تردَّهُ إلى مِثَالِ: (مَقَاعِل) ومَفَاعيل، فإن كانَ أو أكثرُ فأنتَ بالخيارِ في حذفِ الزوائدِ حنى تردَّهُ إلى مِثَالِ: (مَقَاعِل) ومَفَاعيل، فإن كانَ إحدى الزوائدِ دخلتُ لمعنى أثبتُ ما دخلَ لمعنى وحذفت ما سواهُ، وذلك نحو: مُقْعَسس وهوَ ملحقٌ بمحرنجم فالمبمُ زائدةٌ والنونُ زائدةٌ والسينُ الأخيرةُ زائدةٌ فتقول: مَقَاعسُ، وإن شتَتَ: مَقَاعِسُ فتحذف النونَ والسينَ ولا تُحذفُ المبمَ لائبًا أُدخلت لمعنى اسمِ الفاعلِ وأنتَ بالتعويضِ بالخيارِ والتعويضُ أَنْ تلحق ياة ساكنة بينَ الحرفينِ اللذينِ بعدَ الألفِ، فإن كانتِ بالتعويضِ بالخيارِ والتعويضُ أَنْ تلحق ياة ساكنة بينَ الحرفينِ اللذينِ بعدَ الألفِ، فإن كانتِ الزيادةُ رابعة فالتعويضُ لازمٌ كها ذَكرنا في قنديلِ وقنَاديل لا يجوز إلاّ المتعويضُ.

الأصول في النحو \_\_\_\_\_\_ ١٥٩

## 

 (١) على أن فيه القصل بالمفعول أيضاً بين المتضايفين، فإن أصله: نفي تنقاد الصياريف الدراهيم، ففصل بالمفعول وهو الدراهيم، بين المتضايفين.

وإضافة نفي إلى نتقاد، من إضافة المصدر إلى فاعله. وروي أيضاً بغضافة نفي إلى الدراهيم ورفع تنقاد، فيكون من إضافة المصدر. وعلى هذه الرواية أنشده ابن افناظم وابن عقيل في " شرح الألفيّة ".

قال العينيّ: وفي شرح الكتاب: ويجوز نصب التّنقاد ورفع الدواهيم في العمل، على القلب، من حيث أمن الليس، يعني أنّه روي يجرّ الدواهيم بإضافة نفي إليه ونصب تنقاد، فيكون من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله على تقدير القلب بجعل الفاعل مفعولاً والمقعول فاهلاً.

وأورده سببويه في " اوائل كتابه، في باب ما يحمل الشبوط قال: وربّها مدّوا فقالوا: مساجيد ومنابع، شبّهو، بها جمع على غير واحدة في الكلام كها قال الفرزدي، نغي الدنانير تنقاد العبّهاريف ويتشد: نغي الدراهيم. انتهى كلامه وعلّ الشاهد فيه عَندَ في جعفر النحاس، الدنانير والدراهيم، قال: من روى الدنابير فلا ضرورة عنده فيه، لأنّ الأصل في دينار دنّار فلها جعب رددته إلى أصله فقلت دنانير، ومن روى الدراهيم فذكر أبو الجسن بن كيسان أنه قد قبل في بعض اللغات فرهام، قال: فيكون هذا على تصحيح الجمع، قال: أو يكون على أنه زاده للمد.

قال: ويكون على الوجه الذي قال سيبويه أنه بنى الجمع على غير لفظ الواحد، كيا أ، قولهم: مذاكير ليس على غير لفظ ذكر، إنها هو على لفظ مذكار، وهو جمع لذكر على غير بناء واحده. قال: ولم ينكر أن يكون الجمع على غير بناء الواحد، فللملك زاد الباء في دراهيم، وقال في علي بن سفيهان: واحد الصياريف صيرف، وكان يجب أن يقول صيارف انتهى كلامه.

وعند الشنتمري الشاهد في الصياريف، قال: زاد الياء في الصياريف صرورة تشبيهاً لها جمع في الكلام على غير واحد، نحو ذكر ومذاكير، وسمح ومساميح. ولم يتعرض للدراهيم والدناتير.

وعد جمع ابن خلف بينهما فقال: الشاعد فيه على زيادة الباء في جمع الدراهم والصيارف.

أقول: الظاهر كلام الأعلم لإغير، وروي الدراهم بلاياه، وجيعهم لم يتعرضوا إعراب الدراهيم والتنقاد. انظر عزانة الأهب ٢/ ٩٦.

## ذكر تكسير الصفة بابُ الثلاثي منها

الأول: فَعْلُ جاءَ فِيهِ تَسَعَةُ أَبِنِيةٍ: فِعَالٌ فَعُولٌ فَعُلَّ أَفْعَلٌ فَعِيلٌ أَفْعَالٌ فَعُلانُ فِعَلَةٌ فُعُلانٌ. فِعَالُ: نحو صَعْبٍ وصِعَابُ ولا يكسرُ للقليلِ.

ولْمُتُولٌ نحو: كَهْلِ وكُهُولٍ وليسَ شيءٌ مِنْ هَذَا إِذَا كَانَ للآدميينَ يَمَتَنَعُ مِنَ الواوِ والنونِ، وإذا أَلْحُقَنَهُ الهَاءَ للتأنيثِ كَسَرَ على (فِعَالٍ) نحو: عَبلةٍ وعِبَالٍ وليسَ شيءٌ مِنْ هذا يمتنعُ مِنَ الناءِ إلا أنك لا تحركُ الأوسطَ! لأنه صفةٌ.

وقالوا: شِياةٌ لَجَبَات فحركوا ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ: شَاةٌ لَجَبَةٌ وقالوا: رِجالٌ رَبَعاتُ؛ لأن أصلَ (رَبَعةٍ) اسمٌ مؤنثٌ وقع على المذكرِ والمؤنثِ وَقَد كسروا (فَعْلاً) على (فُعْلِ) مثلُ كُثُّ وكُثُ وكسروا ما استعملوا منهُ استعمالَ الأسماء على (أَفْعُلِ) نحو: عَبْدٍ وأَعْبُدِ وقَالُوا: عَبِيدٌ كما قالوا: كَلبَ وْقَالُوا: شَبِحْ وأَشياحُ (يُسِيَعُونُ وَشِيخَةٌ وقالُوا: وَغُدٌ وَوِغدانٌ وَوُغُدانٌ ورُيُّها كسروا الصفة تكسيرَ الأسماء.

الثاني: فَعَلَّ عَلَى ثلاثَةِ أَبَيْنَةٍ لَـ فِكَالَّتِ فِي فَعْلِمْ فِي الْفَقَالُ وَذَلكَ: حَسَنٌ وحِسَانٌ عندَ البابِ وقالوا: خَلَقٌ وخِلْقانٌ ويَطَلُّ وأَبِطَالُ استغنوا بهِ عن (فَعَالِ) فألحظتهُ الهاءَ للتأنيثِ كسرَ أيضاً على (فِعَالِ) وليسَ شيءٌ مِنْ هَذَا للادميينَ يمتنعُ مِنَ الوادِ والنوذِ.

وما كانَ على (أفعالِ) نحو: أَبْطَالِ، فإن مؤنَّتُهُ إِذَا لَحْقَتُهُ الْهَاءُ جُمِعَ بالنّاءِ نحو: بَطَلَةٍ وبَطَلَاتِ مِنْ قِبْلِ أَن مَذَكَرَهُ لَمْ يَجَمَّع (على فِعَالِ) فبكسرُ هُوَ عليهِ. (فَعَلَةٌ) كَمَا لا يجمعُ مؤنثُ (فَعْلِ) على (أَفْعُلِ) كما فالوا: رَجُلٌ صَنَعٌ وقومٌ صَنَعُونَ ورَجُلٌ رَجَلٌ وقومٌ رَجَلُونَ والرَّجَلُ: هُوَ الرَّجِلُ الشَّعَرُّ ولم يكِسروهما.

الثالثُ: فُعُلِّ: جَاءَ على (أفعالِ) وهو في الصفاتِ فليلٌ، وذلك قولُكَ: جَنُبٌ فَمَنْ جِعَ مِنَ العربِ قالَ: أَجْنَابٌ، وإن شنتَ قلتَ: جُنبُونَ وقالوا: رَجُلٌ شُلُلٌ ولا يجاوزونَ (شُلُلُونَ) وَهُوَ الْحَفْيَفُ فِي الْحَاجِةِ. الرامِعُ: فِعْلٌ: علَى (أَفَعَالِ) و(أَفْعُلِ)، وذلك جِنْفٌ وأَجْلاَفٌ.

وقالَ بعضَ العَربِ: أَجْلُفٌ.

وقالوا: رَجُلٌ صِنْعٌ وقَومٌ صِنْعونَ وليسَ شيءٌ مما ذكرنا يمتنعُ مِنَ الواوِ والنونِ ومؤنثهُ إِذَا لحقتهُ الهاءُ بمنزلةِ مؤنث ما كسر على (أفعالٍ) مِنْ بابِ (فَعْلٍ) يجمعُ بالألفِ والتاءِ وقالوا: عِلْجةٌ وعِلْجٌ.

الحَمَّامِس: فُعْلُ: وأَفعالُ يقولُونَ: رَجُلٌ مُرَّ وأَمرارٌ وَهُوَ مثلُ (فِعْلٍ) فِي القلةِ ويقالُ: رَجُلُ حُلُوٌ وقَومٌ حُلُونَ وهوَ العظيمُ البطنِ.

السادسُ: فَمُلَّ على أَفعالٍ: وذلكَ: يَقظُّ وأيقَاظُ ونَجُدٌ وأنجادٌ وبابهُ أَن يجمعَ بالواوِ والنوذِ.

السابعُ: فَعِل: جاءً علَى (أفعالِ) وقالوِا: فَتَكِلُّهُ وَأَمْكِادً.

فجميعُ الأبنيةِ التي جاءَت مِنَ الثلاثي في الصفائِ أُسِعةُ أَبنيةٍ.

الأول: فَعْلَ. وجاءَ فيهِ تسعةُ ٱلْهَنِيِّ فِعَالَى وَفِيهِ لِ وَفَعِلْ وَأَفْعُلُ وَفَعِيلٌ وَأَفْعَالُ وَفِعْلاِنْ وَفِعَلَةٌ وَفُمُلانٌ.

الثانى: فَعْلُ وجاء فيه ثلاثة أبنية: فِمَالٌ وثُعَالٌ وأَفْعَالٌ.

الثالث: فَعَلَّ: جاء على أفعال.

الرابع: فَغُلُّ: جاء على أفعال وأَفْمُلِ.

الخامس: فَعُلُّ: جاء على أفعال.

السادس: لَعَلَّ: جاء على أفعال.

السابع: فِعْلُ: جاء على أفعال.

واعلم أنَّ جميعَ هذهِ النعوتِ لا تمتنعُ من الواوِ والنونِ والألفِ والتاءِ لأَنَّهَا على الفعلِ تجري والاسهاء أشدُّ تمكناً في التكسيرِ فمتى احتجتَ إلى تكسيرِ صفةٍ ولم تعلمُ أنَّ العربَ كسرتَها فكسرها تكسيرَ الاسم الذي هُوَ على بنايّه لأَنَّها أسهاء، وإن كانت صفاتٍ.

والضرورةُ تقعُ في الشعرِ فأمًّا إِذَا احتجتَ إلى ذلكَ في الكلامِ فاجمعُ بالواوِ والنونِ والألفِ والتاءِ إِلاّ أَنْ تعلّم أنَّ العربَ قد كسروا مِنْ ذلكَ شيئاً فتكسرُ عليهِ.



بآبُ تكسيرِ ما كانَ في الصفاتِ عددُ حروفهِ أربعةُ أحرفِ بالزيادةِ تجيء الصفةُ في مَذا البابِ على تسعةِ أبنيةٍ:

الأولُ: فَاعِلٌ: جاءَ علَى سبعةِ أَبنيةٍ: فَعُلُّ وفَعُلَّا وفَعُلَّةٌ وفَعَلَةٌ فيها اعتلت لامهُ. وفَعُلَّ وفُعَلاءُ وفَواعلُ.

فَأَمَا (فُعَّلٌ) فَنحوه شَاهدٍ وشُهَّدٍ ومثلُهُ من بناتِ الباءِ والواوِ التي هنَّ عيناتُ: صَائِمٌّ وصُّوَّمٌ وغَائِبٌ وغُيِّبٌ وفي اللاماتِ: غَازٍ وفُزَّى.

وأما (فُعَّالُ) فنحو: جَاهِلِ وجُهَّالِ وشَاهِدِ وشُهَّادٍ وهو كثيرٌ.

وأَمَا فَعَلَةٌ فَنحو: فَاسَقِ وفَسَقَةٍ وِيَارٌ وِيَرَرَةٍ وهو كثيرٌ ومثلُه فيها اعتلَثْ عينُهُ: كخائن وخَوَنةٍ وبانعٍ وَيَاعةٍ ويجيءُ نَظيرُهُ مِنْ بَناتِ الباءِ والوادِ والتي هيّ لامٌ على (فُعَلَةٍ) نحو: قاضي وقَضَاةٍ ورام ورُماَةٍ.

وأَمَّا فُعُّلِّ: فَبَاذِلٌ ويُزُّلُ وعَانطٌ وعُبُّطٌ وحَاللٌ وحُولُكِ.

وأما (فُعُلاء): فَعالم وعُلَماءُ وصَالِحٌ وصُلَّحَاءُ وَفُعْلُ وَفَعلاءُ فِي هَذا البابِ ليسَ بالقياسِ المتمكنِ وليسَ شيءٌ للادمينَ يمتنعُ مِنَ الوَّاوِ وَالتَّوْنِ، وَإِذَّا أُلِحِقْتِ الهاءَ للتآنيثِ كسر على فَوَاعلَ: كَضَارْبِةٍ وضَوَارِبَ وكذلكَ إِنْ كَانَ صَفَةً للمؤنثِ ولم يكن فيهِ هاءُ التآنيثِ: كخاتض وَحُوائض ويكسرونَهُ على (فُعْلِ) نحو: حُيْضٍ وزَائرِ وزُوْرٍ لا يمتنعُ شيءُ فيهِ الهاءُ مِنْ هذهِ الصقاتِ مِنَ التاءِ، وإن كَانَ فَاعلُ لغيرِ الآدميينَ كسرَ عَلَى (فَوَاعلَ)، وإن كَانَ لمَذْكرِ أيضاً مثلَ: جَالٍ بَوَازِلَ وقد اضطرَّ الفرزدقُ فَقَال:

وإِذَا الرجالُ رأوا يزيدُ رأيستَهم خُلصُعَ الرفابِ نُـوَاكسَ الأبـصارِ"؟

 <sup>(</sup>١) على أن جمع التكسير نحو " نواكس " لا يستنع جمعه جمع سلامة كنواكسين، كيا ذكره أبو علي في "الحجة ".

أقول: ذكره أبو علي في " إعراب الشعر " أبضاً. واعلم أن الكلام على هذه الكلمة من ثلاثة وجوه: "أحدها ": أن " نواكس " جمع ناكس وهو المطأطأ وأسعة وقاعل إذا كان اسماً نحو كأهل، أو صفة مؤدث سواء كان عن يعقل نحو حائض أو بمن لا يعقل نحو ناقة حاسر: إذا أعيت، أو صفة مذكر غير عاقل نحو

فجعلَ الآدميينَ كغيرِهم.

الثاني: فَعِيلُ: يجيءُ تكسيرهُ على عَشَرةِ أبنيةِ: فَعَلاهُ. وفِعَالُ. وأَفَعِلُهُ في المضاعفِ. وأَفْعِلُهُ في المؤنثِ وفَعولُ، وذلك نحو: وأَفْعِلاهُ في المُونثِ وفَعولُ، وذلك نحو: فقيهِ وفقها، وقالوا: لَثيمٌ ولِثَامٌ وما كانَ منهُ مضاعفاً كسرَ على (فَعَالٍ): كشديدٍ وشِدَادٍ ونظيرُ فَعَلاءَ فيهِ أَفْعِلاه: كشديدٍ وأَشَدَّاءَ وقد يُكترونَ المضاعف على (أَفْعِلةٍ) نحو: شحيح وأشحَّة فعه أَفْعِلاه: كفتي وأَغْنِها، وفويَّ وأَفُولِها، ومنى كانَ من بناتِ الياء والواتِ، فإن نظيرَ فُعَلاة فيه: أَفْعِلاه: كفتي وأَغْنِها، وخَويُّ وأُفُولِها، استغنوا بهذَا عن (فِعَالٍ) وبالواتِ والنونِ.

ы

وهالك وهوالك قالوا: " هالك في الجوالك "، وخالب وخوالب، وشاهد وشواهد، قال علية بن الحارث لجزء بن سعد: " الوافر "

أحسامي عسن ديسار بنسمي أبسيكم ومستلي في غسسوالبكم قليسمل أ فقال له جزء: نصم، وفي شواهدنا أ فجمع " عتبة " غاتباً على خواتب، وجع " جزء " شاهداً على شواهد. وقد وجهت بتوجيهات: أما الأول فقد حمله سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال، قال: لأنك تقول هي الرجال كها تقول هي الجهال. فشبهه بالجهال.

ومنه أخذ أبو الوليد نقال في " شرح كامل المبرد ": هذا عخرج على غير الضرورة، وهو أن تريد بالرجال جماعات الرجال، فكأنه جماعات نواكس وواحده جماعة ناكسة، فيكون مقيساً جارياً على بابه كقائله وقوائل.

ووجهه ابن الصائغ على أنه صفة للإبصار من جهة المعنى، لأن الأصل قبل النقل نواكس أبصارهم، والجمع في هذا قبل النقل سائغ لأنه غير عاقل، فلما نقلوا تركوا الأمر على ماكان عليه لأن المعنى لم ينتقل.

وأما الثاني نقالوا: إنه من الصفات التي استعملت استجهال الأسياء فقرب بذلك منها، ولأنه لا ليس فيه، لما ذكر سبيويه من أن الغارس في كلامهم لا يقع إلا للرجال.

وأما الثالث فوجهه أنه جرى عندهم بجرى المثل، ومن شأن الأمثال أن لا تغير عن أصلها. انظر خزاتة الأدب ١/ ٧٢.

صاحل - يجمع قياساً على فواعل، تقول: كواجل وحوائض وحواسر وصواهل. أما إذا كان صفة الملكو عاقل لا يجمع على فواعل، وقد شلت ألفاظ خسة: وهي فاكني ونواكس، وقارس وقوارس نحو: " البسيط " • • • • لا يجمع على فواعل، وقد شلت ألفاظ خسة: وهي فاكني نعم وأسرتهم

وما كانَ مِن بناتِ الباءِ والواوِ وهي عيناتٌ كُسَر علَى (فِعَالٍ) نحو: طَويلٍ وطِوَالٍ وهو قليلٌ في الكلام وليسَ شيءٌ مِنْ هَذا للآدميينَ بِمتنعٌ مِنَ الواوِ والنونِ.

وأما فُعُلُّ فمثلُ نَذيرٍ ونُذُرٍ ومثلُه مِنْ بناتِ الباءِ: ثَنِيٌّ وثُنِ وكانَ الأصلُ: ثنواً فوقعتْ الواوُ طرفاً قبلَها ضمةً فقلبتْ باءً وكُسر ما فبلَها وهذَا يبينُ في موضِعه إِنْ شَاء اللهُ.

وقد جاء (فُعْلانُ) قال: ثَنِيٌّ وثُنْبَانٌ وَجَاه فِعلانٌ قالوا: خَصِيٌّ وخِصْبَانُ و(أَفْعَالُ) مثلُ: (بَيْمِ وأَيْتَامٍ) وقالوا: صَديقٌ وأصدقاءُ حيثُ استعملَ كما تستعملُ الأسماء نحو: نَصيبٍ وأَنصباء، وإذا ألحقت الهاء (فَعيلاً) للتأثيثِ فالمؤنثُ يرافقُ المذكرَ مثلَ: صَبيحةِ وصِبَاحٍ ويكسرُ علَى (فَعَائِلَ) وقد يستغنونَ على (فَعَائِلَ) بغيرِها نحو: صغيرِ وصِفَادٍ وقالوا: خَلَفةً وغَلاثِفُ جَاءوا بهِ على الأَصلِ وقالوا: خَلَفاءُ مِنْ أَجلِ أَنه لا يقعُ إِلاَّ على مذكرٍ فعمارَ مثلَ: ظريفٍ وظُرَفاء، وأما فُعُولٌ فَجاءً في جمع ظَريفِيَةٍ ظُرُوفٌ.

وقالَ أبو بكر: هو جمعةُ هندي علَى حَلْفِ الزَّوَاتِكِ كَأَنَّهُ جَمَّعُ فَلُوْفَاءً.

وقال الخليل؛ هو بمنزلةٍ: مَذَاكِيرٌ إِذًا لَمْ يَكُسُرُ عَلَى ذَكَرٍ.

فَقَد أُجريَ شيءٌ مِنْ فَعيلِ مستوياً في اللّذكرِ وَالْمُؤنَّثُ شُبَّه بِفُعُولٍ نحو: جَليدِ وَصَديسٍ وفَعيلٌ إِذَا كَانَ بِمعنِي فَعُولٍ فهوَ في المذكرِ والمؤنثِ سواةٌ لا يجمعُ بالوادِ والنونِ ويكسرُ علَى فَعْلَ نحو: قَتيلِ وَقَتْلَ.

وقالَ سيبويه: سمعنَا مَنْ يقولُ: قَتلاءً.

الْهَاهُ تَدْخُلُ فِي بَابِ فَعَيْلٍ عَلَى مَا كَانَ مَقَدَراً فِيهِ قَبْلُ أَنْ يُقْعَلَ بِهِ ذَاكَ فَإِذَا فُعِلَ كَانَ بِغْيرِ هَاءٍ تَقُولُ: هَذِه ذَبِيحَةٌ فِلَانٍ قَبْلَ أَنْ تَذْبِحَ فَإِذَا نُبِحَتْ قِيلَ: شَاةٌ ذَبِيحٌ.

الثالثُ: فُعُولٌ: ويجيءُ على: فُعُلٍ وفَعَائِلَ للمؤنثِ وفَعُلاءً قالوا: صَبُورٌ وصُبُرٌ وفِي المؤنثِ: عَجُوزٌ وعَجَائِزُ وليسَ شيءٌ مِنَ هَذَا بجِمعُ بالوادِ والنونِ كَمَا أَنَّ مؤنثَةُ لا يجمعُ بالتاءِ

وقالُوا للمذكرِ: جَزُورٌ وجَزَائرٌ لَمَا لَم يكنْ مِنَ الآدميينَ شبهوهُ بالمؤنثِ وقالوا: رَجُلُ وَدُودٌ وودودة شبهوهُ: بصديقٍ وصَديقةٍ وقالوا: امرأةٌ فَرُوقةٌ ومَلُولةٌ. الرابعُ: فَعَالَ: بجيءُ عَلَى ثَلاثةِ أَبنيةِ: عَلَى فُعْلِ وفُعْلِ فِيها اعتلتْ عينهُ وفَعْلاءَ، وذلك نحو: ر ضُناعِ وصُنُعٍ وقالوا فيها اعتلت عينهُ: نَوارٌ ونُؤرٌ وجَوادٌ وَجُودٌ والهاءُ لا تدخلُ في مؤنثهِ وجاءً: جَبَانٌ وجُبِنَاءُ.

الحنامسُ: فِعَالٌ: جاءَ علَى ثلاثةِ أَبنيةٍ: فُمُلٌ فَعَاتِلُ وفِعَالٌ.

اعلم أنَّ فِعَالاً بِمنزلةِ: فَعَالِ لا تدخلُ الهَاءُ فِي مؤنثهِ وجمعَ علَى: فُعُلِ تحو: ثَاقَةٍ دلات وَدُلُثٍ وزعمَ الحَللِ: أنَّ هِجَانَ للجاعةِ بمنزلةِ: ظرافٍ وزعَم أبو الحَطابِ: أنَّ الشَّهَالَ تَجعلُ.

جمعاً وقالوا: هِزْعٌ دِلاصٌ وأدرعٌ دِلاصٌ لفظُ الجميعِ لفظُ الواحدِ وإنّها وقَع هَذا؛ لأن (فِعالَ وفَعولَ وفَعيلَ) أخواتٌ فالزيادةٌ مِنْ جَمِعهنَ في موضع واحدٍ.

السادسُ: قَيْمِلُ: وهذَا البناءُ لا يكونُ إلا في المعتلُ فيجيءُ جمعهُ على: (أفعالِ) وأقعلاءَ. وذلك نحو: مَيْتِ وأمواتِ وحقهُ الوارُ والنونُ نحو: قيم وقيمونَ ومثلُ أمواتِ: قَيْلُ وأقيالُ والأصلُ: قَيْلُ فَخُفُف وَلَوْ لَم يكنُ (فَيُهِلاً) لِلْإَنْجُوا بالواوِ والنونِ فقالوا: قبلونَ؛ لأن (قَويلَ) والأصلُ: قبلُ فَخُفُف وَلَوْ لَم يكنُ (فَيُهِلاً) لِلْإَنْجُوا بالواوِ والنونِ فقالوا: قبلونَ؛ لأن (قَويلَ) التكسيرُ فيهِ أكثرُ وقيعِلَ الواوُ والله نَتَعَالَ المؤلِق للمؤنث أيضاً: أمواتُ وقالوا: هَيَنُ وأَهُونَاهُ.

السابعُ: مَغْمَلُ: يكسرُ عَلَى مَفَاعِلَ مَدْعَسٌ ومَدَاعِسُ.

الثامنُ: مُغْطَلُ: ومُفْعَلُ بجمعُ بالوادِ والنونِ والمؤنثُ بالناءِ إلاّ أَنْهُم قَد قالوا: مُنكَرُّ ومَناكيرُ ومُوْسَرٌ ومَياسيرُ.

وأما مَفْمِلُ الذي يكونُ للمؤنثِ ولا تدخلهُ الهاءُ فإنهُ يكسُرُ نحو: مُطْفِلِ ومَطَافِلَ وفَد قالوا علَ غيرِ القياسِ: مَطافِيلُ,

التاسعُ: فُعَلُّ: يجمعُ بالوادِ والنونِ، وذلك نحو: زُمَّلٍ وجُبَّاً يِقالُ: رَجُلٌ جُبَّاً إِذَا كَانَ ضعيفاً.

#### بَابُ ما أَلَحْقَ مِنْ بناتِ الثلاثةِ ببنَاتِ الأربعةِ مِنَ الصفاتِ

وهو يجيءُ علَى ثلاثةِ أَبنيةٍ علَى: فَعُوَلٍ وَفَيْعَلٍ وَأَفْعَلَ.

والأولُ: فَعُولٌ: نحو: قَسْوَرٍ وقَسَاورَ وتَوْأَم وتَوَائمَ أَجروهُ عِرَى: قَشْعَم وقَشَاعِمَ.

الثاني: فَيْعَلُ: نِحْوَ: غَيْلُمٍ وغَيَالُمُ شبهوها: بِسَمْلَقِ وسَهَالَقَ ولا يمتنعانِ من الواوِ والنونِ أعني: فعلول وفيعل إذا عنيتَ الأدميين والثاءِ إذا عنيتَ غيرَ الأدميينَ.

الثالثُ: أَفعلٌ: إذًا كانَ صفةً كسرَ على: (فُعُلٍ) وفُمُلانٍ، وذلك نحو: أَحَرَ وحَمْرِ ولا يجركونَ العينَ إلاّ أَنْ يضطَر شاعرٌ وهو مما يكسرُ على (فُعلانٍ) تحو: حُمْرانٍ وسُؤدانٍ ويمُضانٍ.

فَالْمُونْتُ مِنْ هَذَا يَجِمعُ عَلَى (فُقُلِ) نَحَو: خَرَاءٌ وخُمْرٍ وَفِي (أَقَعَلَ) إِذَا كَانَ صَفَةً هَلَ هو ملحقٌ أَم غَيرُ ملحيٌ نظرٌ وسؤالٌ.

قال: والحقيقةُ أَنهُ غيرُ ملحنٍ ولو كانَ ملحَقًا لِما أَدْهَم في مثلِ الأصمُّ.

وأما الأصغرُ والأكبرُ فإنَّهُ لا يوصَّفُ به كمَّا عَرَضَفُ باحَرَ ولا تفارقُه الألفُ واللامُ لا تقولُ: رَجُلٌ أَصغرُ.

قالَ سببويه: سمعًنا العربُ تقولُ: الأَصَّاغَرَةُ كَمَا تَقُولُ: الْقَشَّاعِمة، وإنْ شنت قلتُ: الأُصغرونَ وقالوا الآخرونَ ولم يقولوا غيرهُ.

## بَابُ تكسيرِ مَا جاءَ مِنَ الصفةِ عَلَى أَكثرَ مِنْ أَربِعةٍ أَخُوفٍ وهنَ نجىء علَى عُشَرةِ أَبنِيةٍ:

الأول: مِغْمَالٌ: ويجيءُ على: مَفَاعيلَ ولا تدخلُه الهاءُ ولا يجمعُ بالواوِ والنونِ نمحو: مِهْذَارِ ومَهّاذير ومِغْمَلٌ بمنزلتِه للمذكر والمؤنثِ كأنه مقصور منه.

الثاني: مِفْعيلٌ: تقولُ في عِصْبِرِ: تَحَاضيرُ وقالوا: مِسْكِينَةٌ شبهتُ بِفَقيرةٍ فأدخلوا الهاءَ فيجوزُ على ذَا: مسكينونَ، وقالوا أيضاً: امرأة مِسكينٌ فَمَنَ قالَ هَذَا لم يَجزُ أن يجمَع بالواوِ والنونِ ومؤنثهُ بالألفِ والتاءِ؛ لأن الهاءَ تدخلهُ.

[ الثالث: فَعُول: بِمَعْنَى فَاعِل نَحُو: امْرَأَةُ صَبُورٌ وشَكُورٌ وفَخُورٌ، وقد جَاءَ خَرْفُ شَاذٌ فقالوا: "هي عَدُونُهُ اللهِ. قال سيبويه: شبهوا عدوَّة بصديقة. فإذا كانَ في تَأْويلِ مَفْعُولِ لِجَفَتْهُ التَّاهُ نَحُو: الحَمُولَةُ، والرَّكُوبَة، والحَلُوبَةِ بَقُولُ: هذا الجملُ رَكُوبَتُهُمُّ وأَكُولَتُهُمُ. إ"

﴿ الرابِعُ: فُعَالُ: مثلُ (فُعَّالِ) نَسَوْدَ الْمُشَّانِ وَقَالُوا: عُوَّارٌ وعَوَاوِيرٌ.

الخامسُ: مَفْعُولُ: مثلُه بالواو والتولي وقالوا: مكسورٌ ومَكاسيرٌ وَمَلْعُونٌ ومَلاَعينُ شبهوها بالأسهاء.

السادس: فُمُّيلٌ: نحو: زُمَّيلٍ وجمعة كَجمعٍ: فُمُّلِ بالوادِ والنونِ.

السابعُ: فَعُلانُ: إذا كانَ صفةً وكانَ لَهُ فَعْلَى كَسرَ علَى (فُعالِ) نحو: عَطْشَانَ وعُطاشٍ وقد بكسرُ علَى: فَعَالَى وفِعَالَ نحو: سَكارى وكذلكَ المؤنثُ أيضاً.

وجاءً بعضهُ على (فُعَالى) نحو: سُكَارى، ولا يُجمعُ فَعْلانٌ بالوارِ والنونِ ولا مؤنثهُ بالتاءِ إلاَّ أَنْ يَضَطَرَ شَاعرٌ وقَد قَالُوا فِيهَا يَلْحَقُ مؤنثُهُ الهَاءُ كَمَا قَالُوا فِي هَذَا؛ لأَنْ آخَرَهُ أَلْف ونون زائدتان وذلك: نَدْمانةٌ ونَدمانٌ ونَدَامى وقالُوا: كخصانةٌ ومحصانٌ ومُخَاصُ ومنهم مَنْ يقولُ: خَصَانُ.

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ط).

وقد يكسرون (فَعِلاً) على: (فَعالى)؛ لأنه يدخل (فَعُلاَن) فيعني به ما يعني (بِفَعُلانَ) وقد يكسرون (فَعِلاً على: (فَعَالَى)؛ لأنه يدخل (فَعُلانَ) فيعني به ما يعني (بِفَعُلانَ) وذَلكَ: رَجُلٌ هَجلٌ وَجِلٌ ورَجانى وقالَ بعضهُم: وخُلُكُ: رَجُلٌ وَجِلٌ ورَجانى وقالَ بعضهُم: رَجُلانُ ورَجْلَ ورَجْلَ وعَالَ بعضهُم: رَجُلانُ ورَجْلَ ووَالُوا: مِجَالٌ ويقالُ: شَاةً حَرْمي وشياهُ حِرامٌ وحَرَامي؛ لأن (فَعْلَى) صفةٌ بمنزلةِ التي لها فَعْلانُ.

الثامن: فُعُلانٌ نحو: خُمُصانِ وعُرْيانِ يجمعُ بالوادِ والنونِ ولَمْ يقولوا في عُرِيَانٍ: عِرَاء ولا: عَرَايا استغنوا بُعُراةٍ وعُراةً إنّها هُوَ جمعُ عَارِ إلاّ أن المعنى واحدٌ في عُرْيان وعَارِ.

الثامعُ: فُمَلاءُ: فهي بمنزلةِ فُمَلةٍ مِنَ الصفاتِ؛ لأن الألفينِ للتأتيثِ نظيرُ الهاءِ وذلكَ: نُفَساءُ ونُفساواتٌ ونُفَاسٌ وليسَ شيءٌ مِنَ الصفاتِ آخرهُ علامة التأنيثِ يمتنعُ مِنَ الجمعِ بالتاءِ غَيرُ: فَمُلاءَ أَفْمَل وفَعْلَى فَعْلان.

العاشر: فَعْلادً: قَدْ ذَكَرَنَا فِي بَابِ (أَفَعَلَ) أَنِّهَا تَحَيَّهُ عَلَى (فُعْلِ) نَحَو: خَرَاءَ وَخُو فَالمَذَكُرُ والمؤنثُ فيهِ سُواءٌ كياكانَ فِي جَمِّ فَعْلَ فَعْلِالْا وَقَالَ بَعْلَحَاواتُ فِي جَمِّ بَطْحَاءَ حَبثُ استعملتُ كالأسهاء وقالوا: بطحاءُ وبِطَاحٌ ويَرْقَاءُ ولِمِلَاثِ

مراحمة تطبية رض سدى

## بَابُ مَا كَانَ مِنَ الأسهاء عدةُ حروفهِ حَسةٌ وخامسهُ أَلْفُ التأنيثِ أَو أَلْفَا التأنيثِ

قيًا كَانَ على (فُعَالَى) يجمعُ بالنّاءِ نحو: حُبَارَى وحُبَارِياتِ وما كَانَ آخره ألفانِ على فَاعِلاهُ نحو: الفّاصِحّاءِ فهو على: (فَوَاعلَ) تقولُ فيهِ: قواصعُ شبهوا (فَاعِلاَءَ) بِفَاعلة وجعلوا أَلفي التأنيثِ بُمنزلةِ الهاءِ وقالوا: خُنفُساءُ وخَنَافشُ.

### بَابُ مَا جُمِعَ عَلَى المعنى لا عنَّى اللَّفظِ

قال الخليلُ: إنّها قالوا: مَرْضى وهَلْكى ومَوْتَى وجَرْبى؛ لأن المعنى معنى: مفعولِ وقَد قالوا: هُلاَكُ وهالكون فجاءوا به على الأصلِ وقالوا: يراضُ وسِقَامُ ولم يقولوا: سَقْمَى وقالوا: هُلاَكُ وهالكون فجاءوا به على الأصلِ وقالوا: يراضُ وسِقَامُ ولم يقولوا: سَقْمَى وقالوا: وجع وقوم وَجع وقوم وجع والله جِرَابٌ والله جَرَابٌ وقالوا: مَائِقٌ ومَوْقَى وأَحْقُ وحَمْقَى وأَنْوَكُ وَفَوْكَى؛ لأنه شيءٌ أصيبوا به.

وقالوا: أَسَارَى مثل: كُسَالَى وقالوا: وَجٍ وَوَجُيًّا بِلَا هَمْزٍ وَقَالُوا: سَاقَطٌ وَسَفُطَى مثلُه: وقَاسِدٌ وفَسْدَى وليسَ يجيءُ في كُلِّ هلَا على المعنى لم يقولوا: يَخْلُ ولا سَقْمَى.

قالَ أبو العباس: لو قالوهُ جازً. وقالوا: يَتَامي.

قَالَ سببويه: وقالوا: عقيمٌ وعُقُمٌ.

وقال: لو فيلَ إنهَا لم تحيءً على (فُعلَ) لكانَ مذهباً يعني: أنَّ بابَها أن يقالَ عَقْمَى مثلُ: قَتْبِلِ وقَتْلَ قصرفتْ عن بَابِها لأَنْهَا بَلَيَةً فأكثر ما تحيءً عَلَى فَعْلَى.

#### بأَبُ ما جاءَ بناءُ جمعهِ علَى غيرِ ما يكونُ في مثلهِ

فَمِنْ ذَلَكَ: رَهْطُ وأَرَاهُطُ وِبَاطلٌ وأَباطيلُ كَأَنَهُم كسروا: أَرْهُطٌ وأَبْطالٌ ومِنْ ذَلَكَ: كُراعٌ وأكارعُ وحديثٌ وأحاديثُ وعَروضٌ وأعاريضُ وقطيعٌ وأقاطيعُ؛ لأن هذَا لو كسرنَهُ وعدةُ حروفِه أربعةٌ بالزيادةِ التي فيها لكانت (فَعَائلَ) ولَم يكنُ في الأول زيادة.

ومِثل أراهطَ أهلٌ وأهَالٍ. ولَيلة ولِّيالٍ كأنهُ جَمَّ: أهلاً وليلاً.

وقالَ أبو العباس: ليلةٌ أصلها (ليلاً) فحلفت وزعمَ أبو الخطاب: أنَّهمُ يقولونَ: أرضًى وآراضٌ كيا قالوا: أهْلُ وآهالٌ فهذَا على قياسهِ وقالَ بعضُهم: أَمْكُنَّ كَأَنهُ جَمْعُ مُكُن.

وقالَ سبيويه: ومثلُ ذلكَ: تُوأَمٌّ وتوائمُ كأنهم كسروهُ على (يُسْمٍ) كما قالوا: ظِئْرٌ وظُؤَارٌ. وقالَ أبو العباس: توأمٌّ اسمٌّ مِنْ أسماء الجمعِ وفِعَالُ لا يكونُ مِنْ أبوابِ الجمعِ وكذلك: رَجُلٌ ورِجَالٌ وقالُوا: كرُوانٌ. وللجمع: كِرْوَالاَّامَ

وقالَ أبو العباس: كَرَوانٌ جمعٌ: كِرْوِّانِ تَحَدُّفُ الْزَوْلِئَدُ وكذلكَ قالَ في أَمْكَنِ بَمْعُ: مَكَانٍ. وقال سيبويه: إنها جُمِعَ (كَرَوانُهُ) عِل (كَرِيّ) وقالوا في مِثْلِ: أَطْرِقْ كُرا إِنَّ النعامَ في القرُّي ومِثْلُ هذَا: حمارٌ وحَمْيرٌ وصَاحبٌ وأَصِحابٌ وطَائِرٌ وأَطْيَارٌ. بَابُ مَا هُو اَسَمْ يَقَعُ عَلَى الْجَميع وَلَم يَكُسُر عَلَيهِ وَاحَدَهُ وَهُوَ مِنْ لَفَعَاءِ
وذلك نحو: رَكْبِ وسَفْرِ وطَائرٍ وطَيْرٍ وصَاحبٍ وصَحْبٍ أَلا تَرى أَنك تقولُ في
التصغير: رُكَبَبُ وسُفَيرٌ ولو كانَ تكسيراً لود إلى الواحدِ ومثلُ ذلك: أديمٌ وأدمٌ وعَمُودٌ وعَمَدُ
وحَلْقَةٌ وحَلَقٌ وفَلْكَةٌ وفَلَكَ ومِنْ ذلك: الجاملُ والباقِرُ وأَخٌ وإخوةٌ وسَرِيٌّ وسَرَاةٌ مِنْ ذلك لو
قال قائلُ: شُهُ (فَعِيلٌ بِفَاعِلٍ) نحو: قاسق وفَسَقةٍ قبلَ لَهُ: مثالُ هذا في المعتلُ إليًا يجيءُ على
(فَعَلةٍ) نحو: قاضي وقَضَاةٍ و(فَعَلةً) ليسَ من جُوعِ المعتلُ فلذلك لم يجعلُ جمعاً وصارَ في رَكْبٍ
وسَفْرٍ وقالوا: فَارهُ وفَرْهَةٌ مثل: صَاحبٍ وصُحْبَةٍ وغَائِبٍ وغَيْبٍ وخَادمٍ وَخَدَمٍ وإهَابٍ وأهَبٍ
ومَاعِزٍ وَمَعَزٍ وضَائنٍ وضَأْنٍ وعَارْبٍ وعِزيبٍ وغازٍ وغَرْبٌ.



## بَابُ بَمْعِ الْجَمْعِ

أما أبنيةُ أدنى العددِ فيجمعُ على (أَفَاعِل) وأَفاعِلَ نحو: أيدِ وأَبادِ وأُوطبِ وأُواطبَ وأَفعالُ بِمنزلةِ إفعالِ نحو: أَنعامِ وأَناعيمِ وقد جمعوا (أَفعلةُ بالتاءِ).

قالوا: أغطيةً وأغطياتٌ وأَسقيةٌ وأَسقياتٌ وقالوا: أسورةٌ وأَسَاورَةٌ وقالوا: جِمَالٌ وجَمَائلُ. وقالوا: جَمَالاتٌ وبُيُوتاتٌ عملوا بفُعُولٍ ما عملوا بَفَعالِ وكذلكَ (فُعُلٌ) قالوا: الحُمُراتُ بضم الميم.

قالَ سيبويه: وليسَ كُلُّ جَمْعٍ يَجمعُ، لم يقولوا: في جَمْعٍ بَرُّ أَبُوارٌ وقالوا: في خَمُو تُمُوَانُ... وأبو العباس يُجيزُ: أبرار في جع بَرُّ ويركنُ إلى القباسِ وقالوا في مُصْرانِ: مَصَارِينُ.

وأبياتٌ وأبايت وبيوتٌ وبيُوتاتٌ وقالوا: هُوذٌ وهُوذاتٌ ودُورٌ ودُوراتٌ وحُشَّانٌ وحُشَّانٌ وحُشَّانٌ وحُشَّانٌ وحُشَّانٌ وحُشَّانٌ وحُشَّانُينَ وكُلُّ بناءٍ مِنْ أَبنيةِ الجموعِ ليسَ عَلَى مِثَالِ (مَقَاعِلَ) ومَفَاعِيلُ إذا اختلفتْ ضروبهُ فجمعُه عندي جَائزٌ وقياسُه أن ينظرَ إلى ما كان على بنائِم مِنْ الواحدِ أو على عديه فتكسرهُ على مِثَالِ تكسيرهِ.

وقال سيبويه: مَنْ قال: أقاويلُ وَأَبَالِيتُ فِي أَبِياتٍ لاَ يَقُولُ: أقوالانِ لا يَثُني (أقوالاً) وكذلك: البُشرُ والتَّمْرُ إلاّ أن تريدَ ضربينِ مُحتلفينِ فهذَا يدلُكَ على أنَّ جمعَ الجَمْعِ بجيءٌ على نوعينِ: فنوعٌ يرادُ بهِ التكثيرُ فَقَط ولا يوادُ بهِ ضروبٌ مختلفةٌ ونوعٌ يرادُ بهِ الضروبُ المختلفةٌ وهو الذي لا يمتنع منهُ جَمْعٌ قالوا: إبلانِ؛ لأنه اسمٌ لم يكسر.

وقال: لِقَاحَانِ سَودَاوَانِ لأَنْهُم لَم يَفُولُوا: لِقَاحٌ وَاحْدَةٌ رَهُو فِي إِبْلِ أَقُوى؛ لأَنْهُ لَم يكسر قال سيبويه: سألتُ الحليلَ عن: ثلاثةِ كلابِ فَقالَ: يجوزُ فِي الشّعر على (من)، وإن نونتَ قلتَ: ثلاثةٌ كلابٌ،

## بَابُ مَا لَفِظَ بِهِ مَنْنَى كَمَا لُفِظَ بِالْجَمِعِ

وهو أن يكونَ كُلُّ واحدٍ بعضَ شيءٍ مفردٍ مِنْ صاحبِهِ كفولِكَ: ما أحسنَ رؤوسهيَا وزعمَ يونس أئهم يقولونَ: غِلمانها وإنّها هُما اثنانِ.

وزَعم أيضاً أنَّهم يقولونَ: ضربتُ رأسيهما وأنهُ سَمع ذلكَ مِن رؤيةَ والبابُ ما جاءَ لي القرآنِ قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِن تَتُوبًا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمُا﴾" [التحريم:٤]. ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهَا﴾ [المائدة:٣٨].

## بابُ مَا كان من الأعجميةِ على أربعةِ أحرفٍ وقد أعربَ

جَمْعُ هَذَا الضَّربِ عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلِ وَزَعْمِ الحَليَّلُ: أَنَهُم يَلْحَقُونَ جَمَّعُهُ الهَاءَ إِلاَّ قَلْيلاً: كَمُوزَجِ وَمَواذِجَةٍ وَطَيْلُسَانٍ وَطَيَالُسَةٍ وَقَدْ قَالُوا: جَوادِبُ وكَيَالَجُ وَقَدَ أَدْخَلُوا الهَاءَ أَيْضًا.

وكذلكَ إذا كسرتَ الاسم وأنتَ تَزْيَدُ ۖ إِلَى فلانِ أَوْ جَمَاعَةَ الَّذِي كَالْمُسَامِعَةِ والمُنَافِرَةِ والمَهَالِيةِ وقَدْ قالوا: دَيَاسِمُ وهُنُّ واللَّهُ الِلَّـنِينِ مِنْ الْضَبِعِ.

وقالوا: ولَدُ الكلبِ مِنَ الْفَلَوْلِيَّ وِقَالُولِنَ لِلْهَ اللَّهِ وَالسَّيَابِجَةُ فَاجْتُمِعَ فَيهِمَا الأَعجميةُ والإضافةُ.

 <sup>(</sup>۱) قوله تعالى (إن تتوبا) جواب الشرط محذوف تقديره فذلك واجب عليكيا أو يتب الله عليكيا ودل على المحذوف فقد صفت لأن اصغاء القلب إلى ذلك ذئب.

قوله تعالى: (قلوبكما) إنها جمع وهما ائتان لأن لكل انسان قلبا وما ليس في الانسان منه الا واحد جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع وجاز أن يجعل بلفظ الشتية وقيل وجهه أن النتنية جمع.[التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٤٩]

#### بَابُ التحقيرِ

التصغير "الشيء اجتزى، به عن وصف الاسم بالصغير ويُني أولة على الضم وجُعلَ ثالثة المتما فتحة ولا يجوزُ أن يصغرُ اسم يكون على أقل من ثلاثة أحرفي فإذا كانَ الاسم ثلاثياً فالإهرابُ يقعُ على الحرف الذي بعد الياء نحو قولِكَ في حَجرٍ: حُجَيْرٌ، فإن كان آخرهُ ها، التأنيثِ فلا يُدِّ مِن أن ينفتح لها ما قبلها، فإن جاوزَ الاسم الثلاثة بزائد أو غير زائد فهو نظيرُ الجمع الذي يجيءُ على (مَفَاعلَ) ومَفَاعلَ فالأَلفُ في الجمع نظيرُ الياءُ في التصغير وما بعدَها مكسورٌ كيا أنَّ ما بعدَ الألفِ مكسورٌ إلاَّ أنَّ أولَ الجمع مفتوحٌ وأولَ هذا مضمومُ بعدَها مكسورٌ كيا أنَّ ما بعدَ الألفِ مكسورٌ إلاَّ أنَّ أولَ الجمع مفتوحٌ وأولَ هذا مضمومُ وجيعُ التصغير يجيءُ على ثلاثةٍ أمثلةٍ على مثالِ تصغير: قلْس ويرهم ووينار وتصغيرُها: قليسُ وجمعُ التصغير يجيءُ على ثلاثةٍ أمثلةٍ على مثالِ تصغير: قلْس ويرهم ووينار وتصغيرُها: قليسُ ورُومةُ ودُنينيزٌ وهذا الباءُ التي تجيءُ في وتالِ: دُنينيز وَمَا أشبه تكونُ عوضاً لازماً متى كانَ في الاسم زيادةً تابعةً كيا وقعت في دينار وتكولُ غير مالازمة متى لحائةً والمناه عبي أنهة كيا وقعت في دينار وتكولُ غير الله على الثلاثي وفيها كان عددُ أربعةً وقعتُ في دينار وتكونُ غيرُ ملازمة متى لحائةً في الاسم إيادةً غيرُ تابعةٍ فحينتكِ لكَ فيهِ الحيارُ فيه المنارُ بين عددُ أربعةً ألتصغير زائدةً وباءُ التعويضِ زائلةً في المددُ ذلك حُذف حتى يُردَّ إلى هذا العدو.

والأسياء تتقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: اسم لا زيادةَ فيهِ ولا نَقْصَ، واسم فيهِ زيادةٌ، واسم مَنْقوص.

الأول: الاسم الذي لا زيادةً فيهِ ولا نَقص وهذا الضّربُ ينفسمُ ثلاثةَ أَقسامٍ: اسمُ ثلاثي واسمٌ رُباعي واسمٌ مُحَاسي.

أما الثلاثي: فينقسمُ أيضاً ثلاثةَ أقسام: اسمٌ صحبحٌ واسمٌ مضاعفٌ واسمٌ معتلُّ.

<sup>(</sup>١) قال الجرجان، التصغير، تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تقريباً، أو تقريباً، أو تقريباً، أو تلطيفاً، كرجيل، ودريبيات، وقبيل، وفويق، وأخي، ويبنى عليه ما في قوله صلى الله عليه وسلم في حق عائشة رضى الله عنها: "خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء".

الأولُ مِنَ الثلاثي: أمّا الصّحيحُ فعلَ ضربين: مذكرٌ ومؤنثٌ فالمذكر نَحو فولِكَ: رجلٌ ورُجَيلٌ وحَجَرٌ وحُجَيرٌ وجَمَلٌ وَجُمَيْلٌ وكُلْبٌ وكُلْبٍ والمؤنثُ نحو: قَدمٍ وقِلْدٍ تقولُ: قُدَيْمَةٌ لأنْكَ تقولُ: فَدمٌ صغيرةٌ وقُدَيْرَةٌ لأنَكَ تقولُ: قَدْرٌ صغيرةٌ وفي عينِ عُنِينَةٌ وأَذنٍ: أَذَيْنَةٌ.

الثاني مِنَ الثلاثي: وهو المضاعفُ تقولُ في دَنَّ: دُنينٌ وفي مَدَّ: مُدُيدٌ يزولُ الإِدغامُ لتوسطُّ ياءِ التصغيرِ.

الثالث مِنَ الثلاثي: وَهُوَ المُعتَّلِ بِحِيءُ عَلَى ضَرِبَيْنِ فَالضَرِبُ الأُولُ: مَا كَانْتِ الأَلْفُ بِدلاً من عينهِ والضَرِبُ الثاني: مَا لامةُ بَاءٌ أَوْ وَاوَّ.

## ذكر تحقيرِ ما كانتِ الألفُ بَدلاً مِن عينهِ

ُ حَقَّ هذَا الاسم إذَا صُغِّر أن يردُّ إلى أصلهِ، فإن كانتِ الأَلفُ منقلبةٌ مِنْ واو ردتِ الواوُ، وإن كانت منقلبةٌ من ياءِ ردت الياءُ تقولُ في نَابٍ نُبيبٌ والنابُ مِنَ الإِبلِ كذَلكَ لأنكَ تقولُ: أَنيابٌ وتقولُ في بَيتِ: بُيَيتٌ وفي شَيخِ: مُبيّخٌ هَلَا الأحسنُ.

ومنهم مَنْ يَكْسُرُ الأولَ فيقُولُ: شِيبِخٌ وبِيبِتٌ وتقولُ في تصغيرِ سَيِّدٍ: شُيَّيْدٌ وَهُوَ الأحسنُ، وإن حقرتَ رجلاً: اسمهُ: سارَ وغَابَ لقلتَ غُبِيبٌ وسُيَيرٌ لأنها من الياء ولو حقرت السّار وأنت تريد السائر: لقلت: سُوَيرٌ لأنها أَلفُ (فَاعلِ).

قَالَ سيبويه: وسألتُ الخليلَ عن: خَافِ ومّالِ يعني إذا قلتَ: رَجلٌ خَافِ ورَجُلٌ مَالً فقالَ: خَاف يصلح أن يكونَ (فاعِلاً) ذهبتُ عينهُ ويصلحُ أنْ يكُونَ (فَعِلاً)؛ لأنه مِنْ فَعِلْتُ.

يعني: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كانَ ماضيه على (يُعْجِلُ) أنهُ قَد يجيءُ هو أيضاً على فَعِلِ: نحو: حَذِرٍ فهو رَجُلٌ حَذِرٌ وفَرِقٌ فَهوَ رجلٌ فَرِقُلُ قَالَتَ ۖ وَأَمَا قَالُ فَإِنْهِم لَمْ يَقُولُوا (مَالِلٌ).

قَالَ: وحدثني مَنْ أَثْقُ بِهِ: أَنَّهُ يَقِالُمُ وَيَجُوا إِنَّا كُثْرَ عِاللَهُ وَكُبِشٌ صَافَّ إذا كثر صوفه ونعجةً صافةً قَالَ: وإذا جاءَ اسمٌ نحو: النَّابِ لا تدري أَمِنَ الياءِ هو أَم مِنَ الوادِ.

فاجملَهُ على الواوِ حتى يتبينَ لكَ لأنَّها مبدلةٌ مِنَ الواوِ أكثرُ.

قال أبو العباس: إنها قلبتِ الألفُ يعني الألفُ التي لا يُدرى أصلُها إلى الواوِ للضمة التي قبلُها يعني في باب التصغير.

قَالَ سببويه: ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ في ناب: نُوَيبٌ فيجيءُ بالوادِ؛ لأن هذه الألف يكثرُ إبدالهَا مِنَ الواواتِ وهو غَلَطٌ منه، وأما المؤنثُ فتقولُ: في نُورةٍ؛ نُوَيرةٌ وفي جَوْزَة جُويزَةٌ.

الضرب الثاني: ما لامةُ معتلةٌ مِنَ الثلاثي:

تقولُ في قَفَاً: قُفَيٌّ وفي فَتَى فَتَيَّ وفي جررٍ: جُرَيٌّ رفي ظَيِّي: ظَيَّيٌ فيصبر جميعٌ ذلكَ إلى الياءِ.

القسمُ الثاني: عما لا زيادة فيهِ وهو الرُّباعي:

وذلكَ نحو: جَعْفرِ وسَلْهبِ تقولُ: جُعَيغرٌ وَسُلَيْهَبٌ والتصغيرُ كالتكسيرِ. القسمُ الثالثُ: يما لا زيادةَ فيهِ وهو الحَهاسي:

وذلك نحو: سَغَرجلٍ وفَرَزدقِ تقولُ: سُفَيرجٌ وفُرَيزةٌ وقالَ بعضهم: فُرَيزقٌ؛ لأن الدالَ تشبهُ التاءَ والتاءُ من حروفِ الزيادةِ وكذلكَ خَلَوْنَقٌ: خُدَيْرِق فيمَن قَالَ: فُرَيزقٌ ومَنْ قالَ: فُرَيزةٌ قَال: خُدَيرنٌ ولا يجوزُ في (جَحْمَرشٍ) حذفُ الميم، وإن كانت تؤادُ لأنها رابعةٌ بعدَ ياءِ التحشر.

وقالَ الخليلُ: لو كنتُ محقراً مثلَ هذهِ الأسهاء لا أحذفُ منها شيئاً لقلت: سُفيرجلُ حَتى يصيرَ مثلَ: دُنَينيرِ.

الثاني مِنَ القسمةِ الأولى: وهو ما كانَ مِنَ الأسهاء فيه زيادةً:

وهوعلَى عشرة أضربٍ:

الأول: المضاعفُ المدغمُ.

الثاني: اسمٌ ثلاثي لحقته الزيادة للتأنيب قصار بالزيادة أربعة أحرف.

الثالث: امدم ثلاثي أدخل علي أيضاً العالميث وما ضارعها.

الرابع: اسمٌ يحذفُ منهُ في التحقيرِ مِن بناتِ الثلاثةِ الزيادةُ التي كسرتةُ للجميع لحذفتها. الحامس: اسمٌ يحذفُ منهُ الزوادُ من بناتِ الثلاثةِ عما أولهُ أَلْفُ الوصلِ.

السادس: اسمٌ فيه زائدتانِ تكونُ فيه بالخيار أيُّهما ششتَ حذفتَ.

السابع: اسمٌ مِنْ بناتِ الثلاثةِ تثبتُ زيادتهُ في التحقيرِ.

الثامنُ: ما يحدُفُ في التحقيرِ من زوائد بناتِ الأربعةِ.

التاسع: ما أولهُ أَلفُ الوصلِ وفيهِ زيادةً من بناتِ الأربُعةِ.

العاشر: تحقيرُ الجَمْعِ.

الأول: المُضاعفُ المُدغم: تقولُ في مُدُقَّ: مُدَيِّقٌ وفي أصمَّ: أُصَيِّمٌ تجمعُ بينَ ساكنين كيا فعلتَ في الجَمْع؛ لأن هذهِ الياءَ نظيرةُ تلكَ الألفِ. الثاني: تصغيرُ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ولحقْتهُ الزيادةُ للتأنيثِ فصارَ بالزيادةِ أربعةَ الحرفِ تقولُ في حُبَلَى: حُبَيلَ وفي بُشْرَى: بُشَيرى وفي أُخرى: أُخَيرَى فلا تكسرُ ما قبلَ الألفِ كما لا تكسرُ ما قبلَ الألفِ كما لا تكسرُ ما قبلَ الهابِ عن طُلَيحةِ وسُلِيمةٍ، فإن جاءتِ الألفُ للإلحاقِ قِلبتْ ياءَ تقولُ في مِغزَى: مُعَيزٌ وفي أَرْطَى: أَرَيطٌ وفيمن قالَ: عَلْقَى فَنونَ عُلَيْنٌ، وإذا كانتِ الألفُ خامسةٌ للتأنيثِ أو لغيرهِ حذفتْ تقولُ في: قُرْقَرى: قُرَيْقِرٌ وفي خَبَركي: حُبَبَرَكٌ.

الثالث: اسم ثلاثي أُدخلَ عليهِ ألفا التأنيثِ وما ضَارعَهما نقولُ في حَمْراءً: حُمَراءً فَلا تغير وكذلكَ (فَعُلانُ الذي لَهُ) (فَعْلَى) تقولُ في (عَطْشَان) وسَكْرانَ: عَطَيشانٌ وسُكَيْرانٌ؛ لأن مؤنَّتُهُ: عطشي وسَكرَى فأما ما كانَ آخرهُ كآخرٍ (فَعُلاَّن) الذي لَهُ فَعْلَى وعلى عدةٍ حروفِه، وإن اختلفت حركاتةً ولم تكسرهُ للجمع حتى يصبرَ على مثالِ (مَفَاعيلَ) فتحقيرةُ كتحقيرِ (عطشانَ وسَكْرَانِ)، فإن كانَ يكسرُ على مِثَالَ (مَفاعيلَ) كسرحان وسراحينَ، فإن تصغيرهُ: شُرْيحينٌ فأما ما كانَ على ثلاثةِ أحرف فلحفتهُ زائباتُانِ فكانَ بَمَكَهِ داً منصرِ فاً فإنهُ مثلُ ما هو بدلٌ مِنْ ياءٍ مِنْ نَفْسَ الحَرِفَ نَحُو: عِلْبَاء وجِزْبَاء تقوَلَ: عُلَيْنِينَ وَيُخَزِّينِي يَحَقُّرُ كَيَا يَحَقُّرُ مَا تظهرُ فيهِ الباءُ مِنْ نَفْسِ الحرفِ، وذلك نحو: دِرْحَاية وَكُوْرَيُحِيَّةٌ وَمُنْ مُمَرَّقَ عَلَيْهَا قَالَ: غُوَيغَى ومَنْ لم يصرف جعلَها كَخَورَاءَ فَقَالَ: غُويِغَاءُ يَا هَذَا وَمَنْ صَرِفَ قُوبِاءَ قَالَ: قُوَيْبَى وَمَنْ لَم بصرف قُوباءَ قالَ: تُوَيِياهُ؛ لأن تحقيرَ ما لحقتهُ ألفا التأنيثِ وكانَ علَى ثلاثةِ أحرفِ حكمهُ حكمٌ واحدٌ كيفَ اختلفتْ حركاتهُ وكُلُّ اسم آخرهُ أَلفٌ ونونٌ بجيءُ على مثالٍ (مَفَاعِيلَ) فتحفيرهُ كتحقيرٍ: سَرِحانَ تَقُولُ فِي سَرْحَانَ: سُرَيجِينُ وفِي ضِبْعانَ: ضُبَيعينُ لأنكَ تَقُولُ: ضَبَاعينُ حُوْمانً: حُوِّيمينٌ لأَنْكَ تَقُولُ: حَوَّامينُ وسُلطانٌ: سُلَيطينٌ لأَنْكَ تَقُولُ: سَلاطينُ وَفِي فِرزَانِ: فُرَيزينٌ كقولهم؛ فَرَازِينُ ومَنْ مَالَ: فَرَازِنَةُ قَالَ أَيضاً: فُرَيزِينٌ؛ لأنه جَاءَ مثلُ جَحَاجِحة وزَنَادقةٍ وتقولُ في وَرَشَانٍ وُرَيشِينٌ لأَنْكَ تقولُ: وَراشَين، وأما ظِرِيان فتقولُ: ظَرَيبانُ لأَنْكَ تقولُ: ظَرَابيٌّ ولا تقولُ: ظَرَابِينُ فلا تأتي بالنونِ في جمع التكسيرِ كما لا تأتي جما في جمع مَنكُرانَ إذا قلتَ: مُنكَارى، وإذا جاءً شِّيءٌ على مِثالِ: سِرْحان ولم تعلمِ العربُ كسرَنهُ في الجمع فتحقيرهُ كتحقيرِ سكرانَ تثبتُ الألفُ والنونَ في آخره كألفي التأنبثِ.

ولو سَمِّيتَ رجلاً: سرحانَ، ثم حقرتهُ لقلتَ: شُرَيحينٌ؛ لأنه يجمعُ جَمعَ الملحيٰ في تكرتهِ، وإذا جمعتِ العربُ شيئاً فَقَد كَفَتكَ إِيَّاهُ.

فَأَمَّا عُثْمَانُ فَتَصَغَيرَهُ عُنَيَمَانٌ؛ لأنه لَمَ يكسرُ على عَثَامِينَ ولاَ لَه أَصلٌ في النكرةِ يُكسرُ عليهِ. الرابع: ما يحذفُ في التحقير من بناتِ الثلاثةِ مِنَ الزيادات:

لأنك لو كسرتَهُ للجمع حذفتها تفولُ في مغتلم: مُغَيلمٌ: كقولِكَ: مَغالمُه وإن شِئْتُ عوضَت نقلتَ: مُغَيليمٌ العوضُ مُنَا غيرُ لازم؛ لأن الزيادةَ لم تُقَعّ رابعةٌ وفي جوالقَ: بُحَويليقٌ إذا أردتَ التعويضَ وفي مُقدّمٍ ومؤخّرٍ: مقيدمٌ ومؤيخرٌ تحذفُ الدالُ ولا تحذفُ الميمُ؛ لأن الميمَ دخلتْ أولاً لمعنى، وإن شئتَ عوضَت فقلتَ: مُقَيديمٌ ومُؤيِّغيرٌ.

واعلم أنه لا يجوزُ أَنْ تقولَ: مُقَيدمٌ فتدعُ الدالُ على تَشديدِها؛ لأنه لا يكونُ الكلامُ مَقَادمُ مِن أَجلِ أَنهُ لا يجتمعُ ثلاثةُ أَحرفِ مِن الأصولِ بعدَ ألفِ الجمع، وأما منطلقٌ فتقولُ فيهِ: مُطَيلنٌ ومُطَيلينٌ تحذفُ النونَ ولا تعرف المنه لأنها أولٌ وتقولُ في: مُذَكّرٍ مُذَيكرٌ وكانَ الأصلُ مُذتكراً فقلبتِ الناءُ ذالاً من أَجلِ النتائِينُ أَن الدالُ في الدالِ وهذا يبينُ في موضعهِ إن شَاهَ الله .

فإذًا حقرت حذفت الدال لأنها الناء في مفتعلي وظهرتِ الذال إذ لم يكن ما تدغمُ فيهِ. وإن شنت عوضت فقلت: مُذيكبرٌ وكذا مستمعُ تقولُ: مُسَيععٌ ومُسَيعيعٌ وتقولُ في مُزْدان مزيّنٌ ومُزّيينٌ! لأن أصلَ مُزدانٍ مُزْتانٌ وهو مُفْتعلٌ مِنَ الزّينِ فأبدلتِ الناء دالاً فلما صغرت حذفتها لأنها زائدة في حَشْرِ الاسم وتقولُ: مُخمَرٌ مُحْبَمرٌ ومُحْبَميرٌ وفي: محمّارٍ مُحْبَميرٌ لا بُدُّ مِنَ النّاءويضِ وإنّها ألزمتها العوض؛ لأن فيها إذا حذفت الرّاء ألفاً رابعة في محمّارٌ.

وَتَقُولُ فِي خَمَارَةِ: مُحَيِّرَةٌ جَمَعَ بِينَ سَاكِنَيْنِ لأَنْكَ لَو كَسَرِتَ قَلْتَ: خَمَارٌ وَفِي جُبُنَّةٍ جُبِيَنَّةٌ لأَنْكَ لَو كَسَرِت قَلْت: جَبَانٌ وقد قالوا: جُبُنَةٌ فخففوا.

وتقولُ في مُغدودنِ: مُغَيدينٌ فتحذفُ الدال الثانية؛ لأنه مُفْعُوعلٌ فالعينُ الثانيةُ هي المكورةُ الزائدةُ.

هَذَا الفياسُ عندَ سيبويه.

وإنَّ حَذَفَتَ الدَّالَ الأُولَى فَهُوَ بَمَنْزَلَةٍ جُوَالِقَ وَتَقُولُ فِي خَفِينَادٍ: خُفَيدِدٌ وخُفَيديدٌ وغَدُودِنٌ مثلُ ذَلِكَ وقَطَوطَى: قَطَيطٌ وقَطَيطيٌّ.

ومُقَعَنسسٌ تحَدْفُ النونُ وإحدى السبنين فتقولُ: مُقَيعسُ ومُقَيعيسٌ، وأما مُعْلَوّطٌ فليسَ إلاّ: مُعَيليطٌ وعَقَنْجَجٌ: عُفَيججٌ وعفَيجَيجٌ؛ لأن النون بمنزلةِ واو غَدَودنٍ وياء خَفَيددٍ والجيمَ بمنزلةِ الدال.

وَعَطَوَّدٌ: عُطَّيَّدٌ وعَطَيَدٌ.

وإنّها ثقلتِ الواوُ الملحقةُ كما ثقلت باء هَدَبّسِ ونُونُ هَجَنّسِ عِثْوَلُ: وعُثَيَلٌ لأنّهم يقولون: عَثَاولُ وعَثَاويلُ والواو ملحقةُ بمنزلةِ شينِ قِرْشِبٌ واللامُ الزائلةُ بمنزلةِ الباءِ في قِرْشَبُ نحذفتها كما حذفت الباءَ في: قَرَاشب.

وأثبتوا ما هو بمنزلةِ الشين.

وأَلْنُددٌ وَيَلْنَكُ واحدٌ تقولُ: أَلَيْدٌ ولو سَعِيتُ رَجَلاً بِأَلَبَبَ لَقَلَتَ: أَلَيْبٌ. ترده إلى القياس؛ لأن (أَلبِياً) شَاذٌ كخبوةٍ.

إِذَا حَفَرَتَ خَيْوَةَ صَارَ مثل: حِذْوةٍ وجِيعٌ هَذَا قُولُ سيبويه وإستبرقٌ: أَبيرقُ وأَبَيريقٌ. وأَرْنَدجٌ وأَرْيَدجٌ مثلُ ٱلنَّذَةِ.

ولا تلحقُ الألفُ إلاّ بناتِ الثلاثةِ فتدعُ الزائدَ الأولَ وتحذفُ النونَ.

وَذُرَخَرَحٌ ذُرَيرِحُ؛ لأن الراءَ والحاءَ ضُوعِفا كها ضَوعِفت دَالُ مَهْددٍ؛ والدليلُ عَلى ذلكَ: ذُرَاحٌ وذُرُوحٌ ومَنْ لغتهُ ذُرَحُرَحٌ يغولُ: ذَرَارِحٌ.

وقالوا: جُلَعلمُ وجَلاَلِعُ.

وزعم يونس: أنَّهم يقولونَ: في صَمَحمعٌ صَهَامحُ فتقولُ عَلَى هَذا جُلَيلعٌ، وإن شئتَ عوضَت فقلتُ: ذُرَيريحٌ. وزَّعَم الحَليل: أَنَّ (مَرمَريسَ) من المراسةِ فضاعفوا الميمَ والدالَ في أوّلِهِ وتحقيرة: مُريريسٌ؛ لأن الياءَ تصيرُ رابعةً فصارتِ الميمُ أُولِى بالحَذْفِ مِنَ الراءِ؛ لأن الميمَ إذا حَذَفت ثبينَ في التحقير أَن أَصلُهُ من الثلاثةِ كأنَّكَ حقوتَ (مرّاس) ومُشرولٌ مُسَيريلٌ ليسَ إلا ومساجدُ اسمُ رجل مُسَيجدٌ تحقيرُ مَسْجدٍ.

الخامس: مَا تَعَدُّفُ مِنْهُ الرَّوَالِّذُ مِنْ بِنَاتِ النَّلَالَةِ:

هما أوائله ألفاتُ الوصلِ تقولُ في استضرابٍ تُضَيريبٌ حذفت ألف الوصلِ والسينَ لا بُدَّ من تحريكِ ما يليها ولم تحذف الناء؛ لأنه ليسَ في كلامِهم مِفْعَالُ وفيهِ النّجفافُ والتّبِيانُ وتقولُ في افتقارٍ: فُتَيفيرٌ تحذفُ ألفَ الوصلِ لنحركَ ما يَليها ولا تحذفُ الناءَ الزائدةَ إذا كانت ثانيةً في بناتِ الثلاثةِ وكانَ الاسم عدةُ حروفِه محسبةٌ رابعهنَّ حَرفُ لينٍ لم يحذفُ منهُ شَيءٌ في تكسيرِ الجمعِ ولا في تُصغيرِ وإنهَا تحذفُ الزائدَ إذا زادَ على هذه العدةِ وخرجَ عن الوزنِ وانطلاقٌ.

قالَ سيبويه: نُعلَيلينَ؛ لأن الزيلاة الذي الذي الذي الذي بناتِ الثلاثةِ وكانت على خمرة احرفِ فكانَ رابعهنَ حرفُ لينِ لم يحذَ فَيُرِ مَنْ فِي الْمِينِ الْمِينِ الْمِينِ اللهِ الجمع كتِجفافِ تجافيف.

وقالَ أبو عثمان المازنِ: أقولُ في انطلاقٍ طُلَينٌ طلَّينٌ؛ لأنه ليسَ في كلامِهم نِفْعَالُ.

قال أبو بكر: والذي أذهبُ إليه قولُ سيبويه؛ لأنه إنّها يحذفُ الزائدُ ضرورةً فإذا قدرَ على إثباتِه كان أولى لئلا يلبسَ بغيرهِ عا لا زائدَ فيهِ فأمّا استفعالٌ فَلم بجزْ أَن تثبتَ السبنَ والناءَ فيهِ؛ لأنه سنةُ أحرفِ كانَ حذفُ السبنِ أولى لأنّها ساكنةٌ ولأنّها إذا حذفتُ بقي مِنَ الاسم مِثالُ تكونُ عليهِ الأسهاء فكانّتُ أولى بالحذفِ وليسّ بلزمنا متى جلّفنا زائداً أَن نبقي الباقي عَل تكونُ عليهِ الأسهاء ولو وجبَ هذا لما جازَ أن تقولَ: في افتقار فَتيقيرُ الأنه ليسَ تي مِثالُ معروفِ من الأسهاء ولو وجبَ هذا لما جازَ أن تقولَ: في افتقار فَتيقيرُ الأنه ليسَ تي الكلام (فَتعالُ) ولا شيءَ مِنْ هذا الضربِ ونفولُ في اشهيبابٍ: شُهيبيبٌ واغديدانٍ: غُدَيدينٌ عَذفُ الألفَ والماءً.

واقعنساسٌ تحذفُ الألف والنونَ وحذفُ النونِ أولى مِنْ السينِ واعلوّاطُ وعُلَيبَطُ تحذفُ الألفُ والوّاو الأُولى لأنّها بمنزلةِ الياءِ في اغديدانِ والوّاوُ المتحركةُ بمنزلة ما هُوَ من نفسِ الحرفِ؛ لأنه أَلحَقَ الثلاثةَ بالأربعةِ.

#### السادس: اسمٌ مِنَ الثلاثي:

قيرُ زائدتانِ تكونُ فيهِ بالحنيارِ أيَّها شئتَ حذفتَ تقولُ في قَلَنْسُوةِ: قُلَيسيّة وحَبَنْطَى: حُبَيطٌ وحُبَينط لأنها جمعياً دخلت للإلحاق.

وَكُوَأَلُلُ: وهو القصيرُ زيادةً كُؤَيلُلُ وكُؤَيلِيلُ وكُوتيلٌ وكُويَئيلُ وفي حُبَارى: حبيرى وحُبَيْرٌ.

قَالَ أَبُو بِكُو: والذي أَختارهُ إِذَا كَانَت إِحدى الزَاتَدَيْنِ هلامةً لَشِيءٍ لمُ تَحَذَفِ العلامةُ إِلاَ اللّهِ يَكُونَ الزَائلُ الآخُرُ ملحقاً، فإن الملحق بَعَنْزُلْةِ الأَصلِي فَأَرى أَن تُصغرُ حُبَيرى وتحذف الأَلفَ الأَولَى النّبي في حَشوِ الاسم وتَقْرُك أَلفُ الْقَانِيْتُ وكَانَ أَبُو عمرو يقولُ: حُبَيرةٌ يَجملُ الحَاة بدلاً مِنْ أَلفُ التأنيثِ وألما علانيةٌ ومُّمانيةٌ وأُحسنهُ حُلَينيةٌ وتُتَمِنيةٌ، لأن الباءَ في آخرِ الاسم أَلفَ بمنزلةٍ ما هو مِن نفسِ الحرفِ لأَنْهَا تلجَقُ بِنَاءٌ بِبناءٍ فِاءٌ (عُفارية وقُرَاسية) بمنزلةٍ راءِ عُذَافرةٍ وقَد قَالَ بعضهم: عُقَيرةٌ ونُعينةٌ شبهها بألفِ حُبَارى وكذلك صَحَارى وأشباهُ ذلك، عُذافرةٍ وقَد قَالَ بعضهم: عُقيرةٌ ونُعينةٌ شبهها بألفِ حُبَارى وكذلك صَحَارى وأشباهُ ذلك، قان سميت رجلاً بمهارى وصَحارى قلت: مُهبرٌ وصُحَيرٌ.

قال سيبويه: وهوَ أحسنُ؛ لأن هذه الألف لم تميى. للتأنيثِ إنّها أرادوا: مُهاريٌّ وصَحاريٌّ فحدَّفوا وأَبدلوا وعَفَرناةٌ وعَفَرني غُفَيرنَّ وعُفيريةٌ لأنّها زيدتا للإِلحاق العِرَضتي ضَربٌ مِنَ السيرِ عُرَيضنٌ؛ لأن النونَ ملحقةٌ والألفُ للتأنيثِ فثباتُ الملحقِ أولى.

وقَبَائلُ اسمُ رَجُلٍ: قُبَينلٌ وقَبَيئيلٌ. إذا عوضت وطَرحُ الألفِ أوني مِنَ الحَمزةِ لأَنْهَا بِمنزلةِ جيم مَسَاجدَ وهَمزةُ بُرَائلِ وهذا قولُ الخليلِ، وأما يونسُ فيقولُ: (قُبَيَلُ) بِحذفُ الهمزة.

قالَ أبو بكر: فقولُ الخليلِ أحسنُ؛ لأن حذفَ الساكنِ أُولَى مِنْ حَذَفِ المتحوكِ وبقاءُ الهمزةِ أدلُّ على المصغرِ وتقولُ في لُغَيزَى: لُغَيغِيز تحذفُ الألفَ لأَنْك لو حذفتَ الباءَ الرابعةَ لاحتجتَ إلى أَنْ تحذفَ الأَلفَ فتقولُ: لُغيغزٌ؛ لأنه يستوفي عدد الخمسة وكذلك الْمُعِنساسُ: قُعَيسيسٌ تَحَذَفُ النونَ وتتركُ الألفَ لأنك لو حذفتَ الألفَ لاحتجتَ إلى حدَف النونِ فحذفُ ما يستغنى بحذفهِ وحدَه أولَى مِنْ أن تخلّ بالاسم.

وِياء لُغَيْرَى لِيست بِياءِ تَصغيرِ؛ لأن ياءَ التصغيرِ لا تكونُ رابعةً فهي بمنزلةِ الألفِ في خُضَّارى وتَصغيرُ خَضَّارى كتصغيرِ لُغَيْرَى وَبُركاهُ وجَلُولاهُ بُرَيكاهُ وجُلَيلاءُ ففرقوا بِينَ هذهِ الألفِ التي للتأنيثِ وقبلَها أَلفٌ وبِينَ الهاءِ التي للتأنيث؛ لأن هذه لازمةٌ والهاءُ غير لازمة وتقولُ في: عِبْدَى عُبَيْدٌ تحذفُ الألفَ ولا تحذفُ الدال وفي مَعْلوجاء ومَعْيُوراء: مُعَيليجاء ومُعَيراهُ تلزمُ العوضَ؛ لأن الواوَ رابعةً.

قال سيبويه: لو جاءً في الكلام فَعُولاءً ممدوداً لم تحذف الوَاو في قولِ مَنْ قالَ في أسودٍ: أُسّيودٌ فأمّا من قال في سيد: أسبدٌ وفي جَدولٍ جُدّيّلٌ فإنه يلزمهُ أن مجدف فيقولُ: فُعَيلاءُ؛ لأنه غيرُ الحرفِ الملحقِ فصارَ بمنزلةِ الوَاعِدِيقِ (بَرُكاءً) ويحقرُ: ظَرِفينَ وظَرِيفاتِ ظَرِيفونَ وظَرِيفاتٌ.

وقال سيبويه: سألتُ يونس عن تخفير ثلاثينَ فقالَ: تُليثونَ ولم يثقلَ شَبهوها بواوِ جَلُولاءَ؛ لأن ثلاثاً لا تستعملُ مَفْرَدَةً وهي بَمَنْزَلَةٍ عَشْرَينَ لا تفردُ عِشراً.

ولو سميتَ رَجلاً جِلَارِين ثُمَ حقرتَ لقلتَ: جَذَيرِينُ ولمْ تَثَغَلُ لأَنْكُ لِسَتَ تريدَ معنى التثنية، فإن أردتُ معنى التثنية ثقلتَ وكذلكَ لو سميتَهُ بدّجاجاتٍ وظَرِيفينَ ثقلتَ في التحقيرِ؛ لأن تحقيرَ ما كانَ من شيئين كتحقيرِ المضاف فدجاجة كدّرابَ جِردَ ودجاجتينِ كنّرابَ جِردَ ودجاجتينِ كنّرابَ جِرْدين.

السابع: كُلُّ اسمٍ من بناتِ الثلاثةِ تثبتُ فيه زيادتهُ في التحقيرِ:

وذلكَ قولُكَ في يَجفافِ: تُجيفيفٌ. وإصليتٌ: أَصَيليت. ويربوعٌ: يربيع؛ لأنَّهَا تنبتُ في الجُمع وعَفريتٌ: عُفَريتٌ ومَلكوتٌ: مُلَيكيتٌ لقولهم: مَلاكيتُ وكذلك: رَعْشُنَّ لقولك: رَعَاشنَّ وَمَلكوتٌ: عَاشنَّ وَمَلكوتٌ! مُلَيكيتٌ لقولهم: مَلاكيتُ وكذلك: رَعْشُنَّ لقولك: رَعَاشنَّ وَسَنْبَتُهُ لقولِهم: سُنَابِتٌ والدليلُ على زيادة التاءِ قولُهم: سَنْبَةٌ.

وقَرْنُوةٌ تَصِغَرُ: قُرَينيةٌ لآنك لو جمعتَ قلتَ: قَرانٌ.

ويَرْدَرابا وحولايا بُرَيدرٌ وحُويلٌ؛ لأن الياء ليستُ للتأنيثِ وهي كياءِ دِرْحايةٍ.

الثامنُ: ما يُحدُفُ مِنْ زوائد بناتِ الأربعةِ كَمَا تَحدُفُها في الجمع:

تقولُ في فَمَحدوةِ قُمَيحدةٌ لقولِهم: فَمَاحدُ وسُلحفاةٌ سُلَيحفةٌ لسلاَحفَ وفي مَنجنيقِ مُجَينيقٌ لِيَجانيقَ وعنكبوتُ: عُنَيكبٌ وعُنَيكيبٌ لعَناكبَ وعَنَاكيبَ.

و تخربوتُ تُخَيربٌ و تُخَيريبٌ تعوضُ، وإن شئتَ فعلتَ ذلكَ بقَمحدوةٍ وسُلَحقاةٍ ونحوهما.

عَيْظَمُوس: عُطَيْمِسٌ لقولِهم: عَطَامِيسٌ وعَيْضَموز: عَضَيمزٌ لأَنْك لو كسرتَ قلتَ: عَضامَيزُ وحُجَنفُلُ حُجِيفُلٌ وحُجَيفيلٌ النونُ زائدةٌ وكذلك عَجَنْسُ وعَدَبَّسُ ضاعفوا كَها ضاعفوا ميمَ عُمَّدِ وكذلكَ قِرضَبُّ ضاعفوا الباءَ كها ضاعفوا ذالٌ معَدُّ وكُنهور لا تحذفُ واوهُ لأنها رابعةُ فيها عدنهُ خسةُ أحرفِ.

وعَنْتَرِيسٌ عُتَبِرِيسٌ والنونُ زَائدةً ﴿ لَأَنْ الْعَثْرَيْنَ ۚ السَّنَةُ والْعَنثريسَ الشديدُ وخَنْشَليلٌ تُحتَيشيلٌ تحدف إحدى اللامين زائدةً لِأَنَّهَا زائدةً يدلُكُ على ذلك التضعيف والنونُ من نفس الحرف حتى يتبينَ لك سوى ذلك ومنجنونُ مُنْيجِينٌ وطُمَأْنِينَةً طُمَيثينةً تحدفُ إحدى النونين لأنّها زائدةً.

وفي قشعريرة قُضَيعرة وقِنْدَأَو إنْ شتت حذفت الواو كها حذفت الف حَبَركي، وإن شئت النون وإبراهيم بُرَيهيم وقد غلط في هذا سيبويه؛ لأنه حذف الهمزة فجلعها زائدة ومِنْ أصولهِ أنْ الزوائد لا تلحقُ ذواتِ الأربعةِ مِنْ أوائِلها إلاّ الأسهاء الجارية على أفعالها ويلزمه أن يصغر إبراهيم: أُبيرية ويصغر اسهاعيل: سُمَيعيل وقال: تُعذفُ الألفُ حتى تجيء على مِثَالِ: فُعَيعيلٍ ومُعْرفسٌ جُرَيفسٌ وجُريفسٌ ولُو لم يحذِف المبم لم يجيء التحقيرُ على مِثَالِ: فُعَيعلٍ وفعيعيلٍ ومُقْشَعِرٌ ومُطَمَئنٌ تَعذفُ المبم وأحد الحرفين المضاعفين.

فتقولُ: قُشَيعيرٌ وطُمَيْتين وخَورَنقٌ مثل: فَدَوكسٍ ويَرْدَرايا بُرَيدرٌ تَحَذَفُ الزوائدَ حتَى تصيرٌ على مثالِ (فُعَيعلٍ)، وإن عوضتَ قلتَ: بُرَيديرٌ وحُويَلِيٌّ؛ لأن الياءَ فيهما ليستُ للتأتيثِ ولكنها بمنزلةِ ياء دِرْحايةٍ. التاسع: تحقيرُ ما أولهُ أَلفُ الوصِل وفيهِ زيادةٌ مِنْ بناتِ الأربعةِ:

وذلك احرنجامٌ تقولُ: حُرَيجيمٌ تحدّفُ الألفَ والنون حتى يصيرَ ما بقيَ علَى هالِ: فُعَيعيلِ ومثلهُ الاطمئنانُ والاسلنقاء.

العاشرُ: ما كُشّر عليهِ الواحدُ للجمع:

كُلُّ بِناءٍ لأَدنى العددِ فتحقيرهُ جائزٌ وهو على أربعةِ أبنيةِ: أَفَمُلُ وأَفعالُ وأَفعلةٌ وفِغلَةٌ، وذلك قولُه في أكلبِ: أكبلبٌ وفي أجالٍ: أجَيَّالٌ وفي أجريةِ أجريةٍ أُجريبَةٌ وفي غِلْمَةٍ: غُليمةٌ وفي وُللدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ: وَلَيدةٌ الله عليه فإن حقرت ما بني للكثيرِ وددنه إلى بناءِ أقل العددِ تقولُ في تصغيرِ: دُورِ أُدَيرٌ تردُّة إلى أَدنى العددِ، فإن لم تفعلُ تحفرها على الواجِدِ وأَلحقُ تاءَ الجمع، فإن حقرت مَوَابدُ وقنّاديلَ قلتُ: قُنيديلاتٌ ومُريبداتٌ ودَراهمُ دُرَجهات وفِئبانُ وفَتَهُ تردهُ إلى فِيتِهِ، وإن ششتَ قلتُ: فُتَيُونَ والواوُ والنونُ بمتزلة الألفِ والتاءِ وفَقراءُ فَقيرونُ، فإن كانَ الاسم قد كسر على واحدِه المستعملِ في الكلامِ فتحف على المنافِ المستعملِ تقولُ في ظروفٍ جَمعُ ظريفٍ: فَلُولِ فَرَيْهُ وَلَي السّتَعملِ وَ فَلَوفٍ وَقَاعِرِ فَإِذَا فَعُولُ وَ السّتَعملِ وَ فَلَوفٍ وقَاعِرِ فَإِذَا فَعُلُولِ وَوْ السّتَعملِ وقالِهُ وقاعِنْ فَلَولِ وقَاعِرِ فَلَا اللهُ مَعْمُ فَعَلُولٍ وَلَا وَفِي السّتَعملُ واحدهُ حَلَّ فَلَى العَيْمُ وَاعِي السّتَعملُ واحدهُ حَلَّ اللهُ مَعْمُ فُعَلُولٍ فَي فِلْهِ أَلَا فَعِيدًا لَا فَعْمَالُ وَاحدهُ حَلَّ كَانَ فَهِذَا تَعْيَرُهُ وَلَا لَهُ وَيَعْلُولٍ أَوْ فِعْلَيلِ فَكِيفَ كَانَ فَهِذَا تَعْيَرُهُ.

وزعم يونس: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقول: سُريبلاتٌ في تصغيرِ سَراويل يجمعهُ جمعاً بمنزلةِ: 
ذَخَاريفَى ودَخُرُضةِ وتقولُ في جُلُوسٍ وفُعودٍ: جُوَيلسونَ وقُويعدونَ فأما ما كانَ اسها للجمعِ وليسَ من لفظ واحدٍ مكسراً فإنَّهُ يحقرُ على لفظهِ! لأنه اسم للجمع كالاسم الواحدِ، وذلك نحو: قوم يحقرُ قُويمٌ ورَجُلٌ رُجَيلٌ! لأنه غير مُكسرٍ وكذلك النفرُ والرَّهط والنسوةُ والصحبةُ، فإن كسرتَ شيئاً مِنْ هذا لأدنى العددِ حقرتَهُ بعدَ التكسيرِ نحو: أقوام أُقيامٌ وأَتفارٍ تقولُ: أَيْفارٌ والأَراهطُ رُقيطونَ.

قال أبو عثيان المازني: قال الأصمعي: بناتُ رَهطٍ وأَرْاهطٍ وأراهط فَعَلَى هذا تقولُ:
 أَرْبِيطُ، وأما قولهُ:

#### 

قكأنهُ حقَّر ذَهادِه فردهُ إلى الواحدِ وأدخلَ الياءَ والنونَ للضرورةِ كمّا يدخلُ في أرضينَ والذَهداه: حاشيةُ الإبلِ، وإذا حقرتَ السنينَ قلتَ: سُنيَّاتٌ لأَنكَ قد رددتَ ما فعب وأرضونَ أُريضاتٌ لأَنكَ قد غيرتَ البناء، وإن كانَ اسمُ امرأةٍ قلتَ: أُريضونَ وكذلكَ سنونَ لا ثردُّ إلى الواحدِ لأَنكَ لا تريدُ جماً تحقرهُ، وإذا حقرتَ سنينَ اسمَ امرأةٍ في قولِ مَنْ قالَ: سنينَ قلتَ: سُنيَنَ على قولِدِ في يَضَع: يُفَيِّعُ لا تحتاجُ إلى أَنْ تردُّ؛ لأنه على مِثالِ المصغراتِ مِنْ فَعَيلٍ وفَعَيعِلٍ فَمن قال: سِنُونَ قالَ: سُنَيْرَنَ فَلْم يكن بُدُّ مِنَ الردُّ؛ لأن الواوَ والنونَ ليستا من الاسم المصغر.

وقالَ سيبريه: تقولُ في أَنْعَالِ اسم رجلٍ أُفَيِّعالٌ فرقوا بينها وبينَ إفْعالٍ.



# الثالثُ مِنَ القسمةِ الأُولَى وهو الاسم المنظوصُ<sup>٥٠</sup>

وهَو على سبعةِ أَضربٍ:

الأولُ: ما ذهبتُ فاؤهُ مِنْ بناتِ الحرفينِ.

الثاني: ما ذهبتُ عينهُ.

الثالث: ما ذهبتُ لامهُ.

الرابع: ما ذهبتُ لامهُ وكانَ أُولَهُ أَلْفَ الوصلِ.

الحامسُ: ما كانَ فيهِ تاءُ التأنيثِ.

السادسُ: ما خُذَفَ منهُ ولا يردُّ في التحقيرِ.

السابعُ: الأسهاء المبهمةُ...

الأولُ: ما ذهبتْ قاؤهُ من بناتِ الخرقين: ﴿

مِنْ حَقَّ هَذَا البَابِ أَن تَرَجِّ الإيسِمِ فِيهِ إِلَى أَصِلهِ حِتَّى يَصِيرُ عَلَى مِثَالِ فُعَبَلِ نحو: عِدوْ وَزِنَة تَفُولُ: وُعَيدةً وَوُزَينةً ووُشِيةً.

ويجوز أُعَيدةٌ وأُشَيةٌ وَكُلُّ إذا سميتَ بِهِ فلتَ: أَكَيلٌ وْخُذُ أُخَيْدٌ.

الثاني: ما دُهبتُ عينةُ:

وذلكَ مُذْ يدلُكَ علَى ذهابِ العينِ مُنذُ وتحقيرُه مُنَيدٌ وسَلَ هُو مِن سَأَلتُ وتحقيرهُ سُؤَيلٌ ومَنْ قالَ: سَالَ يسالُ قَلَم عِمزُ قالَ: سُوَيلٌ ويحقرُ سَهُ سُنِيهةٌ.

الثالث: ما ذهب لامة:

نَحو: دَم تَقُولُ: دُمَيُّ يدلُّكَ عليهِ دِمَاءٌ ويَدِ يُدَيةٌ يدلُّكَ عَليهِ أَيدٍ وشَفَةٍ شُفَيهةٌ يدلُّكَ شِفاةٌ شَافهتُ وحِرٍ حُرَيحٌ يدلُّكَ أحراحٌ ومَنْ قالَ في سَنَةٍ سَاتيتٌ.

قَالَ: سُنَيَّةٌ ومَنْ قَالَ: سَانِهِتُ قَالَ: سُنَيِهةً.

<sup>(</sup>١) قال الجرجائي: المنقوص: هو الاسم الذي في آخره باء قبلها كسرة، نحو: القاضي.

ومنهم مَنْ يقولُ في عِضَةِ عُضيهةٌ مِنَ البيضاء ومنهم مَنْ يقولُ عُضَبَةٌ مِنْ عَضَّبتُ وعلَى ذلك قالوا: عِضُواتٌ وتقول في قُلِ: قُلُبنٌ دليلة فلانٌ وَرُبُ مُخففةٌ تحقيرُها رُبَيبٌ تدلُ رُبُ الثقيلةُ عليهَا.

وكذلكَ بِخِ يِدلُكَ عليهَا (بَخِّ) الثَّيلةُ. وكُلُّ هَذَا بِينِي إذا سمِّي بِهِ.

قال سيبوية: وأظن قط كذلك؛ لأن معناها انفطاع الأمر وقم قُوية بدلٌ عليه: ألمواه رقم قُوية بدلٌ عليه: ألمواه رقم قُوية لله كانت امرأة؛ لأن الهاء في ذه بدلٌ مِنْ باهِ فتلعبُ هلِه الهاء كها ذهبتُ ميمُ (فم)، وإذا خففت (إنَّ) ثم حقرتها رددت، وأما (إن) الجزاء (وأنَّ) التي تنصبُ الفعل و(إنِّ) التي في معنى منا و(إنَّ) التي ثُلغى في قولِكَ ما إنْ تفعلُ وعَنْ نقول: عُنَيُّ وأَنَّ وليسَ على نقصانها دليلٌ منا هو فحملَ على الأكثرِ وهو الباءُ ألا ترى أنَّ ابناً واسها ويداً وما أشبه إنَّها نقصانهُ الباءُ وجيعُ هَذَا قولُ سيبويه.

الرابع: ما ذهبت لامة وكانتْ أولةُ ٱلْمَا مُوصُولَةً﴾

تقولُ في اسم سُمَيٌّ ويدلُّ اسهاء وابن بُنَيٌّ يدلُّ أَبناهُ وأسب: سُنِّهةٌ ويدلُ أَستاهٌ.

المامس: عُمقيرُ ما كانَّ مِنْ ذلكَ فيهِ تاءُ التأنيثِ:

أحلم أنهم يردونهُ إلى الأصلِ ويأثونَ بالهَاءِ فيقولونَ في أَحْتٍ: أُخَيةٌ.

وفي بِنتِ: بُنَيَةٌ وذَيْتِ: ذُيَيَّةٌ وَهَنْتِ: هُنَيَةٌ وَمِنَ العربِ مَنْ يقولُ في (هَنْتِ): هُنَيهةٌ يجعلُ الهاة بدلاً مِنَ التاءِ في (هنْتِ) ولو سميتَ امراهُ: (بِضَرَبَتْ) ثُمَّ حقرتَ لقلتَ: ضُرَيبةٌ تجعلُ الهاة بدلاً من الناءِ.

السادسُ: ما حلفَ منهُ ولا يردُّ في التحقيرِ ما حلفَ منهُ:

وَذَلَكَ مِن قَبِلِ أَنَّ مَا بِفِيَ مِنهُ لَا يَخْرِجُ عَن أَمثلةِ التَحْفَيْرِ مِنْ ذَلَكَ مَيتٌ: مُنيَّتٌ والأصلُ مَيْتٌ وهَارٍ: هُوَيْرٌ والأصلُ هَائزٌ.

وزعمَ يونس: أنَّ ناساً يقولونَ: هُوَيئرٌ فهؤلاءِ لم يحقروا هاراً وإنَّها حقَروا هَاثراً كَمَا قالوا: أَيْيَنُونَ كَأَنَّهِم حَفَرُوا أَبُنِي وَمُرٌّ وَيُوِى إِذَا سُمِيَ بِهِمَا مُرَيِّ وِيْرَىُّ ولا يقاشُ عَلَى (هُويئَرِ). قالَ سيبويه: فأمّا يونس فحدثني أنَّ أبا عمرو كانَ يقول في: (يُرى) يريئيٌ يهمزُ ويجرُّ وهذًا ردهُ إلى الأصلِ وتصغيرُ يَضَعُ: يَضَعُعُ عَلَ مذهبِ سيبويه وكانَ أبو عثمان يَرى الردَّ فيقولُ: يُوضَعٌ ومُرَثِينٌ وهو أَجودُ عندُه لأنها عينٌ ويقولُ في خَيرٍ مِنكَ: خُييرٌ منكَ وشُترَيرٌ منكَ لا تردُّ الزيادةُ.

#### السابعُ: الأسياء اليهمةُ:

اعلم أنَّ التحقيرَ يضمُ أوائلَ الأسهاء غيرَ هلِه، فإن أوائلُها تتركُ علَ حالِهَا تقول في هَذا: هذَبًا وذاكَ ذَيّاكَ وأَلا أُليًّا.

وألحقوا هذه الألف الزائدة أواخرَها لتخالف أواخرَ غيرِها كها خالفتْ أوائلُها قال: هَذا قولُ الخليلِ.

قالَ سيبويه: قلتُ فَهَا بالُ ياءِ التصغير فيهِ ثانيةً قالَ هي في الأصلِ ثائثةٌ ولكنّهم حذفوا الياءَ حينَ اجتمعتِ الياءاتُ.

وإنّيا حلقُوها من ذَيبًا فَأَمَا تُبّا فَتَحَقّيرًا ثَالِمُ اللّهِ بِقُولُ أَلِيّاء.

والذي تقولُ: (اللَّذَيَّا) والتي: اللتَبَّا، وإذا ثنيتَ أو جمعتَ حذفتَ هذِه الألفاتِ تقولُ: اللَّذَيُّونَ واللتَيَاتُ والتثنيةُ اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ وذَيانِ ولا تحقرُ (مَنَ) ولا (أي) إذا صارا بمنزلةِ الذي استغنى عنَهما بتحقيرِ (الذي) ولا تحقرُ اللاقِ استغنوا عنَها باللَّتِياتِ.

قَالَ سيبويه: كما استغنوا بفرلهِم: أَنَانا مُسَبَّاناً وعُشَبَّانَا مِن تَحْقَيرِ القَصْرِ في قولهِم: أَتَى قَصْراً وَهُوَ الْعَشِيِّ.

#### الأبوابُ المنفردةُ تسعةٌ:

الأولُ: تحفيرُ كُلُّ حرفٍ فيهِ بدلٌ.

الثاني: تحقيرُ الأسياء التي يشبتُ الإبدالُ فيها.

الثالث: تحقيرُ ما كانَ فيهِ قَلبٌ.

الرابعُ: تحقيرُ كُلُّ اسمِ كَانَ مِن سُيتِينِ ضُمَّ أحدهما إلى الآخرِ.

الخامس: ترخيمُ التصغيرِ السادسُ: ما جرى في الكلام مصغراً.

السابعُ: ما يحقرُ لدنوهِ من الشيءِ وليسَ مثلهُ.

الشامنُ: ما لا يحقرُ.

التاسعُ: ما حُقرَ على غيرِ مكبره المستعمل.

الأولُ: تحقيرُ كُلُّ حَرفٍ كَانَ فِيهِ بَدلٌ:

تحدف البدل ونرده إلى الأصل تفولُون مُحَوَّان بُولِيْن ومِيقات: مُوَيقيت وقِيل: قُويل، قُويل، وأما عِبد فتحقيره عُيَيد ألزموه البدل ليوفيم أعباد وأعياد شاذ وطَي طُوي طُوي وطَيَانُ وَرَيَّانُ: رُويَّانُ وطُويًا وطُويَّانُ والأصلُ: طَويتُ ورَويتُ وتقولُ في فِي قُويَّ؛ لانه من القواء يستدلُ عليه بالمعنى ومُوقن مُيَيقن ومُوسر مُيَسِر وعَطاء وقضاء عَطَي وقضي الصّلاء صُلَيَّ وكذلك صَلاءة.

وأما ألاءة وأشاءة فأليّنة وأشيئة! لأن هذه الهمزة ليست مبدلة ولو كانت مبدلة لجاء فيها ألاية كمّا كانَ في عباءة عَباية وفي صَلاءةٍ: صَلاية، وإذا لم يكن شاهدٌ فهو عندَهم مهموزٌ فأمّا النّبيُّ فقد اختلفتِ العربُ فيهِ فَمن قال: النُبَاءُ قال: نُبْنِيءُ تقديرُها: نُبَيْعٌ.

ومّنْ قَالَ: أَنبِياءً. قَالَ: نُبَيِّ، وأما النَّبَوَةُ فَعلى القياسِ نُبَيئةٌ وليسَ مِنَ العربِ أَحدٌ إلا وهو يقولُ: تَنَبَأَ مُسيلمةُ وهوَ من (أَنباتُ)، وأما الشاءُ فالعربُ تقولُ فيهِ: شُوَيِّ وفي شَاةٍ شُوّمةٌ وقيراطً: قُريريطٌ ودينارٌ: دُنينبرٌ وَدِيباجُ: دَبَابيجُ وَدُبَيْبِيجٌ ودِيْياسٌ فيمّن قالَ: دَمَاميس، وأما مَن قَالَ: دَيَاميسُ ودَيَابِيجُ فهيَ عندَهُ ملحقةٌ كواوِ جِلْواخِ وياءِ جِريالٍ. ولو سميتَ رجلاً: ذَوَائبَ لقلتَ ذُوَينبُ تقديرُها: فُعَيعلٌ؛ لأن الواوَ بدلٌ مِنَ الهمزةِ التي في ذُوابةٍ.

### الثاني: تحقيرُ الأسهاء التي يثبتُ الإِبدالُ فيها:

وذلكَ إذا كانت أبدالاً مِنَ الياءاتِ والواواتِ التي هي عيناتٌ نحو: قَائمٍ قويبُمُ ويائمٍ بُوَيئِمٌ لَثباتِها في قائمٍ وَبائعٍ وكذلكَ أَدؤرٌ نَثبتُ الهمزةُ في التصغيرِ والجمعِ وأوائلُ اسمِ رجلٍ تثبتُ الهمزةُ؛ لأن الدليلَ لو كانَ أفاعِلَ لثبتتِ الهمزةُ في الجمعِ والنَّوُور والسُّؤورُ؛ لأن هذهِ كلهًا ليستُ منتهى الاسم لأنهم لا يبدلونَ من اللاماتِ إذا كانت منتهى الاسم ألا تراهم قالوا: فعلوةً وكذلكَ فَعَائلُ؛ لأنه مثلُ قائِلٍ.

ولو كانتْ فُعَاثل ثم كسرتَهُ للجمع لشِتَتْ.

وتاءُ تُخمةٍ وتَاء ثُراتٍ وتاء ثُدَعةٍ يَثبتنَ لأنهن بمنزلةٍ الهمزةِ التي تُبدلُ مِنْ واوِ نحو أَلفٍ أَرْقَة وأَلفِ أُدَدٍ وإنَّها أَددٌ مِنَ الودُّ.

والعربُ تصرفُ أَدَداً جِعَلُوهُ بِمِتَوَاقِهِ ثُقَبِ وَلَمْ يَجِعِلُوهُ مِثْلَ هُمَرَ ويقولُونَ: تميمُ بن أَدُّ وَودُّ جِيعاً.

ومُثَلَجٌ ومُثَّهم ومُثَّخَمَّ النَّاءُ هَا هُنَا بِمِنزِلْتِها في أُولِ الحرفِ لأَنكَ تَقُولُ: اللَّجَتُ واتَّلَجَ واتَّخَم وكذلكَ في تَقوى وتَقبَّة وتُقاةٍ وقالوا في الثُّكاَّةِ اتكاَّتهُ وهُمَا يُتكتانِ.

فهذِه النّاءُ قَوِيةٌ يصرفونها ومُتّعدٌ ومُتَزنٌ لا تحذفُ النّاءُ منهما وإنّها جاؤوا بها كراهيةَ الواوِ والضمةِ التي قبلَها، وإن شئتَ قلتَ: مُونعدٌ ومُوتّزنٌ كها تقولُ: أَنْوْر لو ثنيتَ فلا تهمزُ.

الثالثُ: تحقيرُ ما كانَ فيهِ قلبٌ يَردُّ ما قلبَ منهُ إلى الأصلِ: ١

فتقول في لابثٍ: لُوَيثُ؛ لأن أَصلَ لاثٍ: لانِثُ وشِاكِ شُوَيك؛ لأن الأَصلَ شَائكٌ وكذلكَ مُطَمئنٌ إنها هو من (طَأَمنتُ) فتقولُ مُطَيِّمنُ وقسيٌّ الأَصلُ: قُوُوسٌ وأَينُقُ إنَّها هو أَنوٌق ومنهُ قولُهم: أكرهُ مَسانِيتَكَ وإنها جمعتَ المسّاءةَ وسَاءَةً مَفْعَلَةٌ مِنْ يسوءُ. فكانَ أَصلهُ مُساوِنةً الواوُ قبلَ الهمزةِ فلها فلبَ صارتِ الهمزةُ قبلَ الوارِ وقُلبتُ ياءً فصارتُ مسّائيةً ومِنْ ذلكَ: قَدْ راءهُ مثلُ رّاعَهُ وإنّها الأصلُ رآهُ مثلُ رَعاهُ.

الرابعُ: تحقيرُ كُلُّ اسم كانَ من شبئينِ شُمَّ أحدهُما إلى الآخرِ فَجُعلا بمنزلةِ اسم واحد.

زعمَ الخليل: أنَّ التصَّغيرَ إنَّها يكونُ في النصدرِ الأول تقولُ في حضَرموتَ: خُضَيرموثُ وبَعلبك: بُعَيلبك وخمَنة عَشَر: خُيسة عَشَر، وأما اثنا عَثَرَ فتقول: ثُنيًّا عَشَر فَعَشر بمنزلةِ نونِ اثنين.

الخامسُ: الترخيمُ في التصغير:

كُلُّ زائدٍ من بناتِ الثلاثة يجوزُ حذفُه في النصغيرِ حتى يصيرَ على مثال فُعيلٍ فتقولُ في حارثِ: حُرِّيثُ وخَالد: خُلَيدٌ وأسودَ: سُؤيدٌ وغلابِ اسمُ امرأةٍ: غُلَيبةٌ.

وزعم الخليل: أنه يجوزُ في صَنَفَندَد: صُبخَيدٌ وفي خَفيدد: خُفيدٌ وفي مَفْعَنسس: قُعَيسٌ وبناتُ الأربعةِ في الترخيمِ بمنزلةِ بناتِ الثلاثةِ تَحَفّوْنُ الزوائدَ حتى يصيرَ على مِثَالِ (فُعَيعلٍ) ولا فَرقَ في بناتِ الأربعةِ بينَ تصغيرِ الترخيم وعيرة إلاّ أنَّ ياءَ التعويض لا تفعُ فيهِ وحكى سيبويه أحسبهُ عَنِ الخليلِ: أنهُ سمعٌ في إبرَاهَيمُ وأَسْمَاعَيَلُ الشّويعُ ويُرَيةٌ.

قال أبو العباس: القياسُ أبيرةٌ وأُسَمِعٌ؛ لأنَ الألفَ لا تدخلُ على بَناتِ الأربعةِ.

السادسُ: ما جَرى في الكلام مصغراً فقط:

وذلكَ جُمَيِلٌ وَهُو طَائرٌ فِي صورةِ العُصغورِ وكُعَيثٌ وهُو البلبلُ.

قَالَ سببويه: سألتُ الخليلَ عن كُمَيتِ فقالَ: إنّها صُغرَ؛ لأنه بينَ السوادِ والحمرةِ، وأما سَكيتٌ فهو ترخيمٌ: شُكّيتِ وهوَ الذي يجيءَ آخرُ الخيل.

· السابعُ: ما يُعقرُ لدنوهِ مَنَ الشيءِ وليسَ مثلهُ:

وذلك أَصَيغُرُ منهُ وهُو دُوَينُ ذاكَ وفُوينُ ذاكَ ومِنْ ذلك: أَسَيدٌ أَى قَدْ قاربَ السوادَ. وأما قولَ العرب: وهو مُقَيلُ هذا وأُتبِئالٌ فإنّها يريدونَ: أَن يخبروا: أَن المشبة حقيرٌ كها أَنْ المشبة به حقيرٌ وقولُهم: ما أُقيلُحهُ يعنونَ بهِ الوصوفَ به منه منه منه المُفعالِ شيءٌ مِنْ غير هَذَا الله على عنه منه غير هذا الله على الله عل

الثامنُ: ما لا يحقرُ:

كُلُّ اسمُ معرفةِ عَلَم لا ثانيَ لَهُ فلاَ يجوزُ تحقيرهُ؛ لأنه إنها يكونُ. فعلاماتُ الإضهارِ لا تحقرُ لللكَ ولا يحقرُ أينَ ولا مَنَى ولا حيثُ ونحوهن لبعدِها من التمكنِ وأنها لا تُثنى وكذلكَ: مَنْ وَمَا وأَيهُم ولا تحقرُ (غَيرُ) لأنها غَيرُ محدودةٍ وسواكَ كذلكَ فأمّا: اليومُ والليلةُ والشهرُ والسنةُ والساعةُ فيحقرنَ وأمسِ وغذُ لا محقرانِ استغنوا عن محتبرِهما بها هُو أشد تمكناً وهو اليومُ والليلةُ والساعةُ وكذلكَ أولُ مِنْ أمسِ والثلاثاةُ والأربعاءُ والبارحةُ لما ذكرنا ولا يحترُ الاسم إذا كانَ بمعنى الفعلِ نحو هو ضويرب زيداً، وإن كان ضاربَ زيد لما مضى فتحقيرهُ جيدٌ ولا تحقرُ (عنذ) وكذلكَ عَنْ ومَعَ.

#### التاسعُ: ما يُحقرُ على غيرِ بناءِ مكبرهِ:

والمستعملُ من ذلكَ: مَغربُ الشمسِ مُغَيرِيانُ والعَثِيِّ عُشَيانٌ قال: وسمعنًا مَنْ يقولُ في عَشيةٍ: عُشَيشيةٌ كأنهم حقَّروا مُغْرِيانَ رَعْشيانٌ وعَشَاةٌ قال: وسألتُ الخليلَ عن قولِهم: آتيكَ أصيلالاً فقالَ إنها هُو أَصَيلانٌ أَيدلوا اللام منها وتَعْمَديقةُ قولُم،: آتيكَ أَصَيلانا.

قالَ سيبويه: وسألتُهُ عِنْ قَولِي يعضِهم: آتيكِ عُشَيَّاناتٍ. ومُغَيَرِياناتِ فقالَ: جعلوا ذلكَ الحينَ أجزاء ومثلُ ذلكَ قولهُم: المفَارِقُ في مَفْرِقِ جَعَلَ كُلُّ موضع مَفْرِقاً.

ومِنْ ذَلَكَ قِيلَ لَلْبَعْيِرِ ذَو عَثَانَيْنَ، وأما غُلُوةٌ فتحقيرُها: غُذَيةٌ وسَحَرٌ: شُجَيرٌ وضُحىً؛ ضُحَياً.

واعلم أنَّ جميعَ هذهِ الأشياء ليست تحقيرُ الحينِ وإنّها يريدُ أنْ يقربَ وقتاً من وقتٍ وكذلكَ المكانُ.

تقولُ: نُبَيلَ ويُعَيدُ وجميعُ هَذَا إذا سميتَ بهِ حقرتَهُ علَى القياسِ.

وَثَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَكْبُرهِ إِنسَانٌ: أُنْبَسِيانٌ. وبنون: أُبَيْنُونَ. ورَجُلٌ: رُوَيُجِلٌ. وصِبْيَةً وأُصَيِينَةً. وغِلْمَةً: وأُغَيِلِمَةٌ. ومنهم مَنْ يجيءُ بهِ علَى الفباسِ فيقولُ: صُبْيَّةٌ وغُلَيمةٌ.

### ذِكرُ النَّسَبِ

وهو أن يضيف الاسم إلى رجلٍ أو بلد أو حي أو تبيلةٍ ويكونُ جميعُ ما ينسبُ إليه على لفظِ الواحدِ المذكرِ، فإن نسبتَ شيئاً مِنَ الأسهاء إلى واحدِ مِنْ هذهِ زدتَ في آخرِه ياء بنِ الأولَى منهما ساكنةُ مدغمةٌ في الأخرى وكسرتَ لها ما قبلها هذا أصلُ النسبِ إلا أنْ تخرجَ الكلمةُ إلى ما يستثقلونَ من اجتماعِ الكسراتِ والياءاتِ وحروفِ العللِ وقد عدلتِ العربُ أسهاء عن ألفاظها في النسبِ و غيرتُها وأخذت شهاعاً منهم فتلكَ تقالُ كها قالوها. ولا يقاسُ عليها.

وهذه الأسماء تنقسمُ في النسبِ على خسعةِ أقسامٍ: اسمٌ نُسبَ إليهِ قَسلمَ بناؤهُ ولَم تغيرُ .
فيه حركة ولا حرفُ ولا حذف منهُ شيءٌ واسمٌ غُيَّر من بناتهِ حركة فجعلَ المكسورُ منهُ مفتوحاً
واسمٌ قُلبَ فيهِ الحرفُ الذي قبلَ ياءي النَّسبِ وأبدلَ. واسمٌ تُحذف منهُ. واسمٌ عضوفٌ قبلَ النسب، قمنها ما يردُّ إلى أصلهِ ومنها ما يُتركُ عِنى حذفه.

الأول: اسمُ نُسبَ إليهِ فسلمَ بناؤهُ وِلَمْ يَعْيَرُ فَيْهِ حَمْ كَةٌ ولا حرف ولا حلف منه شيءٌ: وذلك نحو قولك: هَاشِشْ وِيكُونِي وَشَهِينَ وَشَهْدِي وَقَيبِي وَقَيبِي وَقَيبِي وَقَيبِي وَمَصرِي فجميعُ هذو قد سَلمَ منها بناءُ الاسم وزدت عَلَيهِ عَامِي الرِّقَعَافَةِ وَكسرتَ للياءِ مَا قبلَها وعَلَ هذا يجري القياسُ طَالَ الاسم أَر قَصُرَ.

<sup>(</sup>١) نَسْبُتُهُ إِلَى أَبِيهِ نَسَبًا مِنْ بَاسٍ طَلْبَ عَزَرْتُهُ إِلَيْهِ وَانْتَسَبَ إِلَيْهِ اخْتَرَى وَالإَسْمُ النَّسَبُهُ بِالْكَسْرِ فَتُجْمَعُ مِنْلُ خُرْفَةِ وَخُرْفِ قَالَ ابْنُ السُّكْبِ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْآبِ وَمِنْ قِبَلِ الْأَمْ وَيُقَالُ سَنَبُهُ فِي قَيْدِ الْمَاتِ مِنْلُ خُرْفَةِ وَخُرْفِ قَالَ ابْنُ السُّكْبِ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْآبِ وَمِنْ قِبَلِ الْأَمْ وَيُقَالُ نَسَبُهُ فِي فَيْمِ أَيْ هُوَ مِنْهُمْ وَالْجَعْمُ أَلْسَابٌ مِنْلُ سَبُبٍ وَأَمْبَابٍ وَهُو نَسِيبُهُ أَيْ فَرِيبُهُ وَيُسْبُ إِلَى مَا اللّهُ مِنْ أَبِ وَأَمْ وَحَيْ وَقِيلٍ وَيَقَدِ وَصِنَاعَةِ وَخَيْرٍ ذَيْكَ فَتَأْتِي بِالْبُاهِ فَيْقَالُ مَكُنَّ وَعَلَي وَيُتَرَكِي وَمَا اللّهُ وَيُعَلِّي وَتُرْوَي وَمَا أَنْ اللّهُ وَيُعْلِي وَيُقَالُ مَكُنَّ وَعَلَي وَتُرْوَي وَمَا اللّهُ مِنْ فَيْقَالُ مَكُنَّ وَعَلَي وَتُرْوَي وَمَا أَنْ فَيْ وَعَلِي لَا يَقَامُ مَا مُ وَحَيْلٍ وَيَقَدِ وَصِنَاعَةٍ وَخَيْرٍ ذَيْكَ فَتَأْتِي بِالْبُاهِ فَيْقَالُ مَكُنَّ وَعَلَي وَيُعْمَى وَيَقَالُ مَكَنَّ وَعَلَي فَي وَمِنَا فَي وَمِنَا مِنْ وَمُنْ فَلَلْمُ مَنْ أَنْ وَعَلَى وَمُؤْمَلِكُ وَلَيْهِ مِنْ وَمِنَا اللّهُ مِنْ فَيْقَالُ الْكُونَ وَعَلَي النَّامِ وَيَوْمَ وَيْعَالِ اللّهُ اللّهُ وَلَيْتِهِ الْمُعْرِقِي لِللّهُ وَيَعْمِلُ وَيَعْلَى اللّهُ وَلَا يَتَعْلِي لَا اللّهُ وَيَعْلَقُولِ اللّهُ وَلِي النَّهُ وَيَعْلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَيَعْلَى النَّلِهِ الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُ وَلِي اللّهُ وَيَعْلَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِي الللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِي النّهُ وَلِي النَّيْلِ الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِي الللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِي الللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا لِلللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلِي الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ ال

وَقِى تَقْدِيمِهِ يَكُونُ لِلنَّأْمِيسِ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ النَّأْكِيدِ وَالْأَنْسَبُ تَقْدِيمُ الْقَبِيلَةِ عَلَى الْبَلَدِ فَيَقَالُ الْفُرَنِيُّ الْمُكُنُّ النَّابَةُ إِلَى الْبَلَدِ فَكَانَ الذَّاتِيُّ أَوْلَى وَقِبَلَ لِأَنَّ الْفَرْبِ إِنَّا كَالْتُ لِأَنَّ النَّابَةُ إِلَى الْفَبَائِلِ وَلَكِنْ لَمَّا سَكَنَتُ الْأَرْبَافَ وَالْمُثَنَّ اسْتَعَارَتْ مِنْ الْعَجْمِ وَالنَّبُطِ الْإِنْفِسَابَ إِلَى الْبُلْمَانِ فَكَانَ الْمُقَامِلُ وَلَكِنْ لَمَا سَكَنَتُ الْأَرْبَافَ وَالْمُثَنَّ اسْتَعَارَتْ مِنْ الْمَجْمِ وَالنَّبُطِ الْإِنْفِسَابَ إِلَى الْبُلْمَانِ فَكَانَ عَلَى الْبُلْمَانِ فَكَانَ عَلَى الْمُلْمَانِ فَكَانَ عَلَى الْبُلْمَانِ فَكَانَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ لَمَا سَكَنَتُ الْأَرْبُولَ وَالْمُؤْمِ الْمُوالِقُولُ وَلَكِنْ لَمُ اللّهُ اللّهُ الْمُلْمَانِ فَكَانَ اللّهُ وَالْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ عِنْلَقُهُمْ (المصاح المُنْبِرَاءُ ٢٦٢ ].

#### الثاني: السمُّ غُيْرٌ مِن بِناتِه حركةٌ فجُعلَ المُكسورُ فيهِ مفتوحاً:

وذلك إذا نُسبُ إلى اسم على وزن فعل مسكور العبن فإنّك تفتحها استثقالاً لإجتماع الكسرتين والباءين في اسم البس فيه حرف غيرُ مكسور إلاّ حرفاً واحداً وهو النّسبُ إلى النّمرِ: الكسرتينِ والباءين في اسم أيسَ فيه حرفُ غيرُ مكسورٍ إلاّ حرفاً واحداً وهو النّسبُ إلى النّمرِ: نَمَريَّ. وفي شَهْرةِ: شَقَرِيُّ. وفي صَلِمةٍ: صَلَميُّ.

فأما تُغْلَبُ فحنَّ النَّسَبِ أَن تأتَى بهِ على القياسِ وتدعهُ على لفظِه فتقولُ: تَغْلِبيُّ؛ لأن فيهِ حرفينِ غيرَ مكسورينِ الباءُ مفتوحةً والعينُ ساكنةٌ ومنهم مَنْ يفتحُ فَيقولُ: تَغْلَبَيُّ ويعضُهم يقولُ في الصَّعِقِ: صِعِتيٌّ يدعهُ على حالِه ويكسرُ الصادَ؛ لأنه يقولُ: صِعِقٌ فهذَا كُسرَ مِنْ أَجلٍ حرف الحَلقِ ويقولُ في عَلِيْطٍ وَجَنَدلِ: عَلَيْطِيَّ وجَنَدلِيَّ فلا يغيرُ.

الثالثُ مِنَ القسمةِ الأُولى: ما يقلبُ فيهِ الحرفُ الذي قبلَ بالي النَّسَبِ مِن حروفِ العلةِ: وذلكَ على ضربين:

الضربُ الأولُ: الإِضافة إِلى كُلِّ شِيءِ مِن بِناتِ الباءِ والواوِ التي هيَ فيهنَّ لاماتُ مِنَ الثلاثي تقولُ في هُدَى: هُدَويٌّ وفي حَصَقَ الحَصْمُ ويُّ ورَحَا: رَحَويٌّ هَذَا فيها كَانَ قَبَلَ اللام فتحةً وقد قلبتُ لامهُ أَلفاً.

فأماً الياءُ التي قبلُها مكسورٌ فِنحو: عَمْ وشَجِّ تقولُ: عَمُويٌّ وشَجَويٌّ، فعلوا يهِ ما فَعلوا بنَورِ ففتحوهُ فانقلبتِ الياءُ أَلفاً، ثم قلبوَها واواً مِنْ أجلِ ياءي النَّسَبِ.

وقبل في حَيَّةِ: حَيَوِيَّ، وفي لِيَّةِ لووِيُّ ومَنْ قالَ: أُمينَّ قالَ: حَيَّةٍ، فإن كَان ما قبلَ الباءِ والواوِ حرفٌ ساكنَّ قلبتُ في ظَيِّي: ظَيَّي وغَزوٌ ودَلُوْ دَلَوِيُّ وغَزَوِيَّ لا تغيرُ، فإن كَان فيه هاءُ التأنيثِ فعنهم مَنْ يجعلُهُ بمنزلةِ بما لا هاء فيه وهو القياسُ وكانَّ يونس يقولُ في ظبيةٍ: ظبَّيويُّ وفي دُميةِ: دَمَوِيُّ وقِتلَ: لا أقولَ في: , وفي دُميةِ: دَمَوِيُّ وقِتلَ: لا أقولَ في: , غَرُوةِ الاَن ذَا لاَ يشبه آخِرُه آخرَ فَيلةٍ إذا أسكنتُ عينُها وكذلك غُدوةٌ وعُرُوةٌ وكانَ يونس يقولُ في عُرْوَةٍ: عُرَويٌّ وقالَ في رَايةٍ وظَايةٍ وثايةٍ وآيةٍ رَاتيٌّ وآتيٌّ يهمز لإجتهاع الباءاتِ يونس يقولُ في عُرْوَةٍ: عُرَويٌّ وقالَ في رَايةٍ وظَايةٍ وثايةٍ وآيةٍ رَاتيٌّ وآتيٌّ يهمز لإجتهاع الباءاتِ مع الألفِ ومَنْ قالَ: أُمْيَيٌّ قالَ: آيِيٌّ فلم يهمزُ وَهُوَ أُولى وأَنْوى ولو أَبدلتَ من الباءِ واواً جازَ مع الألفِ ومَنْ قالَ: أُمْيَيٌّ قالَ: آيَيٌّ فلم يهمزُ وَهُوَ أُولى وأَنْوى ولو أَبدلتَ من الباءِ واواً جازَ تقولُ: ثَاوِيٌّ وطَاوِيٌّ واقانِيًّ في قابدلوا مِنَ الهمزةِ.

الضربُ الثاني: ما زادَ على الثلاثةِ:

َ مِنَ العربِ مَنْ يَشُولُ فِي حَانٍ خَانُويٍّ وَالْكَثَيْرُ: خَانٍّ يَحَدُفُ فَمَن قَالَ: خَانُويٍّ قَالَ فِي مَرْمَى: مَرْمَوِيٍّ.

ومِنْ ذلكَ الإِضافةُ إلى ما لامهُ ياءٌ أو وارٌ قبلُها ألفُ ساكنةٌ وهي غيرُ مهموزةٍ تَقولُ في سِقَايةٍ: سَقَائِيُّ ولُقَايةٍ: لَقَائِيُّ أبدلت همزةً وتقولُ في شَقَاوةٍ وعَلاوةٍ: شَقَادِيُّ وعَلاويُّ مِهموءُ باخر خمراء ولم يبدلوا مِنَ الوَاوِ همزةً وقالوا في: ضَلاوة عَداويٌّ وفي رِدَاءٍ: رَدَاوِيٌّ وياءُ دِرْحاية بمنزلةِ ياء سِقَايةٍ ولو كانَ مكاتبًا وارُّ كانتُ بمنزلةِ الواوِ التي في: شَقاوةٍ وحَولاياً وبَرُدَرَايا تسقطُ الألفُ لأنبًا كافاءٍ وحكمُ الياءِ حكمُها في سِقَايةٍ فإذَا أضفتَ إلى ممدودٍ ومنصرفِ فالقياسُ أن بَدَعهُ على حالِه وقد أبدلَ ناسُ مِنَ العربِ مكاتبًا واواً وهمزةً كثير، وإن كانتِ الهمزةَ مِنْ نفسِ الحرفِ فالإبدالُ فيها تقولُ في قُراهِ قراويٌ.

وكُلُّ اسمٍ عمدودٍ لا يدخلُه التنويلُّ كَتُمَرَ أَو قُلُّ فالإِضافَةُ اللهِ لا تَحَذَفُ منهُ شيئاً وتبدلُ الواوُ مكانَ الهمزةِ، وذلك قولُكَ فِي زُكرِيًّا رُكُواوِيًّ.

وفي بَرُوكَاءَ بَرُوكَاوِيٍّ وَمِنْ ذَلَكُ مَا وَابِعَهُ الْلَكُ عَيْرٌ زَائِدَةٍ وَلَا مَلَحَقَةٍ مُلَهِى وَمُرْمَى وأَعْشَى وأَعْيَا فَذَا بِهِرِي تِجَرَى حَصَىّ ورّحَى.

قالَ سيبويه: سمعناهم يقولونَ في أَهْبَا: أَهْبَويِّ حَي مِنَ العَربِ مِن جَرْمٍ ويقولونَ في: أحوى: أحوِويُّ وكذلكَ حكمُ مِعْزَى وذِفْرَى فيمَنْ نونَ، فإن أضفتَ إلى اسمِ آخرهُ أَلفُّ زائدةً لا ينونُ وهوَ على أربعةِ أحرفِ حذفتها وسنذكرهُ في بابِ الحذفِ إِنْ شاءَ الله.

الرابعُ: مِنَ القسمةِ الأُولى:

الأسهاء التي حذف منها وهي على ضربين: اسمٌ ضُمَّ إليهِ شيءٌ لبسّ فيهِ فيحذفُ ما ضُمَّ إليه وينسبُ إلى الصدرِ واسمٌ حُذف مِنْ بنائهِ في الإضافة.

الأولُ: منها علَى سبعةِ أَضربٍ: هاءُ التأنيثِ والألفُ والنونُ التي للتثنيةِ والواوُ والنونُ اللتانِ للجمعِ والألفُ والتاءُ اللتانِ للجمعِ والمضافُ إليهِ إِلاّ أَنْ يكونَ أعرفَ مِنَ الصدرِ والاسم الذي بنيَ مع اسمٍ قَبلَهُ والأسماء المحكيةُ فجميعُ هذَا إِنَّهَا يضافُ وينسبُ إلى الصدرِ والجمعُ المكسرُ يرجعُ إِلى الواحدِ.

الأولُ: مِنْ ذَلْكَ هَاءُ التأنبثِ:

تَحَدُّفُ مِنَ الاسم ويُنسب إلى الاسم ولا هاءَ فيهِ، وذلك نحو قولِكَ في جَمْلَةَ: مَجِديٍّ وفي سَلْمَةَ: سَلمِيٍّ وفي سَفرجَلةِ: سَفَرجِلٍّ وكُلُّ اسم فيهِ هاءُ التأنيثِ فَعلَى هذا يجري.

الثاني: النسبُ إلى المثنى والمجموع علَى حدُّ التثنيةِ:

مَنْ قالَ: قِنْسرونَ ورأَيتُ قِنْسرينَ وهذهِ يَبْرُونَ ورأَيتُ يَبرينَ يا هَذَا.

قَالَ: قِنَسْرِيٌّ وَيَبريُّ وَمَنْ قَالَ: هذهِ قِنَسْرِين ويَبرِين قَالَ: يُبرِينيُّ، وإن أَضَفَتَ إِلَى (زَيدان) قَلتَ: زَيدِيٌّ فتضيفُ إِلَى الاسم بلا زيادةٍ.

الثالثُ: الألفُ والمتاءُ:

تقولُ في مسلياتِ مُسلِعيٍّ. الرابعُ: أن تضيفَ إلى مضائلِت

نقولُ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى عَبُهُ ۗ الْقَوْمَ وَ عَلَيْ الْمَالِكُ اللهِ اللهِ اللهِ القَيسِ: امر ثي فإن خافوا اللبس نشبوا إلى ما لبس فيه فقالوا في: عبد مُنافِ مُنافِي قَاما ابن كُراع وابن الزَّبيرِ فلا يجوزُ إلاّ: زُبيرِيِّ وكُراعِيُّ وتقولُ في أبي بكرِ بن كلابٍ: بَكُريُّ: وقد يُركبونَ مِنَ الاسمينِ المضاف أحدهما إلى الآخرِ اسماً إذا خافوا اللبس فيقولونَ: عَبُشَميُّ في عَبد شَمسٍ وعَبْلَرِيُّ في عَبدِ الدارِ وليسَ بقياس.

الخامسُ: الاسم الذي بُنيَ مَع اسمٍ:

تقولُ: في خَسةَ عشرَ ومَعد يكرب: خَسييٌ ومَعديٌ تضيفُ إلى الصدر.

وتقولُ في رَجلٍ سُميَ اثنا عَشَر ثَنوِيٌّ في قولِ مَن قالَ في ابن: بَنَوِيٌّ واثنيٌّ في قولِ مَنْ قالَ: ابنيُّ، وأما اثنا عشرَ التي للعددِ فلا يضافُ إليها ولا تضافُ.

السادسُ: مِنَ الأسياء المحكية: ﴿

وذلك نحو: تأبطَ شَراً تضيفهُ إلى الصدرِ فتقولُ: تَأْبطِيُّ وكذلك حَيثُما وإنَّها ولَولا وأشباهُ ذلك.

قالَ سيبويه: سمعنا مَنْ يقولُ: في كَنْت: كُونَّي وقالَ أَبو عمر: قومٌ يقولونَ: كنتيٌّ وقالَ أَبو العباس: هُوَ خطأ.

السابع: الإضافةُ إلى الجمع:

توقعُ الإِضافة على الواحدِ لتفرقَ بينَهُ وبينَ التسميةِ تقولُ في أَبناءِ فَارَس: بَنَوِيٌّ وفي الرَّبابِ: رُبَيُّ واحدُ، رُبَّةٌ وفي مساجدُ: مَسْجِديٌّ وإلى جُمَعٍ جُمَعيٌّ وإلى عُرفاءً: عَريفيٌّ وإلى قبائلَ: قَبَلُّ.

وزهَم الحليلُ: أنَّ نحو ذلكَ مَسْمَعِيُّ فِي المُسّامِعةِ ومُهَلِّيُّ فِي المُهالِيةِ وقالَ أبو عبيدة: وقالوا في الإضافة إلى العَبَلاتِ وهُم حَيُّ مِنْ فَرَيْشِي عَيلٍ، فإن كانتِ الإضافة إلى جمع لا واحدَ نه تركتهُ علَى لفظهِ؛ لأنه ليسَ لَهُ ما تردهُ إليهِ، وفلك تحمُّ الإضافةِ إلى نُقَرِ نَقَرِيُّ؛ لأنه لا واحدَ لَهُ. وأَناسُ أَنَاسِيُّ وقالوا: إنسانِيُّ.

قال: سيبويه: وأنّاسي أجود وقال أبّو زيد: النّسَبُ إِلَى عُمَاسَ عَاسَى الله لا واحدَ لَهُ وإن أَضفَتهُ إِلَى حَبَاديدَ قلت: عَبَاديدي الله لا واحدَ لَهُ وواحدهُ على فَعْليلِ أَر فِعْلالِ وفي أَعرابي المرابي الله لا واحدَ لَهُ افإن جمعتَ شيئاً مِنْ هذه الجموع التي لا واحدَ لَما قلتَ في نَفر: انفارٌ وفي نُسُوةٍ: نِسَاءُ وفي نَبَطِ: أَنباطٌ فأردتَ الإضافة إليه رددتَهُ إِلَى ما كأن عليهِ قبلَ الجميع فقلتَ في انفار نَفريَّ. وفي نِساء: نِسَريٌّ وفي أَنباط: نَبَطِيٌّه وإن سميت بجمع تركتَهُ على لفظه أي جمع كان قالوا: في أنهاري وفي كلابٍ: كِلاينٌ فرقوا بينَ الجميع إذا شمي به وبينهُ إِنا لمُ يسمّ به ولو سميتَ بضَرَباتِ لقلتَ: ضَريٌ لا تغيرُ المتحوكَ لأنكَ لم تردِ الإضافة إلى واحدِ وإن يا الإنباء: أيناوي وقالوا في الفياب إذا كان اسمَ رجل: ضِبائي وفي معافر: وعلى ذَا قالوا في الابناء: أيناوي وقالوا في الضّباب إذا كان اسمَ رجل: ضِبائي وفي معافر: معافر بن شر أخو غيم.

وقالوا في الأنصارِ: أنصارِيِّ؛ لأن هَذا قَد صارَ اسهاً لَهُم، وإن كانَ أصلُه صفةً قَدْ غلبتُ فهوَ مثلُ أنهارٍ.

الضربُ الثاني مِنَ الرابع من القسمةِ الأُولى:

وهوَ ما يُحذَفُ منهُ مِنْ أَصلِ بنانِه عندَ الإِضافةِ إليهِ وهو يجيءُ على ضربينِ:

أحدهما: المحذوفُ حرفٌ قبلَ آخرهِ.

والثاني: يُحذَّفُ أحرفٌ منهُ.

والضربُ الأولُ يتقسمُ ثلاثةً أُقسِامٍ:

الأول: ما كان قبل لامة ياءٌ زائدة أو وارٌّ:

ِ فَهَا جَاءَ فَعِيلَةٍ أَو فُعِيْلَةٍ فِبَابِهُ وقياسهُ حَذَف اليَّاءِ وَفَتَحُ مَا قَبِلُهُ ذَلَكَ تَقُولُ في حَنِيغَة : حَنفيٌّ مَنْ مَنْ مَنْ اللَّهِ مُنْ مَنْ مُنْ عَنْ مَنْ مَنْ مُنْ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ مَنْ عَنْ اللَّهُ عَل

وجَهينةَ: جَهَنيٌّ وقُتُنيبةَ: قُتَبِيٌّ وشَنومِهَا: ثَمَنتُنيُّ ﴿

وقد تركوا التغييرَ في مثل تحنيفةً وهُيَّ ثُنَّاذً قالوا في مِثل سَلَيمةً: سَليميٌّ وفي عَميرةً: عَميريٌّ.

وقالوا: صَلَيغيٌّ للرجلِ مِنْ أَهلِ السَلَيْفَةِ فَأَمَّا شَدَيدةٌ وطويلةٌ فلا تحذفُ البَاءُ لأَنكَ إنْ حَدَفَتها خرجتَ إلى الإِدنِهَام والإِعلالِ فتقولُ: طويلٌّ وقالوا في بني حُويزة: حُويزيٌّ.

الثاني: الإِضافةُ إلى قُعيلِ وفَعِيل والامائينَّ واواتٌ وما كانَّ في اللفظِ بمنزلتهما:

تَقُولُ فِي عَدِيٍّ عَدَوِيٌّ وَفِي غَنِيٌّ غَنَويٌّ وَفِي ثُصَيُّ: قُصَويٌّ وفِي أُميَّةَ: أُمَوِيٌّ وحذَفوا الباءَ الزائدة وأبدلوا اللامَ واواَ وبعضهُم يقولُ: أُمْمِيٌّ وقالوا في مَرْمَيٌّ: مَرْميٌّ.

جعلوهُ بِمنزلة بُختيِّ استثقالاً للباءات ومَرْمِيةٌ: مَرْمِيَّ وَمَنْ قَالَ: حَالَويٌّ قَالَ: مرمويٌّ فَإِذَا أَضَفَتَ إِلَى عُدُوةً قَلْتَ: عَدَويٌّ مِنْ أَجلِ الْهَاءِ كَهَا قَلْتَ فِي شَنُوهَةِ: شَنثيٌّ وقَالُوا فِي تَحْيَةٍ: تَحْوِيٌّ وكذلك كُلُّ شيءٍ كَانَ آخرهُ مكذا وتقولُ فِي قِيسِيٌّ وثدِئِّ: ثُدُويٌّ وتُسُويُّ لأَنَهَا فُعولُ ف فتردُها إِلَى الأَصلِ وإِنّها كَانْتُ أَلْفاً مكسورةً قبلَ الإِضافة بكسرةٍ ما بعْدَها.

الثالثُ: الإضافةُ إلى كُلِّ اسمِ آخرُهُ باءننِ مدغمةُ إحداهما في الأُخرى:

نحو: أُسيَّدٍ وحُمَّرِ تقولُ أُسيْدِيَّ وحُمَّرِيِّ تحذفُ الباءَ المتحركةَ وقالوا في زَبينةِ: زَبانيًّ أَبدلوا أَلفاً مِنْ ياءٍ.

وتقولُ في مُهَيِّهِم تصغيرُ مُهوَم: مُهَيِّهِم فَلا تَحَدَفُ منهُ شيئاً لِئلا يصيرَ كأسيد. الفرب الثاني: ما يحذفُ آخره عندَ الإضافةِ مِنَ الالفاتِ والباءاتِ وهوَ على ثلاثة أقسام: الأولُ: الإضافةُ إلى اسم على أربعةِ أحرفِ فصاعداً إِذَا كَانَ آخرهُ ياءٌ ما قبلَها مكسورٌ. الافاني: الإضافة إلى كُلُّ اسم آخرةُ أَلفٌ وَائدةٌ لا ينونُ وهو على أربعةِ أحرفِ. الثاني: الإضافة إلى كُلُّ اسم كانَ آخرةُ أَلفٌ وَائدةٌ لا ينونُ وهو على أربعةِ أحرفِ. الثالث: الإضافةُ إلى كُلُّ اسم كانَ آخرةُ أَلفاً وكانَ على خسةِ أحرفِ.

الأول من ذلك: وهو ما كانَ على أربعةِ أحرفِ فصاعداً إِذَا كانَ آخرةُ باء قبلُها مكسور: تقول في رجلٍ مِنْ بني ناجيةً: ناجِيٌّ وفي أَدلِ: أَدِلُيُّ وفي صحارٍ: صَحارِيٌّ وفي ثبانٍ: ثَباليُّ وفي رَجلِ اسمهُ بيانٌ: يَهائِ لأَتكَ لو أَضَعَتَ إلى رجلِ اسمهُ يَمني لأحدثت ياءينِ سواهما، وحذفتها وإلى يَرمِي يَرمِيُّ وإلى عَرقوةٍ: خَرَقيُّ

وقال الحليل: مَن قالَ في يشرب: يَشِيُّ وفي تَعَلَّبُ: تَعَلَيْمِ: فَمَتَحَ فَإِنَّهُ بِقُولُ في يَرِمِي: يُرْمُويُّ.

الثاني: الإضافة إلى كلُّ اسمِ آخرهُ ألفٌ زائدةٌ لا ينونُ وهوَ علَى أُربِعةِ أَحرفٍ:

تقولُ في حُبْلَ: حُبِلِيٍّ وهِفلُ: هِفِلِيَّ وسِلْ: ميلِيٍّ ومنهم مَنْ يقولُ: فِللاهِيِّ يَفَرَقُ بَينَهَا وبينَ التي هي من نفسِ الحرف فجعلت بمنزلةِ: حَراهِيٌّ وقالوا في ذَهناذَ: ذَهناهِيُّ وقالوا في دُنيا: دُنياهِيُّ، وإن شنتَ قلتَ: دُنيِيٌّ ومنهم مَنْ يقولُ: حُبُلهِيٌّ فيجعلُها بمنزلةِ ما هوَ من نفسِ الحرفِ.

قَالَ سيبويه: فإن قلتَ في مَلْهِيَّ: مَلْهِيٍّ ثم ار بو بأساً ولا يجوزُ الحذفُ في (قُفَا)؛ لأنه ثلاثي.

> وأما جُمَزَى فلا يجوز فيه: جَمزويٌّ وَلكن: جَمزيٌّ لأَنَّهَا ثقلت لتتابع الحركاتِ. والحذفُ في مِمْزَى أجودُ. قال: لأنه ليسَ كالأصلِ، وإن كانَ ملحقاً.

الثالثُ: الإضافة إلى كُلِّ اسم كانَ آخرهُ أَلْقاً وكانَ علَى خَسةِ أحرفٍ:

تقولُ في حُبَارى: حُبَارِيُّ. وَفِي جُمادَى: جُمَادِيٍّ. وفي فَرَفَرى: فرقريُّ. وكذلك كُلِّ اسمِ كانَ آخرهُ أَلفاً وكانَ على خسةِ أحرفِ.

قَالَ: وَمَالَتُ يُونَسُ عَنْ مُرَامِي فَقَالَ: مُرامِيٍّ يَجِعلُها كالزيادة، وتقولُ في مُقْلُولِيَّ: مُغُولِيَّ، وفي يَهِيرِّيُّ ولا يغرقُ مُنَا بينَ الزائدِ والأصلِ فأمَّا الممدودُ مصروفاً كانَ أو غيرَ مصروفاً كانَ أو غيرَ مصروفي كثرَ حددهُ أو قلَّ فإنَّه لا يجلفُ، وذلك قولُكَ في خُنفساءً: خُنفساوِيُّ وحَرْملاءً: حَرْملاوِيُّ ومَغْيُوراه: مَغْيُوراوِيٌّ لم تحذف عليهِ الألفُ لأنها متحركةً وحدفت تلكَ لأنها ماكنةً مُعِيْدًا ماكنةً

فكذلك لو أضفت إلى عِثيرٍ وحِثبلِ لفلت: عِثيرِيُّ وحِثبلِ كما قلت: حميريٌّ ولم يجزُ إسقاطُ الباءِ لأنها متحركةٌ فقد فَرقوا بينَ المتجركِ والساكنِ مُثنيٌّ بمنزلةِ مُراميٌ لأنّها حَمسةٌ.

الخامسُ مِنَ القسمةِ الأُولَى:

وهوَ مَا أَضِيفَ إِلَى الأسماء المحفِّوفَة عَبَلَ الإِضَّافَةَ وهو على ثلاثةٍ أقسامٍ:

الأولُ: الإضافةُ إلى بناتِ الحَوْقِينِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى

الثاني: الإضافةُ إلى ما فيهِ الزوائدُ من بناتِ الحَرِفينِ.

الثالث: الإضافة إلى ما ذهبت فاؤهُ.

الأول مِنْ ذلكَ: الإضافةُ إلى بناتِ الحرفينِ وهي تجيءٌ على ضربينَ: أحدهما أنَّتَ فيهِ غيرٌ في ردُّ ما حذفت وتركهِ والآخرُ: لا بُدُّ فيهِ من الردِّ.

اعلم أنهُ ما كانَ منقوصاً فأنتَ فيهِ بالحيار إِنَّ شئتَ قلتَ في دُم وَيدٍ: دَمِيٍّ، وإن شئتَ قلتَ: دَموِيٍّ تَردُّ ما حُذِف وكذلكَ غَدٌ وغَدوِيٍّ وإِنَّها فتحتَ عبنَ غدٍ ويَدٍ وهُما فَعْلُ لأَنْك نسبتَهُ إلى الاسم وكانبِ العينُ منحركة فرددتُ وتركتَ الحرف.

وتقولُ فِي نُبَرِّدُ: ثُبِيٌّ ونَبُويٌّ. وفي شَفَةٍ: شَفيٌّ وشَفَهيٌّ. وفي جِرٍ: حرِيٌّ وحرِحيٌّ.

وإنت أضفت إلى (رُبّ) فيمن خَفَف قُلتَ: رُبيَّ، وإن شئتَ رددتَ كما قالوا في قُرةٍ: قُرِيُّ وإِن شئتَ رددتَ كما قالوا في قُرةٍ: قُرِيُّ وإِنّا اسكنتَ كراهيةَ التضعيفِ فلم يقولوا: رَبَيُّ، وأما ما لا يجوزُ فيه إِلاَّ الردُّ مِنْ بناتِ الحرفينِ فنحو: أَبِ وأَخِ تَقُولُ فِي أَبِ: أَبُويُّ وفي أَخِ تَخُويُّ وفي حَم: خَمَويُّ، لأن هذه تظهرُ في الإضافةِ والتثنيةِ.

والجمع تقول: أبو زيدٍ وأخو عمردٍ وتحو بكرٍ وتُثني فتقول: أبوانٍ ومَنْ يقول: هَنوكَ مثلُ (أبوكَ) يقولَ: هَنوكَ مثلُ (أبوكَ) يقولَ: هَنويٌّ ومَنْ جعلَ سنةً وهو نبتٌ ضَعُواتٌ قالَ: ضَعَويٌّ ومَنْ جعلَ سنةً مِنْ سانهتُ يقولُ: سَنَهيٌّ ومنهم من يقولُ: في عِضَةٍ ويقولُ: عَضَويٌّ، وإن أضفتَ إلى أخت قلتَ: أخويٌّ لأنكَ تقولُ: أخوات.

قال سيبويه: وسمعنا من يقول في جمع هَنْتِ: هَنُواتٌ وكان يونس يقول: أُخِتَيُّ وليسَّ غياس.

الثاني: الإضافةُ إلى ما لميهِ الزوائدُ مِنْ يَنَاتِ الْمُوكِينِ:

إِنْ شَنْتَ قَلْتَ فِي ابنِ واسمِ وَابِنَةِ وَاسْتِ وَاثْنَالَا ابنِيِّ وَاثْنِيٍّ فَتَرَكَنَهُ عَلَى حَالِم، وإن شَنْتَ رددتَهُ إلى أصلهِ: سَمَويٌّ ويَنَويٌّ وَسَنَهِيَّ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى ا

وزَعَم يونسُ: أَنَّ أَبَا عمرهِ زَعم: أَلَهُم يقولُونَ: ابناويٌّ في الإِضَافَةِ إِلَى أَبناءِ، وقالَ سيبويه: في الإِضَافَة ابنمُّ إِنْ شَنْتَ: بَنُويٌّ، وإِن شِنْتَ: ابنويٌّ.

واعلم أَنْكَ إِذَا حَذَفَتَ أَلْفَ الوصلِ فلا بُدَّ مِنَ الرَّدَّ وَتَقُولُ فِي بِنْتِ: بَنَوِيٌّ وَلُو جَازَ بَنِيًّا لأنه يِقُولُ بِنَاتُ لِجَازَ: يَنِيُّ فِي ابْنِ الْأنه يقُولُ بَنُونَ فَالزِيادَةُ كَأَنَّهَا عُوضٌ عَيَا خُذِفَ فَإِذَا حَذَفَتُها فلا بُدَّ مِنَ الرَّهُ لأنه قَد زَالَ مَا استعيضَ بِهِ وَكَذَلَكَ: كُلْنَا وَثَنْنَانِ نَقُولُ: كُلُويٌّ وَثَنَويُّ،

قالَ أبو العباس: التاءُ في (كِلتا) عندَ سيبويه بَدلٌ مِنْ أَلْفِ (كِلا) مثلُ التاءِ التي هيّ بَدلٌ مِن واوِ فَحُذِفَ أَلْفُ التأنيثِ وردَّ ما التاءُ بدلٌ منةً.

وكانَ يونس يقولُ: ثنيتيٌّ كقولِه: في أُختِ وذَيّتِ بمنزلة بنتِ وأصلها ذَيّةٌ فإذَا حذفتُ التاءُ لزمها التثقيلُ؛ لأن التاءَ عوضً، فإن نسبتَ إليها قُلتَ: ذَيَوِيٌّ وإنّا ثقلتَ كما نُقلت (كَيٌّ) اسماً وأصلُ بنتٍ وابنةٍ (فَعَلُ) وكذلكَ أختُ واسْتُ والدليلُ: استاهُ وسَهُ وآخاءٌ وَبِنونَ وقالوا: في اثنينِ: أثناء ولم يجيء: ثِينيَّ وقالوا في: اثنتينِ اثنتيِّ هكذا ليسَ عبنهُ في الأصلِ متحرَّكة إلاَّ ذَيَتُ، وأما (كِلتا) فالدليلُ عَلى تحركِ عينِها قولهُم كِلاَّ كمعاً واحد الأمعاء.

ومَنْ قالَ: رأيتُ كِلتَا أُختيكَ فإنهُ جعلَ الألفَ ألفَ تأنيتٍ.

فإنْ سمّى بهَا شيئاً لم يصرفه في معرفةٍ ولا نكرةٍ وصارتِ الناءُ بمنزلةِ الواوِ في (شَرْوَى) ولو جَاءَ مِنْ هذَا اسمٌ منقوصٌ ويانَ لكَ أنهُ فِعْلُ لحركتَ العينَ إذَا أضفتهُ وقَمٌ إذَا شئتَ قلتَ: فَميٌّ لأَنْهِم قَالُوا: فَمُواكِ وَلَو لَمَ بِقُولُوهُ لم يجزُّ؛ لأنه لا ينبغي أَنْ يجمعَ بينَ العوضِ والمعوضِ وبينَ الحرفِ الذي عُوض فالميمُ إنّها جُعِلَتْ عوضاً مِنَ الواوِ إذا قلتَ: فُو زيدٍ.

قَال أَبُو بكر: والذي زينَ لهم عندي أَنْ قالوا: (فَمَوانِ) أَنَّ هذا يعدُ محذوفاً وهيَ الهَاءُ يدلُّكَ عليهِ قولُكَ: تقوهتُ وأقواءُ، فإن أَصْبَقَتَ إلى رجلِ اسمهُ ذوا مالٍ قلتَ: ذُوويٌّ وكذلكَ ذَات مالِ لأَنكَ إذا أَضفتَ حذفتَ إلْهَاءٌ فكأَنكَ تَشْيِفُ إلى (ذو)، وإن أضفت إلى رجلِ اسمهُ قو زيدٍ.

قالَ سيبويه: فكأنكَ إنها تضيفُ إلى فم والإضافةُ إلى شَاءٍ شَاوِيٌّ كذا تكلموا بهِ، وإن سميتَ بهِ رجلاً قلت: شَانيُّ، وإن شئتَ قلتَ: شَاوِيٌّ كذَا قالَ سيبويه.

وبينَ شائِيٌّ وعَطائِيٌّ فرقٌ؛ لأن الهمزة في عطاءٍ بعدَّ أَلفِ زائدةٍ ولَيست في شاءٍ كذلكُ كها قلتَ: عطاويٌّ وفي شاءٌ شَاهِيٌّ والإِضافةُ إلى لاتٍ مِنَ اللاتِ والعُزى حكمُها حَكمُ (لاً) لا تقولُ: (لائِيٌّ) ولا تُحَركُ العينانِ مِنْ هذِه الحروفِ (كلوٍ).

واعلم أنَّ (لواً) إذَا ثقلتَها وسميتَ بهَا لِيستُ كالأسهاء المنقوصةِ؛ لأن الأسهاء المنقوصةَ التي قد حدَفتُ لاماتُها حقَّها وحكمُها أَنْ تُعربِ العيناتُ وتحرك إذا أفردتُ والواوُ مِنْ (لَوِّ) لم تحلقُها حرَكةٌ في حالِ والإضافةُ إلى امرئ امرئيَّ مثلُ امرعيًّ؛ لأنه ليسَ من بناتِ الحرفينِ وكذلكَ امرأةٌ وقد قالوا: مَرْنيُّ مثلُ مَرْعِيُّ في امريءِ القيسِ والإضافةُ إلى ماءِ مائيًّ ومنَ قَالَ: عَطاوِيٌّ قال: ماويٌّ وقوهُم: شَاوِيٌّ يقوي ذَا.

قَالَ أَبُو بِكُرِ: شَاءٌ مثلُ ماءٍ، وإن الهمزةَ تصلحُ أَنْ تَكُونَ فيهما جميعاً مبدلةُ مِنْ هاءِ لقولِهم مُوّيةً وشُوّيةً.

الثالث: الإضافةُ إلى ما نعيتُ قاوهُ مِنْ بناتِ الحرفينِ:

اعلم أنَّ هذَا البابُ ينقسمُ قسمينٍ:

أحدهما: أَنْ تكونَ الفاءُ وحدُها مِنْ حروفِ اللَّبِي في الأسم.

والآخرُ: أنَّ يجتمعُ فيه حرفا لينِ فتكونُ فَاوَهُ ولامهُ معتلتينِ فالأولُ: إذَا نسبَ إليه لم ترد الفاءُ لبعيها من حروفِ الإضافةِ، وذلك قولُم فِي: عِنَّةٍ: عِديُّ وفي زَنَّةٍ: زِنَيَّ، وأما الذي فاؤهُ وعينهُ معتلتانِ فإذًا نسبتَ إليهِ رردتَ الفاءُ.

قَالَ سيبويه: وتتركُ العينَ على حركتِها فتقولُ: شِيَّةٍ دِشُويٌ فَلا تسكنُ مثلَ: شُجويٌّ.

وقالَ الأَخفشُ: القياشُ: اسكانُ العينِ.

فتقولُ: وشيٌّ، وأما الردُّ فلا بُدُّ منهُ؛ لأنه لا يبغى الانهم على حرفينِ أحدهما حرفُ لينٍ.

مراهمية عين سيرك

# بَابُ مَا غُبِرَ فِي النَّسَبِ وجاءَ على غيرِ القياسِ الذي تقدمَ وهو ينقسمُ أَربعةَ أتسامٍ:

الأول: ما جاءً على غيرِ قياسٍ.

الثاني: ما يكونُ علمًا خلافهُ إذًا لم يردَّ بهِ ذلكَ.

الثالث: ما يُحذفُ فيهِ ياءُ الإِضافةِ إذا جعلتَهُ صاحبَ معالجةٍ.

الرابع: ما يكونُ مذكراً يوصفُ بهِ مؤنَّثٌ على تأولِ النَّسَبِ.

الأولُ: ما جاءً معدولاً على غيرِ ثباسٍ وهو يجيءُ علَى ضربينٍ:

أحدهما: أن تبدل الاسم عن لفظ إلى لفظ آخرَ والغربُ الثاني: تغيرُ ياءي النّسبُ مِنْ ذلكَ قولُمُم: هُذيلٌ مُلَكِنَّ ونَقَيمٌ كِنَانَةً؛ فُقَييٍّ ومُلَيحُ خُزَاعةً مُلَجِيٍّ وثُقيفٌ ثقفيٌّ وكان القياسُ في جميع هذه أنْ تثبتَ وقالوا في زيبنةٍ تَزَيانيٌّ وفي طيءٍ: طَائِبٌ والعَالية: عُلُوبٌ وبّاديةٍ: بَدَوِيٌّ والبصرة: بِضرِيٌّ والسَّهلُ: شَهْلٌ واللهم : تُغرِيُّ وفي حَيِّ من بني عَدِيُّ يقالُ لَهم: بنو عَبيدة: عُبُديٌّ.

قَالَ سيبويه حدثني مَنْ أَنْقُ بِهِ أَنَّ بِعَضْمُهُمْ يَغُولُ: في بني جَذِيمةً: جُذَمِيٍّ وقالوا في بني الحُبْلُ من الأنصار: خَيْلٍ وفي صَنْعاءً: صَنْعَانِيٌّ وفي شتاءٍ: شَتَويٌّ، وقالَ أبو العباس: هُوَ جُمعُ شِتُورَةِ.

وفي بَهراءَ قَبيلة مِنْ قُضاعةٍ: بَهْرانٌ وفي دَسْيُواءَ: دَسْنُوانٌ مثلٌ بَحرانٌ وزَعمَ الخليلُ: أَنهُم بنوا البحرَ على بناءِ فَعْلانَ وفي الأُنْنِي: أَفَعَيُّ ومن العرب مَنْ يقولُ: أَنْقيٌّ علَى القياسِ.

وفي حروراة وهوَ اسمُ موضع: خَرْورِيٌّ وكانَ القياسُ: حَرَواويٌّ وجَلُولاء: جَلُولِيٌّ • وخُرَاسانَ: خُرْسيٌّ وخُراسانِ أكثر وخُراسيٌّ وقالَ بعضُهم: إبلَّ خَمَضْيةٌ إذا أكلتِ الحَمُضَى وَخَضَيَّةٌ أَجودَ وإبلُ طُلاحِيَةٌ إذا أكلتِ الطَّلْخ.

قَالَ سببويه: وسمعنا مَنْ يقولُ: أَمَوِيُّ وقَالَ فِي: الرَّوْحَاءِ: رَوحَانٌِّ ورَوحَاوِيُّ أَكْثُرُ. وقالوا في: طُهَيَّةُ: طُهُويٌّ وقالَ بعضُهم: طُهُوِيٌّ علَى القياسِ. الضربُ الثاني: ما جاءً معدولاً محذوفاً منهُ إحدى الباءين:

وذلكَ قولُهُم في شَأَم: شَامٌ وفي تِهامةً: تَهامٌ يفتحونَ النّاءَ ومَنْ كسرَها شَلَّدَ فقالَ: هِهاميُّ ويهانُ في اليمنِ وزعمَ الحَليلُ: أَنَهُم أَلحقوا هذهِ الألفاتِ عوضاً مِنْ ذَهابِ إحدى الياءين.

وقال سببويه: منهم مَنْ يقولُ: تَهَامِيٌّ وَيَهَانِّ وَشَآمِيٌّ، وإن شنتَ قلتَ: يَمَنيُّ عَلَى القياسِ قال: وزَعم أبو الحَطابِ: أنهُ صععَ مِنَ العرَبِ مَنْ يقولُ في الإِضافةِ إلى الملائِكةِ والجنَّ: رُوحانِیُّ أَضافَ إلى الروح وللجميعُ: رأیتُ روحانیینَ.

وزَعَم أَبُو عبيدة: أَنَّ العربَ تقولهُ لكُلُّ شيءٍ فيهِ الروحُ رجميعُ هذَا إذَا صارَ اسِماً في غيرِ هذَا الموضع فأضفتَ إليهِ جَرى علَى القياسِ.

الثاني: ما يكونُ عَلَماً حَلافه إذا لَمْ يردْ بِهِ ذَلْكَ:

قالوا في الطويلِ الجُمْة: جُمَانِيَّ وفي الطويلِ اللهجةِ: لِجيانِيِّ وفي الغليظ الرقبةِ: رَقَبانِيٍّ فإذَا سميتَ بها قلتَ: رَقَبِيَّ وجُمْيٌ على الأصلِ وقالوا في القاميم السنِّ: دُهْرِيُّ ولو سميتَ بالدهرِ لقلتَ: دَهْرِيٌّ.

الثالثُ: ما مُحلَفُ منهُ ياءُ الإضافةِ :

إذا جملتَة صاحبَ معالجة جاءَ على (فَعَالِ) فالوا: لِعَمَاحِ الثيابِ: نَوَّابٌ ولِصَاحِبِ العَاجِ (عَوَّاجُ) وذا أكثرُ من أَنْ يُحصى وقَدْ قالوا: البَثِّي أَضافوهُ إلى البَّوْتِ وقَد قالوا: البَثَّاتُ فَامًا ما كانَ ذَا شيءٍ وليسَ بصنعةٍ فيجيءُ عَلَى فَاعِل تقولُ لذي اللرعِ: دارعٌ ولذي النبلِ: نَابِلٌ ومثله نَاشِبٌ وتَامَرٌ ذو تمرٍ وآهِلٌ أَي: ذوا أَهَلٍ ولِصِاحِبِ الْفَرسِ: فَارِسٌ وعِيشَةٌ راضيةٌ ذَاتِ رِضًا ومثلهُ طَاعمٌ كاسٍ ذُو طَعامٍ وكسوة.

وناعل ذُو نَعْلِ وقالوا: بَغَّالٌ لِصاحبِ البغلِ شبهوهُ بالأولِ وقالوا لذي السيف: سَيَافٌ ولا تقولُ لصاحبِ الشهرة بالبرّ: بَرَّالٌ ولا لِصاحبِ الفاكهةِ: فَكَّاهٌ ولم يحىءُ هذا في كُلُ شيءِ والقياسُ في جميعِ ذا أَنْ تنسبَ إليه بالباءِ المشددةِ على شرائِط النّسبِ التي مُضَتْ.

#### الرابعُ: ما يكونُ مذكراً يوصف بهِ مؤنثٌ:

اعلم بأنَّ هذَّا البابِّ جاءً على ذي شيءٍ مثل دارعٍ ونَابلٍ وهَلَا قولُ الحَليلِ فمن ذلكَ قولهم: حَائضٌ وطامتٌ وناقةٌ ضَامرٌ.

قَالَ الْخَلْيَلِ: لَمْ يَجِيءَ هَذَا عَلَى الْفَعْلِ وَكَذَلْكَ مَرْضَعٌ، فَإِنْ أَجْرَاهُ عَلَى الْفَعْلِ قَالَ: مَرْضَعَةٌ وهي حائضةٌ غَداً ولا يجوزُ غيرةٍ.

وقالَ سيبويه: إنَّ (حائضَ) جاءً على صفةٍ شيءٍ والشيءُ مذكرٌ.

وقالَ: إنَّ (فَمُولاً ومِفْمَالاً ومِفْعلاً) يكونُ في تكثيرِ الشيءِ وتشديدهِ ووقعَ في كلامِهم على أَنَّهُ مَذَكِنَ

وقالَ الخليل: إنَّهم: يريدونَ الإضافةَ ويستدلُّ على ذلكَ بقولِهم: رَجُلٌ عَمِلٌ وليسَ معناهُ المِالغةُ إِلاَّ أَنَّ الْهَاءَ تَدَخَلَهُ يَعْنِي: ﴿فَعِلْ وَقَالَ: ثَبِّرٌ يَرِيلُونَ: ثَيَّارِيٌّ بَعْنِي: النهارَ وقالوا: رَجَلٌ حَرِحٌ: ورَجَلُ مَنيَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ: حِرِنِيٌّ وَاشْتِيٌّ وَقِالَهِ فِي قُولِهِم: مَوْتٌ (مَانتٌ) وشُغْلٌ شَاغِلٌ وشِغْرٌ شِاعِرٌ أَرادوا بهِ المبالغة. قالَ أبو العباسُ: أي شِعرٌ يقومُ بنفسِه وشَغَلُ يقومُ مقامَ فاعلِه.

وقالَ الخليلُ: هو بمنزلةِ قولِهم: هَمٌّ ناصِبٌ و لَد جاءتُ هاءُ التأتيثِ في.

شيءٌ مِنْ (فَعُولٍ) ومِفْعَالِ وأمّا: مِفْعيلٌ فقلّها جاءتْ فيهِ الهاءُ ومِفْعَلٌ فَد جاءتِ الهاءُ فيهِ. يُقالُ: مِصَكٌّ ومضكةٌ.

#### هَذَا بِابُ الْمُصادِرِ وأسياء الفَّاعلينَ

المصادرُ: الأصول، والأفعالُ مشتقةٌ مِنْها، وكذلكَ أسهاء الفاعلينَ، وقد تكونُ أسهاء في معاني المصادرِ لم يشتقَ فيها فَعُلِّ ولكنُ لا يجوزُ أن يكونَ فِعُلِّ لَم يتقدمهُ مصدرٌ فإذَا نطقَ بالفعلِ فقد وجبَ المصدرُ الذي أُخِذَ منهُ ووجبَ اسمُ الفَاعِل ولو كانتِ المصادرُ مأخوذةَ مِنَ الفعلِ كاسمِ الفِاعِلِ لما اختلفتُ كها لا يختلفُ اسمُ الفَاعِل ونحو نذكرُ أربعة أشياءِ: المصدرُ والصفة والفِحْلَ وما اشتقَ منهُ.

فَالْفِحُلُ يَنفَسمُ فَسَمَينِ: ثلاثي ورُياعي، والثلاثي ينفَسمُ قسمين: فِعْلَ بَغَيرِ زيادةِ وفِمْلُ فيهِ زيادةٌ. وانقسامُ المصادرِ في الزيادةِ وغيرِها كانقسامِ الأفعالِ.

المقسم الأولُ: الفِعْلُ الثلاثي الذي لا زيادةُ فيهِ:

وهو ينقسمُ على ضربينِ: فِعْلِ متعدٍ إلى مَغْبِولِي وِفِعلٌ غيرٌ متعدُّ.

in the second

## ذِكرُ أَبنيةِ المتعدي مِنَ الثلاثي

وهوً على ثلاثةِ أَضربِ:

على فَعَلَ يَفْعِلُ مثلُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ.

وَفَعَلَ بَغْمُلُ مثلُ: قَتَلَ يَغْتُلُ.

وَفَعِلَ يُفْعَلُ نَحَو: لِجَسَ يُلْحَس.

ُ وليسَ في الكلامِ فَعَلَ يَغْمَلُ إلاَّ أن يكونَ فيهِ حرفٌ مِن حروفِ الحلقِ وسنذكرَها بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهِ.

والصفة؛ على فَاعِلِ في جميع هذا، وذلك نحو: ضاربٍ وقَائلٍ ولاحِسِ وقَدْ جاءَ اسمُ الفاعِل على (فَعيلٍ) قالوا: ضَرببُ قَدَاحِ للضاربِ وصَربمٌ بمعنى: صَارمٍ وأَصلُ المصدرِ في جميعِها أَن يجيءَ على (فَعْلِ)؛ لأن المؤة الواحدة على فَعْلَةٍ ولكنَّها اختلفتْ أَبْنِتُها كها تختلفُ أَبْنيةُ سائرِ الأسهاء ونحن نذكرُ أَمَا جَاهَ في بابُهابٍ مِنْها.

الضربُ الأولُ: لَمُعَلَّ يَغْمِلُ الشَّالِ المُعَلِّ الشَّالِ المُعَلِّلِ الشَّالِ المُعَلِّلِ الشَّالِ المُعَلِ

يجيءُ علَى اثني عَشَر بناءً:

نَعْلُ لُحو: ضَرَبَ ضَرْباً وَهُوَ الأَصلُ.

وَفِعْلُ: قَالَهُ تِيْلِاً.

وَفَعَلُّ: سَرَقَ سَرَقًا.

نَعَلَةٌ: غَلَبَةً.

فِعْلَةٌ: سَرِقَةً.

فَعِلُّ: كَذِبٌ.

فِعْلَةٌ: عِيْهُ.

فِمَالٌ: ضِرَابُ الفَحلِ كالنَّكاحِ.

فِعَالَةً: حِمَايةً.

فِعْلَانٌ: حِرْمَانٌ.

فُعْلَانًا: عُقْرَانًا.

فَمُلانٌ: لَيَّانٌ مِنْ لَويتُهُ.

قَالَ أَبُو العباسِ: فَعُلانٌ لا يكونُ مصدراً ولكنَ استثقلوا الكسرةَ مَع الياءِ.

الضَّرْبُ الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ:

فَعُلَّ: هُوَ الأَصلُ نحو: الفَتْل وجاء (فَعَلَّ) حلبُها يُحلبُها حَلَبًا فَعِلَّ: الْخَيْقُ فُعْلُ كُفْرٌ فِعْلُ قِيلٌ: وحِجُّ فِعْلَةً: شِدَّةً فِعَالً: كِتَابٌ فُعْلانٌ: شُكْرَانٌ فُعُولٌ: شُكُورٌ وقدَ جاءَ: فِمِلَ بَغْمِلُ: حَسِبَ يَخْسِبُ وَيَمْسَ يَيْشِسُ ونَعِمَ يَنْعَمُ.

قَالَ سيبويه: والفتحُ في هذَا أُقيسُ وكانَ هذَا عنذَ أُصحابِنا إنَّها بجيءُ عَلَى لَغَتينِ ومِنْ ذَا

قولهُم: فَضِلَ يَفضُلُ ومتَّ ثَمُوتُ وكُدُّتَ تَكَادُ

الضربُ الثالثُ: فَعِلَ يَمْمَلُ:

فَعْلُ الأصلُ مثلُ: حَيدُ حَمداً فَعَلَىٰ عَيَلٌ فَعْلَىٰ شُرَبٌ فَعْلَةٌ: رَخْمَةً فِعْلَةٌ: خِلتُهُ خِبْلَةً فَعَلَةٌ قالوا: رَحْمَتُهُ رَحْمَةً فِعَالً: سِفَادٌ.

فَعَالٌ: سَيَاعٌ فِعُلانٌ: غَشِيَةٌ غِشْيَاناً فَعَلَ يَفَعُلُ مِنْ خَرُوفِ الحَلقِ فَعَالَةٌ: نَصَاحةٌ فِعَالةٌ: نِكَاءةٌ فُعَالٌ: سُوَالٌ.

المقسمُ الثاني مِنَ الثلاثي وحوَّ الذي لا يتَعدى:

وهو ينقسمُ تسمينِ: عَمَلٌ وغيرُ عَمَلٍ، ونحنُ نبدأُ بذكرِ ما هوَ عَمَلٌ.

اعلم أنَّ هذَا الفعلَ على أبنيةِ المتعدي واسمُ الفَاعِل فِي الثلاثةِ التي على وزنِ المتعدي على (فاعِل) والمصدرُ الذي يكثرُ فيهِ (فُعُولٌ) وعليهِ يقاسُ فَعَلَ يَفْعِلُ فُعُولٌ الكثيرُ مثلُ: جُلُوسٍ فَعِلْ: خَلِفٌ فَعُلْ: عَجُزٌ.

فَعَلَ يَفْعَلُ وجدتُ فَعَلَ يَفْعَلُ فيهَا هو غيرُ متعدَّ أَكَثرُ من (فَعَلَ يَفْعِلُ) وهُما أَختانِ فَعُولُ هوَ الأَكثرُ الذي يقاشُ عليهِ نحو: قُعُودٍ فَعَالٌ: ثَبَاتٌ فَغُلٌ قالوا: سَكَتَ: سَكْتًا فُعُلٌ: مُكُثُّ والشَّفْلُ فِعْلٌ: فِشْقٌ فِعَالَةً: عِهَارةً.

فَعِلَ يَفْعَلُ فَعَلَّ: عَمَلٌ فَعْلٌ.

حَرِدَ يَخُردُ حَرِّداً وهو حَاردٌ قولهم: فَاعِلٌ يعلُّ عَلَى أَنهَّمُ جعلوهُ مِنْ هذَا البابِ. فَعْلُ: حَمِيتِ الشهسُ حَمْياً وهي حَامَيةٌ فَعِلُ: الضَّحِكُ.

وأما ما كانَ غيرُ عَمَلِ فقد تجيءُ هذهِ الأبنيةُ فيهِ إلاّ أَنهُ يخصهُ فَعُلُّ: يَفُعُلُ وهذَا البناءُ لا يكونُ في المتعدي البتةُ.

بَابُ فَعَلَ يَفْعَلُ مِنْ حَرُوكِ الْحَلْقِ:

فَعْلُ: هَدَأَ مَدْءاً. فَعَالُ: ذَمَاتٍ إِنْعَالُ مِزَاحً.

Survey Spirit

ذِكْرُ مَا جَاءَ مِن المصادرِ والصفاتِ والأَفعالِ علَى بناءِ واحدِ لْتقاربِ المَعالِي علَى بناءِ واحدِ لْتقاربِ المَعالِي عَلَى بناءِ واحدِ لْتقاربِ المَعالِي عَلَى مَذَا الضربُ إِنَهَا حقهُ أَنْ يَجِيءَ فيها كَانَ خِلقةَ أَو خُلُقاً أَو صِناعةً تكونُ فِي الشِيءِ فها جاءَ مِنَ الأعبالِ فعشبهُ بهذَا.

اعلم أنَّ العربَ ربُّها أُجرِتُ هذهِ المصادرَ على المعاني كيا خبرتُكَ ورُبَّها رجعوا إلى بناءِ الفعلِ وكذلكَ الصفةُ وأبنيةُ الأَفعالِ قد تجيءُ علَ بناءِ واحدِ لتقارب المعاني وجميعُ هذه التي ذكرتُ لا تخلو من أن تتفق في المصادرِ أو في الصفاتِ أو في الفعلِ فهي مِنْ أُجلِ هذَا تُقسمُ ثلاثةً أَقسام:

الأول: منها المتفقةُ في المصدرِ

والثاني: المتفقةُ في الصفةِ.

والثالثُ: المتفقةُ في الفعلِ.

المعربُ الأولُ: المتفقةُ في المصلوِ ﴿

وهوَ ينفسمُ على سبعةِ أقسامَ أَفْهَاكُ فَعَالَةً فِيمَالُ فِمَالَةً فَعَالَةً فَعَلَّ فَعَلَّا فَعَلانًا.

الأولُ: فُمَالٌ لِمَا كَانَ داءاً نحو: السُّكَاتِ والعُطَاسِ.

والثاني: لِمَا قُتُتَ نحو: الجُطَّامِ والفُتَاتِ والفُضَاضِ.

الثالثُ: لَمَا كَانَ صَوْنَاً كَالصُّرَاخِ وَالبُّكَاءِ وَقَدَ جَاءٌ الهَدِيرُ وَالضَّجِيجُ وَالصَّهِيلُ وَقَالُوا: الهَدُرُ وَالصَّوْتُ أَيضاً تَحْرِكُ فَبَابُ فَعَالِ وَفَعَلانِ وَاحدٌ وقدْ جاءُ الصوتُ على فَعَلَةٍ نحو: الرَّزَمةِ والجَنَابَةِ.

الثاني: فُعَالَةٌ: ما كانَ جَزاءً لمَّا عملتَ: نحو العُمَّالَةِ والحُبَّاسَةِ والظُّلامَةِ.

الثاني مِنْ فُعَالِةٍ: ما كانَ معناهُ الفُضَالةُ نحو القُلامةِ والفُوارةِ والقُراضةِ.

الثالث من الأول: فِعَالٌ للهياجِ نحو: الصَّرافِ في الشَّاةِ والهِبَابِ والقِرَاعِ؛ لأَنه تَهييجٌ فيُذكّر الثاني مِنْ فِعَالِ وهو لما كانَ انتهاءُ الزمانِ نحو: الصَّرام والجِزَاذِ والجَصَادِ ورُبَّيا دخلتِ اللغةُ في بعضِ ذَا فكانَ فيهِ (فِعَالٌ وفَعَالٌ) فإِذَا أرادوا الفعلَ على (فَعَلْتُ) قالوا: حَصدتهُ حَصْداً إِنّها يريدُ العملَ لا انتهاءَ الغايةِ.

الثالث من فعالي للتباعدِ نحو: الشُّرَادِ والشَّياسِ والنَّفَارِ والجِّلاَءِ.

وقالوا: النَّفُور والشَّمَوس والشَّبيبُ مِنَ شَبَّ الفرسُ وقالوا: الشَّبُّ وقالوا: خَلاَتِ الناقةُ خِلاَةَ وخَلاَّ مثلُ خَلْعٍ وقالوا: العِضَاضُ شبهوهُ بالجِرَانِ ولم يريدوا بهِ: فعلتُه فِعْلاً.

الرابعُ من (فِعَالِ) ما كَانَ وسماً نحو: الجِبَاطِ والعِلاطِ والجِرَاضِ.

الأثرُ يكونَ علَى فِعَالٍ والعملُ يكونُ فَعْلاً كفولِكَ: وسمتهُ وَشَهَا، وأما المُشْطُ والدَّلوُ والحُطَّافُ فَإِنها أرادوا بو صورةَ هذو الأشياءِ.

وقَد جاءً على (فَعْلَةٍ) نحو؛ القَرمةِ والجَرُّفةِ اكتفوا بالعملِ وأُوقعوهُ على الأثرِ.

فَعَالَةٌ للقيامِ بالشيءِ وعليهِ نحو: الوِلاَيْةِ والإِمارةِ والجِلاَنَةِ والعِرَافةِ والنُّكابةِ والعِيَاسةِ والسياسةِ وقالوا في العِيَاسةِ: العوسِ والعياسةِ، والسياسةِ والقِصَابةِ وإِنَّها أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تَليها قصارَ يمنزلةِ الوَّكَالةِ وكَذَلكَ السَّعَايةِ تربدُ: الساعيَ الذي يأخذُ الصدقة. فَعَالةٌ للتركِ والانتهاءِ نحو: السَّامةِ والزَّهادةِ والاسم فَاعلَ وقالوا: الزَّهْدُ.

فَعَلَّ للانتهاءِ والتركِ أيضاً هَذا يجيءُ فعلُه على (فَيلَ يَفْعَلُ) نحو: أجِمَ ياجَمُّ أَجَمَّا وَسَنِقَ يَشْنَقُ, سَنَقًا.

قالَ أبو بكر: وعندي أنَّ حَلَرَ وفَرِقَ وفَزَعَ مِنْ هَذَا البابِ للنركِ وجاؤوا بضده على مثالهِ نحو: هَوِيَ هَوَى وَهوَ هَوِ وقَيْعَ؛ يَقْنعُ فهوَ قُنعٌ وقالوا: قَنَاعةٌ كزَهادةٍ وقالوا: قَانعٌ كزاهدٍ وقالوا: بَطِنَ يَبْطَنُ بَطَناً وهو بَطِنَّ وتَبِنَ وقَمِلَ مثلهُ.

فَعُلاَنٌ: مَا كَانَ زَعْزِعَةً للبدنِ فِي أَرْتَغَاعِ كَالْعَسَلانِ وَالرَّتَكَانِ وَالْغَثْيَانِ وَاللَّمَعَانِ وَجَاءً على (فُعَالِ) لأنهما يتقاربانِ في المعنى، وذلك (النُّزَاء) والقُبَاصُ.

وقالوا: وجَبَ وَجيباً ووَجِفَ وَجِيفاً كَمَا قَالُوا فِي الصوتِ: الهَديرُ ورسمَ البَعيرُ رَسِيماً وقالوا: النَّزُوُ واللَّمْعُ ولا بجيءُ فعلهُ متعدياً إِلاَّ شَاذاً نحو: شَيْئتُهُ شَنالناً.

وقالَ أبو العباس: المعنى شَنتُتُ منهُ.

الضربُ الثاني: المتقفةُ في الصغةِ:

فَعْلاَنُ: الجَوعُ والعطشُ ويكونُ المصدرُ (فَعَلَّ) فالفعلُ: فَجِلَ يَفْعَلُ، وذلك طَوِيَ: يَطُوي طُواً وَهُوَ طَبَّانُ وعَطِئَسَ يَعْطشُ عَطَشاً وَهُوَ: عَطْشَانُ وقالوا: الظَّيَاءَةُ والطَّوِّي مثلُ الشَّيِع وضدهُ مثله: شَبِعَ يَشْبَعُ مُنْبَعًا وَهُو من: شَبِعانَ وملئتُ مِنَ الطعامَ وقَدَحٌ نَصْفانَ وجَمجمةُ تَصْفَى وقَدَحٌ قَرْبَانُ وَجَمجمةٌ فَربى بِمنزلةِ ملانٍ ولم يقولوا: قَرِبٌ.

ورَجلٌ شَهْوَانُ وشَهْوَى؛ لأنه بمنزلةِ الغَرْثَى والغَضَبُ كالعَطشِ؛ لأنه في جوفِه ومثلهُ: تَكِلُ يَثْكُلُ لَكُلاً وهو تَكُلانُ وتَكُلَّ وعَبَرْتَ تَعبرُ عَبْراً وعَبْرى

وأمًّا ما اعتلتْ عبنهُ فَمِمْتَ تَعامُ عَيْمَةً وهوَ عَيَانُ وهيَ عَيْمَى كَأَنَّ الهَاءَ عوضٌ مِنْ فنحةِ العبنِ في (عَيْمةٍ) وَحِوتَ تَحَارُ حَبَرَةً وَهِمَ خَيْرَانُ وهيَ حَيْرَى وهوَ كسكوانَ، وأما جَربانُ وجَرْيَى فلأنهُ بلاءٌ وفائوا: الرَّيُّ وسَقِبُ يُسْعُبُ شُغْباً وهوَ سَاعَبٌ وجَاعَ يَجُوعُ وهوَ جَائعٌ وجَوْعَانُ وَسَكَرٌ وسُكَرٌ.

الثاني مِنَ الصفةِ: أَفعلُ:

للألوان ويكونُ الفعلُ على (فَعِلَ) (يَفْعَلُ) والمصلرُ فَعْلَةٌ نحو: كَهِبَ يَكُهُبُ كَهْبَةً وَشَهِبَ يَشْهُبُ شَهْبَةً وصَدِي يَصْدَأُ صُدْأَةً وقالوا أيضاً: صَدَاً ورُبَّيا جاءَ الفعلُ على فَعِلَ: يَفْعُلُ نحو: أَدِمَ بَادُمُ وَمِنَ العربِ مَنْ يقولُ: أَدُمَ يَادُمُ أَدْمَةً وشَهْبَ وقَهْبَ وكَهُبَ ويبنونَ الفِعْلَ مَنهُ عَلَى إفعالَ مثلُ اشهابٌ ويستغني (بإفعالً) عَنْ (فَعِلَ) وهوَ الذي لا يكادُ ينكسرُ في الألوانِ يقولونَ: أَسْوَدٌ وابيضٌ فيقصرونهُ وقالوا: (الصَّهوبةُ والبّياضُ والسَّوادُ كالصباحِ والمساءِ) ومن الألوانِ جُونٌ وَوَرُدٌ على زَزنِ (فَعْلِ).

وقَالُوا: الأغبسُ والغُبْسَةُ كالحمرة. وجَاءَ المصدر الوُرْدَةُ والجُونَةُ. وجَاءَ فَعِيلٌ: خَصِيفٌ أي: أسودُ. وتأتي (أَفْعَلُ) صفةً في معنى الداءِ والعيبِ.

الفِعلُ فَمِلَ يَفْعَلُ والمصدرُ (فَعَلُ) فيها كانَ داءٌ أو عيباً عَوِرَ يَعْوَرُ هَوَراً وأَعوَرُ وأَصْلَمُ وأَجذَمُ وأَجبنُ وأَقطعُ وأَجذَمُ لم يَتَكَلمُ بِالفعلِ منهُ ويقالُ لموضعِ القَطعِ: القُطْعَةُ والقَطَعَةُ والصَّلْعَةُ والصَّلَعَةُ وقالوا: سَنهاءُ وأستَةُ جاءَ على بناءِ ضدهِ رَسْحَاءُ وأرْسَحُ وأَهضمُ وهَضهاءُ.

وقَالُوا: أَعْلَبُ وَأَزِيرُ وَالأَعْلَبُ انْعَظِيمُ الرَّقِيةِ وَالأَزِيرُ الْعَظِيمُ الزَّيْرَةِ وَهُو مُوضَعُ الكَاهَلِ وآذَنُ وَأَذْنَاهُ وَأَسَكُ وَسَكَاءُ وَأَحْلَقُ وَأَمْلَسُ وَأَجُردُ كَيَا قَالُوا: أَحْشَنُ فِي ضَدِهِ وقالوا: الطَّشْنَةُ وخُشُونَةٌ كَالْصَهُوبَةِ وَمُؤْنَثُ كُلِّ أَنْعَلَ فَعْلاءُ.

قَالَ أَبُو العِبَاسِ: أَفَعَلُ فَغَلَانُ وَفَعِيلٌ شِيءٌ وَاحَدٌ لأَنْهَا نَقَعُ لِمَا لا يَتَعَدَى وَقَالُوا فِي الأَصِيدِ: صَيِدَ يَصْيَدُ صَبَدَاً وقَالُوا: شَابَ يَشِبُ وَمِثْلُ: شَاخٌ يَشِيخُ وأَشيبُ كأَسْمِطَ وأَشْعَرَ كأَجردَ وأَذِبُّ.

وقالوا: هَبِجَ يَهُوجِ هَوَجاً وتُولَ يَثُولُ ثُولاً وَآثُولُ وقالوا: مَالَ يَمِيلُ وَهُوَ مَالِلُ وأَميلُ. فَعَيْلُ بِمَعَنَى: الْعَدَيلَ؛ لأَنْ فِعْلَة فَاعْلَقُهُ وَلَاكُ نَحُو: الجَنْلِسِ والعديلِ والحَليطِ والكُميعِ وخَصِيم ونَزيع وقَد جَاءَ خَصْمٌ ثَانَي قَبِيلَ مَا أَتَى يَنْ الْقُعْلِ نَحُو: حَلُمَ يَمْلُمُ حِلَى} فهوَ حَليمٌ وظَرُفَ يَظُرُفُ ظَرُفاً وهوَ ظَريفٌ وقالوا: في ضاءِ جَهِلَ جَهْلاً وَهُوَ جَاهلٌ وقالوا: عَالِمٌ وهَلِمَ وَالْمَاءِ وَهُوَ جَاهلٌ وقالوا: عَالِمٌ وهَلِمَ عَلِمُهُ وَجَهِلَ كَحَرِدَ حَرْداً وهوَ حَارِدٌ فهانا ارتفاعٌ في الفعلِ واتضاعٌ وقالوا: عَليمٌ وفَقيهُ وهوَ قَقيهُ والمصدرُ فَقَهُ.

وقالوا: اللُّبُّ واللَّبَابَةُ ولَبِيبُ كها قالوا: اللوَّمُ واللاَمةُ ولَثِيمٌ وقالوا: فَهِمَ يَفْهَمُ فَهُهَا وهوَ فَهِمٌ ونَقِهَ يَنْقَهُ نَقَهاً وهوَ نَقِهٌ وقالوا: الفَهَامةُ ونَاقَةٌ ولَبِقٌ.

َ وَحَلَقَ مِحِلِنَى جِذْنَا وَرَفْقَ يَرْفُقَ رِفْقاً وَهُوَ رَفِيقٌ وقالوا: رَفِقٌ وَهَقَلَ يَعْفِلُ عَفْلاً وعَاقِلٌ ورَزُنَ رَزَانةً وهُوَ رَذِينٌ ورزينةٌ وقالوا للمرأةِ: حَصْنَتْ حُصْناً وهِيَ حَصَانٌ مثلُ جَبَانٍ. وقالوا: حَصْناً ويقالُ لها ثَقالٌ ورَزَانٌ وصَلِفَ يَصْلَفُ صَلَفاً وصَلِفٌ ورَقُعَ رَقَاعةً كَحَمُقَ حَمَاقةً وَحَمِقٌ وأَحمَقُ كأشنع وخَرُقَ خُرُقاً وأخرقُ وقالوا: النَّواكةُ وأنوكُ واستنوكَ ولم نسمعهم قالوا: نَوِكَ.

ثَالَثُ فَعِيلٍ: مَا كَانَ وَلَايَةً نَحُو: أُميرِ وَوَكِيلٍ وَوَكِيلٍ وَحَيِّ وِجَرِيٌّ بِمَعْنَى وَكِيلٍ.

الضربُ الثالثُ: المُتفقةُ في الفِعْلِ:

هَذَا البَابُ يَكُونَ فِي الحَصَالِ المُحَمَّودَةِ وَاللَّذَمُومَةِ يَجِيءٌ هَذَا عَلَى (فَغُلَ) يَفْعُلُ إِلاّ فِي المضاعفِ وهوَ علَى ثلاثةِ أَصْرِبٍ:

الأولُ: ما كانَ حُسْناً أَو قُبُحاً.

الثاني: ما كانً في الصغير والكبر.

الثالث: الضَّمَفُ والجِبنُ والشِجاعةُ ومَنْهُ مَا يُختَلَطُ مَنْهُ فَمُلَ بِغَمِلَ كَثَيراً وهوَ الرَّفَمَةُ والضَّمَةُ؛ لأنْ فَعُلَ أَختُ (فَعِلَ).

الأولُ مِنْ فَعُلَ يَغْمُلُ مَا كَانَ حُسَنَا أَمِ قُرِجاً مِنْ مَعْلَ مَا كَانَ حُسَنَا أَمِ قُرِجاً

قَالَ أَبِو العباس: هُذيل تَقُولُ: سَمِيحٌ وَنَذَيلٌ.

قَالَ سيبويه: وقالوا: طَهُرَ طُهُراً وطَهَارةً وطَاهِرٌ وقالوا: طَهُرتِ المرأةُ وطَمَئَتْ.

الثاني: الصغرُ والكبرُ:

وذلكَ عَظَمَ عَظَامةً وهوَ عَظيمٌ وبجيءُ المصدرُ علَى (فِعَلِ) نحو: الصَّغَرِ والكِيرِ والقِدَمِ وكَثُوَ كَثَارةً وهو كَثيرٌ وقالوا: الكَثْرةُ وسَمِنَ سِمناً وهوَ سمينٌ ككبرَ كِبراً وهوَ كبيرٌ وقالوا: كَبْرَ على الأمرِ كَعَظُمَ وجاءً: فَخُمٌّ وضَخُمٌّ والمصدرُ فُعُولَةٌ الجَّهُومَةُ وقالوا: بَطِنَ يَبْطُنُ بِطنةً وَهُوَ بَطينٌ.

#### الثالثُ: الضعفُ والجبنُ وضدُّهما:

شَجُعَ شَجَاعَةً وشَجِيعٌ وشُجاعٌ وفَعيلٌ أخو فُعَالٍ وضَعُفَ ضعفاً وهوَ ضعيفٌ وجَرُفَ يَجْرِزُ جُرِأَةً وهوَ جَرِيءٌ وغَلُظَ يَغْلُظُ غِلَظاً وغَليظٌ للصلابةِ مِنَ الأرض وغيرِها.

وسَهُلَ سَهُولَةً وسَهُلُ وسَرْعَ سِرَعاً وهوَ سريعٌ وبَطُؤَ بِطَأَ وهوَ يَطي .

قَالَ سيبويه: إنها جعلناهما في هَفَا البابِ؛ لأن أحدهما أقوى على أمرهِ وكَمُشَ كَهاشَةً وكَميثُن وحَزُّنَ حُزُونةَ للمكانِ وهوَ حَزْنٌ وصَعْبَ صُعُوبةَ وهوَ صُغْبٌ.

# هَذَا بِابُ مَا يَخْتَلُطُ فَيهِ (فَعُلَ يَفُعُلُ) كثيراً وهوَ مَا كَانَ مِنَ الرفعةِ والضَّعةِ:

قالوا: غَنِيَ غِنَى وهو غَبِيٌّ وفقيرٌ كَهَنغَيْزِ والفَقْرُ كَالضَّمْفِ وَلَمْ يَقُولُوا: فَقُرَ كَمَا لَم يقولُوا فِي الشَّدَئِدِ شَدُدْتَ استغنوا بافْتقر واشعِلَّ وشَرُفَ شَرَكاً وهو شَريفٌ وكُرُم ولَوُمْ مثلُه ودَنُو ومَلُؤُ ملاءة وهو قَبَلُ ووَضِع ضَعَة وَهُو وَضَيعٌ وَضِعةٌ وَرفيعٌ وَلَم يقولُوا: رَفُع وقالُوا: نَهُ يَنبُهُ وهو مَلاءة وهو قَبَلُ ووضع ضَعَة وَهُو وضيعٌ وضِعةٌ ورفيعٌ ولم يقولُوا: رَفُع وقالُوا: نَهُ يَنبُهُ وهو نَابهٌ ونَسِع وَضِع شَعَةً وَهُو وَضَع يَسْتَقَى شَقَاوة وَشَعَيْ وَبَحِلَ يَبْخُلُ بُخُلا وَيَخيلٌ فَامُ حَذَوا الهَاءَ.

ورَشِدَ يَرِشَدُ رَشَداً ورَاشِدٌ والرُّشْدُ ورَشِيدٌ والرِّشادُ والبِخْلُ والبَخَلُ كالكَرَم.

أَمَّا الْمُضَاعِفُ فلا يكونُ فيهِ (فَعَلْتُ)، وذلك نحو: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاَّ وذِلَّةٌ وذَلَيْلُ وشحيحٌ وشَحَّ يَشخُّ وقالوا: شَجِخْتُ.

وضَنَنْتُ ضَنَّا وضَنَانَةً وَلَبَّ يَلَبُّ واللَّبُ واللَّبابَةُ واللبيبُ وقَلَّ يَقِلُّ قِلَّةٌ وقَليلٌ وعَف يَعِفُ عِفَةً وعَفِيفٌ ويِقُولُونَ: لَبَبْتَ تَلُبُّ.

## بَابُ: فَعَلَ يَفْعَلُ مِنْ حروفِ الْحَلْقِ

اعلم أَنَّ يَفْعَلُ إِذًا قلتَ فيهنَ: فَعَلَ يَفْعَلُ مَفتوحُ العينِ، وذلك كانتِ الهمزةُ أَو الهَاءُ أَو العينُ أَ والغينُ أَو الحَاءُ أَو الحَاءُ لاماً أَو عيناً نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ وَوَجَبَهُ يَجِهُ وقَلَعَ يَقَلَعُ وَفَبَحَ يَلْبَحُ ونَسَخَ يَنْسَخُ. وهَذا ما كانتْ فيهِ لاماتٌ.

وأَمَا مَا كَانْتِ فَيْهِ عَيِنَاتٌ فَهُوَ كَغُولِكَ: شَأَلَ يُشَأَلُ وَذَهَبَ يَذْهَبُ وَيَعَثَ يَبُعَثُ ونَحَلَ يَنْحَلُ ونَحَرَ يَنْحَرُ وَمغَتَ يَمْغَتُ وذَخَرَ يَذْخَرُ وقَدْ جاؤوا بأشياءَ منهُ علَى الأصلِ قالوا: بَرَأَ يَبْرُؤُ كَمَا قَالُوا: قَتَلَ يَهْتُلُ وَهَنَأَ يَهِنِيءُ كَضَرَّبَ يَضْرِبُ وهوَ في الهمزِ أَقَلُّ وكذلكَ في الهاءِ لأنَّهَا مستقلةً في الحَلقَ وكلِّيا شَفلَ الحرفُ كانَ الفتحُ لَهُ أَلزم والفنحُ مِنَ الألفِ والألفُ أقربُ إلى حروفِ الحَلقِ من أختيها وقالوا: نَزَعَ يَنْزِعُ وَرَجَعَ يَرْجَعُ ونَضَحَ يَنْضَحُ ونُطَحَ يَنْطح وَرفَحَ يَرْشِحُ وجَنحَ يَجْنحُ والأصلُ في العبنِ أَتَلُ لأَنْهَا أَقرِبُ إِلَى الهمزةِ مِنَ الحَاءِ وقالوا: صَلَحَ يَصُلُحُ وَقَرَغَ يَقْرُغُ وصَبَغَ يَصَبُغُ ومَضَغَ يَمَشُغُ وتَقَعَ يَنْتُنُعُ وطَبِخَ يَطْبُغُ ومَرخَ يَمْرُخُ والحَاءُ والغينُ الأصلُ فيهيا أحسنُ لأنَّبِها أشدُّ ارتفاعاً إلى الثُّم ونما جاءً على الأصل من هذو الحروفِ فيهِ عيناتٌ قولهُم: زَأَرُ يَزْيَرُ وِناْم يَنْيُمُ وَنَعَرَ يَنْعِرُ وَرَعَلَاتُ تَرَّعُلُا وَقَعَدَ يَقَعُدُ وشحجَ يَشْجِجُ ولَحتَ يَنْجِتُ وشَحَبَ يَشْحُبُ ونَغرتِ القنرُ تَتْغِرُ ولَغَبَ يَلْغُبُ وضَعَرَ يَشْعُرُ وخَضَ يَمْخُضُ ونَخَلَ يَنْخُلُ وَنَخَرَ يَشْخُرُ وَهَذَا الضربُ إِذَا كَانَتْ فَبِهِ الزَّوَائِدُ لَمْ يَفْتُحُ الْبَتَةَ كَانَ حَرف الحَمْلِيقِ لَامَا أَو عيناً؛ لأن الكسرَ لَهُ لازمٌ ولَيسَ هُوَ مثلُ (فَعَلَ) الذي يجيءُ مضارعهُ على (يَفْعِلُ) وَيَفْعَلُ، وذلك مثلُ: استبرأ يستبرِيءُ وانتزعَ بَنْنِزعُ وكذلكَ: نَعُلَ يَفْعَلُ لا يغيرُ؛ لأنه لازمٌ لَهُ الضّمُ، وذلك قولهُم: صَبُّحَ يَصْبُحُ وقَبُحَ يَقْبُحُ وضَخُمَ يَضْخُمُ وَمَلُؤَ يَمْلُؤُ وقموَ يَقْمُؤُ وضَعْف يَضْعُفُ وقالوا، رَعَفَ بَرْعُفُ وَصَعُلَ يَسْعُلُ.

فَضَموا ما جاءً منهُ علَى فَعَلَ فهم في (فَعُلَ) أَجِدرُ وكانَ حَقَّ (سَعُلَ) وَرعُفَ أَن يَجْيَءَ علَى مثالِ ما جاءتُ عليهِ الأدواءُ. فإنْ كانتُ هذهِ الحروفُ فاءاتِ نحو؛ أمرَ وأكل وأفلَ يَأْفُلُ لم تفتحِ العينُ لسكونِ خرفِ الحُلقِ وقالوا؛ أبن يَأْبَى شبهوهُ بِيَقُواُ وفيهِ وجهُ آخرُ أن يكونَ مثلَ: حَسِبَ بَحَسِبُ فَيَحًا كما كُسِرًا وقالوا: جَبَى يَجْبَى وفَلَ يَقْلَى (جَبَى جَمَعَ الماءَ في الحوضي) وحكى سببويه: عَضَضْتَ تَعَضَّى.

وقال أبو العباس: عَضَضْتَ غيرُ معروفٍ ومَا كانت لامهُ ياءٌ أو واواً فحكمهُ في هَذَا البابِ حَكُمُ غيرِ المعتلُ نحو: شَأَى يَشْأَى وَسَعَى بَسْعَى وَعَمَا يَمْحَى وصَغَى يَصْغَى وَنَحَا يَنْحَى وصَغَى يَصْغَى وَنَحَا يَنْحَى وَقَدَ فَالُوا: يَنْحُو يَصْغُوا ويزهوهم الآلُ ويَنْجُو ويَرغُو، وأما ما كانت لامهُ مِنْ حروفِ يَنْحَى وقد فَالُوا: يَنْحُو يَصْغُوا ويزهوهم الآلُ ويَنْجُو ويَرغُو، وأما ما كانت لامهُ مِنْ حروفِ الحَلقِ وعينهُ معتلةٌ فلا تفتحُ لأنَهَا نكونُ ساكنةً نحو: بَاعَ يَبِعُ وتَاةَ يَبِهُ وجَاءَ يَجِيءُ وكذلكَ المضاهفُ: نحو: دَعَّ يَدُعُ وشَعَ يَشُعُ وزهم يونس: أكبم يقولونَ: كَمَّ يَكُمُّ.

قَالَ سبيويه: يَكِعُ أَجُودُ وَهُوَ كُمَّا قَالَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

واعلم أنَّ هذه الحروفَ الستةَ إِنَّا كُنَّ هيناتِ فِي (فَيلَ) ففيهِ أَربِعُ لغابٍ: فَيِلَ وفِيلَ وفِيلًا أسها كانَ أو صفة نحو: رِحِمَ وبِعِلَى

والاسم رَّجُلُّ لَعِبٌ وضَعِكٌ وما أَسْبُهُ ذلكٌ في جميعٍ حروفِ الحلني.

وفي (فَعيلِ) لُغتانِ: فَعِيلٌ وفِعِيلٌ وتكسرُ الفاءُ في هذّا البابِ في لغةِ تَمَيمٍ نحو: سِعِيلٍ ورغيفٍ وَيخِيلٍ وَيِيشسٍ، وأما أهلُ الحجازِ فيجرونَ جميعَ هَذَا على القياس، فإن كانتِ العينُ مضمومةً لم تضم لها ما قبلها نحو: رَؤوفِ ورؤوفِ لا يضمُّ.

قَالَ: وسمعتُ مِنْ بعضِ الْعَربِ مَنْ يَقُولُ: بِيْسَ وَلَا يُحْقَقُ الْهَمَزَةَ وَيَدَعُ الْحَوْفَ على الأصل.

وأمَّا الذينَ قالوا: مِغِيرَةٌ وَمِعينٌ فَلَيسَ علَى هَذَا ولكتهم أَتبعوا الكسرةَ الكسرةَ كما قالوا: مِثْيِنٌ وَأَنْبُؤُكُ وأَجُوْكَ (أَرادَ: أُنبِئُكَ وأَجِيئكَ) وقَالوا: في حرفٍ شَاذًّ: إِيوبَّ بجِبُّ شبهوهُ (بِمِنْيَنِ) فجالووا بهِ على (فَعَلَ) كما قَالوا: بِثْبَى لِما جَاءَ شاذاً من بابهِ خولف بهِ وقالوا: لَيْسَ ولم يقولوا: لاَسَ ولا يجوزُ في (أَجِيئُكَ) ما جازَ في (يَجِبُّ)؛ لأن يَجِبُّ غُيرتْ عن أَصلِها وكانَ حقُها يُجِبُّ فليَّا غيرتْ استحسنوا التغييرَ لهُنَا والإنباعُ وأَجيئُكَ على حِقْها فلا يجوزُ أَن يتبعَ الهمزةَ الجيم؛ لأن الجيمَ في الأصلِ ساكنةُ أَيضاً.



## بَابُ نظائرِ الثلاثي الصحيحِ مِنَ المعتل

هَذا ما كَانَ مَاضِيهُ عَلَى (فَعَلَ)، وأما (فَعُلَ) فقالوا: بَهُو يَبْهُو بَهَاءٌ وهو بَهِيٍّ وسَرُّو يَشْرُو سَرُواً وسَرِيٍّ وبَذُو يَبْذُو بَذَاءٌ وهُوَ بَذِيٍّ وبَذَى مثل: سَقُمَ في نصرفهِ وَتَهُوْتُ وَهُوَ دَهِيٍّ.

وبعضُ العرب يقولُ: بَزِيْتُ كَشَيْبَتُ، وأما (فَمِلَ) فنحو: خَشِيَ يَخْشَى خَشْيَةٌ وخَشَيَاً وهوَ خَشْيَانُ وخَاشٍ وشَفِي يَشْقِى شَقَاوةً وَشَاقَاءً وقَوِيّ قَوَةً وخَزِيّ يَخْزَى خَزَايةً فهوَ خَزْيَانُ إذَا استحيى.

قال الأصمعي: خَيْنِيَ الرَّجَلُ يَحْشَى خَشْباً وَهُوَ خَشْيانُ وخَشْ إِذَا أَخِذَهُ الرّبو والنّفَسُ وهذا مع ما قبلهُ يدخلُ في بابِ الأدواءِ وهذا لم يذكره سيبويه وكان هذا موضعه في فَعَلَ فيها مضى وعَرِيَ الرجلُ إِذَا خَرِجَ مِنْ ثبابِه يَعْرَى عُرْباً فهو عُريَانٌ وامرأةٌ عُزيانَةٌ ونَشِيَ الرجلُ الحَبْر إِذَا تخبره ونَظَر مِنْ أَبِنَ جَاءَ يَنْشَا نِشْوَةً فهوَ نَشْبان.

نظيرُ ذلكَ مما اعتلتْ عينهُ كِلتهُ كَيلاً والاسم كَائِلٌ وقِلْتهُ قَوْلاً والاسم قَائِلٌ وزِرتهُ زِيَارةً وخِفتُه خوفاً وهِبتهُ أَهَابهُ هيبَة ونلتُه أنالهُ نَبْلاً وذِهتُه أَذبمهُ ذَاماً وقِثْه قُوتاً.

وَقَالَ بِعَضْهِم: (رَجُلُ خَافٍ) فَجَازُوا بِهِ عَلَى (فَعِل) مثلُ فَرِقِي وَقَزْعٍ وَعِفْتُهُ أَهَافَةُ عِيَافَةً وغُرتُ أَغُورُ غُووراً وغِيَاراً وغِبتُ غُيُوباً وقامَ قِياماً ونحتُ بِيَاحةً وغابتِ الشَّمْسُ غِياباً وكامَ يَدُومُ دَوَاماً وَلِغْتَ تَلاَعُ لاعاً وَرَجلُ لاَعٌ ولائِعٌ إلاّ أَنَّ قَولَهُم: لاعٌ أَكثرُ. نظيرُ ذلكَ عا اعتلت فاؤهُ وَعَدتهُ أَعِدهُ وَعداً ولا يجيءُ في هَذَا البابِ (يَفْعُلُ) يَحذَفُ الواق في (يَعُدُ) لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ وتجري باقي حروفِ المضارعةِ عليَها.

وقال بعضُهم: وجَدَ يَجُدُ كَأَنَهُم حَلْفُوهَا مِنْ يُوْجُدُ وقالوا: وَرَدَ وُرُوداً وَوَجِلَ يَوْجَلُ وَهُو وَجِلُّ وَوَصُوْ يُوْضُو فَاتَعُوا مَا كَانَ عَلَى فَعُلَ وقالوا: وَرِمْ يَرِمُ وَرَماً وَهُوَ شَاذٌ عِنِ القياسِ وَوَرِعَ يَوْرُعُ لَغَة وَوَجَدَ يَجِدُ وَجُداً وَوَخِرَ يَغِرُ ويُوغُرُ وَوَجِرَ يَجُرُ ويُوخَرُ ويُوخَرُ أَكْثُرُ ولا يجوزُ يَوْرُمُ وَوَجَرَ يَمِنُ ويُوخَرُ ويُوخَرُ أَكْثُر ولا يجوزُ يَوْرَمُ وَوَلِمَ يَهُو وَيَوْرَ يَغِرُ ويُوغَرُ وَوَجِرَ يَجُرُ ويُوخَرُ ويُوخَرُ أَكْثُر ولا يجوزُ يَوْرَمُ وَوَيَحِرَ يَجُرُ ويُوخَرُ ويُوخَرُ أَكْثُر ولا يجوزُ يَوْرَمُ وَوَجَرَ يَمُو وَيَعْرُ ويُوخَرُ اللهِ عَلَى يَفْعَلُ اللهِ عَلَى يَغْمَلُ اللهِ وَيَعْرَ وَيَعْمَلُ وَيَعْمَ وَامَا مَا كَانَ مِنَ اليَاءِ فَإِنهُ لا يَحْدَقُ مِنْ اليَاءِ فَإِنهُ لا يَعْمَلُ اليَاء مِنْ وَيَعْمُ وَعَلَى اللهُ وَلِيلَ يَغْمُلُ مَثُلُ اليَاء مِنْ (يَقْمِلُ) فَأَمَّا وَطِيئَ يَطَأُ فَإِنَّا فَتَحُوا العَينَ للهمزةِ وَهُلَا جَاءَ عَلَى (فَمِلَ يَغْمِلُ مَثُلُ اليَاء مِنْ اليَاء مِنْ اليَاء مِنْ اليَاء عَلَى اللهَ يَوْلُونُ مَنْ اللهِ وَاللهِ يَعْمَلُ مَنْ اللهُ وَاللهِ يَعْمَلُ مَا اللهِ يَعْمَلُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلِيلَ يَغْمُلُ مَثُلُ اللهُ يَعْمَلُ مَا اللهِ يَعْمَلُونُ وَهُونَا عَلَا جَاءَ عَلَى (فَمِلَ يَغْمِلُ مَثُلُ اللهُ يَعْمِلُ اللهُ يَعْمُ لَا عَلَى اللهُ وَالْمَا عَلَا عَلَى اللهُ وَلَا اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ وَلَا عَلَا عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ المُوالِقُولُ اللهُ اللهُهُ اللهُ ال



## بَابُ ذِكرِ المصَادرِ التي تُضارعُ الأسهاء

التي ليستُ بمصادرَ وحقُها الوصفُ مِنْ هذهِ الأفعالِ التي تقدمَ ذكرُها وجاءت علَى ضربينِ: أحدهُما ما فيهِ علامةٌ للتأنيثِ والضربُ الثانِ لا علامةَ فيهِ للتأنيثِ ويَجْمَعُ هذهِ المصادرَ كلَّها أنَّها جاءت غيرَ جاريةِ على فِعْلِ وأنَّ ما وقعَ منها صفةً خالصةً فعلَ غيرِ لفظِ الصفةِ والمؤنثُ ينقسمُ تسمين:

أحدهُما: حرفُ التأنيثِ فيهِ أَلْفٌ والآخرُ هاءٌ.

القسمُ الأولُ: ما جاءً مِنَ المصادرِ فيهِ أَلْفُ التأثيثِ.

وذلكَ قولهُم: رجَعْتهُ رُجْعَى ويشرتهُ بُشْرَى وذكَرتهُ ذِكْرَى واشتكيتُ شكُوى وأفتينهُ فُتُهَا وأعداهُ عَذْوَى والبُقيا أمَّا الحُذْيَا فالعطيةُ والسُّقيا ما سفيتَ والدَّعوى ما ادعيتَ وقال بعضُهم: اللهمّ: أشرِكنَا في دَعْوى الْمَجَلَعَيْنَ وقِالوا: الْكِثْرِيَاءُ.

الفِعْلُ رِميًّا وحجِّيزَى وحِشَيْقِي وقالوا: الفِجِّيرِى وَهُوَ كثرةُ القولِ بالشيءِ والكلامُ بهِ. وقالَ الأخفشُ: الأهجَيزَى وَهُوَ كِثرةُ كِلامِهِ بِالشِيءِ يرددهُ.

القسمُ الثاني حلَى خريينِ:

أحدهما (فِعْلَةٌ) يُرادُ بها ضَربٌ مِنَ الفعلِ (فِعْلَةٌ) يرادُ بها المرة، وذلك الطِعْمَةُ وقِفْلَةُ سوو وينْسَتِ اللِينَةِ إِنّها تريدُ: الضربَ الذي أصابهُ مِنَ الفتلِ وكذلكَ: الرَّكِبةُ والجِلْسَة وقَدْ نجيءُ الفِعْلَةُ لا يرادُ بها هَذا نحو الشَّدَةِ والشَّعْرةِ واللَّريةِ وَقَدْ قالوا: الدَّريةُ وقالوا: ليتَ شِعْري فحذفوا كما قالوا: ذَهَبت بعذرتِها وهوَ أبو عُلرِها وهوَ بزنتهِ أي بقَدْرهِ والعِدَةُ والضَّعَةُ والفِحَةُ لا تريدُ شيئاً من هَذا، وأما المرةُ الواحدةُ من الفعل فهي فعلة نحو ضربة وقومة وقالوا أتيته إتيانه ولفيته لِقاءةً وهوَ قليلٌ وقالوا: غَزَاةً فأرادوا عَمْلَةً واحدةً وحجةً عَمَلِ سَنَةٍ وقالوا: قَدَمةً وسَهَكَةٌ وخَمُطةٌ اسمٌ لبعضِ الربح كالبَّةِ والضَّهْدَةِ والعَسَلةِ ولم يُرِدُ فَعَلَ فَعْلَةً.

#### الضربُ الثاني الذي لا علامةً فيهِ للتأنيثِ:

وهوّ ينقسمُ قِسمين:

أحدهما: ما أصلهُ أن يكونَ مبنياً للصغةِ نوقعَ للمصدرِ والقسمُ الآخرُ ما هُوَ من أَبنيةِ المصادرِ فوصفَ بهِ أو جعلَ هُوَ الموصوف بعينه: الأولُ: ما لفظه لفظ الصفةِ فوقعَ للمصدرِ، وذلك ما جاءَ على (فَهُولٍ) نحو: تَوضَأتُ وضُوءاً وتَطهرتُ طَهُوراً وأُولَعتُ بهِ وَلُوعاً ومنهم مَنْ يقولُ وقدتُ النارُ وَقُوداً عالياً وقبلتُه قَبُولاً والوُتُودُ أَكثرُ والوَقودُ الحَظبُ وعلى فلانِ قَبُولً وهذا البناءُ أكثرُ ما يجيءُ في الصفاتِ نحو: ضَرُوبٍ وقَتُولٍ وهَبُوبٍ وتَؤُوم وطروَبٍ.

الثاني: ما لفظهُ لَفظُ المصدرِ فجاءَ على معنى: مَفْعُولِ وَفَاعلِ، وَذَلَكَ قُولُكَ: لَبَنُّ حَلَبٌ إِنّها تَرِيدُ: مَحْلُوبٌ وَكَقُولِهِم: الْمُقَلِّقُ إِنّها يَرِيدُ بِهِ: المُخلُوقَ وَالدَّرِهُمُ ضَرّبُ الأَمْرِ: أَي: مَضَرُوبٌ.

ويقعُ على الفَاعلِ نحو: رَجلِ عَمْرٍ وَرَجل نُومٍ إِنَّهَا ثَرِيلُ: الغَامرَ والنائمَ ومَا يُ صَرَى أَي صرِ ومَعُشَّر كُرمٌ أَي كُرماءُ وقالوا صَرِي يَعْمَرَى صَرَّى وَهُوَ صَرُّ إذا تغيرَ اللّبنُ في الضرعِ وَهُوَ رضى أي: مَرْضِيُّ، وأما ما جُعلَ هو الموصوفُ بعينةِ: إلا أنهم جاؤوا به مخالفاً لبناهِ المصلير وغيرَ مخالفٍ.

فقولهُم: أصابَ شِبعَه وهَذَا شِبْعُه إنَّها يربدنَ مُشْبِعَهُ ومِنَ ذلكَ: هُوَ مِلَءُ هذَا أَي: ما يملأُ هَذَا وقولُهُم: لَيْسَ لَهُ طَعمٌ إنَّها معناهُ: لبسَ لَهُ طِيبٌ أَي: ليسَ بمؤثرٍ في ذوقي ومَا أَلتذُّ بهِ فهذَا عا خولفَ بهِ.

وقد يجيءُ غيرُ خالفٍ نحو: رويتُ ريًّا وأصّابَ ريَّهُ وَطعمتُ طُعْمَا وأصابَ طُعْمَه وجَلَلَ يَنْهِلُ كَيْلاً وأصّابَ بَهَاهُ وقالواً: فَتَهُ قُوْتًا والغوتُ: الرزقُ فَلَم يدعوهُ على بناءِ واحدٍ وقالواً: مَرْيَتُها مَرْياً إذَا أَرادَ العَمَلَ وحابتُها مِرْية لا يريدُ (فِعْلَةً) ولكنَّهُ يريدُ نحواً مِنَ اللرةِ والحَلْبِ وقالوا: لُعْنَةٌ للذي يُلْعنُ واللغنَةُ المصدرُ والحَلْقُ المصدرُ والمخلوقُ جَمّاً وقالوا: كَرَعَ كُرُوعاً والكَيَّعُ: إلماهُ الذي يكرعُ فِيه وَدَرَأَتُهُ دَرْءاً وَهُوَ ذُو تُذرَا آي: ذُو عُدَّةٍ ومَنعَةٍ وكاللَّعْنَةِ الشّبَةُ إذا أردتَ المشهورَ بالسّبُ واللعنِ جعلوهُ مثلَ: الشّهرَةِ.

قالَ أبو بكر: قَد ذكرتُ أحوالَ الأفعالِ الثلاثيةِ المتعديةِ وغيرَ المتعديةِ التي لا زائدَ فيها وعَرَّفْتُ: أَنَّ الفعلَ الذي لا يتعدى يُفَضَّلُ علَ المتعدي بِفَعُلَ يَفْعُلُ وعرفتُكَ الأمماء الجاريةَ عليها والمصادرَ وما لا يجري مِنَ المصادِرِ على الفعل.

واعلم أنَّ كُلَّ فِعْلِ منعدٌ فقد يبنى منهُ على مفعولٍ نحو قولِكَ في ضُرِبَ: مَضروبٌ وفي ثُيّلَ: مَقتولٌ وما لا يتعدى فلا بجوزُ أن يبنى منهُ (مفعولٌ) إلا أن تريدَ المصدرَ أو تتسعَ في الظروفِ نتقيمَها مقامَ المفعول الصحيح وقد جاءَ في اللغةِ (فُعِلَ) ولمَ يستعملُ منهُ فَعَلتُ، وذلك نحو: جُنَّ وسُلَّ.

وَوَٰرِهَ مِنَ الحُمْمَى وهو مجنونٌ ومُسلولٌ وعمومٌ ومورودٌ ولم يستعمل فيهِ فَعَلَتُ: ومثلُه: قَطِعَ: كَأَنَهُم قَالُوا: جُعِلَ فيهِ جنونٌ فجاءً مجنونٌ عَلَى (فُعِلَ) كها جاءً محبوبٌ مِنْ (أَحْبَبَتُ) وكانَ حَقٌ مجنونٍ: نَجُنَّ عَلَى: أَجَنَّ وقَالَ بعضُهِمٍ: (حَبَبْتُ) فجاءً بهِ على القياسِ ونحنُ نتبعُ هذًا: بذكِر الأفعالِ التي فيها زوائدُ من بِهَاتِ الثلاثةِ وَهَهِمادِها.

# بَابُ ذَكِرِ الأَفْعَالِ التِي فَيْهَا رُوانْلُهُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ ومصادرها

هذه الأفعال تجيء على ضَرَبِينَ. أُخدَهَمَا عَلَى وَزُنِ الفِعلِ الرباعي، والآخرُ على غيرِ وزْنِ ذواتِ الأربعةِ فهو أيضاً على ضربينِ: أحدهما ملحقٌ ذواتِ الأربعةِ فهو أيضاً على ضربينِ: أحدهما ملحقٌ ببناتِ الأربعةِ، والآخرُ على وزنِ ذواتِ الأربعة في متحركاتهِ وسواكنهِ، وليسَ بملحقِ فالمحلقُ: حَوقلَ حَوْقلَة وَيَبْطرَ بَيْطَرةً وَجَهْوَرَ كلامَهُ وكذلكَ شَمْللتُ شَمْللَةً وسَلْقيتهُ سَلْقاةً وجَعْبيةُ جَعْبَاةً فهذا ملحقٌ بِذَخرَجَ ومضارعهُ كمضارعِ يُدَحرجُ نحو: يُجَعْبي ويُحوقلٌ وَيُشمللُ.

ومصدرُ الرباعي بغيرِ زيادةِ بجيءُ على (فَعْلَلَةٍ وفِعْلاَكٍ) نحو: السَّرهاف والزَّلْوَلَةِ . والزَّلْوَالِ وكذلك: الملحقُ الجِيقَالُ السَّلقَاء على مثالِ الزَّلْوَالِ كها قالَ:

ويعضُ حِيقَالِ الرَجَــــالِ الموتُ

الضرب: قَعَلَ وَأَفْعَلَ وَفَاعَلَ الوزنُ عَلَ وَزنِ ذُواتِ الأربعة وليسَ بملحق وهو يجيءُ على ثلاثة الضرب: قَعَلَ وَأَفْعَلَ وَفَاعَلَ الوزنُ عَلَ وَزنِ: دَحْرَجَ والمضارَّع كمضارِع بناتِ الأربعةِ؛ لأن الوزن واحدُ ولا يكونُ المصدرُ كمصادِرها؛ لأنه غيرُ ملحقٍ بِهَا تقولُ: قَطَّعَ يلدَّ يُقَعِلعُها وكَسَّرَ يُكسرُ على مثالِ: يُلحرِجُ وقَاتَلَ يُقاتلُ، وأما أَفْعلتُ فنحو: أكرَم يُكرمُ وأَحْسَنُ يُحْسِنُ وكانَ الأصلُ: يُؤكرمُ ويُؤخسنُ حتى يكونَ على مثالِ: يُلحرجُ؛ لأن همزةَ أكرمَ مزيدةٌ بحذاءِ ذال الأصلُ: يُؤكرمُ ويُؤخسنُ حتى يكونَ على مثالِ: يُلحرجُ؛ لأن همزةَ أكرمَ مزيدةٌ بحذاءِ ذال تخرَجَجَ وَحَتَّى المضارِعِ أَن ينتظمَ ما في الماضي من الحروف ولكن حُلِقَتِ الهمزة وقَدُ ذكرنَا هذَا فيها تقدمَ ومع هذَا فإنَهم حذَفُوا الهمزة الأصلية لائتفاء الهمزتينِ في: أَلْكُلُ وأَاحَدُ وأَامَوْ فَعَالُوا: خَدُ وكُلُ ومُرْ ورُبيًا جاءَ على الأصلِ فَقالُوا: أومرَ، فإن اضعلَ شَاعرٌ فقالُوا: يؤكرمُ ويُؤحسنُ جازَ ذلكَ كها قالَ:

والمصادرُ في الفَعَلِ على مثالِ: الزَّلْوَالِ وَلَيْسُ ثَيْهِ مَثَالًا: الزَّلْوَلَةِ؛ لأنه نَفَصَ في المضارع فَجُمِلَ هَذَا عوضاً، وذلك نهو: أكرمتُه إكراماً وأعطبتُه إعطاءً، وأما (فاعلتُ) فمصدره اللازمُ لَهُ (مُفَاعلةً).

وذلك نحو: قَاتَلَتُهُ مُقَاتِلَةٌ وَشَاعَتُهُ مُشَاعَةٌ فَهِلَنَا عَلَى مثالِ: دَخْرَجَنَهُ مُذَحَرَجَةٌ وَلَم يكنُ فيهِ شيءٌ على مثالِ: الدِّخْرَجَةِ؛ لأنه ليسَ بملحقٍ (بِفَعْلَلتُ) ويجيءٌ فيهِ (الفِعَالُ) نحو: قَاتَلتُه قِتَالاً وراميتُه رِمَاءٌ وكانَ الأصلُ (فِيعَالاً)؛ لأن (فَاعلتُ) على وزنِ (أَفْعَلتُ) وقَعْلَكُ فالمصدرُ كانزُّلُوّالِ والإكرامِ ولكنَّ الياءٌ محذوفةٌ مِنْ (فِيعَالِ) استخفافاً، وإنْ جَاءً بها جَاءٍ فعصيبٌ، وأما

 <sup>(</sup>١) على أنه يمكن أن تكون " الكاف " الثانية مؤكدة للأولى؛ قياساً على اللامين في البيت الذي قبله، فلا
 يكون في البيت دليل على أصمية الكاف الثانية.

وهو من قصيلة خلطام المجاشعي. وهي من بحر السريع؛ وربيا حسب من لا نيمسن العروض أنه من الرجز كيا توهمه بعضهم؛ لأن الرجز لا يكون فيه معولات قبرد إلى فعولات. انظر خزانة الأدب ٢٦٣/١.

فَعَلْتُ: فمصدرهُ التفعيلُ؛ لأنه ليسَ بملحقِ فالتاءُ الزائدةُ عوضٌ مِنْ تثقيل العينِ والياءُ بدلٌ مِنَ الألفِ التي تلحقُ قبلَ أواخرِ المصادرِ، وذلك قولُكَ: فَطَعتُه تَقْطيعاً وكشرتهُ تكسيراً وشمَّرتُ تشميراً وكان أصلُ هَذا المصدرِ أنْ يكونَ فِعَالاً كها فلتَ أَفْعلتُ إِفْعَالاً ولكنهُ غُيرَ لينَ أَنهُ ليسَ ملحقاً ولو جاء بهِ جاءِ على الأصلِ لكانَ مصيباً كها قالَ الله جلَّ ذكره (وكذبوا ليبينَ الله الله عَلَى الله على الأصلِ لكانَ مصيباً كها قالَ الله جلَّ ذكره (وكذبوا ليبينَ بآياتِنا كِذَابًا) وقالَ قومٌ: مُحَلَّتُهُ حِمَّالاً وكَلَمتُه كِلاّماً فهذهِ تصاريف هذهِ الأفعالِ ومصادرَها وفحنُ نذكرُ معانيها ومواقعها في الكلام إنْ شاء الله.

#### الأولُ: فَعَلَ:

حقة أنْ يكونَ للتكثيرِ والمُبالغةِ فأذَا أدخلتَ عليهِ النَّاء قلتَ: تَفَعَّلتُ تَفَعَّلاً ضموا العينَ؟ لأنه لَيسَ في الكلام اسمٌ على (تَفَعَل) وفيهِ (تَفَعَّلُ) مثلُ التنوطِ اسمٌ ويجيءُ: فعَلتهُ وأَفْعَلتُهُ بمعنى واحدٍ. نحو: خَبَرتهُ وأخبرتُهُ وَوَجَّزتُ وأوعزتُ وسَمّيتُ وأسميتُ أي: جَعَلتُه فَاعِلاً بمعنى واحدٍ. نحو: خَبَرتهُ وأخبرتُهُ وَوَجَّزتُ وأوعزتُ وسَمّيتُ وأسميتُ أي: جَعَلتُه فَاعِلاً ويجيئان مفترقينِ نحو: عَلّمتُ وأعلامُهُ فَكَانَ أَدبتُ وأعلمتُ : آذنتُ وكذلكَ آذنتُ وأذنتُ مفترقانِ فآذنتُ : أعلمتُ وأذنتُ لَمَنَ المُنتَ المَنتُ باعلامٍ ويعضُ العربِ بجري: أذنتُ مفترقانِ فآذنتُ : أعلمتُ وأذنتُ لَمَن المَنتَ المَنتُ وأَنْتُ المَنتَ عَلَيْهِ مَهِ وَلَا اللهِ وَمَرْضَتُهُ قمتُ عليهِ.

ومثلُه أَنذيتُ عِبَنَهُ وَقَذْيتُها فَأَفذيتُها: جعلتُها قَلِيَّةٌ وقَذَّيتُها: نَظفتُها مِنَ القَذَاءِ كَثَرْتُ واكثرتُ وقَلَلتُ تَجعلُ كثيراً وقَلَلتُ تَجعلُ كثيراً قليلاً وصَبِّعْنا واكثرتُ وقَلَلتُ تَجعلُ كثيراً قليلاً وصَبِّعْنا ومَسَّيْنا وسَخَرْنا فمعناهُ: أَتيناهُ صباحاً في هذهِ الأوقاتِ ومثلهُ بَيِّتناهُ أَتيناهُ بَيَاتاً وما بنيَ على (يُفْعَلُ) فهوَ يُشجَّعُ ويُجَبِّنُ ويُقَوِّي أَي يُرمى بذلكَ وقد شُيِّع الرجلُ أي رُميَ بذلكَ وقيلَ فيهِ. الثان: أَفْمَلُ:

, وحَقَّ هذهِ الألفِ إذا دخلتُ على: فَعِلَ لا زيادةً فيهِ أَنْ يجعلَ الفاعلَ مفعولاً نتعو: قَام وأقمتُه وقَد ذكر هذا فيها مضى ويكونُ في معنى (فَعَلَ) في لغتينِ مختلفتينِ نحو: قِلْتُه وأقلتُه وأشباهُ هذَا كثيرٌ وقد أفردَ لَهُ النحويونَ وأهلُ اللغةِ كتباً يذكرونَ فيها: فَعَلْتُ وأَفْعَلتُ والمعنى واحدٌ وكها أنهُ قَدْ جاءَ أَفْعَلتُ في معنى: فَعَلْتُ فكذلكَ يجيءُ: فَعَلتُ في معنى: أَفْعَلتُ يَنْقُلُ الفَاعلَ فيجعلُهُ مفعولاً نحو: نَعِمَ الله بِكَ عِناً وأَنْعَم بمعنىً واحدٍ ويقالُ: أبانَ وأبتتهُ واستبانَ واستبنته بمعنى واحدٍ فأبانَ وأبتُه في ذَا الموضع كخزنَ وأخزنتهُ وكذَلكَ: بَيْنَ ويَبِّنتهُ ويجيءُ:
أفعلتُه على أن تُعَرِضَهُ لأمرِ كأفتلتهُ وأقبرتهُ جعلت لَهُ قبراً وسقيتُه فَشَرِبَ وأسقيتهُ جعلت لَهُ شَعْبًا ويجيءُ: أَفْعلُ على معنى أنهُ صارَ صَاحبَ كذَا نحو: أجربَ صَارَ صَاحبَ جَربٍ وأحالَ: صَارَ حِبَالٍ ومثلهُ: مُقْوِ ومُقطف أي: صَاحبُ قُوةٍ وقِطافِ في مالِه مِنْ قَوِيَ الدابةُ وقطف صَارَ حِبَالٍ ومثلهُ: مُقْوِ ومُقطف أي: صَاحبُ قُوةٍ وقِطافِ في مالِه مِنْ قَوِيَ الدابةُ وقطف ومثله ألام فلانُ (أيّ: صَارَ صاحبَ لائمةٍ) ولأمهُ بغيرَ هَذَا المعنى وإنّها هُوَ إِذَا أخيرهُ بأمرِه والمعشُ والمُوسِ فأمّا عَشَرنَهُ فضيقتُ عليهِ ويَشرتُه وسعتُ عليهِ ومثلُ ذلكَ: • السمنتُ وأكرمتُ فأربط.

وكذلك ألأمتُ وأرابَ صارَ صاحبَ رِيةِ ورَابني جَعلَ في رِيهُ ويجيءُ علَى معنى أنهُ استحقَّ ذلكَ نحو: أحصدَ الزرعُ وأقطعَ النخلُ إذَا استحقَّ ذلكِ، فإن أخبرتَ أنكَ فعلتَ قلتَ: قَطَمْتُ وأحدتُه: وجَدتُهُ مستحقاً للجمدِ مني وحَمدتُه جزيته وقضيته حقَّهُ ويجيءُ للمصيرِ إلى الحينِ، وذلك نحو: أَسْجَرُنا وأَصْبُحُما وأَهْجَرُنا وأَمْنَتُنا أَي: صِرنَا في هذِه الأوقاتِ.

ويجيءُ: أفعلتُ في معنى: فَعَّلتُ *كَيَّ بَعْقِينَ وَلِيَّالِهُ فَيَّالتُ وَأَكثرتُ فِي معنى* قَلَّلتُ وكَثَّرتُ وقالوا: أَعْلَقتُ الأبوابِ وغَلَّقتُ.

قَالُ الفرزدقُ:

مَا وَلَـتُ أَغَلَـتُ أَغِلَـتُ أَبُوابِـاً وأَفتحها خَتَى أَتِبتُ أَبِـا عَمـرِوبِـن عَمارِ ومثلُ: أَغْلَقتُ وغَلَقتُ أَجدتُ وجَوَّدتُ، وإذا جَاءَ شيءٌ نحو: أَقْلَلتُ وأَكثرتُ: أي جثتُ بقليلِ وكثيرِ فهذا على غيرِ معنى: فَلَلتُ وكَثَّرتُ.

الثالث: فَاحلَ:

وأصلهُ أن يكون لتساوي فاعلينِ في (فعل)، وذلك نحو ضاربتُهُ وكَارمَتُهُ فإذَا كنتَ أنتَ فعلتَ مِنْ ذلكَ ما تغلبُ بهِ وتستحقَّ أن تَنسبَ الفعلَ إليكَ دونَهُ قلتَ: كارَمني فكرمتهُ أكرمهُ وتحاصمني فخصمتُه أخصمُه فهذَا البابُ كلهُ على مثالِ: خَرجَ يَخْرُجُ إلاّ ما كانَ مثل: رَميتُ وبِعتُ وَوَعدَ، فإن جميعَ ذلكَ: أَفعلُهُ وليسَ في كُلِّ شيءٍ يكونُ هذا لا تقولُ: نَازعني فنزعتُهُ استغنى عنهُ بِغَلَبْتُهُ.

وقد يجيءُ (فَاعلتُ) لا تريدُ به عَمَل اثنينِ نحو فَاولتهُ وعاقبتُه وعاقاء الله وسافرتُ وظاهرتُ عليهِ، وأما (تَفَاعلتُ) فلا يكونُ إلاّ وأنتَ تريدُ فِعْلَ اثنينِ قصاعداً ولا يعملُ في (مَفْعولِ) نحو: تُرامينا وقد يشركهُ (افْتعَلنا) فنريدُ بها معنى واحداً نحو: تَضاربوا واضطربوا وتَجَاوروا واجتوروا وقالوا: تَمَاريتُ في ذلك وتراميتُ لَهُ وتَقَاضيتُه وقد يجيءُ (تفاعلتُ) ليريكَ أَنهُ في حالٍ ليسَ فيها نحو: تَغَافلتُ وتَعامَبتُ وتَعاشيتُ وتعارجتُ.

قالُ الشاعر:

#### إِذَا تُخسسسازرتُ ومَّا بِي مِنْ خَوْرْ...

بَابُ دَحُولِ (فَعَلْتُ) عَلَى (فَعَلْتُ) لا يشركهُ فِي ذَلك: (أَفَعَلْت)

نقولُ: كَسَرِتُهَا فَإِذَا أَردَت كَثَرَةً الْعُمَالِ قَلْبَ كُسُّرِتُهَا وَقَالُوا: مَوَّثُتُ وَقُوِّمْتُ إِذَا أَردَتُ جَاهَةً الإِبلِ وَهَبَرُهَا وَقَالُوا: يُجَوَّلُ أَي: يكثرُ الجَولانَ ويُطُوفُ أي: يكثرُ ذَاكَ والتخفيفُ في هذا كلِه جَائزٌ؛ لأن كُلُّ فَالقليلُ فيهِ وَأَجَبُ يَجُوزُ أَنَّ تَقُولُ: ضَرَبْتُ تريدُ: ضَرباً كثيراً وقلبلاً فإذا قلتَ: ضَرَبْتُ تريدُ: ضَرباً كثيراً وقلبلاً فإذا قلتَ: ضَرَبْتُ ضَرباً جازَ أَن يكونَ موةً ومواراً فلتَ: ضَرباً جازَ أَن يكونَ موةً ومواراً فإذا قلتَ: ضربةً انفرد بموةٍ واحدةٍ.

# بَابُ دخولِ الثاءِ علَى فَعَّلَ

فإذا أذخلت الناء على (فَقَلَ وَقُيْسَ فَتَقَيْس) مثل: كُشُر فتكسَّر، وإذا أَرادَ الرجلُ أَن يدخلَ فكأنهُ جرى على (نُورَ فَتَنَّرَ وَقُيْسَ فَتَقَيِّس) مثل: كُشُر فتكسَّر، وإذا أَرادَ الرجلُ أَن يدخلَ نفسهُ في أَمرٍ حتى يُضافُ إليه يقولُ: تَفعَلَ نحن: تَشَجْع وتَمَرَّأَ أَي: سَارَ ذَا مُروةٍ وقَد يجيءُ تَقَيِّسَ وتَنَزَّرَ مثلُه إذا أَدخلَ نفسهُ في ذلك وقد يشاركُ (تَفَعَلَ) اسْتَعَمَلُ نحو: تَعَظَّم واسْتعظَم وتَكبَّر واسْتكبَر وتجيءُ: تَقَعَلْتُ بمعنى: الإستثباتِ ويُشاركُها استَفْعَلَتُ: نحو: تَيقَنتُ واستيقتُ وتَبَيَّتُ واستيقتُ وتَبَيَّتُ واستيقتُ وتَبَيَّتُ واستيقتُ وتَبَيَّتُ واستيقتُ وتَعَمَلُهُ الأَخِلُ مِنَ الشيء الأوّل فالأوّلِ ومثلُهُ: يَنجرُعهُ ويقتحسُّاهُ، وأما (تُعقَلُهُ فنحو: تَقَعَلُهُ الأَخِلُ مِنَ الشيء الأوّل فالأوّلِ ومثلُهُ: يَنجرُعهُ ويَعَمَلُهُ الله يوبدُ أَن يُخِلهُ مِن أَمْ يعوفَهُ منهُ ويَتَملُهُ نحو وجَاوِزتُهُ وبَيئهُ واستنهتُ مثلُ: عَلَوا: حِزْتُ وجَاوِزتُهُ وبَيئهُ واستنهتُ مثلُ: عَلَوا: حِزْتُ وجَاوِزتُهُ وبَيئهُ واستنهتهُ مثلُ: عَلَوه واستنعيتُ مثلُ: عَلَوه واستنهتهُ عَلَى اللهِ واحدٌ، وأما تخَوَّفهُ فهو أن تُوقعَ أَمراً ويَتحَقَفُهُ ويَتَجرُعُ ويتَدَخّلُ ويَتحَمَّقُ فَجَمِعهُ عَملٌ بِعَلَى مهلةٍ وتَنجَزّ خوائجَهُ واستنجَة واستنجَة ويتَجفّفُ ويتَجرّعُ ويتذَخّلُ ويتَعَمَّقُ فَجَمِعهُ عَملٌ بُقَدَّ عَملٍ في مهلةٍ وتَنجَزّ خوائجَهُ واستنجَة والما يُقسَعُ واحدٌ، وأما يتستحَة واستنجَة والمنتنجَة واستنجَة والمنتنجَة والمنتنجَة والمنتَهُ والمنتَهُ والمنتَهُ والمنتَعَة واستنجَة واستنجَة واستنجَة واستنجَة والمنتنبَة والمنتَهُ والمنتنبَة والمنتفِ والمنتنبَة والمنتنبَة والمنتنبَة والمنتفرة والمنتنبَة والمنتفرة والمنتنبَة والمنتفرة

# بابُ افتراقِ فَعَلْتُ وٱفْعَلتُ

تقول: دخلَ وأدخلهُ غيرُهُ وخافَ وأخفتُه وجَالَ وأجلتُه ومَكُثَ وأمكنتُهُ وفَرِحَ وأفرحتهُ وفرَّختُهُ يشتركانِ.

ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ: أملحتهُ والكثبرُ مَلَحتهُ وَظَرُفَ وَظَرُفَهُ ولا يستنكُو (أفعلتُ) فيها فأمًّا: طُودتهُ: فَنَحيتهُ وأطردتهُ: جعلتهُ طريداً وطَلَعتُ: بَدوتُ وأطلعتُ: هَجمتُ وشَرقتِ الشمشُ بدَتُ وأشرقتْ: أضاءَتْ: وأسرعَ: عَجِلَ كَثَقُلَ كَأَنهُ عَريزةً كَخَفّف وقالوا: فَتَن الرجلُ وفَتَنتهُ وحَزِنَ وَحَزِنْتُهُ لم يردُ أَن يقولَ: جَعَلتُه حزيناً ولكنْ جلعتُ فيهِ حزناً مثلُ كَخَلْتُهُ جَعلتُ فيهِ كُحلاً، وإذا أردتَ ذلكَ قلتَ: أحزنتهُ: وأفتتهُ ومثلهُ: شَيْرَ الرجلُ وشَتَرْتُ عينهُ فإِذَا أَردتَ تغيرَ شَترَ الرجل قُلتَ: أَشترتهُ وعورتْ عينهُ وعُرتهُا ويعضهم يقولُ: سَوِدتُ وسَدتُها مِنَ السوادِ وقد اختلفوا في هذَا البيتِ لنصيبِ فقالَ يعضُهم:

سَوِدتُ فَلَمْ أَملَكُ سَوَادِي وَتَحْتُهُ ۚ فَمِيصٌ مِنَ الفُوهِيِّ بِيضُ بَناتَفُه

وقال بعضهم: شدْتُ: يريدُ فَعُلْتُ وجِلةً هِلَا أَنكَ إِذَا أَردتَ تغييرَ (فَعَلَ) قلتَ: أَفعلُ فَقَط وقالوا؛ عَوَّرتُ عِبنَهُ مثلٌ فَرَّحته وسؤدته ومثلُ: فَتَنتُهُ جَبَرَتْ يَدهُ وجَبَرَهُما وَرَكَضَتُ الدابةُ وَرَكضتُها ونَزَحتِ الرَّكْيَةُ وَنَزَحْتُها وسَارتِ الدَابةُ وسَرتُها ورَجُسَ الرجلُ ورَجَستُه وتَقَصَ الدرهمُ وتَقَصتُهُ وغَاضَ الماءُ وَغِضْتُهُ وقَد جاءً فَعَلتُ إِذَا أَردتَ أَن تَجعلَهُ (مُنْجِلاً) نحو: فَطَرنهُ فَأَنطَرَ وَبَشَرْنُهُ فَأَحْتُ وَغَلِقٌ، وأَن جَاءً فَعَلَتُ إِذَا أَردتَ أَن تَجعلَهُ (مُنْجِلاً) نحو: فَطَرنهُ فَأَنطُر وَبَشَرْنُهُ فَأَحْتُ وهَو قُللٌ، وأَما نحطَّاتُهُ فَإِنها أَردتَ استهارُ مُن مثلُ فَشَتَهُ وَزَلْبَتُ وَاللهُ وَعَلَيْهُ وَمَعْتُ وَقَلْمِكُ وَمَا وَالوا: أَصَعَيْهُ وَمَعْتُ أَنْهُ وَمُعَلِّلُهُ وَاللهُ وَعَالَى اللهُ وَعَلَى اللهُ وَمِنْ قَالَ وَيَا قَاسَقُ وَيَا زَانِ وَأَفْعَتُ بِهِ قَلْتَ لَهُ أَنْ لَكُ وقالوا: أَصَفِيتُهُ فِي معنى سَقَيْتُهُ وَدَخلَ (أَبْعِلُ) عِلَى (فَعَلَى) كدخولِ فَعَلَ عليهِ.

القسمُ الثاني: ما فيهِ زائلًا مِنْ بنَاتِ العلائقِ ﴿

وليسَ علَى وزنِ ذَواتِ الأربيعةِ وهو مَا أُسكَنَ أُولِه ودخلَ عليهِ أَلفُ الوصلِ وهيَ تجيءُ على ثيانيةِ أُبنيةِ: انْفَعلَ افْتعَلَ استفعلُ افْعالَلتُ ٱلْعُلَلتُ أَفْعَوْعَلَ افْعَوْلَ افْعَنالْكُ.

الأولُ: الْفُعلَ:

هذَا البناءُ بجيءُ للمطاوعةِ نحو: قَطعتُهُ فانقطعَ وكسرتهُ فانكسرَ وقالنوا: طردتُه فلَهبَ استغنى بهِ عَنْ انظردَ وقَد بجيءُ: افْتعَلَ (في معنى) (انْفَعَلَ) نحو: غمتُه فاغْتَمَّ بجوزُ فيهِ انفعل وافْتعلَ.

#### الثاني: اقْتَعَلَ:

حكمُ افْتَعَلَ وبابهُ أَنْ يكونَ متعدباً وقَدْ بجيءُ في معنى (انْفَعَلَ) في المطاوعةِ فمتى جاءَ على معنى المطاوعةِ فهوَ غيرُ متعلِد فإذا فلتَ: شَويتهُ فاشْتَوى فهوَ على معنى: انشَوى، وإذا فلتَ: اسْتويتُ اللحمَ أَي: اتخذتُ شِواءً وشويتُ مثلُ: أَنضجتُ وكذلكَ اختبز وخَبزَ واطّبخَ وطُبَخَ واذّبحَ وذَبْح فذبحَ بمنزلةِ فولهِ: قَتَلهُ واذّبحَ بمنزلةِ قولهِ: اتّخَذَ ذبيحةً والأجودُ في (افتعلَ) أن يقع متعدياً على غيرِ معنى الانفعالِ وحَبِستَهُ بِمنزلَةِ: ضبطْتَهُ واحتبِستَهُ اتَخذَتُهُ حبيساً واصطَبَ الماء بِمنزلةِ استقِهِ تقولُ انخذُهُ لنفسِكَ وكذلك: أكْتُلُ واتَّزِنُ وقَد يجيءُ على وَزنته وكِلْتَهُ فاكتالُ واتَّزِنَ وقد يجيءُ فيها لا يوادُ بهِ شيءٌ مِنْ هذَا نحو: افْتَقَر فأمَّا كسبَ فإنهُ أصابَ واكتسبَ: هُوّ التصرفُ والطَّلُبُ والإجتهادُ بِمنزلةِ الاضطرابِ.

وقد جاءً: افْتَعلَتُ على (تُفَمَّلُتُ) قَالُوا: اذَّعَلُوا واتَّلجوا يريدُونَ معنى: تُدخلوا وتولجوا، وقالوا: قراتُ واقترَأْتُ وخطف واختَطف بمعنى واحدٍ، وأما انتزعَ فهي خَطْفةٌ كقولِكَ استَلبَ، وأما (نَزَع) فإنهُ تحميلُك إِياءً، وإن كانَ على نحوِ الإستلابِ وكذلك: قَلْعَ واقْتَلَعَ وجَذَبَ واجْتَذَبَ.

#### النالثُ: استفعلَ:

وهُوَ طَلَبُ الفعلِ نحو: استنطقتهُ فَيَهَاكَى لأَنَّ استنطق مأخودُ مِنْ (نَعَلق) واستكتمتهُ فَكَتم واستخمِحتهُ فَخَرَجَ واستعطيتهُ طلبتُ العظيمُ ومثلهُ استعتبت واستفهمتُ وهو متعدً وفِعْلُ المطاوع يجيءُ على (فَعَلَ) إِنْ كَانَ المَاضي على (فَعَلَ) بلا زيادة، وإن كانَ الماضي على (أَعلَى) كانَ فِعْلُ المطاوع على (أَعلُ) تحور استنطقتهُ فَنَعْلَى؛ لأنه استنطقته مأخوذ من (نطق)، فإن قلت: استَفْتيَهُ قلت: قافتى؛ لأن الماضي: أفتى ومنهُ أُخذَ استَفْتى وكذلكَ: استخبرتهُ فأخبر لأنكَ تربدُ: سألتهُ أن يُخبرُ وكذلكَ: استعملتهُ فأطمني فَعَلَ هذَا يجري هذا فافهمهُ وقالوا: استَحَقَّهُ طَلَب حَقّهُ واستخفّهُ: طلب خفتهُ واستعجلَ: مَرَّ طالباً ذاكَ مِنْ نفسهِ ويجيءُ: استَقَعَلتُ أيضاً على معنى: أصابهُ الفعلُ أي: أصبتُ كذَا نحو: استَجَدتهُ: أصبتهُ جيداً واستعول مِنْ حال إلى حالِ تحو: استَجَدتهُ: أصبتهُ عظيهاً وقد جاة في التحولِ مِنْ حالِ إلى حالِ تحو: استنبق الشاهُ.

وقَد جاءً: استفعل (في معنى) تَفعَّلَ قالوا؛ نَعَظَّمَ واستعظمَ وتَكبَّرَ واستكبرَ وتَيقَّنتُ واستيفنتُ ونئبَّتُ واسْتَنْبتُ وقد جاءً على معنى: (أَنْعَلَ وفَعَّلَ)، وذلك نحو: استخلف لأَهلهِ كما تقولُ: أخلف لأهلهِ واستعليتُهُ بمعنى عَلَوْتُهُ.

الرابعُ: افْعَاللتَ:

يجيءُ هذَا الضربُ في الألوانِ نحو: احماررتُ احمِراراً واشْهَابُ اشهيباباً وكذلكَ جميعُ هذَا الضربِ وقد مضَى ذكرهُ وتجيءُ، أشياءُ مستعملةً بالزيادةِ فَقَط نحو: أقطَارً النبتُ وأقطر وارعويتُ واشْمَازْزتُ.

> قَد ذكرهُ سيبويه في الرباعي، وإن كانَ مهموزاً فليسَ هلَا موضعَهُ وهو ثلاثي. الحامسُ: افْعَلَلتُ:

وَهُوَ مقصورٌ من افْعَالَلتُ نحو: احمررتُ وما أَشْبِهَهُ ويجِيءُ الشيءُ مستعملاً بالزيادةِ نقط.

# السادس: الْمُوعَلَ:

قَالَ الحَليل: كَأَنَّهُم يريدونَ بهِ المبالِغَةِ وَالتَّوكِيدِ وَذَلكَ: خَشُنَ وَاخْشُوشَنَ وَاعشُوشِتِ الأرضُ وَاخْلُولَى وَرُبِّيَا بُنِيَ عَلَيهِ الفَحِلُ فَلَمْ يَقَارَقُهُ كُمِّوَ: اعروريتُ القَلُو إذَا ركبتهُ بغيرِ سَرجٍ. السابعُ: افْقُولُ:

نحو: اجْلُودَ واعلوَّط كَنَا قَالَ سيبرية: وقالوا: الاعِلواط: ركوبُ العُنْيِّ والتَّقَحمُ علَى الشيء.

#### الثامِنُ: افْعَنللَ:

تحو: اسْحَنْكَك ومعناءُ اسودٌ فهو بمنزِلةِ: اذلولى إذا أريدَ بهِ الإِلحَاقُ بالْحَرَّنجَمَ واقَعنْسَسَ مِثْلَهُ.

## بَابُ مُصادر ما لحقتهُ هذهِ الزوائدُ

أَفْعَلَتُ مَصَدَرَهُ إِفْعَالُ أَلْفَهُ مَعْطَوعَةً افْتَعَلْتُ: افْتِعَالُ أَلَفَهُ مُوصُولَةٌ مِثْلَهُ فِي فعلهِ انْفَعَلَتُ: انْفعالُ نحو: انطلقتُ انطلاقاً واحمررتُ: احمراراً واحماررتُ: احميراراً واشْهابيتُ اشهيباباً واقْعَنسَسْتُ اقْعِنْسَاساً واجْلَوَّذْتُ اجْلُوَاذاً استفعلتُ استفْعَالاً وكذلكَ كلّ مَا كانَ على وزنهِ ومثالهِ يخرجُ علَى هذَا الوزنِ وهَذَا المثال فَعَلْتُ: (تَفْعيلٌ) النّاءُ بدلٌ مِنَ العينِ الزائدةِ في (فَعُلتُ) والياءُ بمنزلةِ الألفِ في الأفعَال.

وقالَ نَاسٌ: كَلَّمَتُهُ كِلاَّمَا وحَمَلَتُهُ رِمَّالاً شبهوءُ بالإِفعال في متحركاتِهِ ومَواكنهِ. تَفَعَّلْتُ (تَفَعُّلُ) ضَموا العبنَ؛ لأنه ليسَ في الكلامِ اسمُ على: (تَفَعَّلِ) وفيهِ: تَفَعُّلُ. مثلُ التَّنُوطِ وهو طائرٌ ومَنْ قالَ: كِذَّاباً.

قَالَ: تُخْمَلَتُ يَحَيَّالاً فَاعِلَتُ: مُفَاعِلةً المِيمُ عوضٌ مِنَ الأَلفِ التي بعدَ الفاءِ وإلهاءُ عوضُ مِنَ الأَلفِ التي في المصدرِ قبلَ آخرهِ.

وَمَنْ قَالَ تِجْهَالاً فَهُوَ يِقُولُ: فِيتَّالاً وقالوا: مَارِيَّةً مِراءٌ وقَاتِلتُهُ قِتَالاً وجاءً فِعَالُ عَلَى (فَاعِلْتُ) كثيراً لأَنْهُم حَذَفُوا الباءَ التي جاءَ بها أُولئكَ في قِتيالٍ (ومُقَاعِلةٌ) لا تنكسرُ.

تَفَاعلتُ: (تَفَاعلُ): ضموا العينَ ولَم يِكِيبِروها لئلا يشبه الجمعَ ولم يفتحوا؛ لأنه ليسَ في الكلام (تَفَاعِلُ) في الأسماء ولو فتحوا لِكَانَ لَفِئْ لَلْطَهِدِ كَلْفَظِ الْفِقْلِ.

#### يَابُ مَا لَكُمْتُهُ الْمَاءُ عُوضاً

وذلك أقمتُ إِقامةً كانَ الأصلُ إِنَّوامًا فَخَلَّفَتِ الْأَلْفُ وكذلك: استَعتهُ استعانةُ كانَ الأصلُ: استعانةُ كانَ الأصلُ: استعانةُ كانَ الأصلُ: استفعالاً وأريتهُ: إِراءةً، وإن شنتَ لم تُعوضُ قالَ تَعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الرَّحَاءِ ﴾ [الأثبياء:٧٣] وقالوا: اخترتُ اختياراً فلم يلحقوا الهاة حينَ أثموا.

وقالوا: أريتهُ: إِزَاءٌ مثلُ: إِقاماً وإَمَّا: عَزِّيتُ: تَغَزِيةٌ فلا يجوزُ حذفُ الهاءِ منها ولا مما لامهُ ياءٌ أو وَاوٌ وكانَ أَصلُ تَعزيةِ تَعزَيّ فَحَذَّفت زَاياً مَنَ الزاي المشددةِ والمشددةُ حرفانِ وقَد يجيءُ في الأولِ نحو الاحواذِ والإستحواذ ونحوه على الأصل ولا يجوز الحذف فيها لامهُ همزةٌ نحو: تَجزئةٍ وتَهنئةٍ لأنهم ألحقوهمنا بأخيتهها الباءِ والواد.

قَالَ أَبُو العِبَاسِ: الإِتَّمَامُ أَجُودُ وأَكثرُ عَنْ أَنِ زِيدٍ وجميعِ النحويينِ فيقولونَ: هَنَأَتَهُ وخطَّأَتُه تُقطئاً وتَهْزِناً وتَخْطِئةً وتَهْزِنةً.

# بَابُ ما جاءَ المصدرُ فيهِ مِنْ غيرِ الفعل لأن المعنى واحدُّ

وذلكَ: اجتوروا تجَاوراً ونجاوزوا اجتِواراً، وانكسَر كَسْراً وكُيسَ انكساراً، ﴿واللهُ أَنْبَنَكُمْ مُّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧] كأنَّه قالَ: فَنبتم نَباتاً. ﴿وَتَبَثِّلَ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾ [المزمل:٨] كأنهُ قَالَ: بَثَّلَ.

وفي قراءةِ ابن مسمودٍ: (وأَنْزِلَ الملائكةُ تَنِزُيلاً) [الفرقان: ٢٥]؛ لأن أَنزَلَ ونُزْلَ واحدٌ. قَالُ القطامي:

وَلِيسَ بِأَنْ تَتَبُّعُـــةُ اتَّبِـــاعًا

فجاء به على (اتبع) وقال رؤية:

(١) قصيلة للقطامي، مدح بها زقر أبن الحارث الكِلابي. وكان بنو أسد أحاطوا به في تواحى الجزيرة وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله، فحالِل زفر بينه وأبينهم، وحماه ومنعه، وحمله وكساء، وأهطاه مائة نافة. فعدمه بهذه القصيدة وخيرها، وخطوع فيساً وتغلب على السلم، وبعد هذا البيت:

ألم پخزنسسيك أن حيسسال قسسينس . يطيع حسون الغمسواة، وكمسان شرأ أَلُمْ يَجِزَ مُسَسِبَكُ أَنْ ابنسسى مُسَسِزَار لل أن قال:

أمسسورٌ لسسو تلافاهسسا حلسبيمٌ ولكسسين الأديسسيم إذا تفسسري ومعسسمية السشفيق طبسبك بمسنا وخسير الأمسر مسا أمسيتقبلت منسه كسلك ومسارأيست النساس إلا شسسراهم يغمسنزون مسسن اسسيتركوا انظر خزاتة الأدب ١/ ٢٨٠.

فقيسي فسنادي استيرك إن قسنومي أن وقومسنك لا أدى لهمستم اجتماعسسا وكيسف تجسامع مسع مسا أمستحلا مسن الحسوم الكبسار ومسا أضساعا وتغلبسب قسيد تباينست انقطاهسيا المستوتم الغرايسة أن يطامها أسسالا مسن دمساتها التلاعسا

إذاً لنهسسي وهبسسب مسسا اسمستطاعا بسبسل وتعيشيسا خلسسب السنسصناعا يزيسسناك مسسرة منسسه اسسستهاعا ولسيس بسأن تبعسه اتباعسا إلى مسسنا خر غسساويهم مراعبسنا ويجتنبسون مسسن صسدلق المسبصاحا

#### وقَرِيدُ تَطَوَّيْتُ انطرواءَ الجِضْبِ

فجاءً بهِ على (انفُعلَ) ومثلُ هذهِ الأشياءِ (تدّعةُ تركاً)؛ لأنّ المعنى واحدٌ.

هذا بابُ ما يكثرُ فيهِ المصدرُ مِنْ (فَعَلْتُ):

وتلحقُ الزوائدَ وتَبنيهِ بناءً آخرَ على غيرِ ما يجبُ للفعلِ تقولُ: في الهَدْرِ التَّهدار وفي اللَّعِبِ التَّلْعَابُ والصَّفْقِ التَّصْفَاقُ والتَّرْدَادُ والتَّجُوالُ والتَّقْتَالُ والتَّسْيَالُ: فأما: التَّبَيَانُ فلم نزدِ الناءُ للتكثيرِ ولو كَانَتْ لذلكَ لفتحت ولكنَّها زيدتْ لغيرِ عله وكذَلكَ التَّلْقَاءُ إِنَّهَا يُريدُ: اللَّفيَانَ.



# ذِكْرُ الفِعْلُ الرِّباعي وهوَ القسمُ الثاني مِنْ أُولِ قِسْمةٍ

الرباعي عَلَى ضربينِ: أحدهما: لا زيادةً نيبٍ، والآخرُ ذو زيادةٍ.

الأولُ: الذي لا زيامة فيه نحو: دحوجتُه: دَخَوَجةً وزَلزَلتُه: زَلْوَلةً بِهِ نحو: حَوْقلتهُ: حَوَقَلةً وزَحولتُهُ: زَخُولةً مَا خَوذُ مِنَ (الزَّخْلةِ) وإنَّها أَلْحِقوا الْهَاءَ عُوضاً مِنَ الألفِ التي تكونُ قَبلَ آخِرِ خَرْفٍ، وذلك أَلفُ زِلزَالِ وقالوًا: زَلِزَالٌ والكَسرُ الأَصلُ نحو: القِلْقَالِ وسَرُهفتهُ قِبلَ آخِرِ خَرْفٍ، وذلك أَلفُ زِلزَالِ وقالوًا: زَلِزَالٌ والكَسرُ الأَصلُ نحو: القِلْقَالِ وسَرُهفتهُ سِرُهَافاً سِرُهَافاً كَانَهُم أَرادُوا مِثالَ الإِعطاءِ؛ لأن أعطى على وَزْنِ: دَخْرَجَ وسَرُهفَ فَإِذَا قلتَ: سِرُهَافاً فِصَارَ عَلَى وَذِن: إِكْرَامٍ فِي سَواكنهِ ومتحركاتِه لا في زوائلِه، وذلزالٌ على مِثَالِ: نَفْعيلٍ.

الثاني مِنَ الرباعي: وهوَ ما لحقتهُ الزبادةُ فغيهِ ما جَاءَ بالزيادةِ على مثالِ: اسْتَفعلتُ (فمصدرُه بجيءُ على مثالِ مصدرِ اسْتَفعلُ)، وذلك نحو الحُرنجمتُ الحرنجَاماُ واطمأنَنتُ واطمئنَتُ واطمأنَتُ واطمأنَتُ والطمأنينةُ والقُدْعَريرةُ ليسَ واجدٌ مِنْها بمصدر على (اطمأنَتُ) واقشعررتُ تَها أَنَّ النَّباتُ لِيسَ بمصدرِ على (أنَّبتُ) وتَدخلُ النَّاءُ على ذواتِ الأربعةِ كما دخلتُ على ذواتِ المُلائةِ نحو: تَدَخْرَجَ وتَدحرجنا تَدَحرَجاً والكَلاَمُ يقلُ في ذواتِ الأربعةِ.

# بَابُ مَا لَا يَجُورُ أَنْ تَعَدِيهُ مِنْ الثلاثي والرماعي

وذلكَ انْفَعَلْتُ نحو: انْطَلَقتُ انطلاقاً وانْكَمَسْتُ لا تقولُ فيهِ فَعَلْتُهُ مثلُ: كسرتهُ فانكسرَ لا يجوزُ: احرنجمتُه؛ لأنه نظيرُ انفعلتُ (في بنَاتِ الثلاثةِ زادُوا فيهِ نوناً وأَلفَ وصلٍ وليسَ في الكلامِ) أَفَعَنللْتهُ ولا افْعَلَلْتُهُ ولا افْعَاللتُه) وهو نحو: احمررتُ واشهابيتُ ونظيرُ ذلك من بناتِ الأربعةِ اطمأننتُ واشمازَزْتُ، وأما (افغُوعلَ) فقد يتعدى.

#### قَالَ حَمِيدُ الْهَلالِي:

فلسًا أنسى عَامسانِ بعسدَ انفسصالِهِ عِنِ الضرعِ والحُلُولى دِمَاثاً يُؤُودُها والْفَعَوَّلُ أَيضاً يتعدى نحو (اعلوَّطتهُ) وكذلكَ (فَعُلَلْتُهُ) صَغْرَرتهُ؛ لأنه على بناءِ دُخرجتهُ وهو ملحقٌ بهِ وكذلكَ فوعلتهُ مُفَوَّعلةً نحو: كُوكبتهُ مُكُوكبةٌ وقالوا: اعروريتُ الفَلُو فَعْرُوهُ. واعلم أنَّ ما لا يتعدى في جميع الأفعالِ أَفلُّ بما يتعدى. قَالَ سيبويه: إنّها كثّر المتعدي لأنّهم يدخلونَ الْمَعولَ في الفعل ويشغلونه به كما يفعلونَ ذلكُ بالفاعِل.

هذَا بِنَابٌ نَظَيرُ (ضَرَبتُهُ ضَرْبةً) مِنْ هذهِ الأَبُوابِ كُلُّ المُصادِدِ:

المصادرُ تجيءً على أفعالها على القياسِ لا تتغيرُ نحو: اسْتَفْعَلْتُ اسْتَفَعَالاً وأعطيتُ إعطاءَةً وانطلقتُ: انطلاقةً واستخرجتُ: استخراجةً وتقولُ: قَاتلتُه مُقَاتلةً ولا تقولُ: قِتَالةً؛ لأن الاكثرَ في (فَاعلتُ) مُفَاعلةً ولو أردتُ الواحدُ من (اجتورتُ فقلتَ: تجاورةً جازً؛ لأن المعنى واحدٌ ومثلُ ذلكَ تَرَكَهُ تَرْكَةً واحدةً.

واحرنجمتُ اخرنجامةً واحدةً واقشعورتُ اقشعرارةً ونظيرُ ذلكَ مِنْ بناتِ الأربعةِ: دحرجتُه دَخرجَةً واحدةً وزَلزلةً واحدةً.



# ذِكْرُ المُشْتَقِّ مِنْ دُواتِ النَّلاثَةِ عَلَى مِثَالِ المَضَارِعِ عَمَا أُولُهُ مِيمٌ

اعلم أنهم يشتقون للمكانِ والمصدرِ والزمانِ مِنَ الثلاثي ولا يكادُّ يكونُ في الرباعي إلاَّ قليلاً أو قياساً.

الأولُ: الثلاثي: يجيءُ علَى مثالِ الفِعْلِ المضارعِ على (يَفْعِلُ) ويَغْمَلُ فتقعُ الميمُ موقعَ حرفِ المضارعة للفصلِ بينَ الاصم والغملِ.

الضرّبُ الأولُ: وهوَ ما كاذَ (علَى) فَعَلَ يَفْعَلُ، فإن موضِع الفعلِ مَفْعِلٌ مثلُ يَفْعِلُ: وذلِكَ تَجْلِسٌ وتَحْسِسٌ والمصدرُ مَفْعَلٌ، وذلك قولهُم: إنَّ في ألفِ درهم لِلضربا أي: لَشْرَباً وقالَ عزّ وجلَ: (أينَ المَفَرُّ) والمكانُ (المِفَرُّ) والمَبِيثُ: المكّانُ والمَعَاشُ المصدرُ.

وقَد جاءَ مَفْعِلُ يَرَادُ بِهِ (الحَيْنُ) جَعَلُوا الزَّمَانَ كَالْمُكَانِ، وَذَلَكَ ثَوْلُمُمَ: أَتَتِ النَاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا وَأَنْتُ عَلَى مُنْتَجَهَا تَرِيدُ الْجِينَ ۚ وَيُرِّيهَا بِنُوا المُصَدَرَ عَلَى الْمُقْعِلِ قَالَ جَلَّ وعَزَّ: (إليَّ مَرْجِعُكُم) وقالُوا: المُجِيضُ يَرِيدُونَّ: الطَيْضَ ﴾ مَرْجِعُكُم) وقالُوا: المُجِيضُ يَرِيدُونَّ: الطَيْضَ ﴾

والمَعْجِزُ يريدونَ: العَجْزُ وقِالُوا: المُعْجِزُ الفياسِ ورُبِّهَا أَلحَفُوا هَاءَ التَّأْنِيثِ فَقَالُوا: المُعْجَزَةُ كما قالُوا: المُغْيِشَةُ ويدخلُونُ الهَاءَ فِي المُوضِعِ أَيْضًا: نَحُو المُزَلَّةِ أَي: مَوضَعُ الزَّلْلِ وقالُوا: المُعُذَرَةُ والمُعْنَبُةُ وقالُوا: المُعْصِيةُ والمَعْرِفَةُ.

#### الضربُ الثاني:

ما كانَ على (يَفْعَلُ) مفتوحاً اسمُ المكانِ على مثالِه على القياسِ مفتوحٌ كما أنَّ (يَفْعِلُ) كِانَ فيهِ مكسوراً، وذلك قولُكَ: شَرب يَشْرَبُ والمكانُ: مَشْرَبٌ ويَلْبَسُ والمكانُ: مَلْبَسٌ والمصدرُ مفتوحٌ أيضاً؛ لأنه كانَ يُفتَحُ معَ المكسورِ فهوَ في المفتوح أجدرُ وقد جاءً الكسرُ للفرقِ.

وقالوا: علاهُ المكبرُ وقالُوا: تَخْمِدَةً فأنثوا وكسرواً وحكم (يَفْعُلُ) حَكُمُ (يَفْعُلُ) وتنكبوا أَنْ يقولوا: (مَفْعُلُ)؛ لأنه ليسَ في الكلام اسمُ مثلُ (مَفْعُلِ) تقولُ في (يَقْتُلُ) (ويقومُ): المَقْتُلُ والمَقامُ في المكانِ وقالوا: المَلامةُ في المصدرِ وقالوا: المَرَدُّ والمَكرُّ يريدونَ: الكُرُورَ والرَّدَّ وقالوا: المَدْعَاةُ والمأدبةُ يريدونَ: الدَّعاءَ إلى الطعامِ وقالوا: مطَّلِعٌ يريدونَ الطَّلُوعَ كها قالوا: في بَابٍ (يَفْعِلُ) الْمَرْجِعُ وِيَابُ: يَفْعُلُ حَنْهُ أَنْ بِشَرْكَ فِيهِ (يَفْعَلُ) ويَفْعَلُ بَلُ كَانَ (يُفْعِلُ) أَحَقَّ بِهِ؛ لأَن (يَفْعِلُ) أَخِتُ (يَفْعُلُ) أَلاَ تَرَاهما يجيئانِ في مضارعِ (فَعَلَ) ولكنَ جاءَ في الأكثرِ على (يَفْعل) لما يَفْقِ الفَتَحَةِ وَأَنَهُ لَمَا كَانَ لا بُدَّ مِن تَغِيرِ يَفْعَلُ غِيرُوا إلى الأَخْفُ فإذًا جامكَ شيءٌ على قياسِ (يَفْعَلُ) فاعلم أَنَّ الحَفْةَ قصدوا.

وإنْ جاءً على قياسِ (يَقْمِلُ) فاعلم أنَّهُ أحقُّ بهِ لأنَّهَا أختانِ أَعني: يَفْمِلُ ويَفْعُلُ وقالوا: مَطْلِعٌ يريدونَ: الطُلوعَ وهميَ لغةُ بني تميمٍ.

وأَهُلُ الحَجَازِ يَفْتَحُونَ وَقُدْ كَسَرُوا الْأَمَاكُنَّ أَيْضًا فِي هَلْنَا.

وُذَلِكَ الْمُثْنِثُ وَالْمُطْلِعُ لِمُكَانِ الطُّلُوعِ وقالوا: مَشْقِطُ رأْسِي للموضعِ والسفوطِ المُشْقَطُ.

قال أبو العباس؛ يختلفُ الناسُ في (المطلع) فبعض يزهمُ: أنَّ المطلع؛ هو المحانُ الذي يطلعُ فيه ويجعلُ المصدرَ (المطلع) وبعضهم يقولُ كما قال سيبويه، وأما المسجدُ قاسمُ البيتِ ولستَ تريدُ به موضع جبهزك ولو أردت فلف لفلتَ مَسْجَدٌ ونظيرُ ذلكَ: المُحُمّلة والمُخلَبُ والمسمُ اسمُ لوعاهِ المُحمّل وإنها وخلتُ هذه المنتِ مَسْجَدٌ ونظيرُ ذلكَ: المُحمّلة والمُخلَبُ والمِسمُ اسمُ لوعاهِ المُحمّل وإنها وخلتُ هذه المنتِ أن (مِنسم) وعِلْب لمعنى الإرتفاق وكذلك: المُدُقُ صارَ اسها كالجُلمودِ وكذلك المُقرَّةُ والمُشرعة والمُحرَّة والمُشرعة والمناف المفرّقة وهي الفعل مَقْبَرٌ وكذلك المَشرعة وهي الفرق وكذلك المَشرعة بنه المنزلة إنها هو اسمُ ما أخذَ منك.

وقالوا: مَشْرَبَةُ السيفِ جَعَلُوهُ اسها للحديدة وبعضُهم يقولُ: مَشْرُبَةٌ والنِّخِرُ بمنزلةِ الْمُذَهِنِ وَالْمَشْرُبَةُ وَالْمَكُومَةُ وَالْمَاشُرَةُ بِمِنزلةِ: الْمَشْرُقةِ وقد قالَ قومٌ: مَعْذَرُةٌ كالمأذّبةِ ومثلهُ: (فَنَظَرَةٌ إلى مَيْسَرَةِ).

ويجيءُ المِفْعَلُ اسماً، وذلك (المِطْبِخُ) والمِرْبَدُ وكُلُّ علهِ الأبنيةِ تقعُ اسماً للذي ذكرنَا من هذهِ الفصولِ لا لمصدرِ ولا لموضعِ فِعُلِ.

الموضعُ والمصدرُ فيو سواءٌ يجيءُ على (مَفْعَلِ) وكانَ الأَلفُ والفتحُ أخفَّ علَيهم مِنَ الياءِ والكسرةِ، وذلك نحو: مَغُزَى ومَرْمَى وقَد قالوا: مَعْصِيةٌ وتَعْمِيةٌ ولم يجيء مكسوراً بغيرِ الهاءِ، وأما بناتُ الواوِ مثلُ: يَغزُو فيلزمُها الفتحُ لأنَّها (يَفْعُلُ)، وإن كانَ فيها ما في بَناتِ الياءِ مِنَ العَلَّةِ.

#### بَابُ ما كَانَ من هَذَا النحوِ من بناتِ الياءِ والواوِ فيهِ فاءٌ

المكانُ من ذواتِ الوادِ يُبنى علَى (مَفْعِلِ)، وذلك قولُكَ للمكانِ المَوْعِدُ والمَوْضِعُ والمَورِدُ وفي المصدرِ المَوجِدةُ والموْعِدةُ ومَوْحِلٌ لإِنَّ هَذا البابَ يَفعَلُ منه لا يصرفُ إلى يَفْعُلُ.

وقال أكثر العرب في وَحِلَ وَوَجِلَ مَوْجِلٌ ومَوْجِلٌ؛ لأن هذهِ الواوَ قَد تَعَلُّ فشبهوهُ بواوِ زعَد.

وقال سيبويه: حدثنا يونس وغيره: أنَّ ناساً مِنَ العربِ يقولونَ في (وَجِلَ) يَوْجَلُ ونحوه: مُوْجَلُ قالَ: وكأنَّهُم الذينَ يقولونَ: يؤجَلُ (قلم يعلوا الواق) وقالوا: مُوَدَّةًا لأن الواو تَسلمُ في (يَوَدُّ) وليستُ مثلَ (واوِ يَوْجَلُّ إلي قد يعلُها بعضُهم فتح ومَوْجَدٌ فتحَ لأنه اسمٌ معدولٌ عن واحد فشبهوهُ بالأَهْماء تحو بَمَوْهب ومَوالَق، وأما بناتُ الياءِ فإلمًا بمنزلةِ فيرِ المعتلَ لائها تتمُّ فَلا تَعَلَّ أَلاَ تَواجِم قالوا: مَهْمَرَةٌ وقللَ بعضُهم: مَيْشَرَة.

# بَابُ مَا يَكُونُ (مَفْعَلَةً) بِالْفَتِحِ وَالْهَاءُ لَازْمَةً لَهُ

وذلك إِذَا لَردت أَن تُكثِر الشيءَ بالمكانِ نحو: مَسْبَعَةِ ومَأْسَدَةٍ وَمَذَابَةٍ وليسَ في كُلِّ شيءٍ قبلَ إِلاَّ أَنْ تَقيس شيئاً وتعلّم أَنَّ العربُ لم تتكلم بهِ ولم يجيئوا بمَثَل لهٰذَا في الرباعي ولو قلتَ من بنَاتِ الأربعةِ مثلَ قولِكَ: مَأْسَدةً لقلتَ: مُتَعْلَبةً؛ لأن ما جاوزَ الثلاثةَ يكونُ نظيرَ المُفْعَلِ من بنَاتِ الأربعةِ مثلَ قولِكَ: مَأْسَدةً لقلتَ: مُتَعْلَبةً ومُعَقْربةً ومَنْ قالَ: ثَعَالةً قالَ: مُثْعَلةً ومُعَلَّقَ مِنَ النَّيَاءُ مِنَ النَّاتِ وَمَفْعَاةً فيها أَفَاع ومَقْئَأَةً: فيها الفِئَاءُ.

# باب نظائِر ما ذكرنا مِما جاوزَ بناتَ الثلاثةِ زيادةٍ بزيادةٍ أَو غيرِ

فالمكانُ والمصدرُ يُبنى من جميعٍ هَذَا بناءَ المفعول وكانَ بناءُ المفعولِ أولى بهِ؛ لأن المصدّر مفعولٌ والمكانَ مفعولٌ فيهِ فيضمونَ أَوَّلَهُ كها يضمونَ المفعولَ كها أَنَّ أُولَ بَناتِ الثلاثةِ كأولِ المفعولِ منها في فتحهِ إلاّ أنَّهُ على غيرِ بنائهِ وهوَ مِنَ الرباعي عَلى بنائِه يقولونَ للمكانِ: هَذَا غُرِجُنَا وَتُمْسَانَا رِكَذَلَكَ إِذَا أَرِدَتَ المُصَدَرِ وتَقُولُ أَيضاً لَلْمُكَانِ: هَذَا مُتَحَامِلُنا وتقولُ: مَا فَيْهِ مُتُحَامَلُ أَي: تَحَاملُ ويقولُونَ: مُقَائلُكُ وكذلك تقولُ إِنَا أَرِدِثَ الْمُقَاتِلَةُ: أَي: الفِتَالُ.

ومذهبُ سيبويه: أنَّ المصدَر لا يأتي علَى رزنِ (مَفعول) البتة ويتأولُ في قولهم: دَعْهُ لِل مَيْشُورَةِ ولِل مَعسورةِ أنَّهُ إِنَّها جاءً علَى الصغةِ كَأَنهُ قالَ: دَعْهُ إِلَى أَمْرٍ يُؤسرُ فيهِ ولِل أَمْرٍ يَغْسُر فيهِ.

وغيرة يكونُ عندَهُ على (تَفْعُولِ) ويحتجُّ بِقُولِهِم تَغْفُولُ يُرادُ بِهِ الْمَقُلُ ولا أَحسبُ الصحيحَ إلاَّ مذهبَ سيبويه.

وقد تأولَ سيبويه للمعقولِ فقال: كأنهُ عُقِلَ لَهُ شَيٍّ أَي: حُبِسَ لَهُ لُبَهُ وشُلُدَ قَال: ويستغنى جذًا عن (المُفْعَلِ) الذي يكونُ مصدراً.

يَاكُ خَارِجِوالْجُتَ به

المِقَصُّ الذي تقصُّ بهِ والمُقَصُّ: الْكَانُّ وَالْمَصِّرُ كُلُّ شِيءٍ يُمالَجُ بهِ مكسور الأولِ كانت فيهِ هاءُ التأنيثِ أو لم تكنُّ وذلكَ رَجِّلَتِ وَمَعْمِلُ وَهِكُسُونَةٌ وَمِسَلَّةٌ والمِصفَى والمِخْرز والمِخْيطُ ويجيءُ علَى مَفْعال نحو: مِقْراضِ ومِفْتاحٍ ومِصْباحٍ وقالوا: المِفْتَحُ والمِسْرَجة.

# بابُ ما لا يجوزُ فيهِ (ما أَفْعَلَهُ)

لا يقالُ: مَا أَخَرَهُ وَلاَ مَا أَعْرِجَهُ إِنَّهَا تَقُولُ: مَا أَشَدٌ حَرَقَهُ وَمَا أَشَدٌ عَرَجَهُ وَكَذَا جَمِيعُ الألوان والجِنْلَقِ وَمَا لَمْ يَكُنْ فَيهِ (مَا أَفَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ فَيهِ) أَفْعِلْ بَهِ.

وكذلك: أفعلُ منة وكذلك أيضاً فَمُولٌ ومِفْعَالٌ نحو: رَجلٍ ضَرُوب ورَجلٌ عِنسَانٌ؛ لأن هذا في معنى: ما أحسنة لأنك إنها تريدُ المبالغة، وأما قولهُم: ما أحمقهُ وأزْعَنهُ وأنوكهُ وفي الألدُ: ما ألدُه، فإن هذا عندهم مِنْ قلةِ العِلْمِ وتقصانِ الفطنةِ وليسَ بلونٍ ولا خِلْقَة في جسدٍ إنّها هُوَ كقولِك: ما أنظرهُ تريدُ نَظَر التفكيرِ وكذلك ما ألسنة تريدُ البّيانَ والفصاحة. بَابُ ما يستغنى فيهِ عن ما أفعَلهُ بهَا أَفْعَلَ فِعْلَهُ وعن أَفْعَلَ منه بقولهم (أَفْعَلُ منه فِعْلاً)

لا تقول في الجواب: ما أجوبهُ إِنَّهَا تقولُ: ما لمجودَ جوابَهُ ولا تقولُ: هَذَا أَجوبُ مِن هذا
ولكنْ أجود منهُ جواباً وكذلك: أجوب بهِ إِنَّهَا تقولُ: أَجودُ بجوابهِ ولا يقولونَ: في (قَالَ بَقيلُ
مِنَ النَّومِ مَا أُقيلَهُ إِنَّهَا يقولُونَ: مَا أَكثَرُ فَاتَلَتَهُ ومَا أَنْوَمَهُ في سَاعَةِ كَذَا وكذًا كها قالوا تَركتُ ولمَ

وقال أبو العباس: الحِلْق على خلافهِ.

والقياسُ يوجبُ ما قالَ أبو العباسِ.

يَابُ ما أَنعَلَهُ على معنيينِ أحدهما على معنى الفاعل والآخر على معنى الصفة تقولُ: ما أَبغضني لَهُ وما أَمفتني لَهُ وما أَشهاؤ كَذَلكَ تريدُ: أَنكَ ماقتُ وأنكَ مبغضُ وكذلكَ ما أَمفتُه لِي أي: هُوَ ماقتُ لِي فهن في المعنى (فَاعِلُ)، وأما ما كانَ في المعنى (المقعولُ) فقولُكَ: ما أَمفتُهُ وما أَبغضَهُ إليَّ إِنِّيا تويدُ أَنهُ مَنِغضٌ إليكَ ومحقوتٌ كها تقولُ: ما أَقبحهُ إِنها تريدُ أنهُ قبيثُمْ في عبتكَ فكانَ هذا على (فَعُلُنَ) وَ(فَعِلَ)، وإن لم يستعملُ.

بَابُ مَا نَقُولُ العربُ مَا أَلْعَلَهُ وَلَيْسُ فَيهِ فِعَلَّ وَانْهَا يَحْفَظُ حَفظًا ولا يقاس عليه قالوا: أحنكُ الشاتينِ يعني أقواهما وأحنكُ البعيرينِ علَى معنى: حَنِكَ وقالوا: آبلُ الناسِ كُلُهم كأنَّهم قَالُوا: أَبِلَ وقالُوا: رَجلٌ آبُلُ وقد قَالُوا: فلانُّ آبُلُ منهِ.

# بَابُ ما يكسرُ فيهِ أُوائلُ الأفعالِ المضارعةِ

وذلكَ إِذًا كَانَ الفَعلُ المَاضِي على (فَعِلَ) مِنَ الصحيح والمعتلُّ عااعتلتْ عينهُ أو لامهُ.

قالَ سيبويه: وذلك في لغةِ العربِ إلا أهلَ الحجازِ، وذلك نحو: عَلِمَ وأنا أعلمُ وأنتَ تَعلمُ وشَقيتَ تَشْقَى وخِلْتَ غَمَالً وَهَضَّتْ تَعِضُ وأنتِ تَعِضينَ تكسرُ حرفَ المضارعةِ لكسرِ العينِ في (فيلً) وجميعُ هَذَا إِذَا أَدخلتَ فيه الباءَ فقلت: بَقْعَلُ (فتحتَ كرهوا الكسرة في الباء وفَتحوا تَشْرِبُ) وما كانَ على وزنِه لفتح العين في (ضَرَبَ) وقالوا: أبى فأنتَ يتبى كأنها مِنَ الحروفِ الذي يستعمل (يَفْعَلُ) منها مفتوحاً فأشبه ما ماضيه (فَعِلَ) وقد قالوا: يِثبيَ فكسروا الياء وخالفوا بهِ بابّهُ حينَ فتحوهُ شبهوءُ (بيبجلُ).

وأَمَّا يَسَعُ ويَطَأُ فَإِنَّهَا فتحوا؛ لأنه (فَعِلَ يَفْعِلُ) ففتَحوا للهمزةِ واللعينِ كما قالوا: نَفْزَغُ ويَقرأُ فليًا جاءت علَ مثالٍ ما (فَعَلَ) منهُ مِفتوجٌ أَمْ يِكسروا.

واعلم أنه لا يضمُّ حرفُ المضادعةِ لقسم عين (فَعُلَ) فأمَّا وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه فأهلُ الحجاذِ يقولونَ تَوْجَلُ وغيرُهم ثِيْبِهِلُ وَلَمُنا إِنْجَلُ ويَنْجَلُ وإذا قلتَ (يَفْعَلُ) فبعضُ العَربِ يقولُ: يَبْجَلُ وبعضُ العَربِ يَاجَلُ وبعضُ : يبجَلُّ وكُلُّ شَيءِ كانتُ أَلمُه موصولةً في الفعلِ المفارعةِ نحو: استعفرَ فأنتَ يَسْتَقْفِرُ واحرنَجَمَ فأنتَ فِيرَنجِمُ واغْدَودَنَ فأنتَ يَعْدُودِنُ واقْمَنسَسَ فأنا افْعَنوسُسُ وكذلك كُلُّ شيءٍ مِنْ (نَفَعَلْتُ) أو فَيْرَنجِمُ واغْدَودَنَ فأنتَ يَعْدُودِنُ واقْمَنسَسَ فأنا افْعَنوسُسُ وكذلك كُلُّ شيءٍ مِنْ (نَفَعَلْتُ) أو (نَفَعَلْتُ) أو موسولة؛ لأن معناهُ معنى (الانفعالِ) ومن ذلك قولُهم: تَقَى الله رَجُلُ ثُمَّ قالوا: يَتَيْقِي الله أجروهُ على الأصلِ عندهم مما ينيني أن يكون أولهُ ألقاً موصولة؛ لأن معناهُ معنى (الانفعالِ) ومن ذلك قولُهم: تَقَى الله رَجُلُ ثُمَّ قالوا: يَتَقِي اللهِ أَجروهُ على الأصلِ، وإن كانوا لم يستعملوا الألف قحذفوا الحرف الذي بعدها من (انَّقَى).

# بَابُ ما يُسكنُ استخفافاً في الاسم والفِعْلِ

وذلك قولهُم في فَخِذِ: فَخُذُ وفي كَبِدٍ: كَبُدُ وعَضِدٍ: عَضْدٌ وكَرُمَ كُرْمَ وعَلِمَ عَلْمَ إِنَّهَا بِفَعلونَ هَذَا بِهَا كَانَ مكسوراً أو مضموماً وهي لغة بكر بن واثلِ وأناس من تميم وقالوا: في مُتَل: لم يُحرِمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ أَي: فُصَدَ لَهُ بِعيرٌ بعني: فَصَدَ البَعير للضيفِ وقالوا في عُصِرَ عَصْرٌ، وإذا تتابعتِ الضمتانِ أيضاً خَففُوا يقولونَ في الرُّسُلِ: رُسُلٌ وعُنْتِي عُنْق وكذلكَ الكسرنان وقالوا في إيل: إبْلٌ ولا يسكنون ما توالت قيه الفتحتانِ نحو: جَمَلٍ وما أَشبَهُ الأولَ وليسَ على ثلاثةٍ أَحرفِ قولهُم: أَراكَ مُتَشَخَاً بربدُ: مُتَتَفِخاً وانطَلَقَ با هَذَا بفتحِ القَافِ لئلا يلتقي ساكنانِ وأنشد:

أَلاَ رُبُّ مولسود ولَسيسَ لَسهُ أَبُّ وَذِي وَلَسِد ثَمُ يَلَّبِ لَهُ أَلِبِ وَإِنَّ اللَّهُ أَلِبِ وَانِ الْ أَرادَ لَمَ يُلِدْهُ.

(١) على أن سيبويه استشهد به في تُرخيم أسجار إن أنك تحركه بأقرب الحركات إليه، وكذا تقول: انطلق
إليه، في الأمر: تسكن اللام فتبقى خياكنة والفاف ساكنة، فتجرك الفاف بأقرب الحركات إليها وهي حركة
المطاء.

قال أبو جعفر النحاس: " فإن قبل: فقد جنت بحركة موضع حركة، فيا الفائدة في ذلك؟ فالجواب: أن الحركة المحذوفة كسرة " انتهى.

آي: فالفتحة أخف منها. فأصل " يلده بكسر اللام وسكون الدال للجزم، فسكن المكسور تخفيفاً، فحركت الدال دفعاً لالتقاء الساكنين بحركة، وهي أقرب الحركات إليها، وهي الفتحة؛ لأن الساكن غير حاجز حصين. قال المبرد في " الكامل ": كل مكسور أو مضموم، إذا لم يكن من حركات الإعراب، يجوز فيه التسكين. وأنشد هذا البيت وقال: لا يجوز ذلك في المفتوح لحفة الفتحة أنتهى.

ووقع هذا البيت في رواية سيبويه:

#### ألا رب مولود رئيس له أب

وكذا أورده ابن هشام في مغني الليب شاهداً على أن رب تأتي بقلة لإنشاء التقليل، كهذا البيت، وفي الأكثر أنها لإنشاء التكثير. وكذا أورده غيره. ولا تلتفت إلى قول ابن هشام اللخمي مع رواية سيبويه: " الصواب هجبت لمولود ". لأن الروايتان صحيحتان ثابتتان.

ونسبه شراح أبيات سيبويه لرجل من أزد السراة. انظر خزانة الأدب ١/ ٢٨٤.

فأسكنَ اللامَ فائيًا أسكنَها التفي الساكنانِ ففتحَ الدالَ لالتقاء الساكنين وزعموا ألمّهم يقولونَ: وَرِدٌ وورِّدٌ وكَيْفٌ وكَنْفٌ وهَذه لغةٌ ويما أسكنَ مِنْ هَذا البابِ قُولُهُم: شِهْدُ وَلِعْبَ فِي: شَهِدَ: ولَعِبَ ومثلُ ذلكَ: نِمْمَ ويِثْسَ إِنَّها مُمَا (فَعِلَ) ومثلُ ذلك فيها وَيْعْمَتْ ويعشَ العربِ يقولُ: نِعْمَ الرجلُ ومثلُ ذلكَ: غَزْيَ الرجلُ لا يجوّلُ الياءَ واواً الأَثْهَا إِنَّها خُففتُ والأصلُ عندَهم التحريكُ.



# هَذَا بِأَبُ الإِمالةُ

معنى الإِمالةِ ": أَنْ تُحيلَ الأَلفَ نحو الياهِ والفتحة نحو الكسرةِ والأسبابُ التي يُمالُ لِمَا سَتَةٌ: أَن يكونَ قبلَ الحرفِ أو بعدَهُ ياءٌ أو كسرةٌ أو يكونَ منقلباً أو مشبهاً للمنقلبِ أو يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الحرفِ قد يكسرُ في خالِ أو إمالةٍ لإِمالةٍ وهذِه الإِمالةُ تجوزُ ما لمَ يمنعُ مِنْ ذلكَ الحروفُ المستعليةُ أو الراءُ إِنَا لم تكنْ مكسورةً.

الْأُولُ: مَا أُمِيلَ مِنْ أَجَلِ اليَاءِ، وذلك شَيبانُ وقَيس غَيْلانَ وَغَيْلانُ وكَيَّالُ وَبَيَّاعٌ وأَهلَ الحجازِ لا يُميلونَ هَذا ويقولونَ: شَوْكُ السَّبالِ والضَّياحِ أُميلَ حرفُ متحركُ متحركُ فِزْحاً قِزْحاً وهُذافو تنوين.

الثناني: ما أُميلَ مِن أَجلِ كَسرةٍ قبلَةُ أَو بِمِنَهُ فأَما ما أُميلُ للكسرةِ قَبْلُ، فإِذَا كَانَ بِينَ أُولِ الحرفِ من الكلمةِ وبِينَ الألفِ حوفُ متحركُ والأولُ مكسورٌ أَملتِ الأَلفَ وكللكَ إِنْ كَانَ بِينَهُ وبِينَ الأَلفِ حوفَل ساكنَ وقلكُ بَيْرُ بِاللَّهِ وشِمْلالٌ وهرهمَانِ ورأيتُ قِرْحاً وعِمَاداً ويلاَبا وجيعُ مَذا لا يميلهُ أَهلُ المُتَجازِ ويقولُونَ الرَّيْدِ مَال بشبهونَ المنفصلَ بالمتصل فأمَّا ما أُميلَ للكسرةِ بعدُ فتحو: هابدٍ وهالم ومَسَاجدَ ومفاتيحَ وعُذافر فإذا كانَ ما بعدَ الألفِ مضموماً أو مفتوحاً لم تكنُ إمالةً نحو: أَجُرٍ وتَابَل وكذلك إِذَا كانَ الحرفُ الذي قبلَ الألفِ مفتوحاً أو مضموماً نحو: رَبَابٍ وجادٍ والبَلْبالِ والحُقلَاف.

الثالث: ما انقلبَ مِنْ ياءِ يُهالُ؛ لأنه مِنْ ياءٍ نحو: نَابٍ ورَجل مَالٍ ويَاعٍ، وإذا جاوزتِ الأسهاء أربعة أحرفٍ أو جاوزتُ من بناتِ الوادِ فالإمالةُ مُستَتبةً لأنها مواضعُ تصبرُ فيهِ ياءاتِ وجيعُ هَذَا لا يعيلُه نَاسٌ كثيرٌ من بني تميم وكلُّ ألفٍ زائدةٍ للتأنيثِ أو لغيرِهِ فحكمُها حكمُ الألفِ إذا كانت رابعة فصاعداً لأنها تُقلَبُ باء في التثنية، وذلك نحو: حُبْلَى ومِعْزَى ونَاسٌ كثيرونَ لا يعيلونَ.

<sup>(</sup>١) قال الجرجاني: الإمالة: أن تتحي بالفتحة نحر الكسرة .

الرابعُ: ما شُبة بالمنقلبِ مِنَ الياءِ كُلُّ شيءٍ من بناتِ الواوِ والياءِ كانت عينُه مفتوحة ثُمَالَ الفهُ أما ما كانَ من بَناتِ الياءِ فتهال أَلفهُ لأَنْهَا في موضع (باءٍ) وبدلٌ مِنْها، وأما بناتُ الواوِ فشبهوها بالياءِ لعَلبةِ الياءِ على هذه اللامِ إِذا جاوزت ثلاثةً أحرفِ.

وقد يتركونَ الإمالة فيها كانَ على ثلاثةِ أحرف من بنَاتِ الواوِ نحو: قَفَا وعَصَا والقَنَا والقَطَا والإِمالةُ في الفعل لا تنكسرُ نحو: غَزَا.

الخامس: ما يُمالُ؛ لأن الحرفَ الذي قبلَ الألفِ تكــرُ في حَالٍ أَعني في (فَعَلْتُ)، وذلك نحو: خِاف وطِابَ وهِاب وهيّ لغةٌ لبعضٍ أهلِ الحجازِ فأمالوا: لأنَّهم يقولُونَ: خِفْتُ وطِيْتُ وهِبْتُ، وأما العامةُ فلا يميلونَ.

قالَ سيبويه: ويلغَنا عن ابن أبي إسحاق أنهُ سَمِع تُكُثِّرِ عزةً يقول: صار بمكان كَذَا وكذًا وقرأ بعضُهم خِافَ ولا يميلونَ غيرَ فِعْلِ نجوءُ يُابِي وِدَارٍ لا يهالانِ وقَد قالوا: مِاتَ وهُم الذينَ يقولونَ: مِتُ ومنهم مَنْ يقولُ: هَذَا مِاشِ فِي الوقفِ فَهِيلُ ومنهم مَنْ ينصبُ في الوقفِ.

السادسُ: الإمالةُ لإمالةَ: يقولونَ: رأيتُ عِهاداً فيعلونَ الألفَ في النصبِ لإمالةِ الألفِ الأولى وقالوا في مَهاري غيلُ الألِفَ ومَا قَبْلُهَا:

واعلم أنَّ ناساً مِنَ العربِ يلغونَ الهاءَ إِذَا اعترضتْ بِينَ الذي يميلُ الآلف وبِينَ الآلفِ لَخفائِها ولا يعتدونَ بِهَا، وذلك قولُم، بريدُ أَن يَضرِبَها ويَنْزِعَها كأنَّهُ قالَ: أُريدُ أَن يَضْرِبَها ويَنْزِعَها كأنَّهُ قالَ: أُريدُ أَن يَضْرِبَها ويَنْزِعَا: بَيني وبَينِهَا وليسَ شيءٌ من ذَا تُمالُ أَلفهُ في الرفعِ إِذَا قالَ: هَوَ يِكيلُها، وذلك أَنهُ وقعَ بِينَ الآلفِ وبِينَ الكسرةِ الضَّمةُ فصارتُ حاجزاً وقالوا: فِينَا وَعلينا ورأيتُ يَدها والذينَ يقولونَ: وَيَن وَعلينا ورأيتُ يَدها والذينَ يقولونَ: وَيَن وَعلينا ورأيتُ يَدها والذينَ يقولونَ: وَيَت عِدًا الآلفُ أَلفُ نَصْبٍ ويريدُ أَن يَضْرِبَها يقولونَ: هَوَ مِنَا وإِنا إِلَى اللهِ راجعونَ وَهم بنو نميم ويقولُه أيضاً قومٌ مِنْ قيسٍ وأسدِ قالَ هؤلاءِ: وأيتُ عِنَا فلم يميلوا؛ لأنه وقع بين الكسرة والآلف حاجزان قويان.

# ذِكرُ ما يمنعُ الألف مِنَ الإِمالةِ

الحروفُ المستعليةُ التي تمنعُ الإِمالةَ سبعةُ أحرفِ: الصادُ والضادُ والظاءُ والظاءُ والغينُ والقافُ والحَاءُ، إذا كانَ حرفٌ منها قبلَ الألفِ والألفُ تليهِ، وذلك قولُكَ: قَاعدٌ وغَائبٌ وخَامدٌ وصَاعدٌ وطَائفٌ وضَامنٌ وظَائمٌ:

قَالَ سيبويه: ولا نَعلمُ أحداً يميلُ هذِه الأَلفُ إِلا مَنْ لا يؤخذُ بلغتهِ وكذلكَ إِذَا كَانَ الحرفُ مِنْ هذِه الحروفِ بعد أَلفِ تَليها، وذلك قولُكَ: نَاقِدٌ وعَاطِشٌ وعاصِمٌ وعاضِدٌ وعاظلٌ باخلٌ وَوَاقِدٌ وكذلِكَ إِنْ كَانتُ بعدَ الأَلفِ بحوفِ، وذلك قولُكَ: نَافخُ ونَابغٌ ونَافقٌ وشَاحطٌ وعَالِطٌ وناهِضٌ ونَاشِطٌ وكذلكَ إِنْ كَانَ شِيءٌ منها بعدَ الأَلفِ بحرفينِ، وذلك قولُكَ: مَناشيطُ ومَقاليقُ ومَقاريضُ ومَقاريضُ ومَوَاعيظُ ومَبَاليغُ.

وقال قومٌ: المَناشيطُ فَأَمالُوا حَيْنَ بَوَاخِتُ وَهِي قليلةٌ فَإِذَا كَانَ حَرَفٌ مِنْ هَذِه الحَرُوفِ قَبَل الألف بحرف وكانَ مكسوراً فَإِنَّهُ لا يَعْنَعُ الإِمالَة؛ لأن الإنحدارُ أَخفُ عليهم، وذلك قولُك: الضَّعَاتُ والصَّعَابُ والطِّنَابُ والقِبَابُ والعِقافُ والجِبَاثُ والغِلابُ وكذلكَ (الظَّامُ) كالظُّرَابِ، وإذا كَانَ الحَرفُ المُستَعَلَى تَقْتُوحَا لَمُ يَجْزُ الإِمالَةُ، وإذا كَانَ أَولُ الحرفِ مكسوراً وبينَ الكسرةِ والألفِ حرفانِ أَحدهما ساكنً.

والساكنُ أحدُ هذه الحروف، فإن الإمالة تدخلُ الألف، وذلك قولُكَ: نَاقةٌ مِقَلاتٌ والمِصْبَاعُ والمِمْفَانُ وكذلكَ سائرُ هذه الحروفِ وبعضُ مَنْ يقولُ: قَفَافٌ ويمبلُ ينصبُ الألفّ في (مِصْباحٍ) ونحوهِ؛ لأن المستعلى جاءً ساكناً غيرَ مكسورِ وبعدَهُ الفتحُ فجعلَهُ بمنزلتِه متحركاً مفتوحاً وتقولُ: رأيتُ فِرْحا وأتبتُ ضِمْنا فنميلُ وهما بمنزلتِهما في (صِفَافٍ) وقِفَافي وتقولُ: رأينُ عِرقا ورأيتُ مِلْفا فَلا تُميلُ لأنها بمنزلتِهما في (هَانم) والقافُ بمنزلتِها في (قائمٍ) وقالوا في المُنصلِ كما قالوا في المُتصلِ أرادَ: أن يَضْرِبَها قَبلُ فلم يملُ وكذلكَ أخواتُها وقومٌ يفرقونَ بينَ المتصلِ فائمًا ما كانَ مِنَ الألفِ منقلبًا من يام، فإن مَنْ يُميلَ يميلُ على كُلُ حالٍ، وإن وليّها المستعلي نحو: سِقَاءِ ومغطاءِ وكذلكَ (خَافَ)؛ لأنه يرومُ الكسرة التي في (خِفْتُ)

وكذلك ألفُ (حُبْلَ) لأنَّها حكمُها حكمُ بَناتِ الياءِ وكذلكَ بابُ غَزَاء لأن الأَلفَ هُنَا كأنَّها مُبدلةٌ مِن (ياءٍ) يقولونَ: ضَغَا وصَغَا وعا لا تُحالُ أَلفهُ (فَاعِل) مِنَ المضاعف وَمُفَاعِلُ وأشبهاهها؛ لأن الحرف قبل الألفِ مفتوحٌ والحرفُ الذي بعدَ الألفِ ساكنٌ لا كسرةَ فيهِ وأشبهاهها؛ لأن الحرف قبل الألفِ مفتوحٌ والحرفُ الذي بعدَ الألفِ ساكنٌ لا كسرةَ فيه وذلكَ: جَادٌ وَماذٌ وجَوَادٌ لا يميلُ؛ لأنه فُرَّ مما يحققُ فيهِ الكسرة وقد أمالَ قومٌ في الجرُّ وأمالَ قومٌ آنِ الجرُّ وأمالَ قومٌ آنِ الحرف قد ذهبتُ وقالوا: لم يَضْرِبُها الذي نعلم فلم يميلوا؛ لأن الألف قد ذهبتُ وقالوا: رأيتُ هِلْمًا كثيراً فلم يميلوا لأنّها نونٌ.

واعلم أنَّ بعضَ العرب مَنْ يقولُ: عَابِدٌ فيميلُ يقولُ: مردتُ بهالِكَ فينصبُ؛ لأن الكسرةَ غيرُ لازمةٍ ونما لا يهالُ ألفهُ الحروفُ التي جاءتُ لمعنى (حَتَّى، وأما وإلا) فرَّقُوا بينَها وبينَ الأسهاء وأمّالوا: أنّى لأنّها مثلُ (أينَ) وهي اسمٌ وقالوا: (ألا) فلم يميلوا فرقوا بينَها وبينَ (ذًا) ولم يُعبلو (مَا) لإنّها لم تمكنُ تمكن (ذًا) ولا بُتمُ أبنياً إلا يصلةٍ فأشبهتِ الحروف وقالوا: يَا وتَا في حروفِ المعجم لأنّها أسهاء مَا يلفظُ بها

وقالوا: يَا زَبِدُ (فَأَمَالُوا لِمُكَانِ البِياهِ) وَمِّنْ قَالَ: هَذَا مَالٌ ورأيتُ بَابا فلا يقولُ هلَ حال: سِاقٌ ولا قِارٌ ولا غِابٌ وغَابِ الأَجمَّةِ؛ لأَنَّ المُعتلُّ وَسَطَّا أَقُوى فَلَم يَبِلغُ مِن أَمرِها هَا هُنا أَنْ تُمَالُ مَعَ مَسْتَعلِ كَمَا أَنِّهُم لَم يَقُولُوا: بِالَّ مِنْ (بُلْتُ) حَيثُ لَمْ تَكَنَّ الإِمَالَةُ قويةً في المَالِ ولا مُستحسنة عند العامة.

#### بّابُ الراءِ

الراءُ فيها تكريرٌ في غرجِها، فإذا قلت: رَاشلٌ وفِرَاشٌ لم عَلَ لأَنْهِم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين فَصارتْ بمنزلة القاف وتقول: هَذا حِارٌ ورأيتُ حِاراً قلا عُيلُ ولو كانَ غيرُ الراءِ لأملت، وأما في الجرِّ فتمبلُ الألف كان أولُ الحرفِ مكسوراً أو مفتوحاً أر مضموماً لأنها كأنها حرفانِ مكسورانِ فإنها تشبه القاف مفتوحة، وذلك قولُك: من حِارِكَ ومِنْ عَوَارِكَ ومِن المُعَارِ ومِن اللُّوَارِ وجيعُ المستعلية إذا كانتِ الراءُ مكسورة بعدَ الألفِ غلبتِ الراءُ، وذلك قولُكَ: فَوَن اللَّوَارِ وجيعُ المستعلية إذا كانتِ الراءُ مكسورة بعدَ الألفِ غلبتِ الراءُ، وذلك قولُكَ: فَارِبٌ وعَارِمٌ وهِلَا طَارِدٌ قَوِيتَ على هذِه الألفِ إذ كنتَ إنّها تضعُ لِسانَكَ في موضعِ استعلاء فعلتَ ذلكَ حينَ قلت: نَاعِقٌ ومُنَافِقٌ ومَنَافِقٌ ومَنَافِقٌ ومَنَافِقٌ ومَنَافِقٌ ومَنَافِقٌ ومَنَافِقُ والمَابِ يقولُونَ: الكَافِونَ والكَافِقُ والمَنابُرُ لبعلِ فعلتَ ذلكَ حينَ قلتَ: نَاعِقُ ومُنَافِقٌ ومَنَافِقُ ومَنَافِقُ والمَابِ يقولُونَ: الكَافُونَ والكَافِقُ والمَنابُرُ لبعلِ المُفَا عِلْ وَمَ قوةَ المستعليةِ لأَنْهَا من موضَى قريبةٌ مِنَ البواءِ المَا قَلْ الراءُ عَلَى المُولِ يقولُونَ: الكَافُونَ والكَافِقُ والمُنابُرُ لبعلِ اللهُ ومَ تَقُور وَمَ قالَ: مردتُ بالكَافِر فنعُورُ وَالْمَافِ فَي أَوالُوا فِي الجُرُونَ قالَ: مردتُ بالكَافِر فنعُورَ وَالْمَابُولُ فَعَلَى وأَمَالُوا فِي الجُرُونَ قالَنَ مردتُ بقادِ قَلْلَ عَمْ مُن نَتُنُ بِعِ مِنَ العربِ يقولُ وَمَو عُلِيهُ عِن العربِ يقولُ وَمَن قالَ: مردتُ بالجَارِ قلمُ عَلَى عَلَى مَورتُ بقائِمَ فَعَلَى مَورتُ بِقَالِ قَمْ مُن فَعْ يَرْضَى عربيتُهِم: مورتُ بقادٍ قَلْ مَن الموبِ يقولُ وَمُن عُلْقُ مِن العربِ يقولُ وَمَو مُلْكُ عَلَى مَوْلُولُ وَمُو مُلْكُولُ وَلَوْلُ وَمُو مُلْكُولُ وَلَا عَلْمَ مُولُ وَالْمَالُولُ فَي الْمُولُ وَلَا لِلْكُولُ وَلَالْمُولُ وَلَالُوا فِي الْمُولُ وَلَالْمُولُ وَلَالْمُولُ وَلَالُولُ وَلَالْمُولُ وَلَيْكُولُ وَلَالْمُولُ وَلَالْمُولُولُ وَلِي اللْكُولُ وَلْكُولُ وَلَالُولُ وَلَالُولُولُ وَلِي عَلَى عَلَى المُولُولُ وَل

عَسَى الله يُغني هَـنَ بــلادِ ابـنَ قَــادرِ ﴿ بِمنهمــرِ جَــوْنِ الرَّبَــابِ سَــكُوبِ ﴿ وَالْأَجُونِ الرَّبَـابِ سَــكُوبِ ﴿ وَالْأَجُودُ تَرَكُ الإِمَالَةِ وَمَنْ بِقُولُ: مِردَتُ بِكَافِرٍ أَكثرُ عَمْن يَقُولُ: بِقَادر وَمِنَ العربِ مَنْ يَقُولُ: مِورَتُ بِخِيارَ قَامِــم فِيتَصبُونَ لَلقافِ.
يَقُولُ: مردتُ بِخِيارَ قَامِــم فِيتَصبُونَ لَلقافِ.

ومَنْ قَالَ: بَالْجِهَارِ قَبْلُ قَالَ: مررتُ بِغَارٌ قَبْلُ وَقَالَ: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٠﴾ قَوَارِيرَ مِن فِضَّةِ﴾ [الإنسان] .

<sup>(</sup>١) شاهد على حذف أن من خبر عسى، وهو قليل، والتقدير: أن يكون وراءه.... إلخ.

وكذا قال ابن هشام في للفني، وهو ظاهر كلام سيبويه، قال سيبويه: واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل يشبهها بكاه يفغل، فيفعل حيئتا في موضع الاسم المنصوب في قوله عسى الغوير أبؤساً. فهذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه عسى مجرى كان. انظر خزانة الأدب ٣/ ٣٧٢.

ومَنْ قَالَ: جَادٌ لَمْ يَقَلَ: هَذَا فَارٌ لَقُوةِ الرَاءِ هُنَا وَتَقُولُ: هَذَه دَنَانِيرٌ كَمَا قَلْتَ كَافِرٌ ودَنَانِيرٌ أَجَدُرُا لأَن الرَاءَ أَبِعدُ والذين يقولُونَ: هَذَا دَاع في الوَقفِ فلا يَصِلُونَ لأَنْهُم لَم يلفظوا بالكسرةِ يقولُونَ مردتُ بَجِهَار؛ لأَن الرَاءَ كَأَنها عندهم مضعفة رَاءٌ مكسورةٌ قَبلَ رَاءِ ومَنْ قَالَ: أَرَادَ أَن يَضِرِبُها وَالسَّدُ والرَاءُ أَضَعَفُ ورأَيتُ هِفْراً مِثلُ هِلْقاً وهِبَرَا مثلُ: فَيْسِبُها وَالسَّدُ والرَاءُ أَضَعَفُ ورأَيتُ هِفْراً مِثلُ هِلْقاً وهِبَرَا مثلُ: فِيهِ فَان وقومٌ يقولُونَ: رأيتُ عِفْرَا يشبهونها باللهِ (حُبلُ) وقالُوا: شِيقًا وهَذَا عمرانُ مثلُ رَفْقان وقومٌ يقولُونَ: رأيتُ عِفْرَا يشبهونها باللهِ (حُبلُ) وقالُوا: رأيتُ عَفْرا يشبهونها باللهِ (حُبلُ) وقالُوا: النِغُوانُ وقِيهِ فَان وقومٌ يقولُوا: بِرُقان وقالُوا: هَذَا جَرَابٌ وَذَا فَرَاشُ لَمَا كَانتِ الكَسرةُ أَوْلاً وَالأَلْفُ رَائِنةً شبهَتْ بِنَغْرَانٍ.

واعلم ألَّهم يشبهونَ الهاءَ بالألفِ فيميلونَ يقولونَ: ضربتُ ضَرْبَهُ وأَحَدْتُ إِخْذِهُ.



#### ذِكرُ القنحةِ المَالةِ نحو الكسرةِ

يقولونَ مِنَ الضَّردِ ومِنَ البعرِ ومِنَ الكِيرِ ومِنَ الصغر قياسُ هَذَا البابِ أَن تَجعلَ عَا يلي الفتحة بمنزلةِ ما يلي الألفَ وتقولُ: مِنْ عَمْرِو فتميلُ فتحة العينِ؛ لأن الميم ساكنة وتقولُ: مِنْ المُحَاذِر فتميلُ فتحة الذالِ وتقولُ: رأيتُ خَبَطَ الريفِ كها قالوا: مِنَ المَطرِ ورأيتُ خَبَطَ فِرندِ المُحَاذِر فتميلُ فتحة الذالِ وتقولُ: رأيتُ خَبَطَ الريفِ كها قالوا: مِنَ المَطرِ ورأيتُ خَبَطَ ورأيتُ وحُكِيَ الإِشهامُ فِي الضمةِ هَذَا خَبَطُ رياحٍ ومِنَ المُنْقُرِ وقالَ: مَرَرتُ بعيرِ فَلَم يُشمَّ لأَنَهَا تخفى مَع الياءِ ومررتُ بِبَعيرِ؛ لأن العينَ مكسورةً ويقولونَ: هَذَا ابنُ ثُورِ وَمنْ لَمْ يُملُ بِهَالِ قَاسَمٍ لَمْ يُملُ بِهِالِ قَاسَمٍ لَمْ يُملُ وَمَا لَمَ يُحَلِي بِهِالِ قَاسَمٍ لَمْ يُملُ وَاللَّهِ وَمَرْتُ بِعَيْرٍ اللَّهِ اللهِ عَلَى المَاسِورةُ ويقولونَ: هَذَا ابنُ ثُورٍ وَمنْ لَمْ يُملُ بِهَالِ قَاسَمٍ لَمْ يُملُ وَالرَّا مَا عَلَى اللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا أَلَهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَمِنْ لَهُ يُعلَى إِلنَّهِ وَمَرْدَتُ بِعَالِ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهِ وَمَرْدَتُ وَلَمْ لَمْ يُعلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالَى اللَّهُ اللَّهُ وَلَالَ اللَّهُ وَمِرْدَتُ لِللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَمَرْدَتُ لِللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَمَالًا اللَّهُ وَمَرْدَتُ لِلللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ ا

ومَنْ قَالَ: مِنْ عَمْرِدٍ وَالنَّغْرِ فَأَمَالَ لَمْ يُملُّ مِنَ الشَّرِقِ؛ لأن بعدَ الراءِ حرفاً مستعلياً وَيَخْسِبُ لا يكونُ فيهِ إلاَّ الفتحُ في الياءِ والنونِ والهمزةِ.

واعلم أنهم رُبِّيا أمالوا على غير قياسٍ هِإِنَّها هُوَ شَاذٌ وذلكَ: الحَجَّاجُ إِذَا كَانَ اسها وأكثرُ العربِ ينصبهُ والناسُ ثُمِلُه مَنْ لا يَقِوْلُ: هَذَا مَالُ وَهِم أَكثرُ العَربِ، وإن جميعَ ما يُهالُ نَرُكُ إِمَالَيْهِ جَائزٌ وليسَ كُلِّ مِنْ أمالَ شيئاً وَافقَ الإَحْرُ فَيَةً مِنَ العربِ فإذَا وأيتَ عربياً قد أمالَ شيئاً وامتنَع منهُ آخرُ فلا تُرينَ أَنهُ غَلطاً اللَّهِ المَالِ شيئاً

ذِكرُ عدةِ ما يكونُ عليهِ الكلمُ: مَا جاءَ على حرفٍ قبلَ الشيءِ الذي جاءَ به الواوُ للعطفِ وليسَ فيهِ دليلٌ أنَّ أحدهما قبلَ الآخِر والفاءُ كالوادِ غيْرٌ أنها تجعلُ ذلكَ بعضَهُ في أثرِ بعضٍ وكافُ الجرَّ للتشبيهِ ولامُ الإضافةِ ومعناه الملكُ واستحقاقُ الشيءِ باءُ الجر

للإِلزاقِ والاختلاطِ وواو القسم كالباءِ والتاءُ في القسمِ بمنزلتِها والسينُ في (سيفعلُ).

قال الحُليلُ: إنَّهَا جوابُ (لَنُ) والألفُ للإستفهام ولامُ اليمينِ في (لأَفعلنَّ) واللامُ في الأَمرِ: ليقمُ زيدٌ ما جاءَ بعدُ عَلامةٌ للإضهارِ وهيّ الْكَافُ والناءُ والهاءُ وقد تكونُ الكافُ غيرَ اسِم للمخاطبةِ فقط نحو: ذاكَ والناءُ نكونُ بمنزلتها للخطابِ فَقَط وهي الني في (أَنْتَ).

## ما جاءَ على حرفينِ

مِنَ الأسهاء: يَدُّ ودَمَّ ودَدُّ وسَهُ ومِنَ الأفعالِ: خُذُ وكُلُ ومُرُّ وبعضْهم يقولُ: أُوكُلُ كها أَنَّ بعضَهم يقولُ في (غَدِ): غَذُوٌ وما لحقتهُ الهاءُ مِنَ الأسهاء نحو: ثَبةٍ ولِثَةٍ وشِيَةٍ ورِثَةٍ وَهِدَةٍ.

ولا يكونُ شَيءٌ على حرفينِ صفةً مِن حيثُ قل في الاسم.

ومِنَ الحروفِ: أَمْ وَأَوْ وَهُلُ الإستفهامِ وَلَمْ نَفَيُ فَعَلَ وَلَنَ: نَفِي سَيْفَعَلُ، وإِنْ للجزاءِ
وتكونُ لغواً في (مَا إِنْ تَفعلُ) وتكونُ كافةً (لِنَا) في لغةِ أهلِ الحجازِ كها تكفُ (إِنَّ) الثقيلةُ
وتجعلها مِنْ حروفِ الابتداء ومَا: نفيُ هو يَفْعلُ إِنَا كَانَ في الحالِ وتكونُ (كليسَ) وتوكيداً
لغواً وقد يغيرُ الحرف عن عملهِ نحو: إِنَها وكانَّها ولعلَّها جعلتهنَ بمنزلةِ حروفِ الابتداء ومِنْ
ذلكَ حيثها صارتُ بمجيئها بمنزلةِ (إِنْ) فهي مغيرةٌ في الموضعينِ إِلاَ أَنَّها تكفُّ العاملَ عن
عملهِ ويعملُ ما كَانَ لا يعملُ قبلَ عِينها وتكونُ (إِنْ) كها في معنى لَيسَ (ولا) تكونُ كَما في
التوكيدِ واللغوِ (لِثَلاَ يَعْلَمُ أَهْلُ الكِتابِ) أَيْ: لأن بَعلَهُ ونفي لقولهِ: يَفعلُ ولم يقع الفعلُ.

وقَد تُغيرُ الشيءَ عَنْ حالهِ كَيَا يَفِعلُ (مَا)، وذلك قولُكِ: (لَولا) صارت لَو في معنىُ آخرَ وهَلاَ صَبِرتَهَا في معنىُ آخرَ وتكون ضِدًا لِنَعَمُّ وبَلَى و(أَنَّ) تكونُ بمنزلةِ لامِ القسمِ في قولِكَ: والله أَنْ لو قَعَلْتَ وتوكيداً في (لَمَّا) أَنْ فَعَلَ وقد تلغى (إِنْ) مَعَ (مَا) إِذا كانتُ اسها وكانَت حيناً قالَ الشاعرُ:

ورَجُ الفَتَسَى للخَسِيرِ مَسَا إِنْ رَأَيْتَ أَ عَسَنِ السَّسِ خَسِراً لا بِسَرَالُ يَزِيدُ " (كي) جوابٌ لقولهِ: لَهُ (بَل) لتركِ شيءٍ مِنَ الكلامِ وأَخَذٍ في غيرهِ. . (قَدْ) جوابٌ لقولهِ: لمَّا يَفْعل.

<sup>(</sup>١) زاد إن بعد ما المصدرية، وليست بنافية، تشبيهاً لها بها النافية.

ألا ترى أن المعنى: ورج الفنى للحبر مدة رؤيتك إياه، لا يزال يزيد خبراً على السن. لكن لما كان لفظها كلفظ ما الناقية زادها بعدها، كيا نزاد بعد ما النافية، في نحو قولك: ما إن قام زيد. انظر خزاتة الأدب ٢/ ٢٤٠.

وزعمَ الحَمْلِيلُ: أَنَّ هَذَا لَقُومٍ يَنتَظَرُونَ الحَبْرَ، ومَا فِي (لَمَّا) مَغْيَرَةٌ عَنْ حَالِ (لَمَ) كما غيرت لَو إِذَا قَلْتَ (لَوما) أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: ﴿لَمَّا) ولا تَتَبِعُها شيئاً ولا تَقُولُ ذَلْكَ فِي (لَمُ) وتكونُ (قَدْ) بِمَنْزَلَةِ (رُبُها) (لَوْ) لِمَا كَانَ مِيفَعُ لُوقُوعِ غَبِرِه يَاهُ تَنْبِيهِ.

(مِنْ): لابتداءِ الغايةِ في الأماكنِ وكتبتُ مِنْ فلانِ إلى فلانِ فهذَا في الأسهاء أيضاً غيرِ الأماكنِ ويكونُ في التبعيضِ وتدخلُ للتوكيدِ بمنزلةِ (مَا) إِلاّ أنها تجرَّ، وذلك ما أتاني مِنْ رجلٍ وكذلكَ: ويحه مِنْ رجلٍ (أكدتهما) بِمن؛ لأنه موضعُ تَبعيضٍ فأرادَ أَنهُ لم يأيّه بعضُ الرجالِ والناس.

وأَرَادَ فِي (وَيُحَةً) التعجبَ مِنْ بعضِ الرجالِ. هَذَا لَفظُ سيبويه.

قَالَ: وَكَذَلَكَ: لِي مَلَوْءُ مِنْ غَسَلٍ.

وَهُو أَفْضُلُ مِنْ زِيدٍ وإِنَّهَا أَرَادَ أَن يَغْضَلَهُ عَلَى بَعْضِ وَجَعَلَ (زِيداً) المُوضِعَ الذِي ارتفعَ منه أو سفلَ وكذلك: أخزى اللهُ الكاذبُ مَنْيُ وَمِئِكَ إِلاَ أَنَّ هَذَا وأَفْضُلُ منكَ لا يستغني عن (مِنْ) فيهما لأنها توصلُ الأمرَ إلى ما يُعدَعا وقد تكون باءُ الإضافةِ بمنزلتِها في التوكيدِ وذلكَ: ما زيدٌ بمنطلقِ وكللكَ: كفي بالشيب واعظاً ورأيتُه مِنْ ذلكَ الموضع جعلتَهُ غايةَ رؤيتِكَ كما جعلتَهُ غايةً حيثُ أردتَ الابتداء والمُتنَهَى وَأَل: تَعَرفُ الاسم: مُذَّ ابتداءُ غايةِ الأبامِ والأحيانِ ولا تدخلُ (مُذَّ) على ما تدخلُ عليهِ مِنْ وكذلكَ مِنْ في مُد. في: للوعاءِ عَنْ لما عَدا الشيءَ.

# ما جَاء على حرفينِ مِنَ الأسياء غيرِ المتمكنةِ

وهي تجيءُ أكثرُ من المتمكنةِ فَا وَذِهْ معناهُما أَنكَ بحضرتِها أَنا علامةُ المضمرِ وَهُوَ وهيَ: كُمْ: وهيَ للمسألةِ عن العددِ: مَنْ: للمسألةِ عَنِ الأناسي ويكونُ بِها الجزاءُ للأناسي.

ويكونُ بمنزلةِ (الذي) للأناسي: مَا مثلُ (مَنْ) إِلاَّ أَنَّ (مَا) مِبهمةٌ تَفَعُ علَى كُلِّ شيءِ وأَنْ بمنزلةِ (الذي) سَع صِلَتها فتضيرُ: تريدُ أَنْ تفعلَ بمنزلةِ الفِقْلِ قَطْ: معناها: الإكتفاءُ مَعَ: للصحيةِ مُذَ فيمن رفَع بها بمنزلةِ إِذَا وحيثُ (عَنْ): اسمٌ إِذَا قلتَ: مِنْ عَنْ يمينِكَ عَلَى: معناها: الإِتيانُ مِنْ فوق إِذْ: لمَا مَضى مِنَ الدهرِ وهي ظرفٌ بمنزلةِ (مَعَ)، وأما مَا هو في موضع الفعلِ فقولُهم: مَهُ صَهْ حَلْ للناقةِ سَأَ للجِيّارِ.

# مَابُ ما جاءً علَى ثلاثةً أَحرفٍ

(عُلَى): الأستعلاء للشيء ويكونُ أن بطوَى مستعلياً كقولِكَ: أمررتُ يدي عليهِ ومررتُ على فُلانِ كالمثلِ عليهِ المرتُ عليهِ ومررتُ على مُكانِه على فُلانِ كالمثلِ عليهَ مررتُ على مُكانِه ويجيءُ كالمثلِ وهو اسمٌ ولا يكونُ إلاّ ظرفاً ويَدلُّ على ألَّهُ اسمٌ قولُ بعضِهم:

# 

هذا قول ميبويه.

وقد ذكرتُ ما قالَ أبو العباسِ فيها مضّى من الكتابِ.

وأما (إلى) فمنتهى لابنداء الغاية وكذلك (حَشَّ) وقد بُينَ أمرهما في بابهما ولهَا في الفعلِ نَــُوُّ لِيسَ (لإِلى) ويُقولُ الرجلُ للرجلِ: إنَّها أنا إليك أي: أنْتَ غايتي ولا تكونُ (حَتَّى) هَا لهُنا وهي أعم في الكلام مِنْ (حَتَى) تقولُ: فَحِثُ إليهِ (فجعلتُهُ منتهاك مِنْ مكانِك) ولا تقولُ: حناهُ. حَسْبُ: معناهُ معنى قَطْ.

فأمًّا: غيرُ وسِوَى: فبُدِّلُ وكُلُّ عَنَّهِ ويَعِضْ اختصاص.

(إذًا)؛ لِمَا يستقبلُ مِنَ الدهرِ وفيها مجازاةً وهي ظرفٌ وتكونُ للشيءِ تُوافقةُ في حَالِ أَنتَ فيها، وذلك قولُك؛ مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ: وتكونُ (إذً) مثلُها ولا يليها إلاَّ الفعلُ الواجبُ، وذلك قولُك: يَينها أَنَا كذَاكَ إذْ جاءَ زيدٌ وقصدتَ قصدَهُ إذْ انتفخَ عَليَّ فلانٌ فهذَا لِمَا توافقهُ وخلك قولُك: يَينها أَنَا كذَاكَ إذْ جاءَ زيدٌ وقصدتَ قصدَهُ إذْ انتفخَ عَليَّ فلانٌ فهذَا لِمَا توافقهُ وتهجمُ عليهِ مَع حالٍ أَنتَ فيها: لكنَ: خفيفةٌ وثقبلةٌ: توجبَ بهَا بعدَ نفي سوف: تنفيسٌ فيها لمَ يكنُ بَعدُ أَلا تَراهُ يقولُ: منوَّفَتهُ.

(قَبَلُ): للأولِ. (بَعْدُ): للآخرِ وهُمَا اسهانِ يكونانِ ظرفينٍ.

(كَيفَ): علَى أي حَالٍ.

(أَيْنَ): أَيِّ مَكَانٍ.

(مَتَى): أيّ حين.

(حَيْثُ): مَكَانٌ بِمَنْزِلَةِ قُولِكَ: هُو فِي الْمُكَانُو الَّذِي فَيْهِ زِيدٌ.

(خَلَفُ): مؤخرُ الشيءِ.

(أمامُ): مقدمةً.

(قُدَّامُ): أَمامٍ.

(فَوقَ): أعل الشيءِ.

(ليسَ): نغيّ، أي: مسألةٌ ليبينَ لَكَ بَعْضُ وهِمِيَ تجري عِمَرى (مَا) في كلّ شيءٍ: مَنْ: مثلُ أي إلاّ أنهُ لِلنَّاسِ.

(إنَّ): توكيدٌ لقولِه: (زيدٌ مَعَالَقُ وَعِلَمُ خَفِقَتْ فَهَلَ كَذَلكَ غير أَنَّ لامَ التوكيدِ تلزمُها لِمَا ذهب منها.

(لَيْتَ): غَنَّ،

(لعلُّ وعسى): طَمْعٌ وإشفاقٌ.

(لَدُنْ): الموضعُ الذي هُوَ أُولُ الغايةِ وهو اسمٌ يكونُ ظرفاً وقَدُ يجذفُ بعضُ العربِ النَّونَ.

(وَلَدَى): بمنزلةِ عندٌ.

(ودون): تقصيرٌ عَنِ الغايةِ ويكونُ ظرفاً.

(قُبَالة): مواجهةٌ رهو اسم يكونُ ظرفاً.

(بَلُي): توجبُ ما يقول وهوَ توكُّ للنفي.

(نَعَم): عِدَةٌ وتصديقٌ وليسَ (بَلَي وتَعم) السمينِ، وإذا استغهمتَ أَجبتَ (بَنَعَمُ) فإذَا قلت: أَلستَ تَفعلُ قالَ: بَلَي. يجريانِ بجراهما قبلَ أَنْ يجيءَ الأَلفُ.

(بَجُلْ): بِمِنزِلْةِ (خَسْبُ).

(إِذَنْ): جوابٌ وجزاءٌ.

(لَّا): هِيَ للأمرِ الذي قَد وقعَ لوقوعِ غيرِهِ، وإنَّهَا تجيءُ بمنزلةِ (لَو) ويكونُ ظرفاً بعني إذَا قلتَ: (لَّا جِئتَ) جِئتُ جعلتَ لَمَا ظرفاً.

(وأمَّا): فيها معنى الجزاءِ كأنهُ يقولُ: عبدُ الله مَهما يكنَّ مِنَّ أَمرِهِ فمنطلقٌ أَلا تَرى أَنَّ الفاءَ لازمةٌ له أبداً.

(ألا): تِنبِيهُ، تَقُولُ: أَلَا إِنهُ ذَاهِبٌ أَلا: بَلَّ.

(كَلاً): رَدعٌ وَرْجِرٌ.

(أَتَى): كيفَ.

(وأبن أبانً): مَتَى.



# الأبينة بأقسامها

الأسماء في أبنيتِها تنقسمُ قسمين: امسم لا زيادةَ فيهِ، واسم فيْهِ زيادةٌ، والأسماء التي لا زيادةَ فيها تنقسمُ ثلاثةَ أقسام: ثلاثي ورباعي وخماسي.

فالثلاثي: ينقسم على عشرةِ أبنية وقد ذكرنًاهما في الجمع.

والرباعي: على محسة أبنية.

والحماسي: أيضاً حَسةُ أبنيةٍ.

القسمُ الثاني:

وهيَ الأسياء ذواتُ الزيادةِ وهي علَى ضَربينٍ:

أحدهما: الزيادةُ فيهِ تكريرُ حرفٍ مِنَ الأصل وَهوَ الأقلُّ فتوخره.

والآخرُ: زيادتُه ليستُ منهُ وهيَ مِنْ ٱلْخَرَوفِ الزوائدِ وَهُوَ الكثيرُ فتقدمهُ.

والحروث الزوائدُ التي يبنى عليها الاسم طبعة أحرف: الهمزةُ والألفُ والياءُ والنونُ والتاءُ والميمُ والواؤُ.

فالأسماء الثلاثيةُ ذواتُ الزوائدِ تنقسمُ بعددِ هذهِ الحروفِ سبعةَ أقسامٍ:

الأولُ: ما زِيدتُ فيهِ الهمزةُ.

الثاني: ما زِيدتُ نيهِ الأَلْفُ.

الثالث: ما زيدتُ فيهِ الياءُ.

والرابع: ما زِيدتُ فيه النونُ.

المتخامسُ: ما زِيدتْ فيهِ الناءُ.

والسَّادسُ: ما زِيدتُ فيهِ الميمُ.

والسابعُ: ما زِيدتٍ فيهِ الواوُ.

## أبنية الثلاثي

اعلم أنَّ أُمَّلُ مَا تكونُ عليهِ الأُصولُ مِنَ الأسها، والأفعالِ ثلاثة أَحرفِ تقدرُ بِفَاءٍ وعينِ ولامٍ فالفاءُ لا ثِنَدُ مِنْ أَن تكونَ متحركةً؛ لأنه لا ببندأ بساكنِ واللام: حرفُ إعرابٍ والعينُ لا ثِنَدُ مِنْ أَن تكونُ: إمَّا ساكنة وإمَّا متحركةَ فإذا سكنتَ كانَ الثلاثي علَى ثلاثةِ أَبنيةِ بعددِ الحركات: فَعَلَّ وفِعْلَ فُعُلُ؛ لأن الحركاتِ ثلاثُ فكلُ واحدٍ مِنْ هذهِ الأبنيةِ الثلاثةِ تجيءُ منها ثلاثةُ أَبنيةِ والعينُ متحركةً.

قَعَلَّ فَعِلَّ فَعُلَّ فَتُحَّ وَكَسَرٌ وضَمَّ وكذلكَ يكونُ مِنْ فِعُلِ (فِجلٌ فِمُلّ) إلا أَنَّ فِمُلَّ مُطَّرَحٌ. البيقُلِ الضمةِ بعدَ الكسرةِ وكذلكَ (فُمُلٌ يكونُ منهُ) فُعَلَّ فَعُلَّ وفُمِلٌ ولا يكونُ (فُعِلٌ) إلاّ في الأفعالِ دونَ الأمهاء لثقلِ الكسرةِ بعدَ الضمةِ فعلدُ أَبنيةِ السواكنِ الوسطِ ثلاثةٌ وأَبنيةُ المتحركِ العبنِ تسعةٌ فذلكَ اثنا صَكر يسقطُ

منها (فِكُلُّ) فِي الأسهاء والأفعالِ وَيَستَطُّ (فَيلُّ) فِي الأسهاء دونَ الأفعالِ فتكونُ جميعُ أَبنيةِ الأسهاء الثلاثيةِ عَشَرة أَبنيةِ: فَعُلِّ فِعُلِّ فَهُلِّ فَعُلِّ فِعِلَّ فَعُلِّ فَعُلِّ فَعُلِّ فِعلَ

واعلم أنَّ مِنَ الأبنيةِ في الثلاثيةِ وغيرِها منها ما يكونُ في الأسهاء والصفاتِ ومِنها ما يكونُ في الأسهاء دونَ الصفاتِ ومِنها ما يكونُ في الصفاتِ دونَ الأسهاء فَفَعْلُ: صَغْرٌ والصفةُ: كونُ في الصفاتِ دونَ الأسهاء فَفَعْلُ: صَغْرٌ والصفةُ: صَغْرٌ والصفةُ خَدَتُ فَمِلُ: صَغْرٌ والصفةُ خَدَتُ فَمِلُ: كَنُو فَعَلَ: جَمُلُ والصفةُ خَدَتُ فَمِلُ: كَيْفٌ والصفةُ خَدَتُ فَمِلُ: كَيْفٌ والصفةُ خَدَتُ فَمِلُ: كَيْفٌ والصفةُ : حَلِيرٌ فَعُلُ: رَجُلٌ.

والصفةُ حَدُثٌ فَعَلَ: صُرَدٌ والصفةُ حُطمٌ فَعُلَ: طُنُبٌ والصفةُ جُنُبٌ فِعَلَ: ضِلَعٌ وجَاءَ في المعتلّ: عِدَى نعتٌ.

فِمِلِّ: إِيلٌ وهوَ قليلٌ وقالُوا في الصفةِ: امرأَةٌ بِلِزٌّ وهيَّ العظيمةُ،

## أبنية الأسياء الرباعية

خَسَةً أَبِنِيةٍ: فَغُلَلٌ فِعْلِلٌ فِعْلَلٌ فُعُلُنٌ فِعَلْ فِعَلْلٌ

الأول: فَعْلَلٌ:

جَعْفَرٌ والصفةُ: سَلْهَبٌ وأُلِجْنَ بَها: حَوْقَلُ وزَيْنَبُ وجَدُولُ ومَهْدَدٌ وَعَلْقَى وَرَعْشَنٌ وَسَنَبُتَةً وَعَنْسَلٌ.

الثاني: فِعْلِلٌ:

البنيةُ اسماً: زِيْرِجٌ والعمفةُ: عِنْفِصُ القليلةُ اللحمِ ويقالُ أَيضاً: هي الداعرةُ. قالَ الأعشى:

لَيْسَسَتُ بسسوداءَ ولا عِسنَفِص تَسسادِقُ الطسرفَ إلى داعِسبِ وَحِرْمِلُ وهي الحمقَاءُ.

الثالثُ: فِمْلَلُ:

دِرْهُمُّ والصَّفَةُ: هِمِجْرَعٌ طِويلٌ عَنِ الأَصْمِعِي وقالَ غَيْرُهُ: الجَبَانُ وأَلْحَقَ بِهِ: عِثْبُرُ وَهقَ إِنْ

#### الرابعُ: فَعَلُّلُ:

تُرْتَمُ بَقَيةُ الثريدِ والصفةُ: جُرْشُعٌ وأُلحَقَ بهِ: دُخْلُلُ: غَاصةُ الرجلِ اللَّينَ يُداخِلُونَهُ. الخَامسُ: فِعَلٌّ:

فَطَحْلُ والصَّفَةُ هِزَيْرٌ قَالَ الجرمي: سألتُ أبا عبيدةَ عن: الفِطَخُلِ فَقَالَ: الأعرابُ يقولونَ: زَمنُ كانتِ الحجارةُ رطبةَ وألحقَ بهِ خِندَتِ.

وأمّا عُلَيطٌ فمحذوفٌ مِنْ: عُلاَيطٍ وعرننَّ حَذَفوا منهُ نونَ؛ عَرَنْتَنَّ وجُنَدُلُ حَذَفوا أَلفَ: جنادِلُ وليسَ في أُصولِ كلامِهم جَمعٌ بينَ أربعِ متحركاتِ في كلمةِ ورُبَّيا خَلهم استثقال ذلكَ على (أن) لا يجمعوا بينَ أربعِ متحركاتٍ من كلمتينِ وقالوا: عَرَقُصانُ فَحَذَفُوا الساكنَ مِنْ (عَرَنْقُصَان) وحكى: أنها تقالُ بالياءِ والنونِ وهي: كَابَةٌ.

## أبنية الأسهاء الخياسية

أَربِعةً، التي ذكرَ سيبويه وهي خَمَسةٌ معٌ بناءٍ لم يذكرُهُ سيبويه: فَعَلَلُ فَعُلَلِلٌ فَعُلَلِلٌ فِعُلَلٌ فُعُلُلِلٌ.

الأول: فَمَلَّلُ:

غَرَزُدَقٌ اسمٌ شَمَرُدَلٌ صفةٌ وما خَقَ هذَا لم بذكره سيويه.

من بناتِ الثلاثةِ: عَنُوثُلُ وجَبَرْيَرٌ وَعَقَنْقُلُ وَأَلْنُلُدٌ وِمِنْ بناتِ الأربعةِ جَحَنْفُلُ.

الثاني: فَعْلَلِلُّ:

صغةً: جَخْمَرِشُ ولحقهُ مَنِ الأَدِيعةِ: حَمَرِشٌ.

الثالثُ: فُعَلِّلٌ:

قَالَ سيبويه: يكونُ في الاسم والعِنفَةِ نحق قُذَّقُولِ وَخُبَغَيْنِ قَالَ: والاسم نحو: قُذَّهْمِلَةِ.

قال: الْمُبْعِينُ كُلُّ شِيءٍ قَارُ البِدِنُ رَيَانِ الْمُعْصِلِينَ

قَالَ أَبُو العباس: حدثني التوزي قالَ: يقالُ ما في بطنهِ قُذَعمِلَةً، أي: شَيَّ فهوَ ها مُنا اسمٌ: خُزَهْبِلَةٌ إِنَّهَا هي (البَاطلُ) وقالَ غبرهُ: القُذَهْمِلُ والقُذَهْمِلَةُ: الضَّخَمُ مِنَ الإِبلِ.

الرابعُ: فِعُلَلُّ:

الاسم قَرْطَعب دابةٌ والصفةُ: جِرْدَخُلُّ وجِنْزَفْرٌ: قصيرٌ وما أُلحقِ بهِ مِنَ الثلاثةِ: إزمولُّ وإِزْزَبُّ وأَلحَقَ بهِ من بناتِ الأربعةِ.

فِردَوسٌ وقِرشَبُ، وأما مُنْدَلعٌ فلَم يذكرهُ سيبويه: وقالوا: هيَ بقلةً.

الْقَسَمُ الأولُ: مَا زَيِدَتُ فَيْهِ الْخُمَرَةُ:

وهوَ ينقسمُ قسمينِ:

أحدهما: زيدتِ الحمزةُ فيهِ وحلَها.

والقسمُ الآخرُ: زيدتُ مع غيرها مِنَ الزوائِكِ.

أمًّا ما زيدتْ فيهِ وحدها فهو أيضاً على ضربينٍ:

١ ~ منةُ ما زيدتُ فيهِ أُولاً وهو الكثيرُ. ﴿

٧ - والثاني: وهو ما زيدتْ نبيه غيرَ أولٍ وهوَ القليلُ الأوَّلُ من ذلكَ:

أ- وهو ما زِيدَتِ الهمزةُ أولاً وحدها وهي سنة أبنية: أفْعَلُ أَفْكُلُ أَبِيضُ صفةً، إِفْعِلُ: إثْمِدٌ، إِفْعَلٌ: إِضْبَعٌ، أَفْعُلُ: أَبُلمٌ، أَفْعُلُ في الجَمع.

ب- الثاني منهُ: ما زيدتِ الهمزةُ فيهِ وحدَما غير أولِ ثلاثةُ أَبنيةٍ: فَعُلاء مقصورٌ وقد يُمدُّ ضَهْيَاءُ المرأةُ التي لا تحيضُ، فَاعَلَ: شَامَلُ، فَعُأْلُ: شَمْالٌ.

القسمُ الآخرُ الذي زيدتُ فيهِ الحَمزةُ مع غيرِها وهي على صَربين:

. ﴿ أَحَدُهُمَا: وَقَعْتُ فَيُو أُولًا. وَالْآخُرُ غُيْرًا أُولًا.

الأول: إفْعَالُ: إسْلامٌ إغصارٌ إسكَانِ إسخارٌ إخريطٌ إصليتٌ أُسلوبٌ أُملودٌ أَجَارِد أُباتِر إدرون مِنَ الدرّنِ إسحوفٌ بِفالُ: إنّه لاستَّنْ الأحاليلِ وهو: صَوتُ الدرةِ وأفعالُ وأفاعلُ وأفاعيلُ أبنيةُ الجموع نَقَطْ.

أَفَنْعَلَّ: أَلَنْجَجٌ عُودٌ أَلندَدَّدَدُلِّهِ الْعَيْمَةِ الْعَيْمَةِ الْعَيْمَةِ الْعَلَى: أَجْفَل أَفْعُلَةُ: أَنْرُجَةٌ أَسْكُفَّةٌ إِفْعَلَّ: إرزَبٌ غليط كز إِزْفَنَةٌ خفيفٌ يغالُ: أَخَذَتهُ إِزْفَنَةٌ وِقَرَاتُ فِي كِتَابِ سِيبوبِه (إِزْفَلَةٌ) وهو اسم وإرزَبُّ وهوَ صفةٌ.

أَفْعَلَى: أَجْفَلَى وجَفَلَى قال الشاعر:

نحسنُ في المَستاةِ ندعو الجَفَلَ لا تسرى الآدِبَ فِينَا يَتَقِسرُ يعنى: الجماعة.

ويكون على إفْعلى مثل: إيجل: اسمَّ أفعلانَّ: أغرُدانٌ نَبتُ أَسْخُلانٌ حَسَنُ إَفْعِلانٌ: الإِسْجِمانُ جَيَلٌ بعيبَه والصفةُ (ليلةً إضْجِيانةٌ).

أَفْعَلَانٌ: أَنْبُجَانٌ: عجينٌ. أَنْبَجَانٌ: صفةٌ رخو غَيرٌ مُلتتم.

أَفْمِلاء: الأَرْبِعاءُ وبنوهُ أيضاً على: أَفْعَلاَءَ بفتحِ الباَء: أَرْبَعَاءُ، وأما أَفْعِلاءُ مكسراً عليهِ الواحدُ للجمعِ فكثيرٌ نحو: أَنْصَباء.

المضربُ الثاني:

ما زيدتِ الهمزةُ نيهِ غير أولٍ مع غيرِها مِنَ الزواتكِ، وذلك ضَهْيَاءُ محدود اسمُ شجرٍ وحَطَائط صَغيرٌ وجُرائِضٌ عظيم.

الثاني: ما زيدت فيه الألف من الأشهاء الثلاثية:

وهذا أيضاً ينقسمُ على ضربين: نضربُ زيدتُ فيه الألفُ وحدها وهي تزادُ ثانيةٌ وثالثةً ورابعة أما غيرها مِنَ الزائلِ الأولُ مِنْ ذلكَ ما زيدتُ فيه الألفُ وحدها وهي تزادُ ثانيةٌ وثالثةً ورابعة أما ثانيةٌ فعلى بناءين كَاهِلٌ وضاربُ وطَابقٌ وثَالثةٌ: عَلَى ثلاثةِ أَبنيةٍ: قَذَالٌ وجَبَانٌ وَجَادٌ وكِنازٌ غُرَابٌ شُجَاعٌ ورابعةً: فَعْلَى فِعْلَى فَعْلَى عَلْقِي ولا يكونُ صفة إلاّ بهاءٍ: ناقةٌ حَلْباةٌ وتجيءُ وابعة للتأنيثِ نحو: سَلْمَى والصفةُ: عَبْرَى فِقْلَى: ذِقْرَى وقالوا: امرأةٌ يبعلاة، ورَجلٌ عِزْهَاةً وغييءُ الأَلفُ للتأنيثِ نحو: ذِكْرَى وَفِقْرَى صَفَةً مِنْ عِلْها الفَ تأنيثِ ومنهم مَنْ يجعلُها ملحقةً فبنونُ. فُعْلَى.

ولا تكونُ أَلفُ (فُعْلَ) لغيرِ التَّانيثِ، وذلك نحو: البُّهْمَي والصفةُ. حُبْلُ وأُنَّتَي.

وقالُ سيبويه: قالُ بعضُهم: بُهَاأً،

قَالَ أَبُو العباس: ليسَ هذَا بمعروفٍ.

فَعَلَى: قَلَهَى موضعٌ،

والصفةُ؛ جَنْزَى، ألفُ تأنيثِ. ويعضُ العَربِ يقولُ: قَلَهَى فيجعلُها ياة. فُعَلامُ: شُعَباء.

المثانُ: مَا زَيِدَتُ فِيهِ الْأَلْفُ مِعَ غَيْرِهَا وَهُوَ حَلَّى صَرِينٍ :

الأول: ما كانتُ فيهِ ثانيةً ثَلاثةً أَبنيةٍ: فَاعُولٌ فَاعَالٌ فَاعِلاءً: عاقُولٌ حَاطُومٌ سَابَاطٌ قاصِعَاءُ عَاشُوراءُ.

الثاني: ما كانتُ فيهِ.

ثالثة: أكثرُ ذلكَ في أبنيةِ الجَمْعِ وهيَ: مَفَاعِلُ ومَفَاعِيلُ وفَواعلُ وفَوَاعِيلُ فَعَاعِلُ. فَعَالَى فَعَالِيلُ فَعَالِيلُ فَعَالِينَ فَعَالِينَ فَعَانِلُ فَعَايُلُ فَعَايُلُ فَعَايِلُ فَعَاقِلُ تَفَاعِيلُ يَفَاعِيلُ تَفَاعِيلُ مَفَاعِيلُ فَعَارِيلُ فَعَالِينُ فَعَالِيتُ فَعَامِلٍ.

مَفَاعِلُ مَسَاجِدُ الصفةُ: مَناعِسُ مَغَاعِيلُ: مَفَاتِيحُ مَكَاسِبُ صِفَةً.

غَوَاهِلُ حَوَائِطُ اسمٌ وَحَواسِرٌ صَفَةٌ. فَوَاعِيلُ: خَوَاتِيمُ.

قال سيبويه: ولا نعلمةً. جاه في الصفة كما لا يجيءٌ واحدةً في الصفةٍ.

قَالَ أَبُو العباس: فَوَاعيلُ: لا يكونُ صفةً وهو جمع (فَاعَالِ) ويكونُ صغةً وهوَ جمعُ (فَاعُولِ) نحو: جَاسُوس وحَاطُومٍ تقولُ: حَوّاطيمُ وجَوّاسيسُ.

نَعَاعِيلُ: سَلالِيمُ جَبَابِيرُ فَعَاعِلُ: سَلاَغُ ولا يستنكرُ أَنْ يكونَ هذا في الصفةِ؛ لأن في الصفةِ مثل: زُرَقِ، وحُوّلِ.

فَعَاوِلٌ: جَلَاولُ والصفةُ: قَسِاوِرُ بِغَيرِ عَثَايرُ قَالَ: ولا نَعرفهُ جاءَ وصفاً.

فَعَائِلُ جِمِزٍ: رسائلُ والصفةُ: ظَرَائِفُ فَيَاعِلُ: غَيَاطِلُ والصفةُ: صَيَاقِلُ.

فَيَاعِيلُ: وَيَامِيسُ صَيَارِيفُ.

نَفَاعِيلُ: ثَمَائِيلُ ولم يجىءُ وصفاً تَفَاعِلُ: نَنَافِلُ ولم يجىء وصفاً يَفَاعيلُ: يَرَابِيعُ والصفةُ: يَخَامِيمُ يَفَاعِلُ: يَرَامعُ ولم يجىء وصفاً فَعَاوِيلُ وَصْفَّ جَلاَويحُ وهيَ العظام مِنَ الأودويةِ فَعَايِيلُ: كَرَابِيسُ غَيرُ مهموز ولم يُعلم وصفاً.

فَعَالِيتُ: وصفٌ عَفَارِيتُ فَنَاعِلُ: جَنَادِبُ والصفةُ: عَنَابِسُ.

وقد ذكرتُ ما جَاءَ من أَمثلةِ الجمعِ والهمزةُ في أُولهِ في بابِ الهمزِ وهوَ البابُ الذي قَبْلَ هَذَا. لِجَاقُ الْأَلْفِ ثَالَثَةً في غيرِ الجمعِ معَ غيرِها مِنَ الزوائِلا:

مُفَاعِلٌ فَمَالَى فَمَاعِيلُ فَمَالاءُ فَمَالانُ فَوَاعِلُ فَمَالَةٌ فَمَالِيَةٌ فَمَالِيّةٌ.

مُفَاعِلٌ صِفةٌ: مُجَاهِدٌ فَعَالَى: حُبَارَى ولا يكونُ وصِفاً إِلا أَن يُكتَر للجمعِ نَحو: شُكارَى مُفَاعِيْلُ وَصِفٌ: مَاءٌ سُخَاخِين.

> قال: ولا نعلمُ في الكلام غَيْرَهُ فَعَالاَه: ثَلاثاءُ والوصف: رَجُلٌ عَيَاياءُ طَبَاقاءُ. فَعَالاَنُ: سَلاَمَانُ ولم يجيء صفةً فَوَاعِلُ: عَوَادِضُ دَوَاسِرُ: صفةٌ أي: شَديدةٌ. فَعَالَة: زَعارُة. ولم يجيء صفة. فُعَالِيةٌ: صُرَاحِيةٌ قُرَاسِيةٌ فَعَالِيةٌ: كَرَاهيةٌ عَبَافِيةٌ. خَاتُها رابعة مَعَ ضيرها مِنَ الزوائدِ:

فِعْلالٌ فُعْلالٌ فَعْلالٌ مِفْعَالٌ ثِفْعَالٌ فَعْلاَلٌ تَفْعَالٌ فَعَالٌ فَعَالٌ فِمَّالٌ فَعُلاَةً فُعَلاَةً فِعْلاءُ فَعَلاءُ فُوعَالٌ فَوْعَالُ فَعْلاَنُ فَعَلانُ فَعُلاَئِهِ فِعُلاَنٌ فِعْلانُ فَعِلانُ فَعُلانٌ فِعْوالُ فِعْبَالُ فَيْعَالُ فُعْوَالٌ فِيْعَالٌ فِنْعَالٌ فَعَالَى فِعْلالٌ جِلْهِالْ فِيهِاللّٰ فَعْلالًا فُرطاطٌ ولاَ نعلمُ وصفاً.

مِفْعَالٌ: مِنْفَارٌ مِشْلاحٌ يَفْعَالُ: قِنَالٌ ولا تَعَلَّمُ وَمُنَا فَعْلالٌ مصدرٌ لا فَير تَفْعَالُ: مصدرٌ لا غَير نحو: النَّرْدَادُ فَعَالُ: الجَبَّانُ والتَّكَافُ وَالْكَافُ وَالْمُسَادُ مُنْكَالُ: عُمَّالُ: خُطَّافٌ والصفةُ: حُسَّانٌ وكُرَّامٌ فِعَالُ: الكِذَّابُ ولا نَعْلَم وصفاً فِعْلاءُ: عِلْبَاهُ ولا نعلمُ وصفاً.

فُعَلامُ: نحو: خُشَشَاءُ فُعُلامُ: قُوباءُ اسمٌ. فَعُلامٌ: طَرِفَاهُ وخَضْراءُ فَعَّالَى: خَضَارَى اسمٌ ولا نعلمُ وصفاً فُعَلاءً: قُوبًاء والرُّحضاءُ والصغةُ: النُّفَساءُ وهوَ كثيرٌ إِذَا كُسرَ عليهِ الواحدُ في الجمع نحو: الحُلَقاءِ فِعْلاَءٌ: عِلْبَاءُ اسمٌ ولا نَعلمُ وصفاً فَعَلاءُ قَالَ: سُليكُ بن السلكة:

عَــلَى قَرْمــاءَ عاليــةِ شَرَاهُ كَـانَّ بِهِاضَ هُرتــهِ يَمْـسارُ قُرَماءُ: اسمُ موضع ولا نعرفُ وصفاً فِعَلاهُ: البِيرَاءُ اسمٌ لا يعرفُ وصفاً.

فُوعَالًا: طُومَازٌ وشُولافٌ: اسمُ بلد ولا يعرفُ وصفاً. فَعُلاَنٌ: سَعُدانٌ والصغةُ: عَطْشَانُ فَعَلانٌ كَرُوانٌ اسمٌ زَفَيانٌ صَفةٌ يقالُ: زَفَتهُ الريحُ زَفَياناً أِي: طَردتهُ ويقالُ للظليمِ: زَفَيانٌ: فُعُلانٌ اسمٌ: عُثيانُ عُرُيانٌ: صفةٌ وهَوَ كثيرٌ في الجمع نحو: جُرْيَانٍ. فِعْلَانٌ ضِبْعَانٌ وفي الجمعِ كثيرٌ نحو: غِلْمَانٍ فَعِلانٌ: ظَرِبَانٌ ولا يعرفُ وصفاً فَعُلانٌ: سَبُعَانٌ ولا يعلمُ وصغاً.

قال ابن مقبلٍ:

## أَلاَ يا دِيَـــارَ الحيِّ بالسِّعــــانِ

فَعُلاَنٌ سُلُطَانٌ اسمٌ فِعُوَالٌ: قِرُواشٌ: اسمٌ رجلٍ دِرْوَاسٌ صفَةٌ عظيمُ الرآسِ فِعْيَالُ جِزْيالٌ: اسمٌ.

فَيْعَالُ: خَيْنَامٌ ودَيْهَاسٌ وفَسِيْطَانٌ والصفةُ: بِيْطَارٌ. فَغُوَالٌ: عُصْوَادٌ اسمٌ. فِيْعَالُ: دِيَهَاسٌ وذِيْوَانٌ ولا يعرفُ وصفاً: فَوْعَالُ: تَوْرابُ اسمٌ: فِنْعَالُ: قِنْعَاسٌ صِفةٌ فَقَط فِعْنَالٌ: فِرْناسٌ صفةٌ مِنْ صفةِ الأسدِ بِقالُ: هوَ غليظُ الرقيةِ.

لحاقُها خامسةً مع غيرِها مِنَ الزوائليزِ

الحاقُها خامسة على ضربين لغير أَفَيْكِ ولتأنيثِ: فَعَنْلَ قُرْنَبَى والوصفُ: الحَبْنُطَى فَعَلْنَى: عَفَرْنِي فَعَلْنَي: عُلِنْدَى وَهَلِنَا مَثْنِيْلُ وَعَالُوا: عُلاّدى مثل: حُبَازَى وهوَ قليلٌ.

الماقها خامسة وبعدها حرف ويس من عروب الروالد:

فِيلُعَالَ الجِلِبُلاَبُ: نَبْتُ والصفةُ: سِرِطراطُ فِينَلاَلُ: فِرِنْدَادُ اسِمٌ فَوْعَلاهُ: حَوْصَلاهُ مُه.

## لَحَاتُها خامسةً للتأثيث:

فِيلًى: زِمِكُمي والصفةُ: كِيمِرْي وهو العظيمُ الكمرةِ.

فِعَلْنَى: الْجِرَضْنَى اسمٌ وهي مشيةٌ فَعُلْنَى الْعُرُضْنَى اممٌ وهي مشيةٌ وليسٌ في كتاب محمد بن يؤيد في كتاب سيبويه ووجدتُه بخط أحد بن يجيى فُعُلَّ: عُرُضَى اسمٌ فِعَلَ: دِفَقَى اسمٌ. فَعُلَّى: عُرُضَى اسمٌ فِعَلَى: دِفَقَى اسمٌ. فُعُلَّى: الحَلْزَى وَبُلْدًى مِن هوَ يحلُر ويبلُر. فُعَلَى: الحَلْزَى وَبُلْدًى مِن هوَ يحلُر ويبلُر. فُعَنَلَ: خُلَنْدَى اسمُ ملكِ مِن العربِ. فَوعَل: حَوْزَلى فَيْعَل: الحَيْزَلى مشيةٌ.

فَعَلَى: السَّمَهِي اسمٌ يقالُ: ذَهبَ في السَّمةِ أي: ذهبَ في الباطلِ، فَعَنْلَى: بَلَنْصَى: اسمٌ اثر،

### لحاقُها خامسةً وبعدَها همزة للتأنيثِ:

فِعلهاء: كِبْرِيَّاء والصفةُ: جِربياء. مفعَلاء: مُنْلَبَّاءُ صفة: رَجلٌ نَدَبُّ في الحاجةِ.

لَّهُولاءً: ذَبُوقَاءُ اسمٌ فَعُولَى: عَشُورَى اسمٌ فَعُولاءُ: عَشُورَاءُ اسمٌ. فِعِيلاء: هَجِسياءُ اسمٌ مشيةِ بطيئةِ قُنْعَلاءً: عُنْصلاء اسمٌ. فُنعلاء: خُنْفَساءُ فَوْعَلاءُ: حَوْصَلاءُ اسمٌ.

### لحاقَّها سادسةً للتأنيثِ مع غيرِها:

مِفْعَلَ: مِرْعَزَى فِعْيلَ فِي المَصَادِر نحر: هِجْيرَى أُوقِتَيش وهي النميمةُ فُعِّيلَ: لُفَيزى اسمٌ يَغْيِيلَ يُهْيَرى وهوَ الهاطلُ اسمٌ. فَعَلَيّا: الْمَرْحَيّا اسمٌ فَعَلُوتَى: دَغَبُوتَى ورَعَبُوتَى مَفْعَلَ: مَكُورَى صِفةً: عظيمُ الروثة مَفْعِلُ: مَرْعِزْكِ النَّهُمَّ الْمِرْ

## المالكها عامسة ويعلَها نونٌ:

فَيْعُلاَنَّ: ضَيْمُرانٌ والصفةُ: كَيْلُوانَ فَيْعَلانٌ: فَيْقَانُ تَعَشَبُ السرجِ والصفةُ: هَيْبَان ولا يعلمُ في الكلام: فِيْعَلانٌ في غير المعتلِ.

فَعْلَيَانٌ: الصَّلْيَانُ نَبِتُ العِنْظِيانُ جاءَ في أولَ الشَّبابِ وأولِ كُلُّ شيءٍ فَعْلُوانٌ: العُنْظُوانُ اسمٌ. فُمَّلانٌ: الحُوَّمانُ آكام صغار والصفةُ: عُمَّدانٌ: طويلٌ.

قالَ أبو بكر: هكذا هذَا الحرفُ في كتابي وأحسبهُ: حُوِّمان عَلَ فُعُلاَنِ ووجدتُ في كتابِ ثعلبٍ على ما أحكيه: فُعُلانٌ في الاسم والصغةِ فالاسم: الحُوَّمانُ وكنتُ أَراهُ نبتاً والحُمُّيانُ بِمَلَةٌ والصغةُ نحو: العُمُّدانِ والجُمُلُبانِ: صَاحبُ جَلبةٍ.

فُعُلاَنٌ: وجلتُ في النسخةِ المنسوخةِ مِنْ نسخة الفاضي المقروعةِ على أبي العباس: ويكونُ: فُعُلانُ في الاسم والصفةِ نحو: الثُّومانِ والجُلَّبانِ والصفةُ نحو: الثُّمَّدانِ فِعُلاَنَّ فِرُكانَّ السمَّ. مَفْعَلانٌ: مَكْرَمانٌ ومَلاَّمانٌ ومَلْكُعانٌ معارفٌ ولا يعلمُ وصفاً. فَوْعَلانٌ: حَوْتُنانٌ: بلدةً. تَفْعِلانٌ. تَعِفَّانٌ اسمٌ.

لحاقُها سادسةً ويعلَها همزةٌ للتأنيثِ:

مَغْغُولاً : مَغْيُوراً والصفةُ مَشْيُوخاءُ فَاعُولاً : عَاشُوراهُ وأَقْصَى مَا تَلْحَقُ لَغَيْرِ التآنيثِ سادسةً فِ: مَغْيُوراءُ وأشْهِيبابِ والأشهيبابُ مذكورٌ في موضعهِ.

الثالثُ ما زيدت فيه الباءُ مِنَ الأسهاء الشلائبة:

لحاقُها أولاً: يَفْتُلُ: يُرْمَع اسمٌ ولا يعلمُ وصفاً.

يَغْغُولَ: يَرْبُوعُ والصفةُ: اليَحمُرمُ: الأسودُ فَأَمَّا قولُهُم في: البَسُرُوعِ يُشرُوعٌ فإنَّما ضموا الباءَ لضمةِ الراءِ كما قبلَ: استُضعُفَ. يَغْمِيْلُ يُقْطِينُ ولا يعرفُ وصفاً. يَغْفُلُ: يَعْفُرُ وقالوا: يُعْفَرُ كما قالوا: يُشرُوعٌ يَغَنْعَلُ: يَلَنْجِجٌ اسمٌ وَيَلَنْلَدُ صَفةً.

الحَالَمُهَا ثَانِيةً: فَيُعَلُّ: زَيْنَتُ الصِفةُ: ضَيْفَمٌ. فَيَعُولُ: قَيْصُومٌ.

والصفةُ: عَيثومٌ: ضَخْمٌ. فِيملُ: جِيفسٌ صِفِةٌ ولا يعرفُ اسهاً وهوَ الغليظُ القصيرُ. لحاقها ثالثةُ: فَعِيلٌ: بَعِيرٌ والصفةُ: سَوِيدٌ فِعْيَلٌ إعِثْيَرٌ والصفةٌ: رَجلُ طِزْيَمٌ أي: طويلُ.

فَعَيْلُلُ خَفِينَ: اسمُ أرضِ والصفةُ: خَفَيْلُكُ فَكِيلًا عَبِينَ وادٍ ضخم صفةً ولا يعرف اسها.

فَعَيْعَلَ: خَفَيْقَدٌ خَفِيفٌ وهُوَ صَفَةٌ. قِحْبُولٌ ۖ فِهَيُوطٌ بَلَدٌ والصفةُ: عِلْنَبُوطٌ فَعَيَلُ: عُلْبَبُ اسم وادٍ.

لحاقها رابعةً: فِعْلِيةً: حِنْرِيةً أَرْضُ عَلَيْظةً والصَفةُ: عِفْرِيةً: داهيةٌ والهاءُ لازمةٌ لِفَعْلِيةٍ. فِعْيلٌ: بطّيخٌ والصَفةُ: كوكبٌ دُرُي، فُعَيلٌ: فِعْيلٌ: بطّيخٌ والصَفةُ: كوكبٌ دُرُي. فُعَيلٌ: العُمْلِيقُ: بَشِيلٌ: مَنْدِيلٌ والصَفةُ: مُنْطِيقٌ. العُمْلِيقُ: مَنْدِيلٌ والصَفةُ: مِنْطِيقٌ. فِعْلِيلٌ: حِلْتِيتٌ الذي يطيبُ بِوالملخُ والصَفةُ: شِمْلِيلٌ. فِعْلِيتٌ:

عِزْوِيتُ امنمٌ وهوَ القِصَرُ والصفةُ: عِفْرِيتُ. فِعْلِينٌ: فِسلِينٌ. اسمُ تَفْعِيلُ: اسمٌ: التَمْتينُ: تَغْمِيلةٌ: تَرْعِيبَةٌ: وهيَ القطعةُ مِنَ السَّنام.

وفد كسر بعضُهم النّاءَ اتباعاً وفي كِتابَي محمد وأحمد يِزْعيَّةٌ والجومي قالَ: ترغيبةٌ وفَسرهُ بأنهُ قطعةٌ مِنَ السَّنَامِ فَعَليلٌ: خَصيصٌ وهو نبتٌ والصفةُ: صَمَكيكٌ شَديدٌ. الرابع: ما زيدت فيه النونُ:

خَاقُها ثَانَيَةً؛ قُنْعَلَ: قُنْبَرٌ ولا يعرفُ صفةً. فَنْعُلّ: سُنَبُلُ اسمٌ. فِنْعَلّ: جِنْدَبُ اسمٌ جُنْدُبُ وجِنْدَبُ سواءٌ في المعنى. فَنْعَلّ: عَنْبَسٌ صغةً. فِنْعَلو: كِنْدَأْقِ: هُوَ الجملُ الغليظُ.

خَالُها ثَالِثَةً: فَمَنْعَلَ: عَقَنْقُلُ اسمٌ رملٌ كثيرٌ متعقدٌ ولا يعرفُ وصفاً. فَعَنْلُل: ضَفَنْدَدُ: عَظيمُ البطنِ. فَعُنلٌ: صفةٌ: عُرُندٌ شديدٌ وقد حكي: تُرُنْجَةٌ اسمٌ. فَعَنْلَةٌ: جَرَنْبَةٌ اسمُ جَمَاعةٌ مِنَ الناسِ والحميرِ وقالوا: جَرَبَّةٌ أيضاً.

خَالُها رَابِعةً: فَعْلَنَّ: صِغةً: رَعْشَنَّ مِنَ الرَّعْشَةِ. فِعَلْنَةً: عِرَضْنَةٌ: مشيةٌ وَبِلَغْنُ اسمٌ والصغةُ رجلٌ خِلَفْنَةٌ فِعْلِنَّ: فِرْسِنَّ اسمٌ.

الخامس: ما زيدتُ فيهِ النَّاءُ مِنَ الأَلْسَهُ التَّلَانِيُّةِ

لحاقها أولاً: تغمّلُ تُنفُثُ والتَّهُرةُ اسمٌ تُفْعُلُ أَرْنَبٌ وتُمُثُلُ وَعُلَبةٌ صفةٌ وقالَ بعضهم: أَثرٌ تُرْنَبٌ فجعلهُ وصفاً. تَفَعُلُ: تُتُفُلُ والتَّقَدُمةُ اسمٌ والتَّخلَةُ صفةٌ. تَفَعَلَةٌ: تَتَفَلَةٌ: اسمٌ. تَفْعَلُوتٌ: تَرْنَمُوتٌ اسمٌ تَرنمُ القوسِ. يَفْعِلٌ: غِلى اسم القشرة التي يقشرها الدباغ مما بلي اللحمة. تَفْعِلَةٌ، تَلْوِرةٌ وقَالُوا: تَلْوِرةٌ فجوةٌ بِينَ الرملِ ولا يعرفُ بغيرِ الهاءِ. تَفْعُولُ: تَفْضُوضَ ولا يعرفُ بغيرِ الهاءِ. تَفْعُولُ: تَفْضُوضَ ولا يعرفُ المعرفُ بغيرِ الهاءِ. تَفْعُولُ: تَفْصُوضَ ولا يعرفُ المعرفُ الله تَفْعُولُ: تَفْصُوضَ الله يعرفُ وصفاً تُفْعُولُ: تُؤتُورٌ اسمٌ حديدةٌ يوسمُ بها في أخفافِ الإبلِ يَفْعِلَةٌ: صِفةٌ يَجْلِيّةٌ. وهي الغورةُ ووجدت يخطِ ثعلبُ ولم تَلذُ. تِفْعَلَةٌ: غِلْبَةٌ لغةٌ أخرى. يَفِعُلُ: التَنْوُطُ اسمُ طَاثِو قالَ: والصحيح: الضمُّ؛ لأن الكسرة تخصُّ الأفعالَ وجدتهُ مضروباً عليهِ في كتابِ أبي علي الفارسي أعزّهُ الله. الشَّهُ الله الفارسي أعزّهُ الله.

لحاقُها خامسةً: فَعَلُوتٌ: رَغَبُوتٌ اسمٌ والصفةُ: رَجلُ خَلَبوتٌ وَنَاقَةٌ تَرَبُوتٌ وهيَ الحَيارُ الفَارِهةُ كَذَا في كتابٍ سيبويه وقيلَ: إنّها اللّهِ اللّهُ اللّهُ وهوَ عندي الصوابُ؛ لأنه مشتقْ مِنَ النّرابِ.

السادس: الميم:

لحالمُها أولاً: مَفْتُولٌ: مضروبٌ ولا يعرفُ اسياً. مَفْعَلُ: اللَّحْلَبُ والمَغْتُلُ والصفةُ: المَشْتَى والمُولِفُ مِفْعَلُ: مِغْتِلٌ: مُفْتَلُ: مُضحَفٌ. والصفةُ نحو: مُكْرَمٍ وهوَ كثيرٌ. مُفْتُلُ: مُنْجُلٌ ولا يعرفُ من ولاةِ العَشيرةِ، مُفْتَلُ: مُضحَفٌ. والصفةُ نحو: مُكْرَمٍ وهوَ كثيرٌ. مُفْتُلُ: مُنْجُلٌ ولا يعرفُ وصفاً. مَفْتُلُ بالهاءِ: مَزْرُعةٌ ومَثْتُرُقَةٌ ولا يعرفُ وصفاً وليسَ في الكلامِ: مَفْتُلٌ بغيرِ هاءٍ. مَفْتِلٌ: مِنْجُرُ اسمٌ فأمَّا: مِنْتِنُ وَمَغِيرةٌ فأصلةُ: مُثْتِنَ ومُغْبِرًا لأنه مِنْ: أَنْمَنَ وأَغَارَ ولكنُ كسروا إنباعاً كيا قالوا: أَجُولُكَ ولإمِكَ مُفْتُولٌ: مُعلُوقٌ للمعلاقِ وهوَ غريبٌ مِغْبِلٌ: مِرْعِزٌ.

الحاقها رابعة: نُعْلُمٌ: زُرْقُمٌ وسُنَهُمْ لَلْآثِرَ فِي والأستِهِ وهوَ صفةً. فِعْلِمٌ: دِلْقِمٌ ودِفعِمٌ للذَلقاءِ والدقعاء ودِرْدِمٌ للدرداءِ وهي صَفَّاتُ عَلَامًا دِلاَمضٌ ففيهِ جَعلافٌ بِقُولُ الحليل: إنهُ: فُعَاملٌ.

ويحتج بأَنَّهُ مِنْ دَليصِ وغيراً يقولُ: هُوَ بمنزلةِ اللاآكِ مِنَ اللَّوْلةِ شاركةُ في بعضِ الحروفِ وخالفَهُ في بعض والمعنى متفقٌ.

السابعُ: الوَّاقُ:

لحَاقُهَا ثَانِيَةً: فَوْعَلَ: كَوْكَبٌ والصَّفَةُ: حَوْقَل إِذَا أَدبرَ عن النساءِ وهوَ زَبَّ البعيرِ المسنِ: فَوَعْلَلْ: كَوَأَلَلْ للصَّفَةِ وهوَ القصيرُ الغليظُ.

لِحَاقُها ثَالِثَةً: فَتُولَّ: خَرُوفَ اسمٌ والصفةُ: صَدُوقٌ. فَعُولٌ: جَدُولٌ والصفةُ جَهُورٌ فِعُولٌ: خِرْوَعٌ ولا يعرفُ وصفاً. فِعُولٌ: العِسْوَةُ العَظايةُ والصفة: عِثْوَلٌ وهو الشيخُ الثقيلُ. وفَعَوَّلُ: صفةٌ: عَطَوَّدٌ طويلٌ. فَعُولٌ: شُدُوسٌ وهوَ الطَبلسانُ وهوَ فليلُ في الكلامِ إِلاَّ أَنْ يكونَ مصلراً صفةٌ: عَلَونلٌ وقطوطَى مقاربةُ الحطو فَعَوْللٌ: حَيَوْلَنُ أُو يكسرُ عليهِ الواحدُ للجمعِ. فَعَوعَلُ: صفةٌ: عَنُونلٌ وقطوطَى مقاربةُ الحطو فَعَوْللٌ: حَيَوْلَنُ اسمُ وادٍ قريبٍ مِنَ البهامةِ. فِعَوْللٌ جَعلَها بعضُهم: حِبَوْنَنٌ.

لحَاقُهَا رَابِعَةً: فَعُلُوةً: عَرْقُوةٌ رَلَا يَعَرَفُ وَصَفَا. فَعُلُوةٌ عُنْفُوةٌ قطعةٌ مِنْ يِبِيسِ الجِلّي وهوّ اسمُ رجلِ عَنْ تُعلمٍ وحُندُوةٌ مثلُه. فِعُلِوةٌ: جِنْلِوةٌ اسم: كذّا في كتابي كتابِ سيبويه وبخطًّ تُعلب. فِعْلُوةٌ: جِنْذُوةٌ رَفْسَرَهُ أَنْهُ شبعةً مِنَ الجبلِ والهاءُ لا تقارقهُ.

قَالَ أَبُو بِكُو: وأَظَنَه خَطَّا مِنْ أَجِلِ أَنهُ لِسَ فِي كَلامِهم مضمومٌ بعدَ مكسورِ والنونُ هَا هَنا ساكنةٌ فكأنَهُ قد التقى الضَمَّ والكسرُ. فِغُولُ: سِنَورٌ والصفةُ: الجِنوَّسُ وهوَ الصغيرُ مِنَ الحَنازيرِ. فَغُولُ: سَفُودٌ والصفة: سَبُوحٌ وقُلُوسٌ فَعُولٌ: قالوا: سُبُوحٌ وقُلُوسٌ وهما صفةٌ. فَعُلُولٌ: طُخُرُورٌ اسمٌ يقالُ: ما عليهِ. طُخرور أي: شيءٌ والصفةُ بُهُلُولٌ. فَعَلُولُ: بَلَصُوصٌ طَائرٌ والصفةُ : المَتَكُلُوكُ: الأَسُودُ. وتلحق الواوُ خامسة فيكونُ الحرفُ على: فَعَلُوقٍ وقد مضَى ذَكرهُ في باب النونِ.



## بأبُ الزيادةِ متكريرِ حَرفٍ مِنَ الأصلِ في الثلاثي

إِمَّا أَن تُضاعِفَ العِينُ وإِمَّا أَن تُضاعِفَ اللام وإِمَّا أَن تُضاعِفا جيعاً.

الأولُ: مَا ضُوعَفْت قِيهِ العَينُ:

فُعَّلَ: سُلَّمٌ والصفةُ: زُمَّلٌ وهوَ الضعيفُ. فِعَّلُ: قِنَّبٌ وهوَ الطينُ الذي يجيءُ في أَسفلِ القيعانِ والصفةُ: الدَّنَّبُ وهوَ القصيرُ ويقالُ: دِنَّبَةٌ فِعُلَّ: حِمَّصٌ وحِلَزِّ: شَهَر قِصَارٌ ولا يعرفُ وصفاً. فُعُلَّ: تُبُعَّ وهوَ قلبلٌ يرادُ بهِ تُبُعٌ وهوَ الغَلِّل.

الثاني: ما صَوعفتُ لامةُ:

فَغَلَلٌ مَهْدَدٌ اسمُ امرأةٍ ولا يعرفُ وصفاً. فُعُلُلٌ: سُرْدُدٌ اسمُ مَكانٍ وقُعُدُدٌ. قالَ الجرمي: وهو شيئانِ يقالُ: أقعدُهم إليَّ جَدَّهُ والآخرُ يَكونُ الضعيفَ قَالَ الشاعرُ:

دَعَسَانِي أَجِسِي وَالْخَيْسَلُ بَيْنِسِي وَبَيْنَتَ الْمُسْرِ فَلَسَبًا دَعَسَانِي لَمُ يَجِسَدُنِ بِقُعْسِدُدٍ

فُعْلَلٌ: عُنْبَبٌ اسمُ وادِ والعبغةُ أَقُعْدَةً. فِعْلِلٌ: صِفةٌ: رَمَادٌ رِمْدِدٌ أَي: هَالِكٌ. فَعَلَّ: شَرَبَّةٌ الجاريةُ بَلَدَّةٌ وَمَعَدُّ: وهو موضعٌ مِركَضِ رِجلِ الفَارِسِ مِنَ الدَابِةِ والصَغَةُ: المُتَبَيُّ والمُتَبَةُ الجاريةُ الصَغيرةُ. فِعَلُ: جِدَبٌ اسمُ الجدبِ والصَغَةُ: خِدَبٌ وهو الضخمُ الشَديدُ. فَعُلُّ: جُبُنَّ وقُطُنُ والصَغَةُ: العَلِيوُ وَهُو الصَغَةُ: العَلِيوُ وَهُو الصَغَةُ: العَلِيوُ وَهُو الصَغَةُ: العَلِيوُ وَهُو السَعَةُ: العَلِيوُ وَهُو السَعَةُ: العَلِيوُ وَهُو السَعَةُ: العَلِيوُ وَهُو السَعِمُ فَعِلَّ: تَتِفَةً.

قَالَ الجرمي: زَعم سيبويه: أنَّهم يقولونَ: تَتِغَةٌ ولمَ أَزَ ذلكَ معروفاً وقالَ: إنْ صحتْ فهيَ فَعلةٌ.

قَالَ أَبُو بَكُو: وَهَذَا الْحُوفُ فِي بَعْضِ النَّسِخِ قَدَ ذَكَرَ فِي بَابِ النَّاءِ وَجُعَلَ عَلَى مَثَالَ: تَفْجِلَةٍ يقال: جَاءَ عَل: تَيْفَةٍ ذَاكَ مثل: تُيْغَةِ ذَاكَ كَذَا أَخَذَتُه عَن محمد بن يزيد رَّهُهُ الله.

فُمَلَّةً: دُرَجَّةٌ وهمَ اسمٌ: فَمُلَّةً: تَلُنَةٌ وبخطُ تعلب: تُلُنَّةٌ فُعُلَّةٌ: قالوا: لِي قبلَةُ تُلُنَّةٌ أَي: حَاجِةٌ.

قَالَ أَبُو بَكُرِ: فِيجُوزُ أَنْ تَكُونَ الضَّمُّ إِنِّبَاعاً وَالْأَصِلُ الفَتْحُ يِعني فِي تُلُنَّةٍ.

الثالثُ: ما ضوعفتْ عيتُه ولامُه:

فَعَلْعَلْ: حَبَرُيرٌ اسمٌ يقالُ: ما أصاب منهُ حَبَرُيْراً ولا تَبَرْبواً ولا حَوَرْوَراً أَي: ما أصابَ منهُ شيئاً والصفةُ: صَمَحْمَحٌ.

قالَ الجرمي: وهوَ الغليظُ القصيرُ وقال ثعلبٌ: رأسٌ صَمَحْمَحٌ أَصلعُ غَليظٌ شديدٌ.

نُعَلْعَلَّ: ذُرَخْرَحٌ دَابَّةٌ خَمْرًاهُ ولا يعرفُ وصفاً وضاعفوا الفاءَ والعينَ في حرفٍ واحدٍ قالوا: دَاهيةٌ مَرمَريسٌ أَي: شديدةٌ وهيّ مِنَ المراسةِ.

قَالَ أَبُو بِكُرِ: قَدْ ذُكَرَ ذُواتُ الزُوائدِ مِنَ الثلاثي وَنَحَنُّ نَتَبِعَةً بِذُواتِ الزَوائدِ مِنَ الرباعي.



## ما لحقتهُ الزوائدُ مِنْ بناتِ الأربعةِ

اعلم أنَّ ذواتِ الأربعةِ لا يلحقُهَا شيءٌ مِنَ الزوائدِ أُولاً إلاَّ الأساء مِنْ أفعالهنَّ وكلَّ شيءِ مِن بناتِ الأربعةِ لحقتهُ زيادةٌ فكانَ على مثالِ الحمسةِ فهوَ ملحقٌ بالخمسةِ كها تلحقُ ببناتِ الأربعةِ ببناتِ الثلاثةِ إلاّ ما جاءَ إنْ جعلتهُ فعلاَ خالف مصدرَهُ مصدرَهُ مصدرَ بناتِ الأربعةِ نحو: فَاعَلِ وفَعُلِ، فَفَاعَلُ: نحو: طَآتِق، وفَعُلَّ نحو: شُلَمٍ لو جعلتَ هذَا فعلاً ما كانَ إلا تُلاثيناً وما كانتُ مصادرُها إلاَ ثلاثيةً وكلُ شيء جاءً من بناتِ الأربعةِ على مثالِ: سَفَرْجلٍ فَهوَ مُلحقٌ ببناتِ الخمسةِ لأنكَ لو أكرهتها حتى تكونَ فِعُلاَ لاتفقَ الاسم والفعلُ لو قلتَ: فَمَلْتُ مِنْ فَنْ وَتَفَاعِلُ في متحركاتِه وسواكنهِ وعَلَ وزنِ: تَذَخْرجتُ.
على وزنِ: تَكَلَّمتُ وتَفَاعِلتُ في متحركاتِه وسواكنهِ وعَلَ وزنِ: تَذَخْرجتُ.

وجاءتِ الزوائدُ في بَناتِ الأربعةِ أَقَلَ عَن يَناتِ الثلاثةِ بحرفِ وهيَ الهمزةُ فَأَمَّا (التاءُ) فجاءتُ سادسةً مع غيرِها مِنَ الزوائدِ في عُنكبونِ فصار انقسامُ الرباعي ذي الزوائدِ على أربعةِ أَمْسامٍ: الواوُ والياءُ والألفُ والنونُ

الأولُ مِنْ ذلكَ خَاقُ الواوِ قاللهُ رَائدةً ﴿

في ذواتِ الأربعةِ: فَعَوْلُلَ: حَبُوْكُرُ وهيَ النداهيةُ والصفةُ عَشَوْزُنَّ، وهوَ الصَّلَّبُ الغليظُ ونظيرُها مِنْ بناتِ الثلاثةِ: حَبُوْنَنُ فَعَوْلُلانٌ هَبَوْتُرُانٌ وهوَ نباتُ في طريقِ مكةً فَعَوْلَلَى: حَبَوْكَرى. اسمٌ.

لحاقُها رابعة: فَعْلَوْلُ: بَلَهْوَرٌ اسمُ ملكِ مِنَ الأعاجم والصغةُ: بَلَهْوَقُ: وَهُوَ الوضيَّ الحُسنُ وكَنَهُورٌ: وهُوَ العظيمُ الرأسِ. الحُسنُ وكَنَهُورٌ: وهُوَ العظيمُ الرأسِ. فَعْلُولٌ: قُنْدُوبُلُ صفةٌ: وهُوَ العظيمُ الرأسِ. فَعْلُولٌ: عُصْفُورٌ والصفةُ: شُنْحُوطٌ طَويلٌ ونظيرهُ مِنْ بَناتِ الثلاثةِ: بُهْلُولٌ فَعْلُولٌ: قَرَبُوسٌ وَزَرَجُونٌ اسمُ الكُرْم.

قَالَ الجَرَمي: وهُوَ صَبِغٌ أَحَرُ قَالَ: وزَعَمَ الأَصَمَعِي أَنَّ هَذَهِ فَارَسِيةٌ أُعْرِيتَ وَأَنَّ المُعنى: زَرْيُونٌ أَي لُونُ الذَّهِبِ فَقَلِيتَهُ الْعَرِبُ والصَّغَةُ: قَرَقُوسَ الأَمْلُسُ وَحَلَكُوكٌ مِنْ بِنَاتِ الثَلاثَةِ أَلِحَقَ بِبِنَاتِ الأَرْبِعَةِ. فِعْلُولٌ: فِرْدُوسٌ اسمٌ روضةٌ دونَ البيامةِ وهي إحدى الجنانِ التي ذكرها الله عَز وجلَ. ويِرْذُونٌ والصفةُ: ناقةٌ عِلْطُوس: وهيّ الناقةُ الحيار الفارهةُ. وأُلحَق بهِ من بَناتِ الثلاثةِ: عِذْيُوطٌ.

خَاقُها خامسةً: فَعَلُوةً: قَمَحُدُوهَ والهَاءُ لازمةٌ لَهُ ونظيرهُ مِنْ بَناتِ الثلاثة قَلَنْسُوةٌ فَيْعَلُولُ: خَيتَعُورٌ: اسمٌ للداهيةِ والصغةُ: عَيْسَجُورٌ وهيَ الشديدةُ مِنَ الإبلِ. فَعَلَلُوتٌ: عَنْكَبُوتٌ وتَخْرَبُوتٌ.

قَالَ الجَرمي: سأَلتُ علياءنا فَلم يعرفوا: غَفْرَيوتاً وفي كتابِ ثعلب بخطَّه: غَثَرَبوتُ ناقةٌ نَارُهةٌ.

فَعُلَلُولٌ: مَنْجَنُونٌ اسمٌ والصفةُ: حَنْدَقُوقٌ وهوَ الطويلُ المضطربُ شبه المُنْجَنُونِ. الثان: زيادةُ الياءِ في الرباحي:

تلحق ثالثة: فَمَيْلَلٌ: صِفةٌ عَمَيْثُلُ: وَهِمْ الْجَلْدُ النَّسْيَهِ أُو أَلِحَقَ بِهِ مِن بَناتِ الثلاثةِ: خَفَيْندُ وأَصِلُهُ للظليمِ ثَمَّ هُوَ بِعدُ لكُلُّ سَرِيعٍ خَمَيْلَلانٌ: مَرَبُقُصانٌ وهِيَ دابةٌ ولا يعرفُ وصفاً.

لحاقُها رابعةُ: فغلِيلُ: قَنْدِيلٌ ويِرْطِيلٌ والصَّفَةُ: شَنْظِيرٌ: السيءُ الحَلقِ عن أبي زيدٍ وحِرْبيشُ الحَشِنَةُ, وأَلحَقَ بو مِنْ بناتِ الثلاثة: ذِخْليلٌ مِنْ: تَزَخَّلَ فُعْلَيْلُ: غُرْنَيقٌ صِفةٌ وهوَ السيدُ الرفيعُ.

وليسَ يلحقُ الرباعي شيءٌ مِنَ الزوائِد في أولهِ سِوى المبمِ التي في الأسماء مِن أفعالهنَّ وما لحفتُه الياءُ مَع الواوِ فقد تقدمَ ذكرهُ.

لمَا قُهَا خَامَسةً: فَعَلَيْدٌ: سُلَخْفيةٌ وهيَ دابةٌ ولا يعرفُ وصفاً وأُلحَقَ بهِ مِنَ الثلاثي البُلْهُنيةُ وهيَ العيشُ الواسعُ لازمةٌ فَنَعَليلٌ. مَنْجيقٌ والصفةُ: عَنْتُريسٌ والدليلُ على زيادةِ النونِ الأونل قولُم في جميه: يَجَانيقٌ وفي تصغيره مجينيقٌ والدليلُ على زيادةِ النون في عَنْتُريس أَنهُ مُشتقٌ مِنَ العترسَةِ وهي الأخذُ بالشدةِ ويوصفُ الأسدُ بذلكَ لشديّه فُعَاليلُ: كُتَابيلُ: اسمُ أَرضِ فَعَلَيلُ: عَفْشَليلُ: عَفْشَليلُ: عَفْشَليلُ: كَتَابيلُ: اسمُ أَرضٍ فَعَلَيلُ: عَفْشَليلُ: عَفْشَليلُ: عَفْشَليلُ: العَمْ والصفةُ قَمْطَريرٌ وذكر سيبويه أنه لا يعرفهُ إلا صفة.

الثالثُ لِحَاقُ الأَلْفِ فِي دُواتِ الأَربِعة:

تَلحقُ ثالثةُ: فُعَالِلُ جُخَادبُ دابةٌ: والصفةُ عُذَافِرُ وهنَ العظيمُ الشديدُ وما لحقةُ مِن فواتِ الثلاثةِ دُوَاسِرُ وهوَ الغليظُ الجانبِ مِنْ دَسَرَ يَلْسُرُ فُعَالِل خُجَادِبَى امَّ وقد مدَّهُ بعضُهم. فَعَالِلُ. قَرَاشِبُ. فَعَالِيلُ: قَنَادِيلُ.

## لحاقُها رابعةً لغيرِ التأنبثِ:

فِعُلاَلٌ: حِمُلاتٌى والصفةُ: يرزدَاحٌ وهيَ الأرضُ الواسعةُ.

وأُلحَقَ بِهِ جِلْبَابٌ. فَمُلاَلٌ لا يعلمُ في الكلام إلاّ المضعفُ مِنْ بناتِ الأوبعةِ الذي يكونُ الحرفانِ الآخرانِ منهُ بمنزلةِ الأولينِ وليسَ في حووفهِ زوائدُ كيا أَنهُ لَيْسَ في مضاعفِ بنَاتِ الشلائةِ نحو رَدِّدْتُ زيادةٌ، وذلك نحو: الزَّلزَالِ والجَرْجَارِ وهو نبتُ والصفةُ: قَرُبَ القَسْعَاسُ وهوَ البعيدُ وفِعْلالُ في المصدرِ نحو الزِّلزالِ لا يعلمُ المضاعفُ جاءً مكسورَ الأولِ إلاّ في وهوَ البعيدُ وفِعْلالُ في المصدرِ نحو الزِّلزالِ لا يعلمُ المضاعفُ جاءً مكسورَ الأولِ إلاّ في المصدر فَعْلاَهُ: بَرْسَاءُ، وَهُوَ الناسُ مُعَلِّلُ فَي المُعَلِّلُ فِي المُعَلِّلُ اللهِ اللهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ اللهِ اللهِ اللهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ اللهِ اللهِ اللهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ اللهِ اللهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعْلِمُ اللهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعْلِمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعْلِمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلَمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ اللهِ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْلَمُ المُعْلِمُ المُؤْمِنُ مِنْ الجَبِلُ ولا يعرفُ وصَفَالِمُ اللهِ المُعْلِمُ اللهُ الْمُعْلَمُ اللهُ المُعْلِمُ اللهُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ اللهُ المُعْلِمُ اللهُ اللهُ

الحاقها خامسة لغير التأنيك وترت تكويز رس مدى

نُعَلَّى: حَبَرَكَى وهو الفرادُ. وقالوا: رجلٌ حَبَرْكَاءُ يا فتى وهوَ القصيرُ الظهرِ الطويلُ الرجل وأُلحق بهِ مِنْ بناتِ الثلاثة: الحَبْنُطَى وغيرهُ.

قالَ الجرمي وقَدْ جَعلَ بعضُهم الآلف في حَبَركاءَ للتأنيثِ فَلَمْ يصرفْ. فِيمْلالُ: جِعِنْبارُ صفةٌ: وهوَ الضّخمُ مثلُ جِمِبْرَى ولحقُه مِنْ بناتِ الثلاثةِ: فِرِنْدادٌ وهيَ أَرضَ فِيعِلاَّلُ: سِنيَّارُ: اسمُ رجلٍ وجِنِبَّارٌ: فَرخُ الحَبَارى والصفةُ: الطَّرْمّاحُ وهوَ الطويلُ وألحقَ بهِ مِنْ بناتِ الثلاثةِ.

جِلِبَّابُ. فَعُلَلاءُ: بَرْنَساءُ وعَفْرَبَاهُ عدودٌ وخيرٌ مصروفٍ ولا يعوفُ وصفاً فَعْلَلاهُ: القُرْفُصاءُ يمذُ قومٌ ويقصُرُ قومٌ. فِعْلِلاهُ: طِرْمِسَاءُ وهيَ الظلمةُ عدودٌ صفةٌ وألحق بهِ مِنَ الظّرَفُساءُ يمذُ عدودٌ صفةٌ وألحق بهِ مِنَ الثّلاثةِ: جِرْبِياءُ وهوَ الربحُ الشّالُ. فِعْلَلاهُ قالوا: هِنْلَبَاءُ للبقلِ يقصرُ بعضٌ ويمدُّ بعضٌ. الثّلاثةِ: جُرْبِياءُ وهوَ الربحُ الشّالُ. فِعْلَلاهُ قالوا: هِنْلَبَاءُ للبقلِ يقصرُ بعضٌ ويمدُّ بعضٌ. فَعُلِلانُ: الجِنْلِقالُ حَيِّ يُقالُ فَيْ يُقالُ عَيْ يُقالُ حَيِّ يُقالُ

لَهُ الجِنْذِمَانُ والصفة: حِلْرجانٌ وهو القصيرُ. فَمُلَلانٌ: زَمُفَرانٌ والصفةُ: شَعْشَعانٌ الطويلُ الحلقُ مِنَ الفتيانِ.

#### **خائها خامسةً للتأثيثٍ:**

فَعْلَلَى: فَرْتَنَى اسم امرأةٍ وفيلَ: قصرٌ بمرو الروذ ولا يعرفُ صفةً وأُلحَقَ مِنَ الثلاثةِ الحَيْزَلَى. فِمْلِل: الْجِندِبَى اسمٌ قال الجرمي: هِنْدِبَاءُ: وهوَ الحَفيفُ في الحَاجةِ فِعَل: سِبطرى اسمٌ. فِعْلَل الْجِرْبَدَى. وهوَ اسمُ مشيةٍ.

الرابعُ: ﴿ كَاتُّ الْنُونِ فِي الرباحي ثَانيةٌ:

فُنْعَلَلٌ خُنْتَعَبةٌ اسمٌ وهوَ الغريزُ والصفةُ: كُتَتَالٌ وهوَ القصيرُ.

فَنَعْلُلُ: كَنَهْبُلُ شَجَر عِظَامٌ. فِنْعَلُ: قِنْفَخْرُ أَلِحَقَ بِجِرْدَحْلِ.

الثان: لحوقُ النونِ ثالثةً:

فَعَنْلَلٌ حَزَنْبُلُ القصيرُ وأَلِحَقَ بِهِ حَفَنْجَتْجٌ الضَحْمُ

Simple Hill

# بَابُ مَا الزيادةُ فيهِ تكريرٌ في الرباعي خَاقها مِنْ موضع الثاني

فِعُّلُ صَفَةً عِلَّكُدُّ: وَهُوَ الْعَلَيْظُ السَّلَيْدُ. فُعَّلِلَ: الشَّمَّقَعُ وهُوَ ثَمَّ الْتَنْضِبِ والصَّفَةُ: الزُّمَّلِقُ وهُوَ الذي يَنزُلُ ثَبَلَ أَن تَجَامِعَ المُرَاثَةَ: فُعَّلُ: شُمَّخَرُّ المُتعظمُ. فَعَلِلَ: حَمَرُّشُ هَذَا الحَرفُ لِيسَ في كتابي المنسوخ من نسخةِ أَبي العباسِ. وَهُوَ فِيهَا قريءَ في كتابِ القاضي عليهِ ولَمَ أَجِدْهُ في نسخةِ تعلب فأحسبُ أَن أَصلَ هَذَا الحَرفِ: فَتَعْلَلُ فأدغمَ.

# لِحَاقُها مِن موضعِ الثالثِ:

فَعَلْلَ: هَمْرَجةٌ والصفةُ: سَفَنَجٌ: خَفيفٌ مِنْ صفةِ الظليمِ. فَعُلْلَ زُمُرُّدٌ كذَا قالَ بالدالِ هذِه الحجارةُ مِنَ الجوهرِ. فَعُلْلٌ: الصَّعُرُرُ في كتابٍ بعضٍ أصحابِنا وليسَ في أصلِ أبي العباسِ ولا أعرفهُ. وقرأتُ في كتابٍ تَعلب الصَّفْرَقُ لَبْتٌ.

إلحاقُها مِنْ موضعِ الرَّابعِ:

فَعَلَّلُ وصِفٌ سَيَهَلَلُ الرجلُ الْفَارِعُ. فِعُلَّلُ إِعِرْبَدُّ: اسمُ حيةِ والصَفةُ: قِرْشَبُ وهوَ المسنُّ مَنَ الرجالِ.

مِنَ الرجالِ. وأُلحَقَ بهِ عِسْوَدٌ: اسمُ دَابةٍ. فِعْلُلُ: صِفَةً تُسْخُبُ ضَخَمٌ وطُرْطُبُ: تَديُّ طويلٌ فِعْلُلُ: قَهْقَرُّ: حَجَر بِملاَّ الكفَّ والذي يُقرقُونُ في جولِه فِهْقَرَّ بكسرِ القافِ الأوَّلي.

# ما لحقتهُ الزيادةُ من بناتِ الخمسةِ وجاءتِ الزوائدُ في بناتِ الخمسةِ أَقلُّ بحرفِ فزوائدُه ثلاثةٌ:

الأولُ: لَمَاقُ الياءِ خامسةً:

فَعْلَلَيْلٌ خَنْدَرِيشٌ وعَنَدَلَيْبٌ طَائرٌ وسَلْسَبِيلٌ والصَفَةُ دَرْدَبِيشٌ وهيَ العجوزُ والداهيةُ أيضاً. فُعَلَيْلُ: خُزَعيِيلٌ وهي الأباطيل عن الجرمي.

الثاني: لحَاقُ الواوِ خامسةً:

غَمْلَلُولٌ: عَضْرَفُوطٌ وهيَ العظاءةُ الذكرُ. فِعْلَلُولٌ: صفةٌ قِرْطَبُوسٌ، وفي كتابِي موقع عن أي العباس قَرْطَبُوسٌ: هَوَ المعروفُ.

الثالثُ: خَاقُ الأَلفِ سادسة لغيرِ التأنيثِ:

فَعَلَّكِي: قَبَعْثَرَى وموَ العظيمُ الشديدُ.

## بَابُ أَبِنيةِ ما أُعربَ مِنَ الأعجميةِ

الكلامُ الأعجمي يخالفُ العربي في اللفظِ كثيراً ومخالفتهُ على ضربينٍ:

أحدهما: مخالفةُ البناءِ.

والآخرُ: مخالفةُ الحروفِ.

فَأَمَّا مَا خَالَفَ حَرَوْفَهُ حَرَوْفَ الْعَرْبِ، فإن العَرْبُ تبدلهُ بِحَرُوفِهَا وَلَا تَنْظُقُ بِسِواهَا، وأما البناءُ فإنهُ بجيءُ علَى ضربينِ أحدهما: قد بنتهُ العربُ بناءَ كلامِنها وغيِّرتهُ كها غَيرتِ الحروفَ التي ليست من حروفها.

ومنه ما تكلمت به بأبنية غير أبنيتها وربها غيروا الحوف العربي بحوفي غيره؛ لأن الأصلُ أعجمي.

الأولُ: ما بنتهُ مِنْ كلامِها:

وذلكَ قولمُمَّمَ: درهمُّ ودينارٌ وإسحاقُ ويعلموبُّ وقالوا: آجُورٌ وشُبَارِق فأَلْحَقُوهُ بِعَذَافَرَ ورُستاقٌ أَلْحَقُوه بِقُرطاسَ.

الثاني: ما بنتهُ على غير أبنيةِ كالأمِها؟

وذلك نحو: آجُرُّ وإبريتم وسَراويلَ وفَيروزَ. ورُبَّها تركوا الاسم على حاله إذَا كانتُ حروفهُ مِنْ حروفِهم كانَ على بنائِهم أو لم يكنْ نحو: خُراسانَ وخُرَم والكُركُم ورُبَّها غيروا الحرفَ الذي ليسَ من حروفِهم ولم يغيروهُ على بنائِه في الغارسيةِ نحو: فِرِند وَبَقَم.

واعلم أنَّهم إذَا أبدلوا حرفاً مِنْ حروفِ الفارسيةِ أبدلوا منهُ ما يقربُ مِنَ المخرجِ فيبدلونَ من الحرفِ الذي بين الكافِ والجيم الجيمَ، وذلك نحو: الجَنَّرُبُزِ والآجُرَّ والجَنورَبِ ورُبَّها أبدلوا القافَ لأنّها قريبةٌ أيضاً.

قالَ يعضُهم: قُرْبُزُ وقالوا: قُربَقٌ في قربك، وإذا كانتْ حروفٌ لا تثبتُ في كلامِ العجمِ، وإن كانتْ حروفٌ لا تثبتُ في كلامِ العجمِ، وإن كانتْ مِنْ حروفِ العروف تحذفُ وتبدلُ وللهُ كانتُ مِنْ حروفِ العربِ أبدلوا منهُ تحو: كُوسَة وشُوزَهُ؛ لأن هذهِ الحروف تحذفُ وتبدلُ في كلامِ الفرسِ همزةً مرةً وياءً أخرى فأبدلتْ مِنْ ذلكَ الجيمُ فقالوا: مُؤزّجٌ وجعلوا الجيمَ

قال بعضُهم: كَوْسَقٌ وَكُرْبَقُ وقالوا: قُرْبَقُ وكِيلَفَةٌ ويبدلونَ مِنَ الحرفِ الذي بينَ الياءِ والفاءِ نحو: الفِرِنْدِ والفُندُقِ ورُبِّها أبدلوا الباءَ لفربِها قالَ بعضُهم: البِرِنْدُ والعربُ تخلطُ فيها ليسَ من كلامِها إذا احتاجتُ إلى النطقِ بهِ فإذَا حُكِي لئكَ في الأعجمي خلافُ ما العامةُ عليه فلا تَرينهُ تخليطاً مِمَّنْ يَرويهِ.



## ما ذِكُر أَنَّهُ فاتَ سيبويه مِنَ الأبيئةِ

تِلْقَامَّةٌ وَيَلْحَابَةٌ وَفِرْنَاسَ وَفُرَّانِسُ تَنُونِي ثَرْجُانٍ.

شَخَّمٌ أَمْهَجُ رَقِيقٌ: أنشد أبو زيد:

### يطعثها اللحممسم وشحيأ أنهجا

مُهُوأَنَّ عُيَاهِمُ ثُرامِرَ لِمُناصِرٌ يَنَابِعاتٌ وِجِندجٌ فِعِلَينَّ لَبْتٌ عِفِرِينٌ زَهَمَ أَنهُ العنكبوتُ الذي يصيدُ الذبابَ يُزعايةٌ الصَّنبرُ زَيتونَ كَذْبَذبٌ عَزَنْبَرانٌ عَفَزَرَانٌ اسمُ رجلٍ هَيْدَكرٌ ضَربٌ مِنَ المثني زيادةٌ في حِفظِ أبي على: هَيْدَكرٌ وفي نسخةٍ في حفظِ أبي على: هَدَيْكرٌ.

قَالَ أَبُو عَلِي: سَأَلَتُ ابنَ دريدِ عَنْهُ فَقَالَ: لا أَعَرِفَهُ وَلَكُنْ أَعَرِفُ الْمَيْذَكُورَ هُنْدِلعٌ: بقلةٌ دُرْدَاقِسٌ خُزْرانِقٌ.



#### ذكر ما بنتِ العربُ مِنَ الأفعالِ

جميعٌ ما ينتِ العربُ مِنَ الأفعالِ اثنان وثلاثونَ بناءً مِنْ بناتِ النَّلاثةِ ومِنْ بَناتِ الأربعةِ وما أُلحَقَ مِنْ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ وما زيدَ على الثلاثةِ والأربعةِ مما ليسَ بمحلتِي ولا يبنى من بناتِ الحمسةِ فِغُلِّ البُنَّةَ.

الأولُ: ما لا زيادةً فيهِ الثلاثي:

فَعَلَ: مضارعُهُ يَفْعِلُ أَو يَفْعُلُ ورُبَّهَا انفردًا والأصلُ اجتياعُهما.

قَالَ الجرمي: سمعتُ أبا عبيدة بروي عن أبي عمرو بن العلاء قالَ: سمعتُ الفسمُ والكسرَ في عامةِ هذَا البابِ: فَعُلَ: مضارعه يَفْعُلُ وشذَّ حرفٌ واحدٌ قالوا: فَعُمُلَ يَفْضَلُ، وأما المعتلُّ فَقَد شدَتُ منهُ أحرفٌ قالُوا: ورَمَ يرِمُ ورَمَقَ يَمِقُ وقالوا في حرفينِ من بناتِ الواوِ فَعُلَ المعتلُّ فَقَد شدَتُ منهُ أحرفٌ قالُوا: ورَمَ يرِمُ ورَمَقَ يَمِقُ وقالوا في حرفينِ من بناتِ الواوِ فَعُلَ المعتلُّ فَقَد شدَتُ مَنْ عَلَوا: ورَمَ يَرِمُ والأَجوالِ فَعَيْ وقالوا في حرفينِ من بناتِ الواوِ فَعُلَ يَفْعَلُ فَعَيهِ ثلاثةُ يَفْعُلُ قالوا: مِتَ تَمُومُ ويمْتَ تَدُومُ والأَجوالِ فَيْ يَعْدُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

الثان: ما فيه زائدٌ وهو بنفسمُ ثلاثةُ أقسامُ
 الأولُ: لا ألف وصل فيه.

والثاني: فيه ألفُ وصلٍ.

والثالث: ملحق بالرباعي أفعل يَفْعَل. واسمُ الفاعلِ: مُفْعِلٌ والمفعولُ: مُفْعَلٌ. وكانَ القياسُ أَنْ يقولوا: يُؤفعلُ فتثبتِ الهمزةُ في المضارعِ ولكنّهم حَلَفوها استثقالاً وقد حَلَفوها وهي فَاء الفعلِ في: كُلْ وخُذْ وكانَ القياسُ أُوكلُ أُوخذُ وقالَ أكثرهُم: أُومرُ. فَاعلَ يُفاعلُ فِعَالاً ومُفَاعلةً وهي التي لا تنكسرُ. فأمَّا الفِعَالُ فريَّا الكسرُ. وفوُعلٌ إِذَا أُردنَ (فَعَلَ) فتقلبُ الأَلِفُ واواً لإنضام ما قبلها وكذلكَ كُلُّ أَلفِ ينضمُ ما قبلها.

واسمُ الفَاعِل على: مُغُاعِلِ والمفعول عَلَى مُفاعَلِ فَعْلَ يُفَعَّلُ تَفْعيلاً وَهْوَ مُفَعَّلُ والمفعولُ مُفَعَّلُ تَفَاعَلَ يَتَفَاعل تَفَاعلاً واسم الفاعل على: متفاهِل والمفعول متفاعَل تَفَعَّلُ يَتَفَعَّلُ تَفعُلاً واسم الفاعل على متَفَعَّلِ والمفعول مُتَفَعِّلٍ. وليس نلحقُ الياء شيئاً من بناتِ الثلاثةِ ليسَ فيه زيادةً ولا تضمُ الناءُ في المضارع إذا قُلتَ: يَنفعلُ ولكنْ تفتحُها لأنَّها شبهتُ بألف الوصلِ ألا ترى أَنَّ العَرَّبُ الذينَ يكسرونَ الناءَ والنونَ والهمزة في المُضَارِع إذًا كانت فيها فيه ألفُ وصلٍ يكسرونها هَا هُنَا فيقولونَ: أَنْتَ يَتَعَهدُ وَيَتَعَاعَلُ فيجرونها جَبْرى تَنْطلقُ وأَنَا أَنطلُقُ وأَنْتَ يَنْطَلقُ في أَلفُ الوصلِ وفي جميعٍ ما كانتْ فيهِ الناءُ زائدةً في أَلفُ الوصلِ وفي جميعٍ ما كانتْ فيهِ الناءُ زائدةً في أوله فلذلك خَسْمة أبنيةٍ.

ما لميه أَلْفُ الوصلِ من بناتِ الثلاثةِ:.

انفعلَ يَنْفعلُ انْفِعالاً وَفَعَلَ فِيهِ انْفعَلَ يَنْفَعلُ والفاعلُ مُنْفَعِلُ والمفعولُ مُنْفَعَلُ ولا تلحقُ
النونُ شيئاً مِنَ الفعلِ إلاّ انفعلَ رحلهُ افتعَلَ يَفْتعلُ افْتعالاً وفَعَلَ منهُ افتعل يفتعلُ استفعلُ
يَشْتَغْمِلُ استفعالاً وفَعُلَ منهُ اسْتُغْمِلَ استفعالاً واسمُ الفاعِل مُسْتَعَمِلٌ والمفعولُ مُسْتفعلُ
وفعاللتُ يَفعالُ افعيلالاً وتجري بجرى استفعلتُ في جيعَ ما تصرفتْ فيهِ لأنها في وزيها وإنها أفعاللتُ يَقعالُ افعيلالاً وتجري بحرى استفعلتُ في جيعَ ما تصرفتْ فيهِ لأنها في وزيها وإنها أدغمتِ اللام في اللام فقيل: ادهام الأنها في المنتفعل المحققة ولو كانتْ ملحقة لما أدغمتها كما قالوا: جَلْبَ يَعِلْبُ جَلَبَةً وَتَعْلَلْ وَاعْرَفِي يَصِغُولُ العَوْمِ الشهيباباً افعلَلْتُ: احررتُ اخراراً قالوا: جَلْبَ يَعِلْبُ جَلَبَةً وَتَعْلَلْ وَاعْرَفِي يَصِغُولُ العَوْمِ اللّهِ والسّهيباباً افعلَلْتُ: احررتُ اخراراً وقعَلَ منه: احرٌ في هذا المكانِ والجَرِّ فِي يَصِغُولُ العَقْرِاراً في

وافْعَوعلَ يَفَعُوعلُ افْمِيلالاً نُحُو: اغْدُودنَّ النِبتُ يَغْدُودنُّ اغْدَيْدَاناً إِذَا نَعُمَّ افْعُولَ يَفْعُولُ افعوَّالاً نَحُو: اخروَّطَ السَّفَرُ يُخْرَوَّطُ اخْرِوَّاطاً إِذَا طَالَ السَّفَرُ وامتذَّ قَالَ الاعشى:

لاَ تَسَامَنُ البَسَاذِلَ الكرمساءُ ضَربَتهُ بِالمُستَرِفِي إذا مسا الحُسروَّطَ السَّفرُ وَفَعَّلَ: اخروَّطَ واعلوَّطَ اعلواطاً.

قال الجَرمني: سألتُ: أبا عبيدة عن اعلَّوطتُ اللَّهرَ قالَ: ركبتهُ عرباً قال: وسألتُ الأصمعي عن ذلكَ فقالَ: اعتنقته فذلكَ سبعة أبنيةٍ فأمَّا هرقتُ الماءَ فأكثرُ العوبِ يقولُ: أرقتُ أُريقَ أراقَةً. وهوَ القياسُ.

ويقُولُ قُومٌ مِنَ العربِ؛ هَرَاقَ المَاءَ يُهرِيقُ هَرَاقَةً فيجيءُ بهِ على الأصلِ ويبدل الهاءِ من الهمزةِ ودَمْعٌ مُهراقٌ قالَ زهيرُ:

## وَلَمْ يهريقـــــوا بينَهم مِلءَ محجم

وقال امرؤ القيس:

وإن شــــفائي عَــــبرَةٌ مُهْرَاقَــةٌ فَهَلْ عند رَسْمِ فَارِسٍ مِـنْ مَعَـوّلِ وأما الذينَ قالوا: اهراقَ بهريقُ اهراقةً فَقَد زادوها لِسكون موضِع العينِ مِنَ الفِعلِ فأجروهُ بجرى الذينَ قالوا: اسطاعَ بسطيعُ اسطاعةً فزادوا السينَ لسكونِ موضعِ العينِ من الفِعْلِ.



# ما أُلحق بالرباعي

فَعَلَلْتُ أَفَعُلِلُ فَعُلَلَةً. جَلْبَتُ الرجلَ أُجلِبهُ جَلْبَيَّةً إِذَا ٱلبِسْنَةُ الجِلْبابَ وهيَ الْمُلحفةُ والفاعلُ مُجَلِّبِ ۖ فَأَجِرُوهُ بَجِرَى: دَخْرَجْتُ. فَوَعلَ يَفُوعلُ فَوْعَلةً: حَوْقَلَ بُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً، وذلك إذا أَذَبَرَ عَنِ النُّسَاءِ يستعملُ في كُلُّ مُدبرٍ. فَيَعَلَ يُفيعِلُ فَيْعَلَةً: بَيْطَر يُبيطرُ بَيْطَرةً وفَعَّلَ: بَوْطَرَ فَعْوَلَ يُفَغُولُ فَغُولَةً: هَرُولَ يُهرولُ هَرُولةً. فَعْليتُ أَفَعْلِي فَعْلاَة: سَلْقَيتهُ أَسَلَقيهِ سَلْقُاةً كانَ الأصلُّ سَلْفَيَّةً مثلُ دَحَرَجَةٍ فقلبتِ الباءُ لإنفتاحِ ما قبلَها ومعنى سَلقاهُ: رَمَى بهِ عَلَى قَفاهُ افْعَنَلَ فإذا أرادوا فَعَل الرجلُ بنفسهِ قَالوا: اسْلَنْقَى يَسْلَنقي اسْلنقاءً فَعْنَلتُه يَقُولُ بعضُهم: قَلْسَنتهُ ويقولُ بعضُهم: فَلْنَسَتُهُ أَفْلَنسَةُ فَلْنَسَةً نَفَعل وقالوا: قَلْسَتَهُ فَتَقَلَّسَ يَتَغَلَّسُ تَقَلُّسياً ذَخْرَجِتُهُ فَتَذَخْرِجَ تَذَخْرِجاً وكانَ الأصلُ تَقَلِّمواً ولكنَّ الواوِّ إِذَا كَانَتْ طرفاً في الاسم وقبلَها ضمةً قلبتُ ياءً فَيُعلَنهُ: شَيْطَنتهُ فَتَشَيطنَ تَشَيطناً تَغَيِّهِولَ: شَهْوَكتهُ فَتَسهوكَ نَسْهُوكاً والمتسهوكُ: المديرُ المالكُ افْعَنْلُلَ قالوا: تَفَنْجَجُ يَتَفَنْجُجُ الْيَتِيجَاءِ أَنْهَا لَهُ بِالحَرْنَجُم وهي تجري بمرى استفعلَ في جميع ما تصرفت فيهِ فهذَا جميعُ ما بلج تلتو يُحجِّنُ الأنعالِ مِنْ بناتِ الثلاثةِ تَتَقَعَلَ وقد جاءً حرفانِ شَاذَانِ لا يقاسُ عليهما فَالْوَلَا مِنْقُلُونِ أَيْكُونِ الْمُؤْمِنِ مِنْكُمُمُدُرِعٌ تَكُرعاً وأكثرُهم: تَدَرعُ يتدرعُ تُدرُّعاً وهو القباش وهوَ أكثرهما وأجودهما وقالوا: تَمَسَّكنَ يتمسكنُ تَمَسَّكنَا للمسكينِ وأكثرهُم يغولُ: تَسَكُّنَ يتسكنُ يُسكناً وهو أجودهما وهُوَ القياسُ وقالَ: تَمَنْدلَ بالمنديل يتمندلُ تَمَنُّدُلاًّ إِذَا مسحَ يِدَهُ بِالمُنديلِ وأكثرهم يقولُ: تَنَدُّلَ يَتَندلُ تَنَدُّلاًّ وهوَ أَجودهما فذلكَ اثنا عشرَ بناءً.

بِنَاءُ الأَلْعَالِ مِن بِنَاتِ الأَرْبِعَةِ بِلا زِيادةٍ:

فَعُلَلَ: دَخِرَجَ يُدحرجُ ذَخرَجةً ومَرْهَفَ يُسرهفُ سَرْهَفةً وقالوا: سِرْهَافاً قالَ العجاجُ: سَرْهَفْتُهُ ما شِئْتَ مِنْ سرهــــــافِ والمُسرِهفُ الحسنُ الغداءِ فعللَ مكررٌ فإذًا كانَ من المكررِ قالوا: ذَلْزَلتهُ زَلِزلةَ وزِلزالاً وبعضُ المعربِ يفتحُ هذَا المكررَ فيقولُ زلزلتهُ زِلْزَالاً فإذًا أردتَ اسمَ الفَاعلِ قلتَ: هذَا مزلزِلٌ ومُلَحرجٌ.

ما فيهِ زيادةٌ مِنَ الرباعي وأَلْفُ الوصلِ:

افْعَنْلُلَ يَفْعَنْلُلُ افْعِنْلَالاً: اخْرَنْجَمَّ يَجْرِنْجُمُّ اخْرِنْجَاماً واللَّخْرَنْجُمُّ المجتمعُ بعضهُ إلى بعض افْعَلَلُّ: اقْشَعَرُ يفشعرُ اقشعراراً واطمأنَّ يطمئنُّ اطمئنَاناً فيجري مجرى: استعدَّ يستعدُّ استعداداً، وأما قولُمُم: الطمأنينةُ والقشعريرةُ فهذا اسمٌ فليسَ بمصدر على الفعلِ وليسَ في الأربعةِ ملحقٌ إذْ لَم يكنُّ للخمسةِ بناءً تلحقُ بو قللكَ أربعةُ أبنيةٍ.



#### ذِكرُ التصريفِ

هذَّا الحَدُّ إِنَّمَا شُمَيَ تصريفاً" لتصريفِ الكلمةِ الواحدةِ بأبنيةِ مختلفةٍ وخصوا بهِ ما عرَضَ في أُصولِ الكلامِ وذواتِها من التغييرِ وهوَ ينقسمُ خسةَ أَنسامٍ: زيادةٌ وإِبدالٌ وحَذْفٌ وتغييرٌ بالحركةِ والسكونِ وإدغامٌ ولَهُ حدُّ يمرفُ بهِ.

الأول: الزيادة:

والزيادةُ تكونُ على ثلاثةِ أضربِ: زيادةً لمعنى وزيادةً لإلحاقِ بناو ببناو وزيادةً فَقَطَّ لا يرادُ جا شيءٌ مما تقدمَ فأمَّا ما زيدَ لمعنى فألفُ (فَاعِلٍ) إِذَا قلتَ: ضَارِبٌ وعَالِمٌ ونحوَ حروفِ المضارعةِ في الفِعْلِ نحو الأَلفِ في أَذهبُ والباءِ في يَذهبُ والتاءِ في تَذهبُ والنونِ في تَذهبُ، وأما زيادةُ الإِلحَاقِ فنحو: الواو في كُوثرِ أَلحَفتهُ ببناءِ جَعْفَرٍ، وأما زيادةُ البناءِ فنحو: أَلفِ حِمَارِ وواو عجوزِ ويَاء صحيفةِ.

والحروفُ التي تُزادُ عَشرةُ: الهجرةُ والآلَفُ والياءُ والوارُ والهاءُ والميمُ والنونُ والتاهُ والسينُ واللامُ يجمعُها في اللفظِ قولُكَ: اليومَ يُتَنقَاءُ

الأولُّ: المُمرَّةُ:

أمَّا الهمزةُ فتزادُ إِذَا كَانَتُ أَولَ حَرْفِ فِي الاسم فِي ذَواتِ الثلاثةِ فصاعداً بِالزوائدِ فِي الاسم والفعلِ نحو: أفكلٍ وأذهب وفي الوصلِ في ابنِ واضربُ والهمزةُ إِذَا لحقتُ رابعةً مِنْ أُولِ الحرفِ فصاعداً فهي زائدةً، وإن لم يشتقُ منهُ مَا تَذَهبُ فيهِ الزيادةُ ولا تجعلُهُ مِنْ نفسِ الحرفِ إلاّ بثبتِ، فإن سميتَهُ فأفكل وأبدع لم تصرفهُ وأنّتَ لا تشتقُ منهُ مَا تذهبُ فيهِ الألفُ الحرفِ إلاّ بثبتِ، فإن سميتَهُ فأفكل وأبدع لم تصرفهُ وأنّتَ لا تشتقُ منهُ مَا تذهبُ فيهِ الألفُ وكذلكَ إِنْ جاءتِ الهمزةُ مع غيرِها مِنَ الزوائذِ فِي الكلمةِ فاحكمُ عليها بالزيادةِ نحو: اصليتِ وأَدُونان. وعَالَ أَنْ تلحقَ رباعياً أَو خاسياً؛ لأن الزيادةَ لا تلحقُ ذواتِ الأربعةِ مِنْ أَوائلِها وهي مِنَ الخسةِ أبعدُ فأما: أُولَقُ فالألفُ مِنْ نفسِ الحَرفِ بدلُكَ على ذَلكَ قولُم: أَلقَ وإنّها وهيَ مِنَ الحَسةِ أبعدُ فأما: أُولَقُ فالألفُ مِنْ نفسِ الحَرفِ بدلُكَ على ذَلكَ قولُم: أَلقَ وإنّها

 <sup>(</sup>١) قال الجرجاني: التصريف: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعاني مقصودة لا تحصل إلا جاء وعلم بأصول بعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب.

أُولِنَ قَوْعَلَ ولو لا هذا الثبتُ لحملَ على الأكثرِ وكذلك: الأَرْطَى لأَنْكَ تقولُ: أديمٌ مأروطٌ ولو كانتِ الألفُ زائلةً قلتَ: مَرطَى. وكذلك: إِثْرَةٌ أمعةٌ إِنَّها هُوَ فِعْلةٌ؛ لأنه لا يكونُ أفعلُ وصفاً والهمزةُ المضمومةُ والمكسورةُ كالمفتوحةِ ألا تَرى أنك تسوّي بينَ أَبلم وإِنْمه وإصليتِ وأَرُونَان وإخاص وإنَّها هي مِنَ الصلتِ والرونِ والمخضِ وكذلك: ألند إِنَّها هُوَ مِن أللهِ وأسكوبٌ إِنَّها هُوَ مِن السَّحْبِ ولا تزادُ الهمزةُ غيرَ أولِ إلاّ بثبتٍ فَمِنْ ذلك: ضَهياء هي زائدةً وأسكوبٌ إِنَّها هُوَ مِن السَّحْبِ ولا تزادُ الهمزةُ غيرَ أولِ إلاّ بثبتٍ فَمِنْ ذلكَ: ضَهياء هي زائدةً لأنك تقولُ: شَمْلُكُ شَامُلُ لأَنْك تقولُ: شَمْلُكُ شَامُلٌ لأَنْك تقولُ: شَمْلُكَ الربحُ.

الثاني: الألف:

الألفُ لا تزادُ أولاً، وذلك تقالُ لأنبا لا تكونُ إلا ساكنة ولا يجوزُ الابتداء بساكنِ وتزادُ ثانيةٌ في (فَاعلِ) ونحوهِ وثالثة في جادِ ونحوهِ ورابعة في عَطْشَى ويمغزَى وحُبْلَ ونحوهنَ وخامسة في جلبلاب وجَحْجَبَى وحَبَنُعلى فيخو وَلكَ ولا تلحقُ الألفُ رابعة فصاعداً إلا مزيلة وهي بمنزلةِ الحمزةِ أولاً وثانية وثالثة وينب إلا أنْ يجيءَ ثَبْتُ وهي أجدرُ بالزيادةِ مِن الحمزةِ لأنبا لا تكثر ككثرتها فإنَّهُ ليسُ في الكُومِ حَرَّفَ إلا وَيعضُها فيهِ أو يعضُ الياءِ والوادِ، فإن جَاءتِ الألفُ رابعة وأول الحرفِ ونحو ذَلكَ ولا تلحقُ الحمزةُ أو الميمُ ... فهي أصلُ نحو: أفْتَى ومُوسَى؛ لأن أفْتَى (أفعلُ) ومُوسَى (مُفْعلُ) فإذًا لم يكن تُبتُ فهي زائلةً أبلاً، وأما (فَطَوطَى) فهي فَتَوْعلُ؛ لأنه ليسَ في الكلامِ فَتَوْلَى وفيهِ (فَعُوعلٌ) مثلُ: عَنُولُل وحَبَركى ولم يُبعلُ فَعَلْمَلُ فَاللهُ إذا الحرفِ ما ينهبُ فيه كما وجَبَ في الحمزةِ إذًا كانتُ أولاً رابعةً فهي زائلةً فهي زائلةً فهي زائلةً فهي أصلًا أولى بهِ من بَابٍ صَمَحمتِ ودَمكمكِ زَعَمَ أَنَّ الواوَ لا يكونُ أصلاً في بناتِ الثلاثِةِ فصاعداً فلذلكَ قالَ: قَطَوطَى فَعُوْعَلُ فالألفُ إذا لحقت رابعةً فهي زائلةً، وإن لم يشتقَ مِن الحرفِ ما ينهبُ فيه كها وجَبَ في الحمزةِ إذًا كانتُ أولاً رابعةً.

الثالثُ: الياءُ:

وهيَ تكونُ زائلةً إِذَا كانتُ أُولَ الحرفِ رابعةً فصاعداً كالهمزةِ في الاسم والفعلِ. نحو: يَرمع ويَربوعِ ويَضربَ وتكونَ زائدةً ثانبةٌ وثالثةً في مواضعِ الألفِ ورابعةً في نحو: حذريةٍ وهي قطعةً منَ الأرضِ وقنديلِ وخامسة نحو: سُلَحفيةٍ. وتلحقُ إِذَا ثنيتَ قبلَ النونِ الياءُ أُختُ الأَلْفِ فإِذَا جَاءتُ في كَلَّمَةٍ تَذَهْبُ فيها اشْتَقَتْ مَنَّهُ فَهِيَ زَائِدَةٌ نَحُو: حَذَيْمٍ إِنَّها هُوَ مَن حَدْمَتُ وعثيرِ إِنَّهَا هُوَ مَنْ عَثَرَتُ وَسَلَقَيْتُهُ إِنَّهَا هُوَ مَنْ سَلَقَتُهُ وَقَلْسِيتَهُ وَتَقَلَّسَ لأنتَهُم يقولُونَ: تَقَلَنَسَ وتَقَلَسَ ومِنْ ذَلَكَ قُولُهُم في عيضموزِ عضانيزَ وفي عَيطموسٍ: عَطَاميسَ ومثلُ ذَلَكَ ياء عِفْرِيةٍ وزِيْنِيَةٍ لأنكَ تقولُ: عِفْرٌ وهَفَرهُ وَزَبَّنَهُ فمتى جاءتْ ملحقةٌ فحكمُها حكمُ الزيادةِ، وإن جاءتُ الياءُ في حرف لا يجيءُ على مثالِ الأربعةِ والخمسةِ فهي بمنزلةِ ما يشتق منهُ ما ليسَ فيهِ زيادةً لأَنكَ إِذَا قلتَ: خَمَاطةً ويَربُوعٌ كانَ بمنزلتهِ لو قلتَ: رَبعْتُ وخَطْتُ؛ لأنه ليسَ في الكلامِ مثلُ: سَبَطرٍ ولا مثلُ: دَمْلُوحٍ ويَهْيَرُ يَفْعَلُّ؛ لأنه نيسَ في الكلامِ فَعْيَلُ ولو كانتُ يَهْيرُ خَفَفَةُ الرَاءِ لَكَانَتِ البَّاءُ هِيَ الزَّائِدَةُ؛ لأن البَّاءَ إِذَا كَانَتَ أُولاً بِمَنزَلَةِ الهَمزةِ أَلاَ تَرَى أَن يَرْمَعَا بِمَتْرَلَةِ أَفَكَلِ. قَالَ: ولا في الكلامِ أيضاً (يُفْعِلُ) اسهاً ولكنَّهم قد يقولونَ: يَهْيَرُ خفيفٌ وفي الكلام مثلةُ فليًّا قالوهُ علمنا أنَّهُ مشتَّقًا منهُ، وأمَّا بأجِيجُ قالباءُ فيهِ مِنْ نفسِ الحرفِ لولا ذلكَ لأدغموا كياً بدغمونَ في مُفْعَلِ ويَغْمَلُ وَإِنَّهَا النِّالَا ثَمَّا كُمَّنَا كميم مَهْددٍ. ويَستعورُ الياءُ فيهِ أصليةٌ بِمَنْزَلَةِ عَيْنِ غَضْرَفُوطٍ؛ لأن الحَرَوَّفُ الزَّرَائِلَا لَكَ تَلَحَقُ بَبْنَاتِ الأربِعةِ أُولاً إِلاَ المبهُ التي في الاسم الذي يكونُ على فِعْلِه.

## الرابعُ: الواوُ:

وهي تؤادُ ثانية في: حَوْقُلِ وصَوْمَعةِ ونحوهما وثالثة في: قُعودِ وعَجُوزِ وَقَسْوَرِ ونحوها ورابعة في بُهُلُولِ وقرنُوةِ وخامسة في قَلْنُسوةِ وقَمَحْدُوةِ ونحوهما وفي: عَضْرَفُوطِ كَما لحقتِ الباءُ خَنْدَريس وهي كالياءِ إِذَا أَلِحقت بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ والأربعة ببناتِ الحمسةِ فهي الباءُ خَنْدَريس وهي كالياءِ إِذَا أَلِحقت بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ والأربعة ببناتِ الحمسةِ فهي زائدةٌ في الأسهاء والأفعالِ التي يشتقونَ منها فالذاهبُ فيدِ بمنزلةِ الهمزةِ أُولاً أَن يجيء تَبْتُ وهوَ أُول أَنْ تَكُونَ زائدةً مِنَ الهمزةِ قالوا: جَهْوَرْتُ وإِنَّها هيَ مِنَ الجَهارةِ وَقَسُورٌ مِنَ الإقتسارِ وعُنْفُوانٌ إِنَّها هُوَ مِنَ القَراحِ وأَمَّا: وَرَثْتُلُ فالوادُ مِنْ نفسٍ وعُنْفُوانٌ إِنَها هُوَ مِنَ الوَادُ مِنْ نفسٍ وعُنْفُوانٌ إِنَها هُوَ مِنَ الوَادُ مِنْ نفسٍ

الحرف؛ لأن الواق لا تزادُ أولاً أبداً وقَرْنُوَةً: فَعْلَوةً؛ لأنه لَيسَ مثل قُحْطُبةٍ فهوَ بمنزلةٍ ما أذهبهُ الاشتقاقُ.

#### الحَمَّانَ: الحَاةُ:

وهمي تُزادُ لِتَتَعَين عِهَا الحركةُ وقد بينا ذلكَ وبعدَ أَلفِ المَدُ الندبة والنداء: واغلاماهُ ويا غُلاماهُ.

#### السادسُ: الميمُ:

وهي تُزادُ أولاً فِي: مَفَعُولِ ومَفعلِ ومُفَعلِ ومِفْعَالِ والمَيمُ بِمِنزِلَةِ الأَلْفِ يعني الهمزة فموضعُ زيادتِها كموضع زِياتِها وكثرتُها ككثرتِها إذا كانتُ أولاً في الاسم والصفةِ فَمَنْهِجٌ: مَفْعِلُ لذلكَ فأمَّا المِعزَى فالمَيمُ مِنْ نفسِ الحرفِ لقولِكَ: مَعْزٌ ومَعَدُّ مثلهُ لقولِهُم: كَتَعدَد لقلةِ (مَتَفْعَلَ) في الكلام، وأما مسكينٌ فمن تَسكَّنُ وقِالِهِإِنْ تَقسكنَ مثلُ تَمَدرَعَ في المدرعةِ.

وتُقعلَ شاذًا، وأما منجنينٌ فالميمُ فيوامن نفسِ الحَرْفِ صارَ الاسم رباعياً لأنك جعلتَ النونَ مِنْ نفسِ الحَرْفِ والزياداتُ لا تلحقُ بناتِ الأربعةِ أولاً إلا الأسهاء الجارية على أفعالها نحو: مَدَحرج، وإن جَعَلْتُ النونَ زائدةً لم يجزّ أَنْ تَكُونَ آلْبَمُ زَائدةً فيجتمعُ حرفانِ زائدانِ في أولِ الاسم وهذا لا يكونُ في الأسهاء ولا الصفاتِ التي ليستُ على الأفعالِ المزيدةِ.

والهمزةُ التي هيّ نظيرةُ الميم ولم يقعُ بعدَها أيضاً زائدٌ في الكلامِ فَمَنْجَنيقٌ بمنزلةِ عَنثْريسٍ فهيّ فَنْعَليلٌ والنونُ زائدةٌ ويفوي ذلكَ قولُهم: تجانيقُ فَحذَفوا النونَ ومَنْجَنونٌ فَعْلَلُولٌ بمنزلةٍ عَرْطليلٌ إلاّ أَنَّ موضَع الياءِ واوّ ويجمع مَنَاجِينُ.

فالمهمُ أصليةٌ لِما أخبرتُكَ وكذلكَ مهمُ مَأْجِجٍ ومَهْدَدٍ ولو كانتا زائدتينِ لأدغمتا كَمَردٌ وَمَفَرٌ وَإِنّها مَهْدَدٌ ملحقٌ بِجَعْفَرِ ومِرْعِزاءُ (مِفْعِلاءُ) ولكنْ كسرتِ المهمُ إِنباعاً للكسرةِ التي في العينِ كما قَالُوا: مِنْخِرٌ يَدلُّ على ذَلك قولُم: مرْعزَّى ومِكورًى مثلهُ وهوَ العظيمُ الروثةِ مأخوذٌ مِنْ كَوْرَهُ إِذَا جَمَةُ وقالُوا: يَهَيَرِي فليسَ شيءٌ مِنَ الأربعةِ على هذَا المثالِ لحقتهُ أَلفُ التأنيثِ؛ لأن (فَعْلَلَى) لم يجيء. وقالُوا: يَهْيَرٌ فحذفوا كما قالُوا: مِرعِزٌ وقالَ بعضُهم: مِكُورٌ.

وقالَ سيبويه: مَراجِلُ ميمُها مِنْ نفسِ الحرفِ قالَ العَجاجُ: بشيةِ كشيةِ الْمُمَرجَلِ. والْمُمَرجَلُ: ضربٌ مِن ثبابِ الوشي والميمُ إذا جاءتُ في أولِ الكلامِ فإنَّهُ يخكمُ بزياديمِا، فإن جاءتُ غيرَ أولِ فإنَّها لا تزادُ إلا بَثبتِ لقلِتها وهي غير أولِ زائدةٌ وقالوا: ستُهمٌ وزَّرقمٌ

يربدونُ: الأَسْتَةُ والأَزرقَ.

### السابعُ: النونُّ:

وهيّ تزادُ في فَعْلاَنَ خامسةً: عَطْشانُ ونحوه. وسادسةً في زَعْفَرانِ ونحوهِ ورابعةً في: رَعْشنِ والعِرْضْنة ونحوهِما وفيها يصرفُ مِنَ الأسهاء وفي الفعلِ الذي تدخلةُ النونُ الحقيقةُ والثقيلةُ.

وفي تفعلينَ وفي فعلِ النساءِ إذًا جمعتَ نحو: فَعَلنَ ويَفْعلنَ وفِي تثنيةِ الأسهاء وجمِها وفي (نَفْعلُ) تكونُ أُولاً وثانيةَ في عَنْسَلُ وثالثةً فِي قَلَنْسوةٍ.

وتكثر في فِعُلانٍ وفُعلانٍ للجميج

وتكثر في فِعْلانِ مصدراً، وأما لَمُثَلاثُ فَعْلَ لَكَتَال سيبويه: النونُ فيهِ بَدَلُ مِنْ همزةِ (حراءً) ولا يجعلُها زائدة فيها خَلا ذا إلاَ بَشِينَ اللهِ السيبينية النونُ فيهِ بَدَلُ مِنْ همزةِ (حراءً)

وَلَوْ سَمِيتَ رَجَلاً: تَهَشَّلاً أَو تَهْسَراً لَصَرَفَتُهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ زَاتِداً كَالِيَاءِ وَالْأَلْفِ وَكَذَلْكَ نُونُ عَنْتُرِ لا تَجْعَلْهَا زَائِلَةً فَأَمَّا عَنْسَلَّ فَالنَونَّ زَائِلةً لأَهْمِ يَرِيدُونَ: الْعَشُولُ وَكَذَلْكَ الْعَنْبُسُ؛ لأنه مِشْتُقٌ مِنَ الْعَبُوسِ وَنُونُ عَفَرْنَى زَائِلةً مِنَ الْعِفْرِ وَنُونُ بُلَهْنِيةٍ مِن قَولِكَ: عَيْشَ أَبْلَهُ وَنُونُ فِرِسِنْ لأَنَّهَا مِن فَرَشْتُ وَنُونُ خَنْفَقِينِ؛ لأن الحَنْفَقِيقَ الحَقِيفَةُ مِنَ النَسَاءِ الجَرِيئَةُ.

قال سببويه: وإنّما جعلَها مِنْ خَفَقَ بَحْفَقُ كَمَا لَمُغَفُّ الربحُ يِقَالُ: دَاهِيةً خَنْفَقِيقٌ. ومِنْ ذلك: البَلَنصَى تقولُ للواحدِ: البَلَصُوصُ ومثلُ ذلكَ مَقَنْقلُ وعَصَنْصَرٌ لأنكَ تقولُ: عَقَاقيلُ وتقولُ: عَصَاصِيرُ وصُصَيصِيرٌ ولَو لم يوحدُ مَذَانِ لكانتِ النونُ زائدةً؛ لأن النونَ إذَا كانتْ ثالثةً ساكنةً في هذا المثال فهي زائدة ولا تُجملُ النونُ فيها زائدةً إلاّ باشتقاق مِنَ الحروفِ ما ليسَ فيه نونُ لِأَنْهَا تَكُثُرُ فِي هَذَا وَتَلْحَقُ الْبِنَاءَ بِالْبِنَاءِ فِيهَا كَانَ عَلَى خَسَةِ أَحْرِفِ نَحُو: حَبَنْظَى وَجَحَنْفَلِ وَذَلَنْظَى وَقَلَنْشُوةٍ وَهَلِهِ النَّونُ فِي مُوضِعِ الزَّوائَذِ نَحُو أَلْفَ عُذَافِرٍ وَوَاوَ فَذَوكُسِ وَيَاء سَمَيَدَعٍ.

والنونُ والألفُ يتعاورانِ الاسم في معنى واحد نحو: شَرَنبِ وشُرابت وجَرَنْفسِ وجُرَافس وقالوا: عَرَنْتُنَ وعَرَثُنَ فحلفوا كُعَلَيْظِ ومَا جاءَ من هذَا بغيرِ نونِ نحو: عُوطَظِ وجُنْدبِ وعُنْصَلِ وَخُنْفَسٍ وعُنْظَبِ النونُ زائدةً؛ لأنه لا يجيءُ على مثالي: فُعْلَلِ شيءٌ إلا وحرفُ الزيادة لازمٌ لَهُ وأكثرُ ذلكُ النونُ ثانية فإنّها جعلتْ نوناتهن زوائد؛ لأن هذَا المثالَ تلزمهُ حروفُ الزوائدِ كها جعلتِ النونات فيها كانَ على مثالِ احْرَنْجَمَ زائدةً؛ لأنه لا يكونُ إلا بحرفِ الزيادةِ وما اشتقَ مِنْ هذَا النحوِ عما ذهبتْ فيه النونُ قُنَبُرُ لأنهم قالُوا قُبَرٌ لَو لم يشتق منهُ ولا من تُرتبُ لكانَ على منازلةِ الإشتقاقِ وكذلكَ: سِنداوٌ وَحِنْطَاقُ للزومِ النونِ والوادِ هذَا المنالَ، وأما ثونا دِهِقانِ وجَنِيطانِ فلا تجعلُها زائدتينِ لقولِم: تَدهَقَنَ وتَشيطنَ.

وإذا جَاء شيءٌ على فَعَلانَ فلا تحتاج فيه إلى الاهتئتائي، لأنه لم يجي، شيءٌ آخرهُ من نفس الحرف على هذا المثال فإذا رأيت الشيء فيه من عورف الزيادة، ولم يكن على مثال ما آخرهُ من نفس الحرف فالجعلة بمنزلة المشتق الذي تسقط معه حروف الزيادة، وأما جُنْدَبُ فالنونُ فيه زائدةٌ لأنّك تقولُ جُدُبَ لولا ذلك لكانت أصلاً ونونُ عُرنُدِ زائدةٌ لقولهم: عُرُدٌ ولأنّهُ لَبْسَ في الأربعةِ على هذَا المثال، وإذا كانت ثانية ساكنة فلا تزادُ إلا بشيت، وذلك تخذذ وخَرْنَق، وأما كُنَهُ بُلُ فالنونُ فيه زائدةً الأنه ليسَ في الكلامِ على مثال سَفَرْ جل وقَرنُفُل مثله، وأما القَنْفَخُرُ فالنونُ ذائدةٌ لأنك تقولُ: قُقَاخِريُّ في هذَا المعنى.

وكِتَتَأَلَّ النونُ زَائِلةً؛ لأنه لَيْسَ مُثلُ جُرْدَخْلِ بِقَالُ: خُتَنَّعَبَةٌ وخِتَنَّعبَةٌ بكسرِ الِخَاءِ وضمُها إذَا كانت غزيرةٌ.

الثامنُ: التاءُ:

وهيّ تؤنثُ بهَا الجياعةُ نحو: منطّلقاتٍ. ويؤنثُ بها الواحدُ نحو: هذِه طلحةُ وحزةُ ورهمة وبنتٌ وأختٌ وتلحقُ رابعةً نحو: سَنْبتةٍ وخامسةً نحو: عَفْريتٍ وسادسةٌ نحو: عَنَكبوتٍ ورابعةً أُولاً فصاعداً في تَفعلُ أنتَ ونَفْعَلُ وفي الاسم كَتِيجُفافٍ وتَنْضُبٍ وتُرُّتَبٍ فَالذِّي بِينَ لَكَ أَنَّ النَّاءَ زَائِدَةً فِي تُنْضُبِ أَنَهُ لَيْسَ فِي الكلامِ مثلُ جَعْفرِ وكذلكَ النتفلُ لأكمُّهم قاد قَالُوا: النَّتَفُلُ فهلاً بمنزلةِ ما اشتقَّ منه ما لا نَّاءَ فيهِ وكذلكَ تُرْتَبٌ وتُدْرَأُ لاَّنَّهما مِنْ رَتبَ ودَّرَأً وكللكَ جَبَرُوتٌ ومَلكوتٌ لأَنْهَمَا مِنَ المُلْكِ والجَبَرَيَةِ وكَلْلُكَ عَفْرِيتٌ؛ لأنه مِنَ العِفْرِ وكذلكَ عِزُوينتٌ؛ لأنه ليس في الكلام فِعُويلٌ ولا يجوزُ أَنْ يكونَ: عِزويتٌ (فِعَلِيلٌ)؛ لأن الواق لا تكونُ أَصَلاً في بَنَاتِ الأربعةِ وكذلكَ: الرَّغَبُوتُ والرُّهبُوتُ؛ لأنه مِنَ الرغيةِ والرُّهبةِ وكذلكَ: التُحليءُ والتَّحلثةُ لأنَّهَا مِنْ حلاتُ وحِلثتِيِّ وكذلكَ السنبتةُ مِنَ الدهرِ؛ لأنه يقالُ: سنبةٌ مِنّ النهرِ وكذلكَ التَّقَلُّمِيَّةُ لأَنْهَا عَنْ قَدِيْتُ وَكُوْكُافِ: التَّربُوتُ؛ لأنه مِنَ الذَّلولِ يُقالُ للذلولِ مُذَرِّبٌ والنَّاءُ الأُولَى مَكَانُ الدَّالِ كُلِمُ اللَّهِ اللَّهِ لَكُولَجِ فِي النَّوْلَجِ وَكِيا قالوا: سِنَّةٌ فأبدلوا النَّاءَ مَكَانَ الدَالِ ومكانَ السينِ وكَمَا لَمُوْلَقِينَ كَيْمِينَ وَكَا لَمُوالَّتُهُ وَالتَّخرِبُوتُ لأُنْهُم قالوا: عَنَاكِبُ وقالوا: العَنكِباءُ فاشْتَقُوا منهُ ما ذهبتْ فيه التاءُ وكذلكَ: تاءُ أخبَ وينتِ وثنتينِ وكِلتا لحقن للتأتيثِ وبنينَ بناءً ما لا زيادةَ فيهِ مِنَ الثلاثةِ وكذلكَ ثاءٌ هَنْتٍ ومَنْتٍ يريدُ: هَنَةُ ومَنَةً وكذلكَ: التِّجفافُ والتَّمثالُ لأنُّها مِنْ جَفُّ ومثلُ وكذلكَ: التنبيتُ والتَّمتينُ لأنُّهما من المُتنِ والنَّباتِ ولَوْ لَمْ يجيء ما تفعبُ فيهِ النَّاءُ لعلمتَ أَنَّهَا زائدةٌ؛ لأنه لَيْسَ في الكلام مثل: . قَنْدَيْلِ وَمثلُ ذَلْكَ; التَّنُوطُ؛ لأنه لبسَ في الكلامِ مِثالُ (فَعَلَّلٍ) وِهوَ من نَاطَ يَنُوطُ ومثلهُ التّهبطُ وتُزْنَمُوتٌ مِنَّ التَّرْنَمِ.

واعلم أنَّ التاءَ لم نجعلُ زائدةً فيها جاءتْ فيهِ إلاَّ بشِتٍ لأَنَّهَا لم تكثرُ في الأسهاء والصفاتِ ككثرةِ الأحرفِ الثلاثيةِ نعني: الألف والناءَ والواوَ والهمزةَ والمبمّ وإنَّها كثرتُها في الأسهاء للتأنيثِ إِذَا جَمَعْتُ أَو الواحدة التي الهاءُ فيها بَدلٌ مِنَ التاءِ إذا وفَعَتْ ولا تكونُ في الفعلِ ملحقة ببناتِ الأربعةِ فكثرتُها في هذَا في الافعالِ في افتعلَ واسْتَفْعَلَ وتَفَاعلَ وتَفَوعلَ وتَفَعُولَ وَتَفَعَّلَ وَكَثَرَتَ فِي (نَفَعَّلَ) مصدراً وفي تَفْعَالِ وفي التَفْعيلِ ولا تكونُ إلاّ مصدراً وحقَّها أَنْ لا تجعلَ زائدةً إلاّ بَثبتِ.

التاسعُ: السينُ:

تزادُ في استفعلَ.

العَاشرُ: اللامُّ:

وهيَ تزادُ في ذلكَ وفي عَبْدُل.

فأمَّا الزيادةُ من غيرِ حروفِ الزيادةِ فأن يتكوَّر الحرفُ إذا جاوزتِ الثلاثةُ نجو: قَوْدَدِ ومَهْدَدٍ وقُعْدَدٍ ورِمْدِدٍ وجُبُنَّ وخِدَبُ وسُلَّمٍ وَدِنَّبٍ وكَلَلْكَ جَبِعُ مَا كَانَ مِن هَذَا النحوِ وكذلك: شِمْلالٌ وبُهْلُولٌ وعَدَبَّسٌ وصَمَحمعٌ ويَرَهْرَهةٌ هذًا ضوعفتُ فيهِ العينُ واللامُ والذي أذهبُ إليهِ في جميع هذَا أَنَّ الزوائدَ: الثاني الذِي قَد تكررَ.

واعلم أنَّ النحويينَ قد جعلوا الفاءَ والعينَ واللامَ أمثلةً للحروفِ الصحاحِ فيقولونَ: بَمُلُ وزنهُ: فَمُلُ وجِمَالُ: فِعَالُ وجَيلٌ نَعِيلٌ وَصَجُورٌ: تَمُولُ وضَارِبٌ: فَاعِلُ فيوازنون الأصول بالأصولِ مِنَ الفاءِ والعينِ واللامِ وينعلقونَ بالزَّواتيَّ بَالْمَاظِيمُا قُإِدَا قالوا: فاءٌ هذِا الحرفُ وواوَّ أو ياءٌ وكذلكَ إذا قالوا: عينهُ كذَا أو لامهُ كذَا أو ياءٌ وكذلكَ إذا قالوا: عينهُ كذَا أو لامهُ كذَا فإيا يعنونَ الثاني الأصلي الذي هُوَ عينٌ والثالثُ الأصلي الذي هُوَ لامٌ فإذَا تكررَ الحرفُ الأصلي بعدَ تمام الثلاثةِ كرروا اللامَ.

الثاني مِنَ القسمِ الأولِ:

وهوَ الإِبدالُ لغيرِ إدغامِ وهوَ أحدَ عَشَر حَرِفاً ثبانيةٌ مِنها مِنْ حروفِ الزُوائِدِ وثلاثةٌ مِنْ غيرهنٌ: الهمزةُ والألفُ والياءُ والموارُ والتاءُ والدالُ والطاءُ والمبمُ والجبمُ والهاءُ والنونُ.

الأولُ: الممزةُ:

وهيّ تبدلُ من ثلاثةِ أَشياءٍ: تبدلُ مِنَ الباءِ إِذَا كَانَتْ لاماً في نحو: قَضَاءِ وسِفَاءِ كَانَ الأصلُ: قَضَاي وسِفَاي؛ لإنه من: قَضيتُ وسَفيتُ والملحقُ بمنزلةِ الأصلِ وذلكَ: القَيْقَاءُ والزَّيزاء بعنزلةِ العَلْياءِ ملحقٌ بِسردَاحِ ويدُلُّكَ على أَنْهَا ملحقةٌ زائدةٌ أَنَهُ لا يكونُ في الكلامِ علَى مثالهِ إلاَّ مصدرٌ.

ويدلُّكَ علَى أَنَّ الهمزةَ في: قَيْقَاءِ وزِيزاءِ مبدئةٌ مِنْ ياءٍ قولهُم: قَواقِ فجعلوا الياءَ الأُولى مبدلةً مِنْ وادٍ مثلُ (قِيلَ) فِعِلْباءُ وقَيْقَاءُ. مثلُ دِرحايةِ وإنَّها هيّ فِعْلايةٌ.

وتبدلُ مِنَ الواوِ إِذَا كَانَتْ لَاماً نحو: كِسَاءٍ. وعَزَاءٍ تبدلُ مِنَ الواوِ إِذَا كَانَتِ الواوُ عَيناً مضمومة في أَدورٍ وأَنورٍ ولكَ أَنْ لا تجمزُ وكُلُّ واوِ مضمومة لكَ أَن تهمزُها إِنْ شئتَ إِلاّ واحدةً فإنَّهم اختلفوا فيها وهو قولهُ عَز وجَلَ: (وَلاَ تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُم). وما أشبهها مِنْ واوِ الجمعِ فأجازَ بعضُ الناسِ الهمزة وهم قليلٌ والإختيارُ غير ما قَالُوا، وإذا اجتمعتْ واوانِ في أولِ الكلمةِ ولم تكنِ الثانيةُ مَلة فالهمزةُ لازمةٌ تقولُ في تصغيرِ واصلٍ: أويصل.

قالَ سيبوبه: سألتُ الحليلَ عن فُعُلِ مِنْ وَأَيْتُ فقالَ: رُوْيٌ فقلَتُ فيمَن خفَّفَ فَقال أُويٌّ فأبدلَ مِنَ الواوِ همزةَ وقال: لا ثلتفي وأواله فَيُ أَوْلِ الحَرْفِ.

قالَ المازنِ: الذي قالَ خَطَأً ﴿ لَا تُسَلِّمُونَ النَّانِيةِ منقلبةٌ مِنْ همزةٍ؛ فإنْ كانتِ الواوُ أولاً وكانتُ مضمومةً فأنتَ في همزِيعاً بَاللَّهَاءِ ﴿ ثَكَا لَى رَعَلَا وأَجوةٌ من وجوهٍ، وإن كانتْ غيرَ مضمومةٍ فَقَد جاءً الهمزُ في بعضٍ ذلكَ نحو: إسادةٍ في وِسَادةٍ وإشاحٍ في وشاح.

وتبدل مِنَ الألفِ المنقلبةِ ومِنَ الألفِ الزائدةِ إِذَا وقعتْ بعدَّ أَلفِ، وَفلك (فَاعلُ) إِذَا اعتلَّ فَعَلَ منهُ نحو: قَامَ فهوَ قَائمٌ وبَاعَ فهوَ بائعٌ ومِنْ شَأَيْهِم إِذَا اعتلَّ الفعلُ أَنْ يُعل اسمُ الفاعلِ الجاري عليهِ وكانَ أصلُ قَامَ: قَوْمَ وأصلُ باغَ: بَيعَ فأبدلتِ الباءُ والواوُ أَلفينِ فليًا صرف منهُ فَاعل وقَعَتِ الأَلفُ بعد أَلفِ فَلَم يمكنِ النطقُ بهيا لأَلها ساكنتانِ والألفُ لا تتحركُ فقلبتَ همزة وتبلَ: إِنّها هُمزتُ؛ لأن أصلَ الباءِ السكونُ في: يَقولُ وبِيبعُ فوقعتْ بعدَ تتحركُ فقلبتَ همزة وتبلَ: إِنّها هُمزتُ؛ لأن أصلَ الباءِ السكونُ في: يَقولُ وبِيبعُ فوقعتْ بعدَ ساكنِ فَهمزتُ وكذلكَ الألفُ الزائدةُ إِذَا وقعَتْ بعدَ أَلفِ نحو أَلفِ رِسَالةٍ إِذَا جعتَها قلتَ: رَسَائلُ؛ لأن الألفَ وقعتُ بعدَ أَلفِ فهمزت وشبهت ياءَ صحيفةٍ وواوَ عَجُوزٍ بأَلفِ رسالةٍ فقالوا؛ صحائفُ ورَسائلُ وعَجائزُ فهمزوا، وأما قولُم: الشَّقاوةُ والنَّهَايةُ، فإن هذَا بُنيَ مِنَ المُاءِ في أُولِ أحوالهِ.

فلم تكنّ الياءُ والواوُ حوفَ إعرابٍ فيها ولَو بُنيَ على التذكير كانَ مهموزاً كقولهم: عباءةً وصّلاءةٌ وعَظَاءة وهذَا أَصِنُلُ قَبْلَ دخولِ الهاءِ، وأما قولُم: غَوْغَاء ففيها قولانٍ: أمَّا مَنْ قالَ: غَوْغَاءُ فَلَم يَصَرفُ وهِنَ عَندَهُ بِمِنزَلَةِ: القمقامِ غَوْغَاءُ فَلَم يَصِرفُ فهي عندَهُ بِمِنزَلَةِ: القمقامِ والهمزةُ مِنْ واو وأبدلوا الهمزةَ مِنَ الهاءِ في موضعِ اللامِ من ماءٍ يَدلُّ على ذلكَ تصغيرُها مُوريةٌ وفي الجمع مياةٌ وأمواةً.

وزعَم أَبُو زيد: أَنَّ العربُ تقولُ: ماهتِ الركيةُ غَوهٌ موهاً إِذَا ظهرَ ماؤها وأماههَا صاحبُها يميهها إماهةً.

الثاني: الأُلفُ:

الألفُ تبدلُ مِنَ الياءِ والوادِ والحمزةِ والنونِ الخفيفةِ.

الضربُ الأولُ: إبشالُ الألفِ من الياءِ:

وهيَ تبدلُ مِنها في ثلاثةِ مَواضع:

الأولُ: تبدلُ وهي لامٌ وعينٌ وفاءٌ أَمَّا الْفَاحَ لِمَعْتُ وَفَاهِمُ الْمَا أَنْ الْمَا الْفَاحُ الْمَعْتُ وقضيتُ إذًا وقعتِ الباءُ والواوُ أَلفا لاَئها في موضع موقعاً تتحركان فيه مثلُ ضَرَبَ قُلتَ اللّهِ والواوِ إِنَّا وقعتا بهذهِ الصيغةِ وكذلكَ: يَرمي حرفِ متحركِ وقبلُها فتحةٌ وكذَا حقَّ الباءِ والواوِ إِنَّا وقعتا بهذهِ الصيغةِ وكذلكَ: يَرمي ويَرى، وإذا كانَ الماضي مِنْ هَذَا على (فَعَلَ) فمضارعهُ على يَقْمِلُ يلزمُ العينَ الكسرة لتثبتِ الباءُ واواً وكذلكَ فَعُلَ فيه مِنَ الواوِ نحو: غَزَا يلزمهُ الباءُ ولا يقعُ فيهِ (يَقْعُلُ) كبلا تنقلبَ الباءُ واواً وكذلكَ فَعُلَ فيه مِنَ الواوِ نحو: غَزَا يلزمهُ يَغُمُلُ فتقولُ: يَعْدُلُ فَعُلَ فيه مِنَ الواهِ نحو: غَزَا يلزمهُ يَغْمُلُ فتقولُ: يَغْدُلُ فتقولُ: يَغْدُلُ في اللهمُ ياءٌ؛ لأنه مِنْ خَشِيَةُ وتقولُ: غَشيتُ فالأصلُ واوّ؛ لأنه مِنَ الغباوةِ، وأما فَعُلَ فلا يكونُ فيها لامه ياءٌ.

ويكونُ لامهُ واوٌ نحو: سَرُوَ يَسروُ ولم يقعُ هذَا في الباءِ استثقالاً لَهُ لأَكْهُم قد يفرونَ من الواهِ إلى الباءِ.

والباءُ إذا كانت ملحقة فحكمُها حكمُ الأصلِ تُعلَّ كها تعلُّ نحو: سَلْقَيتُ وَجَعْبَيْتُ تقول: سَلْقَى وجَعْبَى. واعلم أنّ آخر المضاعف من بنات الياء بجري بخرى ما ليس فيه تضعيف فحكمُ: حييتُ حكمُ خشيتُ فالموضعُ الذي تعلَّ فيه لامُ خييتُ تعلَّ لامُ حييتُ فتقولُ؛ حيي يجيا كها تقولُ: خيي بخيري بخشي بخشي بخشي بخشي بخشي بخشي بخشي وقالوا تحياً كها قالوا عضي في فق أن تعلَّ لامه وعينهُ فيختلُ وتقولُ: عَيا كها تقولُ: عَناكَ ويَحيا مثلُ بخشي وكذلك يعيى وقالوا تحياً كها قالوا عَشَى فإذَا وقع شيءٌ بن التضعيف بالياء في موضع تلزمُ ياه يخشي فيه الحركةُ وياء يومي وكانت حركةً غيرَ مفارقةٍ، فإن الإدخام جائزٌ فيه، وذلك قولُك: قد حي في هذا المكانِ وقد عي بأفره، وإن شعت قلت: قد حيي والإدخام أكثرُ؛ لأن لام رَمّى وحَيْنِي في هذا المكانِ وقد عي بأفره، وإن شعت مارتُ حيي والإدخام أكثرُ؛ لأن لام رَمّى وحَيْنِي في هذا الموضع بمنزلةِ الصحيح إذا كانًا قد لزمها الحركةُ ولم يُعلَّ وقالَ عَر وجلً : (ويعيى مَنْ حَيٌ عَنْ بَيْنَهُ) وكذلك قولُم: حياةٌ وأحيةٌ لاَنْكُ بمنزلةِ مُدَّ وأُمِدٌ وقالَ عَر وجلً : (ويعيى مَنْ حَيٌ عَنْ بَيْنَهُ) وكذلك قولُم: حياةٌ وأحيةٌ لاَنْكُ بمنزلةِ مُدَّ وأمِدٌ لازمةٌ فإذَا قلتَ: فَعلُوا بمنزلةِ مُدَّ وأمِدٌ الناءَ الحركةُ ورَجلٌ بَيْهُ وقومٌ أُعِياءُ لأن الحركة لازمةٌ فإذَا قلتَ: فَعلُوا وأَنْهِلُوا قلتَ: حَيُوا كيا تقولُ حَيْمُ في الباءُ النا حركتها قَدْ وَالتُ كيا زَالتُ في: وأَنْهِلُوا قلتَ: حَيُوا كيا تقولُ حَيْمَ المُنْهُ المناهِ وأحياً المناءُ وألله المناعرة في الباء وأحيُوا مثلُ أَخْشُوا. وأنه المناعرة في الباء وأحيُوا مثلُ أَخْشُوا.

وكبُّ خَسِبنَاهُم فُوارَسَ كَهُمَّسِ خَبُوا بَعْدَما مَاتُوا مِنَ البَّدُهِ آعَـُهُوا وقَذْ قَالَ بَعْضَهُم: خَيُّوا وغَيُّوا لما رأوها في الواخدِ والإثنينِ في المؤنثِ إذَا قالوا: حَيَّتِ المرأةُ بِمَنزِلَةِ المُضَاعَفِ غيرِ المُعتلُّ قَالَ الشَّاعِر:

 وتقولُ: رَجلٌ معيبةٌ فتَبينُ؛ لأن الهاءَ غيرُ لازمةٍ وكذلكَ عبِيانٌ ومُغيِبانٍ وحَيَيانٌ إذَا ثنيتَ الحَيَا الذي تريدُ بهِ الغيثَ، وأما تَحيةٌ فهيَ تَفْعِلَةٌ والهاءُ لازمةٌ.

قَالَ سيبوبه في بابِ حَبِّيتُ: وبِما جاءَ في الكلامِ على أنَّ فِعلهِ مثلُ: بِغَتُ: آيٌّ وغايةٌ وآيةٌ وهذَا ليسَ بمطردٍ وهوَ شَاذٌّ وهو قولُ الحُليلِ.

وقَالَ غيره: إنّها هي أيَّةٌ وأيَّ فَغَلَّ ولكنَّهم قلبوا الباءَ وأبدلوا مكائها الألفَ لاجتهاعهما كها تكرهُ الواوانِ وكها قالوا: ذَوائبُ فأبدلوا الواو كراهيةَ الهمزةِ، وأما الحقليلُ فكانَ يقولُ: جاءً عَلَى أَن فِعلَهُ معتلَّ، وإن كانَ لم يتكلمُ بهِ كها قالوا: قَوَدٌ فجَاءَ كأنَّ فِمْلهِ علَى الأصلِ.

وجاء استحبتُ على حَايَ مثلُ بَاعَ وقياسُ فاعلهِ أَن يكونَ حَاءٌ في مثلِ بائع مهموزٌ، وإن لم يستعملُ وكانَ أصلُ استَخيتُ استحيَتُ مثلُ استَبعتُ فأعلوا الياءَ الأولى وألقوا حركتُها على الحاءِ فقالوا: استَحَيْتُ كها قالوا: استبعثُ، قالَ سيبويه: حذفتُ لالتقاء الساكنين قالَ: وإنّها فعلوا ذلك حيث كَثْرُ في كلامِهم.

قَالَ المَارَنِي: لم تَحَدَّف لالتقاء الساكنين ولو كَانْت حلَّفْ لالتقاء الساكنينِ لردَّها إذَا قال: (هُوَ يَفْعُلُ) فَيَغُولُ: هُوَ يستحي. فاعلم.

والذي عندي في ذلك: أنّها حذفت استثقالا لمّا دخلت عليها الزوائدُ السينُ والتاءُ وقولُ المازني في هَذَا عندي أقربُ وقولُهُم للاثنينِ استَحبا دلبلٌ هلَ أَنّهُ لم تحذف لالتقاء الساكنينِ ولو ردوا في يَسْتَحي فجعلوهُ مثلُ يستبيعُ هلَ ما قال سيبويه لوجب أن يقالُ: يَسْتَحيُّ والأفعالُ المضارعةُ إذَا كانَ آخرُها معتلا لم يدخلُوا الرفع في شيءٍ مِن الكلامِ وهذا أصلُ مطردٌ فيها ولهذَا فيلً: يُحيُّ ولم تحذفِ الباءُ الأخيرةُ ولو وفعَ مثلُ هذا في الأسهاء الحذفتِ كها حذفوا في تصغيرَ عَطَاهِ وأَحُوَى فقالوا: عُطيِّ وأُحيِّ الأن الأسهاء قد تعربُ إذا أعللت أواخرَها فأمّا قولهم: يُحيى فإنّها جازَ ذلك فيه مُحييٌّ وهو اسمٌ؛ لأنه اسمُ فاعل جَاءَ على فعلِه فحكمُهُ حكمُهُ؛ لأن الأسهاء الجاريّة على أفعلِه فحكمُهُ حكمُهُ؛ لأن

واعلم أنَّ افعَاللُتُ مِنْ رميتُ بمنزلةِ أحييتُ في الإِدغامِ والبيانِ والحقاءِ وهيَ متحركةٌ تقولُ: ارماييتُ فيلزمُها ما يلزمُ ياءَ أحييتُ وكذلكَ افعللَتُ وتقولُ: ارْمَويَّ في هَذا المكانِ كها قَلَتَ: حُيِّ وَأُحِيِّ فَيُوا لأن الفتحة لازمةٌ ولا تقلبُ الواوُ باءٌ لأَنَّهَا كواو سُوَيرٌ وهيَ زائدةٌ لا تلزمُ وتكونُ أَلفاً في سَائرٍ.

ومَنْ قَالَ: أُحِييَ فيها قَال: أَرميني أَرْمُويَ فيها.

وافْعَلَلْتُ مِنْ حَبِيتُ بمنزلتِها مِنْ رَمَيْتُ فَافْعَلَلْتُ بِمنزلةِ ارمَيَيْتُ إِلاَّ أَنَهُ يدركُها مِنَ الإِدغامِ مثلُ ما يدركُ اقتَثَلَتُ وتبينُ كها تَبِينُ لأَنها ياءانِ في وسطِ الكلمةِ كالتاءين في وَسطِها ولكَ أَن تَخْفَيَ كُمَا تَخْفَى في التاءين لا فَرُقَ بينهها في ذلك وإنّها منعهم أَنْ يجملوا اقتتلوا مثلَ رددتُ فيلزمهُ الإِدغامُ أَنّهُ في وسطِ الحرفِ وسنبينُ ذلكَ في الإِدغام إِنْ شاءَ الله.

قالَ سيبويه: سألتُه يعني الخليلَ عن قولِهم: مَمَايًا فَقالَ: الوجهُ مَعاي وهوَ المطودُ وكذلكَ قَالَ يونس وإنَّها قالوا: مَمَايا كَمَا قالوا: مَدارَىٌ وكانتِ الكسرةُ معَ الياءِ أَثْقَلُ.

الثاني: العَيْنُ:

الألفُ تبدلُ مِنَ الياءِ والواوِ إذا كَانَنا عينينِ وَكَانَتا متحركتينِ وقبلَهما فنحة كاللام لا فَرقَ بينَهما، وذلك نحو: قالَ وبَاعَ وجَافَ وَالأَسْمَاءُ نحو: بَابٍ ودَارٍ ونَابٍ فالواوُ والياءُ تقلبُ في جميع ذلكَ لأنهما متحركتانِ قبلهما فتحنّه في المُوو مستقصى في بابٍ إبدالِ الألفِ مِنَ الواوِ هِمِي عِينٌ وقالوا: العابُ يريدونَ: العببَ فهؤلاءِ بنوها على فَعْلِ وقالوا: أَجالَ البثرُ وحَوْلَها وَهَيَ عِينٌ وقالوا: العابُ يريدونَ: العببَ فهؤلاءِ بنوها على فَعْلِ وقالوا: أَجالَ البثرُ وحَوْلَها قالَ الجرمي: فأبدلوا الألفَ مِن الواوِ. وليسَ الأمرُ عندي كمّا قالَ ولكنّهما لغتانِ؛ لأن الواوَ في قذا الموضع لا يجبُ أن تقلبَ. وقالوا: مَاتَ فأبدلوا الألفَ مِنَ الواوِ.

الثالثُ: إيدافًا مِنَ الفاءِ:

منهم مَنْ يقولُ في يَيْسَ ويَبِسَ. باتشِسُ وباتْبِسُ فأَبدلوا مِنَ الياءِ الفاءَ.

الضربُ الثاني: إبدالُ الألفِ مِنَ الواوِ:

تبدلُ الواوُ لاماً وعيناً وفاة.

الأول: تبدلُ الواوُ لاماً نحو: غَزوتُ إِذَا أَوقعتَها موقعاً تتحركُ فيهِ نحو: ضَرَبَ قلتَ: غَزَا فقلبتَ الواوّ أَلفاً لأنّها في موضعٍ حرفٍ متحركٍ وقبلها متحركٌ يَفعلُ فيهِ يلزمهُ يَفعُلُ لِتصحَّ الواوُ فتقولُ: يَغزُو وفعلتُ يدخلُ عليها نحو: شَقيتُ وهو من الشقوةِ، وأما فَعُلَ فيكونُ في الوادِ نحو: سَرُّرَ ويَسرُّر والدُّوداةُ والشوشاةُ والاصلُ: دودةٌ فقلبتُ وهَذَا مضاعفٌ كالقَمقامِ والمُوْمَاة مثلةُ بمنزلةِ المُرْمَرِ ولا تجعل الميمَ زائدةً.

قالِ سيبويه: لا تجعلُها بمنزلةٍ تَسَكنَ؛ لأن ما جاءً هكذًا والأولَ مِن نفسِ الحرفِ هوَ الكلامُ الكثيرُ ولا تكادُ تجد في هذا الضَّرب الميم زائدةً، وأما قولُهم: الفَيفَاةُ فالأَلفُ زائدةٌ لأنهم يقولونَ الفَيفُ في هذا المعنى، وأما القِيفاءُ والزَّيزاءُ فهو (فِعُلاَه) ملحقٌ بِسرداحٍ؛ لأنه لا يكونُ في الكلام مثلُ القِلقالِ إلاَّ مصدراً.

إيدالُ الألفِ مِن الوادِ وهيَّ عَيْنٌ:

الأولُ: ما الوار فيه والياءُ ثانية رَهما في موضعِ العينِ في الفِعْلِ: فَعُلَ وَفَعِلَ رَفْعُلَ تَبدلُ في جميع هذا الإلِفُ مِنَ الياءِ والوادِ، وذلك قولِمُم: قالَ وهوَ فَعَلَ مِنَ القَولِ وخَافَ فَعِلَ مِنَ الحَوفِ.

> وطَالَ فَعُلَ مِنَ الطولِ يدلُّكَ على ذلكَ طُلْبَ وَلَكِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ فَعَلَا كَالُوادِ. الثاني: ما الوادُّ فيهِ ثانبةٌ وهي في مواضع العَيْنِ في الاستها

اعلم أنّهُ ما جاءً مِنَ الأسها، وساق، وزنِ الفعلِ المعتلِ أعلَّ وما خالف منها بناءَ الفعلِ صَحَّ فالمعتلَّ نحو: بَابٍ ودَارٍ وساق، لأن ذلك على مثالِ الأفعالِ ورُبّها جَاءً على الأصلِ في الأسم نحو: الفَوْدِ والحَوْدَةِ والحَوْرَةِ وكفلك: (فَعِلٌ)، وذلك خِفْتُ ورَجلٌ خَافلٌ ومُمْلَتُ ورَجلٌ مالً ويومٌ راحٌ وقد جاءً على الأصلِ قالوا: رَجُلٌ رَوعٌ وحَوِلٌ، وأما فَمُلُ فَلَم بِينُوا بِهِ عَلَى الأصلِ كراهيةً للضمةِ في الوادِ ولما يصبرونَ إليهِ مِنَ الإسكانِ والهمزِ وقُعَلٌ في بينوا بهِ عَلَى الأصلِ كراهيةً للضمةِ في الوادِ ولما يصبرونَ إليهِ مِنَ الإسكانِ والهمزِ وقُعَلٌ في كلامِهم نحو طَالَ ويدلَّكَ على أنّهُ فُعَلَّ قولُم: طُلْتُ وطويلُ وفُعَلٌ على الأصلِ؛ لأنه لا يكونُ فعلاً معتلاً فيجري عَلى فِعْلَهِ وما لمَ يكنْ لَهُ مثالٌ في الفعلِ قَد أعلٌ لم يعلٌ، وذلك قولُم: رَجُلٌ فعلاً معتلاً فيجري عَلى فِعْلَهِ وما لمَ يكنْ لَهُ مثالٌ في الفعلِ قَد أعلٌ لم يعلٌ، وذلك قولُم: رَجُلٌ وَمُن البِيعِ بِيعٌ فَأَمًا (فُعُلُ)، فعلاً معتلاً فيجري عَلى فِعْلَهِ وما لمَ يكنْ لَهُ مثالٌ في الفعلِ قَد أعلٌ لم يعلٌ، وذلك قولُم: عَوْلُ ومِنَ البِيعِ بِيعٌ فَأَمًا (فُعُلُ)، فعلا الواق تسكنُ الإجتهاعِ الضمتينِ والوادِ، وذلك قولُهم: عَوَانٌ وعُونٌ ونَوَازٌ ونُوزٌ وقَووُلُ: قَالَ الواق تسكنُ الإجتهاعِ الضمتينِ والوادِ، وذلك قولُهم: عَوَانٌ وعُونٌ ونَوَازٌ ونُوزٌ وقَووُلُ. فَإِلْ وأَلْوا عَلَا الإسكانُ إذ كانوا يسكنونَ (رُسُلٌ) ولم يكن الأفؤدِ وقَوُولُ مثالٌ مِنْ غيرِ

المعتلُّ يُسكنُ فيُشبه هَذَا بِهِ ويجوزُ نتفيلُ فَعُلِّ في الشعرِ وفَعُلُّ في بنَاتِ الياءِ بمنزلةِ غيرِ المعتلِ نحو: غَيْورٍ وغُيُرٍ وذَجّاجِ بُيُضٍ ومَنْ قالَ: رُسْلٌ قالَ: بِيْضٌ.

قَالَ الأَخْفَشُ: أَقُولُ فِي نُعلةٍ مِنَ الهِيعِ: بُوعةٌ ولا أُغيرُ إِلاَّ فِي الجِمعِ وهوَ مذهبُ أَبِي عباسٍ،

إبدالُ الهاءِ مِنَ الواوِ وهيَّ فَاءٌ:

ذكرَ سيبويه في: وَجِلَ بَوْجَلُ أَربَع لغاتٍ فأجودهنَّ وأكثرهنَّ يَوْجَلُ وهيَّ الأَصلُ قالَ اللهُ عزَ وجَلَ: ﴿لاَ تَوْجَلُ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِمُلام﴾ [الحجر:٥٣].

ويقولُ قَومٌ: أَنْتَ تَبِجِلُ فِيكسرونَ النّاءَ ويقلبونَ الواوَ ياءٌ لانكسارِ ما قبلَها وهيَ لغةُ تميم وعامةٍ فيسٍ ومِنَ العربِ مَنْ يكرهُ الباءَ معَ الوادِ فيقلبُ الواوَ فيقولُ: يَاجَلُ وهيَ لغةٌ معروفةٌ وقومٌ مِنَ العرب يكسرونَ الباءَ فيقولونَ: هو بِيجَلُ فيكسرونَ الباءَ فتنقلبُ الواوُ ياءٌ وليسَ ذلكَ بالمعروف.

> الفربُ الثَّالثُ: إمِدالُ الألفِ حِنَّ النَّوِيِّ الأَلفُ تبدلُ مِنَ النونِ الخَعْبُمُ وَ لَيْ لَكُثِيَّةٍ مُرْتَعَادَ مِنَّ

أَحدها: التنوينُ في الصرفِ في الاسم المنصوبِ تقولُ: رأيتُ زيدا إذا وقفتَ فإنَا وصلتَ جعلتَها نوناً، وإذا وقفتَ جعلتَها ألغاً.

والثاني: النونُ الحفيفةُ في الفعلِ إذَا انفتَح ما فبلَها في فولِكَ: اضربَنْ زيداً بالنونِ الحفيفةِ فإذَا وقفتَ قلتَ اضربا.

والثالث: قولُكَ: إذن آتيكَ فإذًا وقفتَ قلتَ: إذا. قالَ اللهُ عَزَ وَجلَّ: (وإذَنَ لا يَلْبَنُونَ. خَلْفَكَ إِلاَّ قليلاً)\*\* [الإسراء:٧٦] إذًا وقفتَ عليها قلتَ: (إذن).

<sup>(</sup>١) اختلفوا في كسر الحاء وإثبات الألف في قوله عز رجل: ﴿خلفك﴾.

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو همرو، وعاصم في رواية أي بكر: ﴿لا بِلبِثُونَ خَلَفُكَ﴾.

حفص، عن عاصم: ﴿ يَخِلا فَكَ ﴾.

وقرأ ابن عامرٍ، وحمزةً، والكسائي: ﴿خِلاَقَكَ﴾.

إبدالُ الباءِ مِنَ الواوِ:

إبدالها مِن اللاماتِ في (شقيتُ) وهي متحركة مفتوحة وقبلها كسرة والواؤ إذا كان قبلها حرف مضمومٌ في الاسم وكانت حرف الإعرابِ قلبت ياة وكُيرَ المضمومُ، وذلك قولهُم: ذَلُو وَأَنْلِ وحَقْقٌ وَأَخْقٌ عَلْبتِ الواوُ ياة، فإن كانَ قبلَ الواوِ ضعة ولم يكن حرف الإعرابِ ثبت، وذلك نحو: عُنْفوانٍ وقَمَحْدوةٍ وقالوا: قَلَنْسوةٍ فَأَثْبتوا ثُمَ قالوا: فَلَنْسوةٍ فَأَثْبتوا ثُمَ قالوا: فَلَنْسِ فَأَبدلوا لما صارت طرفاً وقبلها ضمة، وإذا كانَ قبلَ الياهِ وَالواوِ حرف ساكنُ جرتا بحرى غير المعتلِ، وذلك نحو: ظني وذلُو ومِنْ ثُمَ قالوا: مَغْزوٌ وعُثُونُ لأن قبلَ الواوِ ساكناً بحرى غير المعتلِ، وذلك نحو: ظني وذلُو ومِنْ ثُمَ قالوا: مَغْزوٌ وعُثُونُ لأن قبلَ الواوِ ساكناً وقالوا: عُبَيِّ ومَغْزِيٌ شبهوَها حينَ كانَ قبلها حرف مضمومٌ ولم يكنُ بينها إلا حَرف ساكنُ بأدلِ والوجهُ في هذا الوادِ في جمع بأدلِ والوجهُ في هذا النحو الواوُ والأُخرى عربيّة كثيرة، فإن جَماء مثلُ هَذَا الوادِ في جمع بأدلِ والوجهُ الياءُ، وذلك قولُم: في جمع ثدي: ثُديّ وعُبِيّقٌ وجعيّ وجعيّ.

وقالَ بعضُهم: إنَّكم لتنظرونَ في نخو كثيرةٍ فشبهوهَا: بعُثوً وهذَا قليلٌ وألزم الجمع الياءَ لأنهم يقولُون في: صُوّم: صُيَّمٌ وهوَ أَبِعِدٌ مِنَ الطَرْفِ.

فكانَ هَذَا أُوجِبُ. وقَد يكسروُنَ أُولَ الْخَرْتِ كَيَّا بَعَدُّهُ مِنَ الكسرِ والياءِ وهيَ لغةٌ جيدةً، وذلك قولهُم: هِصِيٍّ وثِيدِيٍّ وعِينٍّ وجِيْنٍ وقَدْ أبدلتِ الياءَ مِنَ الوادِ استثقالاً من غيرِ شيءٍ مما تقدمَ فقَالَ الشاعرُ:

وَقَدَّ عَلَمْتَ عِدْسَ مُلَكِدُ أَنْنِي أَنَا اللّبِثُ مَعَدِياً عَلَيْهِ وَعَادِياً وقالوا: يستُوها المطرُّ وهي أرضٌ مسنيةٌ وقالوا: مَرضِيٌّ وأَصلُه الواوُ وقالوا: مَرضُوُّ فجاءوا به على الأصلِ والقياس.

وهذهِ الواوُّ إِذًا كَانَتْ لَاماً وقبلُها كَسرةٌ قلبتْ يامٌ، وذلك نحو: غَازٍ وغُزِيُّ.

زهم أبو الحسن: أنَّ خلاقَكَ في معنى خَلفَك، وأن يونس رُوّى ذلك عن عيسى، وأن معناه: بَعدَكَ، فمن قرأ: ﴿خلفَكَ﴾ و﴿خلافك﴾ فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذف المضاف، كأنه: لا يلبئون بعد خووجك، وكان حذف المضاف في الآية [الحجة للقراء السبعة: ٥/ ١١٤]

قالَ سيبويه: وسألتهُ يعني الخليلَ عن غُزِيَ وشِفَيَ إذَا خففَ في قولِ مَنْ قالَ: عُلْمَ ذاكَ وعُصْرَ في عُصِرَ فقالَ: إذَا فعلتُ ذلكَ تركتَها ياءً على حالجًا لأني إنَّها خففتُ ما قدّ لزمتهُ الياءُ وإنَّها أصلُها التحريكُ وقلبُ الواوِ ألاَ تراهم قَالُوا: لَقَضُوَ الرجلُ ولقضْوَ.

قالَ: وسألتُهُ عَنْ قولِ بعضِ العربِ: رَضيُوا فَقَالَ: هيَ بِمِنْزِلَةِ: غُزِّيِ؛ لأنه أسكنَ العينَ ولو كسرَها لحذفَ؛ لأنه لا يلتقي صاكنان حيثُ كانت لا تدخلُها الضمةُ وقبلَها الكسرةُ والواو كذلكَ تقولُ: سِرْوُوا على الإسكان وسَرُوا على إثبات الحركةِ وفُعُلَى مِنْ بناتِ الواوِ إذَا كانتُ اسها فالياءُ مبدلةٌ مِنَ الواوِ، وذلك قولُكَ: الدُّنيا والعُلْيا والقُصْيَا.

\* وقَدُ قالوا: القُصْوَى فأجروها على الأصلِ لأنَّها قد تكونُ صفةً بالألفِ واللامِ وهيَ مِنْ: دنوتُ وعلوتُ يقولونَ: قَضَا يَقْضُو وهوَ قَاضٍ ويجري (فُعْلَ) من بناتِ الياءِ على الأصلِ اسهاً وصفةً.

وأمَّا فِعْلَى منهما فَعَلَى الأصلِ صفةً (أَنَّ أَنْ يُحْرِبِها على القياسِ؛ لأنه أوثقُ ما لم تتبينُ تغيراً منهم.

إبدالُ الباءِ مِنَ الوادِ: ﴿ مُرْاحَيْنَ تُنْكُونِ رَاضَ الدادِ

تقلبُ الواوُ يَا قَي ضَفِيتُ وَغَيبُ لِإِنكَ الوَاوَ يَا قَلُوا: يَشْفَى وَيَغْبَى قَلْبُوهَا الْفَا لَانْفَتَاحَ مَا قَبْلُهَا، وإذا قالوا: يَشْفَى وَيَغْبَيْنِ قَلْبُوا الْوَاوَ يَا لَيكُونَ الْمُصَارِعُ كَالمَاضِي، وإذا كَانَ: فَعَلْتُ مِع النّاءِ عَلَى خَسَةِ أَحْرِفِ فَصَاعِداً وَكَانَ الْفَعْلُ عِمّا لامهُ واوٌ قلبتْ ياءً، وذلك قولُكَ: أَعْزِيتُ وغَازِيتُ واسْتَرْشِيتُ وإنَّا فُيلَ ذلكَ لأَنكَ إذا قلتَ منهُ يَفْعَلُ انكسر ما قبلَ قولُكَ: أَعْزِيتُ وغَازِيتُ واسْتَرْشِيتُ وإنَّا فُيلَ ذلكَ لأَنكَ إذا قلتَ منهُ يَفْعَلُ انكسر ما قبلَ الواوِ فقلبتِ الواوُ ياءٌ لذلكَ ثمَّ اتبع الماضي المستقبل، فإن قال قائلُ: فَهَا بَالُ قولِهُم: تَعَازِينَا ومستقبلُهُ يَتَعَازى وما قبلَ اللامِ مفتوحٌ في الماضي والمستقبلِ قبلَ لَهُ: إنَّ الأَصلَ كَانَ قبلُ ومستقبلُهُ يَتَعَازى وما قبلَ اللامِ مفتوحٌ في الماضي والمستقبلِ قبلَ لَهُ: إنَّ الأَصلَ كَانَ قبلُ دخلتِ ومستقبلُهُ يَتَعَازى وما قبلَ اللامِ مفتوحٌ في الماضي والمستقبلِ قبلَ لهُ: إنَّ الأَصلَ كَانَ قبلُ دخلتِ النّاءُ بعدَ أَنْ وجبَ البدلُ ومِنْ ذلكَ قوهُم: ضَوضَيتُ وقَوْقَيتُ اليَاءُ مبدلةٌ مِنْ واوِ؛ لأنه النّاءُ بعدَ أَنْ وجبَ البدلُ ومِنْ ذلكَ قوهُم: ضَوضَيتُ وقَوْقَيتُ اليَاءُ مبدلةٌ مِنْ واوِ؛ لأنه بمنزلةٍ: صَعْصَعتُ تكورتُ فيهِ الفاءُ والعبنُ ولكنّهم أَبدلوا الواوَ إذْ كانتُ رابعةً ياءً بمنزلةِ: صَعْصَعتُ من بناتِ الواوِ عَا عينهُ ولامهُ واوانِ لا يثبتانِ في (فعْلِ) ويلزمانِ في الماضي أنْ يُبنَا

على (فَهِلٍ) حتى تنقلبَ الواوُ التي هي لامٌ ياة، وذلك قولهُم: مِنَ القوةِ: قويتُ ومِنَ الحوةِ: حويتُ وقَويَ وحَوِيَ ولم يقولوا: قَدْ قَوْ كَمَا قَالُوا (حَيَّ)؛ لأن العينَ في الأصلِ قالبةٌ الواوَ الآخرةَ إلى الياءِ وليسَ قَوِيَ مثلُ: حَيِيّ؛ لأن العينَ واللام في (قَوِيَ) قد اختلفا وإنّها الإدغامُ بإتفاقِها ولم يقولوا: قووتَ تَقُوُو كَمَا قالوا: غَزَوْتَ تَغَزَوُ استِثقالاً للواوينِ وقالوا: قُوَّةً؛ لأن اللسانَ يرتفعُ رفعةً واحدةً فجازَ هَذا كما قالوا: سَأَلٌ: لمّا كانَ اللسانُ يرتفعُ رفعةً واحدةً والمحدة والمحدة ألله أنقلُ مِنَ الوادِ.

وانْعَلَلْتُ وانْعَالَلْتُ مِنْ غَزُوتُ اغزُويتُ واغْزَاويتُ لا يقعُ فيهما الإدغامُ ولا الإخفاءُ حتى لا يلتفي حرفانِ من موضع واحدٍ وإنّها وقع الإدغامُ والإخفاءُ في بابٍ: حَبِيتُ لأنّهها ياءانِ فاغزُويتُ مثلُ: ازْعَويتُ وثبتتِ الواوُ الأولى ولَم تحولُ أَلفاً، وإن كانتُ متحركة وقبلَها فتحةٌ من أجلِ سكونِ ما بعدَها وأنّهُ إذا كَانِيْ إلْعِينُ واللامُ مِنْ حروفِ العلةِ أُعلتِ اللامُ وصحتِ العينُ وإنّها الواوُ هنا بمنزلة نُزَوْانِ وافْعَالَلْتُ مِنْ الواوينِ بمنزلةِ غَزَوتُ، وذلك قولُ العَربِ: قَدْ احواوتِ الشاهُ واحواويتُ والمصنفرُ احَوَيّاه.

وتقول: الحوويثُ فتثبتُ الواوآنِ وَسَطَأَ كَاليَا اللَّهِ وَيَجْرُي احوويتُ عَلَى: افتتلتُ في البيانِ والإِدغامِ والإِخفاءِ وَتقولُ في (فُغْلٍ) مِنْ شَويتُ: شِيءٌ قلبتِ الواوُ ياءً حِبنَ كانتُ ساكنةً بعدُها ياءٌ وكذلكَ بعدُها ياءٌ وكذلكَ بعدُها ياءٌ وكذلكَ فغلٌ (مِنْ) (حَبِيتُ) حِيَّ.

وقَدْ ضَمَّ بعضُ العربِ الأولَ ولم يجعلُهَا كَبِيضٍ؛ لأنه حينَ أدغَم ذَهبَ المَدُّ ألا تَرى أَنَّ مَا لا يعربُ مِنَ الياءِ والواوِ إِذَا كانتا لامينِ منَى وقع فيهما إدغامٌ وجبّ الإعرابُ؛ لأن الحرفَ إِذَا شُدَّدَ قَوِيَ وَصَار بمنزلةِ الصحيحِ وكانَ بمنزلةِ الياءِ والواوِ اللتينِ قَبْلَهما ساكنُ ولَو كانت: (حُيُّ) في قافيةٍ معَ (عُمْي) لجازَ وقَالوا: قَرْنُ أَلُوى وقُرُونٌ أَيَّ.

قَالَ سيبويه: ومثلُ ذلكَ قولهُم: رِيًّا وَرِيَّةٌ حيثُ قلبوا الواوَ المبدلةَ مِنَ الهمزةِ فجعلوها كواوِ (شَويتُ) بريدُ: رُوْيَاً وَرُوية وقَد قالَ بعضُهم: رُيًّا وَرِيَّةٌ كيا قالوا: لَيٌّ ومَنْ قالَ: رُيَّةٌ قالَ في (فُعْلِ) مِنْ (وَأَيْتُ) فِيمَنْ تَرَكَ الْهَمَزَةُ: وُيَّ: يَدَعُ الواوَ الأُولِي عَلَى حَالِمًا؛ لأنه لم يلتني واوانِ إلاَّ في قولِ مَنْ قَالَ: أُعِدَّ في وَعَدَ هَذَا قِولُ سيبويه.

وقال أبو العباس: هذًا غَلطًا؛ لأن الذي يغول: وُيَّ ينوي الهمزة فكيف يَفرُّ مِنَ الهمزِ الذي هُوَ الأَصلُ ويأتي بغيرِ الأصلِ ومَنْ قالَ: رِيَّا فكسّر الرَّاءَ قالَ: وِيَّ فكسرَ الواوَ وأبدلوا الياءَ مِنَ الواوِ في قولِكَ: هَذا أبوكَ وأخوكَ ثُم قالوا: مروتُ بأخيكَ وأبيكَ وكذلك: مسلمونُ إذًا قلتَ: مردتُ بمسلمينَ.

إبدالُ الباءِ مِنَ الأَلْفِ:

حاحيثُ وعَاعيتُ وهاهيتُ، قالَ سيبويه: أبدلوا الألفَ لشبههِا بالياءِ ويدلُّكَ على أنّها لَيْسَت فَاعَلْتُ قُوهُم: الجِيحاءُ والعِيماءُ كَمَا قالوا السُّرِهَافُ واحْتَاحَاةُ والمَّاهَاةُ فأجرِي تجرى: دَعْدَعَتُ إِذْ كُنَّ للتصويتِ كَمَّا أَنْ دَهدَيْتُ هِيَ فِيها رَعم الحُليلُ: دَهْدَهِتُ وَتَبدلُ الباءُ مِنَ الأَلفِ فِي الْأَلْفِ فِي قُولُكَ: هذانِ رجلانِ ثُم تَعُولُ: رَأَيْنَكُ رجلينِ ومردتُ برجلينِ وتبدلُ مِنَ الأَلفِ فِي الأَلْفِ فِي الْأَلْفِ فِي الْمَوْتِ طِيىء (قِرْطَاسٍ) إذا صغرتَ أو جعتَ قلتُوا قُراطِيشُ وَقُرْيطيسٌ وتبدلُ في لغةِ يَعْضِ العربِ طِيىء وغيرِهم يَقُولُونَ: أَفْعَى وحُبلُلُ.

إيدالُ الياءِ مِنَ الواو وهيَ فاءٌ:

وذلكَ مِيزانٌ ومِيقاتُ وَهُوَ مِنَ الوقَّتِ والوزنِ ولكنَّهم قَلبوا الواوَ ياءٌ لإنكسارِ ما قبلُها. إبدالُ الباءِ مِنَ الوادِ وهي عينٌ:

تُبِدلُ فِي (فُعِلُ) مِنَ القولِ والخَوفِ فيقولونَ: قُذْ خِيفَ وقَدْ قِيلَ.

ولَّذَ ذَكَرَ فِي مُوضِعِهِ وَتَبِدُلُ مَدَّهُمَةً فِي: سَيِّيْهِ وَتَبِّتِ وَالأَصِلُ: فَيُمِلِّ وَهُوَ مِنَ المُوتِ والسُّودَةِ وَلَكُنْ كُلِّمَا التَّقْتُ وَأَرَّ وِيَاءٌ وَسَكُنَّ الأَولُ مِنْهِمَا قُلَبُوا الْوَاقَ يَاءٌ وأَدْغَمُوا اليَّاءُ فِي اليَّاءِ وأَكثرُ الكلام عَلَى هذَا إِلاَّ أَحرِفاً شَاذَةً.

وقَالُوا: لَوَيْتُ لَيَّةً وَلَيَّا وطويتُ طَيَّا والأصلُ: لَوَيْتُ لَوْيَةً ولَوْياً وطَويتُ طَوْياً ولكنْ لما سكنتِ الواوُ وبعدَها الياءُ قلبوها ياءً وأدغموها في الياءِ وليسَ في الصحيح: (فَبْعِلُ) ولكنْ قَد يخصونَ المعتلَّ ببناء ليسَ في الصحيح كما قانوا: كينونةً وقَيدُودةً وإنَّما هو مِنْ: فَادَ يَقُودُ فَأَصلُها: فَيْعَلُولُ وليسَ في جمعِ الصحيحِ فَأَصلُها: فَيْعَلُولَةً. وقُضاةً لَيْسَ في جمعِ الصحيحِ مثلُه ولَو أَرادوا: (فَيْعَلَا) لقَالُوا: سَيَدُ كما قَالُوا: تَيْحَانُ وهيبًانٌ ويما قَلبُوا فيهِ الواق ياءً: دَيَّارُ مثلُه ولَو أَرادوا: (فَيْعَلاُ) لقَالُوا: سَيَدُ كما قَالُوا: تَيْحَانُ وهيبًانٌ ويما قَلبُوا فيهِ الواق ياءً: دَيَّارُ وفيامً وإنَّا كانَ الحَدُّ: قَيْوَامٌ وقَالُوا: قَيُّومٌ ودَيُّورٌ والأصلُ: دَيْوُورٌ: وأمَّا: زَيِّلْتُ فَقَعَلْتُ مِنْ: رَائِلْتُ وزَلْتُ ولَو كانَتْ زَيِّلْتُ فَيْعَلْتُ: لقلتَ في المصدرِ: زَيِّلَةٌ ولَمْ تَقَلْ: تَزييلاً، وأما تحيزتُ وَاللّهُ مِنْ: مُؤنَّدُ والتحيُّرُ: التَّفَيْعُلُ.

### إيدالهُما مِنَ الواوِ الزائدةِ:

وتبدلُ الياءُ مِنَ الواوِ فِ: بَهْلُولِ وكُردوسِ إذَا صغرتَها أو جمعتُها تقولُ فِي التصغيرِ: بَهُلِيلٌ وكُريديسٌ وفي الجمعِ: بَهَاليلُ وكَرَاديسُ ومِنْ ذلكَ: مَغْطِيٌّ ومَرْمِيٌّ إِنَّها هُوَ مَغْمولُ وكانَ القياسُ أَنْ تقولَ: مَغْصَويٌ ومَرْمويٌّ ولكنْ لما سيحنتِ الواوُ بعدَها الياءُ قلبوها ياءُ وأدغموها فيها وكذلكَ إذَا قلتَ: هذه عشروكَ وعلاني التها للياءِ التي بعدَها قالَ: فيها وكذلكَ إذَا قلتَ: هذه عشروكَ وعلاني إليه الواوَ ياه قالَ: الساءِ التي بعدَها قالَ: وسألتُ الخليلَ عِنْ: شويرٍ ويُوبِعِ ما مَنعهم وَيَهُ الله الواوَ ياة فقالَ: لأنها لَيُستُ بأصلٍ وكذلكَ: تُغُوعلَ تحو: تُبُوبِعَ؛ لأن الأَمْرُ وَيُولِكُ يُوبِعلُهُ وَيُوبِعلُهُ وَوُويا غَيرُ مهموزِ لَم يَقلبُوا؛ لأن الأَصلَ الهمرُ وقالَ بعضُهم رُبًا ورُوبًا قالَ: ولا يكونُ هذَا فِي: سُويرِ وتُبُوبِعَ؛ لأن الواق بَدلُ مِنَ الواقِ بَدلُ مِنَ الواوِ.

إبدالُ الياءِ مِنَ المدخم عيناً:

وذلكَ قولُهُم: دينَارٌ وقِيرَاطٌ والأصلُ: دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ يَدَلُّ عَلَى ذلكَ جَمَّهُم إِياهُ دَنانيرُ وقَرَارِيطُ والتصغيرُ دُنَينبرٌ وقُريرِيطٌ فأبدلوا الأولى ياءٌ. وكلهم يقولُ في (دِيوانِ) دَوَاوِينُ في الجمع ودُيَوينٌ في التصغيرِ فقلبتِ الواوُ ياءً للكسرةِ.

إبدالُ الياءِ مِنَ الواهِ تشبيهاً بِهَا يوجبُ العلبَ:

مِنْ ذَلَكَ قُولَمُم: حَالَتْ حِيَالاً وَقُلْمَتُ بِيَامَاً.

قالَ سيبويه: قلبوهَا لإعتلالها في الفعلِ، وإن قبلُها كسرة وبعدَها حرفٌ يشبهُ الباءَ يعني الألفَ قالَ ومثلُ ذلكَ: سَوْطٌ وبِسِبَاطٌ لمَّا كانتِ الواوُ ساكنةُ فأمَّا ما كانَ قَد قُلْبَ في الواحدِ فإنَّه لا يشِتُ في الجمعِ إذَا كانَ قبلهُ الكسرُ، وذلك قولهُ: دِيمةٌ ودِيَمٌ وحِيلَةٌ وحِيَلٌ وقَامةٌ وقِيَمٌ وَقالٌ ودِيَارٌ وهذَا أَجلرُ إذَا كانتُ بعلَها الألفُ استثقلوا الواوَ بعدَ الكسرةِ.

فجميعُ هذَا لم يعلَّ للكسرةِ التي قبلَهُ فَقَطْ؛ لأن الكسرةَ إنَّهَا تقلبُ الواوَ ياءً إذَا كانتِ الواوُ ساكنة ولكنَّ هذهِ الواوَ ضَارعتِ الواوَ الساكنة باعتلالها في الواحدِ فأعلوها في الجميع، فإن لم تعتلُ في الواحدِ لم تعلُّ في الجميع، وذلك قولُهم: كُوزٌ وكِوَزةٌ وَعُودٌ وعِوَدةٌ وَتُورٌ ويُؤرةٌ وقَدْ قالوا: يُتَرَةٌ. قلبوها حيثُ كانَتْ بعدَ كسرةٍ وهذا شاذٌ والفرقُ بيئةً وبينَ: سَوطٍ وسِيّاطٍ أَنَّ بعدَ الياءِ في (سِيّاطٍ) أَلفاً وهوَ حرفٌ يغربُ مِنَ الياءِ.

وقالَ أبو العباس: هؤلاءِ إِنها قالوا: يُبَرَّةٌ ليفرقوُا بينَ: تُورِ الأقطِ. \*

وثُورٍ مِنَ البقرِ وقالَ: بَنَوْهُ علَى نَعْلَةٍ ثُمَ حركوهُ فصارَ يُثِرَهُ وبِمَا أَجري تجرى (حِيَالاً): احتزتُ الجنيازاَ وانقدتُ انقياداً فأمَّا قولهُم جَوَازٌ فلصحتِه في الفعلِ قالوا: جَاورتُ وقَدْ قلبوا الواوَ ياءٌ في (فُعَلِ) وذلكَ: صُبَّمٌ في (صُومٍ) وفي تُولِّد: قُبَلٌ: وفي ثُبَمٌ قُومٌ شبهوها بِعُتُو وعُيْنُ كَا قالوا: جُنُونٌ.

وفُعُولٌ إذَا كَانَتْ جِمَّا فَتَعَمَّهُ الْفَلْبُ مُنْكُوبُ عَالَتِ وَعُنِيٍّ، وإذا كَانَ مصدراً فحقة التصحيح؛ لأن الجمع أثقلُ عندَهم مِنَ الواحدِ ألا تراهم قالوا: في جمع أبيض، بِيضٌ وكانَ القياسُ: بُوضٌ الآنه فُعُلِّ: يَدلُكُ على ذلكَ قولُهم: أحمُ خُرِّ ولكنَّهم أبدلوا الضمّة كمرة القياسُ: بُوضٌ الآنة لله فُعُلِّ: يَدلُكُ على ذلكَ قولُهم: أحمُ خُرِّ ولكنَّهم أبدلوا الضمّة كمرة لتصحّ الياءُ التي كانتُ في الأصلِ ولئلا بخرجوا مِنَ الآخفُ إلى الأَثقلِ في الجمعِ وهَوَ أَثْقَلُ مِنَ الواحدِ عندَهم فَيجتمعَ ثقلانٍ وقالُوا أبضاً: صِيَّمٌ ونِيَّمٌ كما قالوا: عِنَيٌ فكمَروا ليؤكدوا البدل.

ولم يقلبوا في: زُوَارٍ وصُوَّامٍ لبعيها مِنَ الطرفِ فأمَّا طَويلٌ وطِوَالٌ فصحَّ في الجمعِ كما صحَّ في الواجِد. أما فَعَلانٌ وفَعَلَ فنحو: جَوَلانٍ وحَبدانٍ وحَبَدى فأخرجوهُ بهذهِ الزيادِة مِنْ مِثالِ الْفِعْلِ الذي يعتلُ فأشبهَ عندهم ما صححَ الآنه جَاءً على غيرِ مثالِ الفيل المعتل نحو: الجوَلِ والْفِيرِ وكذلكَ فِعَلاءً نحو: السيَراءِ وَفُعَلاءً: نحو: القُوَباءِ والحُيلاءِ وقد وكذلكَ فِعَلاهُ نحو: السيَراءِ وَفُعَلاءً: نحو: القُوَباءِ والحَيلاءِ وقد أعلُ بعضُهم: فَعَلان وَفَعَلَ كمَا أعلُ ما لا زيادةَ فيهِ جَعلُوا الزيادةَ بمنزلة الهاءِ، وذلك قولُهم: دَارانٌ وهَامَانٌ وليسَ ذَا بالمطردِ، وأما فُعَلَى وفِعَلَى فلا تدخلُه العلمُ كما لا تدخُل: فُعَلاهُ وفِعَلاة.

#### إبدالُ الوادِ مِنَ الياءِ:

الواوُ تبدلُ مِنَ الباءِ إِذَا سكنتُ وانضم ما قبلَها نحو: مُوقِينِ ومُوسِرِ كانَ الأصلُ: مُيقنُ ومُيسرٌ فأبدلتْ واواً مِنْ آجلِ الضمةِ وَيَا زيدٌ وَإِسْ وقالَ بعضهم: يَا زيدٌ بَشَنْ شَبههُ بِقُبلَ وقراً أَبُو حمرو: (إَا صَالِحُ بِينا) جعل الهمزة ياءٌ ثُمَّ لم يفلنها واواً ولم يقولوا: هذَا في الحرفِ اللي ليسَ منفصلا وهي لغةٌ ضعيفةٌ وتبدلُ مِنَ الباءِ في النسبِ إذا نسبتَ إلى تذا ورَحا: نَدَوِيٌّ ليسَ منفصلاً وهي لغةٌ ضعيفةٌ وتبدلُ مِنَ الباءِ في النسبِ إذا نسبتَ إلى تذا ورَحا: نَدَوِيٌّ ولل عَنيُّ: غَنويٌ وعذهِ الباءُ إنها نقلبُ أَلفا ثُمَّ تقلبُ واواً فالأصلُ ياءٌ والتقديرُ قلبُها مِنَ الألفِ وقد ذكرتُ ذَا في النسبِ وتبدلُ الواوُ مِنَ الباءِ في (فَعْلَ) إذا كانتُ اسماً والباءُ موضعُ اللامِ يقولونَ: لكَ شَرْوَى حلّا النَّوبِ واللها هي مِن: شَريتُ وتَعْوَى وإنَّها هي مِن روَّا لأَنكَ كنتَ تبدلُ واواً موضعَ اللامِ وتبدأُ الواوِ على الأصلِ. التَّقييُّ، وإن كانتُ تعدلُ واواً موضعَ اللامِ وتبتَ الواقِ المَّا للفَيْ مِنْ فَعْلَى مِنَ الواوِ على الأصلِ. وذلكَ كنتَ تبدلُ واواً موضعَ اللامِ وتبتَ الوَاقِ اللهُ عَنيَ عَنْ فَعْلَى مِنَ الواوِ على الأصلِ. وذلكَ كنتَ تبدلُ واواً موضعَ اللامِ وتبتَ الوَاقِ اللهُ عَنيَ مَنْ فَعْلَى مِنَ الواوِ على الأصلِ. وذلكَ : شَهْوَى صفةٌ ودَعْوَى السَّمُ وأَلْمُلُوهِا وَالْمَالِ المُعْلِي وَاللهِ المُنتَ قَالَ فَاللهُ عَنْ مَا لَكُوسَى والطُوبِ وإنَّهِ أَبدلُوها للضمةِ قبلَها، فإن كانتُ صفة ليستُ فيها ألفٌ ولامٌ ردوها إلى أصلِها قالَ: ﴿ وَتَلْكَ إِنْ الْمَعْمَةُ ضِيزَى ﴾ [النجم: ٢٢].

وذكرَ سيبويه: أنَّهَا فَعَلَى وأَنَهُ لِيسَ فِي الكلامِ: فِعْلَى (صفة) وفي الكلامِ فُعْلَى صفةٌ مثلُ: خُبْلَى و(فُعْلَ) إِذَا كَانَتْ فِيهَا أَلْفٌ وَلامٌ استعملَ استعمالَ الأسهاء، وإن كانتْ مشتقة ألا تَرَى أَنْكَ تَقولُ الصَّغْرَى وأمّا: (فَعْلَى) فَعَلَى الأَصلِ فِي أَنْكَ تَقولُ الصَّغْرَى وأمّا: (فَعْلَى) فَعَلَى الأَصلِ فِي اللهَ الواهِ والباءِ، وذلك قولُهم: فَوْضَى وَعَيْنَى وفُعْلَى مَنْ قُلتُ عَلَى الأَصلِ كَمَا كَانْت فَعْلَى مَنْ غُلَتُ عَلَى الأَصلِ كَمَا الأَصلِ كَمَا كَانْت فَعْلَى مَنْ غُرَوْتُ عَلَى الأَصلِ.

وكأنَّهم عَوضوا الواوَ في هذَا البابِ مِنْ كثرةِ دخولِ الياءِ عليها في غيرهِ وذَا نولُ سيبويه. إبدالُ الواوِ مكانَ الهمزةِ: قَد ذكرنَا في بَابِ الهمزةِ ابدالَ الواوِ مِنَ الألفِ يَعضُ العَربِ يقولُ: هذهِ افْعُو وَحُبْلُو في الوقفِ وتبدلُ الواوُ مِنَ الألفِ إذَا كانتُ ثانيةً زَائلةً في الجمع والتصغيرِ فتقولُ في: ضَاربة ضُويربَةٌ وفي جميها: ضَوَاربُ وتبدلُ الواوُ مِنَ همزةِ التأنيثِ في النَّسَبِ والتثنيةِ والجمعِ فتقولُ: فَخُوربَةٌ وفي جميها: ضَوَاربُ وتبدلُ الواوُ مِنَ همزةِ التأنيثِ في النَّسَبِ والتثنيةِ والجمعِ فتقولُ: فَاقتانِ عُشَراواتٌ وفِيسَاءٌ نُفَساواتٌ، وإذا نسبوًا إلى: وَرقاءَ فَالوا: وَرقَاوِيٌّ وأبدلوها في موضعينِ بدلاً شاذاً وقالوا: في فِتيانٍ: هؤلاءِ فُتُو كها ترى وأنشدوا:

# فِ أَشَّــــوَّ أَنْــــا رَابِـــنَّهُمْ مِـنَ كَــلالِ غَــزُورَةٍ مَــاثُوا"

وقَالُوا فِي المُصدِرِ: فَتُوَّةً فَهذا مِنَ الشَاذُ وقالُوا فِي النَّسِّبِ: كِسَادِيٍّ والهمز أَجودُ وقالُوا: هذانِ عِلْبَاوانِ فِي تَشْنِيةٍ عِلْبَاءَ وهذهِ كثيرةً؛ لأن الياءَ زائدةً فِي (عِلْبَاءَ)، وإذا قلتَ: (فُمِلَ) مِنْ فَاعَلَ قلتَ: فُوْعِلَ: فأبدلتَ مِنَ الأَلفِ وَنُولً، وذلك نحو: شُوَيرٍ هُوَ مِنْ سَائرٍ وكذلكَ بَابِعَ وَبُوَيعَ.

إبدالُ الناءِ: أَبدلوها مِنَ الوادِ وَاليَّامِ:

تبدلُ في موضعينِ مِنَ الوَاوِ وَالْيَاءِ وَمِنْ أَشَيَاءٍ تَشَدُّ إِبِدَالاً مطرداً وتُبدلُ مِنَ السين إبدالها مِنَ الواوِ تقلبُ التاءُ مِنَ الواوِ إذا كانتِ الواوُ في موضعِ الفاءِ قلباً مطرداً إذا قلتَ: افتَعلَ يقولونَ: اتَّعدَ واتَّزَنُ يَتِّزِنُ ويَتَّعِدُ وَهُم مُتَّزِنُونَ ومُتَّعِدُونَ وكذلكَ الباءُ تقولُ افتَعلَ مِنْ يَأْسَ اتَّأْسَ فتقلبُ.

<sup>(</sup>١) ورايئ: أسم فاعل من ريات القرم بالهمزة ريئاً وارتبائهم، أي: رقبتهم، وذلك إذا كنت لهم طليعة فوق شرف. والربيء والربيئة على وزن فعيل وفعلية: الطليعة. والحرباة على مفعلة، وكذلك المرباً: المرقبة. والعورة تقدم شرحها. وصيات: جمع صامت، وصمتهم للبعراسة.

وزوى الجوعوي:

في فتسبيس أن السبيسة والمستهم مسن كسيلال في من ومسانوا والكلال، بالفتح: النعب. وهو مضاف إلى غزوة. والغزوة، بمعجمتين، وجملة مانوا؛ صفة ثانية لفتل. وأردا بالموت: مقاساة الأهوال والشدائد. انظر غزانة الأدب ٢١٧/٤.

وناسٌ يقولونَ؛ ايتعَدَ وقالوا: ياتَعدُ ومُوتعدٌ. وتقلب قلباً غيرَ مطردٍ في قولِهم: أَنهَمَ وأَتلجَ وأُولجَ أَكثرُهُم يقولُهُ،، وأما أَنهَمَ فهوَ مِنَ الوَهمِ والظَنُّ يُقالُ: قَد أَنهَمَ الرجلُ إِذَا صارَ تظنُ بهِ الرَّيهُ ومثلُه: التُّخْمة وإنها هوَ مِنَ (الوخَامةِ) ومثلُها: ثَجَاةٌ وهيَ مِنْ: وَاجهتُ وكذلكَ تُواثُ هيَ مِنْ: وَرِثتُ ورُبَّها أَبدلوا الناءَ إذا التقتِ الواوانِ وليسَ بمطردٍ قالوا: تَوْلَج.

وزعمَ الحَليلُ: أَنَّهَا فَوْعَل ولَم يجعلْهما تَفْعَلاً لأَنكَ لا تكادُّ تجدُّ في الأسماء تَفْعَلاً وفَوْعَلْ كثيرٌ ومنهم مَنْ يقولُ: دَوْلَجٌ فِي تَوْلَجِ.

#### إبدالُ التاءِ مِنَ الياءِ:

قال سيبويه: إذا قلتَ افْتَعلَ مِنَ اليبسِ قلتَ اتَّبَسَ يَتَّبِسُ انبَاساً وهوَ مُتَّبِسُ.

قالَ الجومي: والعربُ تقولُ في أيسادِ الجَزُّودِ الذي يقتسمونها قد أتَسَروُها يَسُّرونَها أَسُّرونَها أَسُّرونَها أَسُّرُوها يَسُّرونَها أَسُّرُوهَا التِساراَ وَهُم مُؤْتسرونَ. الشَّنَارُ وَهُذَا أَكْثُرُ عَلَى أَلسَتِهم وبعضُهم يقول: الشَّنَارُوها بأتيرونَها التِساراَ وَهُم مُؤْتسرونَ. الشَّلُوذُ:

يُبدلونَ التاءَ مِنَ السبنِ والدالِ فِي قولِهُمَ عَبَّ وَكَانَّ الأَصِلُ: (سُدسٌ) والدلبلُ على ذلكَ إذَا جَعتَ قلتَ أَسداسٌ، وإذا صغرتَ قلتَ: شُدَيسةٌ ويقولُونَ: غلامٌ سُدَاسيٌ فإذَا زالتْ عن الموضعِ الذي قلبُوها فيه ردّوها إلى أصلِها وأبدلوا التاءَ مِنَ الوادِ في قولِهم: أسنتُوا إذَا أصابَتُهم السَّنَةُ والجدويةُ وإنها كانَ أصلُها: أَسنَوا ولكنّهم إذَا أرادوا أن يقولوا: لَبِثنا هَا هُذَا سَنةً قالوا: قد أُستوا يسنُونَ اسْنَاءَ فأرادوا الفَصْلُ ببنَها فقلبوا الواوَ في هَذا المعنى تاءً وهذَا كلهُ شَاذٌ لا يقاسُ عليه، وإذا كانتِ الذَالُ لاماً في (فَعَلْتُ) فمنهم مَنْ يجريها على الأصل فيقولُ: أَخَذْتُ

· وقرأوا: (وأَخْتَمَ عَلَى دُلِكُمْ إِصْرِي) [آل حمران: ٨١]. إبدالُ الدالِ في افتَعَل وفَعَلْتُ:

تبدلُ مِنَ التَّاءِ فِي (افْتَعَلَ) قلباً مطرداً إذا كانَ قبلَ التَّاءِ حرفٌ مجهورٌ زايٌ أو ذَالٌ تقولُ في (افْتَعَلَ) مِنَ الزينةِ: ازذَانَ ازدياناً ومِنَ الزرع: ازدَرعَ ازدرَاعاً وذاكَ أَنَّ التَّاءَ كانت مهموسةً

فيظهرُ الذالَ والتاءَ وهي قليلةٌ وأكثرهم يقلبُ الذالَ تاءً فيقولُ أَخَتُ وهيَ أَكَبُرُ القراءةِ

والزايُ مجهورةٌ فأبدلوا مِنَ التاءِ حرفاً مِن موضعِها مجهوراً وهوَ الدالُ وكذلكَ: افْتَعلَ مِنَ الذَّكرِ وهوَ قَوْلُكَ: اذْكرَ يَذَكرُ اذكاراً وهوَ مُذْكرٌ وهذهِ أكثرُ في كلام العربِ ويقولُ قومٌ: اذْكرَ يَذْكرُ وهوَ مَذْكرٌ وهوَ مَذْكرٌ وهوَ مَذْكرٌ وهوَ مَذْكرٌ وكانَ الأصلُ: مذذكرٌ ثُمَّ أُدغِمت الذالُ في الذَّالِ؛ لأن حقَّ الإدغامِ أَنْ يُدغمَ الأُولُ في الثاني وهوَ أكثرُ كلامِ العربِ ومِنَ العربِ مَنْ يكرهُ أَنْ يدغمَ الأَصلي فيها هُوَ بَدلًا مِنَ الزَائدِ فيقولُ: مُذْكرٌ وهي قليلةٌ فهذا لا تعدُّ فيهِ الذالُ بدلاً؛ لأنه قَلْبٌ ويَدَلّ لإدغامٍ وكذلكَ الزائدِ فيقولُ: اثْرة يريدونَ: اثْتَرة ومنهم مَنْ يقولُ: اثرة فيدهُم النَّاءَ في الناءِ وهوَ الكثيرُ والذينَ قالوا: اثْرة كرهوا أَنْ يُدغموا الأَصليَّ في الزائدِ.

وبعضُ بني تميمٍ إذَا كانتِ الزايُّ لاماً قلَبوا التاءَ في (فَعَلتُّ) دالاً وقالوا فُزْدُ يُريدونَ فُوْتُ ومنهم مَنْ يقولُ: وَوْلَجٌ فِ: تَوْلَجٍ.

#### إبدالُ الطاءِ:

الطاءُ تبدلُ مِنَ الناءِ فِي (افْتَعَلَى إِذَا كَانَ مُلِمَا عَامَّ أَو ضَادًا وذلك قولُم، اظطلَم يظطلُمُ اظلَاماً واضطجع يضطجعُ اضطجعُ اضطجعُ على المناتِ على الفتعل من (ظلَم) ثلاثُ لذاتٍ مِنَ العربِ مَنْ يقلبُ الناءُ طَافَرَ مُنْ يَعْلِمُ وَالْظَاءَ والْظَاءَ والْظَاءَ والْظاءَ والله ومنهم مَنْ يريدُ الإدغامُ فيدغمُ الظاءَ في الطاءِ وهي أكثرُ اللغاتِ فيقول: اظلَم يَظلمُ اظلاماً وهو مُظلمٌ ومنهُم مَنْ يكرهُ أن يدغم الأصليَ في الزايد فيقول: اظلم يَظلمُ اظلاماً ومُظلمٌ، وأما مضطجعٌ فقيهِ لغتانِ؛ مضطجعٌ ومضجعٌ ولا يدغمونَ الضادَ في الطاءِ.

وإذًا كانَ الأولُ صاداً قالوا: اصطبرَ بصطبرُ اصطباراً وَهوَ مصطبرٌ، قان أرادوا الإذغامَ قالوا هُوَ مُصَبرٌ وقد اصبر؛ لأن الصاد لا تدخمُ في الطاءِ فقلبوا الطاءَ ضاداً وأدفموا الضادَ فيها، فإن كانَ أولُ (افْتَعلَ) طَاءً فكلهُم يقولُ: اطلَبَ يَطلَبُ وهوَ مُطلَبُ، وإذا كانَ أولُه ميناً فيها، فإن كانَ أولُ (افْتَعلَ) طَاء إذا كانَ استمعَ وقد أبدلوا التاءَ في (فَعَلْتُ) طاء إذا كانَ قبلها الصادُ ومنكنتِ الصادُ وتحركتِ التاءُ وهيَ لغةً لناسٍ مِنْ بني تميم يقولونَ: قحصطُ تبلها الصادُ ومنكنتِ الصادُ وتحركتِ التاءُ وهيَ لغةً لناسٍ مِنْ بني تميم يقولونَ: قحصطُ برجلي فيجعلونَ التاءَ طاءً كما فَعلوا ذلكَ في: اصطبرَ فقلبوا التاءَ طاءً وكللكَ إذا كانتِ الثاءُ قبلها طاءً موضعَ اللام يقولونَ: خَبَطُ بِبدي وقالَ عَلقمةُ بن عبدة:

# وفي كُسلُ قَسومِ تَسد خَسبَطَ بنعمسةِ فَحُثَّ لِسَّنَاسٍ مِسنُ نَسدَاكَ ذَنُسوبُ إِبدالُ الميم:

إِذَا كَانْتِ النونُ سَاكِنَةً وَيَعَدُهَا الْبَاءُ فَالْعَرِبُ تَقَلَّبُ النَّونَ مِيهَا فَيقُولُونَ: الْعَنْبر: الكتابةُ بالنونِ واللفظُ بالميم فيقلبونَ النونَ مِيهًا إِذَا كَانْتِ النونُ ساكِنَةً يقولُونَ: أَخَذَته عَنْ بَكْرِ الكتابةُ بالنونِ واللفظ بالميم فيقلبونَ النونَ إِذَا سُكنت النونُ ساكِنةً يقولُونَ: النِّنَ النونَ إِذَا سُكنت فَإِذَا تُحْرِكَتُ أَعَادُوهَا إِلَى أَصِلِها فَجَعَلُوهَا نُوناً يَعُولُونَ: الشِّنَبُ وَرَجِلَّ أَسْنِبُ لَمَا تَحْرِكَتُ رَجِعَتْ إِلَى أَصِلِها، وإذا صَغَرَتَ (العَنبَر) قلتَ: عُنَيْعِ لَوناً النونَ إِلَى أَصِلِها لمَا تَحْرِكَتُ رَجِعَتْ إِلَى أَصِلِها، وإذا صَغَرَتَ (العَنبَر) قلتَ: عُنَيع لَوناً النونَ إِلَى أَصِلِها لمَا تَحْرِكَتُ .

قَالَ الجَرْمِي: وسمعتُ الأصمعي يقولُ: الشَّنبُ: بَردُ الفّم والأسنانِ فقلتُ لَهُ: إنّ أصحابَنا يقولونَ: إنّهُ حلتُها حينَ تطلعُ فيرادُ بذلك حداثتها وطَراءتها لأنّها إذا أتت عليها السنونَ احتكتْ فقالَ: ما هُوَ إلاّ بردُها وقد قلبوا تَلْبَا أَخَالًا لا يقاشُ عليهِ قالوا: في فيكَ وقوكَ إذا أفردُوه فَمّ وأصلهُ: فوه والدليلُ على ذلكَ تصغيرهُ فُويهُ وجمعُ: أقواهُ فإذا أضافوهُ ففيهِ لغتانِ: يقولُ بعضهُم: هذَا قُوكَ ورأيتُ فإلَى وفي فيكَ فيجينوني بموضع العينِ ويحذفونَ اللامَ وهي لغةُ كثيرةٌ إذا أضافوا ومنهم من يقولُ: هذَا فَمُكُ ورأيتُ فموينِ وكذلكَ وفي فوكَ ويجيءُ في الشعرِ لغةُ ضعيفةً على ضرِ هذَا قالوا: هذَانِ فموانِ ورأيتُ فموينِ وكذلكَ إذا أضافوا قالوا: هذانِ فموانِ فرأيتُ فموينِ وكذلكَ إذا أضافوا قالوا:

إبدالُ الجيم:

أبدلت الجوبم مكان الياء المشددة وليس ذلك بالمعروف وأنشدوا:

فَلا يَزَالَنْ شَاحِعٌ بِأَتِكَ بِــــــغ يريدون (حجتي) وبأتيكَ (بي) وأنشدوا:

يريدُ: أمسيتُ وأمسيا قهذًا كلهُ قَبيعٌ وليسَ بالمعروفِ.

قالَ أَبُو عمر: ولو رده إنسانًا كانَ مَلْهِباً.

إبدالُ اللام:

أبدلوا اللاَمَ في: (أَصَيْلاَكِ) من النونِ، وذلك أنّهم إذَا صغروا: الأَصيلَ قالوا: أُصيلٌ وهُوَ القياسُ وقالَ بعضهُم: أُصيلانٌ فزادَ الأَلفَ والنونَ وهيَ لغةٌ معروفةٌ وهَلنا مِنَ الشَّادُّ فأَبدلَ بعضهُم هذهِ النونَ لاماً فقالَ: أُصيلالٌ والأُصيلُ بعدَ العصرِ إلى المغربِ قالَ النابغةُ:

وقَفْسَتُ فِيهِمَا أَصَلِيلًا أُسَائِلُهَا أَعَيْثُ جُواباً ومَا بِالرَّبِعِ مِنْ أَحَدِ\*

:4141

الهَاءُ تبدلُ مِنَ التَّاءِ تَاءِ التَّاتِيكِ فَيُرِّلُكُ حَلَى الوقفِ نحو: ثَمَرُه وطلَّحه وقَائمِه ومِنَ الهمزةِ في: أرحتُ: هَرَّخْتُ. ﴿ مُرَّمِّنَ تَكُورُ رَضِي إِسِيرِي

النونُ:

والنونُ تكونُ بدلاً مِنَ الهمزةِ في: (فَعُلاَن) فَعْلَ كَيَا أَنَّ الهمزةَ بدلٌ مِنْ الأَلفِ في: خَمْراة هذَا مذهبُ الخليل وسيبويه.

الحذف:

إذا كانتِ الواوُ أولاً وكانتْ فَاءً نحو: وَعَدَ يَعِدُ خُذِفَت الواوُ لوقوهِها بِينَ ياءٍ وكسرةٍ؛ لأن مضارعَ فَعَلَ يَفْعِلُ فَوعَد فَعَلَ، فإن كانَ الماضي مثلُ: وَجِلَ جاءَ المضارعُ علَى: يَفْعَلُ وتثبتِ الواوُ لأنّها لم تقع بينَ ياءٍ وكسرةٍ.

<sup>(</sup>١) قال الأعلم: الشاهد في قوله: إلا الأواري، بالنصب على الاستثناء المنقطع، لأنها من فير جنس الأحد، والرفع جائز على البدل من الموضع، والتقدير: و ما بالربع أحد إلا الأواري، على أن تجعل من جنس الأحد، أساعاً ومجازاً، انتهى. انظر خزانة الأدب ٤/٤٠١.

وتَفْعِلةٌ مِنْ: وعدتُ وتَفُعِلُ: إذا كانا اسمينِ تَوعِدةٌ وَتَوْعِدٌ والدليلُ عَلَى أَنَّهَا تَشِتُ قُولُهُمَ تَوْسِعةٌ وتَودِيةٌ والمصدرُ مِنْ: وعدتُ: عِدَة فِعْلَةٌ والهَاءُ لا بُدَّ منها، وإذا لم تكنُ فلا حَذْفَ أعلوا المصدرَ كفعلهِ.

قَالَ سيبويه: وقَد أَتمُوا فقالوا: وجِهَةٌ في جِهةٍ.

قالَ أبو بكر: وهذا عندي أعني وجهةً لم يجيء على الفعلِ والواوُ تُثبتُ في الأسهاء قالوا: ولِدَةً وقالوا أَيضناً لِدَةً كعِدَةٍ فالاسم: وعِدَةً والمصدرُ: عِدَةً.

وإن كانتِ البّاءُ أولاً فاءً لم تحذف في الموضع الذي تحذفُ فيهِ الواوُ، وذلك قولهُم: يَعَرَّ يَعْرَ وحكي عن بعضِهم في المضارعِ: يَئِسَ ويَيْتُسُ كها قَالُوا: يَعِدُ ومِنْ ذلكَ قولْتُم: هَيْنٌ ومَيْتُ يريدونَ هَيُّنٌ ومَيْتُ فعدفوا العينَ وهي متحركةٌ ومِنْ ذلكَ: كينونةٌ وقيدودٌ وإنَّها هُوَ مِنْ: قادَ يقودُ وأصلها: فَيْعَلُولٌ.

قال سيبويه: سالتُ الخليل عن (أمَّ أَمَنَ عَنَا الْبَالِيثُ ولَكُنَّهِم لَمَا أَسكنوا اللامَ حذفوا الأَلْف، لأنه لا بلتقي ساكنانِ ورَحَمَ فَقَالُ نَاساً يقولونَ: ثم أُبَلِه لا يزيدونَ على حذف الأَلْف ولَم يحذفوا لا أَبَالِي كَهَ أَنْهُمُ إِنْكُونُوا إِنَاكُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَلَوْلَ عَلَى موضع تحركِ لم تحذف وأَبالِي إنَّها يحذفُ في موضع الجزم فقط، وإذا كانتِ اللامُ ياءٌ بعدَ يادين مُذْعَمَيْنِ فاجتمعَ ثلاثُ ياداتٍ في اسم غيرِ مبني على (فَعَلٍ) حُذِف اللامُ، وذلك قولُكَ في تصغيرِ عَطاءِ عُطَيَّ وفي أحوى: حُيَيٌّ، فإن كانَ اسمٌ على فَعْلِ تثبتُ نُحو قولِك: حَيًّا فهوَ مُحَيَّ.

## التحويل والنقل

هَذَا على ضربينٍ: فِعُلُّ واسمٌ جَارِ على: (فِعْلِ).

واعلم أن كُلَّ كلمةٍ فعقها أن تتركَ على بنائها الذي بنيتْ عليه ولا تُراكُ عنهُ حركاتُها التي بنيتْ عليها ولا يحولُ إلا (فَعَلْتُ) بِما عينهُ واو أو ياة فَإِنهُ في الأصلِ (فَعَلَ) نحو: قامَ وباعَ فإذَا للتَ: فَعَلْتُ نَقَلْتُ ما كَانَ مِن بُناتِ الوادِ إلى (فَعَلْتُ) وما كَانَ مِنْ بُناتِ الياءِ إلى (فَعَلْتُ) وما كَانَ مِنْ بُناتِ الياءِ إلى (فَعَلْتُ) مَنْ مُولِتُ الضمة في (فَعْلْتُ) مِنْ: قُلْتُ إلى الفاءِ ومن: بعثُ إلى الفاءِ وأَرَلْتَ الحركة التي كانتُ فَا في الأصلِ ففلت: قُلْتُ وبُعْتُ وكانَ التقديرُ: قُومتُ وبَيعتْ فليًا نقلت عن العينين حركتها إلى الفاءِ سكتا وأسكنتِ اللامُ مِنْ أجلِ التاءِ في: (فَعَلْتُ) فحُلِقتِ العينُ لالتقاء الساكنينِ فعمارَ مُعتُ وبعثُ فالزموا: فَعْلَتُ بَناتِ الوادِ والزموا (فَعِلْتُ) بَناتِ الياءِ لالتقاء الساكنينِ فعمارَ مُعتُ وبعثُ فالزموا: فَعْلَتُ بَناتِ الوادِ والزموا (فَعِلْتُ) بَناتِ الياءِ شبهوا ما اعتلَتْ عينهُ بِمَا اعتلَتْ لامهُ كما ألزموا: يَعْرُو وباتِه (يَعْمُلُ) وألزموا (وَعِلْتُ) بَناتِ الياءِ شبهوا ما اعتلَتْ عينهُ بِمَا اعتلَتْ لامهُ كما ألزموا: يَعْرُو وباتِه (يَقْمُلُ) وألزموا (وَعِلْتُ) بَناتِ الياءِ (يَعْمُلُ) وكلُّ ما كانَ ماضيهِ على (فَعِلْ فَعَلْتُ مُناتِ ويلِيَّ عِلْقَاتُ على أنَّ أصلَ : قُمْتُ وما أشبهه: حركتها منها فتقديرُ: قُلْتُ فُولَ وتقلَيمُ المُعْمَلِيَ المَاتِ المَالِ الأَلْكَ تقولُ: طويلً وطُوالُ ولا يجوزُ: طُلْتُهُ وليسَ في بَناتِ الياءِ (فَعْلَتُ).

وَدَخَلْتُ (فَعِلْتُ) عَلَى بَناتِ الواوِ نحو: شَقِيتُ وغَيِيتُ ولمُ تدخلُ (فَعُلْتُ) على ذواتِ الياءِ لأنّها نُقلتُ مِنَ الأنقلِ إِلَى الأخفَّ، وإذا قلتَ: بَفْمَلُ مِنَ قُلتُ ونحوهِ أَلزمنَهُ (يَفْمَلُ) فقلتَ: يَقُولُ وَكَانَ الأَصلُ: يَقُولُ فَحَوَّلتَ الحَركةَ كَا فَعلتَ في (فَعَلْتُ) حَبنَ قلتَ: قُمتُ وقلتَ في بِغْتُ: أَبِيعُ وكان الأصل أَبِيعُ فنقلتَ الحركة كيا قلتَ في (فَعِلْتُ) مِنْ (بِغْتُ)، وأما (خِفْتُ ) فالأصلُ: خَوِفْتُ مبنيٌ على (فَعِلْتُ) والعبنُ مكسورةٌ فهلنا لم يحولُ مِنْ بناهِ إلى بناهِ (خِفْتُ) فالأصلُ: خَوِفْتُ مبنيٌ على (فَعِلْتُ) والعبنُ مكسورةٌ فهلنا لم يحولُ مِنْ بناهِ إلى بناهِ وَهِوَ عَلَى أَصلهِ ولكنّكَ نقلتَ حركة العبنِ فألقيتِها على الفاءِ ويدللّكَ على أَنَّ خَافَ (فَعِلَ) وهوَ على أصلهِ ولكنّكَ نقلتَ حركة العبنِ فألقيتِها على الفاءِ ويدللّكَ على أَنَّ خَافَ (فَعِلَ) قوهُمَ عَلَى أَنْ خَافَ (فَعِلَ) ومستقبلُ: (فَعِلَ وَيَعَافُ ويَخَافُ (بَقْعَلُ) كانَ الأصلُ: يَخُوفُ فَنقلُ الحركة كما فعلتَ في المَاضِي ومستقبلُ: (فَعِلَ) على: (يَفْعَلُ) نحو: حَذِرَ يَخَذَرُ وفَرِقَ يَقْرَقُ فَنقلُ الحركة مِنْ عبنِ (فَعُلْتُ)

وقعِلْتُ كانتا مُحوَّلتينِ أَو أَصْليتينِ إِلَى الفاءِ واجبٌ فِي (فَعُلْتُ)، وأما التحويلُ مِنْ بناءِ إلى بِنَاءِ فليسَ إِلا فِي (قُصْتُ) ونحوهِ ويغتُ ونحوهِ فافقئهُ وخُصَّ (بِغْتُ) وقُمْتُ بالتحويلِ دونَ غيرِهما لشبههما بَيغزَو ويَرْمِي ويَخَافُ لا يشبهُ (يغْزو) لأَنَّ: يَجَافُ (يَفْعَلُ) مفتوحُ العينِ، وإذا كانَ الماضي فَعَل جَاءَ المضارعُ علَى يَفْعُلُ ويَشْعِلُ وليسَ ذلكَ فِي (فَعِلَ) فنقلنا مِنَ الفعلِ الماضي ما لَهُ (يَفْعُلُ) و(يَفْعُلُ) عنه في مشروح في منهوج في كتبهم.

وطُلْتُ أَصلهُ: طَوُلتُ (فَعُلْتُ) فَتُقلتِ الحَركةُ إِلَى الفاءِ ولمْ يُحُولُهُ مِنْ شيءٍ إلى شيءٍ فمستقبلهُ مثلُ (يَطُولُ)، وإذا كانَ (فَعُلَ) من بناتِ الواوِ ونُقلَ إِلى (فَعُلَ) كانَ (فَعُلَ) الذي أصلهُ مِن بناتِ الواهِ جقيقاً بأن لا يُزالَ عن جهتِهِ و(فَعُلَ) ليسَ في ذواتِ الياءِ، وإذا قُلتَ أصلهُ مِن بناتِ الواهِ جقيقاً بأن لا يُزالَ عن جهتِهِ و(فَعُلَ) ليسَ في ذواتِ الياءِ، وإذا قُلتَ (فُعِلَ) في هذهِ الأشياءِ كسرتَ الفاءَ وحولتَ جليها حركةَ العينِ كيا فعلتَ ذلكَ في (فَعُلْتُ) لتُعْيَرَ حركة الأصلِ، وذلك قولُكَ، خِيفَة وبِيعَ وهِبَتِ وقِيلَ وبعضُ العربِ يشمُ الضمَ إرادة أن يبينَ أَلَها (فُهِلَ) وبعضُ مَنْ يضِم يقولُ: بُوعَ وَهُولَ وخَوفَ يُتبعُ الياءَ ما قبلها كيا قَالَ: مُوقِيِّ وهذهِ اللغاتُ دَواخلُ على قبلَ ويَجِعَ وَهِبَتِ وَالأَصلُ الكسرةُ.

وإِذَا قلتَ (فَعَلَ) صارتِ العينُ تابعةً لِما قبلَها ولَو لم نجعلُها تابعةً لِمَا قبلها لألتبسَ (فَعَلَ) مِنْ (باغ وخَافَ) (بِفُعِلَ).

قَالَ سيبويه: وحدثنا أبو الخطابِ: أنَّ ناساً مِنَ العربِ يقولونَ: كِيدَ زيدٌ يَفْعلُ وما زِيلَ زِيدٌ يَفْعلُ ورادَ نهولاءِ نَقلوا في (فَعَلَ) وحولوا كها فَعَلوا في (فَعِلْتُ) فإذَا قلتَ: فَهِلنَا مِنْ هذهِ الأشباءِ ففيها لغاتُ أمَّا مَنْ قالَ: بيع وهِيبَ وخِيفَ فإنّهُ يقولُ: خِفْنَا وِيفْنَ وَبِعن وخِيفُ وَيِفْتُ وهِبْتُ تَذَعُ النّصرةَ على حافِيا وتحذَفُ الباء لالتقاء الساكنين.

وأما مَنْ ضَمَّ بإشهامِ إِذَا قالَ: فُعلَ فإنَّهُ يقولُ: قَد بِغْنَا وقَد بِغْنَ يُميلُ الفاءَ ليعلمَ أَنَّ الياءَ قد حُذِفتْ والذينَ يقولونَ: بُوعَ وقُولَ وخُوفَ يفولونَ: بُغْنَا وخُفْنَا وَهُبْنَا، وأما مِثَّ تَمُوثُ فإِنَّهَا اعتلتْ مِنْ (فَعِلَ يَفْعُلُ) ونظيرُها مِنَ الصحيح: فَضِلَ يَفْضُلُ وهذهِ الأشياءُ تشذُّ كأنَّها لغاتٌ تداخلتُ فاستعملَ مَنْ يقولُ: فَضِلَ فِي المُضارع لغةَ الذي يقولُ: فَضَلَ وكذلكَ (كُذْتُ) تكادُّ جاءت تكادُّ على كِدتُ وكُدتُ على: تكودُ.

قَالَ سيبويه: وأما ليسَ فكأنّها مسكنةً مِنْ نحو قولهِ: صَبِدَ كيا قالوا: عُلْمَ ذاكَ في (عَلِمَ ذَاكَ) وإنّيا فَعلوا ذلكَ بها حيثُ لم يكنْ لها (يَفْعَلُ) شبهوها (بَلَيْتَ) أمّا (عَوِرَ يَغُورُ) و(حَوِلَ يَغُولُ) و(صَبِدَ يَصْبَدُ) فَجاءوا بِهَا على الأصلِ؛ لأنه في معنى (اعوررتُ) و(احوللتُ)، وأما طَاحَ يَطِيحُ وتَاهَ يَتِيهُ فزعمَ الحُليلُ: أنّها (فَعِلَ يَفْعِلُ) بعنزلةِ: حَسِبَ يَخْسِبُ وهي مِنَ الواهِ بدلَّكَ على ذلكَ: طَوَّحتُ وتَوُهتُ وهوَ أطوحُ منهُ وأَتوهُ منهُ ومَنْ قالَ: طَيِّحتُ وتَيَّهتُ فَقَدُ جَاءَ بها على (بَاع يَبِيعُ).

واهدم أنَّ جميعَ هذِه إِذَا دخلتُ علَيها الزوائدُ فهِيَ على عليها لا فرقَ بينَها وبينها إِلاَّ أَنَّكَ لا تنقلُ فيها مِنْ بناءِ إلى بناءِ ألا تَرى أَنَّكَ تقولُنِ: قَامَ ثُمَّ تقولُ: أَقَامَ فهوَ مثلُ (قَامَ) كَما كَان.

قال سيبويه: إِلاَّ أَنَّا لَم نسمعهم قَالُوا إِلاَّ (استروحَ إِلَيهِ وأَفْيَلُتُ واسْتَخْوَذُ) ومِنْ هَذَا البابِ: اختارَ واعتادَ وانقاسَ فتارَ مِن (اختارَ) ونادَ مِن اعتادَ وقَاسَ من انْقَاسَ نظيرُ (قَام) لا فوقَ بينَهما في سواكنهِ ومتحركاته، وإذا قلتَ فَعَلْتُ قلتَ أَخْتَرْتُ وانْقَدْتُ. وإِذَا قلتَ: (أُنْتُعِلَ) (وأُنْفُعِلَ) قلت: أُخْتِيرَ وأُنْفِيدَ لِمَّا كَانَ (ثَارُ) من (اختارَ) بمنزلةِ: قالَ صارَ تِيرَ مِنْ (أُخْتِيرَ) بمنزلةِ قِيلَ والأسياء الجاريةُ على أفعالها تعتلُ كاعتلالِ الأفعالِ فأَمَّا (فَاعِلُ) مِنْ قامَ وِبَاعَ فتقولُ: قَائِمٌ وِبائِعٌ.

قال سيبويه: إِنَّ هذهِ الياة والواوّ جعلنا هُنا همزتينِ كَيا فُعِلَ جِيا فِي: سِقَاء وقَضاءِ ويعتلُّ مُفْعولٌ مِنها كيا اعتلَ (فَحِلَ) فَتقولُ في: بِيعَ مَبيعٌ وفي هِيبَ: مَهِيبٌ وكانَ الأَصلُ: مبيوعٌ فنقلتِ الحركةُ مِنَ الناءِ إِلَى الياءِ فسكنتِ الياةُ والنفي ساكنانِ الياةُ والواوُ.

وقالَ الخليلُ: فحدُفتُ (واوُ مفعولٍ) وكانتُ أُولى بالحدْفِ لأنَّهَا وَاللهُ وكذلكَ: مقولٌ. وكانَ أَبو الحسن الأخفش يَزعمُ: أنَّ المحدُوفةَ عبنُ الفعلِ والباقيةَ واوُ مفعولٍ.

قَالَ المَازِني: وكِلا القولينِ حَسَنٌ جَمِلٌ قَالَ وقولُ: أَبِي الحَسن أُقيسُ،

وتقولُ في (مَفْعُولِ) مِنَ القولِ (مَغُولٌ) وكانَ الأصلُ: مَغُوولُ فنقلتِ الحَركَةُ فاجتمعٌ ساكنانِ فَخُذِفَ أَحدَهُمَا وَيعضُ العربِ يَخْرجهُ إِلَى الأصلِ فِيقُولُ: نَحَيُّوطٌ ومَبيوعٌ ولا بجذفُ ولا نعلمُ أنَهُم أغوا في الواواتِ لم يَقُولُوا في (مَقُولُ) مَقُولُ لئقلِ الواوِ وبجري (مَفْعَلُ) مجرى (يَفْعَلُ) مجرى (يَفْعَلُ) فيهما فيعتلُ قالوا: عَمَافَةٌ مثلُ: يَجَافُ ومَقَامٌ ومقَالُ ومَثَابَةٌ ومَثَارَةٌ فَتَفَعلُ على وَذِنِ (يَفْعَلُ) ليسَ بينهما إِلا أَنَّ المرم موضعُ الباءِ فملعبُ سيبويه: أَنَّ كُلُ ما كانَ من الأسماء التي في أوائلها زوائدُ تفصلُ بينها وبينَ الأفعالِ وهي على وزنِ الأفعالِ فإنَّهُ بعلُها كما يعلُ الفعلَ.

و (مَفْمِلٌ) مثلُ: (يَفْمِلُ)، وذلك قولُكَ المَبِيضُ والمَبِيرُ ومَفْمُلةٌ مثلُ يَفْمُلُ، وذلك قولُكَ: المَشُورةُ والمَمُونةُ والمَثُوبةُ وبِدلْكَ حلَ أَنَهَا لِيستْ بمغمُولةِ وأَنَّهَا مَفْمُلَةٌ أَنَّ المصدرَ لا يكونُ على (مَفْمُولة) وكانَ الأخفشُ يجِيزُ أن بأيَ بمَفْمُولةِ مصدراً ويجتج بِخُذْ ميسُورةً ودَعْ مَعسُورةً. و(مُفَعُلَقًا) مِنْ بَناتِ الياءِ تجيءً على مثالِ (مَغْطِلةٍ) لأَنكَ إِذَا سكنتَ الياة وهي العينُ جعلتَ الفاة تابعة كما فعلتَ ذلكَ في (مَفعولِ) فتقولُ (مَعِيشةٌ) إِذَا أَردتَ (مَفعُلةً) مِنَ العيشِ جعلتَ الفاة تابعة كما فعلتَ ذلكَ في (مَفعولِ) فتقولُ (مَعِيشةٌ على وزنِ: يَعِيشُ وَيَعِيشُ لو جازَ أَن ولو أَردتَ أَيضاً (مَفْولةً) لكانَ على مَذا اللفظِ فَمِعيشةٌ على وزنِ: يَعِيشُ وَيَعِيشُ لو جازَ أَن ولو أَردتَ أَيضاً (مَفْولةً) لكانَ على مَذا اللفظِ فَمِعيشةٌ على وزنِ: يَعِيشُ ويَعِيشُ لو جازَ أَن ثريدَ بهِ (يَفْعُلُ) ما كانَ بُدُّ مِنْ إبدالِ الضمةِ كسرةً لِتَصحُ الياءُ لقريها من الطرفِ وإِنَّها تبدلُ الضمة كسرة إذا كانتُ بعدُها الياءُ ساكنةً، وذلك نحو: أَبيضَ ويِيضُ وكانَ القياسُ بُوضً لأَنْهَا فُعْلُ.

ويدلُّكَ على ذلك قولُم، أحرُّ وحُرُّ ولكنَّهم أبنلوا الضمة كسرة لتصِحُّ الباءُ التي كانتُ في الأصلِ لئلا يخرجوا مِنَ الأخف إلى الاثقلِ في الجمع وهوَّ أثقلُ من الواحدِ عندُهم فيجتمعُ ثقلانِ ولللكَ قالوا: عِتِيٍّ فكسروا لِيؤكدوا البدل قالوا: صِيَّمٌ وقِيَّمٌ لقربِها مِنَ الطرفِ ولأَكِها جَعٌ ولَمَ يقولوا في دُوَّار وصُوَّام لِمعِها مِنَ الظرفِ.

قال سيبويه: ولا تجعلُها بمنزلة (فَقُلْتُ) في الفعلِ يعني إِذَا قلتُ: قَضُوّ فأتبعث الياءُ الضمة؛ لأن ذلك لا يفعلُ في (فَعُلَ) لو كَأَنَّ اسها تقولُ في مثالِ مُسْعُطٍ مِنَ البيعِ: مُبِيعٌ كَانَّ الأصلُ: مُبُيعٌ فنفلتَ الحركة إِلى الباءِ ثُم أَبدُلتُها كُسرةً لتصِيعٌ الباءُ.

وقالَ الأخفش: فيها أحسبة أقولُ: مُبُوعٌ وهوَ خَلافُ قولِ سيبويهِ وإِنَّها أعلَّ مثالَ مُسْعُطِها لأنه وزنُ (أَقْتُلُ) ومُفْعَل مِنَ الياءِ والوادِ على مثالِ: يُفْعَلُ وَقَدْ جاءتْ (مَفْعَلَةٌ) على الأَصلِ قالوا: إنَّ الفكاهةَ مَقْوَدَةً إلى الأَذى.

قَالَ سيبويه: مَكُورَةٌ ومُزَيدٌ جاءَ على الأصلِ، وإن كانَ اسهاً وليسَ بمطردٍ.

قَالَ أَبُو العباس: مُزْيَدُ إِنْ كَانَ اسهَا لرجلٍ ولم تردُّ بهِ الإجراءَ على الفعلِ كها يكونُ المصدرُ وما يشتُقُّ منه اسها للمكانِ أو الزمانِ فحقهُ أَنْ لا يُعل وأنْ يصحيح؛ لانه إِنَّها تعلهُ ما دَامَ يناسبُ الفعلَ بأَنَّهُ مصدرٌ للفعلِ أو مكانٌ للفعلِ أو زمانٌ لَهُ فإِذَا بَعُدَ مِنْ هذهِ الأمورِ لم يجزُ أَن يُعلَّ إِلا كها تعلُّ سائرُ الأسهاء.

قالَ سيبويه: وقالوا: مَحْبُبُ حيثُ كانَ اسهاَ ألزموهُ الأَصلَ كَمورَقِ ومتَى جاءَ اسمٌ علَى وزنِ الفعلِ وليسَ فيهِ ما يفرقُ بينَةُ وبينَ الفعلِ صُحُح، وذلك قولهُم: هَوَ أقولَ الناسِ وأبيعُ الناسِ وأقولُ مِنْكَ وأبيعُ مِنْكَ وإنّها أغوا ليفصلوا بينة وبينَ الفعلِ نحو: أقالَ وأقامَ ويتمّ في قولِك: ما أقولة وأبيعهُ؛ لأن معناهُ معنى (أفعلُ منك) وأنّهُ لا يتصرفُ تصرفَ الأفعالِ فأشبة الأسهاء وكذلك: أفعلُ بهِ؛ لأن معناهُ معنى: ما ما أفعله ويتمّ في كُلّ ما جاءَ على لفظِ الفعلِ بغيرِ قَرقِ بينهها ونحنُ نُتبعُ مَذا ما يتمّ مِنَ الأسهاء ولا يُقلّ إنْ شَاء الله.



## ذِكْرُ ما يتم ويُصححُ ولا يُعَلُّ

مِنْ ذَلْكَ مَا صُححَ لَسكونِ مَا قَبِلِهِ وَمَا بَعْدَه، وَذَلْكَ نَحُو: خُولُ وَعُواْلِ وَعُواْلِ وَعُواْلِ وَخُواْلِ وَنَوَادٌ وَهُمَامٍ وَطُولِلٍ وَعُواْلِ وَخُواْلِ وَخَوَالِ وَمَقَاوِل وَمَقَايِسُ وَيَناتُ الباءِ كَبناتِ الوالِ فَ جَمِيعٍ هَذَا فِي تركِي الحَمْوِ فَي قَلْ وَسَايُور نحو مَا ذكرنا وَمِنْ ذَلَكَ: أَهُوناءُ وأَبيناهُ وأَعِيباهُ وقالوا: أَعَيَاهُ وقالَ بَعضُهم؛ أَبِيناهُ وَسَايُور نحو مَا ذكرنا وَمِنْ ذَلْكَ: أَهُوناءُ وأَبيناهُ وأَعيباهُ وقالوا: أَعياهُ وقالَ بعضُهم؛ أَبِيناهُ بعلم المُحرِد فَأَمَّا الإِقامةُ والإستفامةُ فاعتلتْ عَلَى أَفْعالِي مِنَ الواهِ فَأَسكنوا تحود تُور وقُولِ ولَبْسَ بالمطردِ فَأَمَّا الإِقامةُ والإستفامةُ فاعتلتْ عَلَى أَفْعالِي مِنَ الواهِ فَأَسكنوا تحود تُور وقُولُ ولَبْسَ بالمطردِ فَأَمَّا الإِقامةُ والإستفامةُ فاعتلتْ عَلَى أَفْعالِي وطُويلً لم يجيء على (يَطُولُ) ولا عَلَى الفِعْلِ أَلاَ تَرى أَنْكُ لو أَردتَ الاسم لقلتَ: طَائلُ وإنَّها هُو (كفعيلٍ) يعني به (مفعولَ) مُمْمَلًا بنمُ ولم يجر بجرى (أَفعلُ)؛ لأن مفعلاً إِنّها هُو (مِغْقالِ) أَلاَ تَرى أَنْها فِي الصِغةِ سَواءً تغولُ: ومِغْمَلُ ومِغْمَلُ ومِغْمَلُ ومِغْمَلُ ومِغْمَلُ ومِغْمَلًا ومُمْمَ عَمِن المعنى ما أَردتُ في (المِغْمَلِ) ومَخْلُ فَأَمَّا قرهُم: مُصائبُ وهُوهُ المَعْمَ أَنْ فَوهُمَ ومِغْمَع ومِنْسَاحٍ قمن ثَمُ قالوانِ مِفْولً ومِخْلُ فَأَمَّا قرهُم: مُصائبُ وهُوهُ المَعْمَ الْمُعَلَى ومُغْمَلًا هي ومُغْمَع ومِنْسَاحِ قمن ثُمَا فَي مَنْ أَلَوالِ مِغْولًا ومَخْلُ فَأَمًا قرهُم: مُصائبُ وهُوهُ المُعْمَ الْمُولُ ومُخْلُ والْمُعْلُ اللهُ عَلَى المُعْلَى اللهُ اللهُ والمُعْمَلُ ومُعْمَالًا هي أَمْا فَوهُمَ المُعْمَلُ ومُغُولًا هي أَمْنَا فَو مُعْمَ وَالْمُولُ ومُعْلَى المُعْلَى المُعْلِقُ المُعْلِقُ ومُعْمَالًا هي أَمْنَا فَلُهُ المُعْلَى المُعْلِقُ المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَا المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلِقُ المُعْلَى ال

وتوهموها (قَعِيلَةً) وقَد قالوا: مَصاوب ويهمزونَ نحو: صَحَاتف وَرَساتِل وعَجَائز.

(فَاعِلُ) مِنْ (عَورتُ) إِذَا قالوا: (فَاعِلُ) غَدًا قالوا: عَاورٌ غَداً وكذلكَ: صَائدٌ غَدَاً مِنْ صَيِدَ لَمَا صحتْ في الفعلِ ولو كانَ (تَقُولُ) اسها لكسرتَهُ ثُقَاول وتَبيعُ تُبَايع ولا يهمزُ ويتمُّ (فَاعلُ) نحو: قَاولَ وِبابِعَ.

وقَوَاعلُ مِنْ (عَوِرْتُ) وصَيِدتُ تُهمزُ لأَنْك تقولُ في (شَويتُ شَوَايا) كما تُهمزُ نظيرُ مَطَايا مِنْ غَيرِ بناتِ الياءِ والواوِ نحو: صحائف؛ لأن (عورتُ) نظيرُ (شَويتُ) وصَيِدتُ نظيرُ (حَيِيتُ) فهمزت لالتقاء الواوينِ، وليسَ بينَهما حَاجزٌ خَصينٌ قصار بمنزلةِ الواوينِ يلتقيانِ.

## هذا بَابُ ما يكسرُ عليهِ الواحدُ عِما ذَكرنَا

وطُويلً وطُولً وطُوالً صَحَّ في الجمع كما صَحَّ في الواحدِ، وأما فَعَلانٌ وفَعْلَى نحو: جَوَلاَنِ وَحَيْدانِ وحَيْدى فأخرجوهُ جذهِ الزيادةِ مِنْ مثالِ الفعلِ الذي يعتلُ فأشبة عندهم ما صُخحَ الأنه جَاءً على غيرِ مثالِ الفَعْلِ المعتلُ نَحو: الحَولِ والغَيرِ وكذلكَ (فَعَلاءُ) نحو (السَّيراء) وفُعَلاءُ نحو: القُوياءِ والحَيْلاءِ أخرجتهُ الزيادةُ مِنْ مثالِ الفِعْلِ الذي يعتلُ فأشبة عندَهم مَا صَحَّ؛ لأنه جاءً على غيرِ مثالِ الفِعْلِ وقد أعلَّ بعضهم: فَعَلانَ وفَعَلَى كما أعلَّ ما لا زيادةً فيهِ جَعلوا الزيادةُ بمنزلةِ الهاءِ، وذلك قولُم: قارَانٌ وهَامَانُ وليسَ بالمطردِ، وأما فُعَلَى وفِعلَى فَلا تدخلُ (فُعَلَّ وفِعلَى).

[تابع] هَذَا بابُ ما يكسرُ عليهِ الواحدُ عما ذكرِنا:

إِذَا جَمَعَتَ (نَوْعَلَ) هَزَتَ كَمَا هَزِتَ (هُوَاعَلَى بَنِ عَودَتُ وصَيلتُ وسَيدٌ بِهمزُ وفَيْعَلَ نَحْوَ عَبِّنَ بِهمزُ جَمِعُ هَذَا؛ لأنه اعتلَّ بعد له العَيْمِ الله الله (فَاعلِ) ولو لم يعتلُ لمَ يهمز كما قالوا: ضَيونٌ وضَيَاونٌ (فُعَلَّ) مِنْ مَنْ الْمَتَاعُ (فَوْلِكُ مُتَعِينُ كَذَلكَ (فَعُولٌ) لالتقاء الواوينِ كما قالوا: فَيسَ بِينَهما حاجزٌ حصينٌ وقربُها مِنْ أخر الحرف، وإذا التقت الواوانِ على هذا المثالِ فلا تلتفتن إلى الزائلِ وغير الزائلِ ألا تراهم قالوا: أوّائلُ في أول، وأما قولُ الشاعرِ: عَوَاولُ فَإِنّها أَضَلُ مِنْ فَوَاعلِ مِنْ (عَواوير) ولم يكن تَركُ الباءِ في الكلامِ لازماً فيهمزُ: فَوَاعل مِنْ قُواعلٍ مِنْ (عَواوير) وأم يكن تَركُ الباءِ في الكلامِ لازماً فيهمزُ: فَوَاعل مِنْ قُواعل مِنْ قُواعلٍ مِنْ (عَوارير) وأم يكن تَركُ الباءِ في الكلامِ لازماً فيهمزُ: فَوَاعل مِنْ قُواعلٍ مِنْ (عَوارتُ) وأوائلُ.

وبناتُ الياءِ كبناتِ الواءِ عَمزن كها همزت (فَوَاعلُ) مِنْ (صَبِدتُ)؛ لأن الياءَ قَدَّ تستثقلُ معَ الواءِ كاستثقالِ الواوينِ ويهمزُ (فَعِيلٌ) مِنْ قُلتُ وبِعْتُ فَوَاتِلُ ويَبَائعُ.

بَابُ مَا يَجِرِي فِيهِ مِعضُ مَا ذَكَرِناً إِذَا كُسرَ لِلجِمعِ عَلَى الأَصلِ:

. فَمِنَّ ذَلَكَ (فَيْعَالُ) نَمُو: دَيَّارٍ وفَيَّامٍ وَنَيُّورٍ وَفَيُّومٌ نَفُولُ: دَيَاوِيرُ وفَيَاوِيمُ وعُوَّارٌ وعُواوِيرُ وكلَّها فصلتَ بينَهُ وبينَ آخر الحروفِ بعوفِ جَرى علَى الأصلِ كيا جَاء: طَاووسٌ ونَاووسٌ. بَابُ (فُعِلَ) مِنْ (فَوعَلتُ) مِنْ (قُلْتُ) وفَيعَلتُ مِنْ (بِمْتُ):

وذلك قولُك قُولَك عُولَك عُولَك ويُوبِعَ تَمَدُّ كِمَا مَدَدَتُ فِي (فَاعَلَتُ) أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: بَيْطُرِبُ فَعُمُولُ: بُوطِرٌ فَتَمَدُّ وصَامَعَتُ وَكَلَّمُكَ فَتَجْرِي بَجْرَى: باطرتُ وصَامَعَتُ وَكَلَّمُكَ فَعُولُ: بُوطِرٌ فَتَمَدُّ وَكَلَّكَ إِذَا كَانَ الحَرِفُ (فَغُولَتُ) (تَفَيَعَلَتُ) إِذَا قَلْتَ: قَذْ تَفُوعَلَ تَقُولُ: تُفُوهِنَ مِنْ تَفَيَهِفَتُ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الحَرِفُ (فَغُولَتُ) وَفَغَيْلَتُ: نَعُولُ: قَدْ بُووعَ وَافْعَوْعَلَتُ مِنْ سَرِثُ اسْبِيرَتُ تَقَلَّبُ الواو يَاءً لِأَلَهَا سَاكِنَةً بِعَدَهَا يَا يُوفَا قَلْتَ: فُعِلْتَ قَلْتَ الْمُنْوِيزُتُ.

قال سيبوبه: وسألتهُ يعني الخليلَ عَنِ اليوم فقالَ: كأنَّهُ مِنْ (يُمْتُ)، وإن لم يستعمل كراهيةَ أنْ يجمعوا بينَ هَذَا المعتل ويّاءِ تدخلها الضمةُ في (يَفْعُلُ) كراهيةَ أنْ يجتمعَ ياءانِ في إحداهما ضمةٌ مع المعتل ومما جاءً على (فِعْلٍ) لا يتكلمُ بهِ كراهيةٍ نحو ما ذكرها أولُ وَآأَةً وَوَيْشٌ وَوَيْعٌ كَانَّهُ مِنْ وِلتُ وَوِحْتُ وَأَؤْتُ.

أَفْعَلَتُ فِي القياسِ مِنَ اليومِ عَلَى مِنْ اليَّومِ عَلَى مِنْ اليُّومِ عَلَى مِنْ اليَّومِ عَلَى مِنْ اليّ

قَالَ الحَليلُ: أَيَّمَتُ تَقَلَبُ. هَنَا كَيْ قَلْبَ فَيْ أَيْمِ أَنْ يَكُونُونُ فِي أَيْمِ أَنْ يَا أَيْمِ أ ويُوْدَمُ الآن الياة لا يلزمُها أَنْ يَكُونُونِ حَلَيْهِ إِينَ كَفَطْلِيْنِي وَفَوعلتُ مِنْ بِعْتُ وقَدْ تَقَعُ وحدَها فكيا أُجريتُ (فَيْعَلَتُ وَفَوعَلَتُ) عِمرى (بَيْطُرتُ) وصَوْمعتُ أَجريتُ هذو مجرَى (أيقنتُ).

وأبو العباس يقولُ: أَيْمٌ عَلَى (أَفعِلِ)؛ لأن الواوَ هُنَا فَاء فهيّ تَلزمُ العينَ وهيّ مدغمةً، وإذا كانَ الحرفُ مدغياً لم يقلبُهُ ما قبلَهُ.

أَفْعَلُ: مِنَ الْيَومِ أَيَّمٌ والجمعُ أَيَانَمُ تَهِمزُ لأَنَّهَا اعتلَتْ كَمَا اعتلَتْ في (سيدٍ) فكما أجريت سَيداً بَجَرى (فَوْعَلَ) مِنْ (قَلْتُ) كذلكَ تجري هَذا جرى أَوَّلَ.

افْعَوعَلَتُ مِنَ (قُلْتُ): (اقْوَوَلْتُ وافْعَالَلَتُ) مِنَ الياءِ والوادِ: اسوادَدْتُ وابْياضَضْتُ أغوا لأنجَم لو أسكنوا لكانَ فيهِ حذفُ الألفِ والوادِ لئلا يلتقي ساكنانِ.

· افْعَلَلَتُ (ازْوَرَرْتُ) وابْيَضَضْتُ، فإن أردتَ (فُعِلَ) فلتُ أَبْيُوضٌ في هَذَا المكانِ واقْوُول جمعتَ بينَ ثلاثِ واواتٍ؛ لأن الثانية كالمدةِ كما فعلتُ ذلكَ في (فَوْدِلَ). قال أبر الحسن: أقُولُ: واقْوُيلْتُ لئلا أجمعُ بينَ ثلاثِ واواتٍ فَعُلَلَ من كِلتُ: كُولُلُّ وفُعْلِلٌ إِذا أردتَ الفِعلَ: كُولِلٌ ولم يجمعُ بمنزلةِ بِيضٍ وبِيعٍ لبعدِها مِنَ الطرفِ وصارتَ علَى أربعةِ أحرفِ وكانَ الفعلُ ليسَ أصله ياتهِ التحريكُ.

سمعنا مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: تَعَبِّطتِ النافةُ ثُمَ قالوا: عُوطَطٌّ فُعْلَلٌ.



## بَابُ مَا الهمزُ فيهِ في موضعِ اللامِ مِنْ بناتِ الياءِ والواوِ نحو: سَاءَ يَسُوءُ وجَاءَ يَجِيءُ وَشَاءً يَشَاءُ:

اعلم أنَّ الواوَّ والياءَ لا تُقلاَّنِ واللام ياءٌ أَو وارَّ لاَّنَهم إِذَا فعلوا ذلك يصيرونَ إلى ما يستثقلونَ وإلى الإلباس والإجمعاف فهذه الحروفُ تجري بجَرى: قَالَ وبَاعَ إِلاَّ أَنكَ تحولُ اللامَ يَاءٌ إِذَا همزتَ العينَ التي هُمِزَتُ في (بَائعٍ) واللام يَاءٌ إِذَا همزتَ العينَ التي هُمِزَتُ في (بَائعٍ) واللام مهموزة فالتقت همزتانِ ولم تكنُ لتجعلَ اللامَ بينَ بينَ لأَنْها في كلمةٍ واحلةٍ وجميعُ ما ذكرتُ في (فَاعلِ) بمنزلةِ جَاءٍ.

واعلم أنَّ ياءَ (فَعَائل) أبداً مهموزةً لا تكونُ إِلا كذَلكَ ولم تَردَ إِلاَّ كذلكَ وشبهت (بفَعَاهِل فَوَاعل) مِنْ جِئتُ جَوَاءِ رشَوَاءِ لاَّتُهَاءَلمَ تعرضُ في جَمعِ، وأما (فَعَائل) مِنْ (جِئتُ) وَسُوتَ فَكَخَطَايا تَقُولُ: جَيَايا وسَوَايا. ﴿ يَهِيْ

وكانَ الحَليلُ يزعمُ: أنَّ جاءِ وشَنَاءِ اللّهُمْ فَيَهِمَ العَلْمُ فَيَهِمَ الطّهِرَةِ وَاطْرَدَ فِي هَذَا القلب إِذَ كَانُوا يَعْلَبُونَ كواهيةَ الهمزةِ الواحدةِ نحو (لابْ وَشَاكِ؟ فَعَائْلُ مَنْ جَنْتُ جُيّاةً وَمِنْ صَوْتُ سُوّاءِ لأَكُمّا لمَّ تُعرضُ في جَمِّع:

(فَعَلَلُ) مِنْ جَنْتُ وقَرَاتُ: جَبْأَى وفَرَأَى فَعَلَلْ: وقُرْنِي وَجُوْنِي فِعْلِلْ قِرْنِي وَجِيْنِيٌّ لالتقاء الهمزتين ولزومهما ولبسَ يكونُ هَا هُنا قُلْبُ كها في: جَاءِ؛ لأنه لَيس هُنَا شيءٌ أَصلُه الواوُ ولاَ الياءُ فَإِذَا جعلَتهُ طرفاً جعلتَهُ كياءِ (فَاضٍ) وإِنَّها الأصلُ هُنَا الهمزُ فِإِذَا جمعتَ قلتَ: قَرَاءٍ وجَيّاءٍ لأَنْهَا لَمْ تعرض في الجمع.

(فَعَاعَلُ): مِنْ جِئتُ وسؤتُ سَوَايا وجَيَايًا؛ لأن (فَعَاعِلَ) مِنْ قلتُ: وبِغْتُ مهموزتانِ فصارتُ همزةً عرضتْ في جَمِعِ ومَنْ جعلَها مقلوبةً فينبغي أن يقولَ: جياء وسَوَاءِ لأَنْهَمَا همزتا الأصلِ التي تكونُ في الواحدِ. (افْعَلَلَتُ): مِنْ صَدِئتُ اصْدَأَيتُ تقلبُها باءٌ كها تقلبُها في (مُفْعَللٍ)، وذلك قولكَ مُصْدِئ، وذلك قولكَ مُصْدِئ، وَنَلْكَ مُولَكَ مُصْدِئ، وَيُفْعَلِلُ يَصْدِئي فَيَاعَلُ مِنْ جِئْتُ وَسُوْتُ بِمِنْزِلَةٍ فَعَاعِل جَيَايا وسَيَايا لأَنَّها عَرَضَتْ فَصْدِئ، فَيَعْمِ

قَالَ سيبويه: وسألتُ الحُليلَ عُن (شُؤتهُ سَوَائيةً) فقالَ: هيَ: فَعَالِيةٌ بِمنزلةِ عَلاَئيةِ والذينَ قالوا: سَوَايةٌ حذفُوا الهمزة وأصلهُ الهمزةُ كها اجتمع أكثرهُم على ترك الهمز في (قلك) قال: وسألتهُ: عَنْ مَسَائيةٍ فقالَ: هيَ مقلوبةٌ وكذلكَ: أشياهُ وأشاوي ونظيرهُ قِيئي وأصلُ مسائيةٍ: مَسَاوِئةٌ فكرهوا الواوَ مع الهمزةِ وأصلُ أشياءِ: شَيئًا وأشاوي كأنّكَ (جعتَ) إشاوةً وأصلُ (إِضَاوةٍ: شَيئًا والله والمؤتّة وأصلُ النياءِ الواو كها قالوا: أثبَتُهُ أَتُوتًه، وأما (جَذَبْتُ) وجَبَذْتُ ونحوهُ فليسَ بمقلوبٍ كُلُّ واحدٍ على حدتهِ الآن الفِعلَ بتصرفُ فيهها، وأما كُلُّ وكِلا فَينَ لفظتينِ الآنه ليسَ ها مُنا قُلبٌ ولا حرفٌ من حروفِ الزواتِ.

مراکتی تا کینوار علوم سوی مراکتی تا کینوار علوم سوی

# بَابُ مَا يُخْرِجُ عَلَى الأصلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرِفَ إعرابٍ

وذلك: الشّقارة والإداة والنّهارة ومِن ذلك: الأبوة والأخرة والأخرة لا يغيران ولا تحولها فيمن قال: مَسْنِيٌ وعُنيٌ للزوم الإعرابِ غيرهما وصلاءة وعظاءة جاؤوا به على قولهم: صلاة كما قالوا: مَسْنيَة ومَرْضِيَة حيث جاءتا على مَرْضيُ ومَسْنيُ فلحقتِ الهاءُ حرفاً يُعرَّى مِنْها وملاء قالوا: مَسْنيَة ومَرْضِيَة حيث جاءتا على مَرْضيُ ومَسْنيُ فلحقتِ الهاءُ حرفاً يُعرَّى مِنْها ومن قال: صلاية وعباية فلم يجيء بالواحدِ على الصَّلاءِ والعباءِ كما أنّه إذا قال: خُصْيانِ لم يُننو على الواحدِ ولو أراة ذلك لقال خُصْيانِ قال وسألته عن الثنائينِ فقال: هُو بمنزلةِ: النّهاية ومن ثُم قالوا: مِنْوَوانِ؛ لأن ما بعدَهما مِنَ الزيادةِ لا يغارقانِها، وإذا كانَ قبلَ الياءِ والواوِ حرف مفتوحٌ كانْتِ الهَاءُ لازمة ولم تكن إلاً بمنزلتِها لو لم تكن هاء نحو: العَلاَةِ وهَناةٍ وَمَناةٍ وَمَناةٍ اللها ألفاً.

وقَّقَحدُوةٌ مثلُ: (مَرُو)، وإن كانَ ما قِبَلَ الياءِ والوادِ فتحةً في الفعلِ قلبتُ ألفاً وإنَّما قالوا: الغَنَيانُ؛ لأن ما بعدَهُ ساكنٌ كَما قالوا رَحَياً، وإذا كانتِ الكسرةُ قبلَ الوادِ ثم كانَ بعدُها ما يقعُ عليهِ الإعرابُ لازماً أو غيرَ لازم فهي مَبدلُةً مكاتبا الياءُ (عَنيةٌ) وهي مِنْ (حَنَوْتُ) وهي الشيءُ المَحْنيُ مِنَ الأرضِ وَعَالَدِيَةٌ وَقَالُوا رَبِيَةٌ لِلكَشْرَةِ وبينها حرفٌ والأصلُ (قِنْوَةٌ).

# بَابُ مَا إِذَا التَقَتُّ فِيهِ الْحَمزَةُ والمِاءُ قلبتِ الحَمزَةُ ياءٌ والياءُ الْفاَّ

وذلك: مَطَيَّةٌ ومَطَايا ورَكِيةٌ ورَكَايا وهَديَّةٌ وهَدَايا وإِنَّها هلهِ (فَعَائِل) كصحيفةٍ وصَحَائِف لأَثَها همزةٌ ببنَ ألفينِ يدلُكَ على ذلكَ أنَّ الذينَ يقولونَ: سَلاءٌ كها نَرى فيحققونَ يقولونَ: رأيتُ سَلاءٌ كها نَرى فيحققونَ يقولونَ: رأيتُ سَلاءٌ فلا يحققونَ فأبدلوا مِنْ مَطَايا مكانَ الهمزةِ ياءٌ لأَثَها هي كانَتْ ثَابِتةً في الواحدِ. '

وقالَ: قال؛ بعضهم: هَذَاوَى فأبدلوا الْواق؛ لأن الواق قد نبدل مِنَ الهمزةِ وما كانت الواقُ فيه ثابتةً نحو (هَراوةِ) وإِذَاوَةِ فيقولونَ: هَرَاوى وأداوى وألزموا الواوَ هُنا كَمَا أَلزموا الواوُ فيه ثابتةً نحو (هَراوةِ) وإِذَاوَةِ فيقولونَ: هَرَاوى وأداوى وألزموا الواوَ هُنا كَمَا أَلنَّ الواوَ اللهَ في (مَطَايا) وكما قالوا: حَبّالى ليكونَ آخرهُ كآخرِ واحدهِ وليستُ بألفِ التأنيثِ كَمَا أَنَّ الواوَ في (إذَاوةِ) ولم يفعلوا هذا في (جَاءٍ) لئلا يلتبسَ بِفَاعل وَلُمِلَ ذلكَ بها في (أَذَاوَى) غيرُ الواوِ في (إذَاوةِ) ولم يفعلوا هذا في (جَاءٍ) لئلا يلتبسَ بِفَاعل وَلُمِلَ ذلكَ بها

كَانَ عَلَى مَنَالِ مَفَاعِلَ؛ لأنه ليسَ يلتبسُ لعلهِهم أَنَهُ ليسَ في الكلامِ عَلَى مثالِ (مَفَاعِل). و(فَوَاعِل) من (ضَوَيْتُ) شَوَابا لأنَّها همزةٌ تعرضُ في الجمع ويعدَها الياءُ همزتها كها همزت (فَوَاعِل) من (عَوِرْتُ) وكذلك (فَوَاعلُ) مِنْ (حَبِيْتُ) وفَوَاعلُ منها بمنزلةِ (فَوَاعلُ) في أَنْكَ بَهمزُ ولا تبدلُ مِنَ الهمزةِ باه تقولُ: شَوَاهٌ فُعَائِلُ مِنْ بناتِ الياءِ والواو مُطَاءِ ورُمَاءِ لأَنها همزةٌ لم تعرضُ في الجمع فهمزتُها بمنزلةِ همزةِ فَعَالِ (مِنْ) حَبِيْتُ والجمعُ مَطَاءِ لأنها لم تعرضُ في الجمع فهمزتُها بمنزلةِ همزةِ فَعَالٍ (مِنْ) حَبِيتُ والجمعُ مَطَاءِ لأنها لم تعرضُ في الجمع بعدَها الياءُ ولا يَخْطِقُ فَيَالُونَ الواحدَ فيهِ واوَ فأبدلوا في الجمع بعدَها الياءُ ولا يخافونَ التباساً وقالوا: فَلُوَةٌ وقلاوى؛ لأن الواحدَ فيهِ واوَ فأبدلوا في الجمع واواً.

وأَمَّا فُعَائِلُ وفُعَاعِلُ نَعُولُ: شَوَاءِ وَحُبَاءِ وولا نَعُولُ: حَبَايا وشَوَايا لئلا يلتبسّ (بحُبّاری).

ما بنيَ على: أَفعلاء وأَصلهُ (فُعَلاةً):

وذلك (أسرَياءُ وأغنِياءُ وأشقِياءُ) صرفوها عِنْ مُرَواءَ وغُنياءَ لأنَّهم يكرهون تحريكَ الوادِ والياءِ وقبلهما الفتحةُ إلاّ أنْ يخافوا النبائساً في رَكبًا وَعُزَوًا.

جِلُ الأُصولِ التي لا بُدِّ مِنْ حفظِهَا لأَصَنتَ حُواجَ المُسَائِلِ بَجُمْمِع أَقسامِها:

الباءُ لا تخلو مِنْ أَنْ تكونَ ساكنةَ أو منحركةَ والساكنةُ لا تخلو مِنْ أَنْ تكونَ بعدَ حرفِ مفتوحٍ أو حرفٍ مضمومٍ فإنْ كانتِ الباءُ بعدَ حرفٍ مفتوحٍ وهي ساكنةً لم تعل إلا في لغةِ مَنْ قالَ: في يَئاسُ يَيْسُ وفي (بَوْجَلُ بَاجَلُ)، وإن كانتْ بعدَ حرفٍ مكسورٍ فهي على حالجا، وإن كانتِ الباءُ الساكنةُ بعدَ حرفٍ مضمومٍ قلبتُ واراً، وإن بعدت مِنَ الطرفِ، وإن قربتُ أبدلتِ الضمةُ كَشرَةَ وأقرتِ الباءُ على حالجا نحو بِيضٍ وما أشبههُ إلا في الاسم الذي على (فُعُلُ) نحو؛ طُوبي) وَكُوسَى وهذهِ الباءُ لا تغيرُ لِنَا بعدَها إلا أَنْ يليهَا ثاءُ (افتَعلَ)، وتقولُ: اتَّاسٌ مِنَ التَأْمِي.

#### بَابُ الياءِ المتحركةِ

الباءُ المتحركةُ لا تخلو مِنْ أن تكونَ أولاً أو بعدَ حرفٍ، وإذا كانتُ أولاً فلا بُدُّ مِنْ أن يكونَ بعدَها حرفٌ ساكنٌ أَوْ حرفٌ متحوكٌ، فإن كانَ بعدَها حرفٌ ساكنٌ أَوْ حرفٌ متحركٌ فهيّ علّ حالِها لا تقلبُ ولا تغيرُ حركتها إلاّ في قولِ مَنْ قالُ في (يُوجَلُ بِيجلُ) فيكشر الياءَ ليثبتَ قلبَ الواوِ بعدَها، وإن كانتِ الياءُ المتحركةُ بعدَ حرفٍ فلا تخلو مِنَّ أَن تكون طرفاً أَو غيرٌ طرفٍ، فإن كانتُ طرفاً فلا تخلو من أنْ يكونَ قبلَها ساكنٌ أو متحركٌ، فإن كانَ قبلها ساكنٌ وهيَ طرفٌ فهيَ علَى حالِها إلاَّ أَنَّ يكونَ الساكنُ الذي قبلَها أَلْفاً فإنَّها تبدلُ همزةً، وذلك نحو: قَضَاءٍ وسِقَاءٍ أَو يكونَ لاماً في (فَعْلَى) نحو (تَقُوّى)، فإن كانَ مَبلَ الياءِ المتحركةِ التي هيّ طرفٌ حرفٌ متحركٌ أبدلتِ الياءُ لحركةِ ما قبلَها إنْ كانتْ في (فِعْلِ)، وإن كانَ المتحركُ قبلَها -مفتوحاً أبدلتُ أَلفاً نحو: قَفَى وَرَمي، وإنزِكانَ مضموماً قلبتُ واواً نحو قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ، وإن كانَ قبلَها مكسورٌ بقيتُ على حاليا، قَالَتُو كانتُ جذهِ الصفةِ في اسم وكانَ قبلَها مفتوحٌ قَلْبَتْ أَلِغَا نَحُو: رَحَى الأَلْفُ مَنْقَلِبَةً مِنْ لِمِنْ لِمِنْ اللَّهَ عَلَى هَذَا قُولُهُم: رَحَيانِ، وإن كانَ ما قبلَها مكسوراً تُرِكَتْ على حالمِا، وإن تَرَاتَهُ عَالَكُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْحَرَكَةُ ما بعدُها خلافٌ ما عملتُ في الفعلِ، وذلك نحو تولهم في جمع (ظَبي) عَلَى (أَفَعُلِ) أَظُّبِ كَانَ الأصلُ الضم في الباءِ فأبدلتْ منها كسرةٌ، فإن كانتِ الياءُ المتحركةُ غير طرفٍ فليستُ تخلو مِنْ أَنْ تَكُونَ بِينَ سَاكَنْيِنِ أَو مَتَحَرَكَيْنِ أَو بِينَ مَتَحَرَكِ وَسَاكَنِ، فَإِنْ كَانْتُ بِينَ سَاكِنْين فهيَ عَلَى حَالِهَا إِلَّا فِي قُولِ مَنْ قَالَ فِي (ظَبَيْ ظَبَويٌّ) وقد ذكرتهُ فِي النُّسَبِ، وإن كانتِ الياءُ المتحرّكةُ بينَ متحركينِ فهيَ على حالِمًا إلاَّ أَنْ يكونَ قبلَها حرفٌ مفتوحٌ فإنَّها تقلبُ أَلْفاً نبحو: باعَ ونَاب، وإن كانَ قبلَها حرفٌ مضمومٌ أو مكسورٌ وهيَ مفتوحةٌ فهيَ علَى حافِيا، وذلك نحو: عُيبةٍ وصِيرٍ وليسَ يجوزُ أَنْ يقعَ في الكلام مضمومٌ بعدَ مكسورٍ في حَشْوِ كلمةٍ وبنائِها ليَسَ في الكلامِ مِثْلُ (فِعُلٍ) ولا (فُعِلٍ) إلاَّ في الفِعْلِ، فإن أردتَ (فُعِلَ) مِنَ البيع قلتَ: بِيَعَ ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ (بُوعَ) فيبدلُ فهلَنا مذكورٌ في موضعِه مبينٌ، وإن كانتِ الياءُ المتحركةُ بينَ متحركِ وساكنٍ، فإن كانَ ما قبلُها متحركاً وما بعدَها ساكناً لم يجزُّ أن تعلها لسكونِ ما بعدَها لئلا يجتمع ساكنانِ نحو (دَيَّامِيسَ)، وإن كانَ ما قبلَها ساكناً وما بعدَها متحركاً فهيَ على حالِما نحر: هِثْيَرِ.

الواو: والواوُ لا تخلو مِنَ أَن تكونَ ساكنةً أو متحركةً والساكنةُ لا تخلو مِنْ أَنْ تكونَ بعدَ حرفٍ مفتوحٍ أَوْ مضمومٍ أَوْ مكسورٍ، فإن كانتِ الواوُ الساكنةُ بعدَ حرفٍ مفتوحٍ فهيَ علَى حالِمًا إِلاَّ فِي لَغَةِ مَنْ قَالَ فِي يَوْجَلُ: (يَاجَلُ)، وإن كَانَ قبلَها حرفٌ مضمومٌ فهيَ على حالِمًا إلاّ أَنْ يكونَ بعدَها وارٌّ في نحو: (صُّوَّمٍ)، فإن مِنهم مَنْ قالَ: (صُّيَّمٌ) لقربها مِنَ الطرفِ شبهوها بُعتي وقالوا أيضاً: (صِيَّمٌ) إنَّها جَاءَ هذَا فيها قَرُبَ مِنَ الطرفِ وهو جَمعٌ، فإن قالوا: صُوَّامٌ وزُوَّالٌ لم يقلبوا، وإن ݣَانَ قبلَها حرفٌ مكسورٌ فلبتْ باءٌ نحو (مِيزانٍ) وأَصلُه: (مِوزَانٌ)؛ لأنه مِنَ الوزن إلا أَنْ تكونَ الواوُ علامةً لجمع نحو: (قاضونَ ويَقضُونَ فإنَّكَ تبدلُ من الكسرةِ ضمةً كي لا تزولَ العلامةُ، وإن كانتِ الواوُ ساكِنِةً ولم يغيرها ما قبلُها فَلَن يغيرُها ما بعدَها إلأ أَنْ يَكُونَ بِعَدُهَا بِناءً) فَإِنَّهَا تَبِدُلُ يَاءٌ وَتَدْخَهُمْ فِيهَا يَبِعُنْهُمَا مُقُولًا في (فَوْعَلِ) مِنْ (بِغْتُ) بَيِّعٌ، فإن كانتِ الوارُّ مدةً قبلُها ضمةً وهي منقلباً عِنْ أَلْفِ رَاهُ لِمْ يَجْزُ إِدْعَامُها نحو واوِ: (شُوَيوٍ) والواوُ منقلبةٌ مِنْ أَلْفِ (سَاير) وكذلك ﴿ يَعْلِي مِنْ اللَّهِ وَمُولِيًّا وَمُولِيًّا وَمُولِيًّا مُ يَعْلبوا؛ لأن الأصلَ الهمرُّ وقَالَ بعضُهم: رَبًّا وَرُبَّةٌ ولا يكونُ مثلُ هذَا في ﴿سُوَيرَ وتُبَويعَ﴾؛ لأن الواوَ بَدَلٌ مِنْ ألف فأرادوا أن يُمدوا وأنْ لا يكونَ بمنزلةِ (فُكِّلَ) و(تُفُكِّلَ) ألا تُرَاهم قالوا: (تُقُووِلَ) وَقُووِلَ فهذهِ قصةُ الواوِ الساكنةِ إلاَّ أَنْ يقعَ فِي (يَفعَلُ) رهَيَ فِي موضعِ الفاءِ بينَ ياءٍ وكسرةٍ.

نحو: وعَدَ يَمِدُ وكَانَ الأصل (يَوْعِدُ) فوقعت الواو بين ياء وكسرة فمحذفت وأجريت التاء والألف والمنون مجرى أختهن الياء لئلا يختلف الفعل.

وقالُوا: عِنةٌ فأجروا المصلَّر علَى الفعل في الحَففِ، وإن كانَّ بعدَّ هذهِ الوادِ تَاءُ (افْتَعلَ) أبدلتُ تاءٌ نحو قولِم: اتَّعدَ.

#### الواؤ المتحركة

والواؤ المتحركة لا تخلو مِنْ أَن تكونَ أَولاً أَنْ بعدَ حرفٍ، فإن كانتُ أُولاً فلا تخلُو مِنْ أَن تكونَ مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإن كانتُ مضمومة فَمِنَ العربِ مَنْ يبدلها همزة ومنهم مَنْ يدعُها على حالها قالوا: في (وجوهِ) أُجُوةٌ، وإن كانتُ مكسورة فكذلك إلاّ أنَّ الهمزَ أكثرُ ما يجيءُ في المضمومة وهو مطردٌ فيها وقالوا في (وسادة إسادةٌ) وفي (وشاح إشاحٌ) وهذَا أيضاً كثيرٌ فامًا المفتوحة فليسَ فيها إبدالُ وقد شَدَّ منهُ شَيءٌ قالوا: امرأة أَنَاةٌ وهي ونَاةٌ مِنَ الوَنَى وقالوا: أحدٌ في (وَحَدِ) وهذا شَاذٌ، وإن كانتِ الواؤ المتحركة أولاً وبعدَها حرفٌ ساكنَ الوَنَى وقالوا: أحدٌ في (وَحَدِ) وهذا شَاذٌ، وإن كانتِ الواؤ المتحركة أولاً وبعدَها حرفٌ ساكنَ أو متحركٌ فهي عَلَى حالها إلاّ أنْ يكونَ بعدَها واوٌ فإنّه يلزمُها البدلُ وأنْ تُجملُ همزة كفولِم في (فَوعل) مِنَ الوعدِ: أوعدَ، فإن كانتِ الواؤ الثانيةُ مدة كنتَ في همزة الأولى بالخيارِ نحو: (فَوعل) مِنْ الوعدِ: أوعدَ، فإن كانتِ المواؤ الثانيةُ مدة كنتَ في همزة الأولى بالخيارِ نحو: (فَوعل) مِنْ (وعَدَ) تقولُ: ووعدَ (وَوُودِيَ عنها مِنْ سَوْآتِهَا) الواؤ الثانيةُ مدة وليسَ الهمزُ المواؤ الثانيةُ مدة وليسَ الهمزُ المواؤ الواوينِ ولكنْ لضمة الأولى، وإن كانتِ المواؤ المتحركةُ بعدَ حرفٍ قَلِنْ تخلو مِنْ أَن يكونَ طرفاً أو غيرَ طرف، فإن كانتِ طرفاً قلا بُدُّ مِنْ أَنْ يكونَ قبلَها ساكنٌ أَوْ متحركٌ، فإن كانَ ما قبلَها ساكناً وهي طرف.

فهيَ على حالِجًا في الاسم إلاّ أَنْ يكونَ قبلَها واوُ (فُعُولِ) في الجَسْمِ نحو: (عُتيُّ) وعُصِيٍّ كانَ الأصلُ (عُتُوُّ) وعُصُوَّ فقلبتُ في الجمعِ وتثبتُ في الوّاحدِ ألاّ تَرى آنَكَ تقولُ في المصدرِ فَدُ بلغَ عُتُوَاً.

رقد مُحكي عن بعضِ العَربِ: إنكم لتنظرونَ في نَحُوَّ كثيرةٍ فصححَ الواو في الجمعِ وأتى به على الأصلِ أو يكونُ قبلَها ألف فإنها ثقلبُ همزة نحو: (كِتناهِ)، وإن كانتْ قبلَها ياه ساكنة فقد قالوا: حَيْوَةٌ فكانَ حَقَّ هذَا (حَبَّةٌ) أو تكون لاماً في الفعلِ نحو (الدُّنيا) كانَ الأصلُ (الدُّنُوَى) أو تكونُ مضمومة فيجوزُ هَمزهُ نحو: أُذور (وإنْ كانَ قبلَ الواهِ المتحركةِ وهيَ طَرفٌ حرفٌ متحركٌ قلا يخلو ما قبلَها أنْ يكونَ مفتوحاً أوْ مضموماً أو مكسوراً، فإن كانَ مفتوحاً قلبتُ ياه نحو (غُزِي)، وإن كانَ مفتوحاً قلبتُ ياه نحو (غُزِي)، وإن كانَ مفتوحاً قلبتُ ياه نحو (غُزِي)، وإن كانَ

مضموماً في (فِعْلِ) تُرِكَ على حالِه نحو: يَعْزُو، فإن كانَ في اسم أبدلتْ ياة وكسرَ ما قبلَها كها قالوا في جُمع تَنْوِ: أَذْلِ وكانَ الأصلُ أَذْلُولُه فإن كانتْ بهذِه الصغة وبعدها هاءُ التأنيث صحتُ، وذلك نحو: (قَمَحدوقٍ)، فإن كانتِ الوادُ غيرَ طَرفِ فَلِستْ تخلو مِنْ أَنْ تكونَ بينَ ساكنينِ أو متحركينِ أو بينَ ساكن ومتحركي، فإن كانتْ بينَ ساكنينِ فهي على حافيا إلا أَنْ يكونَ الساكنُ اللهي قبلَها ياءٌ فإنَّها تقلبُ ياءٌ ويدغمُ فيها ما قبلَها، وذلك نحو: (فَيَعُولٍ) مِنْ يَقُومُ قيومٍ، وإن كانتُ متحركة بينَ متحركينِ وكانَ الذي قبلَها مفتوحاً قلبتْ ألفاً، وذلك نحو: (قَالَ وَبَالِ كانتُ منحوكة بينَ متحركينِ وكانَ الذي قبلَها مفتوحاً قلبتْ ألفاً، وذلك نحو: (قَالَ) وبَالِ وَذَارٍ وَخَافَ ولا تُبالِ (إلى) أي حركةٍ كانتُ مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً فإنها تقلبُ ألفاً إلا مَا تَعْلَمُ الفاً بنا بالفَا بالإ والذي وحَبَدى) جُعلوهُ بمنزلةِ ما لا زائدَ فيه فأخوجوهُ بذلك مِنْ شبهِ الفِعْلِ وَهَوَلاً والفِيرِ الذي ليسّ على مثالِ الفِعلِ وقد أَعلَ بعضُهم بذلك مِنْ شبهِ الفِعْلِ وهما الزيادة كالهاء، وذلك قولُهِمِ ذارانٌ وهَامَانٌ.

قال سببويه: وهذا ليس بالمطري، وإن كان يُعَلَّى بَعُونُ فِعْلاً، وإن كانت مكسورة وقبلها نحو: رَجلٍ نُومٍ ولا تعتلُ هلِه؛ لأن هذا الترزي المحدود فِعْلاً، وإن كانت مكسورة وقبلها مضموم فَهذا لا يكونُ إلا في (فُعِلَ) مَثَلَ يَحَلَّى كَانَاكَ مَتَلَ عَلَى وهذا مُبِن في موضعه ومنهم من يقول: قُول، وإن كانَ ما قبلها مسكوراً وهي مفتوحة صحت لائبا ليست على مثال الفعل نحو: حَوِل إلا أَنْ يكونَ جَعا لواحد قَدْ قُلْبُ فإنه لا يثبتُ في الجمع إذا كان قبله كسرة، وذلك نحو: ديمة ودِيتم وحِيلة وحِيلٌ وقامتة وييتم، وإن كانت مضمومة وقبلها مضموم، فإن كان الاسم على (فُعُلِ) أسكنوا الواؤ لإجتماع الضمتين، وذلك قولهم: عَوَانٌ وعُونٌ ونَوارٌ وثُورٌ وبُورٌ وفُولٌ وفُولٌ وبُولًا إلى المناس في الكلام مثل (فُولٍ) وفِيلًا المس في الكلام إلا في (إيل وإطلٍ)، فإن وقعت بين ساكن ومتحرك في متحرك وتدغم فيها نحو: (سَيَد ومَيْت كانَ الأصلُ: سَبودٌ ومَيْتِ كان الأصلُ: سَبودٌ ومَيْتِ كان الأصلُ: سَبودٌ ومَيْتَ كان وقعت بين متحرك وسَاكن فهي على حالها إلا أَنْ يكونَ ومَعت بين متحرك وسَاكن فهي على حالها إلا أَنْ تكونَ في مصدر قداعتل فعله وميوتٌ)، وإن وقعت بين متحرك وسَاكن فهي على حالها إلا أَنْ تكونَ في مصدر قداعتل فعله وميوتٌ)، وإن وقعت بين متحرك وسَاكن فهي على حالها إلا أَنْ تكونَ في مصدر قداعتل فعله وميوتٌ)، وإن وقعت بين متحرك وسَاكن فهي على حالها إلا أَنْ تكونَ في مصدر قداعتل فعله وقبلها كسرة ويعدها أَلفٌ نحو: مُنتَ فياماً وحَالتْ حِيَالاً أَوْ تكونُ كذلكَ في جمع قد أُعلُ

واحدةُ نحو: ذَارٍ ودِيَار، وإذا كانَ بعدُها الألفُ فهي أَجدرُ أَنْ تقلبُ أَو تكونَ كذلكَ أيضاً في جمع الواوِ ساكنةً في واحدِه نحو: ثَوبٍ وثِيَابٍ وسَوطٍ وسِيَاطِ؛ لأن الكسرةَ قَدُ دخلتُ علَ ما أَصلهُ السكونُ، فإن جنتَ بِفِعَالٍ غيرِ مُجرٍ لَهُ عَلَى (فِعْلٍ) ولا جَمع لشيءِ بما ذكرَنا صححت فقلتَ: هَذَا قِوامُ الأَمرِ، فإن جاءَ الجمعُ في هذَا بغيرِ أَلفِ نحو: عُودٍ وَجِوَدَةٍ وزَوجٍ وَزِوَجَةٍ لَمَ يُعَلِّ وقَد قالوا: ثَورٌ وَيُؤرَةً وَثِيْرَةً

> قَالَ سَيِبُويِهِ: قَلْبُوهَا حَيثُ كَانَتْ بِعَدَ كَسَرَةَ قَالَ: وَلَيْسٌ هُوَ بِمَطَرَةٍ. قَالَ أَبُو الْعَبَاسِ: بِنُوهُ عَلَى (فِعْلَةٍ) ثُمَّ حَرِكُوهُ فَصَارِ يَيْرَةً.

قال أبو بكر: والأقبس حندي في ذَا أَنْ يكونوا أرادوا (فِقَالة) وقَصروا الأن (فِقَالةً) مِنْ أَبِينَةِ الجَمعِ (وَفِعَلَةً) لَيْسَ من أَبِينَةِ الجَمعِ التي تكثرُ فيه ولا يُقاشُ عَليه، فإن لم يَقَعُ في هذَا البَابِ قبلَ الوادِ كسرةً صحتِ الوادُ أَلاَ تَراهم جَموا: (قَيْلٌ): إقُوال وأُجرى جمرى حِيَالِ المَعرَّدُ الْعَيَارِةَ: (يَيَادٌ) مِنْ الْحَيَارِ مثلُ (حِيَالُيُ وَالْقَلِدُ الْقِياداً (فِيَاداً) (مثلُ) حِيَالٍ فأمَّا جِوَارٌ فصح لصحتِهِ في الفعلِ، وذلك قوهُم حَيَّورتُ عَلَيْا وَقَعُ بِعدَ الوادِ المُتحركةِ واوَّ ساكنةُ نحو: (فَشُولٍ) تركث على الأصلِ ويعرَّزُونَيَّ لَشَيْلِ المِنْ الله وَقَعُ بعدَ الوادِ المُتحركةِ واوَّ ساكنةُ نحو: (فَشُولُ) نحو: قَوُول إنْ شاءَ على الأصلِ ويعرَّزُونَيَّ لِشَيْلِ وَطُوالًا فصحتُ في الجمعِ لصحتِها في الواحدِ وقَد تقدمُ مِنْ قُولِنا: إنَّ حروفَ العلةِ أَربعةُ: الوَادُ والياهُ والهمرَةُ والأَلْفُ وقد ذكرتُ أُصولَ الياءِ والوادِ وحُمَا الحُرفانِ المعتلانِ كثيراً.

والهمزةُ قَد فضى ذكرُها في بابِ الهمزِ والألفِ فلا تكونُ أبداً إلا زائدةَ أو منقلبةً مِنْ شيءُ إلاّ أَنْ تبنى من صوتٍ أو حرف معنى فِعْلِ علَ مِفعبِ الحكايةِ أو لمعنى بيوى ذلكَ نحو: عَاصِتُ وحَاحِيثُ إِنَّهَا هُوَ صوتٌ بني منهُ (فِعْلٌ) وكذلكَ لو اكثرتَ مِنْ قولِكَ (لا) جَازَ أَن تقولُ: لا ليتُ تُريدُ: قُلتُ لاَ.

# ذِكرُ تكررِ هلهِ الحروفِ المُعتلةِ واجتهاعٍ بعضِها معَ بعضٍ

الباءُ مكررة: إذًا اجتمعتِ الباءانِ فلا تخلوانِ مِنْ أَن تكونا متحركتينِ، أَو إحداهما متحركةٌ والأُخرى مباكنةٌ، فإن كانتا متحركتينِ وهُما عينٌ ولامٌ أُعلتِ اللامُ دونَ العينِ ولَمُ يجزُّ أَنْ تُعلا جَمِعاً وهذَا مذكورٌ في بابٍ (حَبِيْتُ) وما أَشبههُ يَلزمُ اللام ما يلزمُ ياءَ (رَمَيْتُ) وخَشِيْتُ ولا يجوزُ إعلالُ العينِ وتصحيحُ اللامِ إلاَّ فيها جاءَ شَاذاً بِمَا لم يُستعملُ منهُ (فِعلُ)، وإن كانتا متحركتينِ كيفَ وفعُتا فليسَ يجوزُ أنَّ تعلا جميعاً فحكمُ الواحدةِ المعتلةِ منهيا حكمُ المنفردةِ، فإن اجتمعتْ ثلاثُ ياءاتٍ في الفعلِ أُعلتُ الآخرةُ نحو: حَيَّا يَخْيَى وَهُوَ مُحْيَيٌّ ولا تكونُ هذِه الياءاتُ الثلاثُ إلاّ في اسمٍ مبنيٌّ علَى (فِعْلِ)، فإن جَاءَ في غيرِ ذلكَ حدَفتِ الآخرةُ، وذلك قولُهُم في تصغيرِ عَطَامٍ: عَطَيٌّ وتصغيرِ أَخُوى: أُجِيعٌ وكان الأصلُ: أَحَيْبِيٌّ وعُطَيٍّ، فإن كانتِ المتحركةُ قبلَ الياءِ المشددةِ في مثلِ البنسيِ إلى (عَمُّ) قلتَ: عَمَويٌّ نقِلتُهُ مِنْ (فَعِلَ) إلى (فَعَلَ) كما قلتَ في (النَّمِرِ: نَمريٌّ) قلم انفتحَ ما فيلَ الياءِ قلبتُ أَلفاً قليًّا جنتَ بياءِ النَّسَب بعدَها صارَ حكمُها حكمُ (رَحَى) فِقلتَ عَمَري كَمَ قلتَ: (رَحَويٌ) ولا توجدُ هذهِ الياءاتُ عِنمعة في أصولِ كلامِهم إلا في هذا التَّوَعِ، قَلِن الجَنْعَتُ أَرْبِعُ بِاءَاتِ فَإِنَّهَا تَجَدُّ ذلكَ في مثل النُّسَبِ إلى: أُمَّيُّةً في قُولِ مَنْ قالَ: أُمِّيُّ هؤلاءِ جَعلوا المشددَ كالصحيحِ؛ لأنه قَدْ قَوِيَ ومنهم مَنْ يَقُولُ: أُمُوِيٌّ وَهُمُ الأَكْثَرُ وَالأَفْصِحُ فَتَحَذُفُ اليَّاءُ السَّاكِنَةُ ويصِيرُ مثلَ عَمَويٌّ.

الواؤ المُكررةُ: فإن اجتمعتْ وارَّ مع وارِ أولاً هُمِزَتَ الأولى إِلاَّ أَنْ تكونَ الثانيةُ ملهُ، وإن كانتا آخرَ كلمةِ والأولى ساكنةٌ مدخمةٌ في الثانيةِ صحتا إلا ما قد استثنياهُ فيهَا تقدمَ، وإن كانتا في فِعْل بنيَ على (فَعِلِ) حتى تنقلبَ اللامُ الآخرةُ باهُ نحو: فَوِيتُ مِنَ القوةِ، وإن كانتا متحركتينِ أُعلتْ إحداهُما الإعلالَ الذي قَدْ تَقَدَّمَ ذكرهُ،

وسيأتي بعدُ أيضاً ولا تجتمعُ واوانِ في إحداهما ضمةً.

قَالَ سيبويه: تقولُ في (فَعُلاَنِ) من (فَويتُ): فَوَّانٌ وغَلطَ في ذلكَ: وقالوا: ينبغي لَهُ إِنْ لم يُدخم أَنْ يقولَ: فَوِيَانٌ: فيدخمُ الأُولَى ويقلبُ الثانبةَ ياءً؛ لأنه لا يجتمعُ واوانٍ في إجداهما ضمةٌ والأُخرى متحركةٌ وهذا قولُ أبي عُمَر.

وأمَّا اجتماعُ ثلاثِ واراتِ فقالوا في مِثَالِ: اغْدَوْدَنَ مِنْ قلت: إِقْوِوْلَ تَكُورُ عِينَ الفعلِ وبينهما وازَّ زائدةً فتدغم الوارَ الزائدة في الوارِ التي بعدَها فإذا بنيتَهُ بناءَ ما لم يسمَّ فاحلهُ قلتَ: افْوووِلَ ولا تدغمُ لأنَّها قد صارتُ مدةً كها تقولُ: اغدودَنَ (فتوافقُ هذهِ الوارُ الوارَ التي تكونُ بدلاً مِنَ الألفِ في (سُوبِر) وهذَا قولُ الحليل.

وكانَ أَبُو الحَسنِ الأَخفشِ يقولُ في (اغْدَوْدَنَ) مِنَ قلتُ اقْوَيَّلَ فيقلبُ الواوَ الآخرةَ بِاءً ثُمَّ يقلبُ التي يليها لأنجا ساكنةٌ ويعدّها ياءٌ متحركةٌ ويقولُ: أكرهُ الجمعَ بينَ ثلاثِ واواتٍ ولا يجوزُ أَن تَجتمعَ هذهِ الواواتُ وفي إحداها ضمةٌ؛ لأنه إذا لم يكنَ في الواوينِ فهوَ مِنَ الثلاثةِ أَمعدُ.

وإذا بنيت مثال (فَعُلُوهِ) مِنْ (غُرُونَكُ قَلْتُ فَرُويَةٌ وكانَ الأصلُ: (غُرُووَةٌ) فأبدلت الثانية لأنّها لام وهي أولى بالعلة وإنّه بحث المؤوّد لا لأن الوار الساكنة مدة فهي نظيرة الياء والألف وكان أبو الحسن الاخفش يقولُ في (افْعَوعَلَ) الْوَيِّلَ فيبدلُ الواوَ الآخرة ياءً ثم يقلبُ هَا التي تَليها لائها ساكنة وبعدَها ياة متحركة ويقولُ: أكرةُ الجمع بينَ ثلاثِ واواتٍ، وإذا قالَ: (فُعِلَ) قالَ: اقْوُووِلَ فلا يقلبُ وصارتِ الوسطى مدة بمنزلةِ الألفِ فلا يلزمهُ تغييرٌ لذلكَ فهذا بدلُكَ على أن ثلاث واواتٍ لَيْست مِنْ أصولِ كلامِهم ولو سُمِعَ منهم شيءٌ لاتبعوهُ أو ذكروهُ.

وأمَّا الألِفُ فلا تكونُ أصلاً إِلاّ زائدة أو منقلبة في حرف بجاة لمعنى ليس باسم ولا فعلٍ أو صوتٍ كالحرفِ فحكم هذا مَتَى احتيجَ إِلَى تكربوهِ أن تُبدلَ همزة لتشبة ما انقلبَ من ياءٍ أو واو، وأما الهمزةُ فقدَ ذكرنا حكمها إِنَا تكررتُ في كتابِ الهمزِ وأنَّها لا يجتمعانِ محققتينِ في كلمةٍ إِلاّ أن يكونًا عيناً مشددة نحو: رأسٍ فإذا اجتمعتا متحركتينِ أولَ كلمةٍ وكانتِ الأولى والثانيةُ مقتوحتينِ أبدلتِ الثانيةُ أَلفاً، فإن احتجتَ إِل تحريكِ الأَلفِ والأَلفُ لا تحركُ أبدلتُها

واواً، وذلك قولُكَ في آدَمَ: أَوَادِمَ وفي آخرَ: أُواخرُ وكذلكَ في التصغير تقولُ: أُويدِمٌ فأشبهتْ أَلفَ (فاهِلٍ) وقَاهَلِ لأَنها، وإن كانتُ مبدلةً مِنْ همزةٍ فَليست بأصلٍ في الكلمةِ كألفِ فَاهِلِ ليست بأصلٍ، وإن كانتِ الهمزتانِ متأخرتين لامينِ قلتُ في مثلِ (قِبْطُرٍ) مِنْ (قَرأتُ): قِرَأَيُّ ومثلُ مَعَدُّ (قَرَايُ) فتغيرُ الهمزة.

قالَ المَازِي: وسألتُ الأخفش وهو الذي بدأ بهلم المقالةِ فقلتُ: مَا بِالَّ الهَمزةِ الأُولَ إِذَا كَانَ أَصِلهُ السّكُونُ لا تَكُونُ مثلَ همزةِ (سَأْلٍ ورَاسٌ) فقالَ: مِنْ قِبَلِ أَنَّ العَيْنَ لا تجيء أبداً إلاّ وبعدَها مثلُها واللامُ قد نجيءُ بعدَها لامٌ لَيْسَتُ مِن لفظِها أَلا تَرى أَنَّ قِمَطُواً وَهِدَمْلَةً قد جاءتِ اللامانِ غتلفتينِ.

قَالَ المازني: والقولُ عندي كَما قالُ.

قال: وسالته عن: هَذَا أَنعلُ مِن هَذَا (فِيْ الْمُؤْمِنُ أَنِي قَصِدتُ فَقَالَ: أَقُولُ هَذَا أَوَّمُ مَنهُ فجعلَها واواً حينَ تحركتْ بالفتحة كما فعلوا اللّه في (أويدم) فقلتُ لهُ: كَيْفَ تصنعُ بقولِهم: (أَيِمَةٌ) إلا تراها أَفْعَلَةٌ والفَاءُ فيها حَمِرُ فِيغَالِ: إِنّا حركوها بالكسرةِ جعلوها ياءً.

وقالَ الأخفشُ: لو ينبت مثلَ: أَيُّلُمَّ مَنْ ﴿أَمُّتُ﴾ لَقَلْتَ: أَوَّمٌ أَجملُها واواً.

قَالَ المَازِلِي: فَسَأَلُتُنهُ: كَيْفُ تَصَمَّرُ ﴿ أَبِمَّةً ﴾ فقال: أُوَّبِمَّةً لأنَّهَا قد تحركتُ بالفتحةِ.

والمازني يرد هَذَا ويقول: أَيَيْمُةٌ والقياسُ عندَهُ أَن يقولَ في هَذَا أَفَعَلُ مِنْ هَذَا مِنْ (أَتَمْتُ) وأخراتِها هَذَا أَيْمٌ مِنْ هَذَا وَلا يُبِعَلُ الباءَ وأواً لاَنْهَا قد ثبتت ياءٌ بدلاً من الهتمزة إلاّ هذهِ الهمزة إذا لم يلزمُها تحريكُ فبنيتَ مثلَ (الأَبْلُمِ) مِنَ الأَدْمَةِ قلتَ: أُودُمُ ومثلُ: إصبَعِ إيْدَمٌ ومثلُ (أَفكلِ) أَأْدُمٌ وهذَا أصلُ تخفيفِ الهمزِ فإذَا احتجت إلى تحريكها في تكسيرِ أو تصغيرِ جعلتَ كُلُّ واحدةٍ منهن على لفظها الذي بنيتُ عليهِ والأخفش يَرى أَنَّها تحركتُ بفتحةٍ أَبدِهَا وأواً كها ذكرت لكَ. هذا آخرُ التصريفِ.

## مسّائلُ التصريفِ

هذهِ المسائلُ التي تُسَألُ عنها مِنْ هذَا الحدُّ على ضَريبِ:

أُحدهما: ما تكلمتُ بهِ العربُ وكانَ مشكلاً فأحوجَ إِلَى أَن يبحثَ عن أُصولهِ وتُقديراتِه. والضربُ الثاني: ما قِيسَ علَ كلامِهم.

ذِكْرُ النوعِ الأُولِ مِنْ ذَلَكَ:

قالتِ العربُ: حَاحِيتُ وهَاهِيتُ وعَاعِيتُ.

وأَجِعَ أَصِحابُنا عَلَى أَنَّ الأَلْفَ بَدُلٌ مِنْ يَاءٍ وللسائلِ أَن يَسَالَ فَيقُولَ: مَا اللّهَ عَلَى أَنْهَا بَدُلٌ مِنْ يَاءٍ دُونَ أَنْ يَكُونَ بِدُلاً مِنْ وَاوٍ، وإذَا ثَبَتَ أَنَهَا بَدُلٌ مِنْ يَاءٍ فَلَهُ أَنْ يَسَالُ فَيقُولَ: فَمُ قُلْبَتْ وَهِيَ سَاكَنَةُ النّهَ قَالِمُ اللّهِ فَلَمْ اللّهِ وَلَمْ يَالُوا وِ فِي هَذَا البّابِ قَدَ قُلْبَتْ وَهِي سَاكَنَةُ اللّهِ اللّهِ فَلَا البّابِ قَد ظَهِرتَ فَيهِ الوَاوُ نحو: (قوقيتُ وضوضِينَتُ وَزُوزِيتُ) ولَمْ نَو منهُ شيئاً جَاءَ بالبّاءِ ظاهرةً ظهرتَ فيهِ الوَاوُ نحو: (قوقيتُ وضوضِينَتُ وَزُوزِيتُ) ولَمْ نَو منهُ شيئاً جَاءَ بالبّاءِ ظاهرةً وأجنعَ مع هذَا أَنَا وجدنَا الأَلِفَ قَعْ أَبْدَلْتُ فِي يَعْضِ المُواضِعِ مِنْ البّاءِ السّاكنةِ ولم نجدها وأجنعَ مع هذَا أَنَا وجدنَا الأَلِفَ قَعْ أَبْدَلْتُ فِي يَعْضِ المُواضِعِ مِنْ البّاءِ السّاكنةِ ولم نجدها مبدئةً مِنَ الوادِ السّاكنةِ، وذلك قولُهم في (طَيْعَيَةِ طَائِي وَإِنّها هُوَ: طَيْتُمِ) فقلبُوا البّاءَ آلفاً.

وقال الأخفش: إِنَّهُم يقولُونَ فِي (الْجِيْرَةِ) كَارِي، قالَ أَبُو يكو: فلو قالُوا: حَيْحَيْتُ لاجتمعتِ الياءاتِ ولا يكونُ ذلكَ في ذواتِ الوادِ؛ لأنه لا يجوزُ أَنْ تقول: (قَوْقُوتُ)؛ لأن الوادَ إذا صارتُ رابعةُ انقلبتْ يامً، وإذا كانتِ الياءُ رابعَةٌ كم تُقلبْ إلى غيرِها في مثلِ هذا الوادَ إذا صارتُ رابعةُ انقلبتْ يامً، وإذا كانتِ الياءُ رابعَةٌ كم تُقلبْ إلى غيرِها في مثلِ هذا الوادَ إذا صارتُ رابعةً انقلبتْ يامً، وإذا كانتِ الياءُ رابعَةٌ كم تُقلبْ إلى غيرِها في مثلِ هذا الوادَ إذا صارتُ رابعةً انقلبتْ يامً، وإذا كانتِ الياءُ رابعَةٌ كم تُقلبُ إلى غيرِها في مثلِ هذا الوادَ (قَرْفَيْتُ) لم يجتمعُ في الحرفِ واوانِ ولو قلتَ: حبحيت (الاجتمعت) ياءانِ.

قال أبو بكرُ: وكانَ القياسُ هندي أَنْ تظهرَ الياهُ ولكنّهم تنكبوا ذلكَ استثقالاً للياءينِ أَن يتكررا مع الحاء في (حَاْحَيْتُ) والعينُ في (عَاهَيْتُ) وخَفَ ذلكَ في ذواتِ الواوِ لإختلافِ اللفظِ بها أوجبتهُ العلهُ وَمَعَ ذلكَ، فإن هذَا الفعلَ بنيَ مِنْ صوتِ الألفُ فيهِ أصلُ ليستُ منقلبة مِنْ شيءٍ ألا تَرَى أَنَّ الحروفَ والأصواتَ كلها مبنيةٌ على أصولها ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروفِ إلى الياءِ نحو: عَليهِ وإليهِ فلها قلبتِ الألفُ إلى الياءِ وجب أَنْ تقلبَ الياهُ إلى في بعضِ الحروفِ إلى الياءِ نحو: عَليهِ وإليهِ فلها قلبتِ الألفُ إلى الياءِ وجب أَنْ تقلبَ الياهُ إلى أَنْ الحَروفِ غيرُ متقلباتِ أَنَّهُ لا تجوزُ أَمالُتها ولو كانتُ

منقلبةً لوجبً إِمالةٌ (حَتَى)؛ لأن الأَلفَ إِذَا كانتُ رابعةً في اسمٍ أَر فعلٍ فهيَ مثقلبةٌ فلَيس لَكَ أَنْ تقولَ في أَلِف (لأ) إِنَّهَا منقلبةٌ مِنْ شيءٍ وَلاَ أَلفِ (ما) ولاَ (يا)؛ لأن الحروف حكمُها حكمُ الأصواتِ المحكيةِ ولذلكَ بُنَيْتُ.

وقالَ الأخفش: لم يجيء مِنْ هذَا البابِ عا علَمنا إلا هذهِ الثلاثةُ يعني: حَاحِيتُ وهَاهيتُ وهَاعيتُ.

وقال محمد بن يزيد: إلما أيسال عنه فيها جاء على أصلو من بناتِ الواو التي على (فَعَلَ) نحو: الحَوْزةِ والحَوْكةِ والغَوْدِ هَلْ في الباءِ مثلُ هذا وقد استوبا في: عَوْرَ وصَيدَ البعيرُ قال: والجُوابُ في ذلك: أنْ عَوْرَ وصَيدَ فِعُلانِ جَاءا في معنى ما لا يعتل مِنَ الأفعالِ فَصحا ليدلا عليه نحو: اعْوَرُ واصِيدٌ كها صحِّ: اجْتَوْرُوا واعتَونُوا إِنَا أَردتَ معنى: تجاوروا وتُعاونوا فأمًا: المَوْنةُ والحَوْكةُ ونحوهُما فإنها كانَ ذلك في الباؤِ اللها تباعدت مِنَ الألفِ قَبتَ كها ثَبّتُ ما رُدُّ الله الأصل ولمَ نحي الباهُ في: نَابٍ وَهَارِ وَنَاجَعُورُلا في عَيىء منه على الأصل لشبهِ الباهِ بالألفِ لا إلى اللها أَدربُ وبها أحقى ألا تَرى الذَّربَاتِ): قُولَيْتُ وَهَوفَيْتُ وإنها هُوَ (فَعُلَلْتُ). كانَ من بنَاتِ الباهِ في هذَا البابِ إلا مُقلوبًا نحوا عَاجَيْتُ وَعَاقِيتُ وإنّها هُوَ (فَعُلَلْتُ).

قَالَ أَبُو بَكُر: ولمُعترض أَن يَعترضَ بقولِهِم: فَيَبُّ وصَيَدٌ، فجوابهُ أَنْ يَقَالَ لَهُ: (صَيَدٌ) صَحَّ كَهَا صَحَّ فعلهُ وصَحَّ (عَوَرَ) أَيضاً مثلهُ ويجوزُ أَنْ يكونَ: (فَيَبُّ) شُبهَ بِصَيَدَ، وإن كانَ جمعُ (غائب)؛ لأنه يجوزُ أَنْ يكونَ ينوي بهِ المصدرَ.

قال: قول سيبويه في يَابِ: على وإلى ولذى في انقلبت الآلفُ فيهنَّ مَعَ المضمرِ في قولِكَ: غلبكَ وإليكَ ولديكَ وكذلكَ: جَاءني كلام الرجلينِ ورأيتُ كِلا الرجلينِ ومردتُ بكلام الغلامينِ فإذا اتصلَ بذلكَ مضمرٌ في موضع جَرُّ أَو نَصْبِ قلبتِ الأَلفُ ياء فقلت: رأيتُ كليها ومررتُ بكليها وفي الرفع ثبقى على حالها فتقولُ: جاءني أخواكَ كلاهما فزعم سيبويه: أنَّ ذلكَ؛ لأن (على وإلى وَلَدى) ظروفٌ لا يَكُنَّ إلا نَصباً أو جراً كقولِكَ: غَدَتْ مِنْ عليه فشبهت (كِلا) مع المضمرِ بهنَّ في الموضعِ الذي يقعنَ فيه منقلباتٍ ولمَّ تكنُّ عا ترتقعُ فبقيتُ (كِلا) في الرفع على حالها وشبة (كِلا) بهن لأنها لا تقردُ كها لا يُقُردنَ.

قالَ أَبُو العباس: قِيلَ لسيبويه: أَنتَ تَزعمُ أَنَّ الأَلفَاتَ فِي (على) ونحوِها منقلباتُ مِنْ واوٍ ويستدلُ عَلَى ذلكَ بأنَّ الأَلفَاتَ لا تكونُ فيها إمّالةً ولو سُميَ رجلٌ بشيء منهنّ قالَ في تثنيتِه: عَلَوانِ وَأَلُوانِ فَلمَ قلبَتَها مع المضمرِ باءٌ هلاً تركتَها على حالجًا فقلتَ: عَلاكَ وإلاكَ كها يقولُ بعضُ العربِ. قال: فقالَ: مِنْ قِبَلِ أَنَّ هاتينِ يعني: على وَلَدى اسهانِ غيرُ متمكنينِ و(إلى) حرفٌ جاءً لمعنيٌ.

نفصلَ بينَ ذلكَ وبينَ الأسباء المتمكنةِ فقيلَ لهُ: فهلاً فصلتَ بينَها معَ الطّاهرِ أيضاً فقالُ: لأن المضمرَ يتصلُ بهًا.

قِيلَ: فَيَنَ وَعِنْدَ وَنحو ذَلكَ غيرُ مسكنةٍ فِلَم لا فصلت أيضاً بينها وبينَ المتمكنةِ قَالَ: لأن الواق والياة والألف مِن الحفظ في إبدالِ بعضهن مِن بعضي ما ليسَ لِسَائِرِ الحروفِ قِيلَ لَهُ: فَهَا بِاللّهِ وَلِكَ: فيكم وفينا وفي بمنزلةِ: مسلمة للله عنه وما علمتُ بينَ هذينِ فصلاً مقنعاً قال: والقولُ عندي في هذا أنَّ هذهِ الحروفِ كَانَكُ لا تخلو مِنَ الإضافةِ كيا لا يخلو مِنَ الفاعلِ والقولُ عندي في هذا أنَّ هذهِ الحروفِ وَلَيْكُ كَانَكُ لا تخلو مِنَ الإضافةِ كيا لا يخلو مِنَ الفاعلِ بَنَوْها عَلَى المُضمِ عَلَى إسكانِ موضِم اللام مِنْها كَيا فُعِلَ ذَلكَ الفِعْلُ بالفعلِ مَعَ الفاعلِ بَنَوْها عَلَى المُضمِ عَلَى إسكانِ موضِم اللام مِنْها كَيا فُعِلَ ذَلكَ الفِعْلُ بالفعلِ مَعَ الفاعلِ والحجةُ واحدةً، وأما (كِلا) فَإِنَّها أَسْبِهِتَهِنَ في الجُرِّ والنصبِ على ما قال سيبويه. قال: وهذَا القولُ مذهبُ الغراءِ وأصحابهِ.

قَالَ أَبُو العِبَاسِ: في هَذَا البَابِ نَظَرٌ أَكْثَرُ مِن هَذَا وَقَدَ صَدَقً.

وقال: زعم أصحابُ الفراءِ عنه أنه كانَ يقولُ في بناتِ الحرفين من الأسهاء نعو: أخيت وبنتِ وقُلةٍ وثَبَةٍ وجميعُ هذَا المحذوفِ أنَّ كُلُّ شيءٍ حذفتُ منهُ الياءُ فأولهُ مكسورٌ ليدلَ عليها وكُلُّ ما حذفتُ منهُ الواوُ فأولهُ مضمومٌ ينلُ عليها فأخت مِنْ قولِكَ: أخواتُ وبنت كُسِرَ وكُلُّ ما حذفتُ منهُ الواوُ فأولهُ مضمومٌ ينلُ عليها فأخت مِنْ قولِكَ: أخواتُ وبنت كُسِرَ وكُلُّ ما حذفتُ منهُ الواوُ فأولهُ مضمومٌ ينلُ عليها فأخت مِنْ قولِكَ: أخواتُ وبنت كُسِرَ أولهُا لأن ألمُّ اللهُ ألمَّا (قُلَةٌ) فَيَا تنكرُ أن تكونَ مِن أولهُا وَلَلُوتُ إذا طَردت وقولُكَ في (بنتِ) دَعوى ويُبطلُ ما تقولهُ (عِضَة)؛ لأن أولهَا مكسورٌ وهي مِنَ الواهِ يقالُ في جميها (عِضَوَاتُ). قالَ الشاعرُ:

حَسلُنَا طَرِيسَتُ يسمآذِمُ المآذِرَبِ الرَّزِرِ المَّاذِرِ مِسْ المُّهاذِرِ مِسْ المُّهاذِرِ مِسْ

وكانَ يلزمهُ أَنْ يضمَّ أُولَ (سَنَةٍ) فيمَنْ قَالَ (سَنَواتٌ) لأَنَّهَا مِنَ الواوِ وكذلكَ: هَنَّةٌ هَنَواتٌ ينْشدون فيها:

أَزَى ابنَ فِـزادٍ قَـدْ جَفَـانِ وَمَلنَّـى عَــلَى مَنَــواتِ شَــاتُهَا مُنَتَــابِعُ قالَ أَبُو العباس: الذاهبُ مِنْ (ابن) واوَّ كيّا ذهبَ مِنْ (آبِ وأَخ).

فإنْ قبلَ: فَمَا الدَّلْيُلُ عَلَيْهِ وَلِيسَ بِرَاجِعٍ فِي تَشْيَةٍ وَلاَ جَمِعٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدَّهَا دُونَ الآخِعِ قُلْنَا: نَسْتَدَلُّ بِالْنَظَائِرِ أَمَّا (ابن) فإنَّكَ تَقُولُ فِي مؤنثِهِ: (ابنةٌ) وتَقُولُ: (بنتٍ) مِنْ حيثُ قلتَ: (أَختُ) ومِنْ حيثُ قلتَ: (هَنْتُ) ولمُ نَر هذهِ التَاءَ تَلَحثُى مؤنثاً إلا ومذكرهُ محفوفُ الواهِ يَدَلُكُ عَلَى ذَلِكَ (أَخُوانِ) ومَنْ رَدُّ فِي هَنِ قَالَ: هَنُوانِ.

قَالَ: وأما (اسمٌ) فَقَد اختُلفَ فيهِ.

فَقَالَ بِعَشْهِم: هُوَ (فِئُلُ). وقَالُ بِعَشْهِمَ (لَكُثُلُ) وأسهاء تكونُ جَمَّا لَمَلَا الوزنِ وهذَا الوزنُ تقولُ في جِذْعٍ: أَجْذَاعٌ كَيَا نقولُ في (فَقُلُ): أَفَقُالُ وهَذَا لا تُدركَ صيغتُه إلا بالسمع وأكثرهم أنشد:

نِي كُلِّ سُـــــورَةِ سُمُه...

 قضمهُ وجاءً به عَلَ (قُعُلِ) وأنشدَ بعضهم: (سِمَّة) فكسر السينَ وَهُو أقل وأنشدَ أبو زيد فذكرَ الوجهين:

فَدَعُ عِنْكَ ذِكْرَ اللهوِ واعمدُ لِدَحَةِ لِعَسِرِ مَعَدُّ كُلُها حِبِثُها انتُمى لأَعْظَمِهَا وَجُهَا وَالكرمِها أَبِأَ وأخستنها وَجُهَا وَأَعْلَيْها شَهَا لأَعْظَمِهَا وَجُهَا وَأَعْلَيْها شَهَا

فَأَمَّا (ابنُّ) فَتَقَدِيرهُ (فَعَلَّ) مَتَحَرَكُ، وذلك أَنْكَ تَقُولُ في جَمَّعِهِ (أَبْنَاءُ) كُمَّا تَقُولُ: جَمَّلُ وأَجْالُ وجَبَلٌ وأَجَبَالُ، فإن قال قائلُ: فلعلهُ (فِعْلُ) أو (فَعْلُ)، فإن جَمَّها على (أَفَعَالِ) قيلَ لَهُ: وأَجْمَالُ وجَبَلٌ وأَجْبَالُ، فإن قال قائلُ: عامَانُ قالُ: ما أَنكرتَ مِنْ أَنْ يكونَ اللَّلْيُلُ عَلَى ذلكَ أَنْكَ تَقُولُ: بَنُونَ فِي الجَمْعِ فَتَحَرَكُ بِالْفَتْحِ، فإن قَالَ: ما أَنكرتَ مِنْ أَنْ يكونَ على ذلكَ أَنْكَ تَقُولُ: بَنُونَ فِي الجَمْعِ فَتَحَرَكُ بِالْفَتْحِ، فإن قَالَ: ما أَنكرتَ مِنْ أَنْ يكونَ على (فَعْلِ) على ذلكَ أَنْكَ تَقُولُ: كِلُو البَابَ في جَمْعِ (فَعْلِ) على (أَفْعُلِ) نحو: كُلُو وأَكُلُو

وكَعْبٍ وأَكْتُبٍ فأما دَمُّ فهوَ فَعْلُ لأَنْكَ تقولُ: دَمِيَ يَدمى فهوَ دَمٍ فَهذَا مثلُ: فَرِقَ يُفْرَقُ فَرَقاً فهو فَرِقٌ (فَدَمُّ) مُصدرٌ مثلُ بَطَرَ وحَلِرَ هَذا قولُ أَبِي العباس.

قَالَ أَبُو بَكَرِ: ولِيسَ عندي في قولهم: دَمِيَ يَدُمَة دَماً حجةٌ لِمَنَ ادَّعَى أَنَّ (دَمَاً) فَعَلَّ؛ لأن قولهم: دَمِيَ يَدْمَى دَمَاً إِنَّهَا هُوَ (فِعْلُ) ومَصغرٌ اشتقا مِنَ الدمِ كَيَا: اشتَّقَ تَرِبَ مِنَ (النُّرابِ) وشَعرُ الجبينِ مِنَ الشَّعرِ فقولهُم (دَمَاً) اسمٌ للحدثِ والدمُ اسمٌ للشيءِ الذي هُوَ جسمٌ وقد بينتُ هذَا الضربَ في كتابِ الإشتقاقِ ولكنَّ قولهُم: دَميانِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ (فَعَلُ) قالَ الشاعرُ لَمَّا

### فَلَسُو أَنْسَاعَسِلَ حَجَسِرٍ ذُبِحُنَسًا ﴿ جَسَرَى السَّذَمَيَانِ بِسَاحَتِرِ أَلْيَقِسِينِ

وأمَّا يَدٌ فتقديرُها (فَعلَّ) ساكنةُ العبنِ لأنكَ تقولُ: أيدٍ في الجَمْعِ فَهَذَا جَمْعُ (فَعْلِ) ولو جَاءَ شَيءٌ لا يعلمُ ما أَصلُه مِنْ هذو المنفوجانين لكانَ الحكمُ فيهِ أَنْ يكونَ فِعْلاً ساكنَ العينِ الأن الحركة زيادةٌ والزيادةُ لا تَبتُ إلا بعليلي، وأَمَّا أُستُ (فَقَعَلَ) متحركةُ العينِ يدلُك على ذلك (أَسْتَاهُ)، فإن قيلَ فلعلها فَفَعَلَ أَو فَعُلَّ، فإن الدليل على ما قُلنا قولكَ: سَهُ فتردُ الهاءَ التي هي لامٌ وتحذفُ العينَ وتفتحُ السينَ فَأَمَّا حِرَّ اللَّرَاقَ فَتَقَدْيرهُ (فِعْلَ) لقولِهم: أَفعالَ في جعهِ بمنزلةٍ: جِذْع وأَجَذاعٌ ودليلةُ يَينًا؛ لأن أَولَةُ مكسورٌ.

قال محمّد بن يزيد: ما كانَ على حرفينِ ولا يُدرى ما أصلةُ الذي حُذِفَ مِنهُ، فإن حكمَهُ في التصغيرِ والجمعِ أنَ تثبتَ فيهِ الياءُ؛ لأن أكثرَ ما يحذفُ مِنْ هَذَا: الواوُ والياءُ فالياءُ أغلبُ على الواوِ مِنْ الواوِ علَيها فإنّيا القياسُ على الأكثرِ فلو سَمينا رجلاً بإنْ التي للجزاءِ ثُمّ صغرنَا فقلنا. أُنَيُّ وكذلك: أن التي تنصبُ الافعالَ، فإن سميناً (بِإِنْ) الخفيفةِ مِنَ الثقيلةِ ثُلنا: أُنيَّنَ.

ناعلم لأنا قد علَمنا أنَّ أصلُها (نونٌ) أخرى حذفتْ منها وكذلكَ لو سميناهُ (بِرُبّ) الحفيفةِ (مِنَ) رُبِّ الثقيلةِ لقلنَا: رُبَيبٌ لأنا قد علمنا ما حذف منهُ وكذلكَ (بَخٍ) المخففةِ تردُّ فيهما الحاءُ المحذوفَةُ؛ لأن الأصلَ التثقيلُ كما قِالَ:

## في حَسَبٍ بُسِسِسِسَخٌ وعَزُّ الْمُعَسَا

ولو سميت رَجُلاً: ذُوَ لَقَلنا: ذَوَا قَد جاءً؛ لأنه لا يكوونُ اسمٌ علَى حرفينِ أحدهما: حرفُ لينٍ؛ لأن التنوينَ يذهبُ بهِ فيبقى علَى حرفٍ فإنّها رددتُ ما ذَهَبٌ وأصلُه فَعَلَّ يدلُّكَ علَى ذلكَ: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانِ﴾ [الرحمن: ٤٨] و﴿ذَوَاتَنَى أَكُنِي خَطِ﴾ [سبأ: ١٦].

وإنَّهَا قلتَ: هذَا ذُو مالٍ فجئتَ بهِ على حرفينِ؛ لأن الإِضافةَ لازمةٌ لَهُ ومانعةٌ مِنَ التنوينِ كَهَا تقولُ: هذَا فو زيدٍ ورأيتُ فا زيدٍ فإذَا أفردتَ قلتَ: هذا فَمٌ فاعلم؛ لأن الاسم قد يكونُ على حرفين إذَا لم يكنْ أحدُهما حرف لينٍ كها تقدمَ مِنْ نحو: يَدِ ودم وما أشبههُ.

قَالَ: فَإِذًا سَمِيتَ رَجُلاً (بُهُوَ)، فإن الصوابَ أن تقولَ: هَذَا هُوٌ كَمَا تُرَى فَتَثَقَّلُ، وإن سَمِيتَهُ (بِغَي) مِنْ قَولِكَ: في الدارِ زيدٌ زدتَ علَى الباءِ ياءٌ فقلت: هذا في فاعلم.

وإنَّ سَمِيتَه (بلا) زَدَتَ عِلَى الأَلْفِ أَلَفا ثُمَّ خَمَزَتَ لأَنْكَ تَحَوِّكُ الثَّانِيَّةَ وَالأَلْفُ إِذَا خُرُكَتْ كَانَتُ خَمَزَةً فَتَقُولَ: هِذَا لاَمَّ فَاعِلَم.

وإنَّها كَانَ القياسُ أَنْ تَرَيدَ عَلَى كُلُّ حَرَّفِ مِنْ حَرَّفِ اللَّذِي مَا هُوَ مثلهُ؛ لأن هذو حروف لا دليلَ على توالِيها لأنَّها لم تكنّ أسهاء فيعلم منتخصصا وهوَ وهيّ اسهالاً مضمران مجراهما عرى الحروف في جميع محالِمها وكذلك قَالَاكُم وَ مُنْ الشّاعرُ:

نِيتَ شِيهِ عَرِي وَأَيْنَ مِنهِ لَئِيتٌ إِنَّ لَيْتِ اللَّهُ وَإِن لَيْكَ أَعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ غزادَ على الواوِ واوا ليلحق الأسهاء، وإن سميت رجلاً (كَيْ) قُلت: هَذَا كُنَّ فَاعلَم، وكذلك كُلُّ مَا كَانَ عَلَى حَرِفَيْنِ ثَانِيةِ يَاءٌ أَوْ وَاوَّ أَوْ أَلْفٌ.

وقالَ أبو الحسن الأخفش: ما كانَ على حرفينِ فَلَم تدرِ مِنَ الوادِ هَوَ أَمْ مِنَ الياءِ قالذي تحملهُ عليهِ الواو؛ لأن الواو أكثرُ فيها عرفنا أصلَهُ مِنَ الحرفينِ فيها يُغلم أَنَّهُ مِنَ الواو (أَبُّ) لأَنكَ تقولُ: أبوانِ وأخُّ لأَنكَ تقولُ: أخوانِ وهَنَّ لأَنكَ تقولُ: هنوانِ وَهَدَّ لأَنَهم قَد قالُوا: وغَدُولًا بَلاقمُ.

قَالَ: وأَمَا (ذَو) فقي القياس أن يكون الفاهب اللام وأنْ يكونَ ياءً؛ لأن ما عينهُ واوَّ ولامُه ياءٌ أَكثرُ مما عينهُ ولامهُ واوانِ. وأمَّا (دَمُّ) نَقَد استبانَ أَنهُ مِنَ الياءِ لغولِ بعضِ العربِ إذا ثنّاهُ: دَمَيانِ وقال بعضُهم: دَموانِ فَيَا علمتَ أَنَهُ مِنَ الواوِ أَكثرُ لأنَّهم قد قالوا: هَنَوانِ وأَخوانِ وأَبوانِ فقد حرفتَ أَنَّ أَصلَ دم: فَعَلَّ وَغَدٌ قَدْ استبانَ لكَ أَنَّهُ (فَعْلُ) بقولِهم: وَغَدْوَا بلاقع.

وإنها يحملُ البابُ على الأكثرِ.

وذكر الأخفش (سنينَ وَمِثينَ) فَقَالَ: فِيهَا قُولِينَ: أَختارُ أَحدَهما وهو الصحيحُ عندنا فَقالَ: وأما سنينُ وَمِثينُ في قولِ مَنْ رفعَ النونَ فهوَ فَعَيلٌ ولكنْ كسرَ الفاءَ لكسرةِ ما بعدها وأجمعوا كلّهم على كسرِها وصارتِ النون في آخرِ (سنين) بدلاً مِنَ الواوِ؛ لأن أصلَها مِنَ الواوِ وفي (مِثينَ) النونُ بدلٌ مِنَ الياوِ؛ لأنْ أَصلَها مِن الياءِ كأنّها كانتُ (مثي) مثلُ مَعي وقدُ قالوها في بعضِ الشعرِ ساكنةً ولا أراهم أرادوا إلا التثنيلَ ثُمَّ اضطروا فخففوا لأنّهم لو أرادوا غيرَ التخفيفُ لصارَ الاسم على (فَيل) وهذَا بِنَائِمٌ فِليلً.

قالُ الشاعرُ:

حَيْسَانَةُ حَسَالِي وَلَفَسِيطٌ وَعَسَلَيْ وَحَسَانَهُ الطَّالِيُّ وَمَّسَابُ المِسْسِ

مثلُ (المِبِي)، وأما قولُهم: كَلَاقَتُ يَبْتِي قَافَلُمَ آوَاتُهُ أَرَادَ (بِمثي) جَمَاعَةَ المَانَةِ كَتَمْرِ وَتَمَرَّةِ وتقولُ فيهِ: رأيتُ مِنياً مثلُ: مِعيناً وقولهم: رَأيتُ مِنياً مثلُ: مِعَى خطاً؛ لأن المِبِي إنَّها جاءتَ في الشعرِ فتقولُ: ليسَ لكَ أَنْ تدعي أَنَّ هذهِ الياءَ للإطلاقِ وأنتَ لا تجدُّ ما هُوَ علَى حرفينِ يكونُ جماعةً ويكونُ واحدهُ بالهاءِ نحو: تَمَرَةٍ وغَرُ.

قالَ أبو الحسن: وَهُوَ مَذْهُبُ وَهُوَ قُولُ بُونُس يَعْنِي (البَاءُ) قَالَ والقياسُ الجَيْدُ عَنْدُنَا أَنْ يكونَ سنينَ فِعَلَيْنَ مثلُ غِسُلَيْنَ محذوفةٌ ويكونُ قُولُ الشاعرِ: سنى والمثى مرخماً.

فإن قلتَ: فإن (فِعْلَمِنَ) لم يجيء في الجميع وقدَ جاءً (فَعبلُ) نحو: كُلبِ وعَبيهِ وقَدْ جَاءً فِيهِ ما لزمهُ (فَعيلُ) مكسور الفَاءِ نحو: (مِثينِ)، فإن مِنَ الجميع أشياءً لم يجيءُ مثلُها إلاّ بغير اطرادِ نحو (سَفْرٍ) وقد جَاءً منهُ ما ليسَ لَهُ نظيرٌ نحو: (عِدى) وأَنتَ إذا جُعلتَ (منينَ) فَعِيلاً جَعلتَ النونَ بدلاً والبدلُ لا يقاس و لا يطردُ.

وغالفة الجمع للواحدِ قد كثر، فإن تحملهُ على ما لا بدل فيه أولى وليس يجوزُ أَنْ تقولَ:
إِنَّ اليَاءَ فِي سَنِينَ: أَصِلْيةٌ وقَد وجدتها زائلةً فِي هَذَا البناءِ بعينهِ لَمَّا قلتَ: (فِعُلْينَ) وفِعلُونَ: يعني أَنكَ تقولُ: سِنِينَ يَا هَذَا وسنونَ وقالَ: اعلم أَنْ قولَ العرب: (أَوَّه) لا يجوزُ أَن تكونَ فاعلة والدليلُ عَلَى أَنَّ الهَاءَ للتأنيث قولُ العرب: (أُوتَاهُ) وإِنَّها هَذَا شَاذًّ؛ لأنه حرفٌ بني هكذَا لم يسمعُ فيه (فِعُلُ) قط العينُ واللامُ مِنَ الوادِ فليًا بنوهُ كَأَنَّهُ لم يكن لَهُ (فَعُلُ) بنوهُ على الأصلِ كيًا قالوا: يُنايانِ قالم يهمزوا إذًا لم يكنْ لهُ أَنْ اللهاءِ وكَها قالوا: يُنايانِ فلم يهمزوا إذًا لم يكنْ لهذَا واحدٌ تكونُ اليَاءُ آخرَهُ قَالَ: وأما قولُ الشَاعِرِ:

 ذَ أَمُّ لِلْمُ الْمُحْدَاهِ إِذَا مَسَا ذُكَرْتُهِ اللّهِ وَمِسْنُ بُعْدِ أَرْضِ دونَهَ وَسَمَاءٌ وَمِسْنَ بُعْدِ أَرْضِ دونَهَ وَسَمَاءٌ وَمِسْنَ بُعْدِ اللّهِ مِنْ قُولِهِم: أُوتَاهُ ولكنْ جعلَهُ مثل: سَبحَ وهَلْلُ وقولُه: أَو يويدُ: افعَلُ ورأيتُ بخط بعضِ أَصحابنا مِمَا تُوِيءَ على بعضِ مَشَائِخِنا مِنْ كِلامِ الأَخْفَش.

اعلم أنَّ قولَ العربِ (أرَّه) لا يجوزُ أَنَّ بكونَ إلاَّ (فَاجِلةً) ورأيتُ إلا ملحقةً في الكتابِ.

قال أبو بكر: جبعُ الأصواتِ التي تُجكى محالفة للآسياء والأفعالِ في تقديرِها فلبسَ لَنَا أَن نقولَ في (قَد) أن أصلَها (فَعُلُ كها تقولُ في (يَدٍ) وَلاَ تَدْعَى أَنَهُ حَدْفَ مِنْ (قَدْ) شيءٌ كها حذف في (يَدٍ) ولاَ لنَا أَنْ نقولَ: إنَّ الأَلفَ في (مَا ولاً) منقلبة مِنْ شيءٍ وكذلك صَهْ ومَهْ وأَلفُ (عَاقِ) لا تقولُ: إنَّها منقلبة وإنَّها تقدرُ الأسهاء والأفعالُ بالغاءِ والعينِ واللامِ لتبينَ الزوائدُ مِنْ فيرِها والحروفُ والأصواتُ أصولُ لا تكادُ نجدُ فيها زَائداً ولا تحتاجُ إلى تقديرِها بالفاءِ والعينِ واللامِ لا تتصرفُ تصرفَ الأسهاء ولا تصرفَ الأفعالِ لا يُها لا تصغرُ ولا تُتَنَى ولا تجمعُ ولا يُبنى منها فِعل ماضِ ولا مستقبلِ وأنَّها جعلتِ الفاهُ والعينُ واللامُ في التعثيل ليعتبرَ بهنَ الزائدُ مِنَ الأصلِ والأبينةُ المختلفةُ.

فَهَا لا تدخلهُ الزيادةُ ولا تختلفُ أبنيتهُ فلا حاجَةَ إلى غَثيلهِ وتقديرهِ فأمَّا قوهُم (تَأَوَّهَ) فإنَّها هو مشتقًى مِنْ قولهم: آوَّة يرادُ بهِ أَنهُ فَالَ: أواهُ كَهَا قالوا: سَبِّح إِذَا قالَ سبحانَ اللهِ وهلَّلَ إذَا قَالَ: لا إِلهَ إِلاَّ الله فهلَلَ فَعَلَ أخذتِ الهاءُ واللامُ مِنْ بعضِ الكلامِ الذي تكلم بهِ وجازَ تقديمُ الهاء؛ لأنه غيرُ مشتقٍ مِنْ مصدرٍ وإنَّها يصيرُ للكلمةِ تقديرٌ إذَا كانتُ اسهاً أو فعلاً فيَّا عَدا ذلكَ فَلا تقديرُ لَهُ وقولُ الشاعِر:

## مِنْ أُحِمَّ بِينَ أَحِمَّ بِينِ أَحِمَّ السِّيمِي ...

فالسَّمِي مَخففٌ مِنْ السَمِيِّ ويدلكَ على ذلكَ أنَّ (فُعِلَ) ليسَ مِنْ بناءِ الأسهاء: وإنَّها أرادَ: السَّمِيَ فخففٌ وهيَّ (فُعُولٌ) مُثل عُمِيَ فليًّا خَفَف صارَّ: شُميٌّ.

قال الأخفش: ولو سُمَى بو لأنصرف؛ لأنه (فُعُولٌ) محذوسف وهوّ ينصرفُ إذا كانّ اسمَ رجلٍ ألا تَرى أنَّ (عُنُوقَ جَمَاعةُ العَنَاقِ) تو كانت اسمَ رَجلٍ فرختهُ فيمنُ قالَ: يَاحَارِ لقلتَ: بَاحُنى تَحَذَفُ القافَ وتقلبُ الواو.

قَالَ: ولَو سميتَ بهِ لصرفتَهُ؛ لأنه ليسَ (بَفُعِلُ) ونظيرُ التخفيفِ في شمِي قولُ الشّاعرِ:
حَيداتُهُ خَدالِي وَلَفَيطُ وعَدلَ وَحَداثُمُ الطّائيُّ وَهِالُ اللَّهِ اللَّهِ فَي مُعَلَى وَخَفَفَ اللَّهَ عِنْ (عَلَى) وقالَ في بيتِ آخِرُهُ .

فخففُ البّاءَ مِنْ (عَلَى) وقالَ في بيتِ آخِرُهُ .

باكلُ أزمه المَّالُ المُرَّالِ والسنى

فهذا إمّا أنْ يكونَ رخمَ (سَنَيْنَ وَيَعْيَنُ فَيْهَا آلَ يُكُونَ بَنى: سَنَةٌ وماثةٌ على: يبني ومِثي وكانَ أصلهما: سُنُوٌ ومِثُوّ فلمّا حَذِفَ النونَ ورخم بفي الاسم آخرةُ وارّ قبلها ضمةٌ فلها أراد أن يجعلَهُ اسها كالأسهاء التي لم يحذف منها شيءٌ قلب الواق باءٌ وكسرَ ما قبلها؛ لأنه ليسَ في الأسهاء اسمٌ آخرهُ واوُ قبلُها ضمةٌ فمتنى وقعَ شيءٌ مِنْ هذا قلبتِ الواوُ فيهِ ياءٌ وقَذْ بُيْنَ هذا فيها

قَالَ أَبُو بِكُو: ويجوزُ عندي أَنْ يكونَ تقديرُ قولِ الشاعر: (شيمِي) أَنَّهُ (فُعُلَّ) قَصَرَهُ مِنْ (فَعُولِ) فَلَمَّا وَقَعْتِ الوَاوُ بِعَدَ خَمَةٍ وَهِيَ طُوفٌ قَلْبِهَا يَاءٌ وَهَذَا التَّارِيلُ هِندي أَحَسنُ مِنْ حَذْفِ اللَّامِ؛ لأَنْ حَذْفَ الزَاتِدِ فِي الضَرُورَةِ أُوجِبُ مِنْ حَذْفِ الأَصلِ وسَهَاءٌ مثلُ (عَناقِ) فِي حَذْفِ اللَّامِ؛ لأَنْ حَذْفَ الزَاتِدِ فِي الضَرُورَةِ أُوجِبُ مِنْ حَذْفِ الأَصلِ وسَهَاءٌ مثلُ (عَناقِ) فِي النَّامِ وَالنَّانِيثِ وَكَذَلَكَ جَمَعِهَا سَواءٌ يَتُمُولُ (شَيمِيُّ) وَعُنُوقٌ فَسُمِيًّ (فُعُولُ) وعُنُوقٌ (فُعُولُ)

وقَد حكوا: ثَلاثَ أَسميةِ بنوها علَى (أَفْمِلَةٍ) وهيَ مؤنثةٌ وإنَّها هذَا البناءُ للمذكرِ وإنَّها فعلوا ذلكَ؛ لأنه تأنيثُ غيرُ حقيقيٍّ وليسَ كعَناقٍ؛ لأن (عناقاً) تأنيثُها حقَيقيٍّ.

واعلم أنّ قولهم (يُرِيقُ) الهاءُ مغتوحة في مكانِ الهمزةِ وكانَ الأصلُ: يُؤرِيقُ؛ لأن أصلَهُ (أَفْعَلَ) مثلُ (أكْرَمَ) فأكرَم مثلُ (دحرجَ) ملحق به وكانَ القياسُ أن يقولَ في مضارعِ أكرمَ يُوكرمُ مثلُ (يُدحرجُ) فاستثقلوا ذلكُ؛ لأنه كانَ يلزّمُ منهُ أنْ يقولَ: أنا أكْرِمُ مثلُ أَدَّخرِجُ أَكْرِمُ فَحَدَقوا الهمزةِ الستثقالاً لإجتاعِ الهمزتينِ ثُمَّ أتبعوا باقي حروفِ المضارعةِ الهمزة وكذلك يفعلونَ ألا تراهم حَدَقوا الواوَ من (يَعدُ) استثقالاً لوقوعها بين يَاوِ وكسرةِ ثُمَّ أسقطوها مَع المناءِ والأَنفِ والنونِ فقالوا: أَعِد ونَعِد وتَعِد فتبعتِ الياءُ أخواتِها التي تَأْنِ للمضارعةِ فالذي البدلَ الهاءَ مِنَ الهمزةِ فَمَلَ ذلكَ استثقالاً لئلا بلزمَهُ أن يجمعَ بينَ همزتينِ في أنا أقعلُ وأبدلَ فَلَم عَدف شيئاً، فإن قَالَ فَاتلٌ: هَمَا تقديرهُ مِنَ الفعلِ قلتَ: يُتغفِلُ؛ لأن الهاءَ زائلةً وحَقُ كُلُّ زائكِ أَنْ ننطقَ به بعينهِ وكذلكَ لو قالَ الشاعلِ في قَالَ أَيْهِ فَلَى الهاءَ وجملَها هوضاً مِنْ ذَهابِ الحركةِ الفعلِ (يُوفعلُ) وتقولُ في قولِ مَنْ قال (يُورِقُ فَاللهُ عَلَى الهاءَ وجملَها هوضاً مِنْ ذَهابِ الحركةِ الفعلِ (يُوفعلُ) وتقولُ في قولِ مَنْ قال أَنْ يَعْمَلُ اللهاء وجملَها هوضاً مِنْ ذَهابِ الحركةِ الفعلِ (يُوفعلُ) وتقولُ في قولِ مَنْ قال (يُورِقُ فَاللهُ عَلَى الهاءَ وجملَها هوضاً مِنْ ذَهابِ الحركةِ الفعلِ (يُؤفعلُ) وكذا عادةُ النحويينَ والفاءُ ساكنةً والهاءُ ساكنةٌ فلا يجوزُ أن تنطقَ بها إذا كانَ المُوادِ المُوادُ المُوادُ المُوادُ المُؤفولُ النحويينَ والفاءُ ساكنةً والهاءُ ساكِنةً فلا يجوزُ أن تنطقَ بها إذا كانَ الفارِقُ اللهِ المُؤلِقُ المُؤلِقُ المُؤلِقُ المُلهُ المُؤلِقُ المُؤلِقُ المُؤلِقُ المُؤلِقُ المُؤلِقُ المُعْلِقُ المُؤلِقُ المُؤلِق

وأنا أبينُ لكَ ذلكَ بياناً أكشفهُ بو، فإن الحاجة إلى ذلكَ في هذو الصناعةِ شديدةً فأقولُ إلى قَد بينتُ ما دَعا النحويينَ إلى أن يزنوا بالفاءِ والعينِ واللامِ.

وأنهم قصدوا أنْ يفصلوا بينَ الزائدِ والأصلِ فالقياسُ في كُلُّ لفظِ مقدرٍ إذا كانَ فيهِ زائدٌ أن تحكيَ الزائدَ بعينهِ فتقولُ في (أكرَم) إنّهُ (أفعلُ) وفي (كَرامةٍ) أنها (فَعَالَةٌ) وفي كَريمِ أنّهُ (فَعيلُ) ومُكرَمٌ مُفْعَلُ؛ لأن ذلكَ كُلَّهُ مِنَ الكَرمِ فالأصلُ الذي هُوَ الكافُ والراءُ والمبمُ موجودٌ في جيعِها فالكافُ فاءٌ والراءُ عَيْنٌ والجيمُ لامٌ فَعَل هَذَا يجري جميعُ الكلامِ في كُلُّ أصلي وزَائدِ فإذا جثنا إلى الأصول التي تعتلُ وتحذفُ، فإن النحويينَ بقولونَ إذا مشلوا: ما وزنُ (قَامً) قالوا: (فَعَلَ).

فيذكرونَ الأصلَ؛ لأنه عندَهم مثلُ (ضَرَبَ) وإنّا كانَ الأصلُ (قَومَ) ثُمَّ قلبتِ الواوُ الغاً ماكنةً، وإذا قيلَ لَهم: ما وزنّ يَقولُ: قالوا: (يَغْمُلُ)؛ لأن الأصلَ (كانَ يَقُولُ) فحولتِ الحركةُ التي كانت في الواوِ إلى القافِ، وإذا قيلَ لَهم: ما وزنُ مَقولِ قالوا: مغولِ لإنّ الأصلَ: مقوولٌ فحولتِ الضمةُ إلى القافِ فاجتمع ساكنانِ قحذتَ أحدهما فهذَا الذي قالوهُ صحيحٌ وإنّا يريدونَ بذلكَ المحافظة على الأصولِ لتُعلمَ وأنّ ما يغيرُ مِنَ اللفظِ قلعلةٍ إلاّ أنهُ يجبُ أنْ تمثلَ الكلمةُ المعتلةُ بها هي عليه مِن اللفظِ كمّا بمثلُ الأصل فيقولُ: مِثَالها المسموعُ كَذا: والأصلُ كذا كمّا قالوا في (رُسُلِ) فيمن خفف إنّ الأصلَ (فُعُلٌ)، وإن الذينَ خَففوا قالوا: (فُعُلٌ) فيجبُ على مَنْ أرادَ أن يمثلُ الكلمةَ مِنَ الفعلِ بهَا هي عليه ولم يقصد الأصلَ إذا قيلَ لَهُ: ما وزنُ (قَالَ) بَعدَ العلةِ قالَ (قَعْلَ)، وإن قبلَ لَهُ: ما وزنُ قُلْتُ قالَ: فلتُ: فإن قبلَ قالَ: ما الأصلُ وزنُ قبلَ نَه ما وَزنُ قبلَ قالَ: فعلَ، فإن قبلَ لَهُ: ما وَزنُ قبلَ هَا وَزنُ مَعْلَ هُونَ أَولًا المَاسَلُ قالَ: فَعُلَ، فإن قبلَ لَهُ: ما وَزنُ قبلَ قالَ: فَعُلَ، فإن قبلَ الأَهمَلُ واللهِ قالَ (تَقُدُلُ كَا قالَ المَلْ عَلَ هَا وَزنُ قبلَ قالَ: فَعُلْ اللهَ قالَ (تَقُدَلُ عَالَ وَاللّهُ عَلْ وَاللّهُ مَا وَلَا اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلَ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلَى عَنْ الفعلِ واللّهُ مَا وَلَا اللّه عَلْ اللّهُ عَلْ اللّه عَلْ اللّهُ عَلَى عَنْ الفعلُ واللّهُ مَا عَلْهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ الْعَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَالْهُ اللّهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلَهُ عَلْهُ عَالُ اللّهُ عَلَهُ عَلْهُ عَلَهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلَهُ عَلَا

وإنْ كانَ بمن يذهبُ إلى أنَّ العِينُ اللَّاهَبَةُ قَالَ: مَعْولُ، فإن سُتَلَ عَنِ الأصلِ قالَ: مَعْمُولُ وَانْ كَا بَينا فَيَمَا نَقَدم، وإن وكذلكَ إذا سُتَلَ عَنْ (بَدِ) قَالَ (فَعَلَ) كَمَّا بِينا فِيهَا نقدم، وإن سُئِلَ عَنْ (مُذُ) قالَ: (فَقُلُ) كَمَّا بِينا فِيهَا نقدم، وإن سُئِلَ عَنِ الأصلِ قالَ: فَعُلَّ؛ لأن أصلَ (مُذُ): مُنْذُ فالعينُ هِيَ السَاقِطةُ وكذلكَ: (سَهُ) إنْ قالَ: ما وزنها في النطقي قلت: (فَلْ).

فإنَّ قالَ: مَا الأَصلُ قلتَ (فَعْلُ) كَمَا ذكرنَا ويلزمُ عندي مِنْ مثلِ قَالَ: يَفْعَلُ ومقولُ: بِمَفْعُولَ أَن يَمثَلَ يُكْرِمَ بِيوْفعلُ فيذكرُ الأَصلَ فأمَّا (أُمهاتٌ) فوزئها (فُعْلَهاتٌ) يِدلُّكَ عَلَى ذلكَ أُنَّهم يقولونَ: أُمَّ وأُمهاتُ فيجيثون في الجمعِ بهَا لم يكنُ في الواحدِ.

وقد حكى الأخفشُ على جهةِ الشذوذِ أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: (أُمَّهَةٌ)، فإن كانَ هذَا صحيحاً فإنَّهُ جعلَها فُعَلَةٌ وأَلحَقها بِجُخْدَبٍ ومَنْ لم يعترف بِجُخْدَبٍ ولمَ يشِتْ عندَهُ أَنَّ في كلامِ العربِ (فُعْلَلاً) وَجَبَ عليهِ أَنْ يقولَ (أُمَّهَةٌ) فُعْلَهَةٌ كمَا قالَ؛ إنَّ جُنْدَباً فُنْعَلُ ولم يَقلَ: فُعُلُل، وإذا قيلَ لكَ ما وَزِنُ (يَغْفُر)، فإن قالَ السائلُ ما أصلهُ فقلُ: يَقْعَلُ ولكنْ أَتبعُوا الضمَّ الضمَّ، وإن كانَ سُئِلَ عَنِ اللفظِ فَقُلُ (يُقْعُلُ) وكذَلكَ (مِثْنِنٌ) إنْ قَالَ ما وزنهُ قَلتَ: الأصلُ (مُغْيِلٌ) وَلَكُنُ أَتَبِعُوا الْكُسِرُ الْكَسِرُ واللّفظُ (مِفْيِلٌ) وتقولُ في (هِيمِي) إِنّهَا (فُعُولٌ) في الأصلِ وفَعِيلٌ فِي اللّفظِ والتمثيلُ باللّفظِ هَبُرُ مَأْلُوفِ فَلا تلتفتُ إِلَى مَنْ يستوحشُ منهُ ممن يعللبُ العربية، فإن مَنْ عرف أَلْف ومَنْ جَهلَ استوحشَ وهلّا مذهبُ أَبِي الحسن الأخفش وتقولُ في (قِيبِيُّ) أَصِلهُ: فُعُولٌ وكانَ حقهُ (فُووُسٌ) ولكنْ قدّمُوا اللّامَ على العينِ وصيروهُ (فُلُوعٌ) وكانَ حقهُ أَنْ يكونَ (قِسُرُّ) فصنَعُوا بو ما صنَعُوا بعِيمِيُ قلبُوا الواوَ ياةً وكسروا القاف كيا كسروا عينَ (عِميُّ) فالمسموعُ مِنْ (قِسِيُّ) (فِليمٌّ).

وأصلُ (فِليعٌ) قُلُوعٌ وفُلُوعٌ مقلوبٌ مِنْ فُعُولٍ.

وقانوا في (أَيْنَي) إِنَّ أَصلَها (أَنْوَقَ) فاستثقلوا الضمة في الواو فحلفتِ الواوُ وعوضتِ الباء فيقولونَ إذا سئلوا عَنْ وزيها أَلَها (أَفْعُلُ) واللفظ على هذا التأويلِ هو (أَيْفُلُ) ولقائلِ أَنْ يقولَ: إِنَّهُم قلبوا فَصارَ (أُونقاً) ثُمَّ أَبدلوا مِنَ الوادِ ياءٌ والياءُ قَدْ تبدلُ مِنَ الوادِ لغيرِ عليه استخفافا فَعَلَى هَذَا القول يكونُ وزنُ (أَجْنِي) (أَنْفُولُ) كها قالَ الخليلُ في أشياهِ: إِنَّها (لَفْهَاء) المتخفافا فَعَلَى هَذَا القول يكونُ وزنُ (أَجْنِي) (أَنْفُولُ) كها قالَ الخليلُ في أشياهِ: إِنَّها (لَفْهَاء) الأن الواحدَ شيءٌ فاللامُ همزةٌ فليًّا وجنُعاصَعَ فَاللَّهِيِّ لَفْعاء وقد قالَ غيرهُ: إِنَّها (فَعَلاءً) كانَ الأصلُ عندَهُ شَيئاءُ فحلفتِ الْهَافِرَاتُ عَنْمَ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ الْهَافِرَاتُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ الْفَادِيْنَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ال

قَالَ المَازِنِ: قَالَ الحَلِيلُ: أَشِياءٌ (فَعُلاَءٌ) مَقَلُوبةٌ وَكَانَ أَصَلُها شَيثاءَ مثل: حمراءَ فقلبَ فجعلتِ الهمزةُ التي هي لامٌ أولاً فَقَالَ: أَشياءُ كأنّها لَفْعَاهُ ثُمَّ جَمعَ فَقَالَ: أَشاوى مثلَ: صَحَارى وأَبدلَ الياءَ واواً كمّا قَالَ: جَبَيْتُ الحَراجَ جِبَاوَةً وهَذا شَاذٌ وإنّها احتلنا لأشاوى حبثُ جاءتُ هكذَا لتعلمَ أنّها مقلوبةٌ عن رجهِها.

قال: وأخبرن الأصمعي: قال: ممعتُ رَجلاً مِنْ أَنضِحِ العربِ يقولُ لِخلفِ الأحر: إنَّ عندكَ لأَشَاوِي قال: ولو جاءتِ الهمزةُ في (أَشَياءً) في موضِعها مؤخرةً بعد الباء كنتَ تقولُ: 

شَيئاهُ.

قالَ: وكانَ أبو الحُسنِ الأخفشِ يقولُ: أَشْينَاهُ أَفْمِلاَهُ وَجُمَعَ شِيَّةٌ عليهِ كيا جَمعوا شَاعراً على شعراءَ ولكنَّهم حلقوا الهمزة التي هيّ لام استخفافاً وكانَ الأصلُ: أُشْيئاهُ أُشْبِعَاعٌ فَثَقَلَ ذلك فحذفوا فسألنهُ عَن تصغيرِها فقالَ: العربُ تقول أَشَيَّاءٌ فاعلَم فيدعونَها على لفظِها فقلتُ: لِمُ لاَ رُدتُ إلى واحدِها كما رُدتُ (شعراءٌ) إلى واجِدها فَلَم يأتِ بمقنعٍ.

وقالَ: قَالَ الحَليلُ: أَشَياءُ مقلوبةٌ كما قلبُوا (فِسيٌّ) وكانَ أَصلُها (تُوُوسُّ)؛ لأن ثانَ (قَوْسٍ) وازَّ فَقُدَّمَ السينُ في الجمع وهم مما يغيرونَ الأكثرَ في كلامِهم قَالَ الشَّاعرُ:

#### مَروانُ مُروانُ أَخوُ البِـــــومِ الْبَكِي

يزيدُ (اليومَ) فأخّر الوارَّ وقدمَ الميمَ ثمَ قَلَب الوارَّ حيثُ صارتُ طرفاً كما قال: (أدلِ) في جَمعِ (دَلْمٍ) وما أَلزمَ حذفُ الهمزةِ لكثرةِ استعالِم (مَلكُ) إنّها هُوَ (مَلأكُ) فلمَّا جَمعوهُ وردوهُ إلى أصله عين الحتاج؛ أصلهِ قالوا: ملائكةٌ وملائك، وقد قالَ الشاعرُ فَردَّ الواحدَ إلى أصله حين الحتاج؛

فَلَسِسْتُ الإِنْسِيِّ وَلَكِسِنْ لَمُسَلِّلُ اللهِ تَشَرُّلُ مِن جَدَّ السَّهَاءِ يَسَمُوبُ

تال: ومِنَ القلبِ: طأمنَ واطمأنَ قال: وأمّا: جَذَبَ وجَبَدُ فلَيسَ واحدٌ منها مقلوباً عَنْ صاحبه لأنّها ينصرفان، وأما (طأمن) فليسَ أحدٌ يقول فيه (طمأنَ) ومما يُسألُ عنه (أوّلُ) إنْ قال قائلٌ: هذه هنوة أبدلَ منها واو واحتج بأنه لم يَرَ الفاة والعينَ مِن جنس واحد قبلَ لَهُ: قد قالوا: الذّذَنْ وكوّكَ ويقالُ لِن اعْتَرَضَ بَهَا أَيْ الفاق الفاة كمّا قالوا: آمِنٌ، وإن قالَ: الثانية فإن قالَ: الثانية في قبل لَهُ: لو كانتُ همزة لوجبَ أنْ تبدلَ الفاة كمّا قالوا: آمِنٌ، وإن قالَ: الثانية قبل لَهُ: لو كانبِ الثانية همزة لوجب حدفها في التخفيف وكنتُ تقولُ: أوّلُ فَعَلُ كمّا تقولُ في قبلَ لَهُ: لو كانبِ الثانية همزة لوجب حدفها في التخفيف وكنتُ تقولُ: أوّلُ فَعَلُ كمّا تقولُ في قبلَ لَهُ: لو كانبِ الثانية همزة لوجب حدفها في التخفيف وكنتُ تقولُ: أوّلُ فَعَلُ كمّا تقولُ في ولكنّهم تجنبوا اجتماع الواوينِ وبينها ألف الجمع ويما بغيرٌ في الجمع الهمزتان إذا اكتنفتا الألف نحو: ذُوابة إذا جعتها قلت: ذَوَائِ وكان الأصلُ: (ذَاآنبُ)؛ لأن الألف التي في (وُسَائِق) حقّها أنْ تبدلَ منها همزة في الجمع ولكنّهم استثقلوا أنْ تقع بينَ واوينِ فأبدلوا الأولى التي هي أصلٌ وتنكبوا إبدال كالأنبَ التي هي بَدلٌ مِنْ حرفٍ ذَائِلِ الزوائدُ أصلُها السكونُ وإنَّها أبدلتُ لمَا أرادوا حركتها الثانية التي هي بَدلٌ مِنْ الجمع بين صاكنينِ وكان ملازمةُ الهمزةِ تدلُّ على أنَّ المبدلُ زائلًا

فأمًّا خَطَايا وأَدَاوَى فإنَّهم جعلوا موضع الهمزةِ ياءٌ وواواً وأزالوا البناءَ عَنْ وزنِ (فَعَائلِ) إلى (فَعَالِ) ثم نقلوها إلى (فَعَائِلَ) وعَاولَ فجاءوا ببناهِ أخرَ وَلا ينطقوا بالهمزةِ معَ هذا البناءِ وَإِنَّها هو شيءٌ يقدرهُ النحويون ألا تَرَى أنَّ الشاعرَ إذَا اضطرَّ فقالَ:

#### سَمَاءُ الإِلهِ فونَ سَبِـــــع سَمَالِيّا

لَمَّا رَدَّ البِنَاءَ إِلَى (فَعَائلَ) وكسرَ رَدَّ الهمزةَ فحروفُ اللَّهُ إِذَا أبدلتُ للضرورةِ قَبُحَ أَنْ تبدلَ
بدلاً بعدَ بذلِ فتشبهُ الأُصولُ أَلاَ ترى أَنَّ أَلفَ (سَائرٍ) لما أُبدلتُ في (سُويرٍ) واوا لم تُدخم
فتقديرُ خَطيئةٍ: فَعَيلةٌ وتقديرُ إدّاوةٍ: فِعَالةٌ وخَطيئةٌ مثلُ: صَحيفةٍ كانَ القِياسُ عَلَى ذلك أَنْ
يقالَ فيها: خَطائيٌ خَطَاعيٌ مثل صَحَائف فكانَ يجتمعُ همزتانِ فتنكبوا (فَعَائِلَ) إلى (فَعَائَلَ) كيا
قالوا في مَدَارِي: مَدَارَى وكانَ مَدَارِي: مَقَاهِلُ فجعلوه (مَقَاهَلَ).

والنحويونَ يقولونَ: إنّه لما نقلَ وقعت إفيوزةُ بينَ أَلفينِ فأبدلتَ يَامُ: قالوا: وإنّها (فُعِلَ) فلكَ بها لأنكَ جمعتَ بينَ ثلاثةِ أَلفاتِ (هَا لَلْمَعْتُ إِنّا كانتِ الحمزةُ عارضةُ في الجمع وهذا تقديرٌ قدروهُ لا أنّ هذا الأصل شمع بين التربِ كها قد تأتي بعض الأشباءِ على الأصولِ مثل: حَوكةٍ واستحوذَ فَخَطايا ويأبّها مُ يُستَعَ فِ الآلياءُ، وأما (إدارةً) فهي (فِقالةٌ) مثلُ (رِسَالةٍ) وكانَ القياسُ فيها (أَدَائي،) مثلُ (رَسَائل) تثبتُ الحمزةُ التي هي بَدلٌ مِنْ أَلفِ (رِسَائةٍ) فتنكبوا (أَدَاي) كها تنكبوا (خَطاي) (إداوةٍ) كها تنكبوا (خَطاي) فجملوا فَمَائِلَ: فَعَائلَ وأَبدلوا منها الواز ليدلوا على أنّهُ قد كانتُ في الواحدِ وارٌ ظاهرةٌ فقالوا: أَدَاويٌ فهذهِ الواوُ بَدلٌ مِنَ الألفِ الزائدةِ في (إذَاوةٍ) والأَلفُ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنَ الوادِ التي هي لامٌ بَدلًا مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنَ الوادِ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنَ الوادِ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلًا مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلٌ مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلًا مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلُ مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلُ مِنْ الوادِ التي هي لامٌ بَدلُ مِنْ الوادِ التي التي المُنْ في (إذَاوةٍ).

ويمًا يُسأَلُ مَنهُ (سُرِيَّةٌ) ما تقديرُها مِنَ الفعلِ. وهَلْ هِيَ (فُعَلَيَّةٌ) أَو (فُعِيلَةٌ) وممَّ هِيَ مشتقةٌ والذي عندي فيها أنّها فُعْلَيَّةٌ مشتقةٌ مِنَ (السِرُ)؛ لأن الإِنسان كثيراً ما يُسِرُّها ويسترُّ أَمْرَها عن حُرِّيَهِ. وكانَ الأخفشُ يقولُ: إنَّها (فُعِيلَةٌ) مشتقةً مِنَ (السرورِ) لأنَّها يُسَرُّ بها وإنَّها حكمنا بأنَّها (فَعْلِيَّةٌ) ولم نَقلْ: إنَّها (فُعِيلَةٌ) لضربينِ: لأن مثالَ (فَعْلَيَّةٌ) كثيّر نحو: قُمْريةٍ وفُعِيلَةٌ قليلٌ نحو: مُرِيقَةٍ.

والضربُ الآخرُ: الاشتقاقُ ومَا يدلُّ عليهِ المعنى؛ لأن الذي يقولُ إنَّها (فُعِيلةً) يُقالُ لَهُ: مِمَّ اشتفقتَ ذلكَ، فإن قالَ: أردتُ: ركبتُ سراتَها وسراةً كُلِّ شيءٍ أعلاهُ فقدَ ردٌّ هذَا أبو الحسن الأخفش فقالَ: ذَا لا يشبهُ؛ لأن للوضعَ الذي تؤتى المرأةُ منهُ ليسَ هُوَ سراتُها وإنَّها مَرَاةُ الشيء ظهرهُ أَوْ مقدمهُ؛ لأن أولَ النهارِ سَرَاتُه وظهرُ الدابةِ: سَرَاتها فهذَا عندي بعيدٌ كيّا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ، فَإِنْ قَبَلَ: إِنَّهُ مَنْ (شَرِّيْتُ) فَهُوَ أَقُرْبُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنَ (السُّرَاةِ) والصوابُ عندي مَا بِدَأْتُ بِهِ، وأَمَا (عُلِيَّةً) فَهِيَ (فُعِبِّلةً) ولو كانتُ (فُعْليَّةً) لقلتَ (عُلُويَّةً) وهيَ من (عَلَوتُ)؛ لأنْ هَذِه الوارَ إذا سكنَ ما قبلَها حَنْعَتْ كَمَا تَسْبُ إِلَى (دَلُو) دَلُويٌّ ولكنَّها قلبتْ في (عُلِيَّةٍ) لمَّا كانتُ (فُعِيَّلَةٌ) مثلُ (مُرِيَّقةٍ) وكانَ الأصلُ (عُلْيُوَّة) فأبدلتِ الوادُ ياءُ وأدغمتِ الياءُ فِيهَا وَكَذَلَكَ كُلِّ يَاءِ سَاكِنَةٍ بِعَدْهَا وَلَوْ تَقَلَبُ لَمَّا يَاءٌ وَتَدَعْبُهُ فِيهَا وَقَدَ مَضَى ذِكْرُ هَذَا فِي الكِتَابِ. ومِنَ ذلكَ قولمُهُم: لا أُدرِ ولَمَ بكُ وَلَمَ ٱبْلِ وَجَنِّيعٌ هَذَهِ إِنَّهَا حَذَفْتُ لَكُثْرَةِ استعهالهِم إيَّاهَا في كلامِهم وإنَّها كثر استعمالُهُم لهذهِ الأحرفِ للحاجةِ إلى معانِيها كثيراً لأنَّ: لا أدري أصلٌ في الجهالاتِ ويكونُ عبارةٌ عن الزمانِ ولَم أَبل مستعملةٌ فيها لا يكترثُ بهِ وهذهِ أحوالٌ تكثُّر فيجبُ أن تكثَر الألفاظ التي يعبرُ بهنَّ عنْها وليسَ كُلُّ ما كثر استعمالهُ خُذِفٌ فأصلُ لا أُدرِ: لا أَدري وكانَ حَتَّى هذهِ الباءِ أَنْ لا تُحذفَ إلاّ لجزم فحذفتْ لكثرةِ الاستعمال وحَتَّى لم بكُ: لم يكن وكانَ أَصلُ الكلمةِ قبلَ الجزم (يكونُ) فلمَّا دخلتُ عليها (لَم) فجزمتُها سكنتِ النونُ فالتقي سِاكِنَانِ؛ لأن الواوَ ساكِنةٌ فحدَفتِ الوارِ لالتقاء الساكِنينِ فوجبُ أَنْ تقولُ: لم يكنُّ فلمَّا كثرّ استعيالُها وكانتِ النونُ قد تكونُ زائدةً وإعراباً في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كيا تحذف في غير هذا الموضع وأمًّا: لَم أَبِل فحقهُ أَنْ تقولَ: لم أَبالِ كَيَا تقولُ لَم إَرام يَا هلَا فحُذفتِ الأَلفُ تغيرِ شيءٍ أُوجبَ ذلكَ إلاَّ ما يؤثرونَهُ مِنَ الحذفِ في بعضٍ ما يكثُر استعهالُه وليسَ هذَا مَا يُقاسُ عليهِ. وزَعَم الحَليلُ: أَنَّ نَاساً مِنَ العربَ يقولُونَ: لَمَ أَبَلِهِ لا يزيدُونَ على حذفِ الألفِ كما حذفوا: عُلَّبِطِ وكذلكَ يفعلونَ في المصدرِ فيقولُونَ:

بَالَةٌ: (بَالِيةٌ) كَيَا قيلَ في عَالَى: عِافيةٌ.

ولم يقولوا: لا أَبُلُ؛ لأن هَذَا مُوضِعُ رَفِعٍ كُمَّا لَمْ يَحْدُفُوا حَيْنَ قَالُوا: لَمْ يَكُنِ الرَجُلُ؛ لأن هَذَا مُوضِعٌ ثُمُرَكُ فَيهِ النُونُ وَمَمَا يَشْكُلُ ثُوفُهُمَ: مِثَّ غَوْتُ وَكَانَ الْقِياسُ أَنْ يَقُولَ مَنْ قَالَ: مِثَّ مَمَاتُ مِثُلُ: خَفْتُ تَخَافُ وَمَنْ قَالَ: مُمُوتُ وَجِبَ أَنْ يَقُولَ: مُتَّ كَمَا قَلْتَ: قُمِتَ تَقُومُ فَهَذَا إِنّها جَاءَ شَاذَاً كُمَا قَالُوا فِي الصحيح: فَضِلَ يَفْضُل.

قالَ المازي: وأخبرني الأصمعي قالَ سمعتُ عيسى بن عمر يُنشدُ لأبي الأسود:

ذكرتُ ابنَ عباس ببابِ ابن عَامرِ وما مَرَّ مِنْ عيشي ذكرتُ وَما فَخِلُ قالَ: ومثلُ (مِتُ تَمُوتَ): دِمْتَ تَلومُ وَعَكَنَا يَهِزَ الشَاذُ ومثلُه في الشَّدُوذِ: كُدتُ أَكادُ.

وزَعِم الأصمعي: أنَّهُ سمعَ مِنَ العربِ مَنْ يَفَوْلُ: لا أَفَعَلُ ذَاكَ وَلاَ كُوْداً فَجَعَلُهَا مِنَ الواوِ.

وقال اصحابنا: إنَّ (لَيْسَ) أَصَلُهَا لَبِسَ نَحَرَ: صَبِدَ البعيرُ وَلَمَ يَقَلُبُوا البَاءَ أَلْفَا لَأَنَّهُم لم يريدوا أَنْ يصرفوها فيستعملوا مِنْها (يَفْعَلُ) ولا فَاعِلُ ولا شيئاً مِنْ أَمثلةِ الفِعْل فأسكنوا البَاءَ وتركوها على حافِيا بمنزلةِ (لَيْتَ) ومِنْ ذلكَ (هَمَرِشُ).

قال الأخفش: الميمُ الأولى عندنا نونٌ لتكونَ من بناتِ الخمسةِ حتَّى تصيرَ في مثالِ (جَمْمَتُرِشٍ)؛ لأنه لم يجيء شيءٌ من بناتِ الأربعةِ على هذا النباء، وأما (مُمَّقِعٌ) فَهما ميانِ لأنّا لم نجدُ هذا البناء في بناتِ الحمسةِ وكذلك (شُمِّحُوٌ) ندعهُ على حالِه ونجعلهُ من بناتِ الأربعةِ؛ لأن الأربعةَ قد جاءتُ على هذا البناءِ نحو (دُبْخُسِ) وكذلك (غُطَمَّشٌ) مثلُ: عَدَبِس وهو مِنْ بناتِ الأربعةِ. بناتِ الأربعةِ.

قَالَ: ولو كانتُ منْ بناتِ الحمسةِ وكانتِ الأُولى نوناً لأظهرتَ النونَ لثلا تلتبسَ بمثلَ (عَدَبُسِ). وقال: إنْ صَغَرْتَ (مُمَّرِشٌ) فالفياسُ أنْ تقولَ: لهُنيورٌ؛ لأن الأولى كانت نوناً، وإن شئت قلتَ: هُمَّيرِشٌ وقلتَ مثلَ هذَا بجوزُ أنْ يكونَ جمعهُ (هَمَارشَ)؛ لأن النونَ والميمَ مِنَ الحمروفِ الزوائدِ، وإن لم تكنْ في هذا المكانِ زائدةً فإنها نشبهُ ما لهُوَ زائدٌ فَتُلفَى هَا هَنَا.

قَالَ: فإن قلتَ: ما لكَ لم تبينُ النونَ في (مَثَرِشِ) فلأنَّهُ لَبسَ لَمَا مثالٌ تلتبسُ بهِ فتَقصلُ بينَهها.

وقال الأخفش: كلّمونُ مثلُ: زَرْجُونَ وَهوَ العنبُ تقولُ: هذهِ كلموثُكَ؛ لأن هذهِ النونَ مِنَ الأصلِ وهذَا مِنْ بناتِ الأربعةِ مثلُ: (تَرَبُوسٍ) ولمّ تزدُ فيهِ هذهِ الوارّ والنونُ كزيادةِ نونِ الجميعِ.

وحكي جن الفَراءِ في قولِهم؛ ضَرَبَ عليهم سَايةً أنَّ معناهُ طريقٌ قالَ: وهي فَعُلَةٌ مِنْ (سَوَّيتُ) قلبوا الياءَ لأن قبلَها فتحةً كمّا قالوا: دَويَّةٌ ودَاويةٌ وذاويةٌ وهذا الذي قالة الفراءُ يجوزُ أنْ يكونَ كما فإلَ والله عن أنْ يكونَ وزنُ (سايةٍ) فَعُلَةً؛ لأن الأَلفَ لا تُبدلُ إبدالاً مطرداً إلاّ مِنْ حرفٍ متا ولِمَتِيتِ قَدَّتُ هذا في الكتابِ.

وقالَ محمد بن يزيد: قولُ سَيُبِهِ يَسِنَ عَلَيْهِ مِنْ الجمعِ كما جاءَ في الواحدِ على أصلِه.

وزعمَ أَنَّهُ لُو جَمِع (أَلْبَبَ) في قولِه؛ قَذْ عَلِمتْ ذاكَ بِناتُ أَلْبِهِ لِقَالَ (الأَلبَّبِ) فَاعِلَةٌ قَالَ؛ فيقالُ لَهُ: هَلا صححتُه في الجمع كما صَمَّعُ في الواحدِ أو أعللتَ (ضَيْوَنَ) في الجمع كما أعللتهُ وقلت: صححتهُ في الواحدِ شذوذاً فأردهُ في الجمع إلى القياسِ كما فَعَلْتَ (بألببٍ) ولمَّ فرقتَ بينَهما وقد استويًا في بجيءِ الواحدِ على الأصلى.

وزعمَ أَنَّهُ إِذَا صَغَرَّ أَلْبِب وَحَيْوَةً وَضَيْوَنَ أَعَلَّهُنَّ وَسَوَى بِينَهَن فِي التَصغيرِ فَقَالَ (أُلَيَّبُّ وضُييَنَّ وحُبِيَّةٌ).

فيقالُ لَهُ: لِمَ استوينَ فِي النصغيرِ وخالفتَ بينَ (أَلبَب) وبينَهَمَا فِي الجمعِ ولِمُ خالفَ بينَ جمعٍ (حَبوةٍ) وبينَ تصغيرِها فصححتَ (ضَيُونَ) فِي الجمعِ وأعللتَها في التصغيرِ وزهَم أَنَّ الواوَ لا تصحُّ بعدَ ياءِ ساكنةٍ وقد صحَتا في الواجد في (حَيوُةٍ وضَيْوَن) على الأصلِ شَاذتينِ فهَلاً أتبعتهما التصغيرَ أو رددتَ إلى الفياسِ في الجمعِ كما فعلتَ في التصغيرِ كما سويتَ بينَ جمعَ (أَلبَبِ) وتصغيره في الردِ إلى القياسِ.

قال: والجوابُ عندي في ذلك أنَّ البابُ مختلفٌ فأمَّا (ضَيُونٌ) فَقَد جُعلَ في الواحدِ بمنزلةِ غيرِ المعتلِّ فالوجهُ أن بجري على ذلكَ في الجمعِ فيصيرُ: (فَسَاونُ) بمنزلةِ جَدَاولِ وأَسَاودِ وتَقولُ في التصغيرِ: فُسَيَّرُنَّ على ما قالَهُ سيبويه؛ لأن ياءَ التصغيرِ قبلَ الواوِ فيصيرُ بمنزلةِ (أُسَيِّدِ) ولا بكونُ أمثل منهُ حالاً منع ما فيهِ قبلَ النصغيرِ ويكونُ جمهُ بمنزلةِ (أَسَاودٍ) ومَنْ قالَ في التحقيرِ: (أُسَيردُ) فلا أرى بأساً بأنْ يقولَ: (ضُيَيُّونُ) لأنها عينٌ مثلُها ولا يكونُ إلاّ ذلكَ لصحتِها.

وأمَّا (ألبّبُ) فيجبُ أنْ يكونَ في الجمع والتحقير سُيناً جارياً على الأصلِ فتقولُ: (ألاّبِبُ وألبَبَبُ) فتُجري جمَّهُ على واحدِه كما فعلتَ (بضَيْوَنِ) لا فرقَ بينهما وكذلكَ تصغيرهُ؛ لأن ياءَ التصغير ليسَ لها فيه عَملٌ كما كانَ لها في فصغير المستوني فكذلك خالفهُ وكانَ تصغيرهُ كجميه، وأما (حَيْوَةُ) فَمِنْ بنات الثلاثةِ وللوَتْوَلَّ وَالْمَوْقُ اللّهِ فلا سبيلُ إلى تصحيحها؛ لأن تحصيم حالاتِها أنْ تجعل (كَفَرُوةٍ) في اللّهَ مَن يَعْمَوْلُ وَالْمَاتِهُ وَالْمَوْقُ اللّهِ مَن اللهِ كَالَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَالْمَوْقُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ الل

وأمَّا (مَعِيشَةٌ) فكانَ الخليلُ يَقُولُ: يَصِلْحُ أَنْ تَكُونَ (مَغْمُلَةٌ) ويَصِلْحُ أَنْ يَكُونَ (مَغْمِلةً). وكانَ أبو الحسن الأخفش يخالفهُ ويقولُ في (مَغْمُلَةٍ) مِنَ العيشِ (مَعُوشةٌ) وفي (فُعْلِ) مِنَ البيعِ والعيشِ (بُوعٌ وعُوشٌ) ويقولُ في (أبيضَ ويِيضٍ): هُوَ (فِعْلٌ) ولكنَّهُ جَمعٌ والواحدُ ليسَ علَى مذهبِ الجمع.

قال أبو عثمان المازني: قولُ الاخفش في (مَعيشةٍ) (مَعُوشةٌ) ثَركٌ لقولِه في (مَبيعٍ ومَكبلٍ) وقياسهُ على (مَكيلٍ ومَبيعٍ) (مَعِيشةٌ)؛ لأنه زعمَ أنّهُ حينَ ألقى حركةً عِينِ (مَفْعولِ) على الفاء النضمتِ الفاءُ ثُمَّ أَبدلتُ مكانَ الضمةِ كسرةٌ؛ لأن بعدَها ياءٌ ساكنةً وكذلكَ يلزمهُ في (مَعْيشةٍ) وإلاّ رجعَ إلى قولِ الحليلِ في (مَبيعٍ) وذكرَ لي عَن الفراءِ أنّهُ كانَ يقولُ: (مَؤونةٌ مِنَ الأَبنِ) وَهوَ التعبُ والشدة فكانَ المعنى: أنّهُ عظيمُ التعبِ في الإِنفاقِ على مَنْ يَمُولُ.

#### سِرُاً وَقَذْ أَوَّنْ تَأُوينَ العُفُسِينَ

وقال أيضاً: (الأُونَانِ) جَانِها الحَرِج فينبغي أَنْ يكونَ (مَوَوُنَةٌ) مأخوذةً مِنَ (الأُونِ) لأنها ثقلٌ على الإنسانِ فتككونُ (مَووُنةُ) مَفْعُلَةً، فإن قَالَ تانلَّ: إنَّ مَووُنةً مَفْعُولةٌ قِيلَ لَهُ: فَقُلُ في مَعِيشةٍ إنها مَفْعُولةٌ مثلُ: (مَبِيَعةٍ) ومَفعولةٌ لا يكادُ يجيءُ إلا على ما كانَ مبنها على (فَعْلٍ) تقولُ: (بِيع) فهوَ مَبِيعٌ ويعتُ فَهِي مَبِيعَةٌ وقِيلَتْ فهي مَقُولةٌ وليسَ حَقُّ المصادر أَنْ تجيء على (مَفْعُولةٍ) وقد الحلف أَصَحَالتُه لَ لَمَعُولِ) فقالَ بعضهم: هُوَ مصدرٌ وقالَ بعضهم: صفةٌ ولو كانَ (معقولُ) مُقَلَعًا الله المُولاتُ لَيْةٍ ما وجَبَ أَن يودٌ إليه شيءٌ ولا يقاسُ عليه إذا وجدَ عنهُ مذهبٌ لقلتِه. ومِنْ هَذَا البابِ (أَسطُوانةٌ).

قَالَ الأخفش: تَقولُ في (أُسطُوانةٍ) إِنَّهُ فُعْلُوانةٌ لأَنكَ تقولُ: أَسَاطينُ فأَساطينُ فَعَالين كانتْ (أَفْعُلاَنةٌ) لم يجزّ: أَسَاطينُ؛ لأنه لا يكونُ في الكلام (أَفاعينُ).

وقَد قالَ بعضُ العربِ في ترخيمِ (أُسطُوانةٍ): شُطَينةٌ فَهَذا قولُ مَنْ لغتهُ حَذْفُ بعضِ الهمزِكَيا قالوا: ويلمهِ يريدونَ: وَيُلّ لأمُو.

وقَد قالَ قومٌ علَى قولِ مَنْ قالَ: سُطَينةٌ أَنها (أَفُمُلاَنةٌ) وَغُبُرُ الجَمَعُ فَجُعِلَ النونُ كأكمها مِنَ الأصلِ كما قالوا: مَسيلٌ وَمُسُلان وهَذا مذهبٌ وَهوَ قليلٌ والقياسُ في نحو هذا أَنْ تكونَ الهمزةُ هيَ الزيادةَ.

البيت لوزية بن العجاج ت ١٤٥هـ والبيت كاملا:[الرجز]
 وَسُوَسَ يَدْعُو عُمْلِهـ أَرَبُّ الفَلَقَ لَ سِرَاً وَقَدْ أَوَّنَ تَأْوِينَ المُقُقَ.

وقد قَالَ بعضُ العربِ: (مُتَسَطَّ) فهذَا يدل على أنَّ (أُسطُوانَة) أَفْعُوالةٌ وأَشباهها نحو: (أُرجُوانةٍ وأَقحُوانةٍ) الهمزَةُ فيها زائدةً؛ لأن الألف والنونَ كأنَّها زيدا على (أَفْعَلِ) ولا يجيء في الكلامِ (فَمْلُو) ومَع ذَا إِنَّ الواوَ لو جعلَها زائدةً لكانتْ إلى جنبِ زائدتينِ وهَذَا لا يكادُ يكونَ. قالَ: وأما مُوسَى فالميمُ هي الزائدةُ؛ لأن (مُفْعَل) أكثر مِنْ (فُعْلَ) مُفْعَلٌ يُبنى مِنْ كُلُّ وَيَعَلَى النَّهُ عِلَى الزائدةُ؛ لأن (مُفْعَل) أكثر مِنْ (فُعْلَ) مُفْعَلٌ يُبنى مِنْ كُلُّ (أَفْعَلَ) ويدنُّكَ عِلَى حالٍ.

الضربُ الثاني ما قِيسَ على كلامٍ العربِ وليسَ من كلامِهم:

هَذَا النوعُ ينقسم قسمينٍ:

أحدهما: ما بُنيَ مِنْ حروفِ الصحةِ وأُلحَقَ بها هُوَ فيرُ مضاعفٍ.

والقسمُ الآخرُ: ما بُنيَ من المعتلَ بناءَ الصحيحِ ولمَ يجيء في كلامِهم مثالَهُ إِلاَّ مِنَ الصحيح.

النوعُ الأولُ: وهوَ الملحقُ إِذَا شُئلتَ كَيْفِي بَنْ اللَّهِ الْمَعْفِي) مِنْ ضَرّبَ قَلْتَ: ضَرْبَبٌ ومِنْ (عَلِمَ) قَلْتُ: عَلْمَمٌ. ومِنْ ظَرُفَ ظَرُفَ اللَّهِ مِنْ الْمُؤْفِقِ الْمُؤْفِقِ الْمُؤْفِقِ اللَّهِ وَخْرَجٍ فِي جَمِيعِ أَحْوالهِ.

وقالَ أبو عثمان المازي: المطردُ الذي لا بنكسرُ أَنْ يكونَ موضعُ اللام مِنَ الثلاثةِ مكرراً للإلحاقِ مثلُ: (مَهْددِ وقَرْدَدِ) قالَ: وأما مثالُ: حَوْقَلَ الرجلُ حَوْقَلةٌ وَبَيْطَرُ الدابة بيطرةً وَسَلْقَيْتُهُ وَجَعْبَيَتُهُ فليسَ بمطردِ إِلاّ أَنْ يُسْمَعَ.

قَالَ: وَلَكُنَّكَ إِنْ سَتُلَتَ عَنْ مِثَالِهِ جَعَلْتَ فِي جَوَابِكَ زَائِداً بِإِزَاءِ الزَائِدِ وَجَعَلْتَ البِنَاءَ كَالْبِنَاءِ الذِي شُئِلَتَ عَنْهُ فَإِذَا ثَيْلَ لُكَ: ابنِ مِنْ ضَرَبَ مِثْلُ (جَذْوَلِ) قَلْتَ: ضَرْوَبٌ ومثلُ (كَوْثَرِ) قَلْتَ: ضَوْرَبُ ومثلُ جَيْأَلِ قَلْتَ: ضَيْرَبٌ، وإن كَانَ فَعَلاَ فَكَذَلْكَ.

وقد بيلغُ بيناتِ الأربعةِ الخمسةَ مِنَ الأسهاء كها بلغَ بالثلاثةِ الأربعةَ فها أُلحَقَ مِنَ الأربعةِ بالخمسةِ قَفَعُدَدٌ ملحقٌ (بسَفَرُجَلٍ) وهَمَرُجَلٍ وقد بلحق الثلاثةَ بالخمسةِ نحو (عَفَنْجَجٍ) هُوَ مِنَ الثلاثةِ فالنونُ وإحدى الجيمينِ زائدتانِ ومثلُ ذلكَ: حَبَنْطَى ودَلَنْظَى وسَرندَى النونُ والألفُ زائدتانِ لأنكَ تقولُ: حَبِطَ ودَلَظَهُ بيدهِ وسَرَدهُ فهذا مِنَ الثلاثةِ وقالَ جميعُ أصحابنا إِنَا بنيتَ مِنْ (ضَرَبَ) نَحو: دَخرَجَ قلت: ضَرْبَ حتى يَصِيرَ الحرف أربعة ولا يدهم الباء في الباءِ لأنكَ إِنها أردت أن تلحقه بوزن دَخرَجَ ولو أدهمتَ لحركتَ ما كان ساكناً وسكنت ما كان متحركاً وزَال دليلُ الإلحاقِ، وإن بنيت مِنْ (دَخرَجَ) مثلُ: سَفَرجلِ اسها زدت حوفاً حتى يكونَ خسةً تقولُ: دَخرَجَجٌ ولا تكونُ الألفُ ملحقةً أبداً إِلاّ أَنْ تكونَ آخراً نحو: (عَلقَى) وتعرفُ أنها ملحقةٌ إذا رأيتها منونةً في كلامِ العَربِ لأنها إِنّها تكونُ للتأنيثِ في نحو: عَطْشَى وَمِعْزَى) لأنها منونةٌ ومِن العربِ مَنْ بنونُ دِفْلَى وذِفْرى فبجعلها ملحقتْهِ وكانتُ منونةً نحو (عَلْقَى وَمِعْزَى) لأنها منونةٌ ومِن العربِ مَنْ بنونُ دِفْلَى وذِفْرى فبجعلها ملحقتِنِ.

واعلم أنَّ الواوَ إِذَا انضمَّ مَا قَبْلُهَا والبَاءُ إِذَا انكسَر مَا قَبْلُهَا لَا يَكُونَانِ مَلْحَقْيَنِ نحو: عَجُوزِ وَعَمُّودِ وَسَعِيدٍ وَقَضِيبٍ، وإذَا كِانَ مَا قَبْلُهَا مَفْتُوحاً نحو: حَوُقُلَ ويَيْعَلَّو فَهَا مَلْحَقْتَانِ وَكَذَلَكَ إِذَا شُكِّنَ مَا قَبْلُهَا فَحَكُمُ الْمُحْتِيعِ نحو (جَهُور) وحِذْيَمٍ، وأما المِيمُ والهمزةُ وكذلك إِذَا شُكِنَ مَا قَبْلُهُمْ الْحَمْدُ وَسُنهُم وَشَاهُم وَشَاهُم وَشَاهُلُ وَدُلاَمِص، وأما فلا تكادانِ تكونانِ مَلْحَقَة فِي نحو: الْمُشَيَّعُ وَيُكُونُ وَلِيمُ وَسُنهُم وَشَاهُم وَشَاهُم وَشَاهُمُ وَشَاهُمُ وَلَا أَمَّا فِي (بنتِ) الناءُ فتكونُ مَلْحَقة فِي نحو: الْمُشَيَّعُ وَيُكُونُ وَلِيمُ وَتِ وَبِنْتِ وَأَنْفِ وَأَنْهُ وَلا تكونُ اللّهُ وَلِيرِحَانٍ) و(بيرحانٍ).

وأما حروف الأصلِ فتكون كلها ملحقة نحو: مّهْددِ وقَعْدَدِ وَجِلبابِ وكَوَأْلُلِ والسّحَنكُكُ فإذَا وجدت شيئاً ملحقاً قد ضعف واجتمع فيه حرفانِ مثلانِ فلا تدخمه فإنّه إِنّها ضعف ليبلغ زِنّة ما ألحق به قمثل: اسْحَنكُكُ واقْعَنْسَسَ لا يدخمُا لانه ألحق بالحرنجَم، وأما (احمرٌ واصفرٌ) فهوَ مدعمُ لَيْسَ لَهُ شيءٌ مثلُه لَيْسَ فيه حرفانِ مثلانِ فيلحقُ به وكذلك اطمأنً مدخمٌ؛ لأنه ليسَ لَهُ شيءٌ مثلهُ لَيْسَ فيه حرفانِ مثلانِ فيلحقُ بو وأمّا: مَعَدُّ وصُمَلٌ وطِمِرٌ، فإن مدخمٌ؛ لأنه ليسَ لَهُ شيءٌ مثلهُ لَيْسَ فيه حرفانِ مثلانِ فيلحقُ به وأمّا: مَعَدُّ وصُمَلٌ وطِمِرٌ، فإن مدخمٌ؛ لأنه ليسَ لَهُ شيءٌ مثلهُ لَيْسَ فيهِ حَرفانِ مثلانِ فيلحقُ به وأمّا: مَعَدُّ وصُمَلٌ وطِمِرٌ، فإن مدخمٌ إِنّها أدغمتُ لأنّ الأولَ منها ساكنٌ وبعدَهُ حرفٌ مثلهُ فإذا التقي حرفانِ مثلانِ والأولُ منها ساكنٌ لم يكنُ فيهما إلاّ الإدخامُ.

واعلم أنَّ النونَ الساكنة إِذَا كَانَتْ فِي كُلْمَةِ وَاحْدَةٍ مِعَ المَيْمِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْرَاءِ وَالْلَامِ فَإِنِّمَ مِينَوَتُهَا فِي نَحْوِ: أَنْمُلَةٍ وَمُنْيَةٍ وَأَنْوَكَ لأَنْهُم لُو أَدغموها لالتبستُ فَتُوهم السامعُ أَنْهَا مِنْ اللشَاعفِ وَإِنْهَا قَالُوا: اعْنَى فأدغموا النونَ؛ لأن هَذَا بِنَاءٌ لا يكونُ إلا (اَنْفَعَلَ) ولا يكونُ في الكلامِ (اقَعلَ) فيخافُ أَنْ يلتبسَ بهذَا وكذلكَ (انفعل) مِنْ وَجِلْتُ اوَجَلَ وَمِنْ رأيتُ ازَأَى وَمِنْ النون؛ لأن هَذَا موضعٌ لا يُخافُ أَنْ يلتبسَ بغيرِهِ وتقولُ في مثل: قُنْفَخُو مِينْ عَمِلَ هُنْمَلُ وَمِئْلُ: قِنْفَخُو بِنَبِعٌ وَقَنُولٌ فِي مِثْلِ: عَنْسُلُ مِنْ: بِغِتْ وَقُلْتُ: بَنْبَعٌ وَقَنُولٌ وَمِثَالُ: قِنْفَخُو بِنَبِعٌ وَقِنُولٌ فَتِينُ النون لا يَبْلُ مِنْ يَنْفَخُو بِعِلِكِيدِ وتقولُ في مِثْلٍ: جَحَنْفَلٍ مِنْ عَلِمتُ عَلَنْهَمٌ فَتِينُ النونَ لئلا يلبسَ مِغَطَمْتُنِ.

قَالَ الاخفش: ولا تقولهُ مِنْ كُسَرتُ ولا جَمَلْتُ؛ لأن النونَ تقعُ قبلَ لامِ أَوْرَاهِ، فإن بِنْيَتُهَا ثُقُلُ الكلامُ لقربِ اللام والراءِ منها، وإن أَدِهْمِتَ خشيتَ الإلتباسَ ولا تقولُ أيضاً مثلُ (عَنْسَلِ) مِنْ شَرَيتُ ولاَ مِنْ عَلِمْتُ؛ لأن النونَ مِنْ عَرْجِ الراءِ واللامِ، فإن أدغمتَ التبسَ، وإن بنيتَ تَقُلَ وتقولُ في مِثْلِ (صَنْسَلِ) مِنْ قَلْتُ وَعَمِلْتُ: عَنْمُلُ وَقَنُولٌ ومِنْ (بِغْتُ) بَنْيَعٌ ولم يجزِ الإِدعَامُ فيلتبسُ قَالَ: وتقولُ في مِثْلُ الْكُتَأَلِي مِنْ فَكَلِكَ الْمُتَكَالِي مِنْ النَّونَ النَّونَ النَّاكَ لو أدغمتَها التبستْ (بِغُمَّلِ) مِنْ قَوِيْتُ إِذَا ثَمْلَتْ العَهِنَ واللامَ وكذلكَ مثلُ (كُنْتَالِ) مِنْ نَمَيْتُ نُنْمَيٌّ ومَنْ قَالَ: نُمَوْتُ قَالَ: نَنْمَوُّ وَمِنْ حَبِيتُ حُبَيْنٌ وتقولُ فيهاً كانَّ مِنَ المضاعفِ على مثالِ (فَعَلِ) بغير الإِدْعَامِ، وذلك نحو قَصَصِ مِنْ قَصَّ يَقُصُّ ومثلُه: مَشَشُّ وعَسَسٌ وتقولُ عَلَى مثالِ ذلكَ مِنْ (رَدَدْتُ رَدَد)، فإن كانَ المضاعفُ علَى مثالٍ: فَعُلِ وفَعِلِ لَمْ يَعْعُ إِلاَّ مَدْغَيَّا، وَذَلك رجلُ صَنفُ الحالِ هُوَ (فَعِلٌ) والدليلُ على ذلكَ قولُهم: الضَّفَفُ في المصدرِ فهذَا نظيرةُ من غيرِ المضاعفِ الحَتَلَدُ والرجلُ حَذِرٌ وقَدْ جَاءَ حرفٌ منهُ علَى أَصلهِ قالوا: قَومٌ ضَفِفُو الحالِ فَشذَ هذَا كَها شَذً (الحَتَوِكَةَ)، وإن كانَ المضاعفُ (فُعَلُ) أو (فِمَلُ) أو (فُعُلُ) يما لا يكونُ مثالُّه فعلاً فهوَ على الأَصلِ لحو: تُحَزِّرِ وَيَرَرِ وحُضَضٍ وحُضُضٍ، وأما قوهُم قَصَصٌ وفَصٌّ وهم يعنون المصدرّ فهيا اسيان:

أحدهما: محركُ العينِ.

والآخرُ: ساكنُ العينِ في لغتينِ.

وأمَّا قولُ الشِاعرِ\*\*:

مَاجَـــكَ مِنْ أَرْوَى كُمُنْهَاصَ الفَكَك

فَإِنَّهُ احتاجَ فحركَ فجعلَ الفَكُّ الفكَّكَ.

قَالَ المَازَلِي: فَإِذَا أَلْحَقْتُ هَذَهِ الأَشْيَاءُ الأَلْفُ والنونَ فِي آخِرِهَا تَرَكَتُ الصدرَ على ما كانَ عليهِ قبلَ أَن تُلحق، وذلك نحو: رَدَدَانَ، وإن أردتُ (فَعُلاَنَ) أو (فَعِلانَ) أدغمت فقلت: رَدَّانَ فيهيا وهوَ أُوثَقُ مِنْ أَن تُظهرَ.

قَالَ: وَكَانَ أَبُو الْحَسَنَ الْأَحْفَشُ يُظْهَرُ فِيقُولُ: رَدُّدَانُ وَرَدِدَانُ وِيقُولُ: هُوَ ملحقٌ بالألفِ والنونِ ولذلكَ يظهرُ ليسلَم البناء. '

قَالَ الماذني: والقولُ صندي علَى خلافِ ذلكَ الآن الألف والنونَ يجيئانِ كالشيءِ المنفصلِ أَلاَ تَرَى أَنَّ التصغيرَ لا يُحتسبُ جِلَ خَلَقِ لَا يُحتسبُ بِياءِي الإضافةِ ولاَ بألفي التأنيثِ فيحقرونَ (زَعْفَرَانَ): زُعَيفِرَانَ رَخُلُفَ مَنْ أَسَامُ فَلُو احتسبوا جِها لحلفوهما كها يجذفونَ ما جاوزَ الأربعة. قَالَ: وهذَا قولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعُولُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ ولَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

الضربُ الثاني بما قيسَ مِنَ المعتلُّ علَى الصحيح:

هذَا الضربُ يَنْقسمُ بعددِ الحروفِ المعتلةِ ثلاثةِ أَقسامِ وهيَ: الياءُ والواوُ والهمزةُ ثُمُّ يمتزجُ بعضُها معَ بعض فتحدثُ أربعةُ أقسامٍ: باءٌ ووارٌّ ويَاءٌ معَ همزةٍ وَوارٌّ معَ همزةٍ واجتهاعُ ياءٍ وَوادٍ وهمزةٍ فذلكَ سبعةُ أقسامٍ.

اللِّسمُ الأولُ: المسائلُ المبنيةُ مِنَ الياءِ:

تقولُ: في مثالِ خَصِيصَةِ مِنْ رَمَيْتُ رَمَوِيَّةٌ وكانتُ قبلَ أَنْ تَغيرُها رَمَيَيَّةٌ فاجتمعٌ فيها مِنَ الياءاتِ ما كانَ يجتمعُ في رَخيِيَّةٍ إذا نسبتَ إلى رَخى فغيرتَ كها غَبرتَ (رَخَى) في النسبِ

هَاجُكَ مِنْ أَرْوَى كُمُنْهَاضِ الفَكَكَ عَلَى الْمَا لَمْ يُعْدِهِ هَمَّ فَتَكَ.

<sup>(</sup>١) البيت لروية بن المجاج ت ١٤٥ هـ والبيت كاملا:[الرجز]

فقَلبتَ اللامَ الأولى ألفاً ثم أبدلتها واواً؛ لأن بعدَها ياءٌ ثقيلةً كياءِ النسبِ، فإن قلتَ: إنَّ ياءَ النسبِ منفصلةٌ فَلِمَ شَبَّهْتَ هَذَا بَهَا فَإِنَّهُم إذا كرهوا اجتماعَ الياءاتِ في المنفصلِ فهم لغيرِ المتفصلِ أكرهُ ألا تَرى أنَّ الهمزتينِ إذا التقتّا منفصلتينِ خلافها إذا اجتمعنا في كلمةٍ واحلةٍ ومَنْ لأن الجميعَ مِنْ أهلِ التحقيقِ والتخفيفِ يجمعونَ على إبْدَالِها إذَا كانتْ في كلمةٍ واحدةٍ ومَنْ قَالَ في (حَيَّةٍ) في النسب (حُيَّقٍ) وفي أمّيةٍ: أمّينٌ فجمع بينَ أربعِ ياءاتِ لم يَقلُ ذلكَ في (مثلِ) (حَيَيْتُهُ) ولمَ أيكنُ فيها إلاّ التغيرُ وهَذا أقيسُ.

وكانَ الحليلُ وسيبويه وأبو الحسن الأخفش بَرَوْنَهُ وَهُوَ قُولُ المَازِي وتقولُ فِي (فَيْجِلِ) مِنْ حَبِيْتُ حَيِّ وَكَانَ الأَصلُ: حَبِيِّ فاجتمعتُ ثَلاثُ ياءاتِ الأُولَى الياهُ الزائدةُ فِي (فَيْجِلِ) والثانيةُ عبن والثالثة لام فحذفتِ الأخبرةُ كمّا فعلُوا في نصغيرِ أحوى حينَ قالوا: أُحَيِّ فحذفوا استثقالاً للجمع بينَ هذهِ الياءاتِ الثلاثِ التي آيَعُرُها لام قبلَها كسرةٌ وتقولُ في فَعُلانِ من حَبِيتُ: حَبُوانَ فتقلبُ الياءَ التي هيَ لام وأولاً لانضام كما قبلَها ومَنْ أسكنَ قالَ: حَبُوان (كها يقولُ إذَا أسكنَ الرجلُ) لا يغيرُ؛ لأن الإسكانَ لَيْسَ بأصلِ، فإن قبلَ في لَهُ تُعلبِ الياءُ مِنْ حَبُوانِ أَلْفَا وهيَ عينُ متحركة قبلُها فَتَحَدُّ قَبلُ الْإِنْ الْمِالِي اللهُمُ لَمْ تُعل العينُ والواجب إعلالُ اللام دونَ العينِ؛ لأن اللامات متى لم تدخلُ عليها الزوائدُ كانتَ أَطْرافاً يقعُ عليها الإعرابُ ويلحقُها التغيرُ أيضاً إذا دخلتُ عليها الزوائدُ.

وقال الخليل: أقول في مثل (فَعَلانَ) مِنْ حَبِيتُ: حَبَّانُ وَسَكُنُ وَتَدَعُمُ إِنْ شَنْتَ ويقولُ فِي مِثَالِ (مَفْعُلَةٍ) مِنْ (رَمَيتُ): مَرْمُوةٌ إِذَا بِنِيتَها على التأنيثِ ومَرْمِيةٌ إِذَا بِنِيتَها على التذكيرِ ومعنى قولي: بِنِيتَها على التأنيثِ أَي: لا يقلرُ فِيها التذكيرُ فِيلَ الهَاءِ ثُمَّ تَدَخَلُ الهَاءُ إِنَّها تَجْعَلها في أُولِ أَحوالِها وَقَعَتُ وصَيفِتْ مَع الهَاءِ، فإن قَدرتَ أَنَّ التذكيرَ سِبقَ ثُمَّ أَدْخَلَتَ الهَاءُ للتأنيثِ فلا بُدُّ مِنَ الإِعلالِ؛ لأنه لا يجوزُ أَنْ يكونَ اسمٌ آخرةُ واوَّ قبلَها ضمةٌ والدلميلُ عَلى أَنَّ الذي يُعلى على التأنيثِ لا يقلبُ فيها الواوُ قواءةُ الناسِ: خُطُواتِ؛ لأنه إنها عَرْضِ التنفيلُ في الجمع ولم تكنِ الواحدةُ مثقلةٌ ومَنْ ثقلَ (خُطُواتٍ) لزمهُ أَنْ يقولَ: في كُلْيةِ كُلُواتٌ؛ لأن الياءَ انضمُ ما فَبلَها وَهوَ موضعٌ ثَشِتُ فِيهِ الواوُ لاَنَهَا غِيرُ طَرِفِ ولكنَّ العربَ لا تقولَهُ؛ لأن لَهُ نظيراً مِن غيرِ

المعتل لا بحول في أكثر كلام العرب نحو (ظُلْهَاتِ) والرَّسْلِ فَالزَمَ هَذَا الإِسكانَ إِذْ كَانَ غَيْرُ المعتل يسكنُ ولكنْ مَنْ قَالَ (مِذْبَةٌ) في (مُديةٍ) فَلا بأَسَ بأَنْ يقولَ: مِدِيّاتٌ؛ لأنه لا يلزمهُ قَلْبُ شيء والإِسكانُ أكثرُ في الباء والواوِ لإستثقافِمِ الحركةَ فِيهيا ومَنْ قَالَ: رِشُوَةٌ ثُمَ جَمعَ بالناء فحركَ فقياسهُ رِشِيّاتٌ كها يلزمهُ أَنْ يقلبَ الباءَ في كُلْيةِ واواً إِذَا انضمَ ما قبلها كذا يلزمهُ أَنْ يقلبَ الباءَ في كُلْيةِ واواً إِذَا انضمَ ما قبلها كذا يلزمهُ أَنْ يقلبَ الباءَ في كُلْيةِ واواً إِذَا انضمَ ما قبلها كذا يلزمهُ أَنْ يقلبَ الباءَ في كُلْيةِ واواً إِذَا انضمَ ما قبلها كذا يلزمهُ مَنْ يقلبَ الباءَ في كُلْيةِ واواً إِذَا انضمَ ما قبلها كذا يلزمهُ هَنْ يقلبَ الواوَ ياءً إذا انكسرَ ما قبلها للجمعِ في (رِشُوَةٍ) كيّا كانَ قائلاً في (كُليةٍ) كُلُواتٌ ولكنَّ هذا متنكبٌ كيًا كانُ تنقيلُ كُليةٍ متنكباً.

قَالَ: وتقولُ في (فَعُلانٍ) مِنْ حَبِيتْ: حَيُوانٌ فتبدلُ الآخرةَ واواً لَمَا انضمَّ ما قبلَها.

. قالَ: وتقولُ في (فُمُلانِ وَفُعَلانَ): حُييّانٌ وحُييّانٌ ولا تقلبُ الأولى واواً، وإن كانَ ما قبلَها مضموماً لأنّها في موضع العينِ.

قالَ أبو بكر: إنْ كَانَ مَا حُكيَ عِن الأخفشِ مِنْ قولِه فِي (فَعُلانٍ) مِنْ (حَيِتُ): حُيُهانٌ صخيحاً عَنْهُ فهو غَلَطُهُ لأنه قد تركَ قولَهُ في (فَعُلانٍ) حُيُوّانٌ، فإن احتجّ عنهُ عجيج أَنْهُ كَانَ يلزمُ أَنْ يَقُولَ (حُوُوّانٌ) فَتَقَلْبُ الباءين للضَمنينِ ثم تقلبُ الواو الأخبرة ياءٌ وتكسرُ مَا قبلَها فلمًا فَمَلَ ذلكَ وأعلَّ اللام دونَ العينِ ثَمْ تَقَلْبُ الواو الأخبرة ياءٌ وتكسرُ مَا قبلَها فلمًا فَمَلَ ذلكَ وأعلَّ اللام ثَمَ يُجزُ أَنْ يَعلُ العينَ رَدُّ الباءَ قبلَ لَهُ: إذَا وجبَ إعلالُ اللام دونَ العينِ لَمُ يَسعُ لنَا هذَا التقديرُ؛ لأن العينَ كَالحرفِ الصحيحِ إذَا كانتِ اللامُ معتلةً وكَانَ بعض أصحابِنا عِنْ الحَداقِ بالتصريفِ لا يجيزُ في شيءٍ مِنَ الأَبنيةِ أَنْ يَجتمعَ واوانِ بينَهما ضمةٌ.

وقال: أجري هذه الأشياء على ما تلفظ به العربُ فأنقلُ (فَكُلُ) إلى (فَعَلَ) في (حَيُوانِ وقَوُوَانِ) فأقول: قَوِيَانٌ وحَيِيَانٌ فأمًا (فَكُلانُ) فأستقبح أن أبني مثلة؛ لأنه بخرجٌ إلى ما ليسَ في الأسهاء نحو: فُيلَ وفُيلانُ، فإن قالَ قاتلٌ: فَلِمَ لا تُدغم قيلَ: لا يجوزُ الإدغامُ في (فُعُلِ) و(فُعُلانِ) لخروجهِ عَنْ مثانِ الفعلِ فالوجهُ أَنْ لا أبني مثلَ هَذَا كها أنهُ لو قبلَ في: كيفَ تبني على مثانِ (كَابُلِ) مِنْ (ضَرَبْتُ) لم يجزُ أَن أبني.

وقال الآخفش: (أَفْعُلَّةً) مِنْ رَمَيْتُ (أَرْمُوعً) وتقولُ في مثالَ (دُرْجَةٍ) مِنْ (رَمَيْتُ): رُمَيَةً وجيعُ ما ذكرتُ لكَ من هذا المثقلِ بُني مثقلاً على أنَّ الحرف الأول منه ساكنٌ وتقولُ في مثلِ (عُرَضْنَةٍ مِنْ) رَمَيْتُ): رَمَيْعًا وتقولُ في مثلٍ (صَمَحْمَحِ) مِنْ (رَمَيْتُ): رَمَيْعًا وتقولُ في مثلٍ (صَمَحْمَحِ) مِنْ (رَمَيْتُ): رَمَيْعًا وتقولُ في مثلٍ (حِلِيلاب) من (رَميتُ): رِمِيًّاءٌ ولو قالَ قَاللَّ: ابن لي مثلَ بكرٍ مِنْ يَلِهِ قلتَ لَهُ: إنَّ العرب لما أرادتُ هذَا البناءَ جاءتُ بهِ منقوصًا، وإذا أَعْمَيْهُ فليس مِنْ كلايهم، فإن أُحبُ أَنْ تتكلف لَهُ أَرادتُ هذَا البناءَ جاءتُ بهِ منقوصًا، وإذا أَعْمَيْهُ فليس مِنْ كلايهم، فإن أُحبُ أَنْ تتكلف لَهُ فلك لاربه كيف يكونُ لو تكلموا بهِ فلكن تَلْبَيْ عَلَيْهِ الباءَ وأَعربتَ الأنه مثلُ (ظَييٍ)، فإن قالُ لكَ قائلٌ: ابنِ لي مِنْ ياء مثلُ (بكرٍ) للشَّرَبِ الباءَ وأَعربتَ الله مثلُ (ظَييٍ)، فإن موضع واحدٍ، فإن تكلفتَ ذلكَ على المَنْ البكن المَنْ المعربِ اسمٌ قاؤهُ وعنهُ ولامهُ من موضع واحدٍ، فإن تكلفتَ ذلكَ على المَنْ عَلَى المَنْ الله المناهِ ومي في هذا أقوى منها في (حُيَيَةٍ)؛ لأن عوضع واحدٍ، فإن تكلفتَ ذلكَ على أَيْ تَصَعْر (حَيَّةٍ) في موضع المعينِ وموضعُ العينِ أضعفُ مِنْ كَا فعلتَ ذلكَ في تصغير (حَيَّةٍ) في موضع المعينِ وموضعُ العينِ أضعفُ مِنْ الياءَ الأُولَى في موضع المعينِ وموضعُ العينِ أضعفُ مِنْ المَاء وي أَن قَالُ قائلٌ ابنِ من ياءٍ مثال (جَعْمُو) فلتَ: (يَثَاً) ولَو بنيتَ مثالَ: قُعْدُو

قَالَ الأَحْمَسُ: لأَنكَ إِذَا أَبدلتَ الرابعة أبدلت معها الثالثة وينضم إلى مَا قَالَ بِمَّا احتجَ بو أَنْهُ لا أَصلَ برجعُ إليهِ في اجتماعِ الياءاتِ إلاّ ما جاءَ في النَّسبِ ونحو هذَا إذا وقَعَ في النَّسَبِ قلبوا الياءَ أَلفاً ثُمَ قلبوها واواً، فإن بنيتَ نحو (جحمرِش) مِنَ الياءِ.

قَالَ الأخفش: ثقولُ: يَتَوِيَّ ثلاثُ ياءاتِ ثُمَّ واوَّ ثُمَّ ياءٌ بِمدَها واجتمعتِ الياءاتُ الأُول لأَنْهَنَّ لَسنَ بأَثْقَلَ مِنْ بابِ تَصغيرِ (حَيَّةٍ) إذا قلتَ (حُبَيَّةٌ). قَالَمَ: وَمَثَالُ (جَحَمَرِشٍ) مِنْ حَبِيتُ: (حَبَرَيُّ) تَفَلَبُ إحدى الياءاتِ وَاواً لئلا تَجَمَعَ أُربعُ باءاتٍ ولم تقلبِ الأُولى والثانية من (حَبِيتُ) لأَنْكُ لو قلبتُها كنتَ قد قلبتَ حوفينِ فكانَ قلبُ الحرفِ الرابع أَولى لأَنْكَ إِنَّهَا تَقلبُ حرفاً واحداً.

قال: وتقول في مثالِ (فَدَعْمِيلةِ من (قضيتُ) قُضَويَّةٌ لاَنها تصيرُ في مثلِ النَّسَبِ إلى (أُمَيَّةٍ) فيجتمعُ فيها أَربعُ يا التِ فتحذفُ منهنَّ واحدةً ثُمّ تبدل الأُولى واوا كمّا قلت في أُميَّةٍ: أَمُويٌّ وتقولُ في مثلِ (فُلَاعُمِلةٍ) وهي القصيرةُ مِنْ (قضيتُ قُضَيَّةٌ فتحذفُ يا وكانَ الأَصلُ (فُضييَّةٌ) فتكونُ ثلاثُ يا الأَعلَ (فُقيلةً) وفي مثلِ اللَّحرة وإذا بنيتَ (فَعُلاً) مِنْ فَضيتُ اسها قلتُ: قضي، وإن بنيتُه (فَعُلاً) قلتَ: قضواً فحذفوا الآخرة وإذا بنيتَ (فَعُلاً) قلتَ: قضواً وإنّا قلبتُ الواق ياء في الاسم الآن الاسم لا يكونُ آخرهُ كذا وكذلك إنْ بنيتَ اسهاً على وأنها قلبتُ الواق ياء في الاسم الآن الاسم لا يكونُ آخرهُ كذا وكذلك إنْ بنيتَ اسهاً على وكيل مِنْ (فَصَيْتُ) بيتوي لفظ (فَيلٍ وفَقَيْلٍ)، فإن قال قاتل: فكيفَ لا تخافُ في هذا اللبسَ وكيفَ لا تتركُ بناءَ هذا أصلاً إذا كانَ يقتبسُ كَمَا مَرَثُ بناءَ (فَنْعَلٍ) مِنْ (فَرَيْتُ) إذ كانَ يلتبسُ بِفَعُلُ قبلَ بناءَ (فَنْعَلٍ) مِنْ الفيلُ واضحاً أَبداً، وأما (فَعُلُ ) مِنْ بناتِ الياءِ والواوِ فَقَدَّ يَصَنَّعُ إِذَا عَلَى الرَّمُو الرَّمِلُ ولغَزُو الرِجلُ واخرُو واضحاً أَبداً، وأما (فَعُلُ ) مِنْ بناتِ الياءِ والواوِ فَقَدَّ يَصَنَّعُ إِذَا عَلَى الرَّمُو الرَّمُ ولغَزُو الرَّمُ ولمَ يَنْ على تذكيرهِ نحو: رَمُوقٍ وأما (فَعُلُ ) مِنْ بناتِ الياءِ والواوِ فَقَدَّ يَصَنَّعُ إِذَا عَلَى الرَّمُو الرَّمُ ولمَ تبنهِ على تذكيرهِ نحو: رَمُوقٍ وأما (فَمُلُ ) مِنْ بناتِ الياءِ والواوِ فَقَدَّ يَصَنَّعُ إِذَا مَا وَلَوْ الرَّمُ والمَعْلُ ولمَا ولغَزُو الرَّمُ والمَ وأن الوجوه.

واعلم أنَّ أَربعَ باءاتِ لا يجتمعنَ إلاّ في لغةِ رَديثةِ هذَا عَدِيبيُّ وأُمَيَّيُّ في النَسَبِ إلى (عِدَيُّ) وأُمَيَّةَ وهذَا لا يقاسُ علَيةِ ولا يقولُه إلاّ قليلٌ مِنَ العربِ.

واجتماعٌ ثلاثِ ياءاتِ مرفوضٌ أيضاً إذا سكنتِ الأولى.

فَأَمَّا إِذَا سَكَنَ مَا قَبِلَ البَاءِ الأُولَى وَهِنَّ ثُلاثُ بِاءَاتٍ، فَإِنَ ذَلَكَ فِي الكَلامِ كَثْبِرٌ نَحُو: (ظَبِيئٌ) وَمَكَانَ تَخْبِيٍّ فَيهِ، وإِذَا كَانَتُ ثَلاثُ بِاءَاتٍ فَكَانَتِ الأُولَى مِنْهِنَّ مَكْسُورة وما قبلَ الأُولَى مَنْحَرَكُ، فإن ذَلَكَ أَيضاً مُوقُوضٌ تَقَلَّبُ الأُولَى مِنْهِنَ وَاواً نَحُو: (شَجَويٌّ ورَحَويُّ)، فإن كانتِ الوسطى متحركةٍ والأُولَى متحركةٍ وما قبلَها شَاكِنٌ، فإن ذَلَكَ مَرُوكٌ فِي كَلامِهِم، فإن بنيتَ مثلَ (جَحمرِشٍ) مِن (رَمَيْتُ) فالأصلُ فيهِ أَن تقولَ: رَمْيَيٌّ فتجتمعُ ثَلاثُ باءاتٍ والميمُ قبلَ الباءِ الأولى ساكنةٌ وهذَا لا مِثْلَ لَهُ.

غَالَ الأخفش: مَنْ جِمعَ هذِه الباءات، فإن أرادَ أَنْ يدغمَ في قولِ مَنْ قالَ: قَتَّلُوا فإنَّهُ يقولُ: رَمَيًّ ياءانِ ويجذفُ الآخرة؛ لأن الأولى قد سكنتْ قالَ: وما أرى إذا كانتِ الباء الأولى والثانيةُ متحركتينِ إلاّ أَنْ تُلقَى باء إذا كُنَّ فيهِ ثلاثُ باءات متحركاتِ؛ لأن ياءٌ متحركةً أَثْقُلُ مِنْ ياءٍ ساكنةٍ.

#### القسمُ الثاني: المسائلُ المبنيةُ مِنَ المواوِ:

تقولُ في مثل: أَغْدَوْدَنَ مِنْ قلتُ: أَقُورُكَ نكررُ العينَ وهيّ واوّ وتجعل واوَ افعُوعلَ الزائلةُ بينهما وهيّ ساكنةٌ فتدغمُها في الوارِ التي بعلَها وكانَ أبو الحسن الأجفش يقولُ: ٱقْوَيَّلَ فِيقَلَبُ الْوَاوَ الآخرةَ يَاءً ثُمَّ يَقَلَبُ هَا الْبِرَازِ الَّتِي تَلْبِهَا لأَنَّهَا سَاكَنَّ وبعدُها يَاءٌ متحركةً ويقولُ: أَكْرَهُ الجمعَ بِينَ ثَلَاثِ وآوات، وإذَّا تُنْتِبُ (نَجَلَ) منْ هذَا قَلْتَ: (أَيْبُوبِعُ وأَقُووُلَ) فلم تدغم؛ لأن الواو مدة فهي بمنزلة الألف منتول أبو الحسن: اقْوُوِولَ فلا يقلبُ ويقول: صارتِ الوسطى مدةً بمنزلةِ الأَلْفِ كَلاَيْتِلرَ اللَّهِ كَلاَيْتِلْمُ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَعَدَ إِذَا قَالَ فيها (وَوُعِدَ) فلاَ يلزمهُ الهمزُ كيّا يلزمهُ الهمزُ إذَا اجتمعت واوانٍ في أولِ كلمةٍ؛ لأن الثانيةَ مدةً ومثلُه قولُ الله جَلَّ ثناؤةً: (مَا وَرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِيهَا) وجميعُ ذا عن المازني ونقولُ في مثل (هِدْمُلَةِ) مِنْ قُلْتُ: قِوَلَّةٌ وتقولُ في مثلِ عَنْكَبُوتٍ مِنْ (بِعْثُ) وقُلْتُ: قَوْلَلُوتٌ وَيَبْعَعُوتٌ فإذا جمعتَ قلتَ: بياعِعٌ وقَوَاللُّ، وإن هوضتَ قلتَ: بَيَاْعِيعُ وقَوَاليلُ ولَمْ تلاغم قبلَ العوضِ؛ لأنه ملحق ببناتِ الأربعةِ ولَم يعرضُ فيهِ ما بهمز مِنْ أجلهِ فلهبَ الإدغامُ لللَّكَ وتقولُ في مثالِ: اطَمَأَنَنْتُ مِنْ (غَزَوْتُ): اعزَّوَا ومِنْ (رَمَيْتُ) ارْمِيًّا فتبدلُ الطُّرف ويقولُ النحويونَ فيها مِنَ القولِ والبيع: اقْوَلُلُ وابْيَعُعٌ وإنَّها فعلتَ هَذَا بالوارِ والياءِ؛ لأن هذَا موضعٌ لا تعتلانِ فيه ويجريانِ بَجَوى غيرهِما ويقولونَ فيها مِنَ الضربِ (اَضْرَبُّبٌ) يجولونَ الحركةَ علَى اللاَّم الأُولَى كَيَا نَعلُوا فِي (اطمأنًا) والذي يذهبُ إليهِ أبو هنيان وهوَ الصوابُ عندي أن يقولُ: اضْرَبُّبّ فيدعُ الكلامَ علَى أُصلِه إذْ كَنتَ غُرجُ مِنْ إدغامِ إلى إدغامِ وإنَّها تفعلُ هذَا إذا المعتلفتِ اللاماتُ

أَلاَ تَرَى أَنَّ (اطْمَأنَّ) لامهُ الأُولَى همزةٌ والأُخريانِ مِنْ جنسٍ واحدٍ قلَم يوصلُ إلى الإِدغامِ حتَى أَلقى حركةَ الأُولى علَى الهمزةِ وليسَ ذلكَ في بابِ (ضَرَبَ)؛ لأن اللامات من جنسٍ واحدٍ فإذًا أَنْتَ غيرتَ لم يخرجك ذلكَ مِنْ أَن يكونَ الإستثقالُ على حالِه كما قالَ سيبويه في (فَعَّلَ) مِنْ (زَدَدْتُ) لا أغيرهُ لأني لو فعلتُ ذلكَ لصرتُ مِنْ كثرة الدالاتِ إلى مثلِ ما فررتُ منهُ فأقررتُ البناءَ على أصلهِ فكذلكَ هذَا إذا بنيتَهُ علَى مثالِ (اطمأنَّ) تركتَهُ علَى أصلهِ وحَقُّ هلًا في التقديرِ أن لا تجملَ اللامُ الأُولِ أصلاً فتكون قَد جمعتَ بينَ لامينِ زائدتينِ فتجمعُ ما لا يجمعُ مثلةُ وكذلكَ أيضاً إنَّ جعلتَ الآخرةَ أصلاً ولكنَّ تجعلُ الأُولَى زائلةً ملحقةً والثانيَّة أُصلاً والآخرةَ زائدةً، وإذا قلتَ (بَغْعَلُ) مِنْ ارْمياً واغْزَوًا قلتَ: يَوْمييُّ ولَمُ يَرْمييُّ فاعلَمْ ولَنْ يَرْمِينَّ بِا فَتَى وَكَذَلْكَ: يَغْزَوِّي وَلَنَ يَغْزَوِّيَ فَاعْلَمْ وَلَمْ يَغْزُوُّ بِا هَذَا فَأَمَّا مثالُ: (اغْلَـوْدَنَ) مِن (رَدَدتُ) فإنَّكَ تَقُولُ: ارْدَوَدٌ تَدَعَمُ؛ لأَنْ الظِّيودِينَ قَدَ تَكُرَرَتُ فَيْهِ الدَّالُ وَهُوَ ثُلاثي وليسَ بِملحقٍ بِالأربِعةِ؛ لأنه ليسَ في الأربعةِ مثلُ: اخْرُوجُمَ فيكونُ: اغْدَوْدَنَ ملحقاً بهِ وتقولُ فيه مِنْ وَدِدْتُ ابْدُودٌ تَقَلُّ الوارَ بِاءً لِإِنْكَسَارِ مَا تَبْلُهَا وِهِيِّ سَاكِنةٌ وتَقُولُ في (فُعْلُولٍ) مِنْ (غَرُوتُ) غُزُويٌ تبدلُ الواوَ الآخرةُ بَاءٌ فيصبرُ غُزُوويٌ فُتبدلُ الواوَ الساكنةَ ياءٌ مِنْ أَجلِ الياءِ التي تليها نُمَّ تدغُّمها فيها فتصيرُ بمنزلةِ ياءِ النُّسَبِ إلى عَدْدٍ وغَزْدٍ وتغولُ في مَفعُولٍ مِنَ القُرَّةِ مَقْوِيٌّ وَكَانَ الْأَصَلُ: مَقُووٌّ فَعَبَرَتَ لِإِجْتِهَاعَ الواواتِ.

قال سببويه: تقولُ في (فُعُلُولِ) مِنْ غَزُوتُ: غُزُويٌ وأصلُها: (غُزْوُوٌ) فلمّا كانوا بستثقلون الواوينِ في (غُيِيٌّ) ومَعْدِيُّ أَلزمَ هذَا بدل الباءِ حبثُ اجتمعت ثلاثُ واواتٍ مَع الضمتينِ في (فُعُلُولِ) فألزِمَ هذَا التغييرُ كَمَا أَلزم (عَنِيةِ) البدَلُ إِذْ غيرتْ في ثِيْرةٍ وسِيبَاطٍ ونحوهما وتقولُ في (فُعُلُولِ) فألزِمَ هذَا التغييرُ كَمَا أَلزم (عَنِيةِ) البدَلُ إِذْ غيرتْ مِنْ (فُعُلُولٍ) مِنْ (غَرَوْتُ) وتقولُ في (فُعُلُولٍ) مِنْ (غَرَوْتُ) وتقولُ في (فُعُلُولٍ) مِنْ (غَرَوْتُ) وتقولُ في (أَفُعُولَةٍ) مِنْ (غَزُوتُ): أُغُزُونٌ وقد جاءَ في الكلامِ (أَدْعُونٌ) وقد تكونُ أَدْعِيَّةٌ على أَرضِ مَسِنيةِ (فَعُدُ قولُ سيبويه.

وتقولُ في (أَفْعُولِ) في (قَوِيْتُ) أَقْوِيُّ؛ لأن فيها ما في مَفْعُولٍ مِنَ الواواتِ.

وقال سيبويه تقولُ في فَعلاَنِ مِنْ (قَوِيْتُ): قَوَوانٌ وكذلكَ (حَيِيْتُ) فالواوُ الأولى كواوِ (عَوِرَ) وقَوَيتُ الوارُ الأخيرةُ كفوتِها في (نَزُوَانِ) وصارتُ بمنزلةِ غيرِ المعتلِّ ولم يستثقلوهما مفتوحتين كها قالوا لَوَوِيُّ وَأَحْوَوِيُّ ولا تدغمُ؛ لأن هَذَا الضربَ لا يدغمُ في (رَدَدْتُ).

وقالَ المازني: تصحُّ اللامُ في (فَعَلانٍ) فتقولُ: (فَوَوانٌ) كَمَا صحتُ في (نُزُوانٍ) وتصحُّ العينُ كما صحتْ في (جَوَلانٍ).

وقالى سيبويه: تقولُ في (فَمَلانِ) مِنْ (قَوِيْتُ) قَوَّانٌ وكذلكَ (فَعُلانٌ) مِنْ حَبِيْتُ خَيَّانٌ تدغمُ لآنكَ تُدغمُ (فَعُلاَنَ) مِنْ (رَدَدتُ) وقَد قويتِ الواوُ الأخيرةُ كقوتِها في (نَزَوانِ) فصارت بمنزلةِ غَيرِ المعتلُ.

قَالَ: ومَّنْ قَالَ: حَييَّ عَن بَينَّةٍ قَالَ: (قَوُوانَّ).

قال أبو العباس: قَوُوانٌ غَلط يَنبغي إِن لم تُتَدَعِمُ أَن تقولَ: (قَوِيَانٌ) فتكسرُ الأولى وتقلبُ الثانيةُ ياءً؛ لأنه لا يجتمعُ واوانٍ في أُحدِهِما ضعةٌ والأُخرِي متحركة.

قَالَ: وهَذَا قُولُ أَنِي هُمَرَ وجميع أَهَلِ الغَلْمِ، قَالَ سيبويه: تقولُ في (قَيْعِلاَنِ) مِنْ حَبِيْتُ وَقَوِيْتُ وَشَيَّانٌ وَشَيَّانٌ لِأَنْكَ تَحْلَفُ آلَا أَنْكَ عَلَاثُ فَيَا حَلَفتها في (فَيْعِلاَنِ) يَعني أَنْكَ لُو قَلْتَ: (فَيْعِلُ) مِنَ القوةِ لقلت (فَيَّ كَي لا يجتمعَ ثلاثُ باءاتٍ قبلَ الأخيرةِ التي هي لامٌ ياهُ مشددةٌ مكسورةٌ قالَ: فهم يكرهونَ هَا هُنا مَا يكرهونَ في تصغير (ضَّاريةٍ) في قولهم: رأيتُ شُويّةً.

قَالَ أَبُو بِكُو: فَجَعَلَ الأَلْفَ وَالنَّوْنَ نَظْبِرَتِي الْهَاءُ لَأَنَّهَمَا زَاتَدَنَانِ كَزِيَادَتِهَا وَأَنَّ مَا قَبَلَ الأَلْفِ مَفْتُوحٌ كَمَا أَنَّ مَا قَبَلَ الْهَاءِ مَفْتُوحٌ وَتَقُولُ فِي (فُمُّلَةٍ) مِنْ: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ: غُزُوةٌ ورُمُوَةً، فإن بنيتَها على (فُعُلِ) عَلَى التذكيرِ قلت: غُزَيةٌ وَرُمِيّةٌ؛ لأن مذكرهما: رُمِ وغُزٍ.

قَالَ أَبُو بِكُر: وهوَ عندَي قبيحٌ؛ لأنه يخرجُ إلى مثالِ لا يكونُ إلا للفعلِ فأمَّا (خُطُواتٌ) فلَم يقلبوا الواوَ لأنَهم لم يجمعوا (فُعُلَ) ولا فُعُلة جاءت على (فُعُلِ) وإنّها عَرَضَتْ هذه الحركة في الجمع ألا تَرى أنَّ الواحدة خُطُوةٌ فَخُطوةٌ نظيرُ فُعْلَةٍ التي لا مذكّر لها ومَنْ قَالَ: خُطُواتٌ بالتثقيل، فإن قياسَ ذلكَ أن تقولَ في (كُلْيةٍ): كُلُواتٍ ولكنّهم لم يتكلموا إلاّ بكُلياتٍ مخففةً بالتثقيل، فإن قياسَ ذلكَ أن تقولَ في (كُلْيةٍ): كُلُواتٍ ولكنّهم لم يتكلموا إلاّ بكُلياتٍ مخففةً

فراراً مِنْ أَنْ يصبروا إلى ما يستثقلونَ ولكنَّهُ لا بأسَ بأَنْ تقولَ في مِدْيَةٍ: مدِياتٌ كَمَا قلتَ في خُطُوةٍ: خُطُواتٌ؛ لأن الياءَ مَع الكسرةِ والواوَ مع الضمةِ ومَنْ ثقلَ في (مِدِيَاتٍ)، فإن قياسَهُ أَنْ يقولَ: جِزْوَةٌ جِرِيَاتٌ؛ لأن قبلَها كسرةً وهي لامٌ ولكنَهم لا يتكلمونَ بذلكَ إلاَ مخففاً فِراراً مِنَ الإستثقال والتغييرِ.

وَإِذَا كَانَتِ البّاءُ مَع الكسرةِ والوارُ مَع الضمةِ فَكَانْكُ رفعتَ لسائكَ بحرفين مِنْ موضعِ واحدٍ رفعتهُ؛ إذن العملَ مِنْ موضعٍ واحدٍ، فإن خالفتَ الحركة فكأنّها حرفانٍ مِنْ موضعينِ متقاربين الأولُ ساكنٌ نحو: (وَثْنِه) هَذَا قُولُ سيبويه: يربدُ أَنَّ الضمة في (خُطُورُ) مَع الواوِ مِنْ عَرِجٍ واحدٍ وكذلكَ الكسرةُ مِنْ (مِدْيَةٍ) مَع الباء مِنْ موضعٍ واحدٍ مِنَ القم ولَيْسَت كذلكَ في عرجٍ واحدٍ وكذلكَ الكسرةُ مِنْ (مِدْيَةٍ) مَع الباء مِنْ موضعٍ واحدٍ مِنَ القم ولَيْسَت كذلكَ في (جُرْوَرُ) ومِدْيَةٍ فَثِبُ الضمة مِع الواوِ والكسرةَ مع الباء بِدَالِ سَاكنةِ لقيتُ دَالاً متحركةً فأدغِمتُ فيها ضرورةً لا بُدَ مِنْ ذلكَ وشبُ الكسرةَ مع الواوِ والضمة مع الباء بحرفينِ متقاربينِ من غرج واحدِ التقيا والأولُ ما ثُن قَانَ مَنْ به ممكنٌ لا ضرورة أحوجتُ إلى إدغامهِ؛ متقاربينِ من غرج واحدِ التقيا والأولُ ما ثُن قَانَ مَنْ فَعَ المَعَلِقُ وَلَّ وَالْعَلْمُ وَقَعَ الإدغام ضرورة. لان الإدغام إلي المؤلِقُ أَلْهُ المُعَلِّمُ وَلَعَ الإدغام ضرورة. وقالَ سيبويه: تقولُ في (فَوْعَلُمُ الْمَعْرُونُ وَالْعُلُمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَلَعَ الإدغام في وقالَ سيبويه: تقولُ في (فَوْعَلُمُ الْمَعْمُ وَلَقَ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَقَعَ الإدغام في وقالً سيبويه: تقولُ في (فَوْعَلُمُ الْمَعْمُ وَلَوْدُ وَالْعُلُمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَلَوْدُ وَقِي (فُعُلُ): عُورُونُ وقَالَ سيبويه: تقولُ في (فَوْعَلُمُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَلَا وَلَا وَلَكُ مَا وَوْعَلَمُ وَالْمُ فَلَا الْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْمُولُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَلَا وَلَهُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَامِ وَالْعَلَمُ وَالَا وَالْعِلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَالَ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَالُهُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْع

وقوعل. عورو. وأَفْعُلَّةٌ مِنْ رَميتٌ: أَرميَّةٌ تكسرُ العينَ كها تكسرُها في (فُعُولٍ) إِذَا قلتَ: ثُلِيكِي ومَنْ قَالَ في عُتُوِّ عُنيِّ قَالَ فِي (أَفْعُلَّةٍ) مِنْ غَزَوْتُ. أَغُزيَّةً.

وتقولُ في (فِعْلاَكَةِ) مِنْ غَزَوْتُ: غِزُواوَةً إِذَا لَمَ نَكَنْ عَلَى (فِعْلاَكِ) وَتَقُولُ فِي مِثْلِ: كَوَأَلْلِ مِنْ غَزَوْتُ: هَوَزُوَاً وَمِنْ قَوِيْتُ: فَوَوَّا وَمِنْ حَبِيتُ: حَوِّيّاً وَتَقُولُ فِي (فِعْوَلِ) مِنْ غَزَوْتُ: غِزُووٌّ لا تجعلَها ياءً والني قبلَها مفتوحةً أَلا تَرى أُنَهُم لم يقولوا في (فَعَلُ): غَزَيَّ للفتحة كها قالوا: عُتِيُّ.

وتقولُ في مِثال (ءِثُولُ) مِنَ القوةِ: قِيَّوٌ وكانَ الأصلُ: قِيْوَوٌ ولكنَّكَ قلبتَ الواوَ ياهَ كها قلبتَها في (سَيِّدٍ). وتقول في مثل: حِلِبْلابٍ مِنْ (غَزَوْتُ) ورَمَيْتُ: غِزِيزاءُ وَرِمَيَاءُ كسرتَ الزايَ والواوَ ساكنةً وقليتَها باءً.

وتقولُ في (فَوْعَلَّةٍ) من أَعْطَيْتُ: عَوْطَوَّةً على الأصلِ لأَنَّهَا مِنْ (عَطَوْتُ) وتقولُ في (فَعِلِ) مِنْ غَزَوْتُ: غَرِ تلزمُها البدل إِذَا كَانْتُ تُبدلُ وقبلَها الضَّمَّة فَهِي مَا هُنَا بِمنزلةِ يَجنيَةٍ.

والقول في (فَعْلُوهَ) مِنْ غَزُوتُ: غَزُويَةٌ وكانَ الأصلُ: (غَزُويَةٌ) فقلبتَ الأخيرةَ وكسرتَ ما قبلَها؛ لأنه لا يجتمعُ وارائنِ الأولى مفسمومةٌ ولكن إِذَا كانتُ وارّ واحدةٌ قبلَها ضمةٌ قد ثبتتُ إِذَا لم تَكنَ طَرِفَ اسمٍ نحو: غَرْقُوةٍ جعلت الواو في (سَرُو وَلَغَزُو) ألا تَرى أنَّ (فَعَلَتُ) في المضاعفِ مِنَ الواو لم يستعملُ لم يقولوا: قَوَرْتُ مِنَ القوةِ وألزموهُ (فَعِلْتُ) لتنقلبَ الواوُ باءً، وأما (فِرَقٌ) فلم المفتحتِ الزايُ صارتِ الواوُ الأولى بمنزلةِ فَيرِ المعتلُ وصارت بمنزلةِ واو (فَوْلُ سيبويه.

وتقولُ في (فَيْعَل) من غَزَرْتُ لَمَيْزُوى لِأَيْكُ مَّ تَلِمِي الأَلفَ (فَيْعَلا) ولكنَّكَ بنيتَ الاسم عَلَ هَذَا أَلا تَراهم قَالُوا: مِذْرُوانِ إِذْ كَالُوا يَشْهُونُونَ الْواحد فهوَ في (فَيْمَل): أَجدرُ؛ لأن هذو الأَلفَ لا تلحقُ اسها بُنيَ على التذكيرُ لَمِيْنَ مَنْ يَرَاسُ السَّوَى اللهَ عَلَى التَّلُومُ مِنْ اللهُ كَيْر

وقالَ الأخفش: إِذَا اسْتَقَقْتُ مِنْ (رَعَدتُ) اسهاً علَى (أَفْقَلَ) مثلَ (يزيدٍ) في العلمَّ قلتَ: هَذَا عِدٌ، وإن أَردَتَ اسهاً علَى حَدُّ (أَبَيْنَ) قلتَ: أَيْعَدُّ وكذلكَ (يَفْعِلُ): يَوْعِدُ.

قال أبو بكر: قولهُ: اشتققت اسها على (أَفْعَلَ) إِنْ لَم يَرِدُ بِهِ أَنَّه سَمَى بِالْفَعْلِ بِعِدَ أَنْ أَعَل كما سَمَى (بيزيدَ) وإِلاَ فالكلامُ خَطأً ولأن هَذَا البناءَ لا يكونُ إِلاَ للفَعْلِ أَعْنَى: عِذَ ولَو سميتَ (بقُمْ) لقلتَ: هَذَا تُقُومٌ؛ لأن الوارَّ إِنَّهَا كانت تسقطُ لالتفاء الساكنينِ فليًّا وجبَ الإعرابُ وتحركتِ الميمُ ردتِ الوارُ، فإن سميتَ بالمصلرِ مِنْ وَهَذْتُ قلتَ: هِنَهٌ ومن (وَزَنْتُ) زِنَةٌ، فإن أردتَ أَنْ تَبْنَيَ (فِعْلَةً) ولا تُنوي مصلواً قلتَ: وِعدَةً وَوزَنَةً، وأما (وجْهَةً) فإنَّهُ جاءَ علَى الأصلِ ولم يَبنِ علَى (فِعْلِ).

قَالَ الأخفشُ: وأما قولهم: الدَّقَةُ والطَّنعَةُ وفي الوَقَاحِ؛ هَذَا بَيْنُ القَحَةِ فكل شَاذَ فالذينَ قَالُوا: الضَّنعَةُ والقِحَةُ أخرجوءُ على فِعْلَةِ ونقصوهُ لعلةِ الوادِ وإِنَهَا يقولُونُ في الوضيعِ: قَدُ وَضَعَ يَوضُعُ ولَكنَّ المصدرَ لا يجيءُ على الفياسِ وتقولُ في (فَوْعَلِ) مِنْ وَدَدْتُ: أَوْدَدَ وَكَانَ الأصلُ: وَوْدَدُ فَأَيدَلَتِ الأُولَى همزةً لإجتهاعِ الواوينِ في أول الكلمةِ وتقولُ في المفعُولِ: مُوّودَدُ وَلا تلدغمُ؛ لأنه ملحقٌ ولا تهمزُ كما تهمزُ (فَوْعَلَ)؛ لأن الوارّ ليستُ أولَ الكلمةِ ألا تَرَى أنَّ ولا تدفعُ؛ لأنه الموارّ ليستُ أولَ الكلمةِ ألا تَرَى أنَّ مَنْ يقولُ: أَعِدُ يَقولُ: مَوْعودٌ ولا يبنهِ عَلَى (أُعِد)؛ لأن تلكَ العلةَ قد زَالتُ وهيَ أَنَّ الواوَ مضمومةٌ.

قَالَ الْأَحْفَشُ: ولِيسَ كُلُّ مَا غُيُرُ (فَعِلَ) منهُ غُيْرَ المَعُولُ منهُ أَلا تَرَى أَنِّهِم يقولُونَ: غُيْرَةً وَدُعِينٌ ثُم يَقُولُونَ: غَيْرُو وَنَعُولُ مِن فَيْرُولُ فِي (فَيْعُولِ) مِنْ غَرَوْتُ: غَيْرُو مِثْلُ: مَغْنُولُ مِنهُ إِنا قلتَ: مَغْزُو وفَيْعُولُ مِنْ قَوْيتُ: غَيُّو تقلُبُ الْوَاوَ التي في موضع العينِ ياءً؛ لأن قبلَها يام ساكنة وتقولُ في (مَنْعُلَة) مِنْ قَوِيْتُ: مَغْوِيةٌ تقلبُ الأخبرة باءً؛ لأنه لا يجتمعُ وَاوَانِ إِحلاهما مضمومةٌ وتقولُ في مِنَاكِ: عَرْقُوهُ مِنْ غَزُونِهُ عَلَى مَعْمِومةٌ وتقولُ في مِنَاكِ: عَرْقُوهُ مِنْ غَزَوْتُ عَلَى مَعْمِر، فإن لم نبيها على تذكيرِ قلتَ: غُزُونٌ وتقولُ في (فَعْلَة) مِن غَرَوْتُ وَيَعَلَى الكَاهِ وَاللهِ الْمَعْمُ وَاقَالَ إِحْدَاهما مضمومةٌ وتقولُ في مِنكِن في حَشْوِ الكَاهِ وَيَعْلَى مَنْكِ فَلْكَ إِنَّا يَتَنَكِبُ ذَلِكَ إِذَا كَانتُ طَرفَ السّم وتقولُ في مثلِ: مَلكوتٍ مِنْ غَرْوَتُ وَقَلَوا لَهُ السّمَةُ وَإِنّها يتنكبُ ذلكَ إِذَا كانتُ طَرفَ السّم وتقولُ في مثلِ: مَلكوتٍ مِنْ مُؤَوّقَ فِي اللهِ المَعْمُ وَالْتَقَى ساكنانِ فحذفتِ الألفُ لالتفاء الساكنينِ فعلتَ الواوَ التي هي لامٌ أَلفاً لأنها (فَعَلُونَ) فالتقى ساكنانِ فحذفتِ الألفُ لالتفاء الساكنينِ وكذلكَ عَمِلْتُ في (فَضَوْتُ ونقولُ في (فَعْلُونَ) مِن غَزُوتُ وقَوْدُتُ وقَوْدَةً وَقُواوَةً إِذَا لَمَ عَلِن عَلَى تذكيرِ، فإن كانتُ على تذكيرِ همزَتها فقلتَ: قَوَّاءةٌ وغَوْدُتُ وقَوْدُتُ : غُزْوَاوَةٌ وَقُواوَةٌ إِذَا لَمَ يَذَكِرِ، فإن كانتُ على تذكيرِ همزَتها فقلتَ: قَوَّاءةٌ وغَوْدُاءةٌ.

وتقولُ في مثالِ: كَوَأَلَلٍ مِنْ غَزَوْتُ: غَوَزُوَا ومن (قَوِيْتُ) علَى مذهبِ الاخفشِ: قويًّا وعلَى مذهبِ غيرِه: قَوَوًّا تجمعُ بينَ ثلاثَ واواتٍ كيا فعلَ ذلكِ في (الْمُعُوعَلَ) مِنْ: قُلْتُ فقالَ اقْوَوَّلَ والاَخْفَشُ يقولُ: اقْرَيُّلَ.

قَال أبو بكر: والذي أذهبُ إِلَيهِ: القلبُ والإِبدالُ كَمَا فَعلَ الأخفشُ لأَنَّي وجدتُهم يقلبونَ إِذَا اجتمعتْ واوانِ وضَمةٌ فإِذَا اجتمعت ثَلاثُ واواتٍ فهيَ أثقلُ؛ لأن الضَمةَ بعضُ واوٍ والكلُّ أَثقلُ مِنَ البعضِ وتقولُ في (فِعُليَّةٍ) مِنْ غَزَوْتُ: غِزْوِيّةٌ ومِنْ قَوِيْتُ: قَوِيَّةٌ. وقالَ الأخفش: تقولُ في (فِعْلِ) مِنْ غَزَوْتُ: غِزْيٌ لا تكونُ فيه إلاّ الياءُ لانكسارِ ما قبلَها.

وقال بعضُ أصحابِنا: لا أقولَ إلاَّ غِزْوٌ فأمَّا مذهبُ الاخفشِ فإِنَّهُ أبدلَ الواوَ الأُولَى الساكنةَ لكسروِ ما قبلَها ثُمَّ أدغَمها في الأُخرى فقلبَها ياءً أو يكونُ أبدلهَا لأنَّها طَرفٌ قبلَها كسرةٌ وحجةُ مَنْ لم يبدلُ أَنْ يقولَ: المدغمُ كالصحيح ولا يكونُ قَلبُ الأُولَى ياءً لأنَّها غيرُ منفصلةٍ بِمَّا بعدُها وإِنّها وقعتاً معاً مشددةً، وإذا كانتُ مشددةً فهيّ كالحرفِ الصُحيح.

القسمُ الثالث: المسائلُ المبنيةُ مِنَ الممزةِ:

تَفُولُ فِيهَا فَاؤُهُ هَمَزَةٌ إِذَا أَلْحَقَتُهَا هَمَزَةً قِبْلَهَا نَحُو: أَخَذَ وأَكُلَ وأَبْقَ لَو قلت: هَذَا أَفعلُ مِنْ ذَا قَلْتَ: هَذَا آكُلُ مِن ذَا تَبِدُلُ الْهَمَزَةَ التي هِيَ فَاءٌ أَلْفاً سَاكِنَةً كَالْفِ (خَالِدٍ) فَإِذَا أُردتَ تكسيرَهُ أَو تصغيرَهُ جعلتَهَا واواً فتقولُ في تصغيرِ آدم: أُوينِلِغَ فِي تصغيرِ آخرَ: أُويخِرٍ.

وَخَالِمٍ الْخَلِيلُ: أَنَّهُم حَيْنَ جَعَلُوا الْمُهْرَةُ أَلِفًا جَعِلُوهِا كَالْأَلْفِ الزَائِدةِ التي في (خالدٍ وحَالِيمٍ) فَحَيْنَ احْتَاجُوا إلى تحريكِها فَعَلُولْهِمَا مَا فَعَلُوا بِأَلْفِ (يَجَالَدُ وَخَاتِمٍ) حَيْنَ قالُوا: خُوَاللُهُ وحَوَاتُمُ قَالَ الشَّاعِرُ\*:

أخاله قَدْ هَويتُكَ بعدة هِنْدٍ ﴿ فَهِ شَينِ الْحَوَالِدُ وَالْهَ وَالْمُنْدُ وَالْمُنْدُ وَالْمُنْدُ وَالْمُن فكذلك فعلَوا بألفِ (آدم) حينَ قالوا: أوادمُ.

قَالَ المَارَنِي: سَأَلَتُ أَبَا الحَسنَ الأَخفشُ عَنَ: هَذَا أَفعلُ مِنْ هَذَا مِنْ (أَثَمْتُ) أَي: قصدتُ فقالَ: أَقولُ: هَذَا أَرَّمُ مِنْ هَذَا فجعلَها واواً حينَ تحركتُ بالفتحةِ كيا فعلَوا ذلكَ في أُويدم.

قَالَ: فَقَلْتُ لَهُ: فَكِيفَ تَصَنَّعُ بِقُولِهِم: أَيْمَةٌ أَلاَ ثَرَاهَا: أَفْعِلَةٌ وَالْفَاءُ مِنْهَا همزةٌ فَقَالَ: لَمَّا حركوها بالكسرةِ جعلوها ياء وقالَ: لو بنيتَ مثلَ (أَبْلُمٍ) مِنْ (أَعْتُ) لَقَلْتَ: أُوَّمٌ أَجعلُها واواً فَسَأَلْتَهُ: كِيفَ تَصِغُرُ أَيِّمَةً فَقَالَ: أُوَيِّمَةٌ لَأَنَّهَا فَذْ تَحْرِكَتْ بِالْفَتِحَةِ.

<sup>(</sup>١) البيت لجرير، ويقول بعده: هويّ بتهامةٍ، وهويّ بنجدٍ، ﴿ فَتُبْلِينِي النهائم والتُّجودُ.

قَالَ المَازَنِ، وليسَ القولُ عندي على ما قَالَ: لأنّها حينَ أَبدلَتْ في آدمٍ وأخواتِه ألفاً ثبتتُ في اللغظِ ألفاً كالألفِ التي لا أصلَ لَمَا في ألفاءِ ولا في الواوِ فحينَ احتاجوا إلى حركتِها فعلوا بها ما فعلوا بالألفِ، وأما ما كانَّ مضاعفاً فإِنَّهُ ثُلْقَى حركتُهُ على الفاءِ ولا تُبدلُ همزتُهُ أَلفاً ولو أبدلتُ أَلفاً بَا حركوا الألفِ، لأن الألف قد يفعُ بعدَها المدغمُ ولا تغيرُ فتغييرهم أيّمةً يدلُ على أنّها لا تجري تجرى أيّمُ ما تُبدلُ منهُ الألف.

قَالَ: والقياسُ عندي أَنْ أقولَ في: هَذَا أَعَلُ مِنْ ذَا مِنْ (أَهَتُ وأَخواتِها): هَذَا أَيْمُ مِنْ ذَا وأَصَغِر أَيمةً: أُبِيمةً ولا أَبدلُ الياءَ واواً لأنّها قد ثبتتْ ياء بدلاً مِنَ الهمزةِ إِلاَ أَنَّ هذهِ الهمزة إِذَا لم يلزمها تحريكٌ فبنيتَ مثلَ (الأبلُمِ) مِنَ الأُدْمَةِ قلتَ: أُودُمُ ومثل (إصْبَعِ): إيدَمٌ ومثلُ أَفْكُلِ فاجعلُها أَلفا إذا انفتح ما قبلُها وياءً صاكنةً إذا انكسرَ ما قبلُها وواواً ساكنةً إذا انفسمُ ما قبلُها فإذا احتَجْتَ إِلى تحريكها في تصغير أو يُحسِر جَعَلْتَ كُلُّ واحدةٍ منهنَ على لفظها الذي قَذُ بُنيتُ عليه فاترك الياءَ ياءٌ والواوَ وإذا واقلَب الآلفِ واواً كما فعلتُ ذلكَ العربُ في تصغير آدم وتكسيره.

قَالَ أَبُو بِكُر: هَذَا مَذَهِبُ أَمَّازُونَ وَالْقَيَّالَ عَنْكُةً وَأَبُو الحَسنَ الْأَخْفَشُ يَرَى: أَنَّهَا إِذَا تحركتْ بالفتحةِ أَبِدَهَا وَاوَاً.

قال أبو بكر: والذي أذهبُ إليه قولُ الاخفش فأمّا الذي قالة المازني في: (هَذَا أَنعُلُ مِنْ ذَا وَأَنّهُ يَصِغُرُ أَيّمَةً: أَيّهِمةٌ فَفِيهِ نَظْرٌ وقولُ الأخفش عندي أقيسُ لائمًا أبدلتُ باء في (أيمةٍ) مِنْ أجل الكسرةِ فإذَا زالتِ العلةُ بَطلَ المعمولُ وقولُه: إني أصغرُ فأقولُ: أييمةٌ لأئما قَدْ ثبتت في (أيمةٍ) غير واجبٍ ولو وجَبَ هذَا لوجب أن يقولَ في ميزانٍ: تيّازين في الجتمع ويصغرُ فيقولُ: مُيّزِينٌ؛ لأن الباء قد ثبتتُ في الواحدِ وليسَ الأمرُ كذا ألا ترى أنّهم يقولونَ: مِيزَانٌ ومَوّازينُ ومُوّيزينٌ لأنهم إنّها أبدلوا الواوّياة في الواحدِ مِنْ أجلِ الكسرةِ فقالوا: مِيزَانٌ والأصلُ مُوّازنٌ؛ لأنه مِنْ الوزنِ فليًا انفتحتِ الميمُ رجعتِ الواوُ فقالوا: قرازينٌ والمعرزانِ إذا اجتمعا في كلمةٍ فحقُ الثانية أن ثبدَل فتقولُ فيها مِنْ أطر: أيطٍ وكانَ الأصلُ: أأمُم وآطِطٌ

ا فأدغمتْ وأُلقيتِ الحركةُ على الهمزةِ وأبدلت منها الحرفُ الذي فيهِ حركتُها وكذلكَ (آيَمةٌ) إكانَ أصلهُ: أأيمَةٌ.

فإِنْ قَالَ قَاتُلَ: فَلِمَ لَمْ تبدلُ مِنَ الْهَمَرَةِ أَلْفَا كَهَ فَعَلَتَ فِي (آدم) وهي ساكنة مثلُها قبلَها فَتحة كَهَا أَنَّ قبلُها فتحة فهلا قلت: أَنَا أَأَمَّ إِذَا أُردتَ: أَوَمُّ وَآمَّهُ فِي أَبِمَةٍ وهذَا موضعٌ يقعُ فيه الملاغمُ كَهَا قالوا: آمَّةُ وهم يريدونَ (فَاعِلةً) قِيلَ لَهُ: الْفرقُ بِينَ: آمَةٍ وأَيمةٍ أَنَّ الأَلْفَ في (فَاعِلةٍ) لا يجوزُ أَنْ تتحوكَ لأنَّها زائدةٌ غير منقلبةٍ مِنْ شيء، وإذا قدرتَ في (أَبِمَّةٍ) القلبَ فصارتُ آيمة فأردتَ الإِدهامَ ساغَ لكَ أَن تُلقِي الحركة على ما قبلَ المِم؛ لأن الأَلْفِ بللَّ مِنْ همزةٍ والهمزةُ فأردتَ الإِدهامَ ساغَ لكَ أَن تُلقِي الحركة على ما قبلَ المِم؛ لأن الأَلْفِ بللَّ مِنْ همزةٍ والهمزةُ يُعردُ أَنْ تتحوكُ وأَنْ تثبتَ إِذَا لم يكنْ قبلَها همزةٌ وليستُ أَلفُ (فاعِلةٍ) كذلكَ ولا أعلمُ للمازني في ذلكَ حجةً إلاّ أَنْ يقولَ: إِنَّهُ أَبدلتِ الْمعزةُ لغير الكسرةِ وبحتجَ بأنها قد تبدلُ ياءٌ في يعضَ في ذلكَ حجةً إلاّ أَنْ يقولَ: إِنَّهُ أَبدلتِ الْمعزةُ لغير الكسرةِ وبحتجَ بأنها قد تبدلُ ياءٌ في يعضَ المواضع لغير كسر يقولُ في مثل (اطْمَأَنْنَتُ) مِنْ فَرَأْبِتُ: اقْرَأْيَاتُ.

قالَ المازي: سألتُ آبا الحسن الأخفش وهوَ الذي بدأ جِنْهِ المَقالَةِ فقلتُ: ما بالَ الهمزةِ الأولى إذا كان أصلُها السكونَ لا تكونُ كهمزةِ: سأآلِ وْرَأْآسِ فقالَ: مِنْ قبلِ أَن العينَ لا تجيءُ أبداً إلاّ ويعدَها مثلُها واللامُ قد يجيءُ بعدَها لامٌ لَيْستُ مِنْ لفظِها ألا تَرَى أَنَّ فِمَطراً و(هِدَمْلَةً) و(سِبُطُرُا) قد جاءتِ اللامانِ مختلفتين وكذلكَ جميعُ الأربعةِ والحمسةِ والعينانِ لا تتونانِ كذلك فلذلكَ فرقتُ بينها.

قال المازني: والقولُ عندي كَما قَال.

قَالَ الأخفش: وقَد ذكروا في (جائي وشائي) أنَّبها بيمزانِ جميعاً فيرفعونه ويجرونه وينصبونَ ويهمزونَ همزتينِ.

قالَ: وقد سمعناً مِنَ العرب مِنَ يجمعُ بينَ حمزتين فيقولُ: غَفر الله لَهُ خَطَائتُه وخَطَائيٌ.

قالَ: وهوَ قليلٌ لا يكادُ يعرفُ قال: وإِنَّهَا أبدلوا في (جَاءِ وشَاءٍ) ولم يفتحوا كها فتحوا في (خَطَائي)؛ لأن خَطَائي قَد وجدوا لهَا نظيراً من الجمعِ يقولُونَ في مَدارٍ: مَدَارَى وفي إبلٍ مَعَاي مَعَايا ولم يجدوا في (فَاعلِ) بناءً قد ذهب به إليهِ غيرُ فاعل فيذهبوا به إليهِ.

وقالَ بعضُهم: إِنَّ همزةَ جِائِي هيَ اللامُ وقلبَ العينَ وجعلَها بعدَ اللام كمَا قالوا: لاثٍ وشَاكٍ يريدونَ: شَائِكاً ولائِثاً، وأما اللدينَ قالوا: شَاكُ السلاحِ قائهُم حذفوا الهمزة ولم يقلبُوها.



# بأَبُ اجتماعِ الحروفِ المُعتلةِ في كلمةٍ

هَذَا البَابُ ينقسمُ أَربعةَ أَمْسَامٍ: اجتَهَاعُ يَاءِ وَوَاوَءَ وَيَاءٍ مَعَ هُمَزَةٍ وَوَادٍ مَعَ هُمَزَةٍ واجتهاعُ الثلاثةِ.

# الأولُ: اجتباعُ الياءِ والواوِ في كلمةٍ:

تقولُ في مثلِ (كَوَاللِّهِ) مِنْ رَمَيْتُ: رَوَمْيَا وَمِنْ حِيبِتُ: جَوَيًّا وَمِنْ شَوَيْتُ: شَوَيًّا وحلها \* شَوَوْياً ولكنَّكَ قلبتَ الواوَ إذ كانت ساكنةً.

وتقولُ في مثالِ (عَثْوَلِ) مِنْ شَوَيْتُ: شِيَّيِّ والأَصلُ (شِيْوَيُّ) ولكن قُلَبتَ الواوَ ياة وأدهمتَ.

وتقولُ في مُثلِ (اغْدَوْدَنَ) مِنْ رَمَيْتُ: ارْمَومَا فكورثَ الْعَيْنَ ثُمَّ قلبتَ الْيَاءَ أَلْفاً لاَتُهَا لامُ الفعلِ قبلَها فتحةً.

وقال المازني: تقولُ في مِثَالِ (قَوْصَرُ لِلهُ يَتَرَبِّ لِلهِ اللهِ وَكَانَ أَصَلُها (بُويَعَة) فالواوُ ساكنةُ وبعدُها ياءٌ منحركةُ فلذلك تَفَكِر تَكَالُ لِلْمِيْتِ وَيَعَدُ اللهِ والباءِ لِلهِ ولو جعتُها كما تجمعُ (فَوَاصَرَ) لقلتَ (بَوَانَعَ) فهمزت كما تهمزُ (أَوَائلَ) لإجتهاعِ الواهِ والباءِ لِيسَ بينَهما إلاّ الالفُ كما همزت (فَوَاعلَ) مِنْ (سِرْتُ) وتقولُ في مِثَالِ (عَنكبوتٍ) مِنْ رَمَيْتُ: رَمْيَوْتٌ فتكررُ اللامَ فتنقلبُ الثانيةُ أَلفاً لإنفتاح ما قبلَها ولأَنَّ أَصَلَها الحركةُ.

وتقولُ مِنْ (بِعْتُ): بَيْمَعُوتٌ فإِذَا جمعتَ قلتَ: بَيَاعِعُ، وإن عوضتَ قلتَ: بَيَاعِيعُ ولمَّ تدغمُ قبلَ العوضِ؛ لأنه ملحقٌ ببناتِ الأربعةِ فذهبَ الإدغامُ لذلكَ.

وتقولُ في مثالِ (حَمَصِيْصَةِ) مِن غزوتُ: غَزَوِيَّةٌ وكانَّ الأَصلُ (غَزَوِيْوَةٌ) فأدغمتَ الياءً في الواهِ فصارتُ ياءٌ مشددةَ وقُلبت الواهُ الأُولى أَلفاً لأَنّها لامٌ متحركةٌ قبلَها فتحةٌ ثُمَّ أَبدلتَها واواً كما فعلتَ في النّسَبِ إلى (رَحَى) حينَ فلتَ: رَحَويٌّ وتفولُ في (فُعْلُول) مِنْ (رَمَيْتُ) رُبِعيٍّ لا تغيرُ؛ لأن الحرفُ الذي قبلَ الياءِ الأُولى ساكنٌ قصارَ بمنزلةِ النّسبِ إلى (ظَبْي).

وتقولُ في (فَعْلُولِ) مِنْ (ضَوَيْتُ) و(طَوَيْتُ) شُووِيٌّ وَطُووِيٌّ وَكَانَ الأَصَلُ: شُويُويٌ وَطُووِيٌّ وَكَانَ الأَصَلُ: شُويُويٌ وَطَهِيهِ الواوُ الأَحرى يامُ للياءِ التي بعدَما أيضاً فاجتمعت أربع ياماتِ وصارتُ بمنزلةِ (أَمْتُيُّ) فَكَأَبًا (طُينيُّ) (وَشُينيُّ) ففعلت بعدَما أيضاً فاجتمعت أربع ياماتِ وصارتُ بمنزلةِ (أَمْتُيُّ) فَكَأَبًا (طُينيُّ) (وَشُينيُّ) ففعلت بها ما فعلت بأُمَيُّ حين لسبت إليها فقلت: أُمُويٌّ وتقولُ في (فَيَعُولِ) من خَزَوْتُ: غَيْرُو فتصيرُ بمنزلةِ (مَغُرُو) وتقولُ فيها مِنْ قَوَيْتُ: قَبُو فتقلْبُ العينَ التي هي واوِّياءُ لأن قبلها يامُ ساكنة وتقولُ في وتدهمُ الياءَ الأولى فيها وتدعُ واوي الطرفِ على حالِها؛ لأن هذا ليسَ موضعَ تغيرِ وتقولُ في (فَيْعَلِ) مِنْ (حَوَيْتُ) و(فَوِيْتُ): حَبُّ وقَبُّ فتقلْبُ العينَ ياءً؛ لأن قبلها ياه ساكنة وتقلْبُ اللامَ وكانَ الأصلُ (حَيْرِوٌ وَقَرِقُ)؛ كنا فتحةٌ وتقولُ في (فَيْعَلِ) مِنْ (حَوَيْتُ) و(فَوِيْتُ)؛ حَبُّ وقَيْ وَتقولُ في (فَيْعَلِ) مِنْ (حَوَيْتُ) و(فَوِيْتُ)؛ حَبُّ وقَيْ وَعَلَا اللامَ وَكَانَ الأَصلُ (حَيْرِوٌ وَقَيْرِوٌ)؛ لأنه مِن الحَوْقِ والقُرَّةِ فقلبت الواو الأُولى ياءً مِنْ أَجلِ الياءِ التي وكانَ الأَصلُ (حَيْرِوٌ وَقَيْرِوٌ)؛ لأنه مِن الحَوْقِ والقُرَّةِ فقلبت الواو الأُولى ياءً مِنْ أَجلِ الياءِ التي وكانَ الأَصلُ (حَيْرِوٌ وَالْعُرَّةِ وَلَلْهُ فَعَلَمُ مِنْ تصغيرِ (أَحْوَى) حَبنَ قلتَ أَحَيْ كيا عَلَى المَاتِ فَحِدَ وَعَلَى أَنْ أَمْنَا فَعَلَمُ مِنْ تصغيرِ (أَحْوَى) حَبنَ قلتَ الْحَبْ كيا عَلَى الْمَنْ عَلَى اللهُ مِنْ تصغيرِ (أَحْوَى) حَبنَ قلتَ الْحَبْ كيا عَلَى اللهُ مِن تصغيرِ (أَحْوَى) حَبنَ قلتَ الْحَبْ كيا عَلَى التَعْنَ أَحَيْ كيا عَلَى اللهُ فَي كَالِمُ لياءً مِنْ قلتَ المَاتِ في المُنْ عَلَى المُنْ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى المَنْ عَلَى المَنْ عَلَى المَوْدِي المُنْ المُنْ المَنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المَنْ المُنْ المُنْ

قَالَ أَبُو عَثَيَانَ: نَقُولُ فِي ﴿ لَمُنْيَكُمُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِثُ الْمُخْتَوْبِاتُ وَشَوَيْتُ: فَيَّانُ وَخَيَّانُ وَشَيَّانُ تَحَدَّفُ الْيَاءَ النِي هِيَ آخَرُ اليَاءَاتِ وَلَمْ تَعَدُّ هَذَهِ الأَلْفُ أَنْ تَكُونَ كَهَاءِ التَّأْنِيثِ وَأَلْفِ النَّصِبِ فَهَكُذَا أَجَرِ هَذَا.

قَالَ: وأما قولُهُم: حَيَوانٌ فجاءً على ما لا يستعملُ ليسَ في الكلامِ فِغُلَّ يستعملُ موضعٌ عينهِ يَاءٌ ولامهُ واوَّ فلذلكَ لم يشتقوا منهُ فِعُلاَ وعلَى ذلكَ جاءَ (حَيْوةٌ) فافهمهُ.

وكانَ الحَدليلُ يقولُ: (حَيَوانٌ) قلبوا فيهِ الباءُ واراً لثلا تجتمعَ ياءانِ استثقالاً للحرفينِ مِنْ جنسٍ واحدٍ يلتِقيانِ.

قَالَ أَبُو عَيْمَانَ: وَلا أَرَى هَذَا شَيْئًا وَلَكُنَّ هَذَا كَفُولِهُمْ: فَاظَ الْمَبْتُ يَفَيْظُ فَيْظًا وَفَوْظاً وَلا يَشْتَقُونَ مِنْ فَوِظَ (فَعلاً) وكذلك: وَيلٌ وَوَيسٌ ووَيحٌ هذهِ مصادر وليسَ لهن فِعلٌ كراهةَ أَنْ يكثرَ في كلامِهم ما يستثقلونَ والإستغنائِهم بالشيءِ عَنِ الشيءِ حتى يكونَ السُنغنى عَنهُ مسقطاً وتقولُ في مثل (فَتَحُدُوةٍ) مِنْ رَمَيْتُ: رَمَيْوَةٌ وتفولُ في مثالِ (فَرُقُوةٍ) مِنْ رَمَيْتُ: رَمَيْوَةٌ وتفولُ في مثالِ (فَرُقُوةٍ) مِنْ رَمَيْتُ: رَمَيُوةٌ وعَلَى

التذكيرِ: رَمِيْهَ ۚ لأَنْكَ تقلبُ الطرفَ باءٌ كها فعلتَ (بأدّلِ وَعَرقٍ) لأَنْكَ جئتَ بالهاءِ بعدَ ما لزم الواو القلبُ والدليلُ على أنَّ الذي يُبنى على التأنيثِ لا تقلبُ فيهِ الواوُ قراءةُ الناسِ (خُطُواتِ)؛ لأنه إِنّها عَرضَ التثقيلُ في الجمعِ.

وتقولُ في مثلِ (أَحْدُوثَةِ) مِنْ قَضَيْتُ: أَقْضِيَّةٌ وفي مثلِ (فَعْلَولِ) مِنْ (طَوَيْتُ وشَوَيْتُ): طَوَوِيٌّ رَشَوَدِيٍّ كَيَا قالوا في حَيِّةِ: حَيَدِيٌّ.

وتقولُ في (فَيْمُولِ) مِنْ غَزوتُ: غَيْزُوٌّ مثلُ (مَفْعولِ) مِنْ (غزوتُ).

وتقولُ في (فَيْعُولِ) مِنْ قَويتُ: فَيُوَّ تَفلِبُ الْوَاوَ الْنِي في موضعِ الْعَيْنِ يَاءً؛ لأَنْ قَبَلُها باء ساكنةً وتقولُ في (فَيْعُولِ) من (حَبِيتُ وعَبِيتُ): حَيَوِيٌّ وعَيَوِيٌّ؛ لأنه اجتمعَ أُربعُ يَاءاتِ.

وتقولُ في (فَيْعَلِ) مِنْ (قُويتُ وطُويتُ): طَبًّا وقَبًّا هَذَا قُولُ الأَخْفَش."

قَالَ: وإِن شِئْتُ بنيتُهَا عَلَى (فَيْعِلِ) فَهِلَ رَجُهُ الكِلامِ؛ لأن (فَيْعِلاً) فَيهَا عَينَهُ واوَّ أكثرُ، فإن بنيتُه عَلَى (فَيْعِلِ) قَلْتُ: طَيِّ وفَيَّ لأَنكَ أَنْهُصِتَ بِاءً؛ لإنْهُ لا تَجْتَمِعُ ثلاثُ ياءاتٍ.

قَالَ: وتَقُولُ فِي (فَيَهِلانِ) مِنْ فِشَوَيْتُ وَطَوَيْتُ). طَيَّانٌ وشَيَّانٌ تحذفُ إحدى الياءاتِ لأَنَّهِنَ اجتمعنَ وكذلكَ إِنَّ أَردتَ (فَيْعَلانَ) قَلْتَ: طُيَّانٌ وشَيَّانٌ؛ لأنه قد اجتمعَ ثلاثُ ياءاتِ لا يجتمعُ مثلهنُ.

قَالَ: وَهَذَا فِي قُولِ مَنْ قَالَ فِي شَاوِي: شُورِيٌّ وفِي مَعَاوِيةً: مُعَيَّةٌ وَمَنْ قَالَ فِي شَاوٍ: شُويِيُّ وفِي مَعَاوِيةً: مُعَيَّةٌ وَمَنْ قَالَ فِي شَاوٍ: شُويِيُّ وَقِي أَخْلَيْهِ) مِنْ غَزَوْتُ: غِزْوِيَةٌ وَمِنْ قَوِيْتُ: وَقِي أَخْلِيةٍ) مِنْ غَزَوْتُ: غِزْوِيَةٌ وَمِنْ قَوِيْتُ: قَوِيْتُ فَى أَخَوِيَةٌ وَمِنْ خَوِيتُ فَى قَوْيَتُ وَمِنْ شَوِيْتُ فِي (فَوْعَلَةٍ) مِنْ حَيِيتُ فِى لَغَةٍ مَنْ قَالَ: (أَمَنِيُّ): حُنِيَةٌ وَمَنْ فَالَ: أَمَويُّ قَالَ: حَيَوِيةٌ.

الثاني: اجتهاعُ الياءِ والْهَمزةِ:

تقولُ في مِثالِ (اغْدَوْدَنَ) مِنْ رأيتُ: ارْأُوأَيتُ وَأَرْأُوَأَ زَيدٌ تَكُورُ الْهَمَوْةَ لأَنَّهَا عِينُ الفَعْلِ كَهَا كورت الدالَ في (اغْدَوْدَنَ)، فإن حَفِّفَتَ الهمزةَ الثانيةَ فلتُ: أَرْأُويتُ وارْأُوَى زيدٌ حذفتَ الهمزةَ وأَلقبتَ حركتُها على الواهِ. فإن خفّفت الأُولى قلت: رَوْاً وارْواْيَتُ مثلُ رَوْعَيتُ حذفت الهمزة وألفيت حركتها على الراءِ فلنا تحركتِ الفاءُ سقطتْ ألفُ الوصلِ، فإن خفّفت الهمزتينِ جميعاً صارّ: (رَوَيتُ) حذفت الهمزة الأولى وألقيت حركتها على الواوِ وسقطتْ ألفُ الوصلِ ثُمَّ حذفت الثانية وألقيت حركتها على الواوِ وسقطتْ ألفُ الوصلِ ثُمَّ حذفت الثانية وألقيت حركتها على الواوِ وتقولُ في مثالِ (عِرَضَنَةٍ) مِنْ رأيتُ: رَأيتةٌ وتقولُ في مثلِ وألقيت حركتها على الواوِ وتقولُ في مثلِ (عِرَضَنَةٍ) مِنْ رأيتُ: رَأيتةٌ وتقولُ في مثلِ (صَمَحمع) مِنْ رأيتُ: رَأيّاأً وتقولُ في مثلِ (جَعْفرٍ) مِنْ جثتُ: جَيَّاً، فإن خفّفتَ قلتَ: جَياً. الثالثُ: اجتهاءُ الواوِ والهمزةِ:

تقولُ في مثالِ (فَوصَرَةٍ) مِنْ آبَ يَوُوبُ: أَوَّبَةً أَدغَمتَ واوَ فَوْعَلَّةٍ الزائدةَ في العينِ، فإن جمعتَهُ قلتَ: أَوَائبٌ فَأَبدَلتَ مِنَ الوادِ همزةً لإجتماعِ الوادِينِ مَعَ الألفِ كما فعلتَ في (أُوائلُ) وحذفتَ إحدى الياهينِ كما حلفتَ إحدى الراهينِ مِنْ قَوَاصِرٌ ومَسَائلَ: هَذَا البابُ والبابُ الذي قبلهُ يدُلُّ عليها ما يأتي في البابِ الذي تجتمعُ فيها الهمزةُ والوارُ والياهُ ويُغني عنهما الأنه بعثهما ويزيدُ عليهما.

الرابعُ: اجتماعُ الثلاثةِ:

تقولُ في مثالِ (اطمأنً) مِنْ تَوَالْتُنَافِيةُ الطَّيْفُ وَالْآخِرَةُ حَرَفُ الْإِعْرَابِ وَلَكُنَّهُ لَمَا أَدَعْمَ النَونَ فَاللَامُ الأُولَى سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيةُ مَفْتُوحَةٌ وَالآخِرَةُ حَرَفُ الْإِعْرَابِ وَلَكُنَّهُ لَمَا أَدْعُمَ النَونَ فَي النَّونِ أَلْقَى الحَرِكَةَ عَلَى الهُمَوْقِ فَلْذَلْكَ قَلْتَ فِي هَذَهِ (أَيُّ ) أَيابِا فَأَبِذَلِتَ الوَاوَ التي هي أَلْفُ فِي النَونِ أَلْقَى الحَرِكَةُ عَلَى الهُمَوْقِ فَلْذَلْكَ قَلْتَ فِي هَذَهِ (أَيُّ ) أَيابِا فَأَبِذَلِتَ الوَاوَ التي هي أَلْفُ يَا النَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الأُولَى نَظِيرَةَ الطَاءِ والهُمَوْةُ نَظِيرَةً المِي واللَياءُ الأُولَى نَظِيرةً الطَاءِ والهُمَوْةُ نَظِيرةً المِيمِ واللَياءُ الأُولَى نَظِيرةً الطَاءِ والهُمَوْةُ نَظِيرةً المِيمِ واليَّاءُ الأُولَى نَظِيرةً الطَاءِ والهُمَوْةُ نَظِيرةً المِيمِ واليَّاءُ الأُولَى نَظِيرةً الطَاءِ والهُمَوْةُ نَظِيرةً المِيمُ واليَّاءُ الأُولَى نَظِيرةً الطَاءِ والهُمَوْةُ نَظِيرةً اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى أَصِلِهُا لَمْ تُلْقَى عَلَيْهَا حَرِكَةُ مَا بُعَدَاهَا وَلا مُ الإِمْ الْحَرابِ قَدَانَقُلِمِثُ أَلِيّاءً اللهُ الل

وتقولُ في مثالِ (إِصْبَعِ) مِنْ وَأَيتُ: إِيأَيُّ، كَانَ الأَصلُ (أَوْأَيُّ) فقلبتِ الواوُ ياءً لسكونها وإنكسارِ ما قبلَها وقُلِبتِ الياءُ التي هي اللامُ أَلفاً وتقولُها من أويتُ: أيَّا وكانَ الأصلُ: إِوْآيَّ فَقلبتِ الياءُ التي هي اللامُ أَلفاً لإنْفِتاحِ ما قبلَها ولكنَّكَ لو قلتَ في مثلِ (إِصْبَعِ) من وَدَدْتُ فَقلبتِ الياءُ التي هي اللامُ أَلفاً لإنْفِتاحِ ما قبلَها ولكنَّكَ لو قلتَ في مثلِ (إِصْبَعِ) من وَدَدْتُ لكانَ: إِوَدَّ وَكَانَ الأَمْ أَلفاً لإنْفِتاحِ أَن تُبدلَ الواوَ ياءٌ لكسرهِ ما قبلَها ووَجبُ أَنْ تدخمَ لكانَ: إِوَدَّ وَكَانَ الأَصلُ: إِوْدَدُ فلزمكَ أَن تُبدلَ الواوَ ياءٌ لكسرهِ ما قبلَها ووَجبُ أَنْ تدخمَ الدالَ في الدالِ على ما قبلَها فليًا تحوكتُ رددهَا الدالَ في الدالِ قليًا أَدغَمتَ احتجتَ إِلَى أَن تُلقِيَ حوكةَ الدالِ على ما قبلَها فليًا تحوكتُ رددهَا

إِلَى الأَصلِ وهوَ الراوُ فقلتَ: إِرَدُّ والَذي كانَ أُوجبَ قَلبَ الوادِ ياءٌ أَنَّهَا ساكنةٌ وقبلَها كسرةٌ فلمَّا تحركتْ زائتِ العلةُ.

قَالَ المَازِينِ: ويمثُّلُ ذلكَ: إِوَزُّةً.

وتقولٌ في مِثْلِ (أَبُلَمٍ) مِنْ وَأَيتُ: أَوْهِ وَكَانَ بِنِعِي أَنْ يَكُونَ: أَوْأَيَّ وَلَكُنْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لَاماً وقبلَها ضَمةٌ ومنَى وفعتْ كذاكَ قُلِبْتْ يَاءٌ كَمَا قالُوا: أَدُّلٍ وعَرْقِ وأصلهُ: أَذْلُو وعَرْقُ وَتَقُولُ فِيها مِن أُويتُ: أَوْ وَكَانَ الأَصلُ: أَوْوُيٌّ فأبدِلَتِ الهَمزةُ الثانيةُ واواً لأَنْهَا ساكنةٌ وقبلَها همزةٌ مضمومةٌ ثُمَ تدغمُها في الواو الني بعدَها وهي عينُ (أُويتُ) وتبدلُ مِن الضمةِ كسرةُ لتَنْبُتَ المِاءُ وهوَ موضعٌ لا نكونُ فِيهِ واوٌ قبلَها ضعةٌ إِلاَ قُلبَتْ كُها قد بُيْنَ فِي مواضعَ.

وتقول في مثالِ (أجردٍ) مِنْ وَأَيْتُ: إِياهِ وَكَانَ الأَصِلُ: إِوْلِيَّ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءٌ لإنكسارِ مَا قبلَها وتقولُ فيها مِنْ أُوبِتُ: إِيَّ وَكَانَ الأَصِلُ إِنْوِيَّ فَأَدَغَمَتُ الْوَاوَ في الياهِ فصارتْ (إِيِّيُ) فاجتمعَ ثَلاثُ ياءاتِ كَمَا اجتمعَ في تعيشي (أَحْوَى) فَحُذِفَتْ مِنها الباءُ التي هي طَرَفٌ، فإن خفّفت مثال (أجردٍ) مِنْ وأَيْتُ فَلَتَ: إِنِ قُثْرَةُ الْوَاوَ إِلَى الأَصلِ وثُلقي عليها حركة الهمزةِ وتُحذِفُ الممزة كها تفعلُ ذلكَ إِنَا خَفَّتُ المُتَوَة وَتَبَلّها تَتَاكُنَ عِمَا تُلْعَى عليهِ الحركة .

وتقول في مثلِ (إِوَزَّةٍ) مِنْ وَأَيْتُ: إِينَاءٌ ومثلها مِنْ أَوَيْتُ: إِيَّاةٌ لأَنَّ (إِوَزَّةَ): إِفَعْلَةٌ والدليل. على ذلك قولهم: وَزَّةٌ ولو بنيتَ مِثالَ (هِرَمْلَةٍ). مِنْ وأَيثُ قلتَ: وَأَيَّةٌ ومِنْ أُويثُ: إِوَيَّةٌ.

ونقولُ في مثالِ (قَوْضَرَّةٍ) مِنْ أُوبِتُ: أُوَيَّةً؛ لأن العبنَ واوَّ فلو جمعتَها كها تجمعُ (قواصرَ) لقلتَ: أَوَايا وكانَ الأَصلُ: أَوَادٍ فصارتَ كأَوَاتلِ ثُمَّ غُيِرَّتُ لأَنّها عرضتَ في جَمعِ ولأنها معتلةً وقد مضى تفسيرُ هذا ولو هوضتَ قلتَ (أوّاويُّ) فَلَم تهمنز ولم تُغيرُ كيّا لم تهمنز طَوَاويسَ ومَا أَشبهها ولو بنيتها مِنْ وأَيتُ لقلتَ: أَوْأَيَّةً؛ لأنه اجتمع في أولِه واوانِ وكانَ الأصلُ (وَوْأَيَّةً) فهمزتَ الأُولى، فإن جمعتُ قلتَ: أوَادٍ؛ لأن الهمزةَ لم تعرض في جمعٍ ولوَ عوضتَ قلتَ أَوَاني.

وتقولُ في مِثَالِ (عنكبوتٍ) من أَرَيْتُ: أَيَّوْتٌ وكانَ الأصلُ أَوْيَبُوتٌ فَأَبدلتَ الواوَ الأُولى للياءِ التي بعدَها وحذفتَ الياءَ التي أبدلتَها أَلفاً لالتفاء الساكنينِ يعني: الباءَ الأخيرةَ لأَكُما متحركةً قبلَها فتحةً فقُلِبتْ أَلفاً والوارُ التي بعدَها ساكنةٌ فسقطتْ لالتقاء الساكنينِ وتقولُ فيها مِنْ وَأَيتُ: وَأَيْوْتٌ والعلةُ في الحذفِ واحدةٌ.

ولو جَمعتَهُ من وأيتُ لقلتَ: وَأَايٌ ولا تهمزُ؛ لأنه ملحقٌ ولم يَعرضْ لَهُ ما يهمزُ مِنْ أَجلِهِ. ولو جمعَتُه من أويتُ لقلتَ: أوَايا وكانَ الأَصلُ (أوادِيٌّ) فوجبَ الهمزُ من حيثُ وجبَ في (أوّائلَ).

فصارتْ (أُوايُّ) فعرضتِ الهمزءُ في جَمعٍ فقلتَ: أَوَاياً ولو عوضتَ لقلتَ أَوَاييُّ كَمَا . قلتَ: طَوَاويسُ وَعَواويرُ فلم تَهمزُ.

وتقولُ في مثالِ (اغْدَوْدَنَ) مِنْ وَأَيتُ: آيَاوَاْي كَيَا تقولُ فيها من وَعَيْتُ: آيْموعي فتكررُ الهمزة لأنّها عينُ الفعلِ كيا كررت الدالَ في (اغدودنَ)، فإن خفّفت الهمزة الثانية قلت: إياًويَّ الفيتَ حركتها على الواوِ فحركت الواوَ وحلفت الهمزة التي هي عينُ الفعلِ الأولى على قلت: أوأيٌ وكانَ الأصلُ (وَوْأَيٌ) لأنّكَ أَلِفَيْتُ جَرِكة الهمزة التي هي عينُ الفعلِ الأولى على الفاءِ وكانتُ واوا في الأصلُ فانقلبتُ يلةً لكمرةِ أَلْفِ الوصلِ فحدقت الف الوصلِ لتحريكِ ما بعدها فرجعت واواً وبعدها الواقِ الزائدة فهمزت موضِع الفاءِ ليلا تجتمع واوان في أولِ ما بعدها فرجعت واواً وبعدها الواقِ الزائدة فهمزت موضِع الفاءِ ليلا تجتمع واوان في أولِ كلمةِ، فإن خففتها جيماً قلتَ: أُويُّ والعلةُ واحدةٌ وتقولُ فيها مِنْ أويتُ: إيْوَوِي؛ لأن كلمةِ، فإن خففتها جيماً قلتَ: أُويُّ والعلةُ واواتِ كيا كانَ ذَلكَ في (اقُووَلَ) وَمَنْ رأى الزائدة في الواوِ التي بعدَها فتصبرُ فيها ثَلاثُ واواتِ كيا كانَ ذَلكَ في (اقُووَلَ) وَمَنْ رأى النائِرَ في أولِ النائِرَ في أولِ ومن أويتُ؛ أويًا.

## بَابُ ما ذكرهُ الأخفشُ مِنَ المسائلِ على مِثالِ مَرمَريسَ

قَالَ أَبُو بَكُرَ: وإنَّهَا أَفَرِدَتُ هَذَا البَابَ؛ لأنه مُخَالَف لِمَا مَضَى مِنَ المَسَائلِ لا شكلَ لَهُ وُجِيعُ ما مضَى عِنَّا فَيهِ تَكْرِيرٌ فَإِنَّهَا هُوَ تُكْرِيرُ عَبَنَ نَحْوَ: (افْعُوعَلَ) أَو تَكْرِيرُ لامٍ نَحْو: (فَعُلْلَ) أَو تَكْرِيرُ هَينِ ولام نَحْو: (فَعَلْعَلَ).

ومَوْمَرِيسُ وَزَنْهَا (فَعُفَعِيلٌ) فقد كرَّرتَ الفاءَ والعينَ وإنها استدلوا على ذلكَ بأنّها مشتقةٌ مِنَ المَراسةِ.

قَالَ: إذا بنيتَ مثالَ مَرْمَرِيْسِ مِنْ وادٍ قلتَ: أَوَّيِيٍّ واوانِ وثلاثُ ياءاتٍ وكانَ الأَصلُ أَنْ بكونَ الأَولُ ثلاثَ واواتٍ فهمزتَ الأُولَى؛ لأنه إِذَا اجتمعَ في أولِ الكلمةِ واوانِ هُمزَتِ الأُولى.

وقال: تقولُ في منالَ (مَرْمَرِيسٍ) مِنَ ﴿ الْفَيْقِي وَالْوَيْحِ). وَلَئِيلٌ وَوَيْسَخَ أَرْبِعُ يَاءَاتِ بِينَ الوَاوِ وَالحَاءِ فَمَنْ كَافَّ مِنْ قُولِهِ جِمْ إِينَ ثَلاثِ يَاءَاتِ في هذهِ الصفةِ جَمّ بِينَ هذهِ الأربع ياءاتِ للان الياء الرّابعة لا يجتسبُ بها لائما مثلُ ياء (مُهَيِّيمٌ)، وإذا كانتُ ملةً حكذا لم يحتسبُ بها ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ في قَوَّامٍ (قُرييمٌ) لمَّ يكن تنقيلُ كها تنقلُ في (أحيُّ) ومَنْ حذف حلف واحلةً لئلا يجتمعَ ثلاثُ ياءاتِ يكنَّ مثلَ ياءاتِ (شُوَييُّ) تصغيرُ (الشَّاوِي) فإذَا قلتَ: مَرْمريسٌ مِنْ يَومٍ قلتَ: يَيَوْيَم وكانَ الأصلُ: يَوْيَوِيمٌ فقلبتُ الواوُ للياءِ التي بعدَها واجتمعتُ ثلاثُ ياءاتِ لأنَّهِنَ مثلُ النَّسِ إلى (طَيءٍ) إذا قلتَ: طَيِّ ولَو أردتَ مثلَ (مَرْمريسٍ) مِنْ أَتِيتُ قلتَ: أَتَأَنَّ، فإن خَفَّفتَ الهمزةَ قلتَ: أَتَتِيَّ ومِنْ أَبْتُ: أَوْاوِيبٌ، فإن خَفَّفتَ الهمزةَ قلتَ: أَتَتِيَّ ومِنْ أَبْتُ: أَوْاوِيبٌ، فإن

وحُكيَ عَنِ الحَليلِ أَنَّهُ كَانَ يَصَغَرَ (أَأَأَةً). أُوثَةٌ قَالَ: وتأسيسُ بنائِها مِنْ تألفِ واوِ بينَ همزتينِ فلو قلتَ: ألا أوِ كها تقولُ مِنَ النومِ مَنَاْمَةٌ علَى تقديرِ (مَفْعَلَةٍ) لقلتَ: أرضُ مَأَأَةٌ ولو اشتق منهُ (مَفْعُولُ) لقلتَ: مَوُوءٌ مثلُ (مَعُوعٍ). وتقولُ في مِثَالِ: (مَرْمَريسٍ) مِنَ أُولِ: أُوَيِيلٌ فَتَقَلَبُ الوَاوَ الآخوةَ بَاءَ أَقْرِبِينَّ إِلَى العَلَةِ وجهمزُ الأُونَى لإجتماعِ واوينِ في أُولِ كَلَمَةٍ وَكَانَ أَصِلُها (وَوَّدِيلٌ) أَربِعُ وَاوَاتِ الثَّانِيةُ منهنَّ مَدَّخَمَةٌ فِي الثَّالِثَةِ وَمَنَ أَجَازَ جَمَعُ ثَلَاثِ وَاوَاتٍ فَقَالَ فِي (افْتَوَعَلٍ) مِنْ قَلَتُ: اقُوّولَ قَالَ فِي هَذَا: أُوّويِلٌ.

قَالَ الأَخْفَشُ: وهذَا عندي ضَعيف.

وقالَ: وتفول في مثلِ (قَصْعَةِ) مِنَ الواوِ وَيَّذُّ؛ لأنه لا تجتمعُ ثلاثُ واواتٍ وكانَ أَصلُها (وَوَّةً)، وإن شئتَ قلتَ: أَوَّةً فنجعلتَ الأُولى همزةً وكُلِّ مذهبٌ.

قَالَ: إِلاَّ أَنَّ الأُولَى أَقُواهُما؛ لأن موضعَ العينِ إِنْ كَانَ يَاءٌ فَلاَ بُدُّ مِنَ (وَيَّةٍ) إِلاَ أَنَّ النحويين لا يجعلونَ الأَلفَ التي في (واوٍ) إلاَّ واراً.

قَالَ: ومَا أَعَلَمُهُ إِلاَّ أَبِعَدَ الوجِهِينِ رَهُم يَصِغُرُونَ (وَاوَأَ) أُويَّةً.

قَالَ: وإِنَّهَا جَازَ أَنْ أَبِنَيَ مِنْ وَاوِ اسْهَلَالْانَ الْوَافِرَ اسْمٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ أَبِنِي مِنها فِعْلاً وَذَكْرَ بعدَ هذَا كَبِفَ يُبِنِي مِنَ التّامُّ مثلُ المنقوم والمُولِينِينِ

قَالَ أَبُو بَكُر: وهَذَا لَا يَجُوزُ عَنَا وَكُوْمِ لِمُولِيرٍ فَعَالِمُ لِلْمُؤْلِيلِ فَعَالِمُ لِللَّهِ اللّ قالَ.

قَالَ: ويُبنى من رَأَيتُ مثلُ (شَاةٍ) رَاةٌ قَالَ: ومثلُها مِنَ القولِ: قَاةٌ ومِنَ البيعَ: بَاةٌ وضعَّفهُ مع ذلكَ. بَابٌ: مِنْ مسائلِ الجَمع

تقولُ في (فَيْمُول) مِنْ بِعثُ: بَيُّوعٌ فإذا جمعتهُ قلتَ: بَبَايَعِعُ فلا مهمزُ لأَلَّهَا لِمَّا بِمدتُ مِنْ الطوفِ قويتُ فَلَم نهمزُ، وإذا جمعتُ (فَوْعَلاً) مِنْ (قُلْتُ) هَمَزَتَ فقلتَ: قَوَائِلٌ وتهمزُ فَوَاعلَ مِنْ (عَوْرتُ وَصَيْدتُ) وكذلكَ إذا جمعت (سَيْدَاً وَعَيَلاً)، وذلك قولَكَ: سَيَائدُ وعَيَائلُ وميائتُ جِمعُ (مَيَّتِ) على التكسيرِ شبهوهُ (بأوائِل).

قَالَ المَازَنِ: وهمَالتُ الأَصعمي هن عَيِّلٍ: كيفَ تكسرهُ العربُ فَقَالَ: هَيَائلُ بيمزونَ كيا يهمزونَ في الواوينِ يَعني في أَوَّلٍ.

ُ وأَمَّا (ضَيْوَدُّ وضَيَاون) فلم يهمزوا لأكبا صحتُ في الواحدِ فجاءتُ على الأَصلِ وقولُ الشَّاعرِ\*\*:

رتحمل العَيْنَينِ بَالْعَبْنِيرِ وَالْعِيْنِيرِ وَالْعِيْنِ

إِنَّا تَرَكَ الْمَمَرَا لَأَنه أَرَادَ: العَوَايِرَ وِلْكَايُّمُ إِبِينَاجُ فَكُولُونَ الْبِاءَ وَتَرَكَ الواق على خَالِهَا. قال الاخفشُ: فإذَا جمعت (لَمُقِلُ البَحْرَ خَتِي وَرَمَيٌ وَأَنْتَ تَرِيدُ مثلُ: مَعَدُّ قُلْتَ: هَبَايِّي وَرَمَايٌ تَهْرِيهِ عِمرى ما لَيسَ من بِنَاكِ البَائِرِ الْكَايِرِ وَمُعَدُّ تَقُولُ: طِيارٌ ومَعَاد تَدَحَهُ على إدخامِه ولا تَظَهْرُ التَضْعَيْفَ وقَد كَانَ الأَصَلُ التَضْعَيْفُ؛ لأَنه مَلْحَقٌ وَلَكُنَّ الْعَرِبَ لمَا وجدتِ الواحدَ مَدَغَياً أَجِرَتُ الجَمعَ على ذَلْكَ.

قَالَ: وليسَ هُوَ بِالقِياسِ وكللكَ (فَعَلُّ) نحو: غَزَوٌّ تقولُ: غَزَاوٌ إذا جعتُها.

قال: وإذا جمعت (فَعْلَلُ) من غَزَوْتُ وَرَمْيتُ وهو غَزْوَاً وَرَمْيَاً قَلْت: غَزَادٍ وَرَمَّايٍ ولم عَهمزُ لأَكْهَا مِنَ الأصلِ،

خرك أن تقاربت أباً حسسري وأن رأيت الدعر ذا السنوائر حتى عظامي وأراه ثاخسسري وكاحلاً حيثي بالعسسسواود.

<sup>(</sup>١) من شعر جندل الطهوي، والأبيات كاملة:

قالَ: فإن أردت فعاليلَ قلتَ: رَمَائِيٌّ فهمزتَ لَا اجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ قبلَهُنَّ أَلفٌ والأَلفُ شبةُ الياءاتِ قشبُهوا ذلكَ بالنَسبِ إلى (رايةٍ).

تقولُ: رَائِيٌّ وَقَالَ بَعَضُهُم: رَاوِيٌّ فَأَبِدُلُمَا وَاواً فَلَهُذَا يَقُولُ فِي (فَعَالِيلَ) مِنْ رَمَيتُ: رَمَاوِيُّ وَمَنْ قَالَ: أَمَيِّ قَالَ: رَمَايِيٌّ فَلَم يُغَيْرُ وَثَرِكُهِنَ يَاءَاتٍ وَكَذَلِكَ (فَعَالِيلُ) مِنْ (حَبِيتُ) ومَفَاعِيلُ تَحَذَفُ أَو تَبِدُلُ وَاواً لِأَنْهُم قَدْ كُرِهُوا جَمْعَ يَاءِينِ فِي نَحْوِ (أَثَافِ) حَتَى خَفَقُوهَا وخَفَفَ بَعْضُهُم: أَغَانِ وأَضَاحِي وَمِعْطَاء وَمَعَاطِي.

قالَ: ولو قالَ قائلٌ: أحذفُ هذَا في الجمعِ إذا رأيتُهم قَد حذفوًا إحدى الياءين في (مَعَاطٍ) و(أثافٍ) ذَهَب مذهباً وما غُيرٌ مِنَ الجَمعِ كثيرٌ نحو: مَعَاياً وَمَكُولٍ وَمَكَاكِيُّ.

قَالَ: (وَقَعَالِيلُ) مِنْ غَزُوتُ: غَزَاوِي لا تغيُّرهُ؛ لأنه لم يجتمع فيهنَّ ثلاثُ ياءاتٍ.



يَابُ الإِدغام"

قَالَ أَبُو بِكُو: أَصِلُ حَرُوفِ العَرِبِيةِ تَسَعَةٌ وَعَشَرُونَ حَرِفاً الْهَمَزَةُ الْأَلْفُ الْهَاءُ العَينُ الحَاءُ الغِينُ الحَاءُ القافُ الكافُ الضادُ الجِيمُ الشينُ الدِاءُ اللامُ الراءُ النونُ الطاءُ الدالُ الناءُ الصادُ الزايُ السينُ الظاءُ الذالُ الثاءُ الفاءُ الباءُ الميمُ الوائرُ.

وتكونُ خسةً وثلاثينَ. حرفاً مستحسنة النونُ الحفيفةُ وهمزةً بينَ بينَ والأَلفُ المَالةُ والشينُ كالجيمِ والصادُ كالزاي وأَلفُ التفخيمِ ويكونُ اثنين وأربعينَ حرفاً بحروفٍ غير مستحسنةٍ.

عَارِجُ المروفِ سنةَ عَلَرٌ:

فللحق ثلاثةٌ فأقصاها غرجاً: الهمزةُ والحاءُ والألفُ.

والأوسطُ: العينُ والحاءُ.

والأدنى مِنَ الغم: الغينُ والحَاءُ. الرابع: أقصى اللسانِ وما فوقَهُ مِنَ المَسَانِ القالِ

الخامس: أسفل مِنْ موضع القَالِجَةِ مِنْ العَالِجَةِ الكَافُ.

السادس: وسطُّ اللسانِ بينَّهُ ويينَ وسطِ الْحَنَكِ: الجيمُ والشينُ والياءُ.

السابع: مِنْ بين أولِ حافةِ اللسانِ وما يليها مِنَ الأَصْرَاسِ: الصَّادُ.

الثامن: مِنْ بينِ أولِ حافةِ اللسانِ مِنْ أدناها إلى منتهى طرفِ اللسانِ ما بينهما وبينَ ما يليها من الحنكِ الأعلى مما فُويق الضاحكِ والنابِ والرباعيةِ والثنيةِ: مخرجُ اللامِ.

التاسعُ: النونُ وهيَ من طرف اللسانِ بينةُ وبينَ ما فُويقِ الثنايا.

العاشر: وَمِنَ مُحْرِجِ النَّوٰنِ غيرِ أَنَّهُ أَدْخَلَ في ظهر اللَّمَانِ قليلاً لإنحرافه إلى اللامِ: عَمْرُجُ الراءِ.

<sup>(</sup>١) قال الجرجان: الإدغام في اللغة: إدخال الذي • في الشي • ، يقال: أدغمت الثباب في الوعاء، إذا أدخلتها؟ وفي الصناعة: إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول: مدغياً، والثاني: مدغياً فيه. وقيل: هو إلياث الحرف في غرجه مقدار إلباث الحرفين، لحو: مد، وعد.

الحادي عشر: ومما بينَ طوفِ اللسانِ وأصول الثنايا: غرجُ الطاءِ والدالِ والتاءِ. الثاني عَشَر: مِمَّا بينَ اللسانِ وفُويق الثنايا الشّغلي: غرج الزاي والسينِ والصادِ. الثالث عشر: مِمَّا بينَ اللسانِ وفُويق الثنايا الشّغلي: غرجُ الظاءِ والثاءِ والذالِ. الثالث عشر: مِمَّا بينَ طوفِ اللسانِ وأطوافِ الثنايا: غرجُ الظاءِ والثاءِ والذالِ. الرابع عشر: ومِنْ باطنِ الشّفةِ السغلي وأطوافِ الثنايا العليا: غرجُ الغاءِ.

الخامس عَشَر: وبما بينَ الشفتينِ: الباءُ والميمُ والواوُ.

السادس علَر: ومِنَ الخياشيم غرجُ النونِ الخفيفةِ.

أَصنافُ هذهِ الحروفِ أَحدُ عَشَر صنفاً:

المجهورةُ والمهموسةُ والشديدةُ والرخوةُ والمنحرفُ والشديدُ الذي يخرجُ معهُ الصوتُ والمكررةُ واللينةُ والهاوى والمعليقةُ والمنفتحةُ.

الأول: المجهورةُ:

وهيُ تسعةً عَشَرَ حرفاً: الهمزةُ والإلفُ والعبلُ والغينُ والقافُ والجيمُ والباءُ والضادُ واللامُ والزايُ والراءُ والطاءُ والدالُ والمنونُ والظاءُ والذالُ والباءُ والميمُ والواوُ.

فالمجهورةُ كُلُّ حرفِ أَسْبِعَ الإعتبادُ في مُوضَعَةِ وَشُنِعَ النَفْسُ أَنَّ يَجْرِيَ مَعَةً حَتَى يَنْقَضِي الإعتبادُ يجري الصوتُ إِلاَّ أَنَّ التونَ والمبتمّ قد يعتمدُ لهما في الفمِ والحيّاشيمِ فتصيرُ فيهما عُنْهُ والدليلُ على ذلكَ أَنْكَ لو أمسكتَ بأَنفِكَ ثُمَّ تكلمتَ بهما رَأَيْتَ ذلكَ قد أَخلَّ بهما.

الثان: المهموسةُ:

وهيّ عشَرةُ أحرفِ: الهاءُ والحاءُ والخاءُ والكافُ والسينُ والشينُ والناءُ والصادُ والثاءُ والقاءُ.

وهوَ حرفٌ أَضْعَفُ الإعتبادِ في موضعهِ حتَّى جَرى معهُ النفسُ وأَنتَ تعرفُ ذلكَ إِذا اعتبرتَ فرردتَ الحرفَ مع جَري النفسِ رَلُو أردتَ ذلكَ في المجهورةِ لم تقدرُ عليهِ.

الثالثُ: الشديدُ مِنَ الحروفِ:

هُوَ الذي يمنعُ الصوتَ أَنْ يجريَ فيهِ وهيَ ثيانيةُ أحرفٍ: الهمرَةُ والقافُ والكافُ والجيمُ والطاءُ والناءُ والباءُ والدالُ فلو أردتَ مَدَّ صوبِّكَ بالحرفِ الشديدِ لَمَ يَجْرِ لكَ، وذلك أَنْكَ لو قلتَ: أَلحَجَ لَمْ يَجْرِ لْكَ مَد الصوتِ بالجيم.

الرابعُ: الحروفُ الرَّحُوةُ:

الهَاءُ والحَاءُ والغينُ والحَاءُ والشينُ والصادُ والضادُ والزايُّ والسينُ والظاءُ والثاءُ والذالُ والفاءُ، وذلك أَنَّكَ إذا قلتَ: الطَّسُ وانْقَض وأَشباهُ ذلكَ أَجريتَ فيهِ الصوتَ إِنْ شتتَ أَما (العينُ) فينَ الرَّخُوةِ والشديدةِ تصلُ إِلَى الترديدِ فيها لشبهِها بالحاءِ.

الخامسُ: الحرفُ المنحرفُ:

وَهُوَ حَرِفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَوتُ لِأَنْجُرَافِ اللّسَانِ مَع الصَوتِ وَلَمْ يَعْتَرَضَ عَلَى الصَوتِ كَاعْتَرَاضِ الشَدَيدةِ وَهُوَ اللّامُ وَإِنْ شَشْتَ عَدَةً فَيهِ الصَوتَ ولِيسَ كَالرَّحُوةِ اللّانَ طَرفَ اللّهُ عَنْ مُوضَعِهِ إِنْهُ عَنْ مُوضَعِ اللّهِ وَلَكُنْ مِنْ نَاحِيتِي مُسْتَدِقٌ اللّه اللهِ أُولِينَ ذَلَكَ.

السادسُ: الشديدُ الذي يخرجُ معهُ الصوتُ:

لأنَّ ذلكَ الصوت غنَّةً مِنَ الأَنفِ فإنَّما تخرجهُ مِنْ أَنفِكَ واللسانُ لازمٌ لموضعِ الحرفِ لأنَّكَ لو أمسكتَ بأَنفِكَ لم يجرِ معهُ صوتٌ وهوَ النونُ والميمُ.

السابعُ: المكررُ:

وهوَ حرفٌ شديدٌ جرى فيهِ الصوتُ لتكريرهِ وإنحرافهِ إلى اللامِ فَتَجافَى للصوتِ كالرُّخوةِ ولَوْ لَمُ يكررُ لَمُ يجرِ الصوتُ فيهِ وهو الراءُ.

الثامنُ: اللبنةُ:

الواوُ والباءُ؛ لأن عُرجَهما يتسعُ لهواءِ الصوتِ أَشدُّ مِنَ اتساعِ غيرهِما.

التاسعُ: الهاوي:

حرفٌ اتسع لهواءِ الصوتِ غرجُهُ أَشدٌ مِن اتساعِ غرجِ الياءِ والواوِ لأَنْكَ قَدْ تضمُّ شَفَتيكَ في الواوِ وترفعُ لِسَائكَ في الياءِ فِبَلَ الحَنَكِ وهيَ الألفُ وهذِه الثلاثةُ أخفى الحروفِ لإنساعِ غرجِها وأخفاهُنَّ وأوسعهنَّ غرجاً الألفُ ثُمَّ الياءُ ثُمَّ الواوُ.

العاشرُ: المطبقةُ:

هيّ أربعةٌ: الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ.

الحادي عَشَر: المُّنفتحةُ:

وهَوَ كُلُّ مَا سِوى المطبقةِ مِنَ الحروفِ لأنَّكَ لا تُطبقُ لشيءَ منهنَّ لسانَكَ ترفعهُ إلى الحَنكِ وهذهِ الأربعةُ الأحرفُ إذَا وضعتَ لِسَانَكَ في مواضعهن انطبق نسائُكَ من مواضعهنَّ إلى ما تحاذى الحَنَكَ الأعلى مِنَ اللسانِ ترقعهُ إلى الجَنْكِ فإذًا وضعتَ لِسَانَكَ فالصوتُ محصورٌ فيها بينَ اللسانِ والحَنكِ إلى موضع الحروفِ

وأمَّا الدالُ والزايُ ونحوهما فإنَّما ينحصرُ الصّوتُ إذا وضعتَ لِسَانَكَ في مواضعهِن ولولا الإطباقُ لصارتِ الطاءُ دالا والصّادُ سَبَناً والنَّظَاءُ دَالاً و لخرجتِ الضادُ مِنَ الكلامِ؛ لأنه ليس شيءٌ من موضعِها وغيرُها.

### ذِكرُ الإِدغامِ

وَهُو وصلُكَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مثلهِ مِنْ موضعهِ مِنْ غيرِ حركةٍ تفصلُ بينَهما ولا وقف فيصيرانِ بتداخلِهما كحرفِ واحدِ ترفعُ اللسانَ عَنهما رفعةً واحدةً ويشتدُّ الحرفُ ألاّ ترى أنَّ كُلُّ حرفِ شديدِ يقومُ في العُروضِ والوزنِ مُقامَ حرفينِ الأولُ مِنْهُما ساكنٌ.

والإِدغامُ في الكلامِ يجيءٌ علَى نوعينِ:

أَحدهما: إدغامُ حرفٍ في حرفٍ يتكررُ.

والآخرُ: إدغامُ حربٍ في جوفٍ يقاربُه.

## النوع الأولُ:

إدفامُ الحرفينِ اللذينِ تضعُ لسانكَ لهم موضعاً واحداً لا يزولُ هنهُ، وذلك يجيءُ على ضربينِ: أحدهما: أنْ يجتمعُ الحرفانِ في كلمة واحدُّ وَاللَّاحَرُ: أنْ يكونا من كلمتينِ.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِن ذَلِكَ فِي الفعلِ الثَّلْمَيْنِ اللَّبِي لِلْهِ فَلِهِ فَجَمِيعَةُ مَدَّفَمٌ مَتَى التقى حرفانٍ مِنْ مُوضِعٍ واحدٍ متحركينِ حَلَمِقَتِينَ لَكَامِيكِتُونِ أَجِمَهُ أَيْحِدُهُمَا فِي الآخرِ، وذَلك نحو: فَرَّ وشُرَّ والأَصلُ: فَرَرَ وَشُرِرَ.

فَفَرٌّ نظيرٌ (قَامَ) أُصلَّتِ الْعِينُ فِي ذَا كِيا أُصلَّتْ فِي ذَا.

وَشُرِّ: نَظِيرٌ (قِيلَ) في أَصلِها أَلاَ ترى أَنَّ بعضَهم يقولُ: قُوْلَ ويُّوعَ كيَّا أَنَّ منهم مَنْ يقولُ: رِدَّ مثلُ (قِيلَ)، وأَمَا مُذَّ وفِرٌ في الأمرِ فَقَد ذكرناهُ في حَدَّ الوقف والابتداء وكذلكَ ما جاءً من الأسهاء على وزنِ الأقعال المدغمةِ أُعِلَّ وأُدغِمَ؛ لأن الإدغامُ اعلالُ إلاَّ (فَعَلُ) مثلُ (طَلَلْمِ وشَرَرٍ)، فإن كانَ المضاعفُ على مِثَالِ (فَقُلْمٍ) و(فَعِلٍ) لَمْ يَفْعُ إلاَّ مَدْعَهُ، وذلك رَجلُ ضَفُّ الحَالِ هُوَ (فَعِلٌ).

والدليلُ على ذلكَ قولُهُم الضفَفُ في المصدرِ فهذا نظيرُهُ من غيرِ الْمُضَاعِفِ: الحَلَّـرُ وَرَجَلُ حَلِـرٌ وقَد جاءَ حرفٌ منهُ على أصلهِ كما قَالُوا (الحَوْنَةُ والحَوْكَةُ) على أصولِهما قالُوا: فَوْمٌ ضَغَفُو الحَالِ فَشَدَّ هَذا كما شَدَّ غيرهُ. (وَفَعُلُّ) لَمْ يَسْمَعُ مَنهُ شِيءٌ جَاءَ عَلَ أَصْلِه، وإِن كَانَ المَضَاعَفُ (فَعُلاً) أَو (فِعُلاً) أَو فُعُلاً يمَا لا يكونُ مثالَّه فِعُلاً فَهُوَ عَلَى الأَصْلِ نَحْو: (خُوَرٌ وَمَوِرٌ) وحُضُضٍ وضُضَّ فَأَمَّا فُوهُم: قَصَصَّ وقَصَّ وَقُصَّ وَهُم يَعْنُونَ المُصَدَرَ فَإِنَّهَا ثَمَا اصْهَانِ: أَحَدَّهُمَا مُحَوَّلُكُ الْعَيْنِ وَالْآخِرُ صَاكَنُ الْعَيْنِ.

فيجاءا على أُصولِمها ومثلُه مِنْ غيرِ المضاعفِ: مَعَزَّ ومَعْزٌ وشَمَعٌ وشَمْعٌ وشَعَرٌ وشَغُرٌ وهَذَا كثيرٌ ولَيْسَ أَنَّ (قَصَّا) مسكنٌ مِنْ (قَصَصِي) ولكن كُل واحدٌ منهيا أَصلٌ، وأما قَولُ الشاعرِ:

حَاجَكَ مِنْ أَرُوَى كَمنَهـــاضِ الفَلَكُ

فَإِنَّهَا احْتَاجَ إِلَى تَحْرِيكِهِ فَبِنَاهُ عَلَى (فَعَلِ) كَمَا قَالَ:

وإنَّهَا هُوَ هِشْتُي فاحتاجَ فبناءٌ على (فَعَلِ).

قال المازلي: وزعمَ الأصمعي قَالَ عَنْائِكُ أَعرابِياً ونحن بالموضعِ الذي ذكرَهُ وزهيرُ حيثُ يقولُ:

فهلَهُ مثلُ فَكَكِ فإذا أَلْحَتَ هذه الأشياءَ التي ذكرتَ الألِفَ والنونَ في آخرها، فإن الحُليلُ وسيبويهِ والمازنِّ يدعونَ الصدرَ علَى ما كانَ عليهِ قبلَ أَنْ يلحق، وذلك نحو: ردّدَانِ، وإن أردتَ (قَمُلانٌ) أو (فَمِلانٌ) أدغمتَ فقلتَ: (رَدَّانٌ) فيهها ركانَ أبو الحسن الأخفش يظهرُ فيقولُ: رَدُّدَانٌ ورَدْدَانٌ وردَدَانٌ ويقولُ: مُو ملحقٌ بالألفِ والنونِ فلذلكَ يظهرُ لِيَسْلَمُ البناء.

قال المازي: والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأن الألف والنونَ يجبُ أَنْ يكونا كالشيءِ الواحدِ المنفصلِ أَلاَ تَرى أَنَّ التصغيرَ لا يحتسبُ بها فيهِ كيّا لا يحتسبُ بياءي الإضافةِ ولا بألِفي التأنيثِ ويمقرونَ (زَعْفَراناً) فيقولونَ: رُعَيْفَرانٌ وخُنْفُساءُ. خُنَفِسَاءُ فَلُو احتسبوا بها لحذفوهما كيّا يحدفونَ ما جاوزَ الأربعة فيقولونَ في (سَفَرْجَلٍ). سُفَيرِجٌ فأمّا ما جاءً مِنَ

التضعيفِ فيها جاوزَ عدتهُ ثلاثةَ أحرفِ فإنّهُ يكونُ على ضربينِ. ملحقٍ وغيرِ ملحقٍ فالمُلحقُ يظهرُ فيهِ التضعيفُ نحو: مَهْدَدٍ وجَلْبَيَةٍ. فَمَهْدَدٌ ملحقٌ بجَعْفَرٍ وجَلْبَبَةٌ ملحقٌ بدَحْرَجَةٍ.

وإنْ كَانَ غَيرَ ملحق أُدغمَ، وذلك نحو: احمَارَ واحمر ولو كانَ لَهُ في الرباعي مِثالٌ لمَا جازَ تضعيفهُ كيا لم يجزُ إدغامُ (افْعَنْسَسَ) لمَّا كَانَ ملحقاً (باحْرَنْجَمَ) وقَد مَضَى ذِكرُ ذَا وأشباهه، وأما (افْتَتَلُوّا) فَليسَ بمحلق والعربُ تختلفُ في الإدغامِ وتركهِ فمنهم مَنْ يجريهِ بجرى المنفصلينِ فلا يدغمُ كيا لا يُدغمُ اسمُ (مُوسَى) وإنَّها فُعِلَ بهِ ذلك؛ لأن التاءَ الأولى دخلتُ لمنعنى فَمَنْ أَبِي الإدغامَ كرهَ أَنْ يُزيلَ البناءَ الذي دخلتُ لَهُ التاءُ فيزولُ المعنى وذَهب إلى أنَّ لمعنى فَمَنْ أَبِي الإدعام عرف مثل راء (احْرَرْتُ) اللازمةِ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يقعَ بعدَ تاء (افتعلُوا) كُلُّ حرفيهِ مِنْ حروفِ المعجم.

ومنهم مَنْ أَدَعْمَ لِمَا كَانَ الْحَرِفَانِ فِي كَلَمِيْ وَمِهْبِي عَلَى الْقَيَاسِ فَقَالَ: يَقَتَّلُونَ وَقَدْ قِتَّلُوا كسروا القاف لالتقاء الساكنينِ وشبهتْ بِقُولِهُمَ (رُدُّهُ). /

وقال آخرونَ: قَتَلُوا أَلقُوا حَرِكَةَ الْمُتَحَرِّكِ عَلَى السَّاكَنِ وَتَصَدِّيقُ ذَلَكَ قُواءَةُ الحَسَنِ. ﴿ إِلاَّ مَنْ خَطَفَ الخَطْفَةَ ﴾ " [الصافات: ١٠] وَمَنْ قَالَ: يَقَتُّلُ قَالَ: مُفَتِّلٌ وَمَنْ قالَ: يَقَتُّلُ قَالَ: مُفَتَّلٌ.

قالَ سيبريه: حدثني الخلبلُ وهارون: أنَّ ناساً يقولونَ: مُرُدِّفِينَ يريدونَ: مُرْتَدِفِينَ أَتْبعوا الضمةَ الضمة ومَنْ قالَ هَذَا قالَ: مُقُتِّلِينَ وهَذَا أَقلُ اللغاتِ.

وكُلُّ مَا يجوزُ أَن تدعَمَهُ ولا تدغمهُ فلكَ فيهِ الإِخفاءُ إِلاَّ أَنْ يكونَ قبلَهُ ساكنٌ وبعدَهُ ساكنٌ كنحو (أَرْدُدُ).

الضربُ الثاني:

أنَّ يكونَ الحرقانِ من كلمتينِ منفصلتينِ وهوَّ ينفسمُ قسمينِ؛

<sup>(1) (</sup>إلا مَنْ شَيِلِفَ الشَّطْفَة) فيه لغات قد قرئ ببعضها ، وهني غير مخالفة للخط ، يقال : إذا أخذ الشيء بسرعة تحطف وخطف وخطف وخطف وخطف وخطف التاء في الطاء الإنها أختها ، وقتحت الحاء الأن حركة التاء ألفيت عليها ، ومن كسرها فلالتقاء الساكنين ، وممن كسر الطاء أتبع الكسر العراب الفرآن للنحاس: ٣/ ٢٨٠).

أحدهما: ما يجوزُ إدغامُهُ.

والآخرُ: لا يجوزُ إدغامُهُ.

وأحسنُ ما يكونُ الإِدغامُ في الحرفينِ المتحركينِ اللذينِ هُمَا سواءٌ إذَا كانا منفصلينِ أن تتوالى خمسةُ أحرفٍ متحركةِ بهما فَصَاعداً؛ لأنه ليسَ في أصلِ بناءِ كلامهم بناءٌ لكلمةٍ علَى خمسةٍ أحرفٍ متحركةٍ.

وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل (عُلِيط) وهو محذوف مِنْ عَلاَبط ولا يكونُ ذلك في غير المحذوف ولبسَ في الشعرِ خَسةُ أَحرفِ متحركة متوالية، وذلك نحو: جَعَلَ لَكَ وفَعَلَ غيرِ المحذوفِ ولبسَ في الشعرِ خَسةُ أحرفِ متحركة متوالية، وذلك نحو: جَعَلَ لَكَ وفَعَلَ لَيبُ المختصلَ لِيسَ بمنزلةِ ما هُوَ في لَيبُدُ لَكَ. أَن تُدخَم ولكَ أَنْ تُبينَ والبيانُ عربي حجازي؛ لأن المنفصلَ لِيسَ بمنزلةٍ ما هُوَ في كلمةٍ واحدةٍ لا ينفصلُ نحو: مَدَّ واخرٌ ولكَ الإدغامُ في كُلَّ حرفينِ منقصلينِ إلاّ أَنْ يكونَ قبلَ كلمةٍ واحدةٍ لا ينفصلُ نحو: مَدَّ واخرٌ ولكَ الإدغامُ في كُلِّ حرفينِ منقصلينِ إلاّ أَنْ يكونَ الساكنُ الذي الأولِ حرف ساكن في حير الإنفصالِ كيا قالوا: رَادُ وتُحودُ قبلَ الأولِ حرف مَدُ، فإن الإدغام بجرزُ في فلكَ كي كانَ في غيرِ الإنفصالِ كيا قالوا: رَادُ وتُحودُ الثوبُ.

فأمَّا المنفصلَ فنحو قولِكَ: المَالُ لَكَ وَهُم يَطْلِمُونَ وَالبيانُ هَا هُمَّا يزدادُ حسناً لسكونِ ما قبلَهُ، فإن كانَ قبلَهُ ساكن لَيْسَ بحوفِ مَدَّ لَم يجزِ الإِدهَامُ، وذلك قولُكَ: ابنُ نُوحٍ واسمُ مُوسى لا تُدخِم ولكنَّكَ إنْ شئتَ أخفيتَ وتكونُ بزنةِ المتحركِ ولا يجوزُ إذا كانَ قبلَ الحرفِ الأولِ حرفٌ ساكنٌ أَنْ يُدغمَ ويُحركُ ما قبلَهُ لالتقاء الساكنينِ فأمًّا قولُ بعضِهم: (نِعِمًا) مُحرَّكَ العينِ خلَيْسَ على لُغةِ مَنْ قالَ: (نِعِمَ) فحرَّكَ العينَ هَذَا قولُ ميبويه.

قال: وحدَّثَنَا أَبُو الحَطَابِ: أَنَّهَا لَغَةُ هُنَيِّلِ وكسروا كيَّا كسروا (لِمِبُّ)، وأما قولةُ (فلا تتناجوا)، فإن شَشْتَ أسكنتَ وأدغمت؛ لأن قبلةُ حرفُ مَدُّ وهوَ الأَلفُ، وأما (نَوبُ بَكْمِ) قالبيانُ هَا هُنَا أَحسنُ منهُ في الأَلفِ؛ لأن الواوَ في (نَوْبٍ) لا تشبهُ الأَلفَ؛ لأن حركةَ ما قبلَها لَيْسَ مِنها وكذلكَ (جَيْبُ بَكْمٍ) والإِدغامُ في هَذَا جَائزٌ، وإن في يكونا بمنزلةِ الأَلفِ وإنَّيا يكونانِ بمنزلةِ الأَلفِ إذَا كانَ قبلَ الواوِ ضَمَّةٌ قبلَ الباءِ كسَرةٌ فالإِدغامُ في (نَوْبِ بَكْمٍ) في المنفصلِ مثلُ (أُصَيْمٌ) في المتصل وإنَّما نُعِلَ ذَلكَ بياءِ النصغيرِ لأَنَّها لا تحركُ وأَنَّها نظيرُ الأَلف في (مَفَاهِلَ ومَفَاهيلَ).

القسمُ الثاني: الذي لا يجوزُ إدهامُهُ:

وإذا قلت: مررتُ بولِيَّ يزيدَ وعَدوَّ وليدٍ، فإن شِئْتَ أخفيت، وإن شِئْتَ ابنيتَ ولا يجوزُ الإدهامُ لأَمْكَ حيثُ أدهمت الواوّ في (عَدوًّ) والياء في (وَلِيًّ) فرفعت لِسَانَكَ رفعةً واحدةً ذهبَ اللهُ وصارتا بمنزلةِ ما يدغمُ مِنْ غيرِ المعتل فالواوُ الأولى في (عَدوُّ) بمنزلةِ اللام في (دَنْمٍ) والدليلُ على ذلك أنهُ يجوزُ في القوافي (ليًّا) مع قولِكَ: ظَيْراً و(دوّا) مع قولِكَ: غَزْوا، وإذا كانتُ الواوُ قبلها ضَمةٌ والياءُ قبلها كسرةً، فإن واحدةً منها لا تدغمُ إذا كان مثلها بمدّها، وذلك قولُكَ: ظَلَمُوا واقِداً واظليمي ياسر لا تدغمُ وإنها تركوا اللهُ على حالهِ في الاتفصالِ كما قالوا: قَد قُولِلُ على حيثُ لم تَلزمِ الواوُ وأرادوا أَنْ تكونَ على زنة (قَالُ اللهُ على حالهِ في الاتفصالِ كما قالوا: قَد قُولِلُ الواوُ لازمةٌ مذا البناءِ ولَيْسَتْ بمنزلةٍ تُولِي المؤرِّ في المناعل عنوا واللهُ لا تحقيقًا واوّ في كلمة والعقي المؤمنة وذلك نحو: مَغْزِوًّ وَزَنهُ مَغْمُولُ وأَلواوُ لازمةٌ لهذَا البناءِ ولَيْسَتْ بمنزلةٍ تُولُولُ اللهُ على المؤرِّ المؤرِّ والواو والهمزنانِ لَيْسَ فيها إدغامٌ في مثل فولِكَ: قَرَا أَبُوكُ وأَقُولِي وَأَلوكُ وأَلُولُ وأَلُولُ وأَلُولُ وأَلَولُ وأَلُولُ وأَقْوِى أَلَالُولُ وأَلَا المُولُ وقَدْ ذُكرَ في قبل الهاءِ والواو والهمزنانِ لَيْسَ فيها إدغامٌ في مثلٍ فولِكَ: قَرَا أَبُوكُ وأَقُولُ وقَدْ ذُكرَ في باب الهمز ما يجوزُ في ذاً وما لا يجوزُ.

النوعُ الثاني مِنَ الإِدهَامِ وهُوَ مَا أُدهَم للتقاربِ:

اعلم أنَّ المتقاربةَ تنقسمُ قسمينِ: أحدهما: أنَّ يُدعَمَ الحرف في الحرفِ المقاربِ لَهُ والقسمُ الآخرُ لا يدعَمُ الحرفُ في مقاربِه.

فأمًّا الذي يُدغمُ في مقاربهِ فهوَ على ضربينِ:

أَحدهما: يدغم كُلُّ واحدٍ مِنَ الحرفينِ في صاحبه.

والآخرُ: لَيْسَ كَذَلَكَ بَلِّ لا يَدَعْمُ أَحَدَ الْحَرَفِينِ فِي الآخرِ وَلا يَدَعْمُ الآخرُ فيهِ.

### ذِكرُ ما بدغمُ في مقاربهِ

اعلم أنَّ أحسنَ الإِدهَامِ أَنْ يكونَ في حروفِ الفَمِ وأَبعدُ ما يكونُ في حروفِ الحُلقِ فكلّما قَرُبَ مِنَ الفَم قالإِدغَامُ فيهِ أحسنُ مِنَ الإِدعَامِ فِيهَا لا يقربُ والبيانُ في حروفِ الحُلقِ.

وما قَرُبَ مِنها أَحسنُ وما قَرُبَ مِنَ الغمِ لا يُدغمُ في الذي قبلَهُ.

واعلم أنَّ هذو المُدغمة تنقسمُ ثلاثة أقسامٍ مِنْها ما يبدلُ الأولُ بلفظِ الثاني ثُمَّ يُدغمُ فيهِ
وهذَا أَحقَّ الإِدغامِ ومِنْها ما يبدلُ الثاني بلفظِ الأولِ ثُمَّ يدغمُ الأولُ في الثَّاني ومِنْها ما يبدلُ
الحرفانِ جميعاً بها يقاربهما ثُمَّ يُدغمُ أحدُهما في الآخرِ وقَد كتبنَا جميعَ ذلك في مواضعهِ وقد قلنا:
إنَّ المخارجَ منتةَ عَشَرَ تَحَرِجاً ونحنُ نذكرُ جميعُ ذلكَ وما يجوزُ ومَا لا يجوزُ وما يحسنُ وما لاَ يحسنُ.

الأولُ: ما يدخمُ مِن حروفِ الحَلقِ: ﴿

ولهَا ثلاثةُ عَمَارِج كُمَا ذكرنا الحَامُّ مَعَ الحَاءِ تَلْهِ عَمُ كَتُولِكَ: الجَبَة خَمَلاً البيانُ أحسنُ ولا يدفعُ الحاءُ في الهاءِ العينُ مَعَ الحَاءِ أَقَطَعُ وَلاَلاَ البيانُ أحسنُ، فإن أدغمت لقربِ المخرجينِ حَوْلَتَ الهَاءَ حَاءً والعينَ حاءً ثُمَّ أَدْغَمَت الحَاءُ في الحَاءِ لأن الأقرب إلى الفيم لا يدفعُ في الذي حَوْلَتَ الهَاءَ حَاءً والعينَ حاءً ثُمَّ أَدْغَمَت الحَاءُ في الحَاءِ في الكلامِ مِنَ النقاءِ العينينِ وبنو تميم يقولونَ: مَحَمُّ يريدونَ: عَمَّمُ يريدونَ: عَمَّمُ يريدونَ: مَعَ مُولاهِ.

العينُّ مَعَ الهاءِ:

أَقْعَلَع خَمَلاً الإِدغَامُ حَسَنٌ والبيانُ حَسَنٌ لاَئْهَما مِنْ عَخَرِجٍ واحدٍ ولا تُدغمُ الحاءُ في العينِ! لأن الحاءَ يفرُونَ إليها إذا وقعتِ الهاءُ مَعَ العينِ.

#### الحاءُ مع العينِ:

قَالَ سيبويه: ولكنَّكَ لو قلبتَ العينَ حاءً فقلتَ في (امْدَحْ عَرَفَةَ): الْمُدَخَّرَفَةَ جازَ. الغينُ معَ الخاءِ:

البيانُ أحسنُ والإِدغامُ حَسَنٌ، وذلك قولُكَ: أَدْمَغْ خَلَّفاً.

الحَادُ معَ الغيَنِ:

البيانُ أَحسنُ ويحوزُ الإِدغام؛ لأنه المخرجُ الثالثُ وَحَوَ أَدنى عَارِجِ الحَلقِ إلى اللسانِ ألا ترى النَّهُ المعربِ يقولُ: مُنْخُلُ ومُنْفُلُ فَيُخفي النونَ كيا يخفيها مع حروف اللسانِ، وذلك قولُكَ في اشْلَخُ غَنَتُكَ: اسْلَغُنَمكَ ويدلُكَ على مُحسنِ البيانِ جِزعُها في بّابِ (رَددتُ) لأنَّهم لا يكادونَ يُضعِفُونَ ما يستثقلونَ.

القَافُ مع الكَّافِ:

الْحَقُّ كَلَدَةَ الإِدغام حَسَنٌّ والبِّيانُ حَسَنٌّ.

الكافُ معَ القاّفِ:

المُهَاتُ قَطَنَاً البِيانُ أحسنُ والإِدخام حَسَنٌ وإِنّها كَانَ البِيانُ أَحسنُ؛ لأن الغاف أقربُ إلى حروفِ الحلقِ مِنَ الكافِ فإدغامُ الكافِ فيها أَجِسنُ مِنْ إدخامِها هيّ في الكافِ.

السادش الجهمُ معَ الشينِ:

ابْعَجْ شَبَّناً الإدخامُ والبيانُ حَسِنانِ

السابعُ اللامُ مع الراو:

اشْغَل رَّجَبَةً يُدخم وَهُو أَحْسَنُ.

النونُ معَ الواءِ واللامِ والميم:

مِنْ رَّاشِدٍ يُدخمُ بِغُنَّةٍ وبِلاَ خُتَّةٍ وتُنخمُ في اللامِ (مَن لَكَ) إِنْ شِفْتَ كَانَ إِذْخَاماً بِلا غُنَّةٍ. وإِن شِفْتَ بِغُنَّةٍ وتُدْخَمُ النونُ معَ المبح.

النونُّ مع الباءِ:

تُقلَبُ النونُ مع الباءِ ميهاً ولم بجعلوا النونَ باءٌ لبعدِها في المخرجِ، وأَلَمَا ليستُ فيها خُنَّةً، وذلك قولُم: تَمْيِكَ يريدون: مَنْ بِكَ وضَمبًاءُ وصَمبرٌ يُريدونَ: شَنبًاءٌ وصَّنبراً.

المنونُّ معَ الواوِ:

وتُدغمُ النونُ مَعَ الواوِ بُغنَةِ وبِلا غُنَّةٍ لاَئُهَا من تخرجِ ما أُدغمتْ فيهِ النونُ وإلَّها منعَها أَنْ تُقلبَ مع الواوِ ميهاً أَنَّ الواوَ حرفُ لينِ تُتَجافى عنهُ الشَّفتانِ والمَيمُ كالباءِ في الشهةِ وإلزامِ الشَّفَتينِ.

## التونُّ معَ الياءِ:

تُدغمُ بغُنَةٍ وبِلا غُنّةٍ؛ لأن الياءَ أحثُ الواوِ وقد تُدغمُ فيها الواوُ فكأنها من هوج واحدٍ؛
لأنه ليسَ غرجٌ مِنْ طوفِ اللسانِ أقربُ إلى هوج الواهِ منهُ الياءُ ألا قرى أنَّ الالتغ بالواءِ بجعلُها
يَاءٌ وكذلكَ الأَلتغُ باللامِ وتكونُ النونُ مَعَ سَائرٍ حروفِ الفَم حَرفاً خفياً غرجهُ مِنَ الحيّاشيم،
وذلك أنها مِنْ حروفِ الفم وأصلُ الإدغام لحروفِ الفم لأنها أكثرُ الحروفِ فليًّا وصلوا إلى أنْ
يكونَ لها عرجٌ مِنْ غيرِ الفم كانَ أخفَ عليهم أنْ لا يستعملوا ألستهم إلا مرةُ واحدة، وذلك
قولُكَ: مَنْ كانَ ومَنْ قالَ ومَنْ جَاءً وهي مَعَ الواعِ واللامِ والياءِ والوادِ إذا أدغمت بغُنَةٍ ليسَ
غرجُها مِنَ الخياشيم ولكنَّ صوتَ الفم أشربَ عُنَةً فَإِلَو كانَ غرجُها مِنَ الخياشيم لما جازُ أنْ
تدغمها في الوادِ والياءِ والراءِ واللامِ حتى تعنيرُ مثلهن في كُلُّ شيءٍ وهي مع حروفِ الحلقِ
بنيةً موضعُها مِنَ الفم.

قال سببويه: وذلك أنَّ هذهِ السَّنَةُ تباعدتُ عَنْ مُحْرِجِ النَّوْنِ فَلَمْ ثُخْفَ هَا هُمَّا كُمَّا لا تُدَهَمُ في حروفِ الحُلقِ وإنَّهَا أَخْفِيتَ النَّوْنَ في هَذَا المُوضِعِ وكمَّا أنَّ حروفَ اللسانِ لا تُدَهَمُ في حروفِ الحُلقِ وإنَّهَا أَخْفِيتَ النَّوْنَ في حروفِ الحُلقِ وإنَّهَا أَخْفِيتَ النَّوْنَ فَاتِم حروفِ الفي كما أَدَهْمَ في اللام وأَخْواتِهَا تَعُولُ: مِنْ أَجلِ ذَنْبٍ وَمِنْ خَلْفِ زِيدِ ومِنْ خَاتِم ومَنْ عَلَيْكَ ومَنْ غَلْبَكُ ومُنْفِلً فَتِينُ وَهُوَ الأَجُودُ والأَكثرُ وبعضُ العربِ يُجري الغينَ والحاء ومَنْ عَلَيْكَ ومَنْ غَلْبَكُ ومُنْفِقًل فَتِينُ وَهُوَ الأَجُودُ والأَكثرُ وبعضُ العربِ يُجري الغينَ والحاء تجرى القافِ، وإذا كانتِ النَّونُ متحركةً لم تكنَ إلا مِنَ الفيمِ ولمَ يجز إلاّ إبانتها وتكونُ النونُ ساكنةً مَعَ المباعِ إذا كانتُ مِنْ نَفْسِ الحرفِ بَينَةٌ وكذَلكَ هي مع الواوِ والباءِ بمنزلتِها مع حروفِ الحلقِ، وذلك قولُه: شَاةً زَنْهَاءُ وغَنَمٌ زُنْمٌ وَقَنُواءُ وقِنِيةٌ وكُنْبةٌ.

وإنَّها خَمَلهم علَى البيانِ كراهيةُ الإِلباسِ فيصيرُ كأنَّهُ مِنَ المضاعفِ؛ لأن هذَا المثالُ قد يكونُ في كلامِهم مضمَّفاً ألاّ تَراهم قَالوا: اعْمَى حيثُ لم يخافوا الإِلباسَ؛ لأن هذَا المثالُ لا تضاعفُ فيهِ الميمُ. قَالَ سببويه: وسمعتُ الخليلَ يقولُ في انفَعَلَ مِنْ (وَجِلْتُ): اوَّجَلَ كَمَا قالوا: اعْمَى لأَنْهَا نولٌ زِيدتْ في مثالٍ لا تضاهفُ فيه الواوُ فصارَ هَذا بمنزلةِ المنفصلِ في قولِكَ: مَنْ مِثْلَكَ وَكَذَلكَ وَنْ بنيتَ (انْفَعَلَ) مِن (يَبْسَ) قلتَ: إِنَّاسَ، وإذا كانتُ مَع الباءِ لم تَتَبينُ، وذلك قولُكَ: شَمْباءُ لأَنْكَ لا تُدخِمُ النونَ وإنها نحوهُ ما مياً والمبمُ لا تقعُ ساكنةً قبلَ الباءِ في كلمةٍ فَلَيْسَ في هذَا لَبْسُ ولا تعلمُ النونُ وقعتُ في الكلامِ ساكنةً قبلَ راءِ ولا لام لَيْسَ في الكلامِ مثلُ: قِنْرِ وَلا. عِنْلُ وإِنْهَا مِعلِد المخارجِ ولَيْسَ حرفٌ مِنَ الحروفِ التي تكونُ النونِ مقها مِنَ الحَوفِ التي تكونُ النونِ أَنْدَهُمْ فيهنَ.

فأمّا اللامُ فَقَدْ تُدَخَمُ فِي النونِ، وذلك قولُكَ: هُنّرى، فتدخمُ في النونِ والبيانُ أحسنُ؛ لأنه قد امتنع أنْ يُدخمَ في النونِ ما أَدْخَمْتَ فيه سِوَى اللامِ فكألّم يستوحشونَ مِنَ الإدخامِ فيها وأَ يُدخموا المبمّ في النونِ لأكّما لا تُدخمُ في الباءِ التي هيّ مِنْ خرجِها فليًّا لم تُدخَمُ فيها هُوَ مِنْ خرجِها كانتُ مِنْ غيرِه أبعدُ ولامُ المعرف في الباءِ التي هيّ مِنْ خرجها فليًّا لم تُدخَمُ فيها معهن إلا عرجها كانتُ مِنْ غيرِه أبعدُ ولامُ المعرف أن والمؤونِ واللامُ مِنْ طرفِ اللسانِ الإدخامُ لكثرةِ لامِ المعرفةِ في الكلامِ وَعَرَبُها فِي الكلامِ وَعَرَبُها فِي الكلامِ وَعَرَبُها فِي الكلامِ وَالمَانِ عَلَيْ مُؤَلِّئِهِ المُوافِقُ والله في المنانِ فليًا اجتمع فيها هذا وكثرتُها في الكلامِ لم يجز إلا الإدخامُ والأحدَ صَمَّر حرفاً؛ النونُ والوادُ والله أن والعادُ والثاءُ والثاءُ والله أن الكلامِ والشاءُ والثاءُ والذالُ.

وَقَدْ خَالَطَتُهَا الضَادُ والشَيْنُ لأَن الضَادُ استطالتُ لرخاوتِها حتى اتصلتُ بمخرِجِ الطاءِ، وذلك قولُكَ: النعيانُ والرجلُ فكذلكَ سائرُ هذِه الحروفِ فإذًا كانتُ غيرَ لامِ المعرفةِ نحو لامِ (هَلُ وَيَلُ)، فإن الإدخامُ في بعضِها أحسنُ، وذلك قولُكَ: هَرَّأَيْتُ لأَن الراءَ أَقربُ الحروفِ إلى اللامِ، وإن ثم تنظمُ فهي لغة لأهلِ الحجاز وهي هربيةٌ جائزةٌ وهي مع الطاء والدالِ والتاءِ والصادِ والزاي والسينِ جائزةٌ وليسَ ككثرتِها مع الراءِ وإنّيا جالَ الإدخامُ؛ لأن آخرَ غزجِ اللامِ قريبٌ مِن هرجِها وهي حروف طرفِ اللسانِ وهي مع الظاءِ والثاءِ والثاءِ واللهالِ حائزةٌ وليسَ كانتها وهي مع الظاءِ والثاءِ واللهالِ حائزةٌ وليسَ كانتها مع الثنايا وهي مع الظاءِ والثاءِ واللهالِ جائزةٌ وليسَ كانتها وهي مع الظاءِ والثاءِ واللهالِ حائزةٌ وليسَ كُسنةِ مع هؤلاءِ وإنّها جازَ الإدخامُ لأَلْهَنَّ مع الثنايا وهُنَّ مِنْ حروف طرف

اللسان كيا أنهن منه واللام مع الضاد والشين أضعف؛ لأن الضاد مخرجُها من أولِ حافةِ اللسانِ والشين مِنْ وصطوِ.

قال طريف بن تمّيم العنبري:

نَقَــولُ إِذَا اسْــتَهُلَكُتُ مَــالاً للــذَّ فَكَيهَــةُ هَــشَيءٌ بِكَفيــكَ لاَتَــقِ يُربِدُ: (هَلْ شَيءٌ) فأدغم اللامَ في الشين.

وقراً أبو عمرو: هَنُوبَ الكُفَّارُ فأدغمَ اللامَ في الثاءِ وقُرِىءَ: (بَتَؤَيْرُونَ الحَيَّاةَ الدُّنْيَا<sup>س</sup>) [الأعلى: ١٦] فأدغمَ اللامَ في التاءِ.

قَالَ سيبويه: وإدغامُ اللامِ في النونِ أَقبِحُ مِنْ جميعِ هذهِ الحَروفِ لأَنَّهَا تُدغمُ في اللاّمِ كها تدخمُ في الياءِ والوادِ والراَّهِ والميم فَلَم يجسروا أَنْ يخرجوها مِنْ هلِه الحروفِ التي شَارِكتُها في إدغام النّونِ وصارتُ كأحدِها في ذلك.



<sup>(</sup>١) هذه القراءة للسوسي عن أبي عمرو بإدغام اللام في الناء، والنطق يها مشددة.

## الإِدعَامُ في حروف طرف اللسانِ والثنايا

الدالُ معَ الطاءِ:

اضْبِطَّلامَه يريدُ: اضْبِطْ دُلامَه تُدغِمُ وتدعُ الإِطباقَ علَى حالِه فلا تُذهبُهُ؛ لأن الدَّالَ ليسَ فيها إطباقٌ ويعضُ العرب يُذهبُ الإِطباقَ حتَى يجعلَها كالدَّالِ سواءٌ والدالُ في الظاءِ، وذلك قولكَ: أَفْقُدُ ظَائِلًا.

#### الطاءُ مع التامِ:

تُدغِمُ وتدعُ الإِطباقَ بحالِه وذهابُ الإِطباقُ معَ الدالِ أَمثُلُ؛ لأن الدالَ مجهورةُ والتاء مهموسةٌ وكُلُّ عربيٌّ وذلك: أَنْفَتُوْأَماً تُدفعُ وكذلكَ الناءُ في الطاءِ، وذلك قولُكَ: انْعَطَّالِيَاً وهذَا لا يُجحفُ فيهِ بالإطباقِ.

التاءُ معَ الدَّالِ:

كُلُّ واحِدةٍ منهما تُدخمُ في صاحبُها إلاَّ إنَّ إدَّهَامَ النالِ أَحسنُ الآن الدَّالَ بجهورةً والأحسنُ إدغامُ الناقِص في الزائِكَ وَوَالِدُونَوَ لِلْفَرْ النَّكِلُّامِ وَانْقُتُلُكَ فَتُدَخِمُ وَلُو بينتَ فَفَلْتَ: اضْبِطْ دُلاَماً واضْبِطُ تِلْكَ وانْمَتْ دُلاَماً لِحَازَ وَهُوَ بِنْقُلُ الْكِلامُ بهِ.

## بَابُ الصادِ والزاي والسينِ

الصادُّ مَعَ السينِ:

(افْحَسَّالِمَاً) تَدْعَمُ فَتَصِيرُ مِيناً وتَدَعُ الإِطباقَ لأَنَّهَا مهموسَةٌ مثلُها، وإن شِئتَ أَذَهبَتَهُ وإذَهابُ الإِطباقِ معَ السينِ أَمثلُ مِنْ إذْهابِ الإِطباقِ إذَا أَدَعَمتَ الطاءَ وتُدَعْمُ السينَ في الصادِ، وذلك اخبِصَّابِراً.

الزاي معَ العبادِ:

وتدغمُ الزاي في الصادِ وذلكَ: أَوْجِمُابِراً.

الزاي والسينُ:

الْحَبِزُّ رَدَّةً تَلْحَمُ وَكَلَلْكَ الْزَايِ فِي السِينِ وَرُسُّلَمةً تَلْحَمُ.

بَابُ الظاءِ واللَّالِ والثَّاءِ

الظاءُ مُع اللَّالِ:

اَخْفَذَلِكَ تُدْهُمُ وَتَدَعُ الإِطْبَاقَ، وَإِنْ شُنْتُ أَدْهِبَهِ لِأَنَّهَا مِجْهُورَةٌ مِثْلُهَا وَتُدْغُمُ الذَّالَ فِي الظاءِ نحو: خُطَّالِاً.

الثاءُ مع الظاءِ:

ابْعَظَّالمَا تُدْخِمُ.

الْلَّدَالُ مِعَ الثاءِ:

تُدَغَمُ كُلُّ واحدةٍ منهما في صاحبتِها وذلكَ: خُثَّابِتاً وابْعَذَلِكَ والبيانُ فيهنَّ أَمثلُ منهُ في الصادِ والسينِ والزاي.

إدغامُ هُرجٍ في مخرجٍ يقاربهُ

الطاءُ والدالُ والناءُ يُدغمنَ كلهنَّ في الصادِ والزاي والسَّينِ لقِربِ المخرجينِ وذلك: ذَهَبسَّلْمَى وَقَسَّمِعَتْ فَتُدغِمُ واضْبِزَّرَدَةً فَتُدغم وَانْعَصَّابِراً.

وقرأ بعضهمُ: (لأَيَسَّمُعُونَ). يريدُ: (لايَتَسمَّعونَ) والبيانُ عربيُّ حَسنٌ.

وكذلك: الظاءُ والذالُ والثاءُ تُدغمُ في الصادِ وأختيها، وذلك قولُكَ: ابْعَسَّلَمَةَ واحفسَّلَمَةً وخُصَّابِراً واحفَزَّرَدَةَ سفعناهم يقولونَ: مُزَّمان فيدغمونَ الذَّال في الزاي ومُسَّاعة فيُدغمونها في السينِ والبيانُ فيها أمثلُ منهُ في الظاءِ وأختيها.

والظاءُ والثاءُ والذالُ أخواتُ.

الطاءُ والتاءُ والدالُ لا يمتنعُ بعضهُنَّ مِن بعضٍ في الإدغام، وذلك أَهْبِظَّالِماً وابْعِذَّلِكَ والْمَثَّابِتا والْمُقَطَّالِياً وَخُدَّاوُدَ والْمُثَلِّكَ وحجتهُ قولهم: ثلاثُ دراهم تُدخمُ الثاءُ في التاءِ التي هي بَدَلُ مِنَ الهاءِ التي في الدارهم وقالوا: حَدَّتُهُم فجعلوهَا تاءٌ والبيانُ فيهِ جيدٌ فأمَّا الصادُ والسينُ والزائِ قلا تدهمهنَ في هذه الحروفِ لأنبن حروفُ الصغير وهُنَّ أندى في السمع فامتنعتِ الراءُ أَنْ تدهم في اللامِ وتدهمُ الطاهُ والدالُ والتاءُ في الضاو، وذلك الضبقرَمَةَ وانْعِشْرَمَةَ وانْعِشْرَمَةً

قالَ سيبويه: وسمعنا من يوثنُ بعيبِ قَالَ عَلَى الْعَمَامِةُ وَكَائِمُهُ فَأَدْهُم النّاءَ في الفاهِ. والظاءُ والثاءُ والذالُ يدهمنَ في العنافِ وَنْقَلَى الْعَنْقَرِ مَةَ وَخُفَرَ مَةَ وَالْمَقْرَ مَةَ وَالْمُعْرَ مَةَ وَلا تُدَخَمُ الضادُ في الصادِ والسينِ والزاي لاستطالِ الشائلِ الشائلِ الشينُ وهي قريبةٌ مِنها ولا تُدخمُ الصادُ وأختاها في الضادِ فالضادُ لا تُدخمُ فيها تدعمُ فيها والبيانُ عربيُّ جَيْدٌ وتدخُم الطاءُ والنّاءُ والنّاءُ والنّاءُ في الشينِ لا أَمْم أنزلوها منزلة الضادِ، وذلك قولُك؛ الْحَادُ الضادِ، وذلك قولُك؛ الْحَادُ الضادِ، وذلك قولُك؛ الْحَادُ الضادِ، وذلك قولُك؛ الْحَادُ الشادِ وَنُعشَناءُ والنّاءُ في الشينِ لا أَمْم أنزلوها منزلة الضادِ، وذلك قولُك؛ الْحَادُ والثاءُ في الشينِ لا أَمْم أنزلوها منزلة الضادِ، وذلك قولُك؛

واهلم أنَّ بَحيعَ ما أدهمتَهُ وهُوَ ساكنَّ يجوزُ لكَ لميهِ الإدهامُ إذًا كَانَ متحركاً كيا تفعلُ . ذلك في المثلبنِ وحالة فيهَا بجسنُ فيهِ ويقبحُ الإدهامُ ومَا يكونُ فيهِ حَسَنَ وما كانَ خَفياً وهو بزنتهِ متحركاً قبلَ أنْ يخفى كحالبِ المثلبنِ، وإذا كانتُ هذهِ الحروفُ المثلابةُ في حرف واحدٍ ولم يكنِ الحرفانِ منفصلين ازدًاد تُقلاً واعتلالاً كهَا كانَ المثلان إذًا لم يكونا منفصلين أثقل؛ لأن المحرف لا يفارقهُ ما يستثقلونَ قمينَ ذلكَ قوهُم في (مُتَكِرهِ): مُثّرِهِ وقد ذُكِرَ بابُ (افْتَعَلَى) في التصريفِ وما يُدغمُ منهُ وما يُبدلُ ولا يُدخمُ.

ذِكرٌ ما امتنَّع مِنَ الحروفِ المُتقاريةِ:

وهيَ تجيءٌ علَى ضريبيّ: منها ما يُدغمُ في مقاربِهِ ولا يُدخمُ مقاربهُ فيهِ ومنها ما لا يدفمُ في مقاربهِ ويدغمُ مقاربهُ فيهِ.

فالحروفُ التي تُدغمُ فيها قاربَها ولا يُدغمُ فيها مقاربُها: الهمزةُ والآلفُ والواوُ لا تدغمُ، وإن كان قبلَها فتحةٌ في شيءٍ من المقاربةِ وكذلكَ الواوُ لو كانتُ معَ هذهِ الياءِ التي ما قبلهَا مفتوحٌ مَا هُو كانتُ مع الله الله الله عليها مفتوحٌ مَا هُوَ مثلُها سواءٌ لادغمتُها ولم تستطعُ إلاّ ذلكَ، وإذا كانتِ الواوُ قبلَها ضمةٌ والياءُ قبلُها كسرةٌ فهوَ أَبعدُ للإدغام.

الحروفُ التي لا تُدغمُ في المقاربة:

فيها: الميمُ والراءُ والفاءُ والشينُ.

فالميمُ لا تُدعَمُ في الباءِ لأنهم يقلبونَ النونَ ميهَا في قولِم: العنبَرُ ومَنْ بِكَ، وأما إدغامُ الباءِ في الميم فنحو: اصحَمَّطُراً تريدُ: اصْحَبْ مَطْلِدُ اللهِ

والفاءُ لا تُدغمُ في الباءِ والباءُ تدخمُ فيعِنْ وَلِكَ الْمُعَمِّى ذَلكَ.

والرَّاءُ لا تُدعَمُ في اللامِ ولا في الْمِرْوَدِينَ لَأَكْوَرُمِ كُونِ أَوْ لَيْهِمُ اللامُ والنونُ في الراهِ.

والشِّينُ لا تُدعَمُ فِي الجِيمِ وتُدعَمُ الجيمُ فيها.

وجملةُ هَذَا أَنَّ حَقَّ الناقصِ أَنْ يُدغمَ في الزَّائِدِ وحَقَّ الزَائِدِ أَنْ لا يُدخمَ في الناقصِ وأصلُ الإدغامِ في حروفِ الغمِ واللسبانِ وحروفِ الحَلقِ وحروفُ الشَّفةِ أَبعدُ مِنَ الإِدغامِ فَهَا أَدغمَ من الجميع فلمقاربةِ حروفِ القَم واللسانِ.

هَذَا بِأَبُّ الْمُرْفِ الَّذِي يُضَارِعُ بِهِ حَرِفٌ مِن مُوضِعِهِ:

والحرف الذي يُضارعُ بو ذلكَ الحرفُ وليس مِنْ موضعهِ فأمَّا الذي يُضارعُ بو الحرفُ . الذي مِنْ مخرجهِ فالصادُ الساكنةُ إذا كانَ بعدَها الدالُ نحو: مَصْدَرٍ وأَصدَر والتقديرُ فيا لم يمكن أنْ يُعَلَّ ضارعوا بها أشبة الحروفِ بالدالِ مِنْ مَوضعهِ وهيّ الزايُ. قالَ سيبويه: وسمعنا الفصحاء بجعلونها زاباً خالصة، وذلك قولُكَ في التّصدير: التّزديرُ وفي الغَصدِ: الفَرْدُ وفي أصدرتُ: أزدرتُ ولم يجسروا على إيدالِ الدالِ لأنّها ليستُ بزائدةِ كالناءِ في (افتعل)، فإن تحركتِ الصادُ لم تُبْدل؛ لأنه قَدْ وقع بينهما شيءٌ ولكنّهم قَدْ يضارعونَ بهَا نحو صَادِ (صدَقتُ) والبّيانُ أَحْسَنُ قرُبّها ضارعوا بها وهي بعيدةً نحو: مصادر والصّراط؛ لأن الطاء كالدال والمضارعة هُنا، وإن بعدتُ كها فالوا: صَوِيقٌ ومَصَاليق، فأبدلوا السينَ صَاداً، والبيانُ هُنا أحسنُ.

فإنْ كَانَ موضعُ الصادِ سيناً ساكنةً أُبدلَت فقلتَ في التَّسدير: التَّوْديرُ وفي يُسدلُ ثُويَهُ:

يُزدلُ ثَوْبَهُ؛ لأنه ليسَ فِيها إطباقُ بذهبُ والبيانُ فيها أَحسنُ، وأما الحرفُ الذي ليسَ من موضعهِ فالشينُ، وذلك أَشْدَقُ فتضارعُ بها الزايّ والبيانُ أكثرُ وهذا عربيٌّ كثيرٌ والجيمُ أيضاً يقولونَ في (الأَجدر) أَشدرُ ولا يجوزُ أَن يجعلَها زاباً خالصة ولا الشينُ لأَنْها لبستا من مخرجِها وقد قَالوا: اجدمعوا في اجتمعوا واجترزووا ولينونُ أَنجَمَرَدُوا.

هذا باب ما يقلبُ فيهِ السينُ صاداً في المن اللفائد

تقلبُها الفافُ إذا كانتُ بعدهَا فِي كِلْفَيْ وَلِيتِنْ فَرَالِحَالُ وَالْحَالُ وَالَالُولُ وَالْحَالُ وَالْحَالُولُ وَالْحَالُ وَالْحَالُ وَالْحَالُ وَالْحَالُولُ وَالْحَالُ وَالْحَالُولُ وَالْحَالَ وَالْحَالُ وَالْحَالُ وَالْحَالَ وَالْحَالُ وَالْحَالُ وَالْحَالَ وَالْحَالُ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَلْمُ وَالْحَالُ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالْحَالَاقُولُ وَالْحَالَاقُ

هَذَا بَابُ مَا كَانَ شَادًاً: كِمَّا خَفَّقُوا حَلَى ٱلسِيْبِهِم وَلَيس بمطردٍ:

فَيِنْ ذَلْكَ (ستُّ) وأصلُها (سِدْسٌ) أَبدلَ مِنَ السبنِ ثَاءٌ ثُمَّ أَدغمَ ومِنْ ذَلْكَ قُولُهُم: وَدُّ إِنها أَصلُهُ: وَتِدَّ وهيَ الحجازيةُ الجيدةُ ولكنَّ بني تميم أسكَتُوا الناءَ فأدغموا ولم يكن مطرداً لِمَا ذَكرتُ مِنَ الإلتباسِ حتَّى تَجْشموا: وَطْداً وَوَثْداً وَكَانَ الأَجودُ عندَهم: يَلَةٌ وطِللَةٌ وممَّا بينُوا فيهِ (عِثْدَانٌ) وقد قالوا: (عِدَانٌ) شبهوهُ (بَوَدُّ) وقلها ثقعُ الناهُ في كلامِهم ساكنةً في كلمةٍ قبلَ الدالِ.

ومِنَ الشَّاذُ: أَخَسُتُ وَمَسْتُ وَظُلْتُ فحذَفُوا كَمَا حذَفُوا النّاءَ مِنْ قوفِهم: يستطيعُ استثقلوا النّاءَ مع الطّاءِ وكرهوا أنْ يدغموا النّاءَ في الطّاءِ فتُحركُ السينُ وهْيَ لا تحركُ أبداً ومَنْ قالَ: يسطيعُ فإنّها زَادَ السينَ عَلَى (أطاعَ يُطيعُ).

ومِنَ الشَّاذُ؛ قولُهُم: تَقَيْتُ يَتَقَى ويَنسَعُ حذَفُوا الفَاءَ، لأَنَّ التَاءَ تبقى متحركةً ومَنْ قَالَ بعض تتقى يقدرُ أَنَّهُ مخففٌ من اتَقَى ومَنْ قَالَ: تقى مثلُ تَرى يبدلُ التَاءَ مِنَ الواوِ وقَالَ بعضُ العربِ: اشْتَخَذَ فلانُ أرضاً يريدُ: المُخذَ أبدلوا المعينَ مكانَ التَاءِ كيا أبدلتِ التَاءُ مكاتبا في العربِ: اشْتَخَذَ فلانُ أرضاً يريدُ: الحَّجُعَ في اضْطَجَعَ كراهية التقاءِ المُعلَبقينِ فأبدلَ مكاتبا في (بستُ ومثلُ ذلك قولُ بعض العربِ: اطَّجَعَ في اضْطَجَعَ كراهية التقاءِ المُعلَبقينِ فأبدلَ مكاتبا أثربَ الحروفِ مِنها وفي (اسْتَنْخُذَ) قولُ آخرُ أَنْ يكونَ (استفعلَ) فحلفَ التَاءَ للتضعيفِ مِن (اسْتَنْخُذَ) كيا حَذَفُوا (لاَم) ظَلْتُ.

وقَالَ بعضهم: (يَستيعُ) في يستطيعُ، فإن شِشْتَ قلْتَ: حَذَفَ الطاءً كيّا حلف لامّ (ظُلْتُ) وتركوا الزيادةُ كيا تركوا في (تُقَبِتُ)، وإلَّ يُنْفِئُ فلتَ: آبدلوا التاءَ مكانَ الطاءِ ليكونَ ما بعدَ السين مهموساً مِثْلُها كيّا قالوا: ازْدَانِ لِيكُونَ مَا بعدَهُ بجهوراً فأبدلوا مِنْ موضِعها اشبة الحروف بالسينِ فأبدلوها مكانها مُحَارِبِ لِيهُ هِنَ مِحَالِمًا فِي الإطباق.

ومِنَ الشَّاذُ قوهُم في بني العنبر وبني الحارث: بلحرثُ وبِلعنبرُ فحدُفتِ النونُ وكذلكَ يَعْمَلُونَ بَكُلُ قبيلةِ تظْهِرُ فيها لأم المعرفةِ فإذًا لم تظهرِ اللامُ قَلا يكونُ ذلكَ لألمها لمَا كانتُ مِمَا كَثُورُ فِي لا يَعْمَلُونَ بَنْهُم وَكَانَتِ اللامُ والنونُ قريبتي المَخارجِ حذفوها وشبهوها (يِمَشُتُ) لائمها حرفانِ متقاربانِ ولم يَصِلُوا إلى الإِدغامِ كَمَا لم يصلوا في (مَيسَسَتُ) لسكونِ اللامِ وهذَا أبعدُا لانه الجمعة فيو ألَّهُ منفصلٌ وألَّهُ ساكنٌ لا يتصرفُ تُصرفَ الفعلِ حينَ تدركةُ الحركةُ ومثلُ هَذَا قولُ المجتمعة فيو ألَّهُ منفصلٌ وألَّهُ ساكنٌ لا يتصرفُ تُصرفَ الفعلِ حينَ تدركةُ الحركةُ ومثلُ هَذَا قولُ بعضِهم: عَلَيَاءِ بنو فلانٍ وهي عربيةً.

## بَابُ خرورةِ الشَّاعرِ

ضرورة الشاهر: أن يُضطرُ الوَزنُ إلى حلفٍ أو زيادةٍ أو تقديمٍ أوْ تَأْخِيرِ في غير موضعهِ
وأبدالِ حرفٍ أو تغييرِ إعرابٍ عَنْ وجههِ على التآويلِ أو تأنيثِ مُذكرٍ على التأويلِ وليسَ
للشاهِر أَنْ يُحدُفَ مَا اتّفَقَ لَهُ ولا أَنْ يزيدَ مَا شَاءَ بَلْ لَذَلكَ أُصولٌ يعملُ عليها فمنها ما يحسنُ
أَنْ يستعملَ ويُقاس عَليهِ ومنها ما جاءً كالشاذُ ولكنَّ الشاعرَ إذًا فَعَلَ ذَلكَ فلا بُدَّ مِنْ أَن يكونَ
قَدْ ضارعَ شيئاً بِشيءٍ ولكنَّ التشبية يَخلَتفُ فمنةُ قَريبٌ ومنهُ بَعيدٌ.

دِكرُ اللَّي يُحسنُ مِنْ ذلكَ ويقاسُ عَليهِ:

اعلم أنَّ أحسنَ ذلكَ ما رُدَّ فيهِ الكلامُ إلى أصلِه رهوَ في جميع ذلك لا يَخلُو مِنْ زيادةِ أو حذفِ فالزيادةُ صَرف ما لا ينصرف وإظهارُ التضعيفِ وتصحيحُ المعتلَّ ويتبعهُ في الحسنِ تحريكُ الساكنِ في القافيةِ بحركةِ ما قبلهُ، فإن كانتَّافِي حشو البيتِ فهو عندي أبعدُ وقطعُ أَلفِ الوصلِ في أنصافِ البيوتِ،

وأمَّا الحَدَثُ: فَقَصْرُ المُمدودِ وتَخْفِيفِ المُشدِدِ فِي القوافِي فَأَمَّا مَا لَا يَجُوزُ لَلشَاهِرِ فِي ضرورتِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يلحنَ لتسويةِ قَافِيةٍ ولا لَإِقَامَةٍ وزنِ بَانَ يُجُركَ مجزوماً أوْ يسكنَ معرباً وليسَ لَهُ أَنْ يُجَرَجُ شيئاً عَنَ لفظِه إلا أَنْ يكونَ يَخرِجهُ إلى أَصلٍ قَد كَانَ لَهُ قيردهُ إليهِ الآنه كَانَ حقيقُتُه وإنَّها أخرجَهُ عن قياسٍ لزمَهُ أو اطرادٍ استمرًّ بهِ أو استخفافٍ لِعلّةٍ واقعةٍ.

الأُولُ مِنَّ الضرب الأول.

وهوَ صرفٌ ما لا ينصرفُ للشاعرِ أنْ يصرفَ في الشَّعرِ جبعَ ما لا ينصرفُ، وذلك أنَّ أصلَ الأسياء كلِّها الصرفُ، وذلك قولُم في الشعرِ: مَررتُ باَّحرِ ورأيتُ أَحراً ومورتُ - بـساجدِيا فَتَى كيا قَالَ النابغة:

فَلْتَأْتِيَنُسِكَ فَسِمِعاتِدٌ وَلَيْرُكُسِبنَ جَبِيْشُ إليكَ فِوادمَ الأَكْوَارِ"

<sup>(</sup>١) الانخوارُ: جِمع كُور بالضم وهو رَحْل الناقة بأدانِه وهو كالسُّرْج وآلَتِه لِلْفرس. وقد تكرر في الحديث مُفْرَدا وعِموها وكثير من الناس يَفتح الكاف وهو خَطاً، وفي حديث علي ليس فيها تُغْرِج ٱكُوارُ النَّمْعُل صَدَّقة

فقالَ قومٌ: كُلُّ شَيء ثما لا ينصرفُ مصروفٌ في الشعرِ إلاَّ أفعلَ (الذي معهُ مِنْ كذَا نحو: هَذَا أَنعُونُ مِنكَ وذهبوا إلى أَنَّ (مِنْكَ) يقومُ مقامَ المضافِ إليهِ وهذَا مِنْهم خَطاً أفعلُ مِنكَ وزايتُ أكرمَ مِنْكَ وذهبوا إلى أَنَّ (مِنْكَ) يقومُ مقامَ المضافِ إليهِ وهذَا مِنْهم خَطاً وإنَّها مُنعَ الصرفُ؛ لأنه (أفعلُ) وتَمَّ (بِمنْكَ) نعناً فصارَ كأخَر ألاَ ترى أنْكَ تقولُ: مررتُ بخير منكَ وشرٌ مِنْكَ فعنكَ على حالجا وصرفتَ خيراً وشراً)؛ لأنه قد نقصَ عَنْ وزنِ (أفعلَ) بخير منكَ وشرٌ مِنْكَ فعنكَ على حالجا وصرفتَ خيراً وشراً)؛ لأنه قد نقصَ عَنْ وزنِ (أفعلَ) وقال قومٌ؛ يجوزُ في الشعرِ تركُ صرفِ ما ينصرفُ.

قالَ محمد بن يزيد: وهذَا خَطاً عظيمٌ؛ لأنه ليسّ بأصلِ للأسهاء أن لا تنصرفَ فتردُّ ذلكَ إلى أصلهِ قالَ: ويمّا يحتجونَ بهِ قولُ العباس بن مرداس:

أَنْهُ مُسِلُ نبسي و تبسبُ العُيبِ بَسِينَ عُينَ سَيْنَ عُينِ الأَفسرِعِ ومساكانَ جِسَمَنَ والأَفسرِعِ ومساكانَ جِسَمَنَ والأَحسابِ يَفُوفسانِ مِسرَدَاسَ فِي جَنْمَ عِ وَاتَّهَا الروايةُ الصحيحةُ (يفوقان شيخي في جَمْعِ) ومِنْ ذلكَ روايتهُم في هذا البيت لذي الأصبع العدواني:

وتمِيـــــــــــن وَكَـــــــــــدوَارَقِمَتِهِ بَعِينِهِ فِي الْكِلْمِينِ بِدِلِ وَذُو العَـــــــــرَضِ وَإِنَّهَا عَامَرُ اسمُ قبيلةٍ فيحتجونَ بقولِهِ (وذو الطولِ) ولم يقلُ (ذَاتِ) فإنَّها ردَّهُ للضرورةِ إلى (الحَقُ) كَمَا قَالَ:

قَامستْ تُبَكِيَهِ مَسلَى فَسبِرِهِ مَسنَ لِي مِسنَ بَعدِكَ بَساعَسامرُ تَرَكْتَنِسي فِي السِدَّارِ ذَا غُربَسةٍ فَدذَلَّ مَسنَ لَهُسَ لَسهُ نساصرُ

فإنَّما أرادَ للضرورة إنساناً فا غربةٍ فهذَا نظيرُ ذلكَ وهذَا الذي ذكرَ أبو العباس كمّا قالَ: إنَّهُ القياسُ أَنْ يُودٌ للضرورةِ الشيءُ إلى أصلِه ولكنَ لو صحتِ الرواية في تَراثِ صرفِ ما ينصرفُ في الشعر لما كانَ حذفُ التنوينِ بأبعدَ من حذفِ الوادِ في قوله: فَبنَياهُ يَشْرِي رَحلَهُ..؛

واحدها كُور بالض وهو بَيْت النَّحْل والزَّنابير والكُوّارُ والكُوارة شيء يُتَخَذ من القُضْبان لَلنَّحل يُعَسَّل فيه أراد أنه ليس في العَسل صَدَقةً [النهاية في غريب الحديث: ٤/ ٢٠٩].

لأن التنوينَ زَائدٌ ولأنَّه قد مجدَفُ في الوقف والوارُّ في (هُوَ) غيرُ زائدةٍ فلا يجوزُ حدَفُها في الوقف كلاهما رَديءٌ حدَفُهما في القياس.

قالَ أبو العباس: فأمَّا قَولُ ابن الرقياتِ:

ومُسسطَعَبُ حسسينَ جَسسدٌ الأمسسرُ أكثرُ هسسا وأطَيبُهسسا فزعَم الأصمعي: أنَّ ابنَ الرقياتِ ليس بحجةٍ وأنَّ الحضريةَ أَفسدتُ عَلَيْه لغتَهُ قالَ: ومَنْ روى هذَا الشعرَ يُثِنْ يفهمُ الإغرابَ ويتبعُ الصوابَ ينشدُ:

وأنستمُ حسينَ جَسدً الأمسرُ أكثرُ هـ مسما وأطبيُهـ سسا قالَ: ومِنَ الشعراءِ الموثوقِ بهم في لغاتِهم كثيرٌ بِمِّنْ قد أخطأ؛ لأنه، وإن كانَ قصيحاً فَقَدْ . يجوزُ عليهِ الوهلُ والزللُ مِنْ ذلكَ قولُ ذي الرّمةِ:

وقَفْنَا فَقَلْمُنَا إِيهِ قَمِنْ أَم مَسَالِمِ وَقَلْمَا إِيهِ قَمِنْ أَم مَسَالِمِ وَقَوْلُمَ اللهُ لَكُلْمِ وَقَوْلُمَ اللهُ عَلَيْهِ مِن اللَّهُ الذِي وَقُولُمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِن اللُّهُ الذِي وَقُولُمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِن اللَّهُ عَلَيْهِ وَقُولُمَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

حَتَى إِذَا دَوَّمتُ فِي الأَرضِ رَاجَعِهُ ﴿ كَبَرُ وَلَو ضَياةً نَجَى نَفْسَهُ الْمَرَبُ إِنَّا يِقَالُ: وَوَى فِي الأَرضِ ودَوَّمَ فِي السَّيَاءِ كَيَّا فَالْ:

والشَّمْسُ حَيِّرَى لَمَا فِي الجَسَبِ لَّ تلويمُ

فأمًّا ما يضطرُ إليه الشاعرُ عنْ ينونُ الاسم المفردَ في النداءِ فَقد ذكرناهُ في النداءِ.

الثاني مِنَ الضربِ الأُولِ:

وَهِوَ إِظْهِارُ التضعيفِ وَهُوَ زِيادةً حَرِكَةٍ إِلاَّ أَنَّهَا حَرِكَةٌ مَقَدَرةٌ فِي الأَصلِي يجوزُ فِي الشعرِ ولا يجوزُ في غيرِه تضعيفُ المدغمِ فيقولُ في (رَدًّ): رَدَدً؛ لأنه الأَصلُ ويقولُ في (رَادًّ): هذَا رَادِدٌ وفي (أَصمَّ) أَصمم فاعلم.

قَالَ مَعُنَبُ بِن أُم صَاحبٍ:

مَهُلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرِّبْتِ مِن خُلُقي أَي أَجُـودُ لأَقْــوَامٍ، وإن ضَــنِثُوا يويدُ: ضنّوا وقال: آخرُ:

## الحَمْ العَلِيُّ الأَجْلَلِ

يريدُ: الأَجَلُ.

وقالَ أبو العباس في قولهم:

قَدْ عَلَمَتْ ذَاكَ بِنَاتُ ٱلْبُرِ ......ة

يريدُ: بناتِ أَعقلِ هذَا الحي.

وقال: ولا أُجِيزُ عَلَمًا إِلاَّ فِي الشَّمَرِ كَمُولِكَ: (ضَيْنُوا).

فَأَمَّا فِي الكلام فلاَ يجوزُ إلاَّ بَناتُ أَلَبُّهُ.

الثالثُ مِنَ العَبربِ الأول:

وهوَ تصحيحُ المُعتلُ يجوزُ في السُّعرِ وَلا يَصلُحُ في الكلامِ تَحْرِيكُ الياءاتِ المُعتلَةِ في الرفعِ والجُوَّ للضرورة نحو قولِكَ في الشَّمر: هَلَمَا إِمَّاضِيُّ ومررتُ بِقَاضِي؛ لأنه الأصلُ مِنْ ذلكَ مَولُ ابن الرقياتِ:

لأبسارك الله في الغسرال مسل يسمين إلا مسن مطلب ب وقال جريو:

فَيُومَا يُجُنَازِينَ الْمُنَوى ضَيْرٌ مَناضِي وَيَومَا تَسْرَى مِنْهِنَّ فُـوْلاً تُغِّـوُّلُ

فهلِه الياءُ حكمُها على هَذَا الشَّرطِ أَنْ تَفْتَحُ فِي مُوضِعِ الجَثَّرُ إِذَا وَتَعَتَّ فِي اَسَمَ لا يُنْصَرفُ كما ترفعُ في مُوضِع الرفعِ، فإن اضطرَّ شَاعِرٌ إلى ضَرِفِ مَا لا ينصرفُ حرَّكها في مُوضِعِ الجُمَّو بالكسرِ وتُوَّبَّها كما يَفْعَلُ في غيرِ المعتلَّ فأجراها في جميعِ الأشياءِ تجرى غير المعتلُّ وكذلكَ حكمُها في الأَفْعَالِ أَنْ تَرفعَ فِي اليَّاءِ والوَّاوِ فَتَقُولُ؛ زَيدٌ يَرمَيُّكُ وَيَغْزُوكَ كَمَا قَالَ؛

أَلَمُ يَأْتِيْسِكَ وَالأَنْسِسَاءُ تَنْصِعِي بَسِمَا لاَقَسِتُ لَبُسُونُ بنسي ذِيَسَاهِ هَلَا جَزَمهُ مِنْ قولِه: (هُوَ يَأَتِيُكَ)، وأما الأسهاء فقولُه:

قَسَدُ عَجِبَسَتُ مِسْسِ ومِسنُ يُعَيِّلِهِا لَسَسَا رَأَتُسْسِ خَلَقَسِاً مُفْلَوْلِيساً

فَفَتَحَ (يُعبِلَ)؛ لأنه لا ينصرتُ ولم يلحقهُ التنوينَ؛ لأنه جعلَهُ بمنزلةِ غيرِ المُعتَّلُ ومثلُّ ذلكَ قولُه: `

أَبِيتُ عَسَلَى مَعَسَارِيَ فَسَاخِرَاتِ مَ بِيسَنَّ مَلْسَوَّبٌ كَسَدَمِ العِبَسَاطِ فَهَذَا لَو أَسَكَنَ فَقَالَ: مَعَارٍ فَاخِرَاتِ لَمْ يَنكسِ الشَّعرُ ولكنَ فَرَّ مِنَ الزَّحَافِ ومثلُ ذلكَ: فَلُسُو كَانَ عِبَدُ اللهِ مَسَوْلًى مُجَوثُ ولكَسَنَّ عِبِسَدَ اللهِ مَسَوَّلَى مَوَاليسا وأمَّا قولُ القائلِ":

## سَيَّاءُ الإِلهِ خَوقَ سَبِ حَسِيعٍ سَيَالِيَّا

ففيو ثلاثةُ أشياءِ

مِنْهَا أَنَّهُ جَمَع (سَهَا؟) على (فَعَائل) كَمَا عَهِم سِحابة على سَحائب وكانَ حَقَّ ذَلكَ أَنْ يَقُول: سَهَايا فَبَلَغَ بِهِ الأَصل فَقَالَ: سَهَاءٌ ثَم فَدَم فَعَمْ سِحَابة على سَحائب وَكَانَ سَهَايَ يَا فَتَى فِي مُوضِعِ الجُرِّ كَهَا نَقُولُ سِمعتُ برسَائلَ يَا فَتَى فَيَهُ لِيَعَاقَلُكُمْ الأَصلِ مِنْ جهات رَدَّ الأَلفِ التي موضع الجُرِّ كَهَا نقولُ سِمعتُ برسَائلَ يَا فَتَى فَيَهُ لِيَعَاقَلُكُمْ الأَصلِ مِنْ جهات رَدَّ الأَلفِ التي عَي طرف (سَهَايَا) إلى الباءِ قصارتُ ﴿ مُنَافِيكُمْ يُومُ اللهِ عَلَى المُعزةِ فَصارتُ ﴿ مُنَافِعَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ الله الله فَا الجُمع فَصارتُ (سَهَايَ) أَلَى الباء قصارتُ اللهُ الصحيحِ فَلَمْ يصرفُ والباءُ في مثلِ هَذَا الجُمع فَصارتُ (سَهَايَ) ثُمَّ أَعربَ الباءَ إعرابَ الصحيحِ فَلَمْ يصرفُ والباءُ في مثلِ هَذَا الجُمع يلحقُهَا التنوينُ فيقولُ: هؤلاءِ جَوارٍ فاعلَمْ ومورثُ بجوارٍ فاعلَم، ورأيتُ جَوارِي يا هَذَا.

<sup>(</sup>١) من مشطور الرجز، قال أبو جعفر النحاس في "شرح شواهد س"، نقلاً عن الأخفش، ومثله ابن جني في "شرح تصريف المازي" والمفظ له قال: "قد خرج هذا الشاعر عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه: الحدها: أنه جع "سياء" على فعائل تشبهها بشيال وشيائل، والجمع المعروف فيها إنها هو "سعي" على فعول، ونظيره عناق وعنوق. ألا ترى أن سياء مؤنثة كما أن عناقاً كذلك؟ والثاني: أنه أفو الحمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة، وهذا غير معروف، ألا ترى أن ما تعرض الهمزة في جعه والأمه واو أو ياء أو همزة فالهمزة العارضة فيه مغيرة مبدلة نحو خطيئة وخطايا، ومطية ومطايا، ولم يقولوا: خطائي ولا مطائي!. والثالث: أنه أجري الياء في "سيائي" عجرى الباء في ضواوب، ففتحها في موضع الجر، والمعروف عندهم أن والثالث: أنه أجري الياء في "سيائي" عرى الباء وتدخل التنوين. وللتحويين في ذلك احتجاج لما يذهبون إليه من أن أصل مطايا مطائي، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر جاء به على أصله فقال: "ميائيا"كما أنه لما اضطر إلى إظهار أصل "هنو".

الرابعُ مِنَ الغربِ الأُولِ مِنَ الزيادةِ:

وهو قطعُ ألف الوصلِ في أنصافِ البيوتِ يجوزُ ابتداءُ الأنصافِ بألفِ الوصلِّ؛ لأن التقديرَ الوقفُ علَى الأنصافِ التي هيَ الصدور ثُمَّ تستأنفُ ما بعدَها فَينَ ذلكَ قولُ لَبيدٍ:

ولاً يبسادرُ في السنشَتَاءِ ولِيسنُنا ٱلفُسدَرَ يُنزَلِمُسا بِغَسيْرِ جِعَسالِ وقال:

أَو مُسَلَّقَبٌ مُسَدَّدٌ عسلَى ٱلْوَاحِدِ ٱلنَّسِاطِئُ النَّرُ<del>بُ وَرُ وَالْمُغَدُّ وَمُ</del> وقال:

لا تُسسَبُ البِرِمَ وَلا خُلْسِةَ إِنَّسَمَ الشَّرُقُ عسلَ الراقِسِعِ ويقبحُ أَنْ يُقَطعَ أَلفُ الوصلِ في حشو البيتِ ورُبَيا جَاء في الشعرِ وهو رَدي ... الشربُ الثاني: بِمَا يستحسنُ للشاحر فِيَا إضطر أَنْ بَحِدَقَهُ:

الحَلَّكُ تُوعَانَ:

الأولُ: قَطْمُ الممدودِ؛ لأن المد زيادًا كُودًا اضطر الشاعرُ فقصرَ فَقَدْ رُدُّ الكلامُ إلى أصله وليسَ له أن يمدُّ المقصورَ كيا لم يُكُنُّ لَهُ أَنْ لا يَصَرفُ مَا ينصرفُ؛ لانه لو فعلَ ذلكَ لا يحرجَ الأصلَ إلى الغرع والأصولُ ينبغي أن تكونَ أخلبُ مِنَ الفروعِ وهو في الشعرِ كابرٌ ولكنَ لا يجوزُ أن ينتُدُّ المقصور.

الثال: تخفيف المشدد في القوافي:

يُهُوزُ تَخْفَيْفُ كُل مشددٍ في قافيةٍ؛ لأن الذي بغيّ يدلُّ علَى أنَّهُ قد حُلِفَ منهُ مثلُه؛ لأن المشدد حرفانٍ وإنَّيا اقتطعتُهُ القافيةُ؛ لأن الوزنَ قد تَنَمَّ فَمنْ ذلكَ قولُه:

أَصَحَوْتُ السِسِسِومُ أَمْ شَاقَتُكَ هِرْ

ومثله:

حسَّى إذَا مِنا لَمُ أَجِدُ خَيرَ الْسَلِّرِي كُنْبِتُ امراً مِنْ مَالِيك بِين جَعْفَى لِ كُنْبِتُ امراً مِنْ مَالِيك بِين جَعْفَى لِ لا يُذَّ مِنْ تَعْفِيفِ ياءِ الشرى ومثلُ هَذا:

فَتُلْبُ عِلْسِاءً وهندَ الجَمِّلِي وَابِنا لَاصُوحَانَ عَملَي دِيْنِ عَملَي

وقَدْ ذَكُرنَا فِي الْقُوافِي مَا يَجُوزُ تَحْرِيْكُ السَّاكِنِ فِيهِ لَلْقَافِيةِ فَيَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ولا يَكُونُ فِي غيرهِ قمنه أَنْ يَكُونَ الاسم على ثلاثةِ أَحرفِ مسكنِ الأوسطِ فتحركهُ بالحركةِ التي للحرفِ الأُولِ، وذلك أَنْ يَكُونَ عَلَى (فِعُلِ) أَو (فَعْلِ) أَو (فَعْلِ) فتحركُ للضرورة.

قال زهير:

ثُدمٌ الله تعرُّوا وقد الوا: إنَّ مسترّبكم مَا الله عَرْقِي سَدَّقِي مَسَلَقَى فَيْدُ أُو زَكَكُ وَإِنَّهَ الم وإنّها اسمُ الموضع (زَكُ) ومثلُ ذلك قول رؤية:

ها جَكَ مِنْ أَرْوَى كَمَنْهِ الْفَكَ لُهُ الْفَكَ مِنْ أَرْوَى كَمَنْهِ الْفَكَكُ وَإِنَّهَا هُوَ (الفَكُ) يَمَالُ: فَكُمُّ يَفَكُهُ فَكُمّاً وَقَالَ آخَرُ:

يريد الجلَّدَ فحركَ اللامَ لإِنباعِ ما مُكَهَلِم لِللهِ تَلَمُ ثُمَّل وَيةُ ما هو أَسُدُّ مِنْ هَذَا قَالَ: وَلَمْ يَضِيعُهَا بِينَ قِرْتِهِ وَمَنْ مَا هِ

يريدٌ: عِشْقٌ فكانَ حكمٌ هَذَا في الصرورةِ أَنْ يَعُولُ. عِشْقٌ ولكنَّهُ كُره الجمعَ بينَ كسرتينِ؟ لأن هذَا عَزيزٌ في الأسياء.

فلو قال: (الجَلَدُ) كما قال رؤية لكانَ حسناً كما يفعلونَ بالجمعِ بالتاءِ في غيرِ الضرورةِ فيقولون في المضموم والمكسورِ: ظُلُمةٌ وظُلُهاتٌ كِسْرَةٌ وكِسِراتٌ، وإن شَاءوا فَتحوا لتوالي الكسراتِ والضَّماتِ.

ذِكرُ ما جاءً كالشاذُّ الذي لا يقاسُ عليهِ:

وهوَ سبعةُ أنواعٍ: زيادةٍ وحذف ووضعِ الكلامِ غيرِ موضعهِ وإبدالِ حرفي مكان حرفي وتغييرِ وجهِ الإعراب للقافية تشبيهاً بهَا يجوزُ وتأنيثِ المذكرِ على التأويلِ وهوَ زيادةً إلاّ أنّا أفردناها لِمعناها. الأولُ: الزيادةُ: فَمِنْ ذلكَ أَنْ ينقصَ الوزنُ فيحتاجُ الشاعرُ إِلَى تَمَامِهِ فيشبعُ الحَرِكةَ حتى " يصيرُ حرفاً، وذلك نحو قولِه":

## نَغْيَ الدَراهِيمِ تُنَقَدِينِ لَنَقَدِينِهِ أَنْ الطَّيَّارِيْفُ

وقال محمد بن يزيد: إنّها نظر إلى هذه الياءات التي تقعُ في هذا المكان في الجمع فإذا هي تقعُ لعللٍ إمّا أنْ تكونَ كانتُ في الواحدِ فرجعتْ في الجمع نحو: مِصْباحٍ ومَصَابِيحٍ وقِنديلٍ وتَحْرَمونِي وجَرَامين وإمّا وقعتْ لشيء حذفتهُ مِنُ الاسم فجعلتَها عوضاً، وذلك قولُكَ في (مُنطلقٍ): مَطَاللُ حُذفتِ النونُ لزيادتِها شتتَ قلتَ (مَطَاللُو) فجئتَ بالياءِ عوضاً، وذلك أنّ الكسرة تلزمُ هذا الموضع فوضعتَ العوض مِنْ جنسِ الحركةِ اللازمةِ فلمَّا اضطرَّ وذلك أنّ الكسرة تابعة للحركةِ، وإن لم تكن للواحدِ وجعلَ الصورة بمنزلةِ ما عُوضَى للكسرةِ منهُ وقد كانَ يستعملُ هذا في الكلامِ تشبيعةً للمَحروة في غيرِ موضعِ العوض ولا الضرورةِ، وذلك قولُكَ قائرٌ مُوضَعِ العوضِ ولا الضرورةِ، وذلك قولُكَ قائرٌ مُن نُقولُ: دَوانينُ ولِقُولُ في جع (جَاتهم): خَواتهمُ.

الثاني: إجراؤهم الوصلُ كالوقِفِ.

مِنْ ذَلَكَ قُولُهُم فِي الشَّعْرِ للضَّرُورَةِ فِي تُصَبِّ (مَسَسَّبٍ وكَلْكُلُّ): رأيتُ سبسبًا وكَلْكُلاً ولا يجوزُ مثلُ هَذَا فِي الضرورةِ فِي تُصَبِّ (مَسَّسَبُ وكَلْكُلاً ولِنَّهَا جَازَ هَذَا فِي الضرورةِ لا يجوزُ مثلُ هَذَا فِي الكلامِ إِلاَ أَن يقولَ: رأيتُ سَبْسَبُ وكَلْكُلاً ولِنَها جَازَ هَذَا فِي الضرورةِ لاَنْكُ كُنتَ تَقُولُ فِي الوقفِ فِي الرفعِ والجُرِّ: هَذَا سَبْسَبُ ومردتُ بسَبْسَبُ فَتَثَقُلُ لِتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا لَكُلا كُنتَ تَقُولُ فِي الوقفِ فِي الرفعِ والجُرِّ: هَذَا سَبْسَبُ ومردتُ بسَبْسَبُ فَتَقُلُ لِتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا لَكُونَ الحَرفُ الاَحْرُولُ اللَّولُولُ مَتَحْرِكًا؛ لأنه لا متحركُ الآخرِ فِي الوصلِ الرفع والجَراءُ على حالهِ فِي الوقفِ وكذلكَ فُعلَ بهِ فِي القوافِي لِمُنافِق وَلَهُ: اللهُ وَلَهُ وَلَهُ: اللهُ وَالمُوفوعةِ فِي الوصلِ فَمِنْ ذلكَ قُولُه:

إِنْ تَسَنْحَلِ بَسَا جُمْسِلُ أَو تَعْسِتَلِّى أَو مُنْسَطَيِحِي فِي الظَّسَامِنِ الْمُسَولَى ثُمَّ قالَ:

<sup>(</sup>١) البيت للفرزدق في وصف الناقة.

فَثُقل وقَالَ:

كَـــأَنَّ مَهُواهَـــا عــــل الكَلْكَـــَلُ مَوضـــعُ كَفَـــيَّ رَاهـــب يُسـصَلَّى وقالَ في النصب:

ضَخَمٌ ثِمِبُ اعْلُر .... قَ الأَضْخَا

فهذًا أَجِراهُ في الوصلِ على حدو في الوقفي.

الثالث منها: وبِنْ ذلك إدخالُ النونِ الحَفيفةِ والثقيلةِ في الواجبِ نحو قولهِ "":

رُبَسِ الرفيد في مُلسم تَسرَفَعَنْ تَسوي شَسمَالاَتُ وهذا قديمٌ يقولهُ جذيمةُ الأبرش.

الرابعُ منها: ومِنْ ذلكَ إِنْبَاتُ الأَلْفِ فِي (أَنَا) فِي الْوصَلِ وَإِنَّهَا يَبْتُ فِي الْوَقْفِ وَوَى الْهِ ثُنْ

فكر ف أنا وانتخالي القروق أن أن الألف منقلة مِنْ يام أو وال خَروا ما ذهب من الاسم. المنتسب كف فردوا ما ذهب من الاسم.

 <sup>(</sup>۱) البیت بقدیسة الأبرش: وهو سبلیسة الملك بن مالك بن فهم بن خشم بن دوس بن حدثان بن عبد الله بسن ذهران بن كعب بن القارث بن كعب.

أحد الشعراء المعمرين في الجاهلية، وكان أحز من مبقه من مِلوك دولة تشوخ، وهـو أول مـن خزا بـالجيوش المتظمة، وأول من حملت له المجانيق في الحرب من ملوك العرب.

طمع إلى امتلاك الشام وأرض الجزيرة فنزاها وقتل ملكها أب الزيساء همسرو بسن الظنوب إلا أن إينته الزيساء استطاعت الثأر لأبيها وقتلت جليمة في قصة مشهورة.

وهو ملك من ملوك الحيرة القدماء ، وشاهر من الشعراء الأوائل عند أبن سلاّم الجمعي، وأخلب الظن أنه عاش في القرن الثالث الميلادي.

وهو من ملوك الطوائف ، وله سيرة متورة في الكتاب وقد حكم منة طويلة ويقال له أنه تزوج هيس أخست مالك بن زهير.

قالَ أبو العباس: هذَا لا يصلحُ؛ لأنه لُو كانَ كما يقولونَ لم تقلبِ الباءُ والواوُ أَلفاً لأَكمها لا يكونانِ إلا ساكنينِ؛ لأن هذَا اسمُ مضمرٌ مبنيُّ فلاَ سبيلَ إلى القلبِ فمنُ هَا هُنا فَسدَ وهِلنا كانتِ الأَلفُ في جميعِ الحروفِ التي جاءتُ لمعنى أصلاً لأنبا غيرُ منقلبةٍ؛ لأن الحروف لا حَتَّى كانتِ الأَلفُ في جميعِ الحروفِ التي جاءتُ لمعنى أصلاً لأنبا غيرُ منقلبةٍ؛ لأن الحروفِ لا حَتَّى عَلَى الحركةِ وإنبا هي مسكنةٌ فلا تكونُ ألفائها منقلبة وذلك: حَتَى، وأما وإلا ومَا أشبهها هذهِ أَلفائها مِن الأصلِ غيرُ منقلبةٍ والاسم والفعلُ الألفُ فيهما لا تكونُ أصلاً.

قالٌ أبو العياس: وروايةُ البيتِ:

فكيمات يكسون انتحسالي القسواني بعسميد المسمشيب..... الثان: الحذف:

الأول منهُ: حذفُ التنوينِ لالتقاء الساكنينِ نحو قولِه:

وَأَلْفَيْتُ مِنْهُ حَدْفُ النَّوٰنِ. قَالَ الشَّاهِرُ: وأَقْبِحُ منهُ حَدْفُ النَّوٰنِ. قَالَ الشَّاهِرُ:

فَسَسْتُ بِآتِيسَهِ وَلا أَمْرَيْهِ وَلِي أَمْرُ مِنْ عَلَيْهُ أَمْرُ مِنْ عَاذُكَ ذَا فَعَمْلِ

الثاني منه: أَنْ تُحدَفَ للإِضافةِ والأَلفِ واللامِ ما كنتَ تَحدَفهُ للتتوينِ؛ لأن هذه الأَشياءَ تتعاقبُ. قالَ الشّاعر:

كَنَسُواحِ رِيْسَشِ مُمَامَسَةٍ نَجُدِيَّسَةٍ وَمُسَخْتِ بِاللَّشَيْنِ عَسَفْقَ الإِثْمِيدِ فحذفَ الياءَ من (نواجِي) لمَّا أضافها إلى (ريشٍ) كمَا كانَ بحذفُها معَ التنوينِ، وأما حذفُها مَع الأَلْفِ فنحو قولِهِ:

وَأَنْحُو الغَوَانِ مَتَى يَسْأَ يَسَطْرِمْنَهُ ويَسِهِرَنَ أَعِسِلاً بُعَيِسِدَ وِدِادٍ الثالثُ منه: ما رُخَّمَ في غَير نداهِ:

قال زمير:

خُدُوا حظَّكُم يَا آلَ عِحْدِمَ واذْكُرُوا أَوَاصَرَكُمْ والسَّحْمُ بالغَيْسِ ثُـذْكُرُ يريدُ: عِكْرِمةَ. وقَالَ: إِنَّ ابِنَ حَدَارِثَ إِنُ أَسْتَقُ لَرُوبِتِهِ أَو أَمَّدِخُهُ، فَإِنَ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا بريدُ: ابنَ حَارثةَ وهذَا كثيرٌ. وقالَ في قولِه:

#### قُواطِئاً مَكُسِسَةً مِنْ وُدُقِ الحَيي

إنهُ حذفَ الميم التي هي لامُ الفعلِ وقلبَ ألفَ الحيامِ ياءُ وأَحَسنُ مَا قِيلَ فيهَ إِنَّ الشَاعرَ لَمَّا اضطرَّ حذفَ الأَلفَ مِنَ الحيامِ لأَلْهَا مَدةً كَيَا تَحَدْلُها مِنْ سَائرِ المُدودِ فصارَ الحَمِمُ فلزمهُ التضعيفُ فأبدلُ مِنْ إحدى المهمينِ ياءٌ كَيَا فَعلوًا فِي (نَظَيْتُ).

الرابعُ منهُ: أَن تَعَدُفَ مِنَ المُكني في الوَّصلِ:

كَمَا كُنتَ تَحَدَّفُهُ فِي الوقفِ إِلاَّ أَنهُ تَبقى الحَرَكةُ دَالةً على المحدوفِ فَونَ ذلكَ قرلُه: فَ إِنْ يَسكُ خَضًّا أَوْ سَسميناً فَسإنني سَاَّجْعَلُ عِينِيهِ لِنَفْسِو مَقْنَعَسا

وقال:

وسًا لَهُ مِنْ تَجَدِ تَلْيَدُ وَلا لَهُ فَيَ الرَّحِ فَضَلَّ لاَ الجَنوبِ ولا الصَّبَا فالوازُ والياءُ في هذا زوائدُ في الوصل فحد فها ما احتاج وأبعدُ من هذا قولهُ: فييناهُ يَشْرِي رَحَلَهُ قَالَ قَالَ لَا يَسْلَ فَيْ الرَّالِ عَلَى المَالِطِ نَجَدِ المَالِطِ نَجَدِبُ فإنَّ هذَا حذفَ الوارَ مِنْ هُوَ والمنفصلُ كالظاهرِ تقفُ على الوادِ ولا يجوزُ حلفُها فيبقى

وإن عدا حدف الوار مِن هو والمفصل فالصامرِ للف على الوادِ المرو المام على الوادِ وق المرو المام عليه و الاسم على حرف وَهوَ اسمٌ يجوزُ الابتفاء به ولا كلامٌ قَبلَهُ ومثلهُ:

وقد جَاءً في الشعر حلك الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما همي في الوقف مَواءٌ قالَ رجَلٌ مِنْ أَزِد السراةِ:

فَعْلِلتُ لَـدى البيتِ العَتيبِي أَعليهُ ومَطْـوايَ مَـشتاقانِ لَسهُ أَرِقَسانِ الخامسُ منهُ: حذفُ الفاءِ مِنْ جَرابِ الجزاءِ:

وذلك قولُ ذي الرمة:

وإنَّ مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانبِ اللَّذِي بِهِ أَنْبِ مِسَ بَسِينَ الجَوَانبِ نساطِيرٌ

هُوَ عَنْدُ سيبويه على تقديم الخيرِ نَاظرٌ متى أشرفُ.

وأَجازُ أَيضاً أَنْ يكونَ على إضهارِ الفاءِ والذي عندَ أي العباس وعندي فيه وفي مثالِـه أَنَّـهُ على إضهارِ الفاءِ لا غير؛ لأن الجوابَ في مَوْضِعِهِ فَلا يجوزُ أَنْ تنوي بهِ غيرَ موضعِه إذَ وُجدَ لَـهُ تأويلٌ ومثلُه:

يسا أَفْسَرَعُ بسن حَسابس بسا أَفْسَرَعُ إِنَّسَكَ إِنَّ يُسَهِّرَعُ أَحَسُوكَ تُسَهِّرَعُ فهذا على ما ذكرتُ لك وكذلك قولهُ:

فَقَلَتُ تَحَمَّلُ فَوَقَ طَوقِهَ النِّهَ مَطَلِّمَةٌ مَنْ بَاتِهِ الاَيَسَضِيرُها أَرَادَ: لا يضيرها مَنْ يَأْتِها وَإِنَّكَ تَصَرَّعُ إِنَّ بَصَرَعُ أَخُوكَ عَنْدَ سَيَبُويه وَهُوَ عَنْدَنا عل إضهارِ الفاءِ.

فأمَّا قولة:

مَنْ يَفْعِلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَسِلَكُوهِ اللهُ مِسْفُرُ بِالسَثْرُ عند اللهِ مِسْفُلانِ فَإِنَّهُ عَلَى إِصَادِ اللهِ مِسْفُلانِ فَإِنَّهُ عَلَى إِصَادِ اللهِ فِي كُلِّ قَولٍ. السَّادِسُ منهُ: ما حُذْف مِنهُ المنعوتُ وذَكر النعنُ

اعلم أنَّ إقامة النعبِ مقامَ المنعوبِ في الكلامِ فيخُ إلاَّ أَذَ يكونَ نعتاً خاصاً يخمَّسُ نوعاً مِنَ الأَنواعِ كالعاقِل الذي لا يكونُ إلا في الناسِ والكاتبِ ومَّا أَشِهَ ذلكَ عِمَّا تَقْعُ بِهِ القائدةُ ويزولُ اللبسُ فإذًا اضطرَ الشاعرُ فلَهُ أَذَ يغيهُ الصمةُ مقامَ الموصوفِ و(الذي) وضعتُ ليرصفَ بِها معَ صليتها فَمِن قبيح ما جاءَ في ضرورةِ الشاعرُ قولُه:

وسن أجلسكِ يسالتي تَشْمُستِ قَنبسي و تُسبِ بَخبِئسةٌ بِسسالُودٌ عَنسي فَادخُلُ (يا) على (التي) وحرفُ النداءِ لا بدخاً على ما فيهِ الأَلفُ واللامُ إلا في اسمِ الله عز وجلَّ وقدُ مضى ذِكرُ ذَا فشبة الشاعرُ الأَلفَ واللاءَ في (التي) باللامِ التي في قولِكَ (الله عز وجلَّ وقدُ مضى ذِكرُ ذَا فشبة الشاعرُ الأَلفَ واللاءَ في (التي) باللامِ التي في قولِكَ (الله عز وجلًّ) إذ كانتا غيرَ مفارقتين للإسمين.

الثالثُ: عَا جَاءَ كَالْشَاذُ وَهُوَ وَضَعُ الْكَلَامِ فِي خَيْرِ مَوضَعَهِ وتَغَيِيرُ نَصْلَهُ:

أحسنُ ذلكَ قلبُ الكلامِ إذا لَمْ يُشكلُ فِمِنْ ذلكَ قولُه":

تَرى النَّوْرَ فيها مُدخلَ الظَّلَ رأَشَهُ وسَائرهُ بَادٍ إِلَى السَّفَسِ أَجَّـعُ فالمعنى: مُذْخِلُ رأسهِ الظلَّ ولكنْ جعلَ الظلَّ مفعولاً على السعةِ وأضافَ إليهِ والنحويونَ يجيزونَ مثلَ هذَا في غيرِ ضرورةٍ فيقولونَ:

يًا سارِقَ الليلةِ أَهلَ الـــــــــــــارِ

فَأَمَّا الذي يبعدُ فنحو قولِهِ:

مِسْلُ الفَتَافِلِ عَدَاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أُو بَلَغَتْ سَسُوآتِهِم هَجَرُ فجعل (هَجَر) في اللفظِ هِيَ التي تبلغُ السوآتِ، لأن هذَا لا يشكلُ ولا بحيلُ والفرقُ بينَ هذا وبينَ البيتَ الذي قَبْلَهُ أَنَّ ذَاكَ قُدَّمَ فِيهِ المفعولُ الثاني على المفعولِ الأولِ وَهُوَ غيرُ مُلْسِ فَحَسُنَ، لأنه يَجُوزُ أَنْ تَضِيفَ (مدخل) إلى (ولمبيه) ولا تذكرُ (الظلّ) وتضيفهُ إلى (الظلّ) ولا تذكرُ (رأشهُ) وهذَا خِلافُ ذلكَ لأنكَ جُعلَتَ الفاعلُ فيهِ مفعولاً والمفعولَ فاعلاً وينشدونَ في مثله:

## وتشقى الزمساح بالضباطرة الخنمر

وإنّها يشقى الرجالُ وقَدْ يحتملُ المعنى غيرَ ما قالوا (قد شقى الحزّ بفلانٍ) إذْ لم تجعلُهُ أَهلاً لَهُ فهذَا على السعةِ والتعثيلِ يكونُ المعنى: قَدْ شَقيَ الرمحُ بأبدانِ هؤلاءِ وكقولِهم: أتعبتُ سيفي في رقابِ القومِ إن فعلتُ بهِ ما إذا فَعَلْ بِمَنْ يجوزُ عليهِ النَّعَبُ تَعِبَ.

نَاكُمًا قُولُ الله عزَ وجَلَّ: ﴿مَا إِنَّ مَفَائِحَهُ لِتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ﴾ [القصص:٧٦] فَقَدْ احتملَهُ قومٌ على مثلٍ هَذا وقالوا: إنَّها العصبةُ تنوهُ بالمفاتيحِ وتحملُها في يُقْلٍ.

قَالُ أبو العباس: وليسَ هكذا التقديرُ إنّها التقديرُ: لتنوء بالمصبةِ: أي: تجعلُ العصبةَ مثقلةَ كقولِكَ: اثرَخُلُ بِنَا يَا فلانُ أي: اجعلُنَا ننزل معكَ وكقولِكَ: ارْحَلُ بِنَا يَا فلانُ أي: اجعلُنَا نرحلُ معك مثقلة كقولِكَ: ارْحَلُ بِنَا يَا فلانُ أي: اجعلُنَا نرحلُ معك ومثلهُ قولُ ابن الخطيم:

 <sup>(</sup>١) البيت من البحر الطويل، أضاف فيه الشاعر مفخل إلى الظل، وكان الوجه أن يضيف مدخل إلى الرأس.

دِيارُ النَّتِي كَادَتْ وَنَحَنُ عَلَى مِنْتَى عَلَى مِنْتَى فَعَالَ بِنَا لَدُولاَ لَجَمَاءُ الرَّكَائِسِ أي: تجعلنا نحلُ لا أنَّها هي تنتقل إلينا ومِنْ هَذَا البَّابِ قُولُ الشَّاهِرِ:

صَدَدْتِ فَاطُولُسِ السَّدُوةِ وَقَلْما وصالٌ على طُولِ السَّدوِ يَدُومُ والكالمُ عَلَى طُولِ السَّدوِ يَدُومُ والكالمُ عَبورُ أَن يرفع (وصالٌ) بيدومُ وقَد أَخَّرهُ ولكنْ يجورُ هَذَا عندي على إضهارِ (يكونُ كأنهُ قالَ: قُلَّ ما يكونُ وصالٌ يدومُ على طولِ الصدودِ وحَقَ هذا عندي على إضهارِ (يكونُ كأنهُ قالَ: قُلَّ ما يكونُ وصالٌ يدومُ على طولِ الصدودِ وحَقَ (مَا) إذا دخلت كافةً في مثلِ هذا الموضعِ فإنَّها تدخلُ لبقعَ الفعلُ بعدَها وكذلكَ يكونُ معَ الحرفِ نحر: ﴿ رُبُّهَا يَوَدُّ اللِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢] وإنها يقومُ زيدٌ وما أشبة ذلكَ مِما لا يجورُ أن يليّهُ الغملُ فإذا كُفُ (بَهَا) وبُنيَ معها وَلِيهُ الفِعْلُ ومِنْ هَذَا البابِ قولُ الفَرزدق:

وَمُسَا مِثْلُمَهُ فِي النَّسَاسِ إلا تُملكَ أَلَّ أَبِسُو أُمسِهِ حَسَيَّ أَبِسُوهُ يُقَارِبُهِ عَلَكَا يريدُ: مَا مثلُه فِي النَّاسِ حَيَّ يقارِبهُ إلا تُمُلَّكُ إِنِهِ أَمِ ذَلِكَ المُملكِ أَبُوهُ ولكنَّ نصبَ علكاً حيثُ قَدَّمَ الاسْتَنَاء ومِنْ هذَا فصلُهم بِالْطَرِيْقِ أَيْنَ الْمُعَافِ والمُضافِ إليهِ نَحو قولِه:

كُسَمًا خَسطُ الكتسابُ بكسفُ مَوساً مَن المَسلُ وكقول الآخر: فه دَرُّ اليومَ مَنَ لامها.

الرابعُ: هو إبدالُ حرفِ اللينِ مِنْ حرفٍ صحيحٍ:

اعلم أَنَّ الشاعرَ يضطر فيبدلُ حروفَ اللَّينِ مِنْ غيرِها كَمَا قَالَ:

لهُمُمُمُ أَسُمُ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) نَافِعٌ وَعَاصِمٌ : (زُيَّ) خُتُفًا.

وَقُرُا الْبَاقُونَ مُشَدًّا ، وَثَمَا لُغَنَانِ فَصِيحَتَانِ غَبُرَ أَنَّ الإِخْيَارَ النَّشْدِيدُ ، لِأَنَّهُ الْأَصُلُ ، وَلَوْ صَغَرْتَ لَقُلْتَ : رُيَيْبٌ ، وَمَنْ خَغَفَ أَشْقَطَ بَاءً تَخْفِيفًا [إعراب القراءات السبع: ١/ ٣٤٠].

قال أبو بكر؛ وهو عندي لا يجوز البتة بوجه من الوجوه شعر ينشدونه يجعلون فيه الألف التي هي بدل من التنوين بمنزلة هاء التأنيث فيظهرون الياء قبلها كها يقولون: شقاية وشقاوة، وذلك قوله:

إذَا ما المسرة صُسمة فَلَسم يُكَلَّسم وأعيَسا سَسمَعُهُ إلا نَسسَنايا ولاعَسبَ بالعَسبَي بنيه كفعل الحسر يُلْستَيسُ العظايما يلاعنبهم ووَدوا نسو سَعوه مستقل السلّا السلّهان مُترَحمة إنّايسا فأبعسدة الإلسة ولا يُسونَى ولا يُعَلّى وسنَ السّلَهان السّرض السسَّفَايَا

قال أبو العباس: فَمَنْ أَجازُ هذا فلا ضرورةً لَهُ في إجازتهِ إلاّ الروايةُ وَهُوَ أَحَنَّ كلاَمٍ بِالرفعِ وأولى قولي بالردُّ وإنَّها حقَّ هَذَا الشعرِ أَنْ يكونَ مهموزاً فيقولُ: ولا يُعَطَّىٰ مِنَ المرض الشَّفَاءَ وكذلكَ العَظَاءَ وَأَغْيَا سمعهُ إلا النداءَ فيرنُ ذلكَ إبدالُ الحمزةِ في الموضعِ الذي لا يقومُ فيه الشعرُ بتحقيقهِ ولا تخفيفهِ، فإن كاناً منعوباً أَنْ عَلَى الفاً، وإن كانَ مكسوراً جُعِلَ ياءً، وإن كانَ مضموماً جُعِلَ واواً نحو قول الفرزوي

وَاحَدِثْ بِمَـسْلَمَةَ البغـالُ عَسَيْسَةً البغـالُ عَسَيْسَةً البغـالُ المُرْتَسِعُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّلَّا اللَّهُ اللَّا اللَّلَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

سَالَتْ مُدَينٌ رسولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَتْ هُدَيلُ بِهَا قَالَتْ وَلَمْ تُعِبِ وقالَ زيدٌ بن عمرو بن نُفيلٍ:

سَــاَلَتاني الطَّـلاق إنُ رأتـاني قَـلَ سالي قَـدُ وَشُـتُهَانِ بِنُكُـدِ
فهذانِ لَيْسَ من تغتِهما (سِلْتُ أَسَالُ وسِلْتُ أَسَالُ) لغة مِنْ غيرِ هَذَا الأَصلِ (كَخِفْتُ
أخاف) في التقديرِ والوزنُ ليسَ مِنْ أَصلِ الهمزةِ ويقولُ: هُمْ يتساولانِ كَالولْكَ: يَتقاولانِ ومِنَ الهُمزةِ المُعرزةِ المُعرورةِ؛

لاَ يرهبُ ابنُ العبمُ مَتَى صَبوَلَتي ولا أَخْتَيْسي مِسن صَسوْلةِ الْمُنَهَّسةِ و وإنَّها يقالُ: (الْحَتَتَأْتُ): إذا استترتُ مِنْ حضوعٍ وفَرَّقِ.

الحَّامسُ: تغيرُ وجةُ الإِعرابِ للقافيةِ:

مِنْ ذَلَكَ إِدِّحَالُ الفَاءِ في جوابِ الواجبِ ونصبُ ما بعلَها وهذَا لا يجوزُ في الكلامِ وإنَّها ينصبُ ما بعدَها إذا كانَ مخالفاً لما قبلهَا، وذلك إذا كانتُ جواباً لأمرِ أو نهي أو تَمَنَّ أو استفهام أو نفي قالَ الشاعرُ:

سسأنركُ مُنْسِزِلِي لَبُنسِي تَمَسيمِ فَالْحَقُ بِالْحِجَسِازِ فاسسبَرِيْمَا وقالَ طرفةُ:

لَنَا هَ فَيْبَةً لاَ يَدْخُلُ الدَّلُ وسطها وسأوي إليها المُستِجيزُ فَيُعَمِّمَهَا وَإِنَّهَا كَانَ النَصِبُ فِيهَا خَالفَ الأولَ على إضهار (أَنْ) إذا قال: ما تأتني فتُكرِمَني كأنَّه قال: ما يكونُ مِنكَ إتيانٌ فأنْ تكرِمَني فإذا قال: أنت تأتيني فتكرُمني فهوَ كفولِك: أنت تأتيني ما يكونُ مِنكَ إتيانٌ فأنْ تكرمَني ومِنَ وأَنْتَ يكونُ مِنكَ إتيانٌ فأنْ تكرمَني ومِنَ الضروراتِ وهوَ مِنْ أَحسنِها في هَذَا البارِهِ

وقال أبو العباس: لو تُكلم بها في موسع ما فاك قولة:

قَد سَالُمُ لَلْقِيَّاتِ ثَمَعَةُ الْقَسِيَ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ عَمَا اللَّهُ عَمَا اللَّهُ جُعَمًا اللَّهُ جُعَمًا ودُاتَ قَرنِينِ ضَعُ السَّجُعَمَا ودُاتَ قَرنِينِ ضَعُ السَّعِرَا ضِرْزَمَا

لأنهُ حينَ قالَ: (سَلَمُ الحياتِ منهُ القَدَما) عُلِمَ أَنَّ القدمَ مُسَائِةٌ كَمَا أَنَّهَا مُسَائَةٌ فنصبَ الأَفعوانَ بَأَنَّ القدمَ سَائِمُهَا لأَنكَ إذا قُلتَ: سَالمَتُ زيداً وضَارِبتُ عمراً فَقَدْ كَانَ مِنكَ مِثلُ ما كَانَ اللَّهُ فَاللَّهُ مَا لَا اللَّهُ فَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَا اللَّهُ فَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ فَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ عَلَى الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللللللل

<sup>(</sup>١) قُوْلُهُ تَعَالَى : ( وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَكُلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ).

أَي: (زَينهُ شركاؤُهم) فَعَلى هذا تقولُ: ضُرِبَ زِيدٌ عبدُ الله لأَنكَ لَمَا قلتَ: ضُرِبَ زِيدٌ عُلِمَ أَنَّ لَهُ ضارباً فكأَنكَ قلتَ: ضَربهُ عُبدُ الله. وعلَى هذَا ينشد:

#### 

ومِنْ مَذَا البابِ قولُ القطامي:

فكـــرث تبتغيـــ فَوَافَقَنْــ مَــ عــل دَيِـه وَمَــ هُرَعِهِ الــــ اَبَاعَا الأَنهُ لَمَّا قَالَ: وافقتهُ عُلم أَنَّهَا قَد صَادفتِ الــباعَ معهُ فكأَنَّهُ قالَ: صادفتِ الــباعَ علَ دمهِ ومصرعِه ومثلُ ذلك:

وَجَدُ اللهِ وَاللهِ مِنْ فَلهِ أَا الصالحِينَ مُسَم جَرَاهٌ وَجُدُ الْ وَعَيْدَ الْمِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

فَرَجَهُمُ اللَّهُ اللّ أَرْادَ: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْفَلُومِي [إعراب الفراءات السبع: ١/ ١٧٢].

السابع: تأنيثُ المذكرِ علَى التأويلِ:

مِنْ ذَلَكَ قُولُ الشَّاهِرِ:

فك انَّ عِنْسَى دُونَ مَسَنْ كنتُ أَتَقَّى فَلاثُ مُسخوصِ كاعب انِ ومُعْسِمُ فَإِنَّهَا أَنْتَ الشخوصَ لفصدهِ النساءَ فحملهُ على المعنى ثُمَّ أَبانَ عَنْ إرادتِهِ وكشفَ عَنْ معناهُ بقولِه: كاعبانِ ومُعصرُ ونظيرُ ذلكَ قوله:

وإنَّ كِلابِ المسلوعَ فَمَ اللهُ المُلْبِينِ ، وأَنْ تَبَوِي أَمِنْ قِبائِلهِ العَ شَرِ فقالَ: عَشْرُ أَبطنِ يريدُ: قَبَائلُ وأَبانَ في عجزِ البيتِ ما أرادَ فأمَّا في النعوتِ، فإن ذلك جَيدٌ بَالغٌ تقولُ: عندي ثلاثةُ نَسَّاباتِ وعَلاّماتِ لأَنْكَ إِنَّهَ أَردتَ عندي ثلاثةُ رجالٍ ثُمّ جثتَ بنسَّاباتِ نعتاً لهم فهذَا الكلامُ الصحيحُ وقد قرآتِ القراءُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مُثَالِمًا ﴾ [الأنهام: ١٦٠]؛ لأن العددَ رَقعَ على جَسَناتِ أَمِناهَا.

قال محمد بن يؤيد: ومن الشيء الذي في المبتنى فيكونُ جيلاً وبجازُهُ بجازُ الغيروراتِ عندَ النحويينَ وليس عندَه كذلك قولُهم في المتحلان فعب بعض أصابعها لأن بعض الاصابع إصبعٌ فحملهُ على المعنى، قال جريرُ مُرَّرِ مَن يَحْرِرُ المُرْسِينِ مِن يَ

لَمُسَا أَنْسَىٰ خَسَبَرُ السَّرِّبَيْرِ تَوَاضَسَعَتْ صَسُورُ اللِينِسَةِ والجبسالُ الخَسَشَعَ لأنَّ السورَ من المدينة وقَالَ أيضاً:

رأتُ مَــرُّ الـــسَنينَ أَخَـــلَّنَ مِنَــي كَــا أَخـــذَ الــشرارُ مِــنَ الجِــلاَلِ فَقَالَ: أَخَذَنَ فَرِدَهُ إِلَى السنينِ ولم يردهُ إلى مرَّا لأنه لا معنَى للسنين إلاَ مَرها ومثلُه قولُ الأعشر:

وتَسشرقُ بسالقولِ السذي قَسدُ أَذْعُنَسَهُ كَمَا شَرَفَتْ صَسلاُ القَنسَاةِ مِسنَ السَدِّمِ لأَنَّ صدَر القناةِ من القناةِ.

قالَ محمد بن يزيد: يردُّ عَلَى مَن ادّعى أنَّ هذَا مجراهُ مجرى الضرورةِ القرآن أقصحُ اللغاتِ وسيدُها وما لا تعلقُ بهِ ضَرورةٌ ولا يلحقهُ نجوزٌ. قَالَ الله عز وجلَ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزُّلُ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لِمَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]. فَحَبَّرٌ خَنْهِم وتركَ الأعناق.

وقَالَ: قال أَبُو زَيْدٍ: وقَد قالَ غيرهُ: الأعناقُ: الجماعاتُ مِنْ ذَلَكَ قولُكَ: جَاءني عُنُقٌ مِنَ الناسِ أي: جماعةٌ كمّا قالَ القائلُ لعلي بن أبي طائبٍ رضي الله عنهُ:

> أَبِلَغُ أَمِيرُ المؤمنينَ أَخَــا العراقِ إِذَا أَتَيْنَا أَنَّ العِرَاقُ وأَهلَـه عُنُقٌ إليكَ فَهَيْتَ هَيْنَا

> > قَالَ: فَهَذَا قُولٌ وَالْأُولُ هُوَ الذِّي يَعْمَلُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو بِكُو: والذي عندي في ذلكَ أَنَّ الآية لِيستُ نظيرةَ الأبياتِ التي ذكرتُ؛ لأن تلك بُنيَ فيها اسمَّ مؤنثُ على فِعْلِ مؤنثٍ والآية قد جَامتُ باسمٍ مذكرٍ بعدَ مؤنثٍ في اللفظِ فردَ (خاضعينَ) إلى أصحابِ الأعناقِ ومِنْ ذلكَ قُولُجَذِي الرمةِ:

مَشَينَ كَمَا الْمُسُرِّت رِماحٌ تَسَغُّهِثْ . أَعَالِيهَا مَسَوُّ الريساحِ النَّوايسمِ ومِنْ ذَلِك قَولُ الراجز:

مُسرُّ الليسالي أَسَرَعَستْ في نَفَسَضِي الْمُحَسَّدُنَّ بَعْسِضِي وَتَسرْكَنَ بَعْسِضِي فَقَد ذكرتُ في كُل حَدُّ مِنَ الحدودِ ما أَجازَتَهُ الضرورُ.

هَلَا آخرُ الأصول بحمدِ الله ومنتِه.

وإلحمدُ لله الواحد العدلِ ذي الجلالِ والمنهِ والفضلِ والصلواتُ على رسولِه عمدٍ صلى اله حليه وسلم وآلهِ أجمعين.



# فهيئين

0	ياب إعراب الأفعال وينائها
11	الأفعال المجزومة:
44	باب إعراب الفعل المعتل اللام
4.5	مسائل من مناثر أبواب إحراب الفعل
YV	فصل يذكر فيه قُلُّ وأقلَّ
٣.	فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي
*4	قصل من مسائل الجواب بالغاء
٤v	فصل من مسائل المجازاة
٨٥	باب الأنعال المبنية
٥A	ذكر النون الثقيلة
11	ذكر النون المنفيفة مراحم مراحم التحديد المنفيفة مراحم التحديد المنفيفة المنطق ا
٦٣	مسائل من ياب النون
٥٢	باب المروف التي جاءت للمعاني
٧١	باب (أم) و(أو) والقصل بينهما
٧٤	باب ما جاء من ذلك على ثلاثة أحرف
٧٤	باب ما جاء منها على أربعة حروف
٧٥	ياب ما جاء منها على حرف واحد
۷٥	باب الحرف المبني مع حرف
٧٧	باب التقديم والتأخير
90	ذكر ما يعرض من الإضيار والإظهار

۵۲۹	الفهرس ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
TIA	باب الممزتين إذا التقتا
***	باب المذكر والمؤنث
377	باب التأنيث بالألف
774	ذكر المقصور والمدود
**1	ذكر التثنية والجمع الذي على حد التثنية
***	ياب جمع الأسم
YTT	باب جمع الرجال والنساء
***1	ذكر العدد
YYY	باب ما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه
Y & *	ذكر جمع التكسير
YEY	باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء الثانيث في الجمع
Y0.	باب ما يكون من بنات الثلاثة واحلم على الحميع
707	باب ما جاء لفظ واحدة وجمعه سواء
YoY	باب ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث
408	باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع
You	بُابُ المؤنثِ
Y 0 A	باب ما كان من الأمياء على أربعة أحرف من غير زيادة
Y 7 +	ذكر تكسير الصفةِ
775	بأَبُ تكسيرِ ما كانَ في الصفاتِ عددُ حروفهِ أربعةُ أحرفِ بالزيادةِ
VIV	بَابُ مَا أَخْتَى مِنْ بِنَاتِ الثلاثةِ بِبِنَاتِ الأربِعةِ مِنَ الصَفَاتِ
YTA	بَابُ تَكَسِيرِ مَا جَاءَ مِنَ الصَّفَةِ عَلَى أَكْثَرُ مِنْ أَربِعَةِ أَخُرِفِ بَابُ تَكَسِيرِ مَا جَاءَ مِنَ الصَّفَةِ عَلَى أَكْثَرُ مِنْ أَربِعَةِ أَخُرِفِ
444	بَابُ ما كَانَ مِنَ الأسماء علمةُ حروقهِ خممةٌ وخامسةُ أَنْفُ التأنيثِ أَو أَلْفَا التأنيثِ

بَابُ ذَكْرِ الأَفْعَالِ الَّتِي فِيهَا زَوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ النَّلَاثَةِ ومصادرها

بابُ دخولِ (فعَّلتُ) على (فَعَلْتُ) لا يشركهُ في ذلك: (أَفْعَلْت)

ِ بَابُ دخولِ التاءِ علَى فَعُلَ

ΨΥ٤

**ም**ሄ٦

۰۳۳

441

المجلد الثاني	ory
<b>*</b> 0Y	بَابُ الراءِ
405	ذِكرُ الفتحةِ المَالةِ نحو الكسرةِ
	ذِكْرُ عِدْةِ مَا يَكُونُ عَلِيهِ الكُلُمُ: مَا جَاءَ عَلَى حَرِفٍ قَبِلَ الشِّيءِ الذي جَاءَ بِهِ
T01	ما جاءَ على حرفينِ
400	ما جَاءَ عَلَى حَرَفَينِ مِنَ الأسياء غيرِ المشمكنةِ
707	بَابُ ما جاءً على ثلاثةً أحرف
404	أبنية الثلاثي
771	أَبْنيةُ الأسهاء الرباعيةِ أَبْنيةُ الأسهاء الرباعيةِ
411	أبنية الأسهاء الخماصية
414	
777	لِحَاقُ الأَلْفِ ثَالِثَةً في غيرِ الجمعِ مع غيرِها مِنَ الزوائِد: خَاتُوا مِامِدَةً مُنْ هُمِ مِامِ مُنْ المِمانِ
YYY	خافُها رابعة مَّعَ غيرِها مِنَ الزوائدِ: لحافُها خامسةً مع غيرِها مِنَ الزوائدِ:
AFT	خاص حامسة مع طيرها مِن الزوادي. خاتُها خامسة وبعدَها حرف ليس من حروف اللؤوائد.
ተጓለ	خافها خامسة وبعده حرف يسترسي عروف الوباليوب. - قافها خامسة للتأنيث:
ALA.	
414	الحاقها خامسةً وبعدُها همزة للتأنيثِ: النَّذُ مِنْ مَا مَنْ وَالْمُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا
*14	لحاقها سادسة للتأنيث مع غيرها:
414	لحاقُها خامسةً ويعدَها نونٌ: 
TV	خَاقُها سادسةً وبعدَها همزةً للتأنيثِ: معدد أن
**	الثالثُ ما زيدت فيه الياءُ مِنَ الأسهاء الثلاثِ:
441	الرابع: ما زيدت فيه النونُ:
771	الخامس: ما زيدت فيه التاء مِنَ الأسهام الثلاثية:
374	بابُ الزيادةِ بتكريرِ خَرفٍ مِنَ الأصلِ في الثلاثي

۰۳۳	الفهرس
***	ما لحقتهُ الزوائدُ مِنْ بناتِ الأربعةِ
TVV	الثاني: زيادةُ الباءِ في الرباعي:
TVA	الثالثُ خَاقُ الألفِ في ذواتِ الأربعة:
TVA	لحاقُها رابعةً لغيرِ التأنيثِ:
ŤVA	لحاقها خامسة لغير الثأنيث:
474	الحاقها خامسةً للتأنيثِ:
774	الرابعُ: خَاقُ النونِ في الرباعي ثانيةً:
TV4	الثاني: لحوقُ النونِ ثالثةً:
<b>TA</b> •	بَابُ مِا الزيادةُ فيهِ تكريرٌ في الرباعي لحاقها مِنْ موضع الثاني
TAT	ما لحقتهُ الزيادةُ من بناتِ الخمسةِ وجاءتِ الزوائدُ في يُتاتِ الحمسةِ
TAY	بَابُ أَبنيةِ ما أُعربَ مِنَ الأعجميةِ
TAE	ما ذِكُر أَنَّهُ قاتَ سيبويه مِنَ الأبينةِ مِنْ الأبينةِ
YA0	ذكر ما بنت العربُ مِنَ الأفعالِ
TAA	ما ألحق بالرباعي
T4.	فكرُ التصريفِ
	وتر التصريب الضربُ الأولُ: إبدالُ الألفِ من الباءِ:
444	الصرب الاون. إبدال الألف مِنَ الواوِ: الضربُ الثاني: إبدالُ الألفِ مِنَ الواوِ:
£+¥	
٤٠٤	إبدالُ الهاءِ مِنَ الواوِ وهي فَاءً:
٤٠٤	الضربُ الثَّالثُ: إيدالُ الألفِ مِنَ النونِ:
113	الشلوذُ:
013	إيدالُ الميمِ:
210	إبدالُ الجيم: